مبادئ علم الاقتصاد

الوحدة الأولى: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الأولى من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

أهمية علم الاقتصاد، وإطاره العام، ومنهج النظرية الاقتصادية، كما تدرس طبيعة المشكلة الاقتصادية، والافتراضات المؤسسة لها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تذكر تعريف علم الاقتصاد وأهميته.
٢. تتصور بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.
٣. تذكر أهداف الدراسات الاقتصادية.
٤. تبين أدوات التحليل الاقتصادي.
٥. توضح الأسس التي تنبني عليها النظرية الاقتصادية.
٦. تتعرف على خصائص النظم الاقتصادية المختلفة.

الدرس الأول: تمهيد حول علم الاقتصاد والنماذج الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتعرف على أهمية علم الاقتصاد، والمنهج العلمي في مواجهة المشكلات، كما نتعرف على أهداف الدراسات الاقتصادية وأهميتها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تتعرف على أهمية علم الاقتصاد.

٢. تبين المنهج العلمي في مواجهة المشكلات.

٣. تذكر أهداف الدراسات الاقتصادية.

٤. تبين طبيعة المعلومات التي تقوم عليها الدراسات الاقتصادية.

٥. تشرح العلاقات كما هي في النماذج الاقتصادية.

المنهج العلمي في مواجهة المشكلات:

يتطلب التفكير الاقتصادي السليم اتباع الطريقة العلمية في التفكير عند التصدي لمشكلة ما، اقتصادية أو غير اقتصادية، ويمكننا تلخيص هذه الطريقة أو المنهج العلمي لمواجهة المشكلات في الخطوات التالية:

أولا: تعريف أو تشخيص المشكلة أو الظاهرة التي نحن بصددها بطريقة واضحة.

ثانيا: وضع الفروض المناسبة عن العلاقة بين العوامل المتعلقة بهذه الظاهرة أو المشكلة.

ثالثا: التوصل إلى استنتاجات أو توقعات حول الظاهرة بناء على العلاقات المفترضة في ثانيا.

رابعا: اختبار أو التأكد من الاستنتاجات أو التوقعات في ضوء الملاحظات أو المعلومات الواقعية حول الظاهرة.

المشكلة الاقتصادية:

ويتركز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة تواجه مختلف المجتمعات، وهي كيف يتم توزيع الموارد المادية والبشرية، وكيف يتحقق التناسق بين الخطوات اللازمة لهذا التوزيع، وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد. وفي ظل الظروف البدائية يقوم كل فرد بإشباع حاجاته مباشرة، فهو يقوم بعملية توزيع موارده، ذلك أنه يقوم بعملية الإنتاج وهو في نفس الوقت يقوم باستهلاك ما ينتجه.

وعلى ذلك فإن حاجات الأفراد استمرت تفوق الموارد اللازمة، حيث تعددت وتنوعت حاجات الأفراد والشعوب وزادت، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات التعليم، والخدمات الصحية والمأكل والمأوى والملبس، وحتى فيما يتعلق بالترفيه والثقافة والترويج، ولما كانت الموارد محدودة فهناك مشكلة في توزيعها لتحقيق أكبر قدر من الإشباع، ولا شك أن رغبة البشر مستمرة في التغيير وتحسين سبل الحياة، مما يبقي على أسباب المشكلة؛ مشكلة الندرة.

أما في المجتمعات الحديثة فيتم توزيع الموارد بغرض إشباع حاجات الأفراد طبقا لترتيبات وتنظيمات معينة لتحقيق ذلك، كوجود القطاع الخاص أو القطاع العام أو التخطيط.

أهمية الدراسات الاقتصادية:

وترجع أهمية وأهداف الدراسات الاقتصادية إلى كيفية تقييم الكفاءة التي تعمل بها المنشآت الاقتصادية الموجودة في المجتمع في استغلال وتوزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع، وذلك بغرض إشباع رغبات المستهلكين، ويتم ذلك عن طريق مقارنتها بمعيار للكفاءة، الذي يقوم على أساس أن الرفاهية الاقتصادية تتحقق عندما يحصل الأفراد في المجتمع على أكبر إشباع ممكن، وذلك باستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل لتوزيعها على الاستعمالات المتعددة.

أهم أهداف الدراسات الاقتصادية:

من أهم أهداف الدراسات الاقتصادية بيان كيفية التنظيم وكيفية توزيع موارد المجتمع والتنسيق بينها لإشباع الحاجات، وتنشأ المشكلة من الندرة، فحاجات الأفراد متعددة، ولذلك فإن الموارد الموجودة في العالم على كثرتها لا تكفي إشباع هذا التعدد، ومن التسلسل الزمني لتطور المجتمعات فإن القدرة الإنتاجية للأفراد والمجتمعات قد زادت زيادة كبيرة، ولكن حاجات الإنسان قد زادت أيضا.

وأهم أهداف الدراسات الاقتصادية أيضا هو المساعدة في رسم السياسة العامة، فالأفراد عادة ما يغيرون نشاطهم وطريقة اختيارهم للأشياء إذا ما وضحت أمامهم الاحتمالات البديلة والآثار المترتبة عليها، فالدراسات الاقتصادية لا تقتصر على إيضاح كيفية أداء النظام الاقتصادي وبنجاح، للأفراد الذي من جانبهم يستخدمون هذه المعلومات بصفتهم مساهمين في رسم هذه السياسة العامة.

الأنشطة:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه أهداف الدراسات الاقتصادية مستعينًا بكتب علم الاقتصاد في مكتبتك.

طبيعة المعلومات التي تقوم عليها الدراسات الاقتصادية:

والتصدي للمشكلة السابقة وتطبيق المنهج العلمي عليها يتطلب توفر معلومات حول أبعاد هذه المشكلة، فالمعلومات الاقتصادية إنما هي تعبير عن رغبات الأفراد تظهر في صورة أرقام عن

أسعار السلع والخدمات التي يدفعها المستهلك ويقبضها المنتج أو البائع، وكذلك بيانات الإيرادات والنفقات، وبيانات الجهات المصدرة للأوراق النقدية، والبيانات الاقتصادية قد تكون بيانات إحصائية كالأسعار وكمية الإنتاج وحجم المبيعات والدخل والودائع المصرفية والتوظيف والإنفاق.

وقد تكون البيانات الاقتصادية وصفية توضح تصرفات وخطط المنظمات الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وتستخدم المعلومات الاقتصادية بغرض البحث في احتمال وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية لظاهرة ما، وهذه المعلومات هي الأساس في توضيح التغير في الطلب والعرض، ومعرفة الثمن في السوق بالنسبة لمنتج ما ومقدار التوظف والدخل الأهلي... الخ.

أهمية المعلومات التي تقوم عليها الدراسات الاقتصادية:

وأهمية هذه المعلومات تتوقف على طريقة تجميعها وأدوات تحليلها وعرضها واستخلاص المؤشرات، ليس فقط بغرض إيضاح العلاقات في وقت معين، ولكن لتوضيح أيضا التغير الذي قد يحدث في العلاقات خلال فترة زمنية معينة، أي إجراء التوقعات بسلوك الظاهرة محل الدراسة، فالبيانات الإحصائية تسجيل للأحداث الاقتصادية الماضية التي كانت وقت حدوثها عبارة عن نتائج لتصرفات وقرارات وخطط الوحدات الاقتصادية، هذه التصرفات والقرارات والخطط إنما تعكس الخبرة الماضية، وقد تتغير هذه الخطط والقرارات في اتجاهات مختلفة خلال فترة من الزمن. كما تفيد المعلومات الإحصائية في الحكم على مدى دقة التنبؤات النظرية بصدد ظاهرة اقتصادية معينة.

الفارق بين البيانات الاقتصادية وبيانات العلوم الطبيعية:

والبيانات الاقتصادية تختلف عن بيانات العلوم الطبيعية، ففي العلوم الطبيعية تكون البيانات كمية ووحدات القياس مثل الجرام ودرجات الحرارة ومقاييس الضغط وحدات ثابتة، أما فيما يتعلق ببيانات وخطط وتصرفات الوحدات الاقتصادية فهي بيانات وصفية أو نوعية،

فهي توضح مثلا أن انخفاض السعر بالنسبة لسلعة ما تحت ظروف معينة ينتظر أن يقابل من

جانب بعض المنشآت بتخفيض الإنتاج أو الانتقال إلى منحنيات إنتاج جديدة، فالذي توضحه هذه البيانات هو الاتجاه العام للتغير، وليس درجة أو مقدار التغير، هذا علاوة على أن البيانات الإحصائية في الاقتصاد هي في الواقع شبه كمية.

فالأسعار مثلا هي انعكاس للعلاقة بين ظروف العرض والطلب معبرا عنها بالنقود، ولكن اختلاف قيمة النقود يجعلها مقياسا متغيرا للقيمة فالجرام من الجبن هو دائما نفس الكمية، ولكن ما قيمته جنيه من الجبن ليس دائما كمية ثابتة، فالبيانات الاقتصادية ليست بيانات معملية، فهي غير قابلة للاختبار في معمل يمكن التحكم في الظروف الموجودة فيه حيث يمكن تثبيت جميع العوامل فيما عدا عاملين ومعرفة أثر التغيرات في أحد العوامل على العامل الثاني.

وعموما تتعلق البيانات الاقتصادية بالنشاط البشري، ودراسة الإنسان دراسة معقدة، فالإنسان في تصرفاته دائم التغير ويخضع لكثير من المؤثرات الأمر الذي يجعل من الصعب وجود دراسة تشمل كل هذه الجوانب، فالفرق بين الدراسات الاقتصادية وبين الدراسات الطبيعية أن الأولى تعنى بتحليل أسباب السلوك البشري واحتمالات المستقبل في حين أن العلوم الطبيعية لا تعنى بهذه الناحية.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مفرِّقًا فيه بين البيانات الاقتصادية وبيانات العلوم الطبيعية.

معنى النموذج الاقتصادي:

يقوم الاقتصاديون بدراسة الظواهر الاقتصادية باستخدام النموذج، والنموذج الاقتصادي محاولة لتفسير الظاهرة الاقتصادية وعواملها عن طريق العلاقات بين العوامل المؤثرة في الظاهرة، وذلك بغرض تفسير الظاهرة أو التنبؤ بسلوك ما.

والنموذج الاقتصادي لا يحاول عرض جميع التفاعلات التي تحدث، وإنما يقتصر على عرض العلاقات الأساسية التي تبسط حقيقة الظاهرة الاقتصادية.

أهمية النموذج الاقتصادي:



وأهمية النموذج ترجع إلى تعقد الظواهر الاقتصادية، والنموذج يقدم صياغة لها بطريقة واضحة ومبسطة حتى يسهل تفهمها والتعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة، ووزن وأهمية كل منها في التأثير.

وقد يكون النموذج الاقتصادي رياضيا أي في شكل معادلات رياضية مثل أن الاستهلاك دالة في الدخل، وهذا يفيدنا أن التغير في الاستهلاك يتوقف على التغير في الدخل، فإذا زاد دخل الأفراد توقعنا زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

العلاقات الاقتصادية:

ولكن من الضروري معرفة أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الظاهرة الاقتصادية، والنموذج يقتصر على العوامل الأكثر أهمية، لأنه عبارة عن تجريد أو تبسيط للحقيقة.

ويمكن وضع المعادلات داخل النموذج، وهي التي تعبر عن عدد من العلاقات الاقتصادية في أربع مجموعات وهي:

العلاقات التعريفية:

يقصد بالعلاقات التعريفية كما هو واضح من التسمية العلاقات الرياضية التي تعبر عن مجرد تعريفات اقتصادية، وبالتالي فهي تمثل متطابقات صحيحة في كل وقت، ويمكن أن تعطي أمثلة متعددة للعلاقات التعريفية.

تعرف القيمة السوقية لأي سلعة (ق) بأنها الكمية المباعة (ك) مضروبة في سعر السلعة (س) ونحصل بالتالي على العلاقة التعريفية.

ق= ك× س

الناتج القومي الإجمالي يعرف بأنه مجموع القيم المضافة (ف) في كافة قطاعات الاقتصاد القومي. وتأخذ العلاقة التعريفية هنا الشكل التالي:

$$ل = \sum_{١}^{ن} ف$$

ومن العلاقات التعريفية أيضا العلاقة التي تعطي التعادل بين الموارد على مستوى الاقتصاد

القومي والاستخدامات، والموارد تتمثل في الناتج القومي والاستيراد، أما الاستخدامات فتتمثل في الاستهلاك والاستثمار والصادرات أي أن:

الناتج القومي+ الاستيراد= الاستهلاك+ الاستثمار+ الصادرات

ل+ و= ك+ ث+ ص

وكل العلاقات السابقة وغيرها هي صورة للعلاقات التعريفية، إلا أن نوعية العلاقات الأكثر أهمية في النماذج الاقتصادية هي العلاقات الدالية والتي تعبر عن علاقات اقتصادية بين متغيرين (أو أكثر) يفسر أحدهما الآخر، وتسمح بالتالي بتحديد قيمة أحد المتغيرات بمعلومية المتغير الآخر.

وهذه العلاقات الدالية قد تكون علاقات سلوكية أو فنية أو مؤسساتية (تنظيمية).

العلاقات السلوكية:

يقصد بالعلاقات السلوكية العلاقات الرياضية التي تحاول أن تحدد العوامل المفسرة لسلوك الأفراد أو الوحدات الاقتصادية أو سلوك الاقتصاد القومي في مجموعه. فما هي العوامل التي تحدد السلوك الإنفاقي للقطاع العائلي؟ وبتعبير آخر ما هي العوامل التي تحدد الاستهلاك الكلي من جانب الأفراد؟ وبالمثل يمكن التساؤل عن العوامل التي تحدد السلوك الادخاري للأفراد أو العوامل التي تفسر السلوك الاستثماري لرجال الأعمال، أي محددات استثمارات رجال الأعمال.

ومن أبرز الأمثلة الاقتصادية للعلاقات السلوكية دالة الاستهلاك، ودالة الاستهلاك هي علاقة سلوكية تحاول أن تحدد العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، والتي من أبرزها الدخل والثروة وتوزيع الدخل ومشتريات الاستهلاك السابقة... الخ، ودالة الادخار هي علاقة سلوكية أيضا تحاول أن توضح المحددات الأساسية للادخار والتي يأتي في مقدمتها بلا شك مستوى الدخل.

العلاقات الفنية:

العمليات الإنتاجية سواء نظرنا إليها على مستوى المشروع أو الاقتصاد القومي أو أحد قطاعاته تتلخص في تحويل عوامل الإنتاج الأولية (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم)

وكذلك عوامل الإنتاج الوسيطة (المواد الخام والوقود والإضاءة) إلى منتجات نهائية. والعلاقات الفنية توضح كمية عوامل الإنتاج المختلفة الأولية أو الوسيطة اللازمة لتحقيق قدر معين من الإنتاج، فكم يلزم من أطنان الحديد أو الألومنيوم أو الأمتار المربعة من الزجاج وغيرها وذلك لإنتاج ١٠٠٠ سيارة مثلا؟ وكم يلزم من السماد والقوى المحركة والبذور لتحقيق عدد معين من أطنان القمح.

العلاقات المؤسسية:

العلاقات المؤسسية هي نوع من العلاقات التي تدخل في النموذج الاقتصادي ولكنها ليست ذات طبيعة سلوكية أو فنية. خذ على سبيل المثال مقدار الضريبة التي تقطع من الدخل. إن مقدار هذه الضريبة لا تفسره علاقة سلوكية للأفراد أو علاقة فنية، وإنما يتحدد بالتشريعات والقوانين الضريبية. فإذا فرضنا أن مقدار ضرائب الدخل هو (ض) وأن الدخل القومي (ل) وكان معدل الاقتطاع الضريبي هو ض فإن ض= ض/ ل

والعلاقة السابقة مثال للعلاقة المؤسسية حيث إن مقدار ضرائب الدخل يتوقف بالإضافة إلى الدخل الكلي بطبيعة الحال على متوسط الاقتطاع الضريبي من الدخل، وهي نسبة تحددها قوانين الدولة وتشريعاتها.

وهناك مثال آخر للعلاقات المؤسساتية، فنسبة الاحتياطي الإلزامي في البنوك (نسبة ودائع البنك الإلزامية لدى البنك المركزي إلى إجمالي الودائع للبنك) أو نسبة السيولة (نسبة الأصول السائلة في البنك إلى إجمالي الودائع) أو غيرها من النسب التي يحددها البنك المركزي للبنوك على أساس أنها نسب إلزامية يجب مراعاتها، هذه النسب الإلزامية تمثل شكلا من أشكال العلاقات المؤسساتية.

الخلاصة:

- المنهج العلمي لمواجهة المشكلات يكون من خلال الخطوات التالية:

أولًا: تعريف أو تشخيص المشكلة أو الظاهرة التي نحن بصددها بطريقة واضحة.

ثانيًا: وضع الفروض المناسبة عن العلاقة بين العوامل المتعلقة بهذه الظاهرة أو المشكلة.

ثالثًا: التوصل إلى استنتاجات أو توقعات حول الظاهرة بناء على العلاقات المفترضة في ثانيًا.

رابعًا: اختبار أو التأكد من الاستنتاجات أو التوقعات في ضوء الملاحظات أو المعلومات الواقعية حول الظاهرة.

- يتركز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة تواجه مختلف المجتمعات، وهي كيف يتم توزيع الموارد المادية والبشرية، وكيف يتحقق التناسق بين الخطوات اللازمة لهذا التوزيع، وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد.
- ترجع أهمية وأهداف الدراسات الاقتصادية إلى كيفية تقييم الكفاءة التي تعمل بها المنشآت الاقتصادية الموجودة في المجتمع في استغلال وتوزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع.
- أهم أهداف الدراسات الاقتصادية هو المساعدة في رسم السياسة العامة للدولة.
- المعلومات الاقتصادية تعبير عن رغبات الأفراد.
- البيانات الاقتصادية قد تكون بيانات إحصائية، وقد تكون وصفية.
- النموذج الاقتصادي محاولة لتفسير الظاهرة الاقتصادية وعواملها عن طريق العلاقات بين العوامل المؤثرة في الظاهرة، وذلك بغرض تفسير الظاهرة أو التنبؤ بسلوك ما.
- يقصد بالعلاقات التعريفية كما هو واضح من التسمية العلاقات الرياضية التي تعبر عن مجرد تعريفات اقتصادية، وبالتالي فهي تمثل متطابقات صحيحة في كل وقت.
- يقصد بالعلاقات السلوكية العلاقات الرياضية التي تحاول أن تحدد العوامل المفسرة لسلوك الأفراد أو الوحدات الاقتصادية أو سلوك الاقتصاد القومي في مجموعه.
- العلاقات الفنية توضح كمية عوامل الإنتاج المختلفة الأولية أو الوسيطة اللازمة لتحقيق

قدر معين من الإنتاج.

- العلاقات المؤسسية هي نوع من العلاقات التي تدخل في النموذج الاقتصادي ولكنها ليست ذات طبيعة سلوكية أو فنية.



الدرس الثاني: الإطار العام لعلم الاقتصاد

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول تعريف علم الاقتصاد، ونشأته، ثم نتعرض إلى المنهج المتبع في البحث الاقتصادي، ونشرح أدوات التحليل الاقتصادي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تعرف الاقتصاد لغة.

٢. تشرح نشأة علم الاقتصاد وتطوره.

٣. تذكر تعريفات علم الاقتصاد عند الاقتصاديين.

٤. توضح المنهج المتبع في البحث الاقتصادي.

٥. تذكر أدوات التحليل الاقتصادي.

أهمية علم الاقتصاد:

الإنسان يعيش في حياته العديد من الظواهر المحيطة به، ومنها الظواهر الاقتصادية، فله حاجاته العديدة التي يحرص على إشباعها قدر جهده، ولا يكون ذلك في الغالب إلا من خلال الأموال، ومن ثم ظهرت الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة. ومن إنتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل. ومن المهم أن يتفهم الإنسان هذه الظواهر بشكل علمي. وأن يجيب على العديد من التساؤلات التي تلح عليه صباح مساء بإجابات علمية مثل ارتفاع سعر هذه السلعة وهبوط سعر الأخرى، ومثل وفرة هذه السلعة وندرة الأخرى ومثل تقدم هذه الدولة وتخلف الأخرى. ووجود المصرف بجوار المصنع والمتجر، وأهمية السوق وأهمية الدولة، ولم تفرض الضرائب هنا ولا تفرض هناك؟ ولم تنهض الصناعة وتهمل الزراعة. ولم ينفق على المرافق والخدمات بنسب متفاوتة؟ ولم ترتفع الأسعار وتهبط؟

ولم تمارس الدولة في بعض المجتمعات وظائف اقتصادية لا تمارسها في مجتمعات أخرى؟ وغير ذلك من الأسئلة التي تتطلب إجابة سليمة.

وهذه الأسئلة وغيرها أمثلة واضحة تبين ارتباط الفرد في حياته اليومية بكثير من المسائل الاقتصادية، مما يقتضي منا (التفكير الاقتصادي) فيها بغية الاهتداء إلى القرار الاقتصادي السليم.وعلم الاقتصاد مناط به القيام بذلك، فهو يزود الفرد بالمعلومات التي تمكنه من الفهم الصحيح لما يدور حوله من أحداث ووقائع اقتصادية، تعج بها الصحف والمجلات والأحاديث المذاعة والمرئية مثل الضرائب والأسعار والعملات الأجنبية وسعر الصرف والعولمة وتحرير التجارة والخصخصة والتنمية والبورصة والركود والسيولة وغيرها من الموضوعات التي لا يمكن فهم حقيقتها إلا من خلال معلومة اقتصادية.والمعروف أن الظواهر الاقتصادية بما تتضمنه من وقائع وأحداث وتصرفات تؤثر جوهريا في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن ثم فإن تفهم هذه الجوانب وإدراك مراميها يتوقف إلى حد كبير على ما لدى الفرد من معرفة اقتصادية.ولعل من أخص التساؤلات التي يواجه بها كل إنسان هي كيف يكتسب مالا، وكيف ينفق ما اكتسبه وكيف يدخر وكيف يستهلك وكيف يستثمر، وكيف يبيع وكيف يشتري. وعلم



الاقتصاد خير معين للإنسان على معرفة الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات الحيوية.وليس معنى ذلك أن علم الاقتصاد يمثل العصا السحرية التي تحل للأفراد والمجتمعات مشكلاتهم الاقتصادية الحل الأمثل، فذلك الهدف مرهون بعوامل ومتغيرات عديدة، العامل الاقتصادي لا يمثل إلا جزءا منها. ومهما يكن من أمر فإن المعرفة الاقتصادية حتى ولو كانت في صورة ثقافة وليست معرفة متخصصة باتت ضرورية لكل فرد، ولاسيما المتعلمين. ولذلك ليس غريبا أن تدخل مادة اقتصادية في العديد من الخطط الدراسية في الكليات المختلفة.

تمهيد:

على الرغم من أن الظواهر الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه إلا أن الكتابة العلمية المتخصصة في الاقتصاد والتي أوجدت ما يسمى علم الاقتصاد حديثة نسبيا، وهناك أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد، هذه التعاريف التي أوردها كبار الكتاب الاقتصاديين خلال تطور هذا العلم تتحدد عادة بنظرتهم إلى طبيعة العلم ذاته.

ومن هذا المنطلق نحاول وضع تعريف لهذا العلم لتوضيح معالمه وأبعاده، وموضوعاته، أي أن التعريف يجعلنا في وضع نعرف من خلاله ما يدرج تحت هذا العلم، وما يستبعد من مجالاته، والتعريفات الموضوعة لعلم الاقتصاد تكاد لا تحصى، وهي تختلف من كاتب لآخر وفقا لاختلاف ميول ومدارات الاهتمام.

تعريف الاقتصاد في اللغة:

أصل كلمة اقتصاد في اللغة العربية قصد، وقصد له وإليه: توجه إليه عامدا ويقال قصده وقصد في الأمر توسط فلم يفرط ولم يفرط، وقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتر، (قصد) القصائد: نظمها. (اقتصد) في أمره: توسط فلم يفرط ولم يفرط، والقصد بين الإسراف والتقتير وإتيان الشيء واستقامة الطريق والقصد: العدل.

نشأة وتطور الفكر الاقتصادي:

من الثابت أن نشأة الفكر الاقتصادي عملية سابقة من الناحية التاريخية على نشأة علم الاقتصاد، ويرجع الأصل اللغوي لكلمة الاقتصاد (Economy) إلى الكلمات الإغريقية وتعنى على التوالي

منزل أو مدينة قانون أو قواعد اجتماع، والاقتصاد عند أرسطو (٣٨٤ -٣٢٢ ق.م) يدل على ذلك العلم الذي يبحث في قوانين الذمة العائلية أو قوانين الاقتصاد المنزلي.

إن الأفكار الاقتصادية لفلاسفة الفكر اليوناني كانت تمثل نوعا من الحكمة العلمية أو الأحكام التقديرية ذات المضمون الأخلاقي المرتبطة بصورة (المدينة الفاضلة) وهي نموذج للمجتمع اليوناني الأمثل، ولم يتفق المؤرخون الاقتصاديون حول نقطة بدء علم الاقتصاد، وعلى أية حالة اجتهد الاقتصاديون في وضع التعريفات التي تعكس مشاربهم الفكرية ومدارسهم الاقتصادية التي ينتمون إليها، وتعددت التعريفات كل حسب الزاوية التي ينظر منها إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية، والفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها، والنظام الاقتصادي السائد، والمرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع.

ولقد كان لعلماء المسلمين إسهاماتهم الرائدة في مجال الفكر الاقتصادي، نذكر منهم ابن خلدون في مقدمته، التي تناول فيها بالتحليل العميق تطور أحوال المجتمعات وعوامل نموها وازدهارها وأسباب تخلفها وانحطاطها، كما كانت هناك كتابات متميزة في مجالات محددة مما يقع الآن في صميم فروع علم الاقتصاد المعاصر، مثل كتاب الأموال لأبي عبيد والخراج لأبي يوسف وابن رجب ويحيى بن آدم والأحكام السلطانية للماوردي وأبو يعلى، وفي الكسب والأرزاق أي نظرية التوزيع الآن، وفي السوق والأسعار، وفي الصناعات وفي الحسبة، أي الدور الرقابي للدولة على النشاط الاقتصادي، إلى غير ذلك من إسهامات علماء المسلمين في فروع علم الاقتصاد.

ولقد استمرت حضارة المسلمين أكثر من عشرة قرون، وفي وقت كانت أوربا غارقة فيه في ظلمات الجهل والتخلف، إلى أن بدأت أوربا في النهوض شيئا فشيئا في القرن الثاني عشر الميلادي، ويرجع الفضل الأول في هذه النهضة في الاحتكاك بحضارة المسلمين في إسبانيا وفلسطين، حتى ازدهرت العلوم والمعارف في أوربا مع التقدم المادي بفضل الثورة الصناعية، وتوسعت العلوم التي تخدم الإنتاج المادي، فظهر التخصص العلمي واستقلت علوم ونشأت علوم جديدة ومنها علم الاقتصاد، الذي تطور حتى وصل إلى ما ندرسه الآن وفق المنهج الغربي الذي ينحي القيم الإيمانية والأخلاقية ويدرس سلوك الأفراد والمؤسسات بعيدا عن القيم ودون الالتزام بالحرام والحلال في الكسب والإنفاق والاستهلاك.

تعريف علم الاقتصاد عند الاقتصاديين:

ولا يوجد تعريف محدد لعلم الاقتصاد يتفق عليه جمهور الاقتصاديين، بل تكاد تتعدد التعريفات بتعدد الاقتصاديين أنفسهم، مما دعا الاقتصادي الشهير روبنز إلى القول إننا جميعا نتحدث على نفس الأمور ولكننا لم نتفق على ما نتحدث عنه.

وقد أثارت قضية تعريف علم الاقتصاد جدلا كبيرا بين الكتاب منذ ظهور كتابات (آدم سميث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، إلا أنها فقدت الكثير من أهميتها في الآونة الأخيرة مع تحول الاهتمام إلى بحث القضايا الاقتصادية ذاتها، وأصبح من المتعارف عليه الاكتفاء بالقول إن علم الاقتصاد هو ما يقوم به علم الاقتصاد أو أن علم الاقتصاد هو علم المشكلة الاقتصادية، وأن نطاق العلم يتحدد بالموضوعات الاقتصادية التي يتناولها الكتاب.

ومن التسليم بهذا الاتجاه إلا أنه قد يكون من الأفضل استعراض أهم التعريفات التي تبنتها بعض المدارس الفكرية لما لها من فائدة في تفهم تطور الفكر الإنساني ونظرته إلى الحياة الاقتصادية وانعكاسات ذلك على نطاق علم الاقتصاد وأبعاده المختلفة.

علم الثروة أو الرفاهة المادية:

تدور أقدم تعريفات علم الاقتصاد حول مفهوم الثروة أو الرفاهية المادية، فنجد (آدم سميث) مؤسس علم الاقتصاد يعرفه في كتابه عام ١٧٧٦ بأنه العلم الذي يبحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم كما يعرفه (جون ستيوارت ميل) بأنه العلم الذي يبحث في إنتاج وتوزيع الثروة، موضحا بذلك شقي الإنتاج والتوزيع في النشاط الاقتصادي وكذلك يرى (بري ووكر) أن الاقتصاد هو ذلك الجزء من المعرفة الذي يتصل بالثروة، وهو ما يذهب إليه (كانان) أيضا بقوله إن الاقتصاد هو ما يتصل بالجانب المادي من السعادة البشرية، ويؤكد (بفريدج) هذا المدلول لعلم الاقتصاد بقوله إن الاقتصاد يدرس الوسائل العامة لتعاون الناس في مواجهة حاجاتهم المادية.

وعلى الرغم من اختلاف هذه التعريفات في ألفاظها إلا أنها تتفق جميعها في المدلول وهو أن علم الاقتصاد يبحث في الوسائل التي تمكن من تكوين الثروة ومن تحقيق الرفاهية المادية للإنسان،

وبناء على ذلك يرى بعض الكتاب أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس إنتاج وتوزيع وتداول واستهلاك الثروة.

ولقد تعرض هذا المدلول لعلم الاقتصاد لعدة انتقادات بسبب إغفال الخدمات التي لا تتجسد في شكل مادي وإن كانت تدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر دون شك في الرفاهة المادية للإنسان، مثل خدمات الأطباء والمحامين والمهندسين، كما أخذ على هذه التعريفات تركيزها الشديد على الرفاهة المادية فحسب، وهو ما يعني استبعادها لنشاطات عديدة قد تحركها بواعث أخرى غير الصالح المادي، كفعل الخير أو حب المال أو طلب النفوذ والسلطان أو الرغبة في خدمة العلم.

ولذلك اتجه بعض الكتاب إلى إدراج الوسائل غير المادية في نطاق علم الاقتصاد وإلى الأخذ بالتعريف الواسع لمفهوم الثروة أو الرفاهة، فيذهب لاندردال مثلا إلى أن الثروة كل ما يرغب في الإنسان لنفعه وبهجته، وهو تعريف أهم وأشمل من تعريف مالتس الذي يرى أنها الأشياء المادية الضرورية والنافعة التي يحوزها الأفراد والأمم. وكذلك يأخذ بيجو بالمفهوم الواسع للرفاهة أي بشقيها المادي وغير المادي حيث يرى أن علم الاقتصاد يبحث في كيفية زيادة الإنتاج لرفع مستويات المعيشة.

ولقد حاول (مارشال) في تعريفه لعلم الاقتصاد أن يوفق بين المفهوم المادي والضيق للثروة والمفهوم الواسع للرفاهة، فعرف علم الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد بأنه دراسة الجنس البشري في حياته العادية وأنه يبحث في ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتصل اتصالا وثيقا بتملك واستخدام المقومات المادية للحياة. وبهذا التعريف يكون مارشال قد حدد نطاق علم الاقتصاد في دراسة الثروة من ناحية ودراسة السلوك الإنساني من ناحية أخرى.

علم المبادلة:

يرى بعض الكتاب الاقتصاديين وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن السلوك الإنساني الذي يهم الاقتصاد هو سلوك الأفراد القائم على تبادل المنافع. وعليه فإن تعريف علم الاقتصاد يرتبط ارتباطا وثيقا بصفة المبادلة، كما يرتبط باستعمال النقود التي تجري بواسطتها

المعاملات، مما دعا إلى تعريف الاقتصاد بأنه علم المبادلة أو علم الأثمان، كما يذهب دافينبورت بقوله: إن علم الاقتصاد يدرس الظواهر من منظور الأثمان.

وبالرغم من ميزة هذا التعريف الذي يبرز النظرة الموضوعية الاجتماعية لعلم الاقتصاد التي ترتبط بصفة المبادلة، إلا انه لا يسلم من مآخذ، إذ يجعل نطاق العلم قاصرا على شمول كل التصرفات التي لا تحركها بالضرورة اعتبارات المبادلة، مثل نشاط الفرد المنعزل والسلوك الجماعي في المجتمعات العائلية والقبلية ونظم الحياة الاقتصادية في المجتمعات الإقطاعية التي تقوم على الاكتفاء الذاتي. وبعض مجالات الإنتاج والتوزيع في النظم الاشتراكية. أضف إلى هذا أن تركيز التعريف على الظاهرة الاجتماعية للمبادلة من شأنه إغفال دراسة السلوك الفردي رغم أهمية هذا الأخير في تفسير ظاهرة القيمة؛ إذ إن قيمة المبادلة تعتمد إلى حد كبير وكما سنرى فيما بعد على قيمة الاستعمال أي على التصرفات الفردية.

علم الندرة:

بالرغم من محاولة (مارشال) التوفيق بين مفهومي الثروة والرفاهة في تعريفه لعلم الاقتصاد إلا أن هذه المحاولة لم تسلم من نقد من جانب بعض الاقتصاديين، وخاصة (روبنز) الذي يرى أن رفاهة الإنسان يصعب تجزئتها إلى ما هو مادي وغير مادي، وأن مفهوم الرفاهة ذاته لا يصلح كأساس علمي لدراسة الاقتصاد إذا إنه مفهوم نسبي غير محدد يختلف مدلوله من مجتمع إلى مجتمع ومن فرد لآخر بل لذات الفرد بحسب مراحل العمر، فضلا عن أن الأخذ بمفهوم الرفاهة يفتح الباب أمام القيم الأخلاقية والأحكام الشخصية عند بحث المسائل الاقتصادية، وهو ما يجب أن يكون علم الاقتصاد بمنأى عنه.

ويعد كتاب (روبنز) نقطة تحول بحق في تحديد طبيعة علم الاقتصاد؛ إذ نبذ المؤلف فكرة الثروة والرفاهة وأتى بتعريف جديد لعلم الاقتصاد مؤداه أنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة، ويتميز هذا التعريف بأنه يبرز طبيعة المشكلة الاقتصادية بشكل صريح ومباشر، فالعبرة ليست بالغايات وحدها ولا بالوسائل وحدها ولكن بالعلاقة بينهما، أي بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة، كما يبرز هذا التعريف أيضا أن لب علم الاقتصاد هو بحث المشكلة الاقتصادية التي يتمثل جوهرها

في الندرة النسبية للموارد. والملاحظ أيضا أن تعريف روبنز يتفادى عيوب التعريفات السابقة، فهو يضم النشاط الإنساني، سواء أكان فرديا أم جماعيا، ويدخل الخدمات في إطار الأنشطة المنتجة كما لا يغفل البواعث غير المادية المحفزة للنشاط الاقتصادي. وقد لاقى هذا التعريف ترحيبا كبيرا من جمهور الاقتصاديين المحدثين، فنجد ستيجار على سبيل المثال يردد نفس التعريف بألفاظ مشابهة تحمل نفس المعنى تقريبا، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس المبادئ التي تحكم توزيع الموارد النادرة بين الغايات المتنافسة بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من هذه الغايات. ورغم وجاهة تعريف (روبنز) إلا أنه لم يسلم بدوره من نقد، فقد أخذ عليه أنه يكسب علم الاقتصاد صفة الحيادية، حيث يقصره على الأحكام التقريرية، فلا يناقش طبيعة الحاجات الإنسانية، وما إذا كانت حاجات مشروعة أم غير مشروعة، طيبة أو سيئة، في حين أن علم الاقتصاد يجب أن يتضمن قواعد السلوك في المجتمع وأن يصدر أحكاما أخلاقية على الظواهر والعلاقات الاقتصادية، خاصة وأن خيارات الأفراد والتي تنعكس في سلوكياتهم يمتد تأثيرها بالضرورة إلى المجتمع الذي ينتمون إليه. كذلك انتقد بعض الكتاب تعريف (روبنز) بأنه يركز فقط على توزيع الموارد النادرة على الحاجات المتعددة، مما يحصر علم الاقتصاد في مجال تخصيص الموارد، في حين أن هناك مجالات أخرى عديدة تدخل في صميم هذا العلم، مثل دراسة محددات الدخل القومي ومستويات التوظيف، وهو ما أشار إليه (كينز)، ومثل دراسة مشكلة البطالة ونقص التشغيل وهي مشكلة تنم عن وفرة العمل وليس ندرته، ومثل دراسة مشاكل النمو والتنمية الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع، والعالم الثالث على وجه الخصوص، فكل هذه القضايا تخرج بحكم تعريف روبنز من نطاق علم الاقتصاد وهو ما يتعارض مع اقتصاد عالمنا المعاصر.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحتين مبينًا فيه تعريف مارشال لعلم الاقتصاد، والمؤاخذات التي أخذت عليه، مناقشًا كل ذلك.

التعريفات الحديثة لعلم الاقتصاد:

من التعريفات الحديثة لعلم الاقتصاد التي حاولت تفادي المثالب السابقة تعريف سامولسون الوارد في كتابه الشهير، ومفاده بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس سلوك الفرد

والجماعة في توظيف الموارد في الاستخدامات المتعددة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع.

ويلاحظ أن تعريف سامولسون يتسم بالشمولية، حيث يتضمن من العناصر ما يفيد بحثه لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع فوفقا لهذا التعريف يدرس علم الاقتصاد:

١ -كيفية تخصيص موارد المجتمع بين الاستخدامات البديلة.

٢ -كيفية توزيع الناتج بين الأفراد وفئات المجتمع.

٣ -كيفية تطور الإنتاج والتوزيع عبر الزمن.

٤ -اعتبارات الكفاءة في النظم الاقتصادية المختلفة.

ونظرا لأن هذا التعريف يتضمن عناصر وأبعاد المشكلة الاقتصادية فقد لاقى قبولا عاما من جمهرة الاقتصاديين في الآونة الأخيرة.

منهج البحث الاقتصادي:

المنهج في اللغة يعني القواعد والإجراءات المتبعة، بترتيب منطقي للوصول إلى غاية مقصودة، ومنهج البحث في الاقتصاد هو نفس المنهج العلمي الذي يستخدم في كل العلوم، وخطواته معروفة فهناك الشعور بالمشكلة وهناك تحديد لأبعادها وهناك وضع الفروض المفسرة وهناك اختبار لهذه الفروض واستبعاد ما لا تأثير له منها. وهناك في النهاية الوصول إلى التعميم أو القانون أو النظرية والتي لا تعدو أن تكون علاقة مطردة بين ظاهرتين اقتصاديتين أو بين أجزاء ظاهرة اقتصادية.

وهناك طريقتان شائعتان في البحث الاقتصادي وغيره الطريقة الاستنباطية، والطريقة الاستقرائية والاستنباط ينصرف معناه إلى استخلاص أحكام وقواعد معينة، استنادا إلى مجموعة مقدمات بسيطة يفترض صحتها دون الحاجة إلى دليل، أو بتعبير آخر يقوم الاستنباط على مجموعة مقدمات صحيحة يستنبط منها نتائج معينة تكون لازمة لها، لا حاجة إلى الوقائع والبراهين للتأكد من سلامة هذه النتائج، أما الاستقراء، فيقوم على ملاحظة الوقائع الفردية بصورة تفصيلية، ثم الخروج منها بمؤشرات وقواعد ونتائج عامة، أي يبدأ الاستقراء كنقيض للاستنباط من القضايا

الفردية وصولا إلى القضايا العامة، وهو ما دعا إلى تعريفه بالاستدلال الصاعد، ويتصف الاستقراء بالواقعية، لأنه يعتمد على الملاحظة والتجربة في استخلاص الأحكام، وإثبات صحة القضايا الكلية، ومن أمثلة الاستقراء القول بأن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود، ومن ملاحظة سلوك المستهلك في إنفاقه للدخل، وفي توزيعه بين السلع والخدمات ومع تكرار المشاهدات لأكبر عدد من المستهلكين أمكن التوصل إلى هذا الحكم العام بأن المستهلك يسعى إلى تنظيم إشباعه الكلي.

وفي الحقيقة لا غنى لإحداهما عن الأخرى، فهما يتكاملان ويتضافران في الوصول إلى هدف الدراسة، فمثلا نجد قانون الطلب ينص على أنه كلما ارتفع سعر السلعة قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، إن الوصول إلى هذا القانون يمكن أن يتم من خلال المنهج الاستقرائي، وأيضا من خلال المنهج الاستنباطي، فقد ينزل الباحث إلى واقع الحياة ويشاهد الأفراد في مشترياتهم من سلعة ما وكيف تأثرت مشترياتهم بسعر هذه السلعة وما طرأ عليه من تغيير، وسوف يشاهد أن الكميات المشتراة قلت لدى العديد منهم. وبمحاولة معرفة سبب ذلك تبين أنه ارتفاع سعر السلعة. وعند ذلك له أن يدلي بهذا القانون.وقد يلجأ الباحث إلى طريقة أخرى للتوصل إلى ذلك وهو النظر العقلي المنطقي، فالإنسان يدفع أموالا ليحصل على سلعة ما، والإنسان بحكم كونه رشيدا كما هو الفرض فإنه يقارن بين ما يدفع وبين ما يحصل، أو بعبارة أخرى يقارن بينما يضحي به من ثمن مدفوع وما يحصل عليه من منفعة للسلعة ويحرص على أن يكون ما يحصل عليه أعلى أو على الأقل مساويا لما يدفع، أي أن التضحية تقل أو تساوي على الأكثر المنفعة. ومعنى ذلك أنه إذا ارتفع السعر فإن التضحية تزيد، وهذا يدعوه إلى تقليل الكمية المشتراة والبحث عن سلع بديلة، وبالتالي يخلص إلى هذا القانون، وحتى يطمئن إلى صحة القانون يختبره من خلال المنهج الآخر الذي لم يستخدمه أولا. وهذا ما دعا (إريك رول) إلى استخدام تعبير (تداخل الاستنباط والاستقراء).وكثيرا ما يلجأ الاقتصادي إلى العديد من الأدوات، أو بالأحرى العلوم الأخرى مستخدما لها في بحثه فنجده يستخدم الرياضيات كما يستخدم الإحصاء وكذلك التاريخ... الخ.ولا بأس بذلك طالما لا تطغى هذه المواد والعلوم على أصل الموضوع الاقتصادي، وطالما بقيت أداة ولم تتحول إلى غاية في ذاتها، وطالما كانت قادرة على

التعبير الحقيقي والدقيق عن المضمون الاقتصادي. والملاحظ أن علم الاقتصاد الوضعي يعتمد في معلوماته على العقل والحس فقط ولا يفسح مجالا للوحي أو النقل. كما هو الحال لدى علم الاقتصاد الإسلامي، وهذا من نقاط ضعفه.

أدوات التحليل الاقتصادي: المنهج التاريخي:

تفيد الدراسات التاريخية في تفسير حاضر الظاهرة وتوقع سلوكها مستقبلا. أي في الكشف عن القوانين التي تحكم تطورها. ولذلك يقوم المنهج التاريخي على ثلاثة عناصر:

أ- تجميع الوقائع من مصادرها التاريخية.

ب-تفسير الوقائع والأحداث الاقتصادية وتحليل أسبابها ونتائجها.

ج-صياغة القوانين التي تحكم تطور الأحداث الاقتصادية.

ويتميز المنهج التاريخي بواقعية التحليل بعيدا عن المبالغة في التجريد والتعميم، كما أنه يفيد في تفهم الأحداث المعاصرة وفي التعرف على تطور الفكر الإنساني في مواجهة المشكلة الاقتصادية والأخذ بالمذاهب الاقتصادية، وتكفي الإشارة إلى فضل المنهج التاريخي على التحليل الماركسي لسير النظام الرأسمالي وحتمية الاشتراكية. فقد استطاع كارل ماركس من خلال تحليله لتطور النظام الرأسمالي أن يكشف وجود قوانين ثابتة تحكم سير هذا النظام (مثل قانون تراكم وتركز رأس المال وقانون القيمة وقانون تناقص معدل الربح)، وأن يخلص من ذلك إلى حتمية فناء الرأسمالية وقيام النظام الاشتراكي، كما توصل من خلال دراسته للتجارب الاشتراكية السابقة إلى رفض صور الاشتراكيات النظرية أو الخيالية والدعوة إلى تبني الاشتراكية العلمية.

والواقع أن الدراسات التاريخية تشكل جزءا لا يتجزأ من المعرفة الاقتصادية، ولو نظرنا إلى أي فرع من فروع الاقتصاد لوجدنا أنه لا يخلو من عرض تاريخي لنشأة وتطور الظواهر والأفكار الاقتصادية التي يعالجها. والأكثر من ذلك هناك فروع متخصصة في مجال الاقتصاد تعتمد في دراستها على المناهج التاريخية، مثل التاريخ الاقتصادي الذي يتناول تاريخ الأحداث الاقتصادية وتطور الظروف الاقتصادية للمجتمعات وتاريخ الفكر الاقتصادي والذي يختص بدراسة تطور النظريات والمفاهيم والمذاهب الاقتصادية.

ولعل ما يعبر عن الارتباط الوثيق والمتبادل بين التاريخ والاقتصاد المقولة الشائعة: «إن الاقتصاد بدون تاريخ ليس له جذور، والتاريخ بدون اقتصاد ليس له ثمار».

المنهج الرياضي:

ينصرف التحليل الرياضي إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة وصياغتها في شكل دوال رياضية. وتشير الدالة إلى وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات. فالقول مثلا بأن (ص) دالة في (س) وتكتب هكذا : ص= د(س)، معناه أن قيمة (ص) تتحدد بمعرفة قيمة (س) وأن المتغير (س) هو المتغير المستقل، و(ص) المتغير التابع.والمنهج الرياضي هو نوع من الاستدلال المنطقي يقوم على فكرة استنباط الأحكام. وتبرز أهميته للباحث عندما لا يسعفه المنطق المجرد في استيعاب كافة المقدمات والفروض اللازمة لبناء النتائج دفعة واحدة. فعندما تطول الشقة بين المقدمات والنتائج يكون من الأفضل الاستعانة بأدوات التحليل الرياضي لتجزئة الاستدلال المنطقي بحيث يتبنى الباحث نتيجة مباشرة على المقدمة الأولى، ويستخدم هذه النتيجة كمقدمة ثانية للوصول إلى نتيجة تالية، ثم يأخذ النتيجة الأخيرة كمقدمة ثالثة لاستخلاص نتيجة أخرى، وهكذا... وبذلك يستطيع الباحث التعامل مع العديد من المتغيرات ومعرفة العلاقات السببية بينها واستخلاص النتائج من عدة مقدمات، دون الحاجة إلى إجهاد عقله في الاستنتاج المنطقي من كل ما تقدم دفعة واحدة.ونظرا لإمكانية التعبير عن الكثير من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في شكل دوال رياضية فقد شاع استخدام التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، وظهرت فروع متخصصة في مجال الاقتصاد تتناول ما يمكن أن نطلق عليه بالاقتصاديات الكمية، مثل الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، وأصبح من الأمور الشائعة التعبير عن مضمون النظريات وصياغة العلاقات الاقتصادية بأسلوب رياضي في شكل مجموعة من الدوال والنماذج الرياضية، مما يفيد في تفهم النظريات وفي تبسيط تحليل الظواهر الاقتصادية، وخاصة الظواهر المعقدة التي تكثر مؤثراتها وعلاقاتها.فيمكن التعبير عن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها في شكل دالة طلب، كما يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة والعوامل المؤثرة في العرض في شكل دالة عرض والعلاقة بين إنتاج السلعة والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في صورة دالة إنتاج، وكذلك الحال للكثير من العلاقات الاقتصادية التي يمكن صياغتها في شكل دوال

اقتصادية، مثل دالة الربح ودالة التكاليف ودالة المنفعة.وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الرياضيات في البحوث الاقتصادية قد تطور بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، بحيث أصبح من السهل صياغة المسائل الاقتصادية المعقدة في صورة نماذج رياضية والاستعانة بالأساليب الرياضية المتقدمة لحل هذه النماذج، الأمر الذي أخضع العلوم الاقتصادية لدرجة مقبولة من الدقة الحسابية جعلها تقترب من دائرة العلوم المنضبطة.ولبيان أهمية المنهج الرياضي ومزاياه، تضرب مثالا بدالة الاستهلاك، والتي تعنى بدراسة العلاقة بين الطلب على أموال الاستهلاك والعوامل المؤثرة في هذا الطلب.فإذا ذكرنا- من باب التبسيط- أن الطلب الاستهلاكي دالة في الدخل الشخصي فقط، أي أن ط= د (خ)، (حيث يرمز الحرف (ط) إلى الطلب الاستهلاكي، والحرف (خ) إلى مستوى الدخل)، فإنه يمكن من خلال جمع البيانات عن مستويات الدخول والاستهلاك المناظرة، التعرف على العلاقة بين هذين المتغيرين وصياغتها في شكل معادلة، وليكن: (ط)= ٠,٨ (خ)، هذه المعادلة تفيد وجود علاقة مباشرة وثابتة بين الدخل والطلب الاستهلاكي، فإذا ما كان الدخل الشهري (١٠٠٠) جنيه مثلا، يكون الاستهلاك المناظر (٨٠٠) جنيه، وإذا كان الدخل الشهري (٢٠٠٠) جنيه تكون قيمة الاستهلاك (١٦٠٠) جنيه.وبالمثل إذا افترضنا أن هناك أن هناك حدا أدنى للاستهلاك بصرف النظر عن مستوى الدخل فإنه يمكن التعبير عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك على النحو التالي (ط) تساوي (أ)+ (ب) خ حيث يشير(أ) إلى الحد الأدنى من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل، و(ب) إلى معدل تغير الطلب بالنسبة للدخل. فإذا أمكن من خلال جمع البيانات عن الاستهلاك والدخل إيجاد قيم (أ) و(ب) وصياغة العلاقة بينهما في شكل معادلة رياضية وليكن: (ط)= (٨٠)+ (٠,٨) خ، فإن استخدام هذه المعادلة يفيد في الإجابة على عدة تساؤلات خاصة بالاستهلاك وعلاقته بالدخل. فيمكن من ناحية أولى معرفة الحد الأدنى للاستهلاك الذي يتعين توفيره بصرف النظر على مستوى الدخل (وهو في هذه الحالة ٨٠ جنيه). كما يمكن من ناحية ثانية معرفة حجم الاستهلاك المناظر لمستويات مختلفة من الدخول، فإذا كان الدخل الشهري للمستهلك (٥٠٠) جنيه فيكون الاستهلاك المناظر (٤٨٠) جنيها، وإذا ارتفع الدخل إلى (١٠٠٠) جنيه مع إثبات هذه العلاقة يكون الاستهلاك المناظر (٨٨٠)جنيها وكذلك يمكن من ناحية ثالثة معرفة مستوى الاستهلاك الذي يتعادل مع الدخل، بحيث لا يتبقى فائض

للادخار، (وهو في هذه الحالة ٤٠٠ جنيه)، ويمكن الانتقال أيضا من هذه الدالة البسيطة إلى دوال أخرى أكثر تعقيدا بإدخال عدة متغيرات كعوامل مؤثرة في الاستهلاك، بجانب الدخل، وبالتعبير عن العلاقة بين الاستهلاك وبين هذه المتغيرات في صورة غير خطية.

المنهج الإحصائي:

يعد المنهج الإحصائي من المناهج البحثية الاستقرائية التي تقوم على تجميع البيانات الإحصائية وتحليلها وتحديد العلاقات السببية من خلال المقابلة بين الإحصاءات فضلا عن إجراء التوقعات بسلوك الظواهر محل الدراسة.ومن هنا تتضح أهمية المنهج الإحصائي في اختبار صحة النظريات الاقتصادية حيث يمكن من خلال الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي مضاهاة نتائج النظرية الاقتصادية وتنبؤاتها بالمشاهدات الواقعية، فيبدأ الباحث الاقتصادي بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالظواهر محل الدراسة ثم يلجأ إلى الأساليب الإحصائية لتحليل هذه البيانات لاستخلاص المؤشرات والاتجاهات والعلاقات السببية، ثم يعقد مقارنة في النهاية بين نتائج التحليل الإحصائي وبين تنبؤات النظرية للحكم على مدى صحة هذه الأخيرة، فإذا أراد الباحث على سبيل المثال اختبار صحة نظرية كمية النقود التي يتلخص مضمونها في أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بفرض ثبات سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات، فإن عليه جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة (عرض النقود والمستوى العام للأسعار) وتحليلها بالأساليب الإحصائية للتأكد من صحة العلاقة الطردية التي تقررها النظرية.ولا تتوقف أهمية التحليل الإحصائي عند اختبار صحة النظرية الاقتصادية فحسب؛ إذ يفيد الفن الإحصائي في القياس الكمي للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية، ففي المثال السابق يمكن للباحث أن يتقدم خطوة إلى الأمام بعد إثبات العلاقة الطردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار؛ إذ يستطيع من خلال الاستعانة بالأساليب الإحصائية معرفة التغير النسبي الذي يطرأ على المستوى العام للأسعار إذا زادت الكمية المعروضة للنقود بنسبة معينة.والواقع أن الإحصاء أصبح يشكل في الوقت الحاضر- بفضل ما شهده الفن الإحصائي من تقدم- كأداة أساسية للتحليل الاقتصادي. فبعد أن كان قاصرا حتى أوائل هذا القرن على دراسة الجغرافيا البشرية ونشاط التجارة الخارجية اتسع نطاق التطبيق ليشمل مجالات الإنتاج والاستثمار والتشغيل

والنقود والأسعار، إلى غير ذلك من الظواهر الاقتصادية. وساعد ذلك بدوره على زيادة الاهتمام بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والاستثمار القومي والاستهلاك القومي والتشغيل القومي. والتي أمكن بفضل تطور الأساليب الإحصائية تجميع البيانات المتعلقة بها وتحليلها وتحديد العلاقات وفقا لأسس علمية سليمة كما أدى تقدم الفن الإنتاجي من ناحية أخرى، إلى رفع كفاءة التخطيط الاقتصادي وفاعلية برامج التنمية؛ إذ تتطلب هذه الأنشطة في المقام الأول توفر قاعدة بيانات إحصائية كافية وسليمة عن الوضع الاقتصادي الراهن والإمكانيات الاقتصادية المتاحة والمحتملة، ثم تحليلا إحصائيا دقيقا لكافة المتغيرات التي تتضمنها نماذج التنمية والتخطيط، ناهيك بالمتابعة الإحصائية لأغراض تقويم النتائج والإنجازات.ومع التسليم بأهمية أدوات التحليل الإحصائي إلا أنه تجدر الإشارة إلى خطورة الاعتماد المطلق على هذه الأدوات في تحليل الظواهر الاقتصادية واستخلاص النتائج نظرا لعدم إمكانية التعبير الإحصائي عن بعض الظواهر والتصرفات الاقتصادية التي لا تخضع بطبيعتها للقياس الكمي، مثل تناقص المنفعة، ونظرا لبعض أوجه القصور الذي يشوب الإحصاءات، مثل عدم دقة البيانات أو مغايرتها للواقع أو عدم شمولها لكافة جوانب الظاهرة محل البحث. ولذلك يتعين تحري الدقة في استخدام أدوات التحليل الإحصائي واستكمال أوجه النقص بها بالاستعانة بأدوات تحليلية أخرى مكملة.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين تقارن فيه بين المنهج التاريخي والمنهج الرياضي والمنهج الإحصائي كأدوات للتحليل الاقتصادي.

الخلاصة:

- نشأة الفكر الاقتصادي عملية سابقة من الناحية التاريخية على نشأة علم الاقتصاد.
- كان لعلماء المسلمين إسهاماتهم الرائدة في مجال الفكر الاقتصادي.
- لا يوجد تعريف محدد لعلم الاقتصاد يتفق عليه جمهور الاقتصاديين، بل تكاد تتعدد التعريفات بتعدد الاقتصاديين أنفسهم.
- أصبح من المتعارف عليه الاكتفاء بالقول إن علم الاقتصاد هو علم المشكلة الاقتصادية، وأن نطاق العلم يتحدد بالموضوعات الاقتصادية التي يتناولها الكتاب.
- تدور أقدم تعريفات علم الاقتصاد حول مفهوم الثروة أو الرفاهية المادية كما عند آدم سميث، وجون ستيوارت ميل، وبري ووكر، وكانان، وبفريدج، ومارشال.
- يرى بعض الكتاب الاقتصاديين أن السلوك الإنساني الذي يهم الاقتصاد هو سلوك الأفراد القائم على تبادل المنافع كما عند دافينبورت.
- يعد كتاب روبنز نقطة تحول في تحديد طبيعة علم الاقتصاد؛ إذ نبذ المؤلف فكرة الثروة والرفاهة وأتى بتعريف جديد لعلم الاقتصاد مؤداه أنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة.
- لم تسلم كل التعريفات السابقة من نقد واعتراض؛ فحاول ساموِلسون تفادي تلك الاعتراضات فقال: هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس سلوك الفرد والجماعة في توظيف الموارد في الاستخدامات المتعددة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع.
- نظرًا لأن تعريف ساموِلسون يتضمن عناصر وأبعاد المشكلة الاقتصادية فقد لاقى قبولًا عامًا من جمهرة الاقتصاديين في الآونة الأخيرة.
- هناك طريقتان شائعتان في البحث الاقتصادي وهما: الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية.
- من أدوات التحليل الاقتصادي المنهج التاريخي؛ وهو يفيد في تفسير حاضر الظاهرة وتوقع سلوكها مستقبلًا.

- ينصرف التحليل الرياضي إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة وصياغتها في شكل دوال رياضية، وتشير الدالة إلى وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات.
- يعد المنهج الإحصائي من المناهج البحثية الاستقرائية التي تقوم على تجميع البيانات الإحصائية وتحليلها وتحديد العلاقات السببية من خلال المقابلة بين الإحصاءات فضلا عن إجراء التوقعات بسلوك الظواهر محل الدراسة.

الدرس الثالث: منهج النظرية الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نوضح الأسس التي تنبني عليها النظرية الاقتصادية، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، وخصائص النظم الاقتصادية المختلفة، كما نتعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. توضح الأسس التي تنبني عليها النظرية الاقتصادية.

٢. تشرح تقسيمات الدراسات الاقتصادية.

٣. تبين علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

٤. تتعرف على خصائص النظم الاقتصادية المختلفة.

٥. تتصور بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.

مفهوم النظرية الاقتصادية:

تهتم النظرية الاقتصادية بدراسة الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي عامة؛ ولهذا فهي تتضمن من القواعد والمبادئ والقوانين ما يساعد على تفهم الظواهر الاقتصادية وتفسير أسبابها وأبعادها وكذلك التنبؤ بسلوكها في المستقبل.

الأسس التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية:

ويمكن تلخيص الأسس التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية أو النظرية العلمية بوجه عام في أربعة عناصر هي:

١ -مجموعة من التعريفات التي توضح بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة.

٢ -مجموعة من الفروض التي تتعلق بسلوك الظاهرة، وتمثل شروطًا لازمة لانطباق النظرية، وهذه الفروض يجب أن تتسم بالتجريد أي أن تكون مبسطة للغاية، بعيدا عن الواقع المعقد والمتشابك للحياة الاقتصادية، فمثلا عند دراسة نظرية سلوك المستهلك يمكن أن نفترض من باب التبسيط أن المستهلك ينفق دخله على شراء سلعتين فقط، وهذا التبسيط في الفروض يعد نوعا من التجريد، حيث إن واقع الأمر أن الإنسان ينفق دخله على أكثر من سلعتين. (لاحظ أيضا أنه عند شرح منحنى إمكانيات الإنتاج لجأنا إلى التجريد، بافتراض أن المجتمع ينتج سلعتين فقط (س، ص).

٣ -مجموعة من أدوات التحليل العلمي التي يمكن من خلال الاستعانة بها استخلاص المبادئ والقواعد العامة التي تفسر سلوك الظاهرة الاقتصادية، وبدون هذه الأدوات تفقد النظرية صفتها العلمية.

٤ -اختبار صحة النظرية، أي اختبار قدرتها على التنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل، ويعد اجتياز هذا الاختبار شرطا لازما لقبول النظرية، فوفقا لنظرية الطلب مثلا تكون العلاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها. وعلى ذلك فإننا نتوقع إذا حدث انخفاض في سعر سلعة ما مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها- أن تزداد الكمية المطلوبة منها، وحيث إن هذه المقولة صحيحة في الواقع، أي تؤيدها الملاحظة العلمية لسلوك الأسعار والطلب في السوق فإن

نظرية الطلب تكون مقبولة لأنها نجحت في إعطاء تنبؤات سليمة عن سلوك الظاهرة في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج النظرية محددة بتوفر الشروط التي تقوم عليها، كما أنها نتائج عامة لا تتقيد بزمان أو مكان معين، طالما تحققت هذه الشروط.

تقسيمات النظرية الاقتصادية:

يتضح من العرض السابق أن هناك نوعين من القرارات الاقتصادية، النوع الأول هو عبارة عن القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد أنفسهم لتحقيق مصالحهم الذاتية أو الخاصة، مثل قرار المستهلك بتوزيع دخله بين السلع المختلفة لتحقيق أقصى إشباع ممكن، وقرار المنتج الفردي بتوجيه موارده لإنتاج سلعة معينة لتحقيق أقصى ربح ممكن، وقرار العامل باختيار عمل معين للحصول على أقصى أجر... وهكذا. أما النوع الثاني من القرارات الجماعية أو العامة التي يتخذها المجتمع ككل، مثل قرار زيادة كمية النقود، وقرار منع استيراد أو تصدير سلعة معينة، أو قرار رفع سعر الخصم للأوراق التجارية.

وكذلك الحال بالنسبة للظواهر الاقتصادية، حيث توجد ظواهر فردية مثل سعر سلعة معينة أو أجر العامل في صناعة محددة وظواهر جماعية مثل المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

ولذلك تنقسم النظرية الاقتصادية إلى شقين أساسيين، يعرف الأول باسم النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاديات الجزئية، والشق الثاني باسم النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاديات الكلية.

نطاق النظرية الجزئية ونطاق النظرية الكلية:

تختص النظرية الجزئية بدراسة الاقتصاد القومي من خلال جزئياته، أي من خلال وحداته الاقتصادية المختلفة، وتهتم بدراسة سلوك هذه الوحدات، مثل سلوك المستهلك الواحد أو سلوك المنتج الواحد أو العوامل المؤثرة في منتج صناعة محددة أو محددات سعر سلعة ما، وعلى ذلك تتعلق النظرية الجزئية بالقرارات الاقتصادية الفردية، كالاستهلاك الفردي والادخار والاستثمار

الفردي والدخل الفردي وعادة ما تفترض النظرية الجزئية حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد القومي، مما يقصرها على بحث توزيع الموارد ودرجة الكفاءة في هذا التوزيع.

أما النظرية الكلية فتنظر إلى الاقتصاد القومي في مجموعه وتهتم بسلوك المتغيرات الكلية كمستوى الدخل القومي، التشغيل القومي، المستوى العام للأسعار، حجم الادخار والاستثمار القومي، حجم التوظف الكلي، وتدور النظرية الكلية حول دراسة وتحليل المحددات العامة لهذه المتغيرات القومية وتفسير التطورات التي تطرأ عليها وكيفية التأثير فيها. فإذا كانت القضية المطروحة مثلا هي قضية البطالة على المستوى القومي وليس على مستوى صناعة معينة فإن النظرية الكلية تبحث في حجم المشكلة وعناصرها والأسباب التي أدت إلى ظهورها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسات العامة الممكنة للتغلب عليها.

التشابك بين الظواهر الجزئية والظواهر الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين القرارات الفردية والجماعية أو الظواهر الفردية والظواهر الكلية لا يعنى بأي حال من الأحوال استقلالية كل منهما عن الآخر، حيث إن الظواهر الاقتصادية متشابكة ومتداخلة بطبيعتها بحيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر، كما لا يعني هذا الفصل أيضا أن القرارات أو الظواهر الجماعية هي مجرد تجميع لنظائرها الفردية؛ لأن ما ينطبق على المستوى الفردي لا يشترط بالضرورة انطباقه على المستوى الكلي، بل قد يؤدي التعميم أحيانا إلى نتائج عكسية تماما.

ومثال ذلك أن انخفاض أجور العمال في صناعة معينة قد يؤدي إلى زيادة ربحيتها نتيجة خفض تكلفة الإنتاج والتوسع في المبيعات، بينما قد يؤدي انخفاض أجور العمال على مستوى جميع الصناعات إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يقلل من ربحية الصناعات القائمة. وكمثال آخر إذا زاد دخل فرد ما فإننا نتوقع زيادة طلبه على السلع دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق، ولكن إذا زادت دخول جميع الإفراد وارتفع بالتالي طلبهم الكلي على السلع، فإنه ينتظر في هذه الحالة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن هنا يبرز أهمية شمول الدراسات الاقتصادية لكل من التحليل الجزئي والتحليل الكلي للظواهر وأهمية التنسيق بينهما لضمان توافق السياسات الاقتصادية وفاعليتها.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

اتضح مما سبق أن الاقتصاد علم اجتماعي، ومعنى علم أنه يقوم على تطبيق مناهج وأدوات التحليل العلمية في استخلاص النتائج والقوانين الاقتصادية، ومعنى اجتماعي أنه يتناول دراسة سلوك الإنسان في إطار محيطه الاجتماعي، ونتناول فيما يلي علاقة الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى.

١ -الاقتصاد والقانون:

هناك علاقة وثيقة بين العلمين، حيث إن الجهود الاقتصادية تبذل في وسط يخضع للقانون وتسري عليه أحكامه، وبالتالي فهناك تأثير واضح للوضع القانوني على التصرفات الاقتصادية والتي هي محل عناية الاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن القانون عند وضعه وعند تعديله يراعي الأوضاع الاقتصادية بل إن الكثير من القوانين إنما قامت بدوافع اقتصادية، والأمثلة في ذلك أكثر من أن تحصى. ومن هنا ظهرت أهمية إلمام الاقتصادي بالقانون وإلمام القانوني بالاقتصاد.

٢ -الاقتصاد والسياسة:

الصلة بينهما من أوثق الصلات، لاسيما في العصور الماضية، ولا أدل على ذلك من أن التسمية الأصلية لعلم الاقتصاد والتي ما زال لها رنين هي الاقتصاد السياسي. ومهما حدث من تطور فإن العلاقة ما زالت وطيدة، فالكثير من التطورات السياسية نجم عن ظروف اقتصادية، فالسياسات التجارية والاستعمار والتكتلات بل والعديد من الحروب أملتها اعتبارات اقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن للنظام السياسي القائم أثرا كبيرا في الحياة الاقتصادية، ومدى ما يتمتع به الأفراد من حرية اقتصادية. إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد محل نظر واهتمام كل من الأفراد والحكومات.

٣ -الاقتصاد والتاريخ:

التاريخ من العلوم التي تقدم لعلم الاقتصاد خدمة جيدة، حيث يزوده بالمعلومات التي تفيده في بحوثه ودراساته، ثم إنه يزود الاقتصادي بالمعلومات المهمة حيال النظم الاقتصادية السابقة وتطورها. كما أنه يقدم له المادة الخام التي يقوم على دراستها فرع الاقتصاد المسمى بالتاريخ الاقتصادي. كما أنه يقدم له المادة الخام التي يقوم على دراستها فرعه المسمى بتاريخ

الفكر الاقتصادي. والمهم أن تكون هذه المادة صحيحة موثقة وأن تفهم فهما جيدا في سياقها. ويعني ذلك أن هناك تاريخا اقتصاديا وتاريخا للفكر الاقتصادي بل وتاريخا لعلم الاقتصاد.

٤ -الاقتصاد والإحصاء:

يقدم علم الإحصاء خدمات جوهرية لعلم الاقتصاد، فهو يحصي الوقائع والأشخاص والأشياء التي يمكن عدها، ويقوم بعرضها عرضا مفيدا، وعلى الاقتصادي أن يستفيد من هذه المعلومات من خلال تحليله لها وتفسيره لأبعادها ومضامينها. وما من فرع من فروع الاقتصاد اليوم يستغني عن خدمات علم الإحصاء، بل إنه لنجدد أن أحد الفروع الاقتصادية يسمى الاقتصاد القياسي، وهو يعتمد جوهريا على الإحصاء.

٥ -الاقتصاد وعلم الاجتماع:

يعد الاقتصاد فرعا من فروع علم الاجتماع بالمفهوم العام له وهناك فرع من فروع علم الاجتماع يسمى علم الاجتماع الاقتصادي. وعموما فإن الظاهرة الاقتصادية هي جانب من الظاهرة الاجتماعية وهي تتأثر بها وتؤثر فيها. والفكر الاقتصادي يتأثر كثيرا بالوضع الاجتماعي السائد، كما أنه يؤثر فيه.

النماذج الاقتصادية:

يسمع ويقرأ كثيرًا الطالب والطالبة كلمات مثل النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وحيث إنهما نظامان اقتصاديان، فمن المهم التعرف المبدئي على أهم ملامح وسمات هذين النظامين، إلى أن يعود لدراسة أبعادهما دراسة مفصلة معمقة فيما بعد. ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن هناك نظامًا اقتصاديًّا آخر له مقوماته وسماته، وله من حيث الشكل والصورة ساحة علمية واسعة بسعة العالم الإسلامي، ومن حق الدارس المبتدئ أن يتعرف- أيضًا- على أهم سمات هذا النظام الذي يعرف بالنظام الاقتصادي الإسلامي.وتجدر الإشارة إلى أن التقسيمة الأساسية الحقيقية للنظم الاقتصادية هي تقسيمها إلى نظام اقتصادي إسلامي ونظام اقتصادي وضعي. وهذا الأخير يعود فيتفرع إلى عدة فروع، أهمها النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ثم النظام المختلط، وفيما يلي تعريف موجز بكل ذلك.

النظام الاقتصادي الإسلامي:

أهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١ -أنه إلهي المصدر، بمعنى أن أصوله الكبرى من حيث غايته وأسلوبه وآلياته لم يضعها الإنسان، وإنما هي من عند الله تعالى، وهذا بخلاف النظم الوضعية، فمصادرها بشرية ترجع لمرئيات وأفكار الإنسان.

٢ -يقوم على الملكية الأصلية وهي لله تعالى، والملكية الاستخلافية «النائبة» وهي للبشر، والملكية الاستخلافية فيه تنقسم قسمين: ملكية خاصة، وملكية عامة. وكلاهما أصل. وهذا عكس الأنظمة الوضعية؛ فهي ملكية بشرية أصلية، وهي خاصة في النظم الرأسمالية، وعامة في النظام الاشتراكي، ومزدوجة في النظام المختلط.

٣ -يقوم على السوق والدولة معًا، بمعنى أن آلياته مزدوجة وليست فردية، حيث يعتمد في أداءه للنشاط الاقتصادي على القطاع الخاص (نظام السوق) وعلى الدولة معًا.

٤ -يؤمن بالحرية الاقتصادية المشروعة كما يؤمن بوجود دور أساسي للدولة في المجال الاقتصادي.

٥ -يستهدف الدنيا والآخرة معًا، فهو يعترف بالربح والإشباع المادي، كما يعترف بالإشباع الروحي، المتمثل في الثواب الأخروي ومرضاة الله عز وجل، ومعنى ذلك أن هدفه ليس دنيويًّا محضًا شأن الأنظمة الوضعية، وإنما هو دنيوي أخروي معًا. قال تعالى: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا). وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه : «ليس خيركم من ترك دنياه لآخرته، ولا آخرته لدنياه، وإنما من أخذ من هذا ومن هذا». ومعنى ذلك قيامه على التوازن المادي والروحي.

٦ -يؤمن بعدالة التوزيع في الدخول والثروات معًا، والعدالة لديه تقوم على التفاوت الموضوع المحدود، فلا يرى التفاوت المفتوح اللامحدود، ولا يرى المساواة المطلقة.

٧ -ثم إنه نظام يعتد كل الاعتداد بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية، ولا ينعزل عنها ولا يُهْمِلها.

النظام الاقتصادي الرأسمالي:

من أهم خصائصه ما يلي:

١ -أنه يقوم على الفردية، فالفرد عنده هو كل شيء، وهو الأساس.



٢ -أنه يقوم على الحرية الاقتصادية بكل جوانبها كحق مقدس للأفراد، ولا يحقق للدولة أن تتدخل في ذلك إلا في أضيق الحدود وعند الضرورة. والمقصود بالحرية الاقتصادية: حق الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي على الوجه الذي يرغبون فيه من حيث الإنتاج والاستهلاك والعمل والتبادل ... الخ.

٣ -أنه يعتمد على السوق كآلية لتسيير وأداء النشاط الاقتصادي، ولا يرى للدولة أن تتدخل في عمل السوق إلا عند الضرورة القصوى.

٤ -أنه يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة له، ولا يرى في الملكية العامة إلا حالة استثنائية.

٥ -أنه يعترف بالربح كهدف وغاية للنشاط الاقتصادي.

نشاط

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين النظامين الإسلامي والرأسمالي.

النظام الاشتراكي:

من أهم خصائصه ما يلي:

١ - أنه يقوم على الجماعية وليس الفردية، فالجماعة عنده هي الأصل، وهي المعول عليه.

٢- أنه يقوم على فكرة التخطيط الاقتصادية كآلية للتسيير والأداء الاقتصادي بدلًا من السوق. وبالتالي فالدولة لديه هي السلطة الاقتصادية المسيرة للنشاط الاقتصادي.

٣- أنه يؤمن بالملكية الجماعية كأساس، وما الملكية الخاصة إلا حالة استثنائية محضة.

٤ - يستهدف إشباع الحاجات الاجتماعية، وليس تحقيق الربح الفردي.

وهناك في مراحل تالية دراسات مفصلة ومعمقة للأنظمة الاقتصادية من جوانبها المختلفة، ولكننا هنا نعرف فقط بهذه الأنظمة ولا نقوم بدراستها.

تعريف ببعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية:

من المعروف أن العلم- أي علم- له مفاهيمه ومصطلحاته ومقولاته، ومن غير المتوقع أن يدرك الدارس المبتدئ للعلم كل هذه المفاهيم والمصطلحات في أول لقاء له مع العلم، ولكنه يكتسب

ذلك شيئًا فشيئًا، ومع ذلك فمن المفيد تعريف الدارس المبتدئ ببعض هذه المفاهيم الاقتصادية الأولى التي سيتعامل معها خلال دراسته لمادة المبادئ؛ حتى يكون على بينة من أمره آنذاك.

المال:

يطلق المال في لغة الاقتصاد على كل شيء نافع، وينقسم المال إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة، فمن حيث المادية وغير المادية تنقسم الأموال إلى سلع وخدمات، والفرق بينهما أن الأولى مادية والثانية غير مادية، الأولى مثل الطعام والشراب، والثانية مثل التعليم والترفيه والانتقال ... الخ.

ومن حيث درجة توفر المال تنقسم الأموال إلى أموال حرة وأموال اقتصادية.

الأولى: هي التي توجد بالقدر الذي يفي بالحاجة أو يزيد مثل الهواء وأشعة الشمس، فهي أشياء نافعة، وهي كافية وزيادة.

والثانية: هي التي لا تفي بالحاجة إليها مثل الطعام والثياب والسكن ... الخ.

وتسمى الثانية أموالًا اقتصادية أو أموالًا نادرة، ومعنى كونها اقتصادية: أنها مجال اهتمام ودراسة علم الاقتصاد، كما أن لها قيمة تبادلية، أي لها سعر وثمن، ولا يحصل عليها الإنسان إلا ببذل جهد أو دفع ثمن؛ ولذلك يقال إنها ذات قيمة اقتصادية، وقد أسيئ فهم هذه المقولة، حيث فهمت الأموال الحرة على أنها لا قيمة لها اقتصاديًّا، أي ليست ذات شأن ولا أهمية في حياة الإنسان. ومن ثم فلا تستحق الحماية والمحافظة عليها؛ لأنها وفيرة بدرجة لا تتأثر بأي سلوك، وهذا فهم خاطئ؛ فليس معنى قولنا: إنها ليست لها قيمة اقتصادية أنها عديمة الأهمية للإنسان، فهي في الحقيقة أكثر أهمية للإنسان من الأموال الاقتصادية، فهل هناك إنسان يعيش لحظات دون هواء أو دون ماء؟!

ومع هذا فإن سوء تصرف الإنسان أحال هذه الأموال- في الكثير من الحالات- إلى أموال اقتصادية نادرة؛ نتيجة للتلوث والاستنزاف.وفي ظل التدهور الشديد في البيئة، فإن على علم الاقتصاد أن يعيد صياغة مقولاته، ويُدخل كل الأموال تحت نطاقه، ويعتبرها أموالاً اقتصادية. والملاحظ أن المال قد يكون اقتصاديًّا في حال وحرًّا في حال أخرى.ومن حيث طبيعة إشباع الأموال لحاجات، نجدها تنقسم قسمين: أموال تُشْبِع الحاجة الإنسانية بطريقة مباشرة دون أي تحول أو تغيير فيها، وتسمى أموال الاستهلاك، مثل الطعام والملابس. وأموال تشبع الحاجة



البشرية بطريقة غير مباشرة، بمعنى أنها تحتاج تحولًا وتحورًا مثل المواد الخام كالقمح والقطن، أو أنها تسهم في إنتاج المواد الاستهلاكية مثل الآلات والأجهزة، وتسمى أموال الإنتاج. إذن هناك الأموال الاستهلاكية، وهناك الأموال الإنتاجية.ويحسن الالتفات إلى أن معيار التفرقة ليس طبيعة كل مال، وإنما وظيفته، ومن ثم فقد يكون المال استهلاكيًّا في حال وإنتاجيًّا في حال أخرى مثل اللبن، إذا استخدم في الشرب مباشرة فإنه استهلاكي، وإذا استخدم في إنتاج الجبن والزبد فهو إنتاجي، كما أن الأموال الاقتصادية من حيث علاقاتها ببعضها تنقسم إلى أموال متنافسة أو متبادلة، وأموال متكاملة، وأموال لا علاقة لها ببعضها.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه تقسيمات المال باعتباراته المختلفة.

الحاجة:

هناك تعريف معتمد لدى الاقتصاديين للحاجة، هو: إحساس نفسي بشيء مؤلم أو بشيء طيب، ورغبة في إزالة الأول والإبقاء على الثاني، مع معرفة بالوسيلة التي تحقق ذلك.

فهي تتكون من إحساس نفسي ورغبة حيال هذا الإحساس بالإزالة والإبقاء، ومعرفة بالشيء الذي يحقق ذلك.

ولذلك فكثيرًا ما يعبر عنها بالرغبة في الحصول على شيء ما من شأنه أن يوقف إحساسًا أليمًا أو يُبقِي على إحساس طيب .. وحاجات الإنسان منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو غير اقتصادي، والمعيار في ذلك: هو طبيعة الوسيلة التي تشبع الحاجة؛ فإن كانت مالًا اقتصاديًّا كانت الحاجة اقتصادية مثل الحاجة إلى الطعام، وإلا فهي حاجة غير اقتصادية مثل الحاجة إلى النوم أو الراحة أو الضحك ... الخ.ولا يفرق الاقتصاد بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحاجات الحقيقية والحاجات غير الحقيقية، ولا بين الحاجات المشروعة والحاجات غير المشروعة، ولا بين الحاجات المقبولة اجتماعيًّا وأخلاقيًّا وغير المقبولة؛ لأنه يرى أن ذلك كله لا يدخل في موضوع دراسته، وهو الظاهرة الاقتصادية. وهذا يري أن ذلك كله لا يدخل في موضوع دراسته وهو الظاهرة الاقتصادية وهي موقف معيب وخاطئ من الاقتصاد ترتب عليه العديد من المشكلات الاقتصادية وغيرها.

وكذلك فإن الاقتصاد لا يهتم بالحاجة ولا يعبأ بها، طالما ظلت حبيسة النفس والإحساس والشعور، مهما كانت أهميتها وضرورتها. وإنما يهتم بها فقط عندما تقترن بالرغبة في دفع ثمن الوسيلة، والقدرة على ذلك، وعند هذا تتحول الحاجة إلى طلب، وهذا الموقف هو الآخر موقف معيب وخاطئ ترتب عليه العديد من المخاطر والأضرار الاقتصادية.

ومن أهم خصائص الحاجة: قابليتها للإشباع، أي للإطفاء التدريجي، بمعنى خمود إلحاح الحاجة تدريجيًّا إلى أن تزول، فالجوع يزول تدريجيًّا بالطعام إلى أن يتلاشى، ولو لم تكن الحاجة قابلة للإشباع، لما تمكنت كل أموال الدنيا من سد حاجة واحدة للفرد، وهذا غير طبائع الخلق وسنة الخالق.

المنفعة:

هي صفة للسلعة أو الخدمة، أي بعبارة أخرى: صفة لوسيلة الإشباع تجعلها تستطيع إشباع الحاجة، وبالتالي فتُعَرَّف بأنها: قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع الحاجة. ومن ثم فهي مرتبطة بالحاجة وجودًا وعدمًا، وقوة وضعفًا. وسوف نعود لتناول المنفعة مفصلًا في دراستنا للاستهلاك.

الثروة:

هي مجموع ما لدى الفرد من أموال في لحظة معينة، ويدور الخلاف حول دخول الخدمات ضمن مفهوم الثروة، فهناك من يرى إدخالها، وهناك من يرى استبعادها، وهناك من يميز بين المستوى الفردي والمستوى القومي، والمرحلة الراهنة لا تتحمل مناقشة هذه المسألة.

الإشباع:

تكررت على أسماعنا حتى الآن كلمة الإشباع، مقترنة عادة بكلمة سلعة أو خدمة وكلمة حاجة وكلمة منفعة، وعمومًا فإنها تعني اقتصاديًّا: ذلك الشعور الذي يحس به الفرد عندما يلبي أو يجيب أو يسد حاجةً مثل إحساس الظمآن عندما يشرب أو الجوعان عندما يأكل ... الخ.

والمعروف أن الحاجة هي الدافعة إلى النشاط الاقتصادي، وأن الإشباع هو الهدف من ذلك النشاط، وأن السلعة أو الخدمة هي آلة أو وسيلة الإشباع.

الخلاصة:

- تتضمن النظرية الاقتصادية من القواعد والمبادئ والقوانين ما يساعد على تفهم الظواهر الاقتصادية، وتفسير أسبابها وأبعادها، وكذلك التنبؤ بسلوكها في المستقبل.
- تتلخص الأسس التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية في أربعة عناصر هي:
  - مجموعة من التعريفات التي توضح بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة.
  - مجموعة من الفروض التي تتعلق بسلوك الظاهرة، وتمثل شروطًا لازمة لانطباق النظرية.
  - مجموعة من أدوات التحليل العلمي التي يمكن من خلال الاستعانة بها استخلاص المبادئ والقواعد العامة التي تفسر سلوك الظاهرة الاقتصادية.
  - اختبار صحة النظرية، أي اختبار قدرتها على التنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل.
- هناك نوعين من القرارات والظواهر الاقتصادية: فردية، وجماعية.
- تنقسم النظرية الاقتصادية إلى شقين أساسيين، يعرف الأول باسم النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاديات الجزئية، والشق الثاني باسم النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاديات الكلية.
- توجد علاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى كالقانون والسياسة والتاريخ والإحصاء وعلم الاجتماع.
- أهم خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي: إلهية المصدر، والتمييز بين الملكية الأصلية لله تعالى والملكية الاستخلافية للإنسان وهي بدورها تنقسم إلى عامة وخاصة، ويقوم على السوق والدولة معًا، ويؤمن بالحرية الاقتصادية المشروعة، ويستهدف الدنيا والآخرة معًا، ويؤمن بعدالة التوزيع، ويعتد بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية.
- أهم خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي: الفردية، والحرية بكل جوانبها، ويعتمد على السوق، ويؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة له، ويعترف بالربح كهدف وغاية للنشاط الاقتصادي.
- أهم خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي: الجماعية، والتخطيط الاقتصادي كآلية لتسيير النشاط الاقتصادي، ويؤمن بالملكية الجماعية كأساس، ويستهدف إشباع الحاجات الاجتماعية.

الدرس الرابع: الإطار الفكري لعلم الاقتصاد الوضعي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتعرض لمفهوم العلم عند الغرب، وعَلاقته بصياغة المشكلة الاقتصادية، كما نذكر النظريات الاقتصادية وما يعرض لها من صواب وخطأ.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين مفهوم العلم عند الغرب.
٢. تشرح علاقة مفهوم العلم بصياغة المشكلة الاقتصادية.
٣. تشرح خطوات النظرية الاقتصادية.
٤. تذكر قانون العرض والطلب.
٥. تبين ما يعرض للنظرية الاقتصادية من صواب وخطأ.



مفهوم العلم وعلاقته بصياغة المشكلة الاقتصادية:

موضوع هذه المحاضرة هو المشكلة الاقتصادية، هذا الجزء سنتعرض فيه لأبعاد وعناصر المشكلة الاقتصادية، ونلقي الضوء عليها.

أول درس من هذه المجموعة يتعلق بعلم الاقتصاد الوضعي والمشكلة الاقتصادية.

المشكلة الاقتصادية لها تصور محدد في الاقتصاد الوضعي، هذا التصور نتج من الإطار الفكري الذي من خلاله تم النظر إلى المشكلة الاقتصادية، هذا الإطار الفكري يبدأ بمفهوم العلم عند الغرب.

مفهوم العلم عند الغرب:

العلوم عندنا قسمان: علوم طبيعية، وعلوم اجتماعية، ومصدر المعرفة في العلوم الطبيعية هو التجربة، أما العلوم الاجتماعية فيحاول الغرب أن يجعلها تقترب من العلوم الطبيعية، وكلما اقتربت من العلوم الطبيعية كلما كان ذلك عندهم مقياسًا للعلم.

العلم الاجتماعي- ومنه علم الاقتصاد عند الغرب- تعرفه القواميس (أكسفورد، ويبستر، وغيرها) بأن العلم: هو المعرفة المنسقة التي أتت من الملاحظة والتجربة، والتي تؤدي إلى زيادة المعرفة في فرع من العلوم، أو في فرع من العلوم الاجتماعية أو من المعارف الاجتماعية.

فالعلم عندهم هو المعرفة التي نتجت من الملاحظة والتجريب، أما ما لم ينتج من الملاحظة والتجريب فليس علمًا، وكلما اقترب العلم والمعرفة التي تم الحصول عليها من أسلوب الملاحظة وأسلوب التجريب كلما كان ذلك معتبرًا علمًا عندهم.

علم الاقتصاد عند الغرب إذًا: هو المعرفة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، وبالنشاط الاقتصادي، والتي أتت من الملاحظة والتجربة، والتي أدت إلى زيادة المعرفة بالأوضاع الاقتصادية، وبالظواهر الاقتصادية وبالمشكلة الاقتصادية.

والعلم عند الغرب أيضًا إنما ينشأ من وجود مشكلة، والعلم يسعى إلى حل هذه المشكلة.

العلم عندهم أيضًا إنما يكون بتنحية القيم وتنحية الأخلاق وتنحية العقائد وتنحية الإيمانيات،

فيقول لك: لا تحدثني عما يجب أن يكون، لا تحدثني عما تعتقد أنه صحيح، وإنما حدثني عما هو أمامك، وعما يمكن قياسه، وعما يمكن تقديره ويمكن ضبطه، ويمكن دراسته بالملاحظة والتجريب وبالفروض وبالنماذج.

وعلم الاقتصاد إنما تنمو معارفه عن طريق استخدام الأساليب والأدوات التحليلية التي هي النماذج، والتي هي أساليب الإحصاء، والتي هي الأساليب الرياضية، والعلاقات الرياضية والعلاقات الإحصائية هي التي تنمي المعرفة الاقتصادية.

إذًا فالعلم وعلم الاقتصاد عند الغرب إنما يتعلق بالحصول على قدر من المعرفة أتت من التجربة ومن الملاحظة، وهذه المعرفة تكون منسقة. هذا هو الأساس الذي ينطلق منه مفهوم علم الاقتصاد؛ وبالتالي تنطلق منه فكرة النظر إلى ما يسمَّى بالمشكلة الاقتصادية.

تعرضنا لمفهوم علم الاقتصاد كعلم اجتماعي عند الغرب، موضوعه دراسة المشكلة الاقتصادية؛ لأن العلم عندهم لا ينشأ إلا من وجود مشكلة، وهذه المشكلة الاقتصادية تقتضي قياسًا، وتقتضي ملاحظة، وتقتضي تجريبًا؛ للتوصل إلى المعرفة، وهذه المعرفة متنامية، هذه المعرفة متراكمة، ليس فيها كلمة نهائية، وهذه المعرفة متناسقة فيما بينها.

هذا هو مفهوم العلم، ومفهوم علم الاقتصاد، ومفهوم العلوم الاجتماعية عامةً عند الغرب.

إذًا هذا المفهوم الذي من خلاله تولدت مفاهيم المشكلة الاقتصادية ومفاهيم المشكلات الأخرى الفرعية التي تفرعت عن المشكلة الاقتصادية، هو المنطلق الفكري، وهو الأساس للنظر إلى المشكلة الاقتصادية.

القوانين الاقتصادية:

بعض القواميس تعرف العلم بأنه: الوصول للمعرفة المنسقة عن طريق التجربة التي بها يتم التوصل إلى القوانين، ولكن هناك قوانين موجودة، ولكن لعل هذه القوانين في العلوم الاجتماعية قوانين شرطية، ما معنى كلمة قوانين شرطية؟ أي: قوانين ليست ثابتة دائمًا، وإنما هي قوانين احتمالية، ما معنى كلمة قوانين شرطية؟ أن القوانين في علم الاقتصاد وفي العلوم الاجتماعية الأخرى إنما هي قوانين شرطية، قوانين شرطية أو قوانين مشروطة، بمعنى أنها تحدد لنا أو تصوغ



لنا علاقة سلوكية، علاقة بين متغيرات، بين سبب ونتيجة، ولكن بافتراض أو بشرط ثبات مجموعة عوامل أخرىٰ علىٰ حالها؛ ولذلك في علم الاقتصاد في كل القوانين الاقتصادية وفي كل أدوات التحليل الاقتصادية وفي كل النظريات الاقتصادية إنما نبدأ بهذا الافتراض: بافتراض ثبات الأشياء الأخرىٰ علىٰ حالها، بافتراض ثبات العوامل الأخرىٰ علىٰ حالها؛ فإن المتغير (أ) يؤثر في المتغير (ب)، أو إن العلاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) علاقة طردية، أو إن العلاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) علاقة عكسية، فهو في الأول افترض ثبات العوامل الأخرىٰ، فهو ينحيها ويجنبها كما يعمل الكيميائي في معمله، فهو يحاول أن يحاكي عمل الكيميائي في معمله.

فهذه القوانين الاقتصادية تسمىٰ: قوانين شرطية، أو قوانين احتمالية، وإنما هي تتغير حسب تغير العوامل الأخرىٰ التي إن طرأ عليها التغيير أدىٰ إلىٰ تغيير العلاقة.

إذًا القوانين الاقتصادية- وهي الأدوات التي تعين الباحث الاقتصادي، وهي التي تعين دارس الاقتصاد علىٰ تفهم الظاهرة الاقتصادية- إنما هي قوانين شرطية، وقوانين احتمالية، وليست قوانين نهائية ثابتة دائمة لا تتغير ولا تتحول.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه مفهوم العلم عند الغرب وعَلاقته بصياغة المشكلة الاقتصادية.

خطوات النظرية الاقتصادية:

النظرية الاقتصادية لها خطوات، النظرية الاقتصادية تبدأ أولًا بالتعريفات أو المفاهيم، تحديد المفاهيم، ما معنىٰ كلمة المفاهيم؟ المفاهيم عندنا في علم الاقتصاد: ما يفهم من اللفظ، ليس مثل التعريف عند المناطقة، كما ندرسه في العلوم الشرعية والعلوم اللغوية، إنما يكثر استخدام كلمة (**Concept**) أي مفهوم، والمفهوم يعني ما يُفهم من اللفظ.

هذا المفهوم مجموع الاقتصاد مبني علىٰ مجموعة من المفاهيم يتفق عليها بين علماء الاقتصاد؛ حتىٰ لا نضطر في كل مرة إلىٰ أن نعيد تعريف اللفظ مرة أخرىٰ، وإنما هناك مجموعة من المفاهيم إن أطلقت عرفت؛ لأن مدلولها واضح في ذهن الاقتصادي وتعريفها واضح ودلالتها واضحة، مثل

السلعة، مثل الخدمة، مثل المنفعة، مثل الحاجة، مثل الطلب، مثل العرض. هذه كلها مفاهيم، ومصطلحات خاصة داخل علم الاقتصاد. السلعة عبارة عن: ما يشبع الحاجة وهي لها كيان مادي. والخدمة: ما يشبع الحاجة ولكن ليس لها كيان مادي. المنفعة: مقدار ما يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة أو خدمة. الطلب: هو الرغبة في شراء السلعة مع توفير القدرة على دفع الثمن. هذه مفاهيم.

فالاقتصاد أو النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي- نستعمل كلمة «النظرية الاقتصادية» بمعنى مساوٍ لكلمة «التحليل الاقتصادي»- أي: الطريقة أو المنهج أو المفاهيم أو القوانين المتفق عليها بين علماء الاقتصاد، تبدأ بمجموعة التعريفات أو مجموعة المفاهيم المتفق عليها، ثم تبدأ بما يسمى بالافتراضات (assumption) افتراضات، يعني أنه يفترض ثباتها، هذه بديهيات ومسلمات عند الاقتصاديين، فهو يفترض أن هذه مسلمات وهذه بديهيات ليست في حاجة إلى إعادة إثبات لها من جديد؛ وبناء على هذه البديهيات وبناء على هذه المسلمات فإنه ينتقل للخطوة الثالثة، وهي الفروض الاقتصادية، أي العلاقة المتخيلة بين متغيرين التي يفترضها الاقتصادي ويبحث عن مدى صحتها وخطئها، فهناك فرق بين الافتراضات التي يشار إليها بكلمة (assumption) وبين الفروض التي يشار إليها بكلمة (hypothesis)، فهي تعادل مصطلح (hypothesis) في اللغة الإنكليزية، في الفروض هي ما يطرحه وما يتخيله وما يراه وما يظنه الباحث الاقتصادي ضابطًا للظاهرة الاقتصادية، ويبحث عن مدى صحة هذا الفرض أو خطئه، ثم ينتقل إلى الخطوة التي بعد ذلك وهي اختبار هذا الفرض، أي: اختبار مدى صحته، باستخدام الأساليب الرياضية واستخدام الأساليب الإحصائية؛ حيث يجمع كمًّا من المعلومات ويصنفها ويدرسها بالعلاقات الرياضية والعلاقات الإحصائية، ويصل إلى نتيجة يقول: الفرض الذي افترضته كان صحيحًا، وهنا يعمم، أي: ينتقل إلى الخطوة التي بعد ذلك وهي التعميم، والتعميم يعني أن هذه العلاقة تعمَّم على جميع الحالات المماثلة وعلى جميع الحالات الشبيهة. فإذًا لدينا مجموعة من المفاهيم متفق عليها، دلالتها متفق عليها، ثم لدينا افتراضات متفق على أنها مسلمات، ثم لدينا الفروض التي يطرحها الباحث من واقع ملاحظته ومن واقع دراسته، ومن واقع ما يتمتع به من مهارات، ثم إما أن هذا الفرض يثبت صحته أو يثبت خطؤه، إذا ثبت خطؤه

يعدل الباحث الفرض مرة أخرى ومرة ثالثة، إلى أن تثبت صحة هذا الفرض، هذا الفرض عندما تثبت صحته يُختبر بالطرق العلمية الرياضية والإحصائية، فإذا ثبت أنه صحيح يعمَّم، ويعمم يعني أن نقول: إن العلاقة التي توصلنا إليها وثبتت صحتها تخضع لها نفس الحالات المماثلة والشبيهة.

إذًا ننتقل إلى مستوى التعميم، وهنا تصير نظريةً اقتصادية، فإذا كانت هذه النظرية الاقتصادية ثبتت في جميع الأحوال والظروف والأمكنة والأحوال والأشخاص... إلى آخره والبلاد، فهنا ننتقل إلى مرتبة القانون الاقتصادي، لكن أيضًا القانون الاقتصادي قانون شرطي أو قانون احتمالي، لماذا؟ لأننا نفترض ثبات مجموعة من الأشياء، في ضوء هذا الثبات توصلنا إلى هذا القانون، لكن إذا ثبت أن هذه الأشياء ليست ثابتة فإذا تغيرت فإن النتيجة والقانون سوف يتغير.

قانون العرض والطلب:

نضرب مثالًا حتى لا يكون الكلام نظريًّا بحتًا:

قانون العرض والطلب، نقول: إن سعر أية سلعة يتوقف على كمية المعروض منها، ويتوقف في نفس الوقت على كمية المطلوب منها، فإذا زاد المعروض من السلعة والمنتج منها، وعرض في السوق فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة، ولكن في البداية نفترض ونقول: مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، يعني: إذا لم يزد الزبائن الموجودون في السوق، وإن لم يزد عدد سكان هذه المدينة، وإن لم يرتفع مستوى الدخل الخاص بهم، وإن لم ينخفض، وإن لم تختلف أذواقهم، وإن لم تختلف حالة الاستقرار... وهكذا وهكذا.

فإننا نفترض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، وندرس العلاقة فقط بين متغيرين اثنين فقط، المتغير الأول: سعر السلعة، والمتغير الثاني هو: كمية المنتج والمعروض من هذه السلعة، فإذا زاد العرض قل السعر، بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها. هذا مثال واضح لما يسمى بالقوانين الاقتصادية.

النظريات الاقتصادية:

وخطوات النظرية الاقتصادية أدت إلى أن علم الاقتصاد لديه مجموعة من النظريات تم التوصل

إليها عبر عدة قرون، وبعض النظريات ثبت أنها غير صحيحة؛ فتم التخلي عنها، نظريات الاقتصاديين الكلاسيك، يعني القدماء أي الجيل الأوائل في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، هؤلاء كان لهم مجموعة من النظريات، أثبت بعد ذلك كينز- العالم الاقتصادي الإنكليزي المشهور- أن هذه النظريات ليست صحيحة؛ لأن الافتراضات التي قامت عليها هذه النظريات كانت غير صحيحة، كان الاقتصاديون الكلاسيك التقليديون يفترضون أن النظام الاقتصادي يعمل بمستوى كامل، وأنه لن توجد أبدًا بطالة في المجتمع، لماذا اعتنقوا هذا الفكر؟ اعتقدوا بأن كل عرض يخلق طلبًا مساويًا عليه، فلا يوجد فائض عرض، فبالتالي تباع كل السلع، والمصانع التي تنتج هذه السلع ستعمل؛ وبالتالي لا توجد بطالة، وبعد ذلك قال كينز قال: لا ، إن هذا الافتراض غير صحيح، بأن العرض يخلق طلبًا عليه، وأن سيادة المنافسة الكاملة بألا توجد احتكارات... إلى آخره، هذه الفروض غير صحيحة؛ فلأجل هذا فإن هذه النتائج التي توصلت إليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية نتائج غير صحيحة؛ بدليل وجود البطالة في الأزمة الاقتصادية الكبيرة، والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي في البلاد الرأسمالية؛ فثبت بهذا أن النظرية الكلاسيكية ليست صحيحة.

النظرية الاقتصادية: مجموعة المفاهيم ومجموعة العلاقات ومجموعة القوانين التي تم التوصل إليها عبر عطاء متواصل متراكم من الاقتصاديين، بعضها صحيح، وبعضها غير صحيح، غير الصحيح يتم تطويره، ويتم تنقيحه، ويتم التأكد من هذه الافتراضات؛ حتى نصل إلى معلومة صحيحة.

بهذا نكون قد انتهينا من هذا العنصر، أو من هذه النقطة التي تتعلق بعلم الاقتصاد الوضعي، ومفهومه عند الغرب، وخطوات النظرية الاقتصادية.

الخلاصة:

- العلوم قسمان: علوم طبيعية، وعلوم اجتماعية.
- العلوم الطبيعية مصدر المعرفة فيها هو التجربة، ويحاول الغرب أن يجعل العلوم الاجتماعية تقترب من العلوم الطبيعية.
- تعرف بعض القواميس الغربية العلم بأنه المعرفة التي أتت من الملاحظة والتجريب، والتي تؤدي إلى زيادة المعرفة في فرع من العلوم أو في فرع من العلوم الاجتماعية أو من المعارف الاجتماعية.
- علم الاقتصاد عند الغرب هو المعرفة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، وبالنشاط الاقتصادي، والتي أتت من الملاحظة والتجربة، والتي أدت إلى زيادة المعرفة بالأوضاع الاقتصادية، وبالظواهر الاقتصادية وبالمشكلة الاقتصادية.
- علم الاقتصاد تنمو معارفه عن طريق استخدام الأساليب والأدوات التحليلية.
- القوانين الاقتصادية تسمى: قوانين شرطية، أو قوانين احتمالية، وهي تتغير حسب تغير العوامل الأخرى التي إن طرأ عليها التغيير أدى إلى تغيير العلاقة.
- النظرية الاقتصادية تبدأ بمجموعة المفاهيم المتفق عليها، ثم تبدأ الافتراضات، أي ما يفترض ثباتها، ثم تبدأ الفروض الاقتصادية، أي العلاقة المتخيلة بين متغيرين التي يفترضها الاقتصادي، ثم يختبر تلك الفروض ليعلم مدى صحتها وخطأها، ثم يصل إلى النتائج وتعميمها.
- النظريات الاقتصادية يعرض لها الصحة والخطأ، وقد يرجع ذلك إلى صحة أو خطأ الافتراضات.

الدرس الخامس: الافتراضات المؤسسة للمشكلة الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الخامسة من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نذكر أبعاد المشكلة الاقتصادية، ومساوئ الفكر الاقتصادي الغربي في تناوله لهذه المشكلة، والافتراضات الخاصة بالموارد الاقتصادية، والعوامل التي تسبب إهدار تلك الموارد.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تذكر أبعاد المشكلة الاقتصادية.
- تحدد نوع الحاجات المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية
- تذكر الافتراضات المتعلقة بالحاجات.
- تذكر الافتراضات الخاصة بالموارد الاقتصادية.
- تذكر العوامل التي تسبب إهدار الموارد الاقتصادية.

افتراض الحاجة، وافتراضات الموارد الاقتصادية:

في ضوء الافتراضات السابقة الخاصة بتطور فكرة النظرية الاقتصادية وعطاءاتها والمراحل التي تمر بها، وفي ضوء مفهوم علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية عامة عند الغرب، تم صياغة المشكلة الاقتصادية باعتبارها موضوع علم الاقتصاد، هذه الصياغة للمشكلة الاقتصادية نجد أنها تتأسس على افتراضات معينة، وافتراضات محددة، وهي التي جعلت صياغة المشكلة الاقتصادية- التي هي موضوع علم الاقتصاد وموضوع دراسة علم الاقتصاد- بهذا الشكل الذي يدرس في علم الاقتصاد، فما هي هذه الافتراضات التي أسست على أساسها المشكلة الاقتصادية؟

المشكلة الاقتصادية لها بعدان: البعد الأول: الموارد المحدودة، والبعد الثاني: الحاجات غير المحدودة؛ مما أنتج مشكلة، قلنا: إن العلم في الغرب موضوعه مشكلة، وهو يؤدي إلى علاج هذه المشكلة وتناولها.

الافتراضات الخاصة بالحاجات:

الافتراضات المؤسسة للمشكلة الاقتصادية تتعلق بأن هناك افتراضات للحاجات من منظور الإنسان المادي المحكوم بغرائزه الباحث عن اللذة، ثم هناك افتراضات للموارد، افترض الفكر الاقتصادي الغربي والعقل الاقتصادي الغربي أن الحاجات غير محدودة؛ بناء على أن كل رغبة هي حاجة، بصرف النظر عن أن هذه الرغبة مضرة بالصحة أو غير مضرة، مضرة بالبيئة أو غير مضرة، تنتج منفعة أو لا تنتج... إلى آخره.

فكل حاجة رغب فيها الفرد وعلى استعداد أن يدفع ثمنًا مقابلها ليتمتع باستهلاكها هي رغبة وهي حاجة في علم الاقتصاد، هي حاجة معترف بها في علم الاقتصاد.

المحرمات والخبائث كلها حاجات في مفهوم علم الاقتصاد الغربي، نحينا القيم جانبًا، ونحينا الأخلاق جانبًا، ونحينا الاعتقادات والإيمانيات جانبا، وصارت كل الرغبات حاجات، فلما صارت كل الرغبات حاجات انطلقت هذه الحاجات من المحدودية الخاصة بها إلى مرحلة اللامحدودية، فالافتراض الخاص بأن الحاجات غير محدودة نتج عن افتراض فرعي خاص بأن كل رغبة حاجة، سواء كانت هذه الرغبة مشروعة أو غير مشروعة، سواء كانت هذه الرغبة تتعلق

بالضروريات أو بالحاجيات أو بالتحسينيات وبالكماليات، تكون مشروعة طالما قبل الفرد، وطالما رغب الفرد في استهلاكها فهي حاجة.

الاقتصاد والحاجات المادية:

النقطة الثانية: الحاجات المادية هي التي تُعتَبر ويُسعَىٰ إلىٰ إشباعها داخل علم الاقتصاد، وليس الحاجات الروحية، وليس الحاجات الإيمانية، لماذا؟ لأننا قلنا بأن مفهوم العلم عند الغرب ومفهوم العلوم الاجتماعية عند الغرب ينحي القيم جانبًا ويستبعدها، ولا يقبل أي مصدر معرفي من خارج الإنسان، فهو لا يقبل بأن يكون الوحي المنظِّم للسلوك والمحدِّد للمشروعية مصدرًا للمعرفة، فكل الحاجات المادية تشبع وكل الحاجات غير المادية- الحاجات الروحانية- لا علاقة لها بعلم الاقتصاد؛ لأنهم يقولون: سيدخلنا هذا في القيم، والقيم تختلف، والأخلاق- كما قلنا- مسألة ذوق وهي مسألة نسبية، فضعها خارج نطاق العلم، وخارج إطار العلم نفسه.

فإذًا الحاجات التي ينظر إليها والتي ينبغي أن تشبع داخل علم الاقتصاد إنما هي الحاجات المادية علىٰ تنوعها، الحاجات التي يطلبها الإنسان ليشبع حاجاته المادية وحاجاته الغريزية كالأكل والشرب والإقامة والنوم والزواج... إلىٰ آخره.

أما الحاجات الروحية فلا علاقة لعلم الاقتصاد بها، وليست مدروسة في علم الاقتصاد، ولا تقع داخل نطاق المشكلة الاقتصادية.

أدىٰ ذلك إلىٰ انطلاق الحاجات المادية من غير قيد ولا شرط؛ لأن الحاجات الروحية تلطف من الغرائز الإنسانية، وتخفف من غلواء الشهوات، وتخفف من مطالب الجسد، فلما كان ذلك كذلك، لما استبعدت القيم الروحية عن أن تشبع أدىٰ ذلك إلىٰ التوسع الشديد والانفلات الشديد والتضخم الكبير جدًّا في الحاجات المادية، ووجدنا هذه الحاجات تزداد يومًا بعد يوم، وتصل إلىٰ حاجات هي نتاج انحراف عن الفطرة السليمة، حتىٰ الفطرة الإنسانية وليس تعاليم الأديان، الفطرة السليمة للإنسان كإنسان، ينبغي أن ينظر إليه كإنسان يختلف عن الحيوان، لكن تم التوسع والانطلاق في هذا، ووجدنا مفاسد وموبقات لا يصدقها العقل، وطالما أنه يوجد عليها طلب يسعىٰ السوق الرأسمالي إلىٰ إنتاجها، وإلىٰ توفيرها، وإلىٰ تخصيص الموارد لها، وإلىٰ حجب هذه الموارد عن الاستخدامات النافعة.



فالحاجات في الافتراضات ينظر إليها فقط في الحاجات المادية، قلنا في النقطة السابقة: ينظر إلى أن كل رغبة حاجة.

استخدام الوسائل لإطلاق الحاجات:

النقطة الثالثة: هي استخدام الوسائل لإطلاق الحاجات، لا يكتفى فقط بأن كل رغبة حاجة، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، مشروعة أو غير مشروعة، ضارة أو مفيدة، نافعة أو غير نافعة، والحاجات المادية، لم يُكتَفَ بهذا، وإنما استُعملت الوسائل الترويجية بأنواعها، من صحافة ومن إذاعة وتليفزيون ومن سينما ومن دعايات ومن إعلانات ومن برامج ترويجية بأنواعها، إلى شيء كبير جدًّا من هذه الوسائل التي تطلق الحاجات وتلعب على الغرائز، وتجعل الإنسان عبارة عن كائن مادي يسعى بنهم كلَّ يوم بل كل لحظة إلى سلعة جديدة وإلى خدمة جديدة وإلى متعة جديدة وإلى لذة جديدة، والوقود هو الدعاية والإعلان، وأُسِّس لهذا العلم وهو علم الترويج أو علم التسويق، واستُخدمت ووظفت فيه المعارف المتعلقة بعلم النفس، توظيفًا شديدًا؛ حتى أنتج فعالية، وجعل الإنسان ينطلق من كل قيد وشرط، طالما أن هذا يؤدي إلى تحقيق كسب مادي للمنتجين، فوجدنا أشياء عجيبة جدًّا: كازينوهات للقمار، وكازينوهات للأعراض البشرية منتشرة على نطاق واسع في العالم، وتستخدم فيها كافة المغريات وكافة الأدوات الإعلامية والإغرائية والتسويق والترويج... إلى آخره.

هذه الوسائل أدت إلى أن كل يوم وكل لحظة نجد أننا بصدد سلعة جديدة، وأن الطاقة الإنتاجية توجه إلى إنتاج هذه السلع الجديدة التي هي أصلًا في أصلها ضارة بالفطرة ومخالفة للفطرة.

ولما تم تنحية القيم الإيمانية والروحية حصل غلواء في السلع المادية؛ لعلها تعوض غياب القيم الروحية، والفقر الروحي، فنُظر إلى الفن بأنواعه وأشكاله- المعقولة وغير المعقولة، الجيدة وغير الجيدة، المشروعة وغير المشروعة- على أنه تعويض عن القيم الروحية، وتم التوجه نحو انحرافات غريبة جدًّا عن الفطرة الإنسانية؛ تعويضًا عن غياب القيم الروحية، فكلما غابت القيم الروحية كلما صُرف نظر الإنسان الأوربي ومن بعده العالم- لأنهم أقوى قوة اقتصادية موجودة في العالم- إلى استهلاك أشياء لعلها تشبع القلق الموجود لدى الإنسان المعاصر. وبعض الاقتصاديين لهم

تعبيرات عجيبة وجميلة في هذا، أحد كبار الاقتصاديين يقول: «نحن أغنياء في الآلات والأدوات، فقراء في الأهداف والغايات»، هذا كلام عالم اقتصادي من داخل البيئة ومن داخل البنية الاقتصادية الغربية، وهو أحد كبار علماء الاقتصاد.

فنحيت الغايات والأهداف إلا الغايات المادية؛ فانطلقت الحاجات وتوسعت، وصارت بهذه الافتراضات مؤدية إلى الافتراض الأساسي للمشكلة الاقتصادية وهي أن الحاجات لا نهائية، وأنها غير محدودة، هذه هي النقطة الأولى الخاصة بالافتراضات المؤسسة للبعد الأول في المشكلة الاقتصادية، وهي لا نهائية الحاجات، أي أن الحاجات لا نهائية.

النقطة الثانية: هي الافتراضات الخاصة بالموارد الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية في الصياغة الغربية لها بعدان: أن الحاجات لا محدودة ولا منتهية وغير محصورة ومتجددة ومتنوعة ولا نهائية، وأن الموارد محدودة وقاصرة وأنها لا تتوفر بالكمية التي تكفي الحاجات.

وهكذا أوجد ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، التي نشأ من أجلها علم الاقتصاد، فماذا عن الافتراضات الخاصة؟ ما الذي جعل الفكر الاقتصادي الغربي يعتنق فكرة أن الموارد الاقتصادية محدودة؟

ينبغي أن نميز بين مصطلحين هنا في البداية: الموارد الاقتصادية والموارد الحرة. الموارد الحرة: هي الأشياء الموجودة في الكون بوفرة، مثل الهواء مثلًا، الأكسجين متوفر في الكون بوفرة، فيستطيع كل إنسان أن يتنفس من غير أن يدفع مقابلًا، هذا يسمى: المورد الحر، الرمال في الصحراء متوفرة بكمية كبيرة جدًّا، هذا مورد حر، لا يدفع ثمنه، ليس له قيمة مقابلة للانتفاع به.

أما الموارد الاقتصادية: فهي ما ينتفع به ولكن له قيمة اقتصادية، يتحملها الإنسان للانتفاع بهذا المورد، أي: ثمن يدفعه الإنسان للحصول على هذا المورد، فتسمى هنا: موارد اقتصادية. الاقتصاد يعنى ويعتني بالموارد الاقتصادية.

الافتراضات الخاصة بالموارد الاقتصادية:

افتراض ندرة الموارد:

افتراض استمرار الندرة في الموارد، هم يقولون: إن الندرة ليست وقتية، افتراض أن الندرة ليست وقتية وليست لحظية، إنما هي ندرة دائمة ومستديمة وباقية، وهذه الندرة الباقية المستديمة في الموارد تجعل المشكلة الاقتصادية دائمة ومستديمة وباقية؛ ولذلك يقال في الأدب الاقتصادي: يمكن القضاء على الفقر ولكن لا يمكن القضاء على الندرة، من هذا الافتراض: أن الندرة الاقتصادية ندرة بمعنى أن الموارد الاقتصادية متوفرة بكمية قليلة عما تتطلبه الحاجات البشرية للإشباع.

ندرة الموارد مفتعلة:

النـدرة الاقتصادية: افتراض استمرار الندرة في الموارد، وأن هذه الندرة مستمرة وباقية ودائمة.

الافتراض الثاني: افتراض افتعال الندرة، الندرة الاقتصادية مفتعلة، بمعنى أن الدراسات الاقتصادية التفصيلية التي تناولت الموارد الاقتصادية المتوفرة في الأرض وجدنا منها أن الندرة كافية، وأن الندرة ليست نسبية، وأن الموارد متوفرة بطريقة كافية.

مثال: الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في العالم لا يزرع منها إلا نحو ٤٤٪ فقط من الأراضي القابلة للزراعة، على مستوى إفريقيا بوجه الخصوص، وكنا دائمًا نتحدث ونقول: إن السودان به أراض زراعية قابلة للزراعة ولا تستزرع، كذلك على مستوى قارة إفريقيا كاملة الأراضي القابلة للزراعة لا يزرع منها بالفعل إلا ٢٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة، وهي لا تحتاج شيئًا سوى أن نذهب ونسعى إلى زراعتها، فالتربة موجودة، والمناخ موجود، والماء موجود، والعمالة أيضًا موجودة، القوى البشرية موجودة، هذا على مستوى إفريقيا. أيضا الموارد المعدنية موجودة بطريقة كافية، وكثير من الموارد المعدنية متوفرة مثلا في بلاد إفريقيا، متوفر هناك مناجم ذهب وكبريت ومنجنيز ونحاس ورصاص... إلى آخره، لكن قدر كبير منه لا يتم استخراجه، ووفقًا لخطط وتدبيرات للقوة الاستعمارية والشركات الكبرى تبقيه.

إذًا الندرة هنا ندرة مفتعلة، وليست ندرة حقيقية، لدرجة أن بعض المفكرين الاقتصاديين كتب كتبًا بعناوين مثيرة تؤدي إلى هذا المعنى، إلى فكرة افتعال الندرة يقولون: «صناعة الجوع» مثلا أو «صناعة الفقر» تحت هذا العنوان تجد عناوين كثيرة جدًّا تدور حول هذا العنوان: أن هذا الفقر

مصنوع، وأن هذه الندرة مصنوعة، أو كتب تحت عنوان: «خرافة الندرة»، وهكذا.

فهذه ندرة مفتعلة، افتعال الندرة، بمعنىٰ أن الموارد التي وقع عليها نظر الإنسان وإدراكه الموجودة علىٰ مستوىٰ كوكب الأرض، إنما هي كثير، وأن المستخدم منها هو أقل القليل.

إذًا هذه الندرة ندرة مفتعلة، فلماذا هي مفتعلة؟ لكي يتم الكسب المادي، ولكي يتم التلاعب في هذا، ولكي يتم تكديس الثروات لصالح شركات معينة ولصالح بلاد معينة ولصالح أفراد معينين.

لماذا نتج هذا؟ لأنه لا توجد قيم أخلاقية، وإنما الضابط والحاكم في الأفكار عند الغرب أن الفكرة تخدم شيئًا، وقيمتها في أنها تنتج شيئًا ماديًّا، فهي حضارة الأشياء، وليست قيمة الفكرة في أنها تضبط السلوك الإنساني وفق قيم عليا، ليس هذا فعالية الفكرة، وخصصت علوم الإدارة بالسلوكية بما يسمىٰ بفرع السلوكية، التي تتأسس علىٰ مفاهيم وعلوم ومعارف علم النفس وعلوم التنظيم المؤسسة علىٰ مفاهيم ونظريات وقوانين علم الاجتماع، هذه العلوم للإدارة تطورت وتم صياغتها بدقة كبيرة جدًّا من أجل هذا الهدف، من أجل تحقيق أقصىٰ ربح ممكن، من أجل أن هدف الشركة النهائي هو تحقيق أقصىٰ ربح، هو تحقيق أكبر مساحة من المبيعات أكبر سيطرة علىٰ الموارد في الكون، هذه الأهداف التي تصاغ للشركات، وليس فقط رفع مستوىٰ معيشة الفرد، هذا ليس الهدف الأساسي لهذه الشركات ولهذه المؤسسات الكبرىٰ.

فالندرة إذًا في حقيقتها مبنية علىٰ افتراض افتعال الندرة، أي: أن هذه الندرة مفتعلة، والترويج بأن الندرة موجودة، وهذا غير صحيح، لو فحصنا ووجدنا الموارد الموجودة علىٰ وجه الأرض سنجد أنها كافية جدًّا لتحقيق إشباع كل فم موجود علىٰ وجه الأرض.

إغفال الاستخدامات المتعددة للموارد:

النقطة الثالثة في افتراضات الموارد الاقتصادية هي: إغفال الاستخدامات المتعددة للموارد:

الموارد: هي ما يصلح لإشباع الحاجات، وما يصلح لإنتاج السلع، هذه الموارد تتصف- كما سنناقش فيما بعد- بصفات وخصائص، منها: الاستعمالات المتعددة للموارد، مثلًا: قطعة الأرض مورد من الموارد، تصلح للزراعة، وتصلح لإقامة مصنع عليها، وتصلح لإقامة مؤسسة تعليمية، وتصلح لإقامة مؤسسة ترفيهية، وتصلح لكذا ولكذا ولكذا. طاقة العمل، أي: القدرة علىٰ العمل، أي: الإنسان العامل المدرب الكفء: يصلح أن يعمل في مصنع، أو في إنتاج الغذاء، أو في إنتاج مواد الترفيه... إلىٰ آخره، المعدات والآلات: تصلح لكذا وتصلح لكذا وتصلح لكذا.

إذًا الموارد الاقتصادية هي موارد من خصائصها التي فطرها الله عليها وسخَّرها للإنسان بموجب ذلك أنها تصلح للاستعمالات المتعددة للوفاء بحاجات الإنسان. الماشية مثلًا: تصلح للإنسان في الغذاء، وتصلح للإنسان في أن يأخذ منها الجلود كملابس وكحماية من البرد ومن الحر... إلى آخره.

فهذه الاستعمالات المتعددة للموارد لو تم استخدامها بهذا الشكل والانتفاع منها في استعمالاتها المتعددة لأدى ذلك إلى معالجة أساسية للمشكلة الاقتصادية.

العوامل التي تسبب إهدار الموارد الاقتصادية:

النقطة الرابعة في افتراضات الموارد الاقتصادية: العوامل التي تسبب إهدار الموارد:

بالإضافة إلى افتعال الندرة، وبالإضافة إلى افتراض استمرار الندرة، وبالإضافة إلى إغفال خاصية الاستعمالات المتعددة للمورد الواحد، فإن هناك عوامل تسبب إهدار الموارد، بعيدًا عن الاستخدام الأمثل لها، الذي ينبغي أن يكون في إشباع الحاجات الأولية.

مثال: الحروب التي تشتعل في العالم، وهي حروب منذ ازدهار ونشأة وتطور الحضارة الأوربية، حروب متعددة في السنة الواحدة، لا يخلو عام من وجود أو نشوء حروب على مستوى العالم، وفي أماكن متعددة، وقد حصر بعضهم هذه الحروب والنزاعات فوصل عددها إلى ما فوق المائة نزاع مسلح في العالم في سنة من السنوات؛ مما يؤدي إلى توجيه الموارد لإنتاج الأسلحة بدلًا من القضاء على الجوع، بدلًا من القضاء على الفقر، بدلًا من القضاء على الأمراض، فالموارد الاقتصادية تم توظيفها وتخصيصها كوقود للصراعات المسلحة؛ مما إلى التدمير.

أيضًا عوامل تسبب إهدار الموارد: كوارث البيئة، الاستخدام المفرط للطاقات وانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجو أدى ذلك إلى فساد البيئة وإلى فساد المياه بالمخلفات التي تلقى في المياه؛ مما أدى إلى أن هذه المياه بدلًا من أن تكون مادة صالحة للشرب أدى ذلك إلى أن تكون مادة حاملة للأمراض المدمرة الفتاكة بالإنسان، الصناعات الملوِّثة للبيئة أدى ذلك أيضًا إلى تصحر الأراضي، رفع درجة حرارة الأرض أدى ذلك إلى انحسار المياه، وأدى ذلك غرق بعض الأراضي بمياه البحار... وهكذا.

هذه العوامل- من الحروب ومن الأنشطة الاقتصادية والصناعية الملوثة للبيئة- أدت إلى تدمير هذه الموارد، وإلى إفساد هذه الموارد، وإلى جعلها غير صالحة للاستعمال الآدمي.

أيضًا من ضمن عوامل افتعال الندرة: نجد ما يسمَّى بالاحتكار، الاحتكار: بمعنى أن منتجًا

معينًا يحتكر إنتاج سلعة معينة، وهو يريد أن يبيعها بسعر مغالى فيه؛ من أجل أن يحقق أرباحًا مضاعفة، ما يتوقف عليه السعر هو كمية العرض، فنجد أنه يقلل العرض متعمدًا، ليس فقط يقلل الإنتاج، وإنما حتى بعد أن يقوم بالإنتاج؛ لأن الطاقة الإنتاجية كبيرة عنده، ويريد أن ينتج بإنتاج طاقة كبيرة من أجل أن يخفض متوسط التكلفة، فبعد أن أنتج هذا الإنتاج الكبير هو لا يريد أن يطرحه في الأسواق؛ لأن هذا سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وإلى انخفاض الربح الذي يحصل عليه، فنجد أنه يحرق هذه المنتجات، نجد أن بعض المحاصيل الزراعية تحرق، بل بعضها في بعض السنوات في أمريكا مثلًا كانوا يلقون بها في البحار وفي المحيطات، بالفوائض من المحاصيل الزراعية، مع أن الناس تتضور جوعًا، في مناطق أخرى من العالم، مع أن الناس تموت من الجوع ومن قلة الغذاء ومن ضعف الغذاء ومن ضعف المناعة الناتج عن ضعف الغذاء وقلته، ومع هذا في أماكن معينة من العالم يلقى بهذه الفوائض في البحر؛ من أجل ألا ينخفض السعر، في المقابل ملايين البشر في أشد الحاجة إلى هذا القدر من السلع التي يقذف بها وتدمر من أجل ألا ينخفض السعر الذي تباع به.

إذًا هناك عوامل سلوكية ومتعمدة ومقصودة تسبب إهدار الموارد، وهذا مما يؤدي إلى نقص الموارد المتاحة للاستخدام البشري.

إذًا لدينا عنصران: العنصر الأول: افتراضات مؤسسة للحاجات، أدت إلى انطلاقها وإلى توسعها وإلى المغالاة الشديدة فيها، وافتراضات أخرى أدت إلى إهدار الموارد ونقص عرضها ونقص المعروض منها؛ مما أدى إلى أن المشكلة الاقتصادية تصاغ بهذه الطريقة في الفكر الاقتصادي الغربي.

نشاط:

اكتب بحثًا تذكر فيه مساوئ الفكر الاقتصادي الغربي من خلال تناول المشكلة الاقتصادية.

الخلاصة:

- المشكلة الاقتصادية لها بعدان: البعد الأول: الموارد المحدودة، والبعد الثاني: الحاجات غير المحدودة.
- كل حاجة يرغب فيها الفرد وعلى استعداد أن يدفع ثمنًا مقابلها ليتمتع باستهلاكها هي رغبة وهي حاجة في علم الاقتصاد.
- يسعى الاقتصاديون إلى إشباع الحاجات المادية فقط.
- استخدمت كافة الوسائل الترويجية لإطلاق الحاجات.
- الموارد الحرة هي الأشياء الموجودة في الكون بوفرة من غير مقابل مادي للانتفاع بها.
- الموارد الاقتصادية هي ما ينتفع به ولكن له قيمة اقتصادية، يتحملها الإنسان للانتفاع بهذا المورد.
- الندرة للموارد الاقتصادية عند الغربيين ليست وقتية وليست لحظية، إنما هي ندرة دائمة ومستديمة وباقية.
- يفترض الاقتصاديون أن الندرة الاقتصادية مفتعلة، فالموارد الموجودة على الأرض كثيرة والمستخدم منها قليل.
- يفترض الاقتصاديون أن من عوامل ندرة الموارد الاقتصادية إغفال الاستخدامات المتعددة للموارد.
- من عوامل إهدار الموارد الاقتصادية: الحروب التي تشتعل في العالم، والأنشطة الاقتصادية والصناعية الملوثة للبيئة، وسلوك الاحتكار.

الدرس السادس: صياغة إطار المشكلة الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السادسة من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نقوم بتوصيف المشكلة الاقتصادية، مع ذكر عناصرها، من حاجات وموارد، والتعريف بكلٍّ منهما.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. توصف المشكلة الاقتصادية.

٢. تعدد عناصر المشكلة الاقتصادية.

٣. تبين خصائص الحاجات.

٤. تبين المقصود بالموارد.

٥. تذكر خصائص الموارد.

توصيف المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا راجع أساسا إلى ندرة عوامل الإنتاج، فلو توافرت هذه العوامل دائما وبالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية في أي مجتمع إشباعا تاما، ما وجدت المشكلة الاقتصادية.

عوامل تعدد احتياجات الإنسان:

وتتعدد احتياجات الإنسان من السلع والخدمات، ولعل من أهم العوامل العديدة التي تحدد أنواع السلع والخدمات التي يطلبها الفرد ما يلي:

(أ) الطبيعة أو الغريزة البشرية.

(ب) التقليد أو المحاكاة.

(ج) المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان.

(د) الدين أو الفلسفة السائدة أو التقاليد الاجتماعية المتبعة.

أساس المشكلة الاقتصادية:

إن الحقيقة التي تفرض نفسها على كل مجتمع اقتصادي حديث، مهما كانت درجة نموه وارتقائه، هي وجود المشكلة الاقتصادية، فهي تواجه جميع المجتمعات، وهي مشكلة لا تخلو من التعقيد أحيانا، والتشابك أحيانا أخرى، إلا أنها تختلف، من حيث الدرجة الإلحاح، ولا تختلف من حيث وجودها الفعلي، مهما تغير الزمان والمكان.

معنى هذا أن لب المشكلة في كيفية التوفيق بين الرغبات والحاجات الإنسانية المتعددة، وبين الموارد الاقتصادية النادرة المحدودة، والتي تستخدم في الإنتاج بقصد إشباع هذه الرغبات، فالحاجات والرغبات البشرية متعددة متجددة متزايدة، متزاحمة، وغير محدودة، وعندما يحصل الفرد على الحد الأدنى من حاجاته الإنسانية يتطلع إلى إشباع المزيد من الرغبات الأخرى متى تسنى له ذلك.

وبوجه عام، تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع كافة الحاجات

الإنسانية، أي في ندرة الموارد بالقياس إلى حاجات الأفراد والمجتمعات.

وترجع هذه الندرة في الموارد إلى أن الموارد ليست متوفرة في جميع المناطق والأماكن، كما أنها عادة تكون في صورة لا تصلح مباشرة لإشباع الاحتياجات البشرية، وتحتاج إلى جهد لاستخراجها ونقلها وإعدادها لتكون ملائمة لإشباع الحاجات الإنسانية.

عناصر المشكلة الاقتصادية:

الحاجات:

في ضوء ما تقدم، يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى: الحاجات، ويقصد بالحاجة: ذلك الشعور أو الإحساس الذي يحدد طبيعة وأهداف سلوكه وتمهد في الوقت نفسه الطريق إلى إشباعها، فالحاجة هي رغبة تنشأ لدى الفرد وتتطلب إشباعا عن طريق استهلاك السلع والخدمات، وتتميز الحاجات بأنها متعددة، متجددة، متزايدة، متزاحمة .

وترتبط الحاجات بطبيعة الإنسان الحياتية والاجتماعية في وقت واحد، فهو يحتاج إلى الغذاء والشراب والجنس حتى يحمي نوعه من الفناء، وهو يحتاج أيضا للمأوى الذي يسكن إليه وفيه، وللملبس الذي يحميه برد الشتاء وحر الصيف، كذلك يحتاج إلى الرعاية الصحية لحمايته من المرض، وللمعرفة والعلم الذي يؤهله لتفهم القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية والاجتماعية، كما يحتاج الإنسان إلى الحب والصداقة والشعور بالأمان... الخ.

خصائص الحاجات وأقسامها:

وتتصف الحاجات بأنها متعددة ، ومتنوعة، ومتزايدة، ويتضح ذلك من التطور التاريخي للمجتمع البشري، فحاجات الإنسان البدائي محددة بالجوانب البيولوجية (تلك الحاجات الأساسية التي تعمل على بقاء نوعه)، ومع تطور المجتمع الإنساني بدأت حاجاته أيضا في التطور، فأصبح يحتاج إلى إشباع حاجات غير بيولوجية، أي لا يرتبط إشباعها ببقائه على قيد الحياة أو موته.

وكذلك تتميز الحاجات الإنسانية بطابع التكرار والتجدد الدائم، فالحاجة إلى الطعام تتكرر كلما عاود الإنسان الإحساس بالجوع وكذلك بالنسبة للحاجات الأخرى، مثل الحاجة إلى الشراب، وإلى الترفيه.

ومن أهم خصائص الحاجات قابلية الحاجة الواحدة منها للإشباع، وذلك باستخدام الشيء المرغوب، فالحاجة إلى الطعام تشبع بتناول الطعام، وهذه الخاصية هي التي تولد طلب الإنسان على السلع والخدمات لإشباع حاجاته.

كما تتصف الحاجات بالانقسام والترتيب، وتتسم الحاجات إلى أنواع كثيرة، فهناك الحاجات المادية والروحية، وذلك من حيث النوع، أما من حيث صاحب الحاجة، فهناك حاجة الفرد، والجماعة الصغيرة، أو المجتمعات الأكبر حجما، أو الطبقات الاجتماعية، أو حاجات المجتمع ككل، ومن حيث الأهمية هناك الحاجات الضرورية وهناك الكمالية.

ووفقا للعلاقات تنقسم الحاجات إلى حاجات متوافقة، وحاجات متعارضة، وطبقا لطبيعة الحاجات فمنها حاجات إنتاجية وسيطة (مثل حاجات المشروع إلى المدخلات) وحاجات استثمارية، وحاجات استهلاكية.

وسائل الإشباع (الموارد):

لقد كانت الموارد أهم عوامل تفاعل الإنسان مع البيئة هذا التفاعل هو الذي شكل تاريخ البشرية، ولا يزال، والحقيقة أنه ما من (معين) ساهم في سد حاجات الإنسان المتعددة المتجددة- وبالتالي كان سببا في بقاء الجنس البشري واستمراره على امتداد تاريخه الطويل، إلا ما كان (مصدره) الطبيعة أو البيئة بمعنى أدق، فالإنسان هو المخلوق الوحيد على وجه الأرض الذي ميزه الله بعقل خلاق مكنه من أن ينهل من معين عناصر الطبيعة ومصادرها المختلفة- والتي سخرها الله للإنسان- مطوعا إياها لما فيه خيره ومنفعته.

فمنذ ذلك اليوم البعيد الذي وطأت فيه قدم الإنسان سطح الأرض، للمرة الأولى وهو يأخذ بما وهبه الخالق من قدرات، وبما زوده من طاقات وإمكانات في اختيار ما يشاء من عناصر البيئة التي يعيش فيها ويقوم بتطويعها واستغلالها وابتكار منافع منها توفر له حاجاته وتشبع رغباته.

تعريف الموارد:

قد لا يكون من المجدي في هذه المرحلة شغل الدارس بقضية التحديد الدقيق لوسائل الإشباع، وكذلك للموارد، وهل مضمونهما واحد أم مختلف. والأمر المهم في موضوعنا هنا أن الأموال لابد

من توافرها لإمكانية إشباع حاجات الإنسان، سواء تمثلت في شكل موارد أو تمثلت في شكل سلع وخدمات أو فيهما معا، المهم وجود الأموال الصالحة والقادرة على إشباع الحاجات، وطالما أن الموارد محدودة فإن السلع والخدمات التي تنتجها محدودة، وقد تكون الموارد وفيرة مع ندرة المنتجات. وهكذا فإنه يمكن تعريفها بأنها ما تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. وتقسم عادة إلى موارد بشرية وموارد طبيعية ومواد مصنعة.

ولهذا فإنه يمكننا القول بأن:

الموارد هي وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، وتشمل هذه الوسائل السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، أو عناصر الإنتاج التي تستخدم لإنتاج هذه السلع والخدمات.

خصائص الموارد:

وتتصف هذه الموارد بالندرة النسبية، أي عدم كفاية الموارد لإشباع جميع الحاجات بالقدر المطلوب، فمثلا المواد الأولية كالبترول والحديد والفحم تتواجد بكميات محددة وفي مناطق معينة وتحتاج لجهد شاق ونفقات لاستخراجها، ولا تكفي للوفاء بكافة احتياجاتنا، أي أنها متوفرة ولكن ليس بالكميات التي تسد جميع الحاجات، وهذا هو المقصود بالندرة النسبية، أي ندرتها بالنسبة لإشباع جميع الاحتياجات.

ومعيار الندرة هو وجود الثمن، فالندرة للموارد تستلزم دفع الثمن في مقابل الحصول عليها، أما إذا كان من الممكن الحصول على المورد دون مقابل، فلا يعد حينئذ موردا اقتصاديا، وإنما مورد حر، كما هو الحال بالنسبة للهواء، فالموارد الاقتصادية هي الموارد النادرة التي يدفع في مقابلها ثمن.

ويلاحظ أن المورد قد يكون نادرا في زمان دون الآخر، وفي مكان دون الآخر، فمياه الشرب تعتبر نادرة في دول الخليج العربي، في حين أنها ليست كذلك في ريف مصر.

وعلاوة على الندرة النسبية للموارد فإنها تتصف كذلك بتعدد الاستعمالات البديلة فقطعة الأرض على سبيل المثال يمكن استخدامها لأغراض الزراعة، أو الرعي، أو البناء، أو تشييد المصانع، كما أن الأرض الزراعية يمكن تخصيصها لزراعة محصول القطن أو الذرة مثلا، وكذلك يمكن

استخدام الصلب لإنتاج المعدات العسكرية، أو الأجهزة الكهربائية المنزلية أو معدات وآلات المصانع، وهكذا يتضح أن المورد الاقتصادي يصلح لعدد من الاستخدامات البديلة.

ومن هنا تأتي فكرة تخصيص الموارد الاقتصادية، أي توزيع المتاح منها على استخداماتها البديلة، بغرض إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات أفراد المجتمع.

كما تتصف الموارد الاقتصادية بالقابلية للإحلال، بمعنى أنه يمكن إحلال مورد محل آخر في إنتاج نفس السلعة، فهناك طرق إنتاج مختلفة لنفس السلع، تستخدم كل طريقة منها قدرا من كل عنصر إنتاجي، فإنتاج الخبز مثلا يمكن إنتاجه بطريقة يدوية، أو عن طريق مخبز نصف آلي، أو مخبز آلي، وفي كل هذه الطرق اختلفت نسب مزج عناصر الإنتاج، فالطريقة اليدوية تعتمد بكثافة على عنصر العمل، وطرق الإنتاج الآلية تعتمد بكثافة على عنصر رأس المال.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين خصائص الحاجات وخصائص الموراد.

الخلاصة:

- تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا راجع أساسًا إلى ندرة عوامل الإنتاج.
- من أهم العوامل العديدة التي تحدد أنواع السلع والخدمات التي يطلبها الفرد ما يلي:

(أ) الطبيعة أو الغريزة البشرية. (ب) التقليد أو المحاكاة.

(ج) المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان.

(د) الدين أو الفلسفة السائدة أو التقاليد الاجتماعية المتبعة.

- ترجع هذه الندرة في الموارد إلى أن الموارد ليست متوفرة في جميع المناطق والأماكن، كما أنها عادة تكون في صورة لا تصلح مباشرة لإشباع الاحتياجات البشرية، وتحتاج إلى جهد لاستخراجها ونقلها وإعدادها لتكون ملائمة لإشباع الحاجات الإنسانية.
- يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى:

١ ـ الحاجات. ـ الموارد.

- يقصد بالحاجة ذلك الشعور أو الإحساس الذي يحدد طبيعة وأهداف سلوكه وتمهد في الوقت نفسه الطريق إلى إشباعها.
- تتميز الحاجات بأنها متعددة، متجددة، متزايدة، متنوعة، متكررة، متزاحمة، وتتصف بالانقسام والترتيب.
- ترتبط الحاجات بطبيعة الإنسان الحياتية والاجتماعية في وقت واحد.
- تنقسم الحاجات إلى أنواع كثيرة:

من حيث النوع: هناك الحاجات المادية، والروحية.

أما من حيث صاحب الحاجة: فهناك حاجة الفرد، والجماعة الصغيرة، أو المجتمعات الأكبر حجمًا، أو الطبقات الاجتماعية، أو حاجات المجتمع ككل.

ومن حيث الأهمية: هناك الحاجات الضرورية، وهناك الكمالية.

ووفقا للعلاقات تنقسم الحاجات إلى: حاجات متوافقة، وحاجات متعارضة.

وطبقا لطبيعة الحاجات: فمنها حاجات إنتاجية وسيطة، وحاجات استثمارية، وحاجات استهلاكية.

- تقسم الموارد عادة إلى: موارد بشرية، وموارد طبيعية، ومواد مصنعة.
- الموارد هي وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، وتشمل هذه الوسائل السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة، أو عناصر الإنتاج التي تستخدم لإنتاج هذه السلع والخدمات.
- تتصف الموارد بالندرة النسبية؛ أي: عدم كفاية الموارد لإشباع جميع الحاجات بالقدر المطلوب، وتتصف كذلك بتعدد الاستعمالات البديلة، كما تتصف الموارد الاقتصادية بالقابلية للإحلال، بمعنى أنه يمكن إحلال مورد محل آخر في إنتاج نفس السلعة.

الدرس السابع: خصائص المشكلة الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السابعة من الوحدة الأولى لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نشرح خصائص المشكلة الاقتصادية، مع بيان نسبيتها على المستويين: الفردي والجماعي، كما نشرح أبعاد الاختيار.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تعدد خصائص المشكلة الاقتصادية.

٢. تبين نسبية المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي.

٣. تبين نسبية المشكلة الاقتصادية على المستوى الجماعي.

٤. تعدد أبعاد الاختيار.

٥. تشرح أبعاد الاختيار.

طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة نسبية إذ تختلف حدتها من دولة لأخرى، ومن شخص لآخر، كما أنها تعتبر أيضا مشكلة اختيار إذ إن ندرة الموارد إذ ما قورنت بالحاجات تتطلب اختيار ماذا ينتج وكميته وذلك طبقا لأولويات معينة في إشباع الحاجات، يأتي بعد ذلك دور المقارنة بين طرق مختلفة لاختيار كيف يتم الإنتاج، وأخيرا يتناول الاختيار كيفية توزيع الإنتاج. وفيما يلي تفصيل لهذه الخصائص.

المشكلة الاقتصادية ذات طابع نسبي:

تختلف حدة المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي، فمن الأفراد من يتوفر لديهم موارد كثيرة (الأغنياء) ومنهم من يعاني من ندرة الموارد (الفقراء) وتأتي موارد الأفراد في صورة دخول تتولد لهم كعوائد لخدمات ما يمتلكون من موارد الإنتاج من أرض وعمل ورأس وتنظيم، ولا يمكن القول بأن الغني ليس لديه مشكلة اقتصادية إذ إنه مهما زادت موارده يكون لديه من الحاجات ما يفوق تلك الموارد، وبالتالي تظل المشكلة الاقتصادية قائمة لديه. وتتناسب حدة المشكلة الاقتصادية مع درجة وفرة موارد الغني، فكلما زادت درجة غناه كلما قلت حدة المشكلة الاقتصادية لديه. وتظل حدة المشكلة الاقتصادية لدى الغني أقل في درجتها عنها لدى الفقير حيث تتسع الفجوة بين ما لدى الفقير من موارد، وما يسعى إلى إشباعه من حاجات لا تكفي موارده المحدودة لإشباعها.

وهكذا تكون المشكلة الاقتصادية ذات طابع نسبي على المستوى الفردي.

المشكلة الاقتصادية نسبية على المستوى الجماعي:

فإذا ما انتقلنا من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي فإننا نجد أن المشكلة الاقتصادية لا تختلف من حيث جوهرها وهي محدودية الموارد إذا ما قورنت بالحاجات، وإنما تختلف من حيث نطاقها حيث تتعلق عندئذ بالدولة ككل، فلا شك أن لكل مجتمع حاجاته المتنوعة والمتجددة والمتزايدة، كما أن لديه من الموارد ما لا يكفي لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة. وعلى كل مجتمع أن يقوم بتوزيع موارده المحدودة على استخدامات بديلة لتحقيق أكبر إشباع ممكن لما لديه من حاجات.

ولكن حدة المشكلة لاقتصادية تختلف من دولة لأخرى فتقل حدتها في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية والتي تتسع فيها الفجوة بين الحاجات والموارد.

قد يقال بأن الدول المتقدمة ليس لديها مشكلة اقتصادية نظرا لوفرة ما لديها من موارد، وما يسودها من مستوى إنتاجي متطور وتكنولوجيا حديثة.

ولكن يرد على ذلك بأن التقدم والتطور يساهمان في فتح آفاق جديدة لإيجاد حاجات لم تكن موجودة من قبل مما يؤدي إلى استمرار وجود الفجوة بين الحاجات والموارد.

وهكذا يظل الطابع النسبي للمشكلة الاقتصادية قائما سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. ولكي تكتمل صورة النسبية في المشكلة الاقتصادية يجب أن نناقش اختلاف درجة حدتها مع تطور الزمن، فلا شك أن حدة المشكلة الاقتصادية في عصرنا الحالي الذي يسوده التقدم والتحضر تزداد عنها في عصور الحياة الأولى على وجه هذه البسيطة،

لقد كان الإنسان الأول يعتمد في مأكله ومشربه ومأواه على الطبيعة. ولم تكن الحاجات بمفهومها الحديث قد ظهرت بعد، ومن ثم كانت المشكلة الاقتصادية أقل من حدتها من المشكلة الاقتصادية في زمننا الحاضر.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه نسبية المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي والجماعي مستعينًا فيه بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

المشكلة الاقتصادية هي أساسا مشكلة اختيار:

يتمثل جوهر المشكلة الاقتصادية كما سبق أن أوضحنا في قصور الموارد المحدودة إذا ما قورنت بالحاجات التي تتصف بالتنوع والتجدد والتزايد، ومن هنا كانت أهمية القيام بإشباع جانب من الحاجات يتحدد وفقا لأولويات معينة وتأجيل إشباع الجانب الآخر. وبعد وضع تلك الأولويات يأتي دور اختيار تلك السلع والخدمات التي تساعد على ذلك الإشباع. ولذلك لابد من تحديد تلك السلع والخدمات التي تنتج مع تحديد لكمية ما ينتج منها في ضوء ما هو متاح من موارد. بعد ذلك لابد من اختيار طريقة معينة للإنتاج من بين الطرق المتاحة حتى يتم إنتاج ما تقرر إنتاجه من

سلع وخدمات بأقل تكلفة ممكنة لترشيد استخدام الموارد التي تتسم بالندرة النسبية. وأخيرا يأتي دور اختيار من يحصل على المنتج من السلع والخدمات لإشباع الحاجات.

أبعاد الاختيار:

وهكذا نجد أن الندرة النسبية للموارد والتي تعتبر في حد ذاتها جوهر المشكلة الاقتصادية تتطلب اختيار ما ينتج وكميته ثم اختيار كيف تم الإنتاج، وأخيرا اختيار من يحصل على الإنتاج.

وفيما يلي نشرح باختصار كيف يتم الاختيار في تلك الجوانب الثلاثة.

اختيار ما ينتج وكميته:

ينشأ هذا السؤال مباشرة من ندرة الموارد وعدم كفايتها لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات ولذلك يجب عمل أولويات لإنتاج بعض السلع والخدمات وعدم إنتاج البعض الآخر. ولا شك أن قرار إنتاج بعض السلع يتضمن التضحية بإنتاج البعض الآخر. وهكذا يتعلق هذا السؤال بتخصيص الموارد على استخداماتها البديلة المختلفة.

ولكل دولة أسلوب يختلف عن غيرها في تخصيص الموارد، ففي الدول الرأسمالية يعتمد تخصيص الموارد على جهاز السوق وما يسوده من أسعار حتى يكون تخصيصا اقتصاديا رشيدا، فإذا فرضنا أن الحاجة ماسة إلى سلعة معينة فإن ذلك يزيد من الطلب عليها وبالتالي يرتفع سعرها، وتؤدي زيادة السعر إلى زيادة إنتاج المنتجين لهذه السلعة فيزيد طلبهم على موارد الإنتاج التي تشترك في إنتاجها. وتؤدي زيادة الطلب على موارد الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم إلى زيادة ما يتحصل عليه من عوائد تتمثل في الريع والأجر والفائدة والربح على الترتيب. وتؤدي زيادة هذه العوائد بدورها إلى تحول بعض هذه الموارد التي تعمل في استخدامات بديلة إلى إنتاج هذه السلعة. وهكذا نجد أن تخصيص الموارد يتم بكفاءة في النظام الرأسمالي عن طريق الأسعار. أما في المجتمعات الاشتراكية فيعتمد تخصيص الموارد على جهاز التخطيط والذي يضطلع بمهمة وضع أولويات تحدد الحاجات التي تتطلب إشباعها ومن ثم يختار تلك السلع والخدمات اللازمة لهذا الإشباع.

وهكذا يتضح أن الندرة النسبية للموارد تؤدي إلى حتمية الاختيار، كما ونوعا، بين السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها.

(ب) اختيار كيف يتم الإنتاج:

ينشأ هذا السؤال عندما يكون هناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج تلك المجموعة من السلع والخدمات التي تم اختيارها. وعلى سبيل المثال يمكن إنتاج السلع الزراعية إما باستخدام قطعة صغيرة من الأرض وكثير من العمل ورأس المال أو باستخدام قطعة أكبر من الأرض وكمية محدودة من العمل ورأس المال. وتستخدم كلا الطريقتين لإنتاج نفس الكمية من السلع الزراعية. وكذلك الحال بالنسبة للسلع الصناعية إذ إنه يمكن إنتاجها باستخدام نسبة كبيرة من العمل وجزء ضئيل من رأس المال أو بالاعتماد على نسبة ضئيلة من العمل مع استخدام مكثف لرأس المال. ويتوقف اختيار طريقة دون غيرها على تكلفة الطريقة بحيث يتم اختيار الطريقة المثلى للإنتاج والتي تسفر عن أقل تكلفة بين الطرق المتاحة لإنتاج السلع. وتأتي دراسة الموازنة بين كل طريقة وأخرى لإنتاج السلعة في دراستنا لنظرية الإنتاج.

(ج) اختيار من يحصل على الإنتاج:

بعد تحديد ماذا ينتج وكميته وتحديد كيف يتم الإنتاج يأتي دور توزيع الإنتاج على مستخدميه. ويختلف أسلوب التوزيع في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية. ففي الدول الرأسمالية نجد أن من لديه دخل كافي هو الذي يحصل على المنتج من السلع والخدمات التي يكون قادرا على شرائها. وتأسيسا على ذلك نجد أن كل من يملك عنصرا أو أكثر من عناصر الإنتاج يدر عليه دخلا نتيجة اشتراكه في العملية الإنتاجية يستطيع أن يحصل على جزء من الإنتاج. أما في الدول الاشتراكية فيكون العمل هو المصدر الوحيد للدخل. فالأرض تكون مملوكة للدولة، وكذلك رأس المال حيث تمتلك الدولة جميع أدوات الإنتاج. هذا إلى جانب قيام الدولة بالعملية التنظيمية، ويؤدي ذلك الوضع إلى أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للدخل في الدول الاشتراكية، ومن ثم فإن من يعمل هو الذي يحصل على جزء مما يتم إنتاجه من السلع والخدمات. وذلك بقدر ما يبذله من جهد يدر عليه دخلا (أجرا) يمكنه من شراء جزء من الإنتاج. ويأتي اختيار من يحصل على الإنتاج في مجال دراستنا لنظرية التوزيع.



الخلاصة:

- خصائص المشكلة الاقتصادية: النسبية، والاختيار.
- تختلف حدة المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي والجماعي.
- على المستوى الفردي: من الأفراد من يتوفر لديهم موارد كثيرة (الأغنياء) ومنهم من يعاني من ندرة الموارد (الفقراء).
- تتناسب حدة المشكلة الاقتصادية مع درجة وفرة موارد الغني، فكلما زادت درجة غناه كلما قلت حدة المشكلة الاقتصادية لديه. وتظل حدة المشكلة الاقتصادية لدى الغني أقل في درجتها عنها لدى الفقير.
- على المستوى الجماعي نجد أن المشكلة الاقتصادية لا تختلف من حيث جوهرها وهي محدودية الموارد إذا ما قورنت بالحاجات، وإنما تختلف من حيث نطاقها حيث تتعلق عندئذ بالدولة ككل.
- الندرة النسبية للموارد والتي تعتبر في حد ذاتها جوهر المشكلة الاقتصادية تتطلب اختيار ما ينتج وكميته، ثم اختيار كيف تم الإنتاج، وأخيرًا اختيار من يحصل على الإنتاج.

الوحدة الثانية: الاقتصاد الجزئي0220-02

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الثانية من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

مفهوم التبادل الاقتصادي وأهميته وأركانه، والنظريات التي اهتمت بتحديد القيمة، وقانون الطلب والعرض وما يتعلق بهما، كما تتعرف على نظرية المنفعة ونظرية منحنى السواء وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

. تبين أهمية التبادل الاقتصادي.

. توضح أهمية السعر في الحياة الاقتصادية.

. تشرح النظريات التي اهتمت بتحديد القيمة.

. تشرح كلًّا من قانون الطلب وقانون العرض.

. توضح أنواع الأسواق المختلفة (سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار الفردي وغيرهما).

. تبين الاختلاف بين نظرية المنفعة الكلية، ونظرية منحنى السواء.



الدرس الأول: التبادل بالطلب والعرض والتعريف بنظرية القيمة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتناول مفهوم التبادل الاقتصادي، وأهميته وأركانه، كما نتناول نظرية القيمة وما يتعلق بها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تعدد أركان التبادل الاقتصادي.

٢. تذكر أهمية التبادل الاقتصادي.

٣. تُعَرِّف التبادل الاقتصادي.

٤. تُعَرِّف السعر.

٥. توضح أهمية السعر في الحياة الاقتصادية.

٦. تُعَرِّف القيمة.

٧. تذكر عناية الفكر الاقتصادي بتحديد القيمة التبادلية.

٨. تبين نشأة نظرية القيمة.

٩. تشرح لغز القيمة.

١٠. توضح النظريات التي اهتمت بتحديد القيمة.

أركان التبادل الاقتصادي:

المعروف أن التبادل في الحياة الاقتصادية أو بعبارة أخرىٰ التبادل الاقتصادي يقوم علىٰ أكتاف العرض والطلب، فهناك طرفان كل منهما يريد أن يبادل الآخر بما لديه، هذا يطلب فيقدم مالا ممثلا في الثمن، وهذا يعرض فيقدم مالا ممثلا في السلعة أو الخدمة، وعادة ما يتم ذلك في إطار ما يعرف بالسوق.

وحيث إن الطلب وحده لا يكون سعرا أو ثمنا والحال كذلك في العرض إذ لابد من التقائهما وتفاعلهما، ومن ثم توجد الأسعار إذن لا مفر من دراستهما معا.

وكما يذكر (مارشال) فإن دراسة الطلب والعرض تكون أكثر فائدة إذا أخذا معا، وتكون الاستفادة محدودة إذا درسنا كل جزء بمفرده.

مفهوم التبادل الاقتصادي وأهميته:

أهمية التبادل في الحياة الاقتصادية لا تقل عن أهمية كل من الاستهلاك والإنتاج، بل إنه ليمكن القول إنه بدون تبادل لن يكون هناك استهلاك فعال ولا إنتاج كفء مؤثر؛ حيث إن الإنتاج اليوم بوجه خاص هو إنتاج نقدي أو سوقي أو تبادلي، أي أنه إنتاج يستهدف إمداد الغير به، وليس هو الإنتاج المعاشي أو الطبيعي، الذي كان موجودا في البدايات الأولىٰ للحياة. ومعنىٰ ذلك أن المستهلك لا ينتج عادة ما يحتاجه، والمنتج لا ينتج ما يحتاجه هو أساسا، وإذ، فلابد من قيام عملية توصيل المنتج بالمستهلك أو البائع بالمشتري، ويكون ذلك من خلال التبادل، ومن هنا كانت للتبادل أهميته الاقتصادية.

ومن الواضح أن التبادل الاقتصادي هو مبادلة مال بمال مغاير، لحاجة في ذلك لدىٰ الطرفين، والتبادل الجيد يحقق النفع لكلا الطرفين، وليس صحيحا أن هناك طرفا خاسرا وطرفا رابحا في عملية التبادل الاقتصادي، فكلا الطرفين مستفيد من إتمام التبادل طالما تمت في ظل الضوابط.

مفهوم السعر وأهميته:

دون الدخول في تفاصيل معقدة يصعب هضمها في هذه المرحلة فإن السعر هو التعبير النقدي عن القيمة التبادلية، فالمعروف أن للسلعة قيمة تبادلية أي قوة تبادلية إزاء السلع الأخرى، فالقيمة التبادلية للقلم هي كراسة أو مسطرة... الخ.

وإذا ما أردنا التعبير عن ذلك نقديا أو من خلال النقود فإنه عندئذ نقول القيمة التبادلية للقلم هي جنيه، وهذا التعبير يكافئ قولنا سعر القلم جنيه. والمعروف أن السلع والخدمات تتبادل من خلال أسعارها، وعادة ما لا يفرق الاقتصاد بين مصطلح الثمن ومصطلح السعر، فالكل لديه هو ترجمة لكلمة سعر، مع أن الأمر مغاير لذلك في اللغة العربية، فالسعر هو القيمة النقدية لوحدة السلعة بينما ثمن السلعة هو ما تم دفعه فعلا للحصول عليها وقد لا يظهر الفرق إذا ما كانت الصفقة محل التبادل هي وحدة واحدة من سلعة ما، ولكن الفرق يظهر عندما تحتوي الصفقة على عدة وحدات من السلعة، فعند ذلك يقال: اشتريت هذه الصفقة بثمن مقداره كذا، حيث إن سعر الوحدة منها هو كذا.

وعلى أية حال فإن للأسعار أهميتها الكبرى في الحياة الاقتصادية، فما دمنا أمام ضرورة التبادل، جبرا للعجز والفائض لدى الأفراد فلا مناص من وجود أسعار لهذه السلع والخدمات. وأسعار الخدمات تلعب دورها في طلب المستهلك وفي طلب المنتج كما تلعب دورها في عرض البائع والمنتج. بعبارة أخرى إن السعر يؤثر جوهريا في الاستهلاك كما يؤثر جوهريا في الإنتاج؛ حيث إن السعر لا يقف عند السلع الاستهلاكية، وإنما يمتد ليشمل السلع الإنتاجية وخدمات عناصر الإنتاج، وكذلك يؤثر جوهريا في التوزيع بشطريه الوظيفي والشخصي؛ لأن ما يتحصل عليه الفرد من عائد لما يمتلكه من أصول هو في الحقيقة سعر وثمن لهذه الخدمات التي تؤديها أصوله. وهكذا نجد الحياة الاقتصادية تقوم على الأثمان والأسعار، حتى المدخرات والاستثمارات والتنمية والتجارة الخارجية وتخصيص الموارد وغيرها، ولذلك فإن الاقتصاديات المختلفة تحرص قدر ما وسعها الحرص على سلامة ورشادة جهاز الأسعار لديها حتى ينتج أسعارا تعبر بصدق وحق عن قيم السلع والخدمات. والمعروف أن جهاز الأسعار في ظل النظام الرأسمالي يتمثل في

السوق بينما يتمثل في النظام الاشتراكي في الدولة، لكنه في النظام الإسلامي يقوم على السوق والدولة معا.

نشاط ():

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه أهمية السعر في الحياة الاقتصادية مستعينًا بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

التعريف بنظرية القيمة

سبق أن ذكرنا أن الشيء كي يكون مالا لابد وأن يتسم بسمة النفع، وكي يكون مالا اقتصاديا لابد وأن يتسم إضافة إلى النفع بالندرة النسبية، وباتسام الشيء للنفع يكتسب ما يعرف اقتصاديا بالقيمة الاستعمالية والتي تعرف بأنها الأهمية الاستعمالية للسلعة لدى الشخص، وباتسام الشيء مع النفع بالندرة يكتسب ما يعرف اقتصاديا بالقيمة التبادلية. والتي تعرف بأنها القوة التبادلية، أما الأولى فهي قيمتها في مجال الاستعمال.

عناية الفكر الاقتصادي بتحديد القيمة التبادلية:

وقد شغل الفكر الاقتصادي بتفسير القيمة التبادلية للسلع والخدمات وتحديد العوامل المسئولة عنها وبيان علاقتها بالقيمة الاستعمالية، وقد تطور موقفه في ذلك بمرور الزمن. وفيما يلي نبذة موجزة عن ذلك:

(أ) في البداية اعتبر الفكر الاقتصادي أن العامل المحدد للقيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة هو العمل، أي مقدار ما بذل في إنتاجها من جهد وعمل. وأصحاب هذا الرأي ريكاردو وماركس وإلى حد ما آدم سميث، وقد عيبت هذه النظرية من جوانب عديدة؛ حيث إن العمل غير متجانس، وحيث إهمالها لبقية عناصر الإنتاج، وحيث إهمالها للمنفعة.

(ب) اعتنق الفكر بعد ذلك نظرية نفقة الإنتاج، أي أن قيمة السلعة تتحدد من خلال ما تكلفته في إنتاجها، وهذا الموقف تفادى الكثير من الاعتراضات على الموقف السابق، ومن أشهر من نادى بذلك جون ستيوارت ميل، ولكن ظل عليها الاعتراض القائم على إهمالها جانب الطلب والمنفعة.

(ج) اعتنق الفكر الاقتصادي بعد ذلك نظرية المنفعة: والمقصود بها المنفعة الحدية، بمعنى أن السلعة أو الخدمة تكتسب قيمتها التبادلية من خلال ما فيها من منفعة حدية، وبذلك تفادى الاعتراض المسمى بلغز القيمة والذي لم يتمكن آدم سميث من مواجهته والذي يتمثل في كون بعض الأموال ذات قيمة استعمالية بالغة الارتفاع لكنها في الوقت ذاته ليست لها قيمة تبادلية على الإطلاق أو إذا كان لها فهي متدنية كثيرا، والبعض الآخر من الأموال قد يكون حالة عكسية، مثال الماء والماس، والفكر الاقتصادي الغربي لم يتمكن من حل هذا اللغز الذي أطلق لغز القيمة إلا على يد المدرسة الحدية، لكن الفكر الاقتصادي الإسلامي تعرف على هذا اللغز وتمكن من حله في فترة مبكرة بكثير. وممن قال بذلك أصحاب المدرسة الحدية، ويؤخذ عليها إهمالها لجانب العرض، وما يتضمنه من نفقة الإنتاج.

(د) بعد ذلك اعتنق الفكر الاقتصادي نظرية القيمة المعتمدة على النفقة والمنفعة معا، أو على العرض والطلب، فالسلعة أو الخدمة تتحدد قيمتها التبادلية من خلال ما فيها من منفعة وما أنفق عليها من نفقة، وأشهر من نادى بذلك ألفريد مارشال.

(هـ) وأخيرا، هناك من يرى أن القيمة تفسر من خلال الاعتبارات الاجتماعية، بمعنى أنها لا تتحدد فقط من خلال المنتج ومن خلال المستهلك، وإنما أيضا من خلال المنظمات الاجتماعية القائمة، بمعنى أن مختلف الفئات الاجتماعية تلعب دورا في ذلك.وتجدر الإشارة إلى أن للفكر الاقتصادي الإسلامي موقفه المتميز حيال تفسير القيمة يتعرف عليه في مقرر الاقتصاد الإسلامي.

تحديد السعر من خلال السوق "التقاء العرض والطلب":

في الحياة الاقتصادية فإن التبادل قائم على المكايسة والمماكسة «الشطارة»، فالمشتري يود بل ويحرص على أن يحصل على ما يحتاجه من سلع وخدمات بأقل الأسعار والبائع يحرص على أن يحصل على أعلى الأسعار لسلعه وخدماته، إذن هما طرفان متقابلان أو قوتان متقابلتان كل منهما تعمل في اتجاه معاكس لاتجاه الأخرى، ولذلك كثيرا ما نقرأ في الاقتصاد هذا التعبير «قوى العرض والطلب» وكأننا أمام طرفين يستخدم كل طرف ما لديه من قوة في تحقيق هدفه. الطالب يضع جدولا أو يرسم منحنى لمشترياته عند الأثمان المختلفة، والبائع أو العارض يعرض مبيعاته عند الأثمان المختلفة، وما يتم فعلا لا يكون إلا بتلاقي الموقفين معا، ونتيجة لمقابلتهما وتفاعلهما يتحدد الثمن أو السعر الفعلي.

الخلاصة:

- التبادل الاقتصادي يقوم على أكتاف العرض والطلب؛ فهناك طرفان كل منهما يريد أن يبادل الآخر بما لديه، هذا يطلب فيقدم مالًا ممثلا في الثمن، وهذا يعرض فيقدم مالًا ممثلًا في السلعة أو الخدمة، وعادة ما يتم ذلك في إطار ما يعرف بالسوق.
- كما يذكر (مارشال) فإن دراسة الطلب والعرض تكون أكثر فائدة إذا أخذا معا، وتكون الاستفادة محدودة إذا درسنا كل جزء بمفرده.
- أهمية التبادل في الحياة الاقتصادية لا تقل عن أهمية كل من الاستهلاك والإنتاج، بل إنه ليمكن القول إنه بدون تبادل لن يكون هناك استهلاك فعال ولا إنتاج كفء مؤثر.
- التبادل الاقتصادي هو مبادلة مال بمال مغاير، لحاجة في ذلك لدى الطرفين.
- السعر هو التعبير النقدي عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات.
- لا يفرق الاقتصاد بين مصطلح الثمن ومصطلح السعر؛ فالكل لديه هو ترجمة لكلمة سعر، مع أن الأمر مغاير لذلك في اللغة العربية؛ فالسعر هو: القيمة النقدية لوحدة السلعة، بينما ثمن السلعة هو: ما تم دفعه فعلًا للحصول عليها.
- للأسعار أهميتها الكبرى في الحياة الاقتصادية؛ حيث إن السعر يؤثر جوهريًّا في الاستهلاك كما يؤثر جوهريًّا في الإنتاج، وكذلك يؤثر جوهريا في التوزيع بشطريه الوظيفي والشخصي.
- الشيء كي يكون مالًا لا بد وأن يتسم بسمة النفع، وكي يكون مالا اقتصاديًّا لا بد وأن يتسم إضافة إلى النفع بالندرة النسبية.
- القيمة الاستعمالية هي: الأهمية الاستعمالية للسلعة لدى الشخص.
- القيمة التبادلية هي: القوة التبادلية، أي: اتسام الشيء مع النفع بالندرة.
- شغل الفكر الاقتصادي بتفسير القيمة التبادلية للسلع والخدمات، وتحديد العوامل

المسئولة عنها، وبيان علاقتها بالقيمة الاستعمالية، وقد تطور موقفه في ذلك بمرور الزمن.

- في البداية اعتبر الفكر الاقتصادي أن العامل المحدد للقيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة هو العمل، أي: مقدار ما بذل في إنتاجها من جهد وعمل.
- اعتنق الفكر بعد ذلك نظرية نفقة الإنتاج أي: إن قيمة السلعة تتحدد من خلال ما تكلفته في إنتاجها.
- اعتنق الفكر الاقتصادي بعد ذلك نظرية المنفعة؛ والمقصود بها المنفعة الحدية، بمعنى أن السلعة أو الخدمة تكتسب قيمتها التبادلية من خلال ما فيها من منفعة حدية.
- لغز القيمة يتمثل في كون بعض الأموال ذات قيمة استعمالية بالغة الارتفاع لكنها في الوقت ذاته ليست لها قيمة تبادلية على الإطلاق أو إذا كان لها فهي متدنية كثيرًا، والبعض الآخر من الأموال قد يكون حالة عكسية، مثل: الماء والماس.
- اعتنق الفكر الاقتصادي نظرية القيمة المعتمدة على النفقة والمنفعة معًا، أو على العرض والطلب، فالسلعة أو الخدمة تتحدد قيمتها التبادلية من خلال ما فيها من منفعة وما أنفق عليها من نفقة.
- هناك من يرى أن القيمة تفسر من خلال الاعتبارات الاجتماعية، بمعنى أنها لا تتحدد فقط من خلال المنتج ومن خلال المستهلك، وإنما أيضًا من خلال المنظمات الاجتماعية القائمة.



الدرس الثاني: الطلب السوقي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول موضوع قانون الطلب، ونصه، وظروف الطلب، وأنواعه، كما نتناول مرونة الطلب، ومفهومها، وأنواعها، والعوامل المحددة لها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تذكر نص قانون الطلب.

٢. تفسر قانون الطلب.

٣. تحدد ظروف الطلب.

٤. تعدد أنواع الطلب.

٥. تشرح مرونة الطلب.



تمهيد:

أثناء حديثنا عن الحاجة أشرنا إلى الطلب وقلنا إنه حاجة أو رغبة مقرونة بقدرة شرائية، وهو بذلك يختلف عن الحاجة التي تعبر عن الرغبة في الحصول على السلعة دون اشتراط أن تكون مصحوبة بالقدرة على دفع الثمن، ويعني هذا أن الطلب هو رغبة أو حاجة مدعمة بالقوة الشرائية.

وهنا نتناول بقدر من التفصيل أبعاد هذا الموضوع الحيوي، ومن ذلك: تعريف الطلب وجدوله ومنحناه، وكذلك قانونه وظروفه وتفسير القانون واستثناءاته ومرونته.

تعريف الطلب:

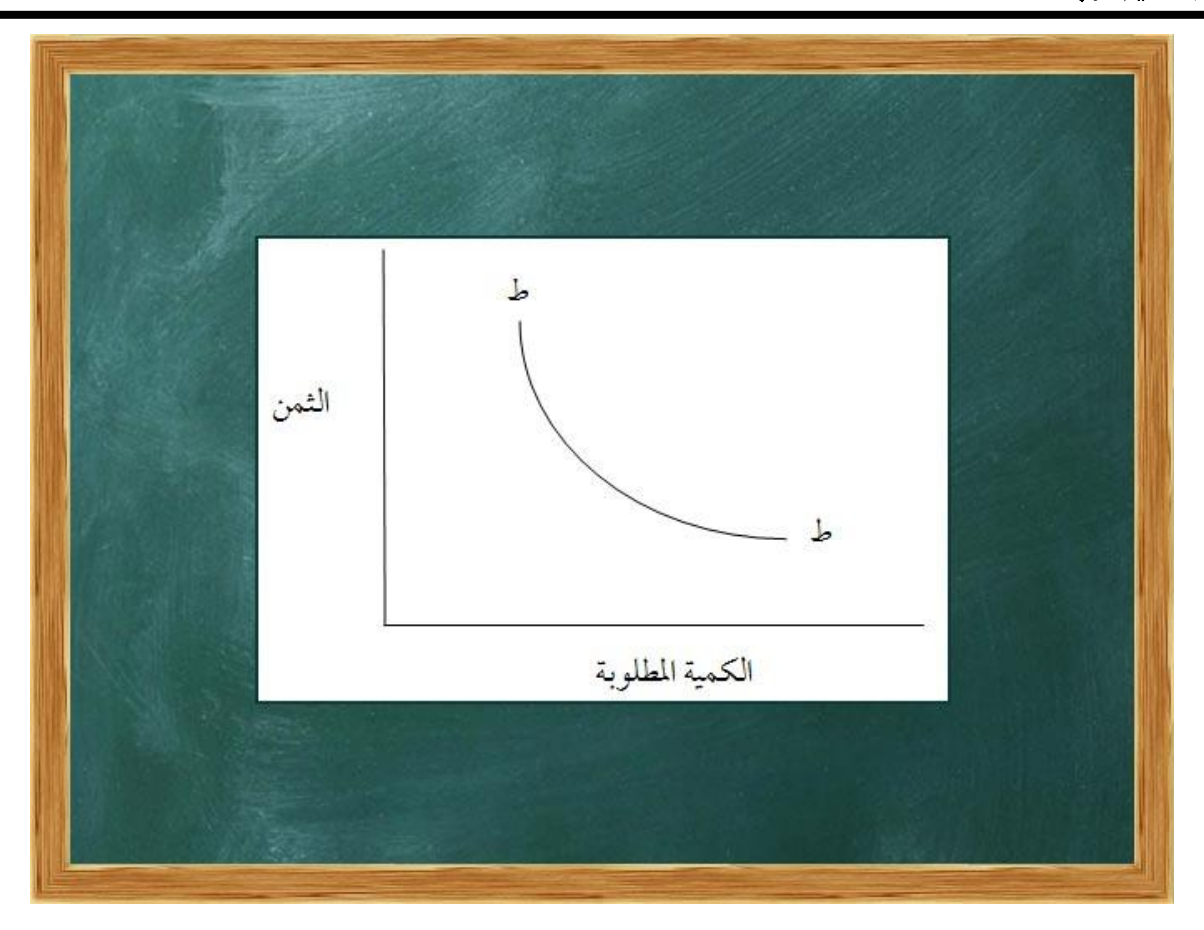
هو الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب الفرد أو مجموعة الأفراد في الحصول عليها من هذه السلعة أو الخدمة في فترة معينة عند ثمن معين. معنى ذلك أن الطلب تعبير اقتصادي يمثل نوعا من العلاقة الدالية بين الثمن والكمية المرغوب الحصول عليها من السلعة. فهو علاقة بين مجموعة ممكنة من الأثمان وما يقابلها من الكميات التي تطلب عند هذه الأثمان، وهو بهذا يفترق عن الكمية المطلوبة من سلعة ما.

المراد بجدول ومنحنى الطلب:

جدول الطلب على سلعة ما عند أثمان مختلفة مفترضة لهذه السلعة:

الثمن	٢٠	١٨	١٥	١٠	٦	٤	٢
الكمية المطلوبة	صفر	١	٢	٤	٩	١٥	٢٥

لاحظ أن هذه أرقام افتراضية، ثم لاحظ أنه عندما كان الثمن المعروض ٢٠ لم يطلب الفرد أية وحدة من السلعة، وعندما هبط الثمن إلى ١٨ طلب المستهلك وحدة واحدة، وعندما هبط الثمن إلى ١٥ طلب المستهلك وحدتين، وهكذا كلما هبط الثمن زادت الكمية المطلوبة من السلعة. ويمكن التعبير البياني عن هذه المعلومات في الشكل التالي الذي يسم منحنى الطلب:



نلاحظ أنه منحنى هابط، كما نلاحظ أننا أمام متغيرين الثمن والكمية المطلوبة، بينهما علاقة عكسية، وأن الثمن في هذه العلاقة هو المؤثر أو هو المتغير المستقل أما الكمية المطلوبة فهي هنا المتغير التابع، ومعنى كونه منحنى هابطا أن العلاقة عكسية فكلما قل السعر زادت الكمية المطلوبة، ودرجة ميل المنحنى تعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة في تغيرها للتغير الذي يحدث في الثمن.

تعريف قانون الطلب:

بداية تجدر الإشارة إلى أن مصطلح قانون في العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع وكذلك في العلوم الطبيعية إنما يعني وجود ارتباط منتظم بين ظاهرتين، بحيث إذا تغيرت إحداهما تتغير الأخرى طرديا أو عكسيا. وفي ضوء ذلك فإننا هنا أمام ظاهرتين اقتصاديتين هما: الثمن والكمية المطلوبة. والقانون الحاكم لهما هو ما يعرف بقانون الطلب وهو: كلما زاد ثمن سلعة أو خدمة ما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

تفسير قانون الطلب:

لماذا كانت العلاقة عكسية بين الثمن والكمية المطلوبة؟ دون الدخول حاليا في عمق المشكلة، فإننا نقول: إنه يفسر من خلال أمرين يعرفان لدى الاقتصاديين بأثر الدخل وأثر الإحلال، بمعنى أن المشتري أو المستهلك عندما يحدث تغير في ثمن السلعة فإنه يواجه بموقف جديد على مستوى دخله من حيث زيادته أو نقصانه، ونظرا لما في السلعة من منفعة حدية ونظرا لعلاقة الدخل بالاستهلاك فإنه يؤثر في مقدار ما يطلبه من هذه السلعة زيادة أو نقصا، وهذا ما يسمى بأثر الدخل كما أنه يواجه بموقف ثان يتمثل في الإحلال بين السلع المختلفة فعندما يحدث تغير في ثمن السلعة فإنه عادة ما يحلها أو يحل بديلها محلها، وهذا ما يسمى بأثر الإحلال ومن ثم تتغير كمية الطلب.

استثناءات قانون الطلب:

القانون في العلوم الاجتماعية قانون نسبي أو غالبي وليس قانونا مطلقا، لا يتخلف أبدا، كما هو الحال في القانون في العلوم الطبية، وينطبق ذلك على قانون الطلب، فإذا كانت الغالبية العظمى من السلع والخدمات تخضع لهذا القانون فإن هناك فئة من السلع لا تخضع له، ومن أشهرها السلع الدنيا والسلع المظهرية حيث تكون العلاقة فيهما علاقة طردية وليست عكسية، كذلك فإذا كان هذا القانون يطبق في غالب الأحوال والظروف فإنه لا يطبق في بعض الحالات، مثل توقع المزيد من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، عند ذلك قد تكون العلاقة طردية.



وقبل أن ننهي الحديث عن قانون الطلب نعيد التأكيد على أنه علاقة بين الثمن والكمية المطلوبة، وأنه يعبر عن هذه العلاقة بمنحنى طلب واحد غاية الأمر أنه يتمدد إذا انخفض السعر وينكمش إذا ارتفع السعر. وفي كل الحالات لا نترك منحنى الطلب ونتعامل مع منحنى طلب جديد، ولذلك فإن التعبير الاقتصادي المستخدم هنا هو تمدد الطلب وليس زيادة الطلب، وهو انكماش الطلب وليس نقص الطلب. فزيادة الطلب ونقصه مصطلحان يستخدمان لتوضيح علاقة الكمية المطلوبة بالأمور الأخرى المؤثرة فيها غير الثمن، كما سنوضح في الفقرة التالية.

ظروف الطلب:

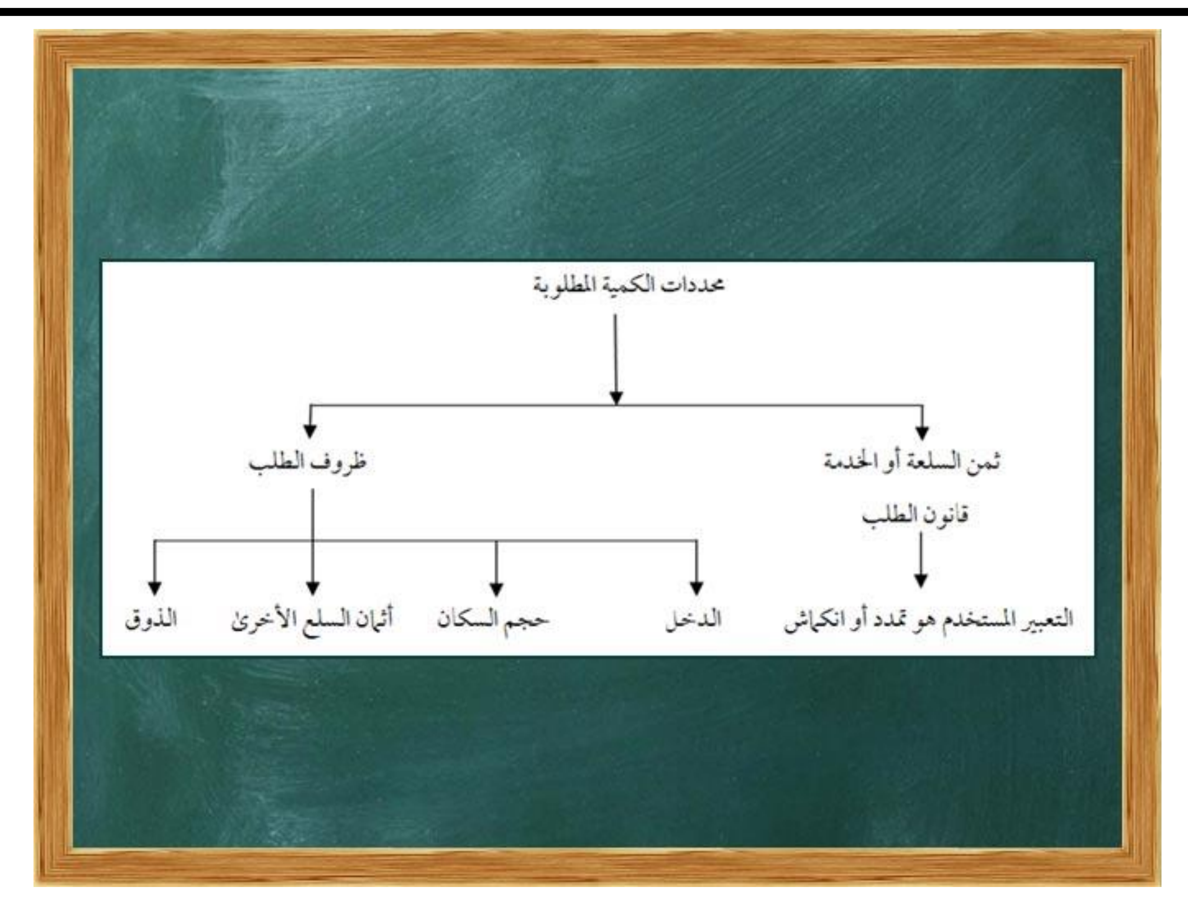
يلاحظ أننا أمام كمية مطلوبة من سلعة ما ونريد معرفة الأشياء أو العوامل المؤثرة في هذه الكمية زيادة أو نقصا، ومن الملاحظ هنا أنه يوجد العديد من العوامل المؤثرة، فمثلا لوحظ أن الكمية التي يشتريها فلان من السلعة س زادت، فما تفسير ذلك اقتصاديا؟ يمكن تفسير هذا التصرف من خلال أن سعر السلعة قد انخفض، ومن خلال أن دخل الفرد قد ارتفع فزاد استهلاكه فزاد طلبه، ومن خلال أن حجم أسرة الفرد قد زاد وبالتالي زاد استهلاكه، ومن خلال أن أسعار السلع الأخرى المكملة أو البديلة قد تغير، ومن خلال أن ذوق الفرد وميوله قد تغيرت. وكما يصدق ذلك على المستوى الفردي يصدق على المستوى الجماعي، فقد تزيد كمية اللحوم المستهلكة في بلد ما وعند ذلك قد يكون التفسير في تغير عامل من هذه العوامل المذكورة مع إضافة عامل آخر هنا هو التغير توزيع الدخول بين أفراد هذه الجماعة.

على أية حال نلاحظ أننا أمام كمية مطلوبة من سلعة ما وأمام عوامل عديدة تحدد هذه الكمية وتسمى هذه المسألة دالة الطلب، وهي دالة متعددة المتغيرات كما هو واضح يعبر عنها رياضيا هكذا:

ك= < (ث، د، ث ح، …).

ونلاحظ أيضا أن هذه العوامل منها عامل الثمن أو السعر، ومنها عوامل أخرى، الذي ينظم علاقة الكمية بالثمن أو السعر هو قانون الطلب وهو ما سبق أن تعرضنا له. أما بقية العوامل الأخرى فيطلق عليها ظروف الطلب، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:



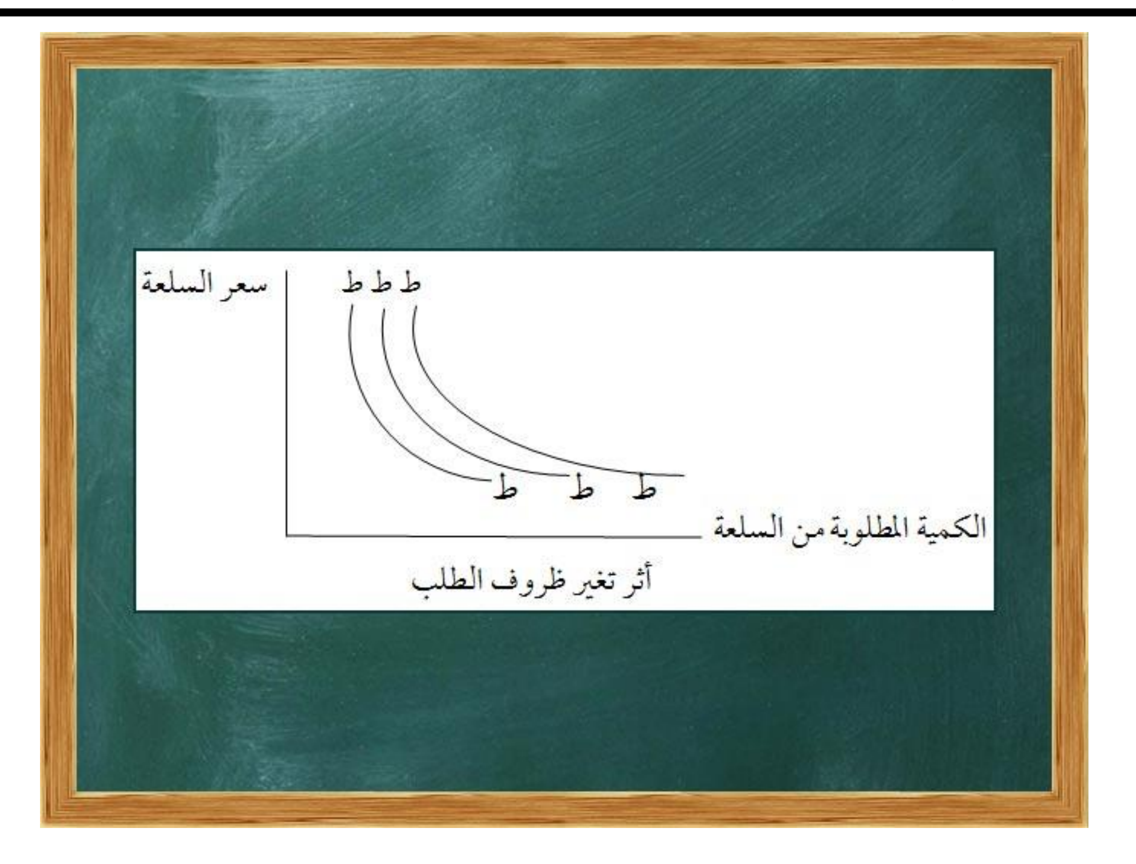


والكثير من ظروف الطلب علاقته بالكمية المطلوبة طردي مثل الدخل والأذواق وحجم السكان وكذلك أسعار السلع البديلة (الشاي والقهوة، اللحم والسمك، الأرز والمكرونة... الخ)، أما أسعار السلع المكملة فالعلاقة عكسية (الشاي والسكر، البنزين والعربة، فرشاة الأسنان والمعجون... الخ).

وهنا تجدر ملاحظة ذات أهمية تتمثل في: أولا: التعبيرات الاقتصادية المستخدمة، حيث هناك قلنا إن التعبير المستخدم هو تمدد أو انكماش الطلب بينما التعبير المستخدم عند دراسة ظروف الطلب هو زيادة الطلب أو نقصه.

وثانيا: أن التحرك هناك على منحنى الطلب ذاته هبوطا أو صعودا بينما هنا التحرك على منحنى طلب جديد أعلى من المنحنى الأول، أو أسفل منه، كما يبدو في الشكل التالي:





بعض أنوع الطلب:

١ -الطلب الفردي وطلب السوق: كنا نتحدث عن طلب فرد ما لسلعة ما، وما قيل يمكن تعميمه على طلب مجموعة الأفراد التي تقطن مكانا ما، ويكون ذلك من خلال تجميع طلبات المجموعة على هذه السلعة عند السعر كذا، وكذلك تجميعها عند السعر كذا.وهكذا. ولا يختلف شكل طلب الفرد عن طلب السوق.

٢ -الطلب المتصل: وهو يتمثل في طلب الفرد سلعتين معا، حيث إن منفعة إحداهما له تتوقف على منفعة السلعة الثانية وبالتالي فإنه يطلب السلعتين معا، أو بعبارة أخرى فإن طلب سلعة منهما مدعاة لطلب السلعة الثانية.

٣ -الطلب الذاتي والطلب المشتق: الأول: يعني طلب السلعة لذاتها، لأنها بنفسها تشبع الحاجة النهائية للمستهلك، وذلك مثل طلب السلع الاستهلاكية، أما الثاني: فيعني طلب السلعة لأنها تسهم أو تفيد في وجود سلعة أخرى هي المطلوبة أصلا، وذلك مثل طلب ماكينة الخياطة، فإنها تطلب لأنها تستعمل في صناعة الملابس التي هي تشبع حاجة المستهلك، وإذن فالطلب على الماكينة مشتق من الطلب على الملابس، ومعنى ذلك أنه



متأثر به ومتوقف عليه، وهكذا فإن الطلب على سلع الاستهلاك طلب ذاتي أو أصيل والطلب على سلع الإنتاج طلب مشتق وتابع.

وفي النهاية نحب أن ننبه إلى أنه وإن كنا حتى الآن ونحن ننظر في العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة والعوامل المؤثرة فيها فإننا نشير إلى أن المتغير التابع في هذه العلاقة هو الكمية المطلوبة فليس معنى ذلك أن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين تقف عند ذلك. فالواقع أنه كما أن الكمية المطلوبة من السلعة تتأثر بهذه العوامل فإنها بمنظور آخر تؤثر فيها، وبالتالي فالعلاقة الدالية بينهما ذات اتجاه متبادل، وأحيانا تنصرف الدراسة إلى بيان أثر الكمية المطلوبة في ثمن السلعة وأحيانا تنصرف إلى أثر ثمن السلعة في الكمية المطلوبة منها، وسنعود لهذه النقطة في مرحلة قادمة.

مرونة الطلب:

من الموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية موضوع مرونة الطلب، والإحاطة بأبعاد هذا الموضوع قد تشق على الدارس المبتدئ؛ لذلك نكتفي هنا بالإشارة إلى الجوانب المهمة فيها دون التعمق في جزئياتها.

المعنى العام لمرونة الطلب:

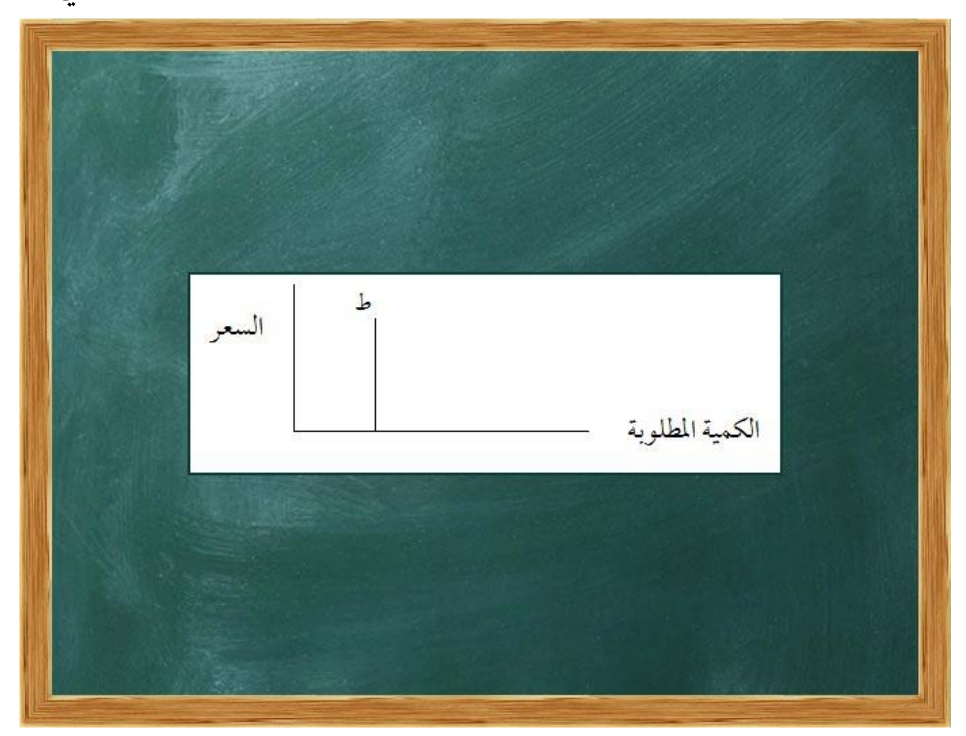
سبق أن ذكرنا أن الكمية المطلوبة تتأثر بالعديد من العوامل، منها السعر ومنها الدخل ومنها أسعار السلع الأخرى... الخ. ومعنى ذلك أنها تستجيب للتغيرات التي تحدث في هذه العوامل، ومرونة الطلب في مفهومها العام ما هي إلا تعبير يبين مدى حساسية أو استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في هذه العوامل، فإذا كنا بصدد معرفة مدى هذه الاستجابة لتغير طرأ على السعر فنحن أمام ما يعرف بالمرونة السعرية للطلب، وإذا كنا بصدد معرفة مدى هذه الاستجابة لتغير طرأ على الدخل فنحن أمام ما يعرف بالمرونة الدخلية للطلب، وإذا كنا بصدد معرفة مدى هذه الاستجابة لتغير طرأ على أسعار السلع الأخرى فنحن أمام ما يعرف بالمرونة التقاطعية للطلب، وبهذا تتعدد وتتنوع مرونات الطلب، وأشهرها وأيسرها استيعابا النوع الأول وهو المرونة السعرية للطلب، ولذلك نقتصر هنا على تناول أهم محاورها بقدر من التبسيط.

تعريف مرونة الطلب السعرية:

هي مقدار التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في سعر هذه السلعة، ومن الناحية النظرية فإن الاحتمالات هنا متعددة، فقد لا يحدث تغير في الكمية على الإطلاق، وفي المقابل قد يحدث تغير كبير جدا أو لانهائي، وقد يحدث تغير طفيف وقد يحدث تغير كبير وقد يحدث تغير مساو، كل ذلك منسوبا إلى التغير الذي حدث في السعر. ومعنى ذلك أننا أمام أشكال عديدة لمرونة الطلب السعرية.

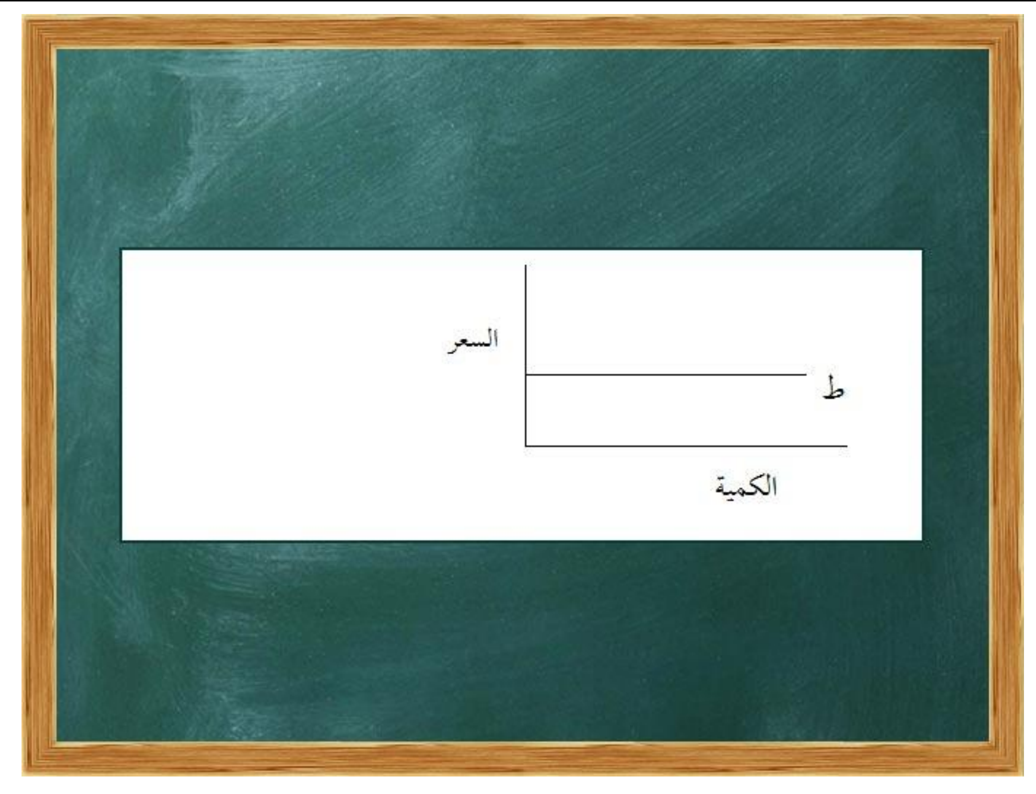
حالات الطلب من حيث المرونة السعرية:

(أ) طلب عديم المرونة: وهو ما لا تتغير في الكمية المطلوبة على الإطلاق بتغير السعر، وبيانيا يأخذ صورة منحنى الطلب شكل الخط الرئيسي مثل:



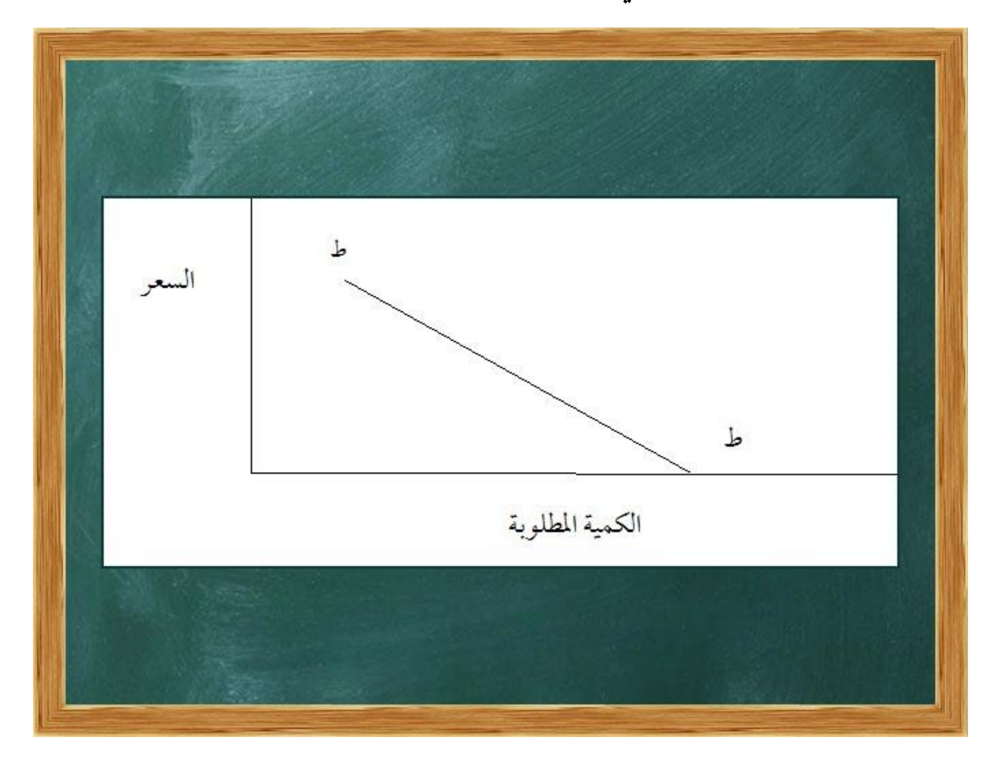
ومعنى ذلك أن أي تغير في السعر صعودا أو هبوطا لا يؤثر على الإطلاق في الكمية المطلوبة.

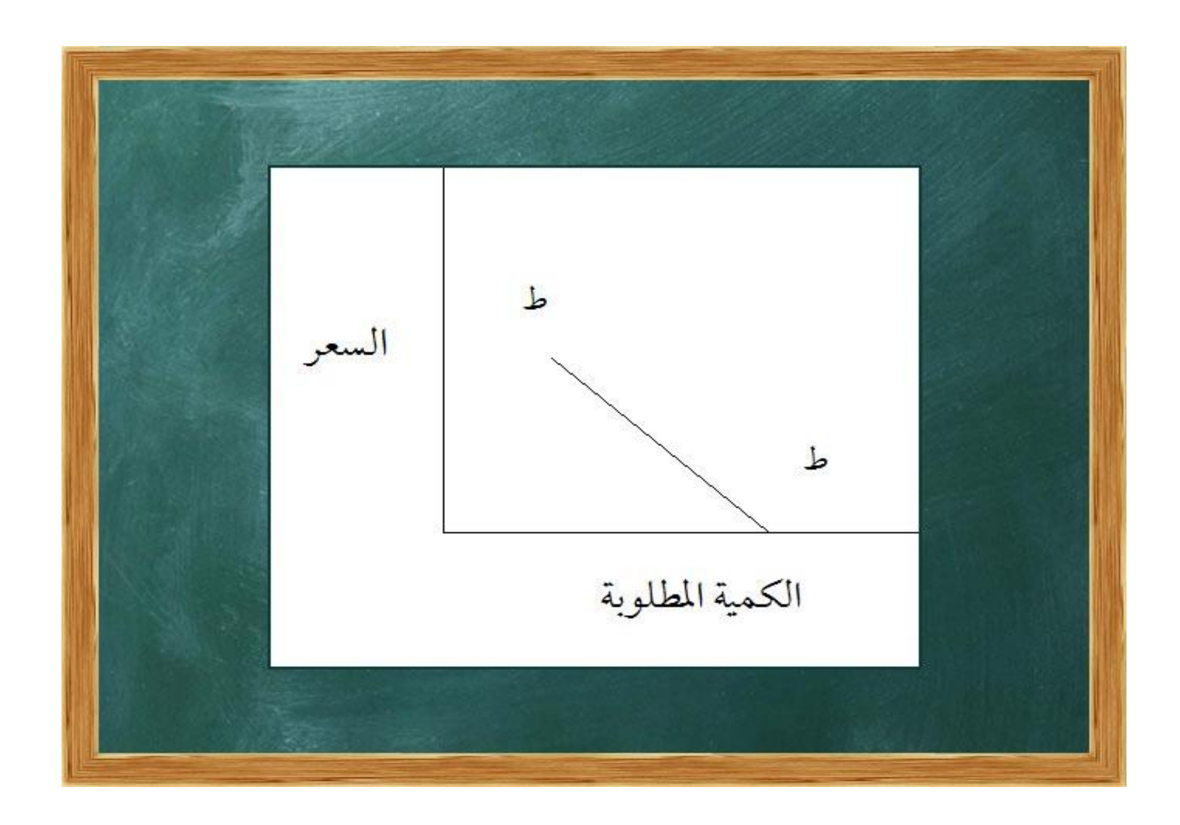
(ب) طلب لا نهائي المرونة أو تام المرونة، وهو عكس النوع السابق تماما، بمعنى أنه عند حدوث تغير ما في سعر السلعة تتغير الكمية المطلوبة منها بصورة لا نهائية، ومنحناه يأخذ صورة الخط الأفقي مثل:



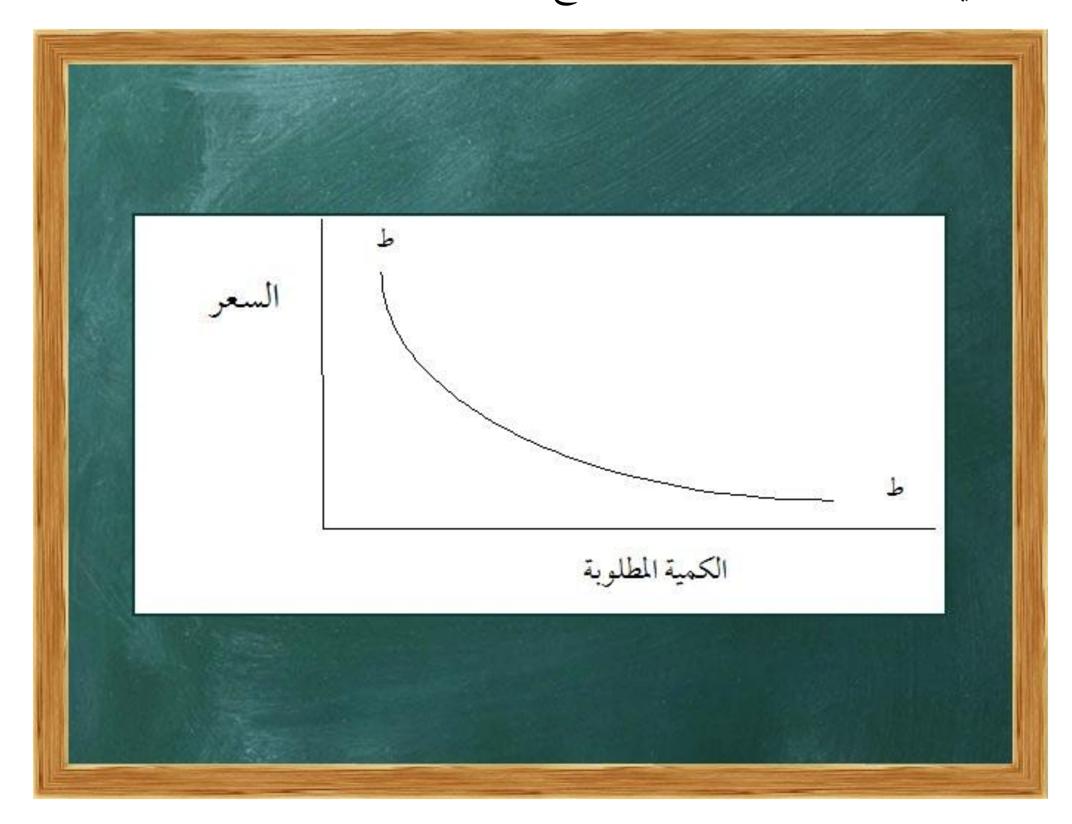
(ج) طلب قليل المرونة وأحيانا يطلق عليه طلب غير مرن، وهو حدوث تغير في الكمية أقل من التغير الذي حدث في السعر، ويأخذ المنحنى فيه خطًّا أقرب ما يكون إلى الرأسي مثل:

(د) طلب كبير المرونة أو طلب مرن، وهو عكس النوع السابق مباشرة، ويأخذ المنحنى فيه خطا أقرب ما يكون إلى الخط الأفقي، مثل:





(هـ) طلب متكافئ المرونة أو له مرونة الوحدة، ومعناه أن التغير في الكمية يساوي أو يكافئ التغير في السعر، ومنحناه يأخذ شكل القطع الزائد المتكافئ، مثل:



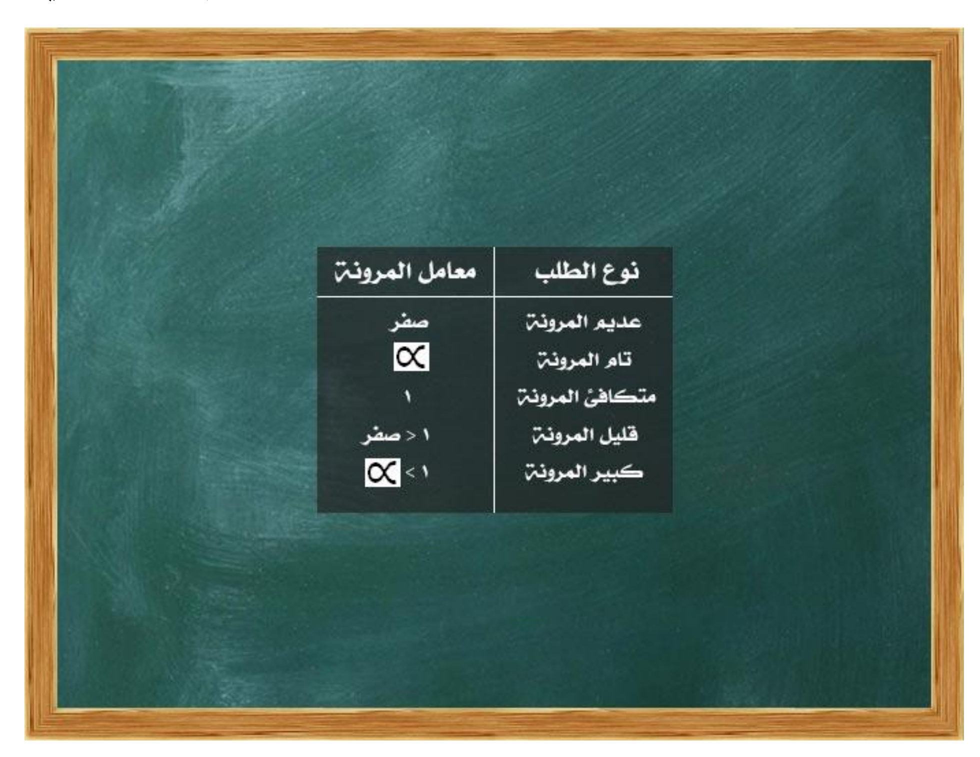
مقياس المرونة:

المقصود هنا هو التعرف المحدد الدقيق على مقدار المرونة، ومن ثم فنحن في حاجة إلى مقياس نستخدمه في الوصول إلى ذلك، وهناك أكثر من مقياس، نشير هنا إلى أبسطها وهو ما يعرف بالمقياس العددي أو الحسابي للمرونة تاركين المقياس الهندسي للتحليل الجزئي.

المقياس العددي للمرونة=

$$\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}} = \frac{\frac{\text{تغير الكمية}}{\text{الكمية الأصلية}}}{\frac{\text{تغير السعر}}{\text{السعر الأصلي}}} = \frac{\text{السعر الأصلي}}{\text{تغير السعر}} \times \frac{\text{تغير الكمية}}{\text{الكمية الأصلية}} = \frac{\text{س}}{\Delta\text{س}} \times \frac{\Delta\text{ك}}{\text{ك}}$$

والرقم الذي نحصل عليه قد يكون واحدا صحيحا، وعند ذلك يكون الطلب متكافئ المرونة وقد يكون ∞ وعند ذلك يكون الطلب تام المرونة أو لا نهائي المرونة، وقد يكون صفرا وعند ذلك يكون الطلب عديم المرونة، وقد يكون الرقم أكبر من واحد صحيح وأقل مما لا نهاية وعند ذلك يكون الطلب كبير المرونة أو مرنا.. وقد يكون الرقم أصغر من واحد صحيح وأكبر من الصفر وعند ذلك يكون الطلب قليل المرونة أو غير مرن، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:



نوع الطلب	معامل المرونة
عديم المرونة	صفر
تام المرونة	∝
متكافئ المرونة	١
قليل المرونة	١ > صفر
كبير المرونة	١ > ∝

وتجدر الإشارة إلى أن الإشارة الجبرية لمعامل المرونة هي بالسالب (-)، ومرجع ذلك طبيعة العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المطلوبة، ومع ذلك فمن المعتاد عدم كتابة هذه الإشارة قبل المعامل.

أهمية مرونة الطلب السعرية:

السؤال المطروح هنا هو: هل قضية المرونة هي قضية نظرية فكرية محضة ليس لها صدى في الواقع العملي أم أن لها أصداء تطبيقية عملية ومن ثم تكتسب المزيد من الأهمية؟ ونحب أن نشير هنا في عجالة إلى أن لفكرة المرونة الطلبية أهميتها في مجالات عديدة، منها ما يلي:

(أ) في رسم وتحديد السياسة السعرية للمشروع: فالمنظم الماهر هو الذي يراعي عند تحديد أسعار منتجاته وما يطرأ عليها من تغيرات نوعية مرونة الطلب عليها، حتى لا يفاجأ بفشل سياسته، فقد يلجأ بعض أصحاب المشروعات إلى رفع أسعار سلعهم مع عدم وعيهم بمرونة الطلب عليها، وقد تكون كبيرة، فعند ذلك تهبط الإيرادات الكلية ومن ثم أرباح المشروع.

(ب) في رسم السياسة الضريبية وتحديد من يتحمل عبئها، فعند فرض ضريبة على سلعة ما فإن منتج هذه السلعة يمكن أن يحمل عبئها للمستهلك إذا ما كانت مرونة الطلب صغيرة أو منعدمة والعكس صحيح.

(ج)عند تحديد الصرف الأجنبي فقد تلجأ بعض الدول إلى تخفيض سعر الصرف بهدف تشجيع التصدير ولكن ذلك مرهون بنوعية مرونة الطلب على السلعة المصدرة.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية مستعينًا بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

مرونة الطلب الدخلية:

اقتصر تحليلنا فيما سبق على مرونة الطلب السعرية، أي تغير الكمية المطلوبة نتيجة لتغير السعر، وقد ذكرنا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب أطلقنا عليها تعبير تغير ظروف



الطلب، وهي دخل المستهلك وأذواقه وأسعار السلع الأخرى.

ولما كان الدخل أهم هذه المتغيرات فإنه يمكن قياس مرونة الطلب الدخلية، وذلك بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في الدخل.

مرونة الطلب المتقاطعة:

تعرف مرونة الطلب المتقاطعة (أو التبادلية أو غير المباشرة) بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (أ) مثلا إلى التغير النسبي في سعر السلعة (ب). فإذا كانت قيمة معامل المرونة مرتفعا دل ذلك على ازدياد درجة التكامل أو الإحلال بين السلعتين.

الخلاصة:

- الطلب هو: الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب الفرد أو مجموعة الأفراد في الحصول عليها من هذه السلعة أو الخدمة في فترة معينة عند ثمن معين.
- قانون الطلب هو: كلما زاد ثمن سلعة أو خدمة ما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرىٰ علىٰ حالها.
- قانون الطلب هو علاقة بين الثمن والكمية المطلوبة، وأنه يعبر عن هذه العلاقة بمنحنىٰ طلب واحد، غاية الأمر أنه يتمدد إذا انخفض السعر، وينكمش إذا ارتفع السعر.
- الكثير من ظروف الطلب علاقته بالكمية المطلوبة طردي مثل الدخل والأذواق وحجم السكان وكذلك أسعار السلع البديلة (الشاي والقهوة، اللحم والسمك، الأرز والمكرونة... الخ)، أما أسعار السلع المكملة فالعلاقة عكسية (الشاي والسكر،البنزين والعربة،فرشاة الأسنان والمعجون... الخ).
- للطلب أنواع منها: الطلب الفردي وطلب السوق، والطلب المتصل، والطلب الذاتي والطلب المشتق.
- مرونة الطلب في مفهومها العام ما هي إلا تعبير يبين مدىٰ حساسية أو استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في هذه العوامل.
- مرونة الطلب السعرية هي: مقدار التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في سعر هذه السلعة.
- مرونة الطلب السعرية لها أنواع: طلب عديم المرونة، وطلب لانهائي المرونة أو تام المرونة، وطلب قليل المرونة وأحيانًا يطلق عليه طلب غير مرن، وطلب كبير المرونة أو طلب مرن، وطلب متكافئ المرونة أوله مرونة الوحدة.
- من العوامل المحددة لمرونة الطلب السعرية:

(أ) مدىٰ وجود بديل للسلعة أو الخدمة.



(ب) نوعية السلع وهل هي ضرورية أو كمالية.

(ج) مدى تعدد استعمال السلعة.

(د) أهمية سعر السلعة في نظر المستهلك.

- لفكرة المرونة الطلبية أهميتها في مجالات عديدة منها ما يلي:

(أ) في رسم وتحديد السياسة السعرية للمشروع.

(ب) في رسم السياسة الضريبية وتحديد من يتحمل عبئها.

(ج) عند تحديد الصرف الأجنبي.

الدرس الثالث: العرض السوقي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول موضوع قانون الطلب، ونصه، وظروف الطلب، وأنواعه، كما نتناول مرونة الطلب، ومفهومها، وأنواعها، والعوامل المحددة لها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تذكر نص قانون العرض.
- تفسر قانون العرض.
- تحدد ظروف العرض.
- تشرح مرونة العرض.
- تعدد العوامل المحددة لمرونة العرض.

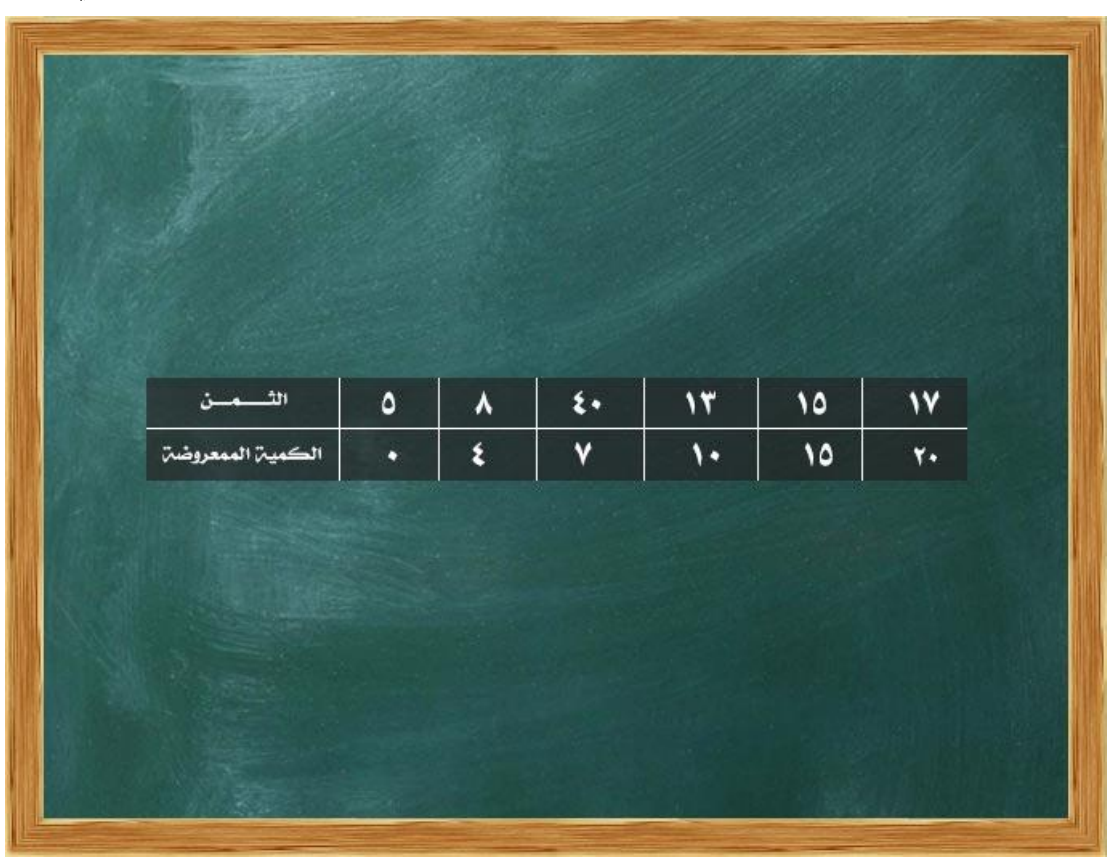


تعريف العرض

هو الكمية التي يرغب في عرضها البائع عند ثمن معين في وقت معين، ومن ثم فهو يمثل علاقة بين أثمان مفترضة وكميات مقابلة لها. والكميات المعروضة تتحدد من خلال الثمن من جهة ومن خلال عوامل أخرى من جهة أخرى.

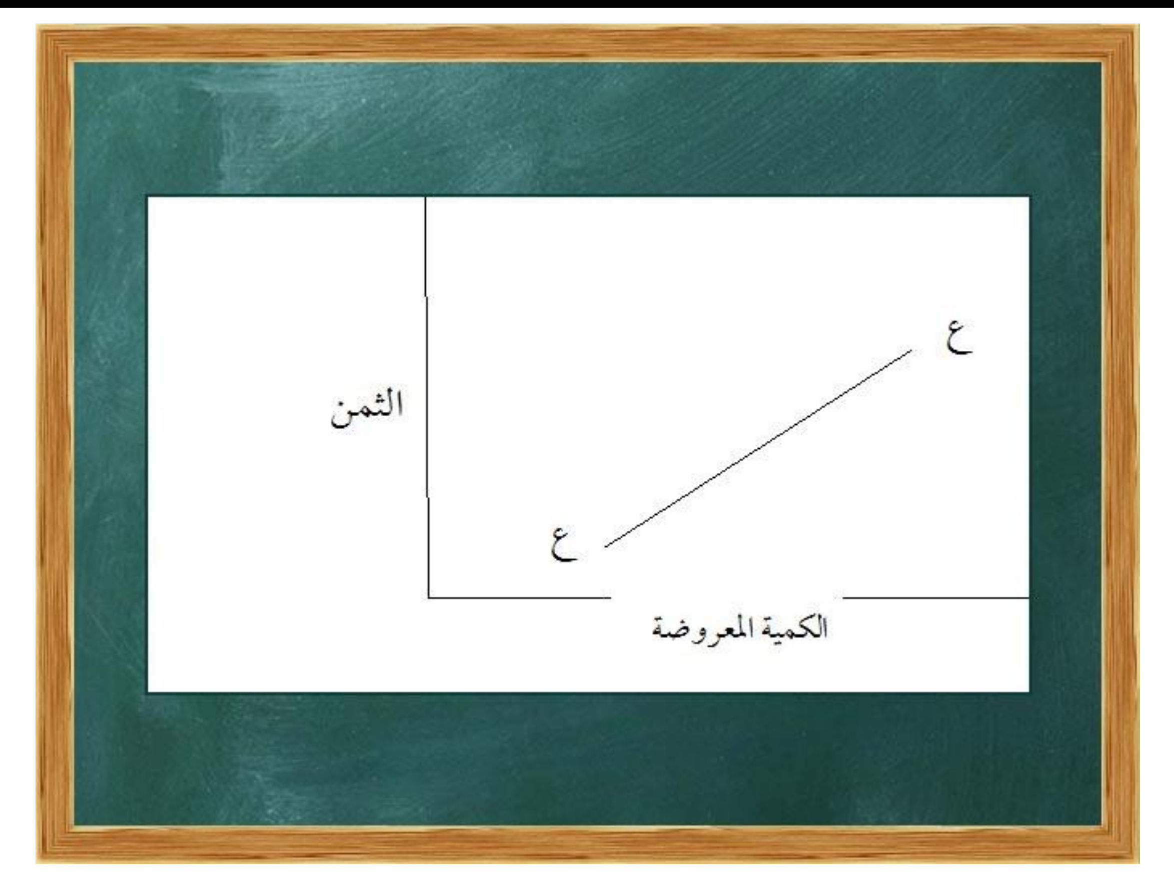
المراد بجدول ومنحنى العرض:

يمكن تصوير العلاقة بين الكميات المعروضة والأثمان في شكل جدول على النحو التالي:



الثمن	٥	٨	٤٠	١٣	١٥	١٧
الكمية الممعروضة	٠	٤	٧	١٠	١٥	٢٠

ومن خلال هذا الجدول يمكن رسم منحنى العرض في الشكل البياني التالي:



تعريف قانون العرض:

لاحظنا أن هناك علاقة بين الثمن والكمية المعروضة وأن هذه العلاقة طردية وليست عكسية، وأن المتغير المستقل فيها هو الثمن والمتغير التابع هو الكمية المعروضة، وبالتالي يمكن الخروج بتعميم يعرف بقانون العرض، وصيغته على النحو التالي:

كلما ارتفع سعر السلعة أو الخدمة زادت الكمية المعروضة منها والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

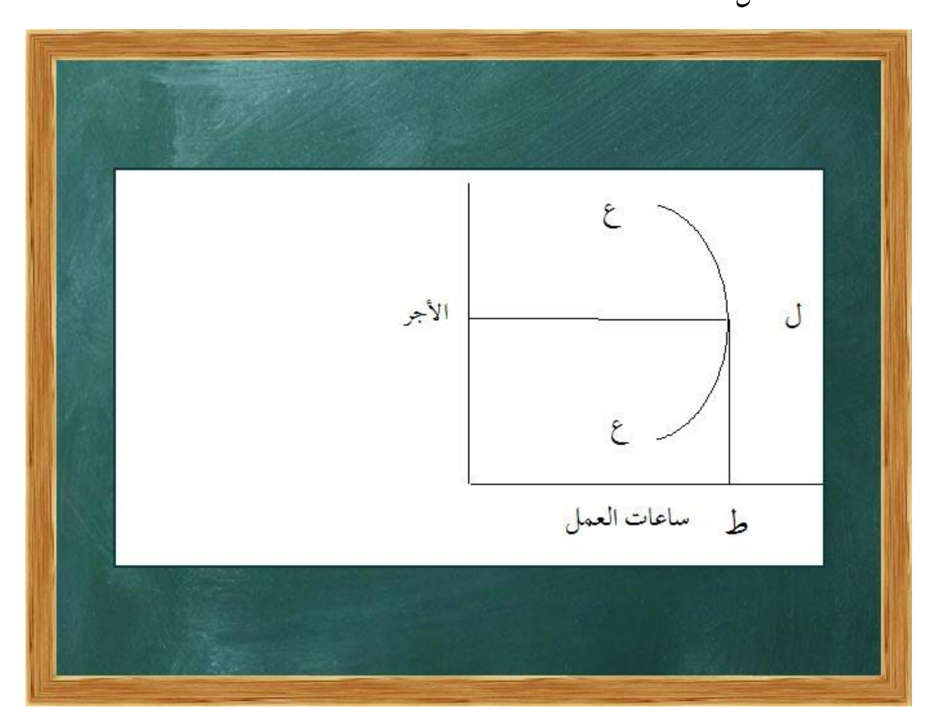
تفسير قانون العرض:

في هذه المرحلة المبتدئة من الدراسة يكفي هنا القول بأن طردية العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة أمر طبيعي يتفق وسلوك المنتج الذي يستهدف تحقيق المزيد من الأرباح، ومن ثم فإن كل ارتفاع في الثمن هو بمثابة إغراء له على المزيد من العرض، لاقتناص هذه الأرباح يضاف إلى ذلك أنه كلما زادت الكمية المعروضة فعادة ما تزيد نفقاتها وبالتالي فمتى تحدث هذه الزيادة في العرض فإن البائع أو المنتج في حاجة إلى سعر مرتفع عن ذي قبل حتى يعوض هذه النفقات المتزايدة.

استثناءات قانون العرض:

مع أن القاعدة العامة تقول بزيادة العرض عند ارتفاع الثمن فإن هناك حالات لا تنطبق فيها هذه القاعدة، فهناك على سبيل حالات العرض الثابت حيث لا يتأتى زيادة الإنتاج ويكون ذلك في الفترة القصيرة جدا أو ما تسمى بفترة السوق إذ في تلك الحالة لا تتجاوب الكمية المعروضة مع ارتفاع الثمن أيا كان.

كذلك هناك ما يعرف بحالات العرض المرتد أو المتراجع، وذلك عندما يكون عارض السلعة أو الخدمة يحتاج إلى مبلغ معين ثم بعد ذلك لا يتأثر سلوكه بأي تغير يطرأ على الثمن، بل ربما يقلل من عرضه كلما زاد الثمن، وأشهر مثال على ذلك عرض العمل، فلدى البعض من العمال نزوع بأنه بعد ارتفاع الأجر إلى حد معين فإن العامل يقلل من عرضه لعمله أو لساعات عمله، ولذلك يأخذ منحنى عرض العمل في تلك الحالة هذا الشكل.



وأيضا هناك حالة التوقعات، فقد يتوقع البائع المزيد من الارتفاع السعري فيحجم عن المزيد من العرض عند بداية الارتفاع، وقد يتوقع المزيد من الهبوط السعري فيقبل على المزيد من العرض عند بداية هبوط السعر.

ظروف العرض:

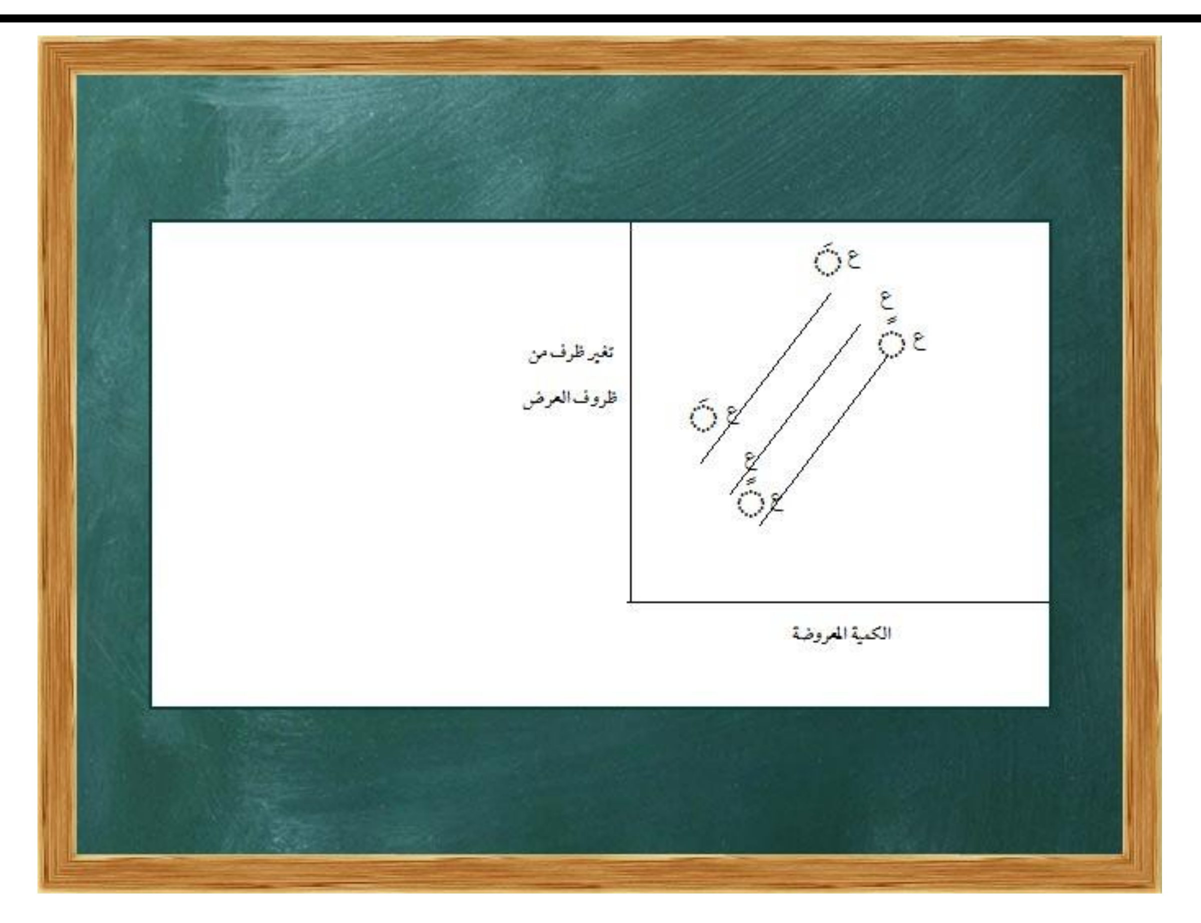
كما رأينا عند دراسة الطلب أن الكمية المطلوبة لا تتأثر فقط بسعر السلعة أو الخدمة، وإنما بعوامل أخرى يطلق عليها ظروف الطلب فإن نفس الحال نواجهه به هناك فهناك ظروف العرض التي تؤثر بدورها في الكمية المعروضة وأهمها ما يلي:

(أ) نفقة الإنتاج: إن نفقة الإنتاج وما يعتريها من تغيرات بالزيادة أو النقص تؤثر جوهريا في الكمية المعروضة بغض النظر عن الأثمان السائدة في السوق. وبالتالي قد تزيد الكمية المعروضة أو يزيد العرض رغم أن السعر لم يرتفع، وبالبحث نجد وراء ذلك هبوط نفقة الإنتاج والعكس صحيح. ونفقات الإنتاج تتأثر بالتقدم التقني وبتغير الأسلوب الفني للإنتاج.

(ب) أثمان السلع الأخرى، نلاحظ أن المنتج أو البائع يتأثر في عرضه لسلعته ليس فقط بثمنها أو بنفقة إنتاجها وإنما كذلك بأثمان السلع الأخرى المنافسة للسلعة محل العرض،والتي يمكن أن يتوجه إليها بالعرض، فمثلا صاحب قطعة الأرض الزراعية يمكن أن ينتقل من إنتاج القمح إلى إنتاج الخضار نتيجة لارتفاع أسعاره ومن ثم تقل الكمية المعروضة من القمح لا لانخفاض سعره ولا لارتفاع تكلفة إنتاجها وإنما لارتفاع أسعار السلع الأخرى التي تنافس القمح على قطعة الأرض الزراعية.

(ج) العرض المتصل أو المتكامل: أحيانا نجد العرض لسلعة ما مرتبطا تماما بعرض سلعة أخرى مثل عرض لحوم الأغنام وعرض الصوف. ومن ثم فقد يزيد عرض الصوف لا لشيء إلا لأن عرض اللحوم قد زاد.

وتجدر الملاحظة بأن التغير في ظروف العرض يحدث الانتقال إلى منحنى عرض جديد وليس التحرك على نفس المنحنى القديم، كما هو الحال سواء بسواء عند ظروف الطلب، فالتغير في السعر يحدث تمدد أو انكماش منحنى العرض أما التغير في ظروف العرض فإنه يحدث الانتقال إلى منحنى عرض جديد فوق القديم أو تحته، على النحو التالي:



مرونة العرض:

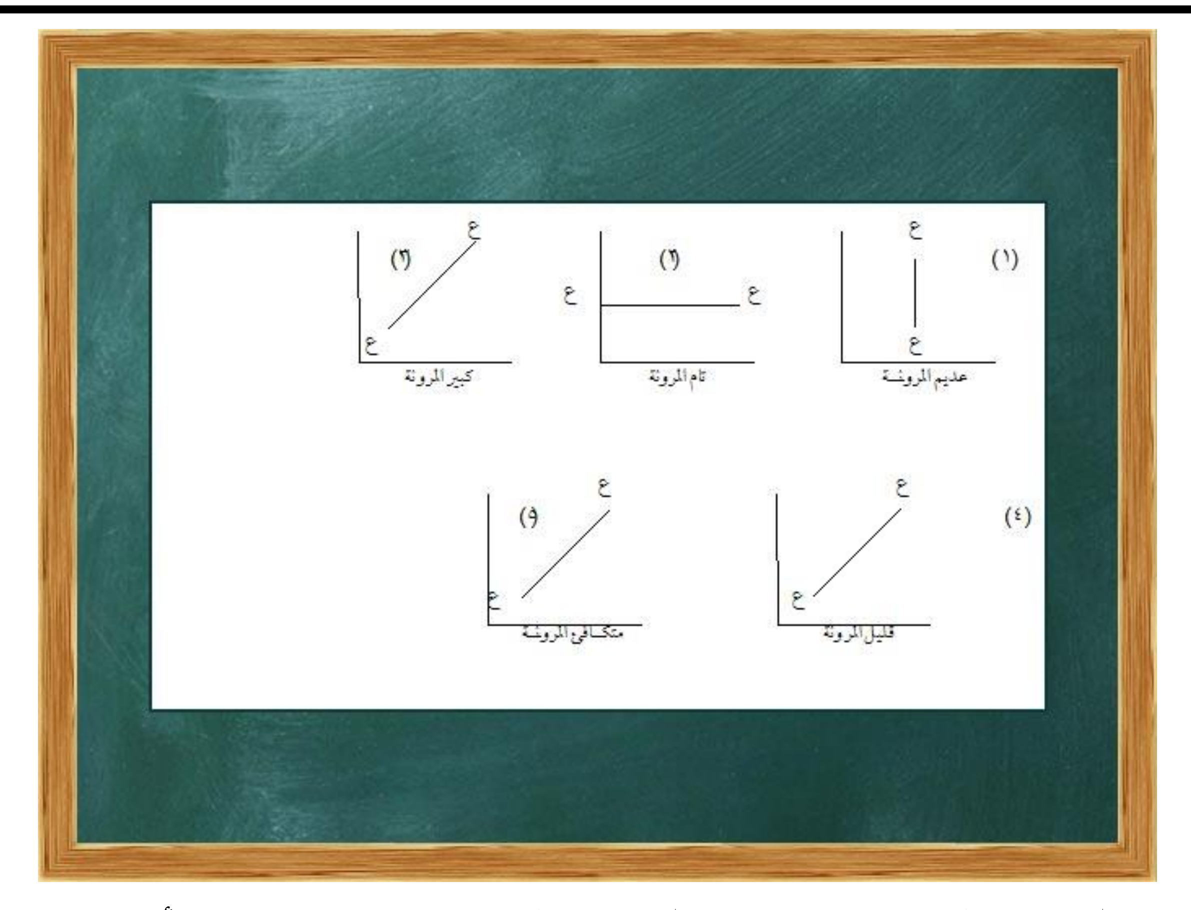
لو نقلنا ما سبق أن قلناه في مرونة الطلب إلى هنا مع تبديل كلمة الطلب بكلمة العرض لكان موقفنا صحيحا ومقبولا.

فتعريف مرونة العرض لا يختلف عن تعريف مرونة الطلب، إنه مدى استجابة الكمية المعروضة للتغير في الثمن، وتقاس بالمقياس العددي أو الحسابي كما تقاس بالمقياس الهندسي.

أي أن مرونة العرض= $$\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في الثمن}} = \frac{\Delta \text{ ك ع}}{\text{ك ع}} \div \frac{\Delta \text{ س}}{\text{س}} = \frac{\Delta \text{ عك}}{\Delta \text{ س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ع}}$$

وأشكالها خمسة: فقد يكون العرض عديم المرونة وقد يكون لا نهائي المرونة وقد يكون قليل المرونة وقد يكون كبير المرونة وقد يكون متكافئ المرونة.

ومنحنيات العرض من حيث المرونة تأخذ الصور التالية:



ومعامل مرونة العرض لا يختلف عن معامل مرونة الطلب إلا في شيء جوهري هو أنه موجب وليس سالبًا، لماذا؟

العوامل المحددة لمرونة العرض:

أهمها عامل الزمن، فقد يكون الزمن من القصر بمكان بحيث لا يسمح إطلاقا بتغير الكمية المعروضة، وقد يكون قصيرا نسبيا فيسمح بتغير محدود في الكمية المعروضة، وقد يكون طويلا بحيث يسمح بتغير كبير في الكمية المعروضة. كذلك نجد مدى توفر بدائل لعناصر الإنتاج أو بعبارة أخرى مدى قدرة عناصر الإنتاج على الاستخدام في إنتاج أكثر من سلعة، يضاف إلى ذلك نفقة الإنتاج، فكلما أمكن زيادة الإنتاج مع عدم تحمل نفقة إضافية كبيرة كلما كان العرض مرنا.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه العوامل المحددة لمرونة العرض مستعينًا بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

الخلاصة:

- العرض: هو الكمية التي يرغب في عرضها البائع عند ثمن معين في وقت معين.
- نص قانون العرض: كلما ارتفع سعر السلعة أو الخدمة زادت الكمية المعروضة منها والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.
- من ظروف العرض: نفقة الإنتاج، وأثمان السلع الأخرى، والعرض المتصل أو المتكامل.
- مرونة العرض هي مدى استجابة الكمية المعروضة للتغير في الثمن، وتقاس بالمقياس العددي أو الحسابي كما تقاس بالمقياس الهندسي.
- أشكال مرونة العرض خمسة: فقد يكون العرض عديم المرونة وقد يكون لا نهائي المرونة وقد يكون قليل المرونة وقد يكون كبير المرونة وقد يكون متكافئ المرونة.
- العوامل المحددة لمرونة العرض أهمها عامل الزمن.

الدرس الرابع: التوازن السوقي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتعرف على مفهوم الثمن التوازني، وكيفية تصحيح الاختلال السوقي عن طريق الثمن التوازني، وأثر تغير ظروف الطلب وظروف العرض على وضع التوازن السوقي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطال ببعد دراستك هذه المحاضرة أن:

١. تبين المقصود بالثمن التوازني.

٢. تشرح كيفية تصحيح الاختلال السوقي عن طريق الثمن التوازني.

٣. تبين أثر تغير ظروف الطلب والعرض.

٤. تعدد حالات تغير ظروف الطلب والعرض.

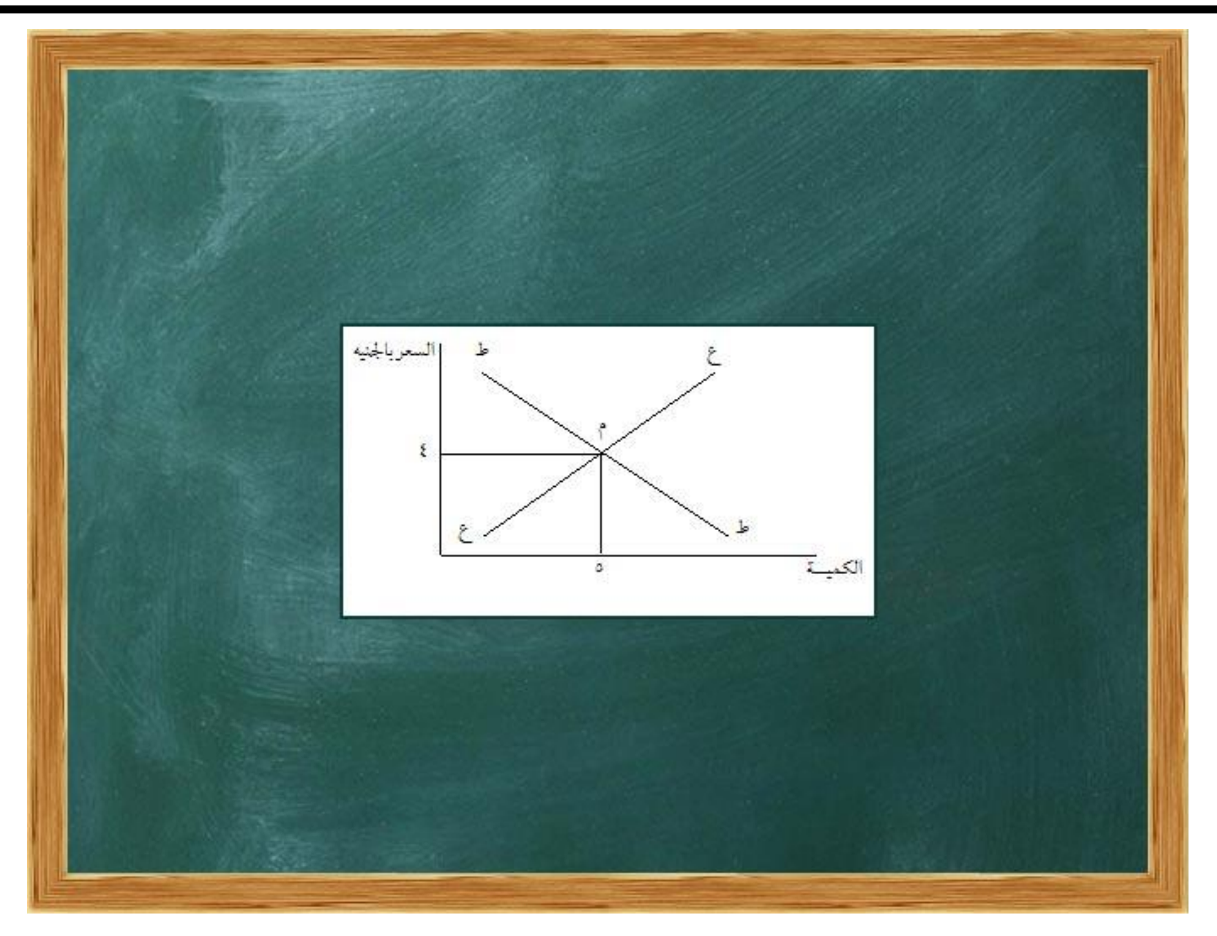
٥. تبين حالات تغير الطلب والعرض معًا.

الثمن التوازني:

أوضحنا فيما سبق أن طلب السوق يعبر عن الكميات التي يكون المستهلكون مستعدين لشرائها عند الأسعار المختلفة، وأن العرض السوقي يعبر عن الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها عند الأسعار المختلفة، ويحدث التوازن السوقي عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

وقد بينا سابقا أن جدول الطلب يوضح أن المستهلكين يزيد طلبهم عند مستويات الأسعار المنخفضة، بينما يوضح جدول العرض أن المنتجين على استعداد لعرض كميات أكبر مع ارتفاع السعر، وبذلك نجد تعارضا بين رغبات المستهلكين واستعدادات المنتجين، حيث يرغب المستهلك في شراء السلعة بأقل سعر ممكن، ويرغب البائع أو المنتج في بيع السلعة بأعلى سعر ممكن، ويؤدي تفاعل الطلب مع العرض إلى الوصول إلى السعر التوازني، أي السعر الذي يعادل بين الطلب والعرض، ويتم على أساسه تبادل السلعة في السوق.

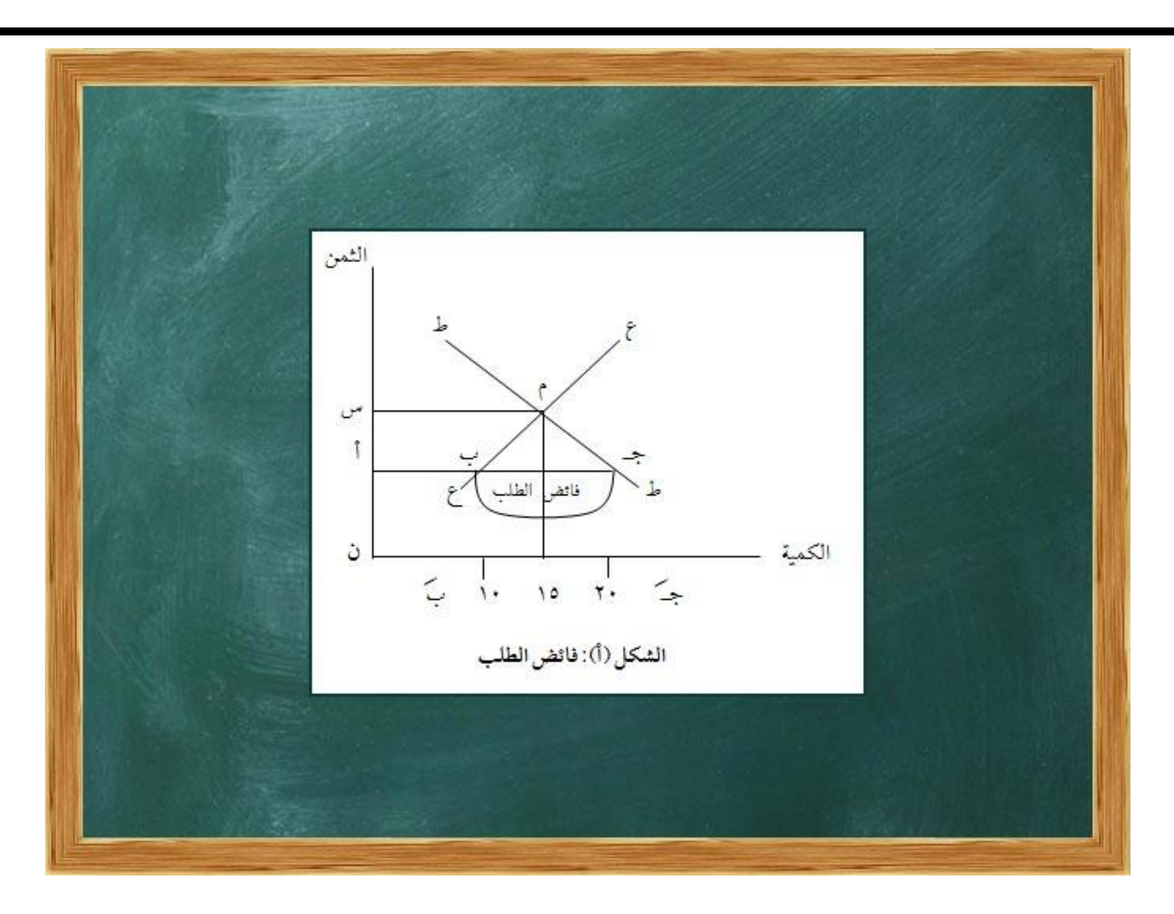
ويوضح الشكل التالي التوازن السوقي، حيث يحدث التوازن عند تعادل الطلب مع العرض، أي عند تقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض عند النقطة (م) وهذه النقطة التوازنية تحدد السعر التوازني بمبلغ (٤) جنيه والكمية التوازنية بمقدار (٥) وحدات:



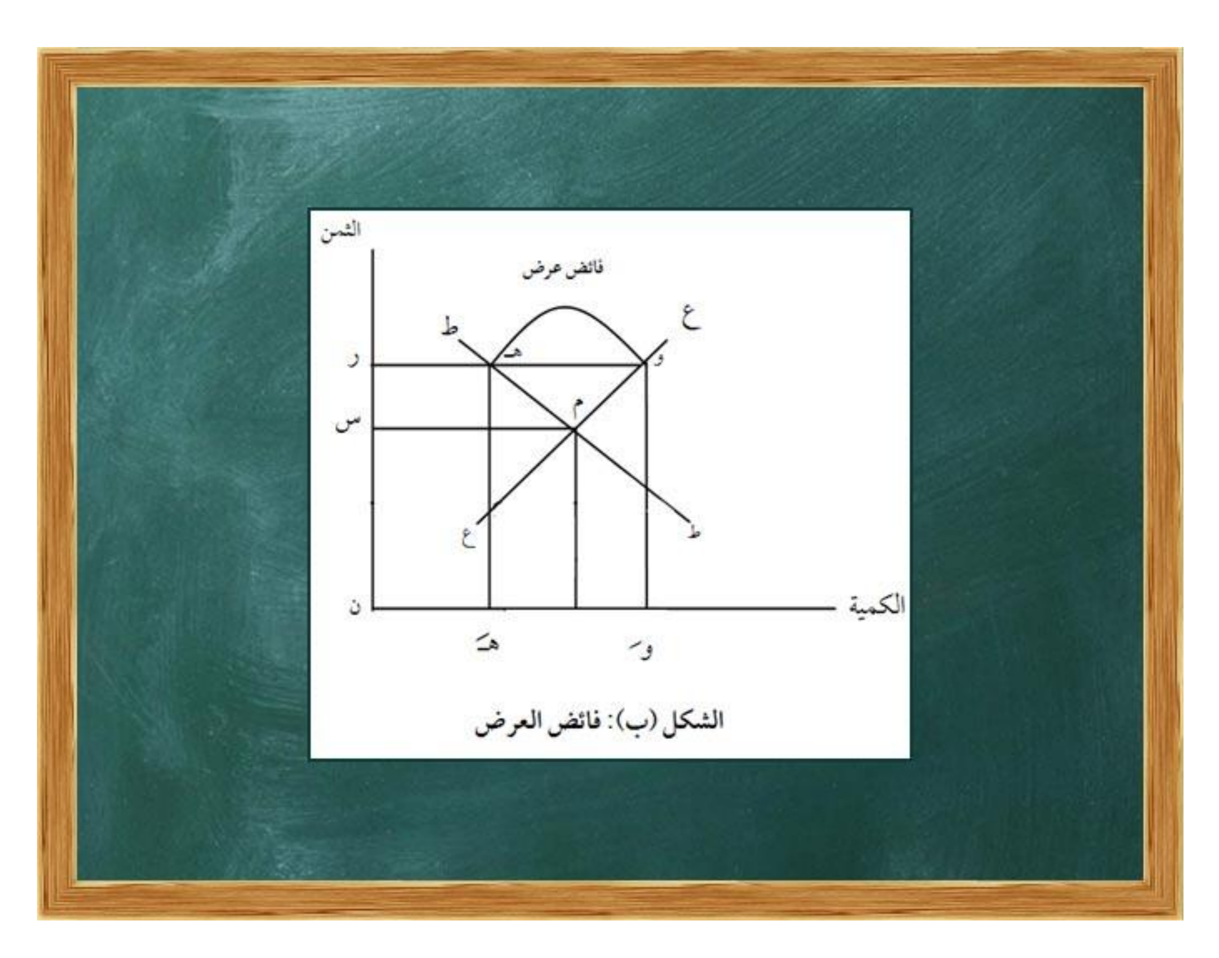
تصحيح الاختلال السوقي عن طريق الثمن التوازني:

التوازن السوقي معناه تحقيق التعادل بين الطلب والعرض، أما الاختلال السوقي فهو عدم تحقق التوازن بسبب اختلاف أو عدم تعادل الطلب مع العرض، ويمكن توضيح ذلك بافتراض وجود ارتفاع الطلب عن العرض، أو ما يسمى (فائض الطلب)، أو الحالة العكسية وجود ارتفاع في العرض عن الطلب (فائض العرض).

يوضح الشكل التالي حالة فائض الطلب، وعندها يكون الثمن أقل من الثمن التوازني، ويساوي (ن أ)، تكون الكمية المطلوبة عند هذا الثمن هي (جـ أ)، والكمية المعروضة هي (ب أ)، أي هناك زيادة في الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة، أي يوجد فائض طلب مقداره (ب جـ) هو الفرق بين الطلب والعرض عند الثمن السائد في السوق، ويؤدي هذا الثمن إلى تزاحم المشترين على كمية محدودة من السلعة (واستعداد البعض منهم إلى دفع سعر أعلى مقابل الحصول على السلعة)، مما يؤدي إلى رفع الثمن الفعلي، ويستمر الاتجاه التصاعدي للثمن حتى نصل إلى الثمن التوازني عند (ن س)، الذي يختفي عنده هذا الفائض تماما، أي يكون فائض الطلب صفرا.



الشكل (أ): فائض الطلب



الشكل (ب): فائض العرض

أما الحالة الثانية، وكما يتضح من الشكل (ب) فلنفترض أن الثمن الفعلي كان (ن ر)، أي هناك زيادة في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة (أي فائض عرض) مقداره (هـ و)، مما يدفع المنتجين أو البائعين إلى قبول سعر أقل لبيع السلعة (وطبقا لقانون الطلب والعرض تزداد الكمية المطلوبة عند انخفاض السعر، وأيضا تقل الكمية المعروضة في نفس الوقت)، ويستمر الاتجاه النزولي للأسعار حتى نصل إلى السعر التوازني عند (ن س) الذي يختفي عنده فائض العرض تماما، أي يكون فائض العرض يساوي صفرا.

ونخلص من ذلك إلى أن الثمن التوازني هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، بحيث يختفي فائض الطلب أو فائض العرض، وأن هذا الثمن هو الذي يستقر عليه التبادل فعلا في السوق.

وبذلك نرى أن آلية السعر تدفع السوق إلى التوازن عند اختلاله وانحراف السعر الفعلي عن السعر التوازني، ويرجع ذلك لخاصتين هما: أن وجود فائض الطلب سيدفع الأسعار إلى أعلى (الشكل أ)، وأن وجود فائض العرض يدفع الأسعار إلى أسفل (الشكل ب)، وهذان الخاصيتان تماثلان قانون الطلب والعرض.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا كيفية تصحيح الاختلال السوقي عن طريق الثمن التوازني مستعينًا بكتب الاقتصاد في مكتبتك

أثر تغير ظروف الطلب وظروف العرض:

بينا فيما تقدم كيف يتحدد ثمن التوازن في السوق عند تلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض، وذلك بفرض ثبات بقية العوامل المؤثرة في الطلب والعرض، والتي يطلق عليها ظروف الطلب وظروف العرض.

ولما كانت هذه الظروف عرضة للتغيير، فإنه يهمنا معرفة أثر تغيرها على وضع التوازن السوقي.

ونعرض فيما يلي للحالات الثلاثة التالية:

- حالة تغير الطلب مع ثبات العرض.

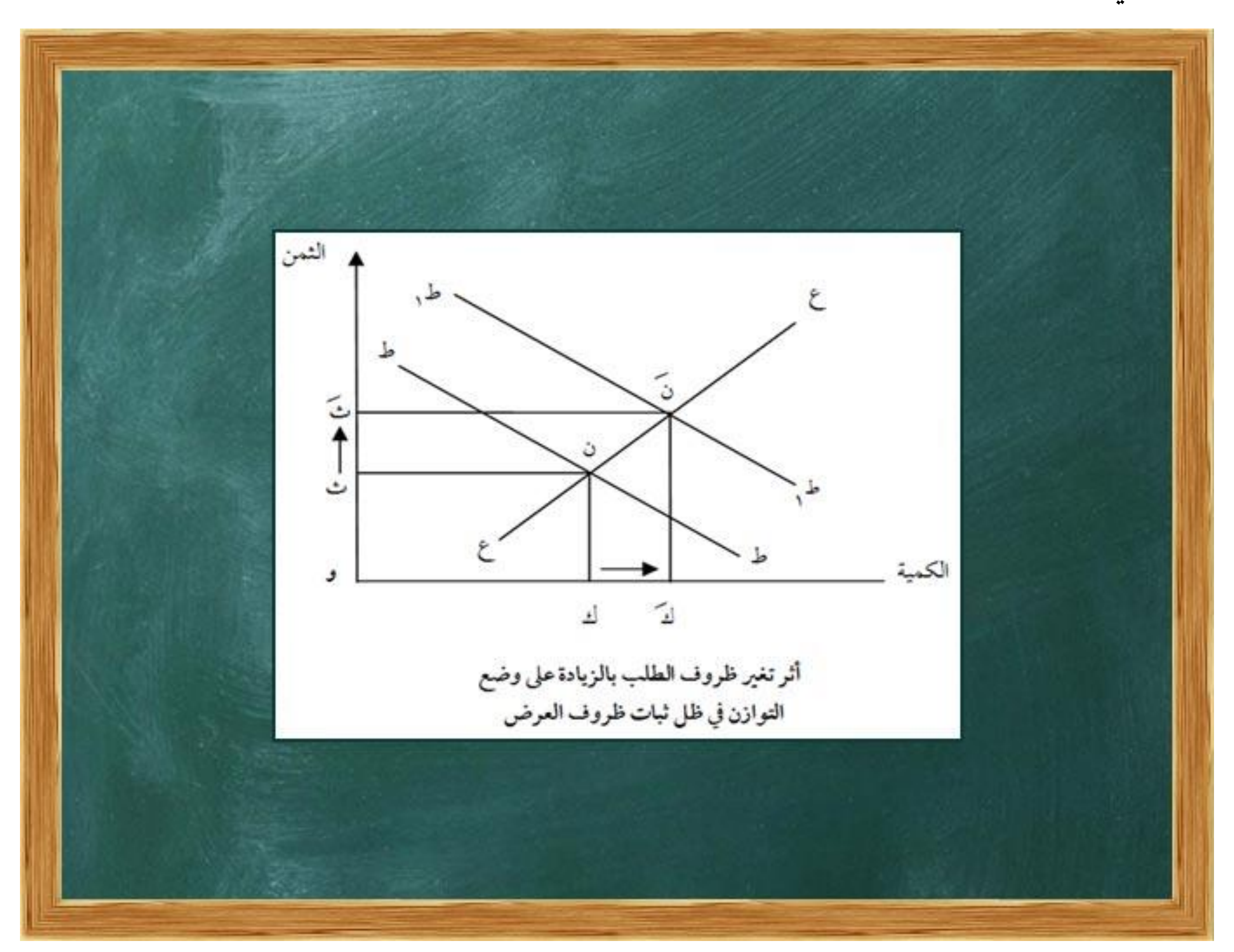


- حالة تغير العرض مع ثبات الطلب.
- حالة تغير الطلب والعرض معا.

أولا: أثر تغير الطلب مع ثبات العرض:

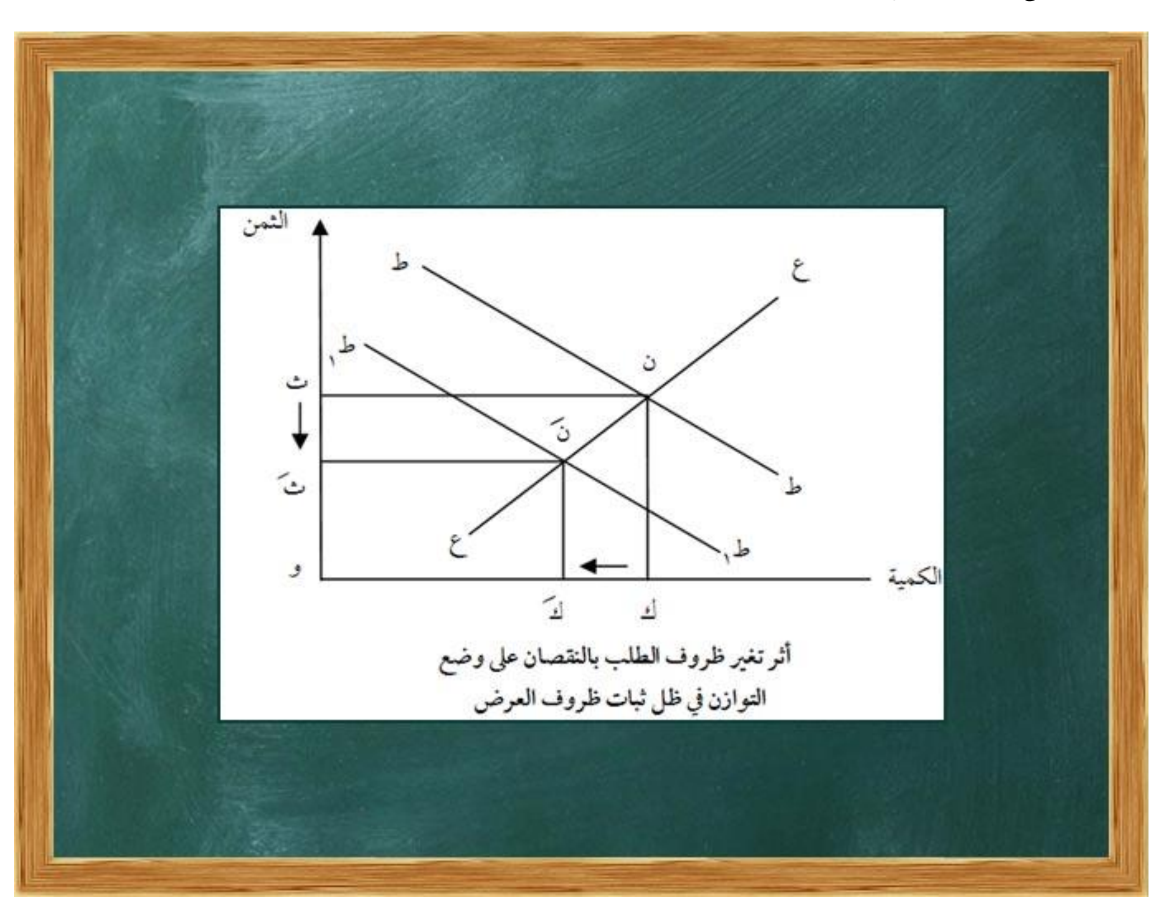
إذا حدث تغير في ظروف الطلب بالزيادة نتيجة زيادة عدد المستهلكين أو ارتفاع دخولهم مثلا، فإن جدول الطلب الأصلي يبطل ويظهر جدول طلب جديد، ويعني ذلك انتقال منحنى الطلب إلى جهة اليمين، مما يترتب عليه في ظل ثبات ظروف العرض ارتفاع الثمن التوازني والكمية التوازنية.

ويصور الشكل التالي هذه الحالة، حيث ينتقل منحنى الطلب من (ط ط) إلى (ط١ ط١) جهة اليمين، ويتقاطع مع منحنى العرض الثابت (ع ع) عند النقطة (ن) مشيرا إلى سعر توازن جديد (و ث) وهو أعلى السعر التوازني السابق (و ثَ > و ث)، ومشيرا إلى كمية توازنية (و كَ) وهي أكبر من الكمية التوازنية السابقة (و كَ > و ك).



أثر تغير ظروف الطلب بالزيادة على وضع التوازن في ظل ثبات ظروف العرض

أما إذا حدث تغير في ظروف الطلب بالنقصان نتيجة انخفاض عدد المستهلكين أو نقص دخولهم، فإن منحنى الطلب ينتقل جهة اليسار، مما يؤدي في ظل ثبات العرض إلى انخفاض السعر التوازني والكمية التوازنية، ويصور الشكل هذه الحالة حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار ليصبح (ط طً) بدلا من (ط ط) ويتم التقاطع مع منحنى العرض الثابت (ع ع) عند النقطة (نَ) بدلا من (ن)، محققا بذلك وضع توازني جديد بحيث يكون السعر التوازني (و ثَ) أقل من السعر التوازني الأصلي (و ثَ < و ث)، وتكون كذلك الكمية التوازنية الجديدة (و كَ) أقل من الكمية التوازنية السابقة (و كَ < و ك).



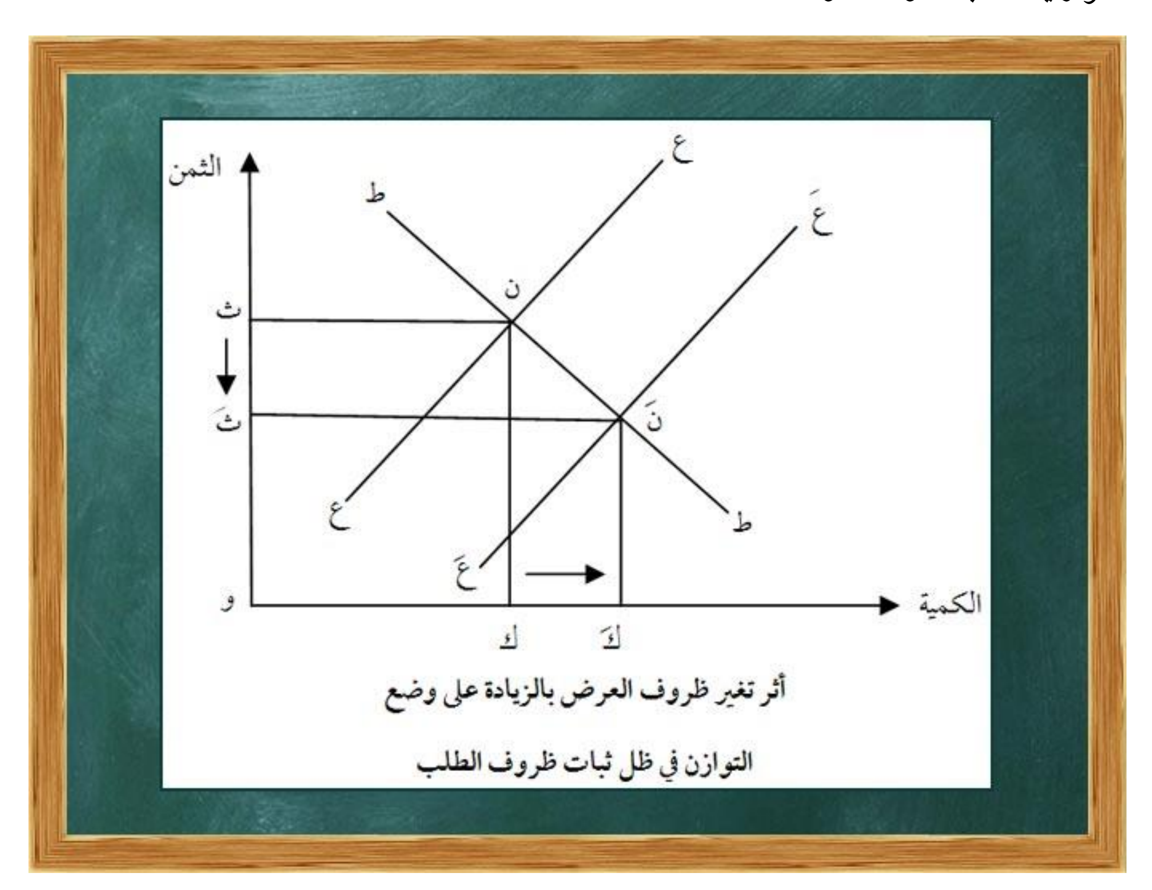
أثر تغير ظروف الطلب بالنقصان على وضع التوازن في ظل ثبات ظروف العرض

خلاصة ما تقدم في حالة ثبات ظروف العرض يؤدي تغير ظروف الطلب بالزيادة إلى رفع الثمن التوازني وزيادة الكمية التوازنية، بينما يؤدي تغير ظروف الطلب بالنقصان إلى خفض الثمن التوازني وخفض الكمية التوازنية.

ثانيا: أثر تغير العرض مع ثبات الطلب:

إذا افترضنا- على نقيض الحالة السابقة- أنه حدث تغير في ظروف العرض بالزيادة نتيجة انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج أو منح إعانة للمنتجين مثلا، فإن جدول العرض الأصلي يبطل ويظهر جدول عرض جديد، ويعني ذلك انتقال منحنى العرض إلى اليمين مما يترتب عليه- في ظل ظروف الطلب- انخفاض الثمن التوازني وزيادة الكمية التوازنية.

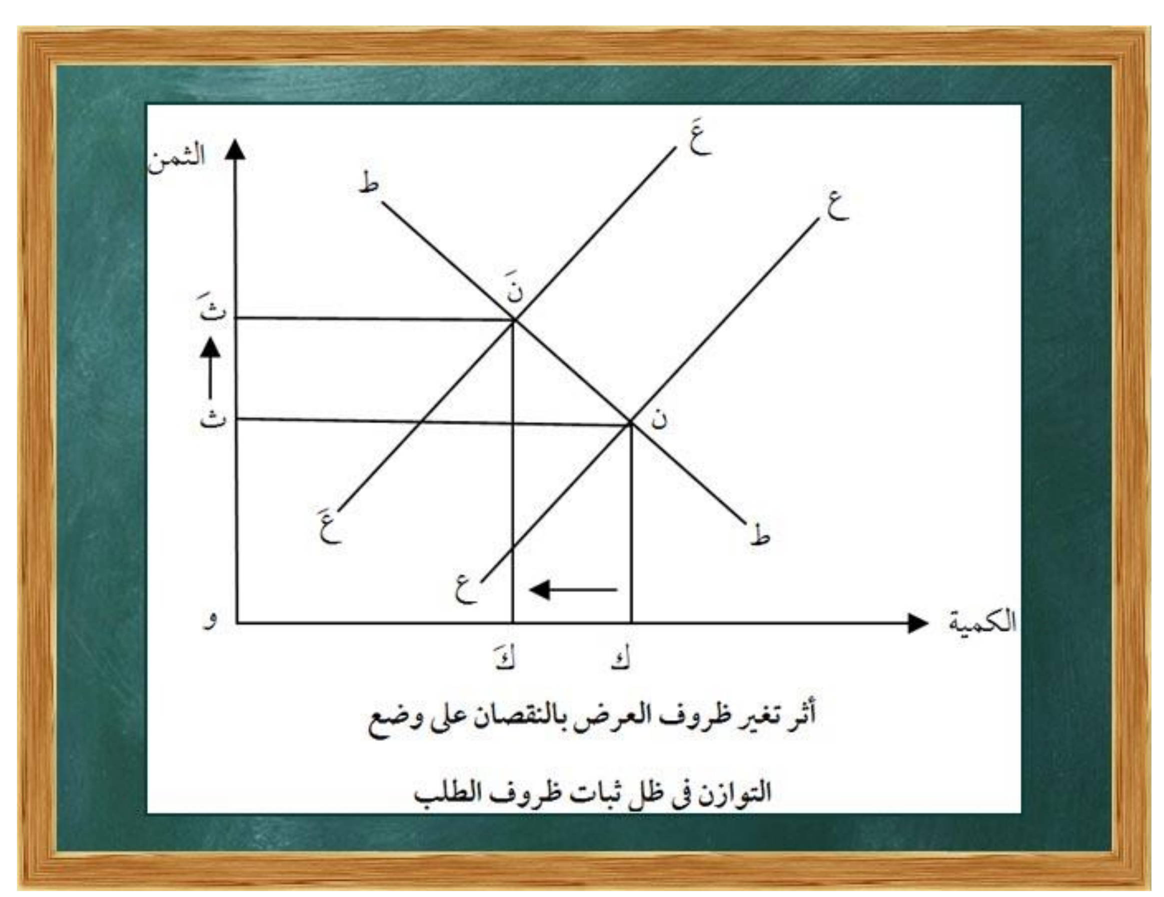
ويصور الشكل التالي هذه الحالة، حيث ينتقل منحنى العرض من (ع ع) إلى (عَ عَ) جهة اليمين، ويتقاطع مع منحنى الطلب الثابت (ط ط) عند النقطة (نَ) الواقعة على يمين النقطة (ن) عند مستوى أسفل منها، مما يعني أن السعر التوازني الجديد (و ثَ) أقل من السعر التوازني الأصل (و ثَ < و ث) كما أن الكمية التوازنية الجديدة (و كَ) أكبر من الكمية التوازنية السابقة (و كَ > و ك).



أثر تغير ظروف العرض بالزيادة على وضع التوازن في ظل ثبات ظروف الطلب

أما إذا حدث تغير في ظروف العرض بالنقصان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج أو زيادة معدلات الضريبة مثلا، فإن منحنى العرض ينتقل إلى أعلى جهة اليسار، مما يترتب عليه في ظل ثبات ظروف الطلب ارتفاع السعر التوازني وانخفاض الكمية التوازنية عن ذي قبل.

ويصور الشكل التالي هذه الحالة، إذ ينتقل منحنى العرض (ع ع) إلى أعلى جهة اليسار ليصبح (عَ عَ) مثلا، ويتم التقاطع مع منحنى الطلب الثابت (ط ط) عند نقطة التوازن الجديدة (نَ) الواقعة على يسار النقطة (ن) وعند مستوى أعلى منها، بحيث يكون السعر التوازني الجديد (و ثَ) أعلى من السعر التوازني القديم (و ثَ > و ث) وتكون الكمية التوازنية الجديدة (و كَ) أقل من الكمية التوازنية القديمة (و كَ < و ك).



أثر تغير ظروف العرض بالنقصان على وضع التوازن فى ظل ثبات ظروف الطلب

خلاصة ما تقدم في حالة ثبات ظروف الطلب يؤدي تغير ظروف العرض بالزيادة إلى خفض السعر التوازني وزيادة الكمية التوازنية، بينما يؤدي تغير ظروف العرض بالنقصان إلى رفع السعر التوازني وخفض الكمية التوازنية.

ثالثا: حالة تغير الطلب والعرض معا:

يتعين التمييز في هذه الحالة بين أربعة احتمالات فيما يتعلق باتجاهات تغير كل من الطلب والعرض.

الاحتمال الأول: زيادة الطلب وزيادة العرض.



الاحتمال الثاني: نقص الطلب ونقص العرض.

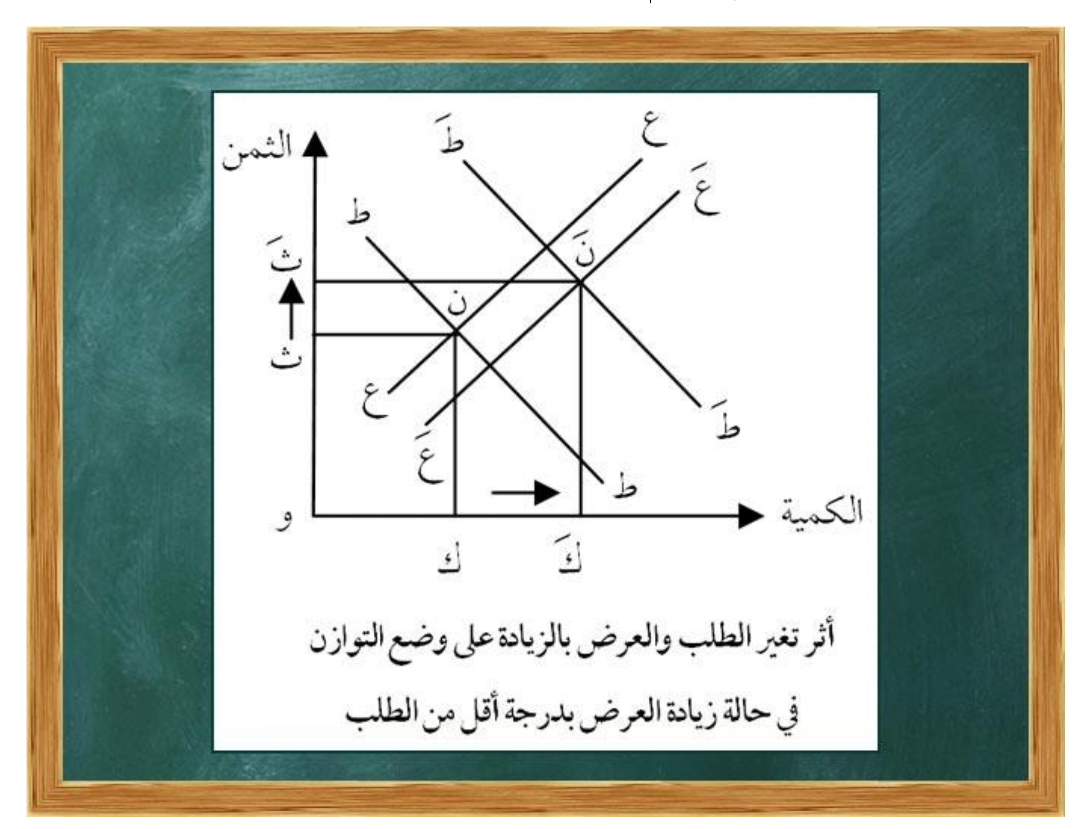
الاحتمال الثالث: زيادة الطلب ونقص العرض.

الاحتمال الرابع: نقص الطلب وزيادة العرض.

ويعني الاحتمال الأول والثاني، أن الطلب والعرض يتغيران في نفس الاتجاه صعودا أو هبوطا، بينما يعني الاحتمالان الأخيران تغير الطلب والعرض في اتجاه مضاد، حيث يزيد أحدهما في الوقت الذي ينقص فيه الآخر.

الاحتمال الأول: **زيادة الطلب وزيادة العرض في نفس الوقت**:

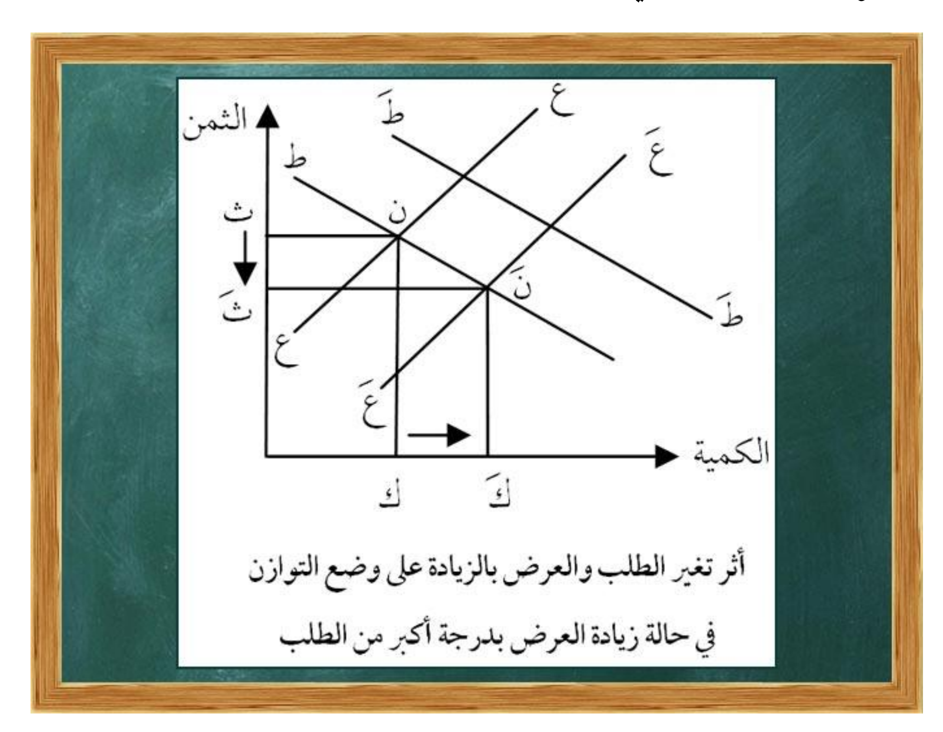
في ظل هذا الاحتمال ينتقل كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض إلى جهة اليمين، فيتم التقاطع عند كمية توازنية أكبر من ذي قبل كما هو موضح بالشكل، حيث تكون (و كَ > و ك). أما بالنسبة لتأثير ذلك على السعر التوازني فالأمر يتوقف على مقدار الزيادة في العرض مقارنة بالزيادة في الطلب، فإذا كانت الزيادة في العرض أقل حيث الفرق بين (ع ع) و(عَ عَ) أقل من الفرق بين (ط ط) و(طَ طَ) فإن السعر التوازني الجديد عند (نَ) وهو السعر (و ثَ) يكون أعلى من السعر التوازني القديم (و ثَ > و ث).



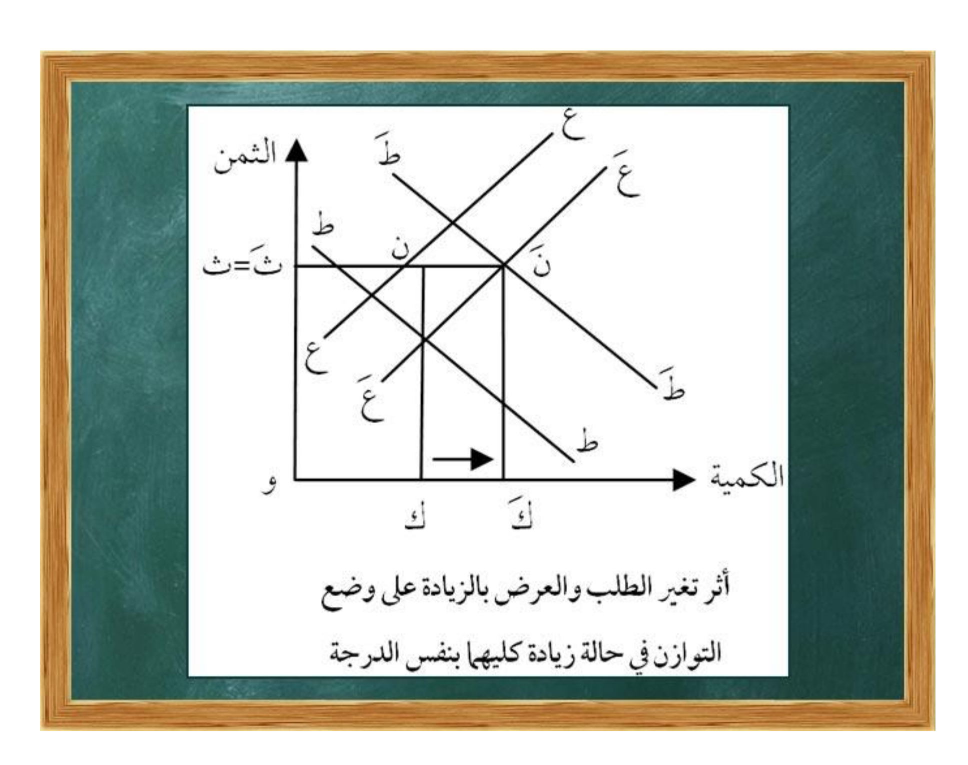
أثر تغير الطلب والعرض بالزيادة على وضع التوازن
في حالة زيادة العرض بدرجة أقل من الطلب

أما إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من الزيادة المناظرة في الطلب، حيث الفرق بين (ع ع) و(عَ عَ) أكبر من الفرق (ط ط) و(طَ طَ)، فإن السعر التوازني الجديد عند (نَ)، وهو السعر (و ثَ)، يكون أقل من السعر التوازني القديم (و ث < وث).

أما إذا كانت زيادة العرض معادلة لزيادة الطلب فإن السعر التوازني يظل على ما هو عليه عند المستوى (و ث) دون تغيير.



أثر تغير الطلب والعرض بالزيادة على وضع التوازن
في حالة زيادة العرض بدرجة أكبر من الطلب

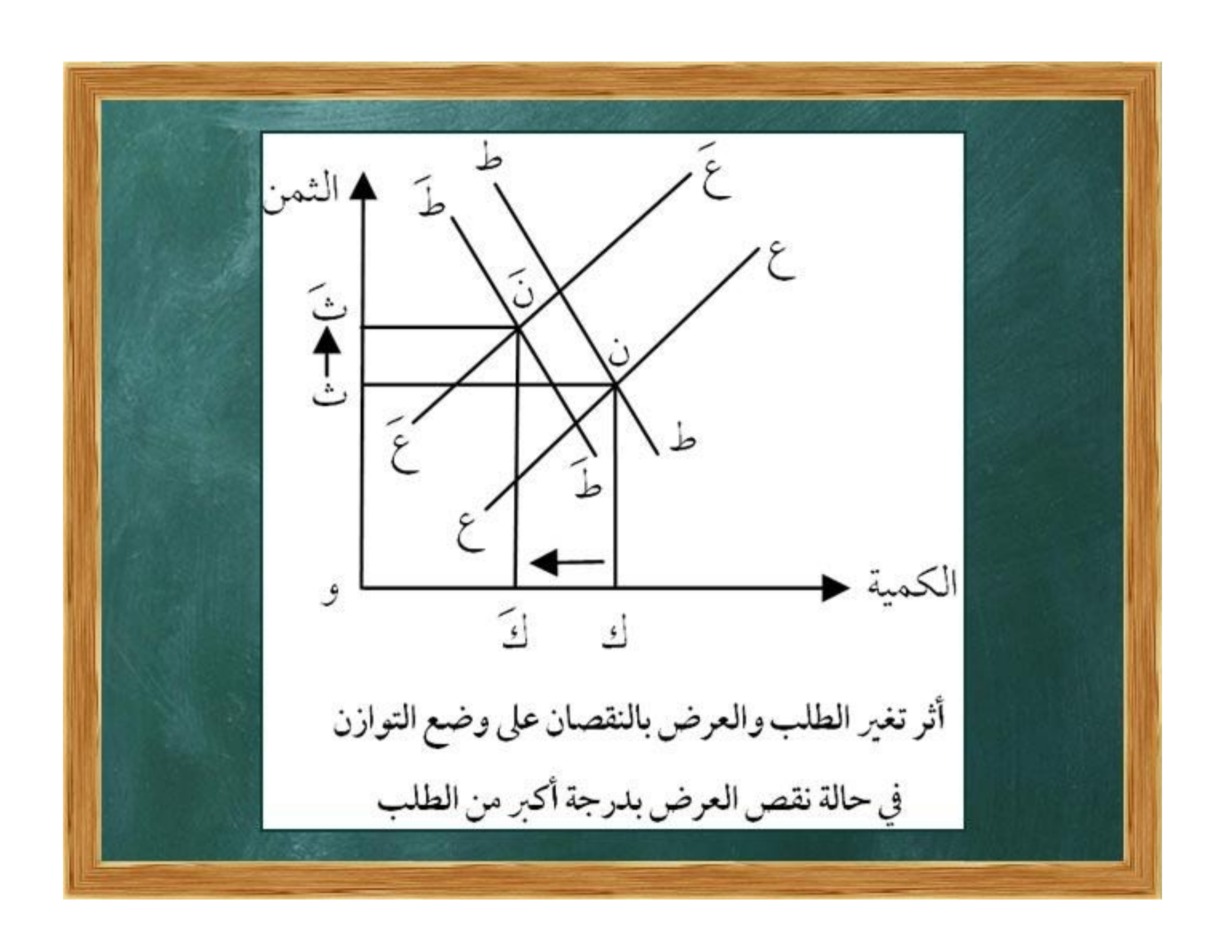


أثر تغير الطلب والعرض بالزيادة على وضع
التوازن في حالة زيادة كليهما بنفس الدرجة

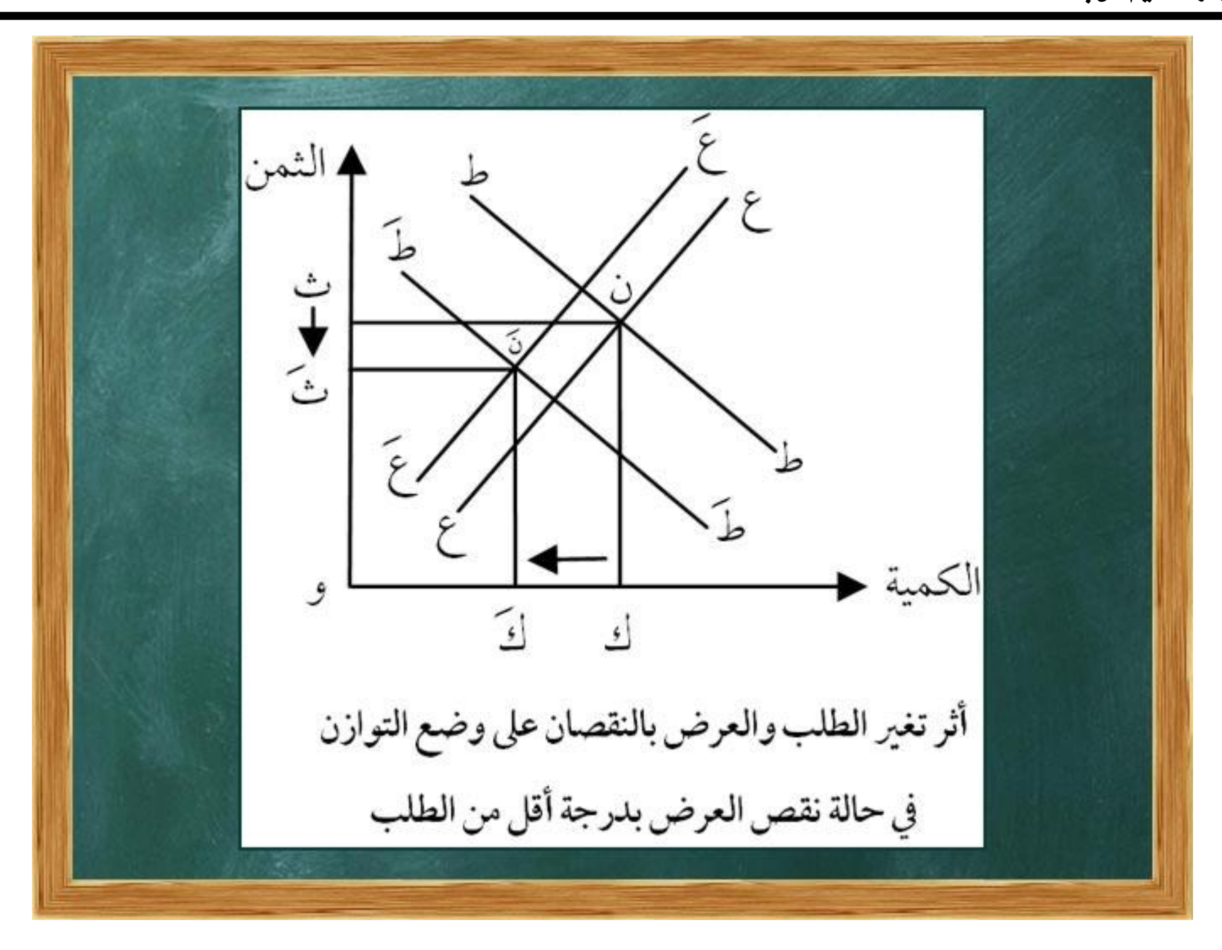


الاحتمال الثاني: **نقص الطلب ونقص العرض في نفس الوقت**:

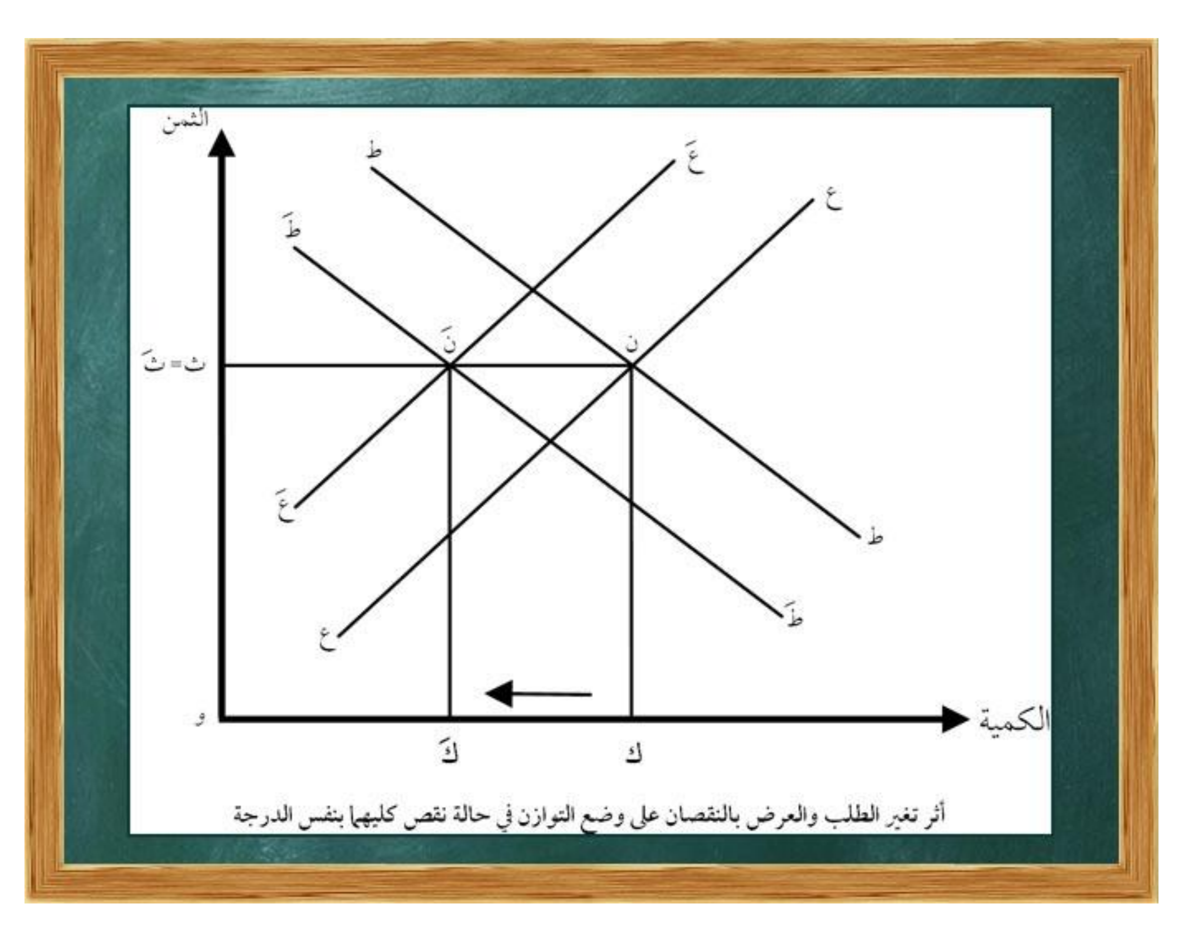
في ظل هذا الاحتمال ينتقل كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض إلى أعلى جهة اليسار فيتم التقاطع عند كمية توازنية أقل من ذي قبل، كما هو موضح بالشكل، حيث تكون (و كَ < و ك)، أما بالنسبة لتأثير هذا الاحتمال على السعر التوازني فيتوقف على مقدار النقص في العرض بالمقارنة بالنقص في الطلب، فإذا كان النقص في العرض أكبر ارتفع السعر التوازني، وإذا كان النقص في العرض أقل من النقص المناظر في الطلب انخفض السعر التوازني وإذا تساوى النقص في العرض مع النقص في الطلب يظل السعر التوازني ثابتا على ما هو عليه.



أثر تغير الطلب والعرض بالنقصان على وضع التوازن
في حالة نقص العرض بدرجة أكبر من الطلب



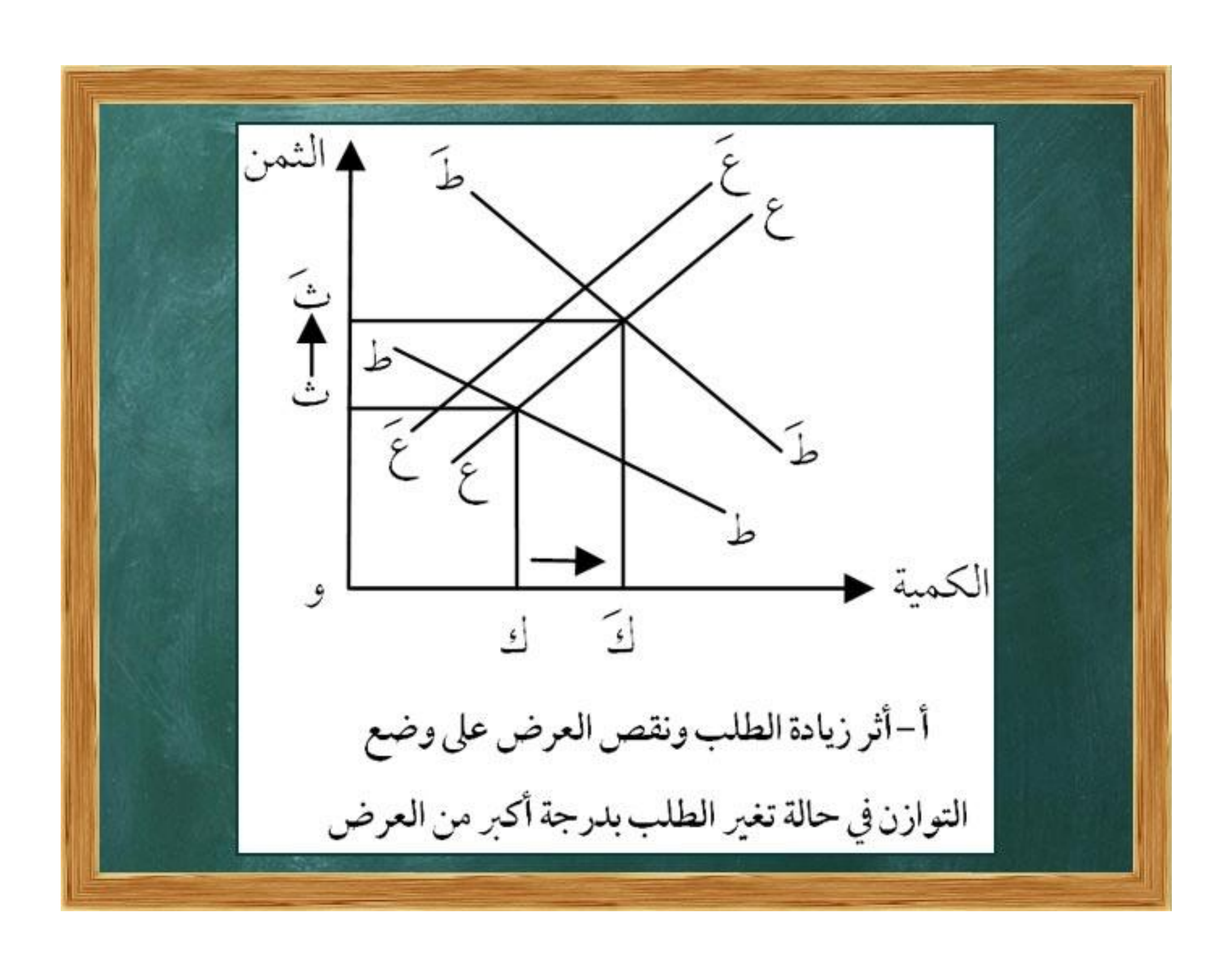
أثر تغير الطلب والعرض بالنقصان على وضع التوازن
في حالة نقص العرض بدرجة أقل من الطلب



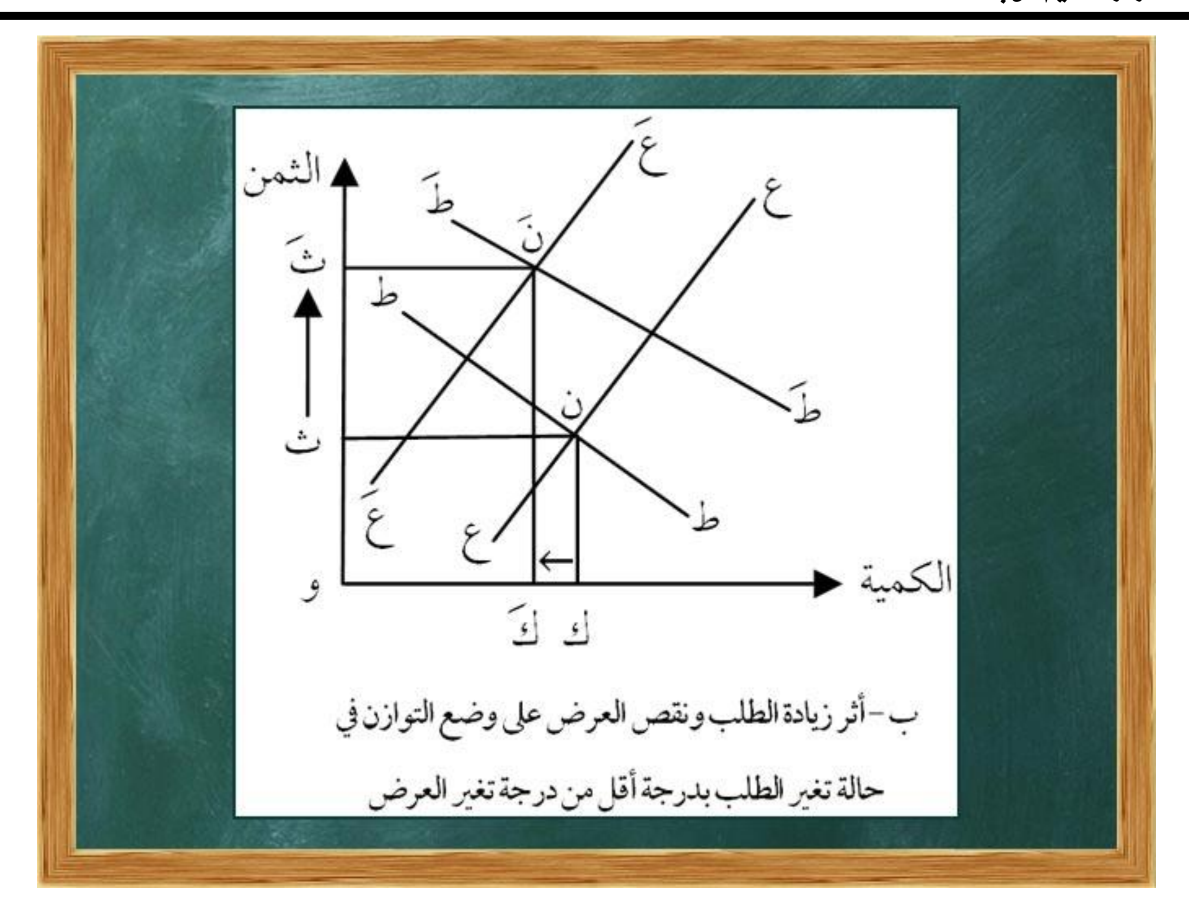
أثر تغير الطلب والعرض بالنقصان على وضع التوازن في حالة نقص كليهما بنفس الدرجة

الاحتمال الثالث: **زيادة الطلب ونقص العرض في نفس الوقت**:

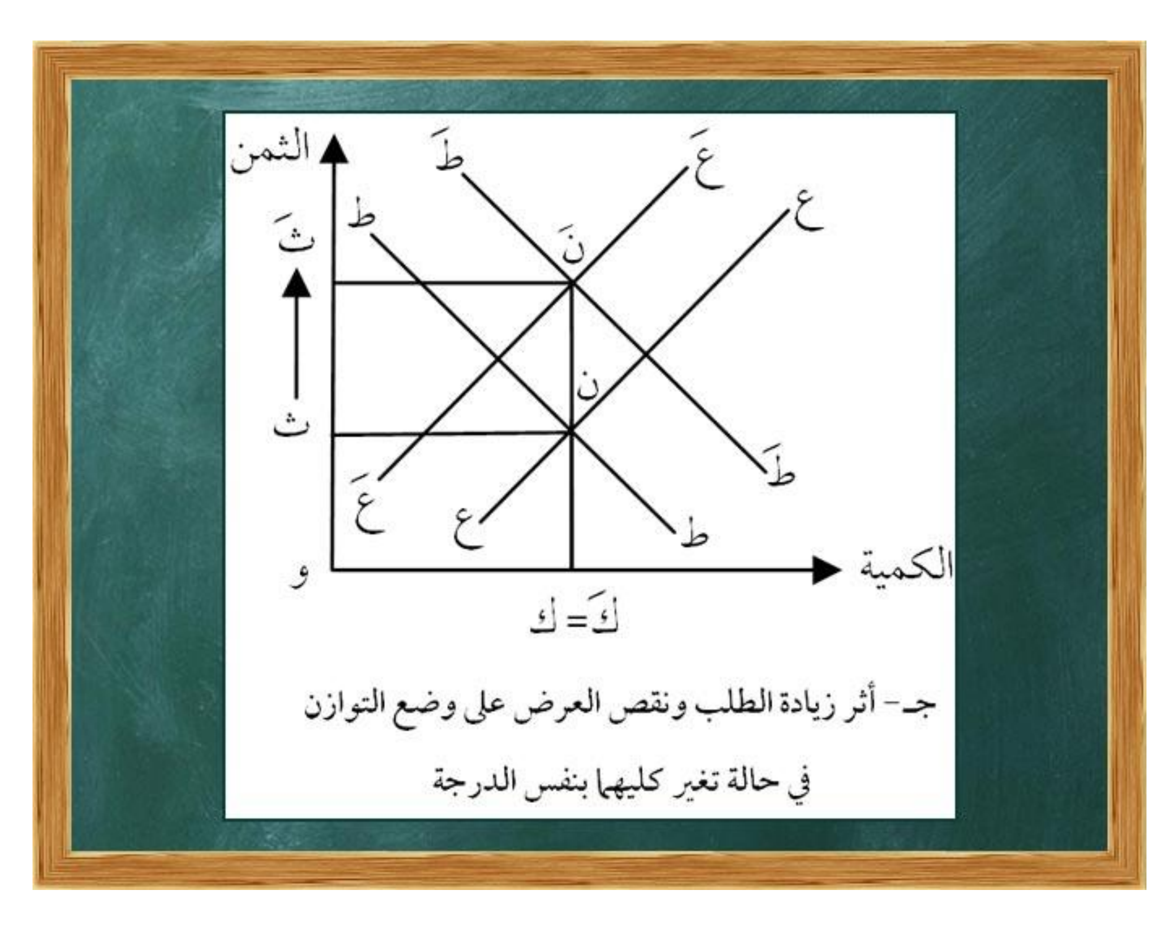
في ظل هذا الاحتمال ينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليمين ومنحنى العرض إلى جهة اليسار، ويرتفع السعر التوازني عن مستواه السابق كما هو موضح بالشكل، حيث يزداد الطلب في الوقت الذي يقل فيه العرض. أما تأثير هذا الاحتمال على الكمية التوازنية فيتوقف على مقدار الزيادة في الطلب مقارنة بالنقص في العرض، فإذا كانت أكبر من نقص العرض زادت الكمية التوازنية عن ذي قبل (الشكل رقم أ)، وإذا كانت زيادة الطلب أقل من نقص العرض انخفضت الكمية التوازنية الجديدة (شكل رقم ب)، وإذا تعادلت زيادة الطلب مع نقص العرض ظلت الكمية التوازنية على سابق عهدها (شكل رقم جـ).



أ-أثر زيادة الطلب ونقص العرض على وضع التوازن في حالة تغير الطلب بدرجة أكبر من العرض



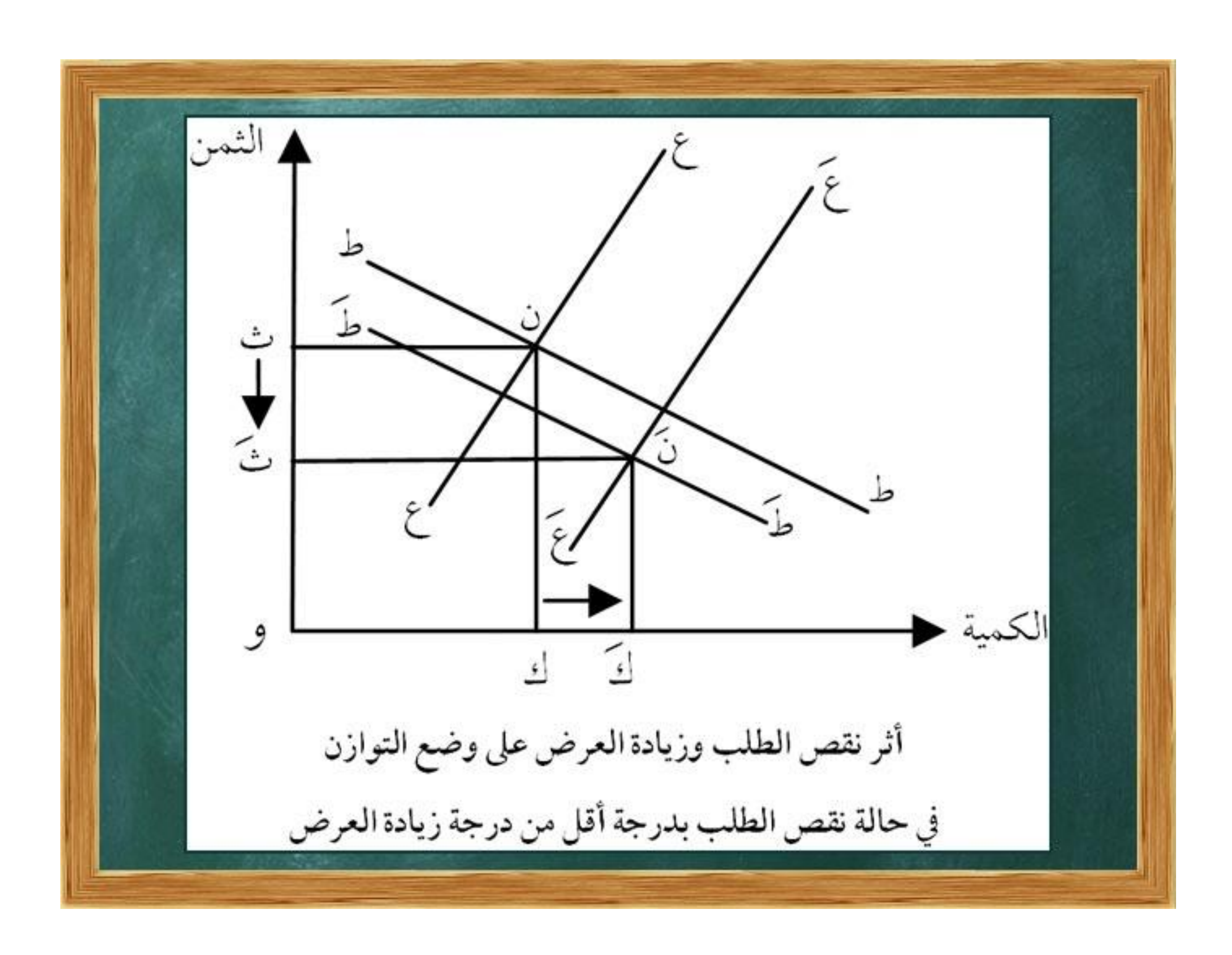
ب – أثر زيادة الطلب ونقص العرض على وضع التوازن في حالة تغير الطلب بدرجة أقل من درجة تغير العرض



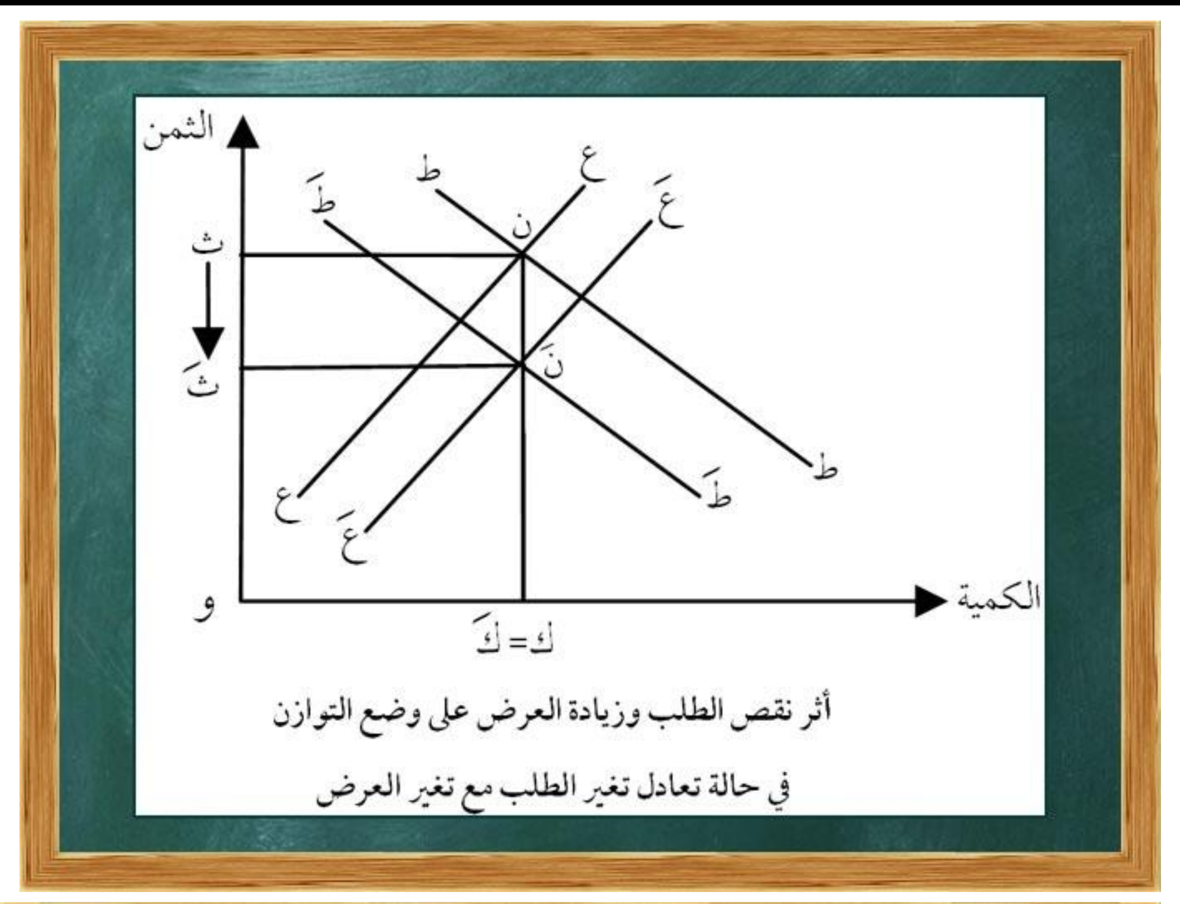
جـ – أثر زيادة الطلب ونقص العرض على وضع التوازن في حالة تغير كليهما بنفس الدرجة

الاحتمال الرابع: **نقص الطلب وزيادة العرض في نفس الوقت**:

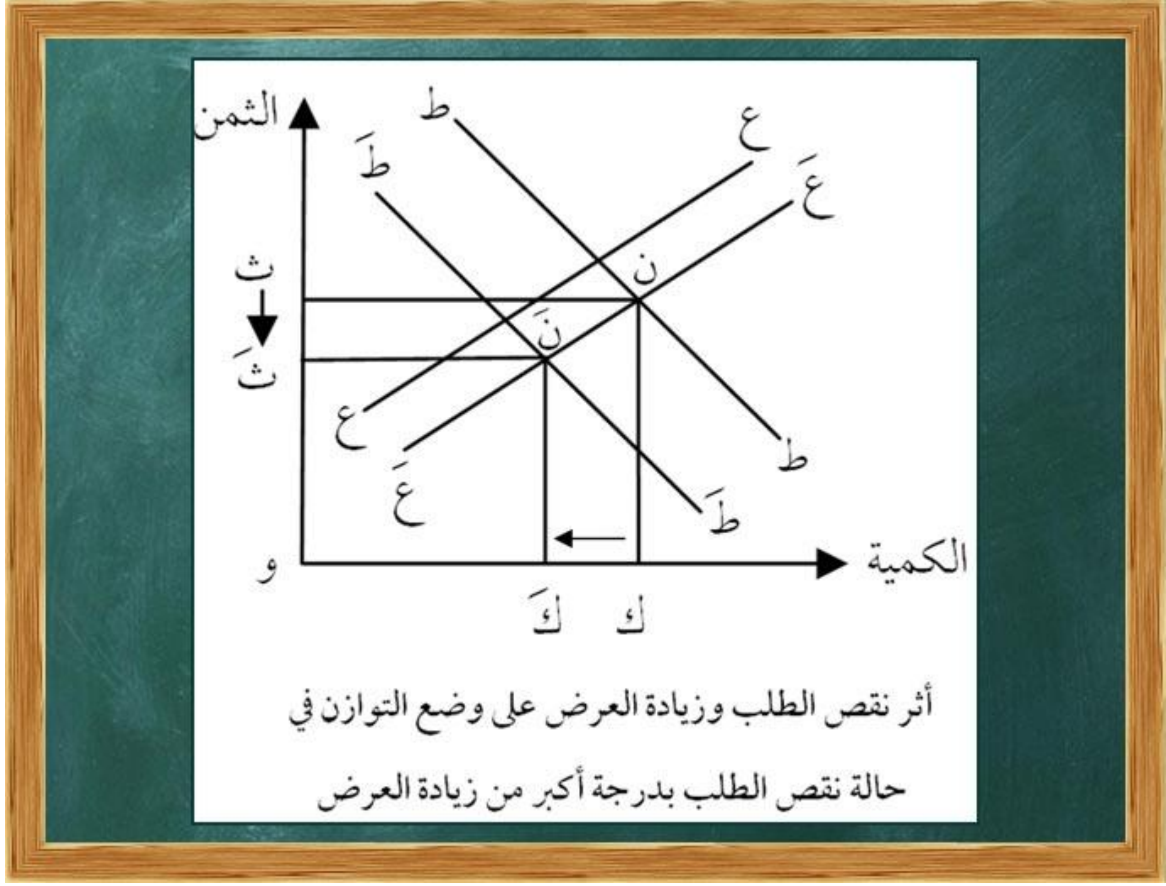
في ظل هذا الاحتمال ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليسار، ومنحنى العرض إلى أسفل جهة اليمين، وينخفض السعر التوازني عن مستواه السابق، كما هو مبين بالشكل التالي، نظرا لنقص الطلب في الوقت الذي يزداد فيه العرض، أما التأثير على الكمية التوازنية فيتوقف كما هو ظل الاحتمال السابق على درجة التغير في الطلب مقارنة بالتغير في العرض، فإذا كان نقص الطلب أكبر من زيادة العرض انخفضت الكمية التوازنية وإذا كان نقص الطلب بدرجة أقل من زيادة العرض زادت الكمية التوازنية، وإذا تعادلت درجة التغير في كليهما ظلت الكمية التوازنية على سابق عهدها دون تغيير.



أثر نقص الطلب وزيادة العرض على وضع التوازن
في حالة نقص الطلب بدرجة أقل من درجة زيادة العرض



أثر نقص الطلب وزيادة العرض على وضع التوازن
في حالة تعادل تغير الطلب مع تغير العرض



أثر نقص الطلب وزيادة العرض على وضع التوازن في
حالة نقص الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض

الخلاصة:

- التوازن السوقي معناه تحقيق التعادل بين الطلب والعرض.
- الاختلال السوقي هو عدم تحقق التوازن بسبب اختلاف أو عدم تعادل الطلب مع العرض.
- الثمن التوازني هو الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، بحيث يختفي فائض الطلب أو فائض العرض، وأن هذا الثمن هو الذي يستقر عليه التبادل فعلا في السوق.
- في حالة ثبات ظروف العرض يؤدي تغير ظروف الطلب بالزيادة إلى رفع الثمن التوازني وزيادة الكمية التوازنية، بينما يؤدي تغير ظروف الطلب بالنقصان إلى خفض الثمن التوازني وخفض الكمية التوازنية.
- في حالة ثبات ظروف الطلب يؤدي تغير ظروف العرض بالزيادة إلى خفض السعر التوازني وزيادة الكمية التوازنية، بينما يؤدي تغير ظروف العرض بالنقصان إلى رفع السعر التوازني وخفض الكمية التوازنية.
- إذا تغير الطلب والعرض معًا يتعين التمييز في هذه الحالة بين أربعة احتمالات:

الاحتمال الأول: زيادة الطلب وزيادة العرض.

الاحتمال الثاني: نقص الطلب ونقص العرض.

الاحتمال الثالث: زيادة الطلب ونقص العرض.

الاحتمال الرابع: نقص الطلب وزيادة العرض.

ويعني الاحتمال الأول والثاني أن الطلب والعرض يتغيران في نفس الاتجاه صعودًا أو هبوطًا، بينما يعني الاحتمالان الأخيران تغير الطلب والعرض في اتجاه مضاد، حيث يزيد أحدهما في الوقت الذي ينقص فيه الآخر.

الدرس الخامس: الأسواق الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الخامسة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتعرف على الأسواق الاقتصادية، وأنواعها، وشروطها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تعدد شروط سوق المنافسة الكاملة.

٢. تعدد شروط سوق الاحتكار الفردي.

٣. تبين حالات سوق احتكار الأقلية.

٤. تعدد شروط توفر سوق المنافسة الاحتكارية.

٥. تشرح الواقع العملي للسوق.

مفهوم السوق عند الاقتصادي:

يلزم قبل التعرض إلى الأشكال أو التنظيمات المختلفة للسوق، أن نحدد مدلوله أولا؛ حيث إن المعنى الشائع لكلمة السوق يختلف عن مفهوم السوق في ذهن الاقتصادي.

فمن المتعارف عليه أن معنى السوق ينصرف إلى المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمستهلكون بغرض معاينة السلعة والاتفاق على السعر وطريقة الدفع والتسليم، ووفقا لهذا المفهوم فإن السوق يرتبط بمنطقة جغرافية معينة قد تكون قرية (سوق القرية) وقد تكون مدينة (سوق المدينة)، وقد تشكل إقليما بعينه (سوق الإقليم)، إلا أنه في ظل التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات ونظم الاتصال الذي يشهده عالم اليوم لم يعد التركز الجغرافي شرطا ضروريا لقيام السوق، وإنما أصبح نطاق السوق يتحدد بمدى سهولة الاتصال بين المتعاملين ومدى قابلية السلع للنقل من مكان لآخر والتكلفة الاقتصادية المناظرة لهذا الانتقال، ولذلك فإنه يكفي لقيام السوق من وجهة نظر الاقتصادي وجود وسيلة ما للاتصال بين البائعين والمستهلكين يتم بموجبها عقد الصفقات وتحديد مستويات الأسعار والإنتاج. ومن هنا قد يتسع نطاق السوق أحيانًا ليشمل دولة بأكملها أو مجموعة دول (مثل السوق الأوروبية المشتركة) أو العالم أجمع، كما الحال بالنسبة لبعض السلع التي يجري تبادلها في أسواق دولية مثل القطن والقمح والبترول.

وقد رأينا فيما تقدم أن الأثمان تتحدد بناء على تفاعل قرارات المنتجين والمستهلكين في السوق، وأنه لابد من سريان سعر واحد لنفس السلعة في وقت محدد، ولما كانت هناك عدة تنظيمات وأشكال للسوق، فمن الطبيعي أن تختلف الكيفية التي تتحدد بها الأثمان بحسب طبيعة هذه الأشكال والتنظيمات وبحسب خصائصها ومستتبعاتها.

ومن هنا كان من الضروري في البداية أن نتعرف على الأشكال المختلفة للسوق والسمات المميزة لكل منها، وذلك كمدخل لكيفية تحديد الأسعار وكميات الإنتاج- أي أوضاع التوازن- في كل شكل من أشكال السوق، وكذلك تأثير كل منها على درجة الكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد.

أولا: سوق المنافسة الكاملة:

يقصد بسوق المنافسة الكاملة- وعلى عكس ما قد يوحي به الاصطلاح ذاته- ذلك النوع من الأسواق التي تنعدم فيه المنافسة بين المشروعات، ويتطلب توفر هذا السوق تحقق الشروط التالية:

١- كثرة عدد البائعين والمشترين:

والمقصود بذلك أن يكون عدد البائعين (والمشترين) من الكثرة بحيث لا يستطيع أي فرد منهم أن يؤثر في العرض الكلي (والطلب الكلي) وبالتالي في السعر السائد في السوق. فالكمية التي يعرضها كل بائع (أو يطلبها كل مستهلك) تعد ضئيلة للغاية بالقياس إلى العرض الكلي (أو الطلب الكلي)، ومن ثم لا يمكن للتغيرات التي تطرأ عليها أن تزاول أي تأثير يذكر على سعر السوق.

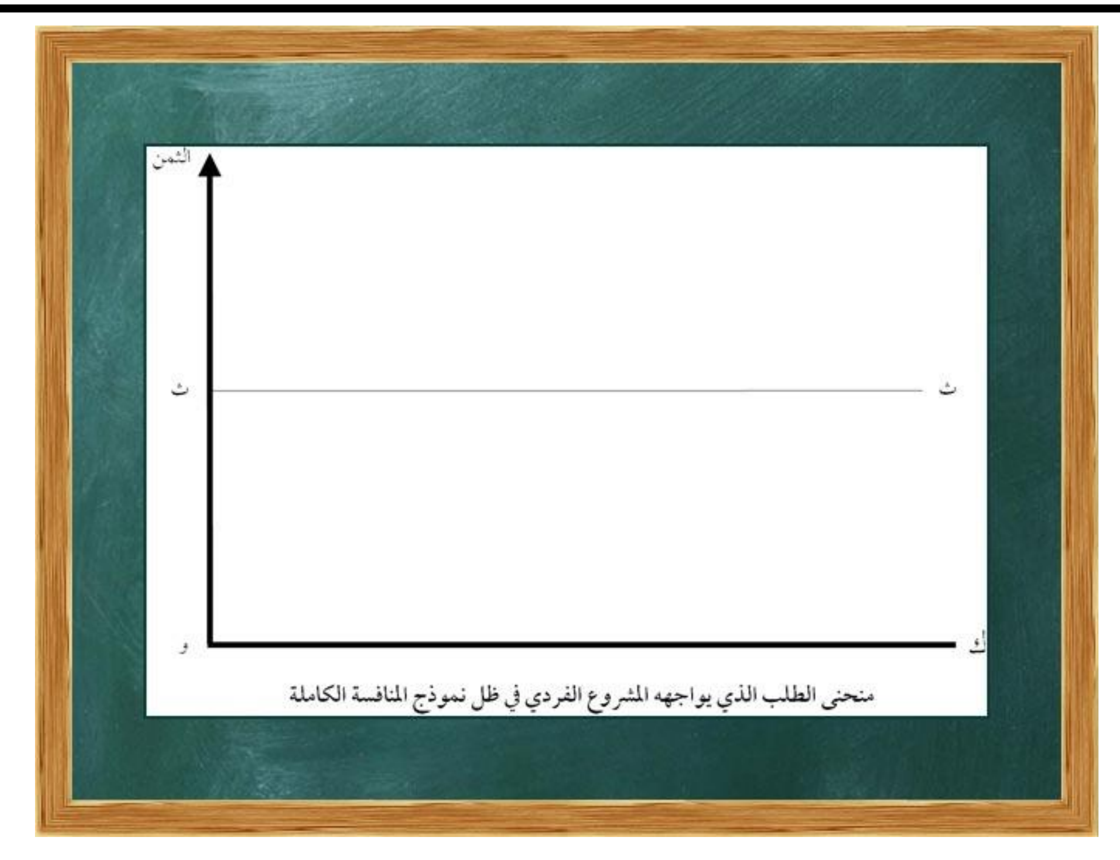
٢- تجانس السلعة:

في ظل المنافسة الكاملة تقوم المشروعات المكونة للصناعة بإنتاج سلع متجانسة أي سلع متماثلة تماما. فالخصائص الفنية للسلع والخدمات الخاصة بها (خدمات التعبئة والتغليف والبيع والتسليم) واحدة لا تختلف من مشروع لآخر. وعلى ذلك تنتفي الحاجة إلى الإعلان عن السلعة ولا تظهر فروق الأسعار.

وإذا تحقق الشرطان السابقان يفقد المشروع الفردي كل سلطة في تحديد الثمن، فالسعر بالنسبة له معطاه، وعليه أن يقبله كما هو، وفي هذه الحالة يكون الطلب الذي يواجهه المنتج لا نهائي المرونة ويأخذ منحناه شكل خط مستقيم مواز للمحور الأفقي دلالة على أنه باستطاعة المنشأة بيع أية كمية من السلعة عند مستوى السعر السائد.

فكما هو موضح بالشكل التالي يأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم (ث ث) الموازي لمحور الكميات عند مستوى السعر السائد (و ث). فكثرة عدد البائعين والمشترين من شأنها عدم السماح لأي منتج (أو مستهلك) بالتأثير في العرض الكلي (أو الطلب الكلي)، وبالتالي التأثير في الثمن السائد، كما أن تجانس السلعة- أي تماثل وحداتها- يحول دون تقاضي المنتجين أسعارا متفاوتة.





منحنى الطلب الذي يواجهه المشروع الفردي في ظل نموذج المنافسة الكاملة

٣- حرية دخول وخروج المشروعات:

لا توجد أية عوائق في ظل المنافسة الكاملة تحول دون انضمام مشروعات جديدة للصناعة أو خروجها منها، والحكمة في ضرورة توفر هذا الشرط هو أن منع المشروعات الجديدة من الدخول في الصناعة من شأنه تقليل عدد المشروعات القائمة بالفعل وبالتالي إعطاؤها قدرا معينا من السلطة في تحديد السعر والإنتاج وهو ما يتنافى مع نظام المنافسة الكاملة.

٤- تعظيم الربح:

يشترط لسريان المنافسة الكاملة ألا يحكم سلوك المشروعات المنتمية للصناعة أية بواعث أخرى بخلاف تعظيم الربح.

٥- عدم تدخل الحكومة:

ويعني ذلك عدم ممارسة الحكومة لأي نوع من أنواع التدخل والرقابة على نشاط السوق. فالمفروض ألا تتدخل الحكومة في تحديد الأسعار أو تقييد الإنتاج أو الطلب من خلال نظام التسعيرة الجبرية أو الضرائب والإعانات أو الرسوم الجمركية والحصص... الخ.

وفي واقع الأمر تعتبر الشروط الخمسة السابقة ضرورية لكي تتحقق المنافسة البحتة في السوق ولكنها غير كافية لقيام المنافسة الكاملة، إذ إن هذه الحالة الأخيرة تقتضي شرطين إضافيين.

٦- حرية انتقال عناصر الإنتاج:

تتمتع جميع عناصر الإنتاج بمرونة تامة في التنقل بين المشروعات في ظل المنافس الكاملة. ففي استطاعة العمالة مثلا أن تنتقل من نشاط إنتاجي لآخر دون أن تحكمها قيود سواء أكانت من جانب أرباب العمل أم الحكومة أم النقابات العمالية، ويصدق نفس القول على عناصر الإنتاج الأخرى كالآلات والمعدات.

٧- العلم التام:

يفترض نموذج المنافسة الكاملة أن جميع المشترين والبائعين على علم تام بظروف السوق الحالية والمستقبلية (سعر السلعة الأصلية وخصائصها من حيث الجودة والنوع والمتانة والشكل ...، سعر السلع البديلة والمتكاملة ...)، كما يفترض النموذج أن هذه المعلومات متوفرة للجميع وبدون مقابل، وهو ما يعني انتفاء عنصر المخاطرة أو عدم اليقين من السوق.

وننبه هنا أن المنافسة الكاملة تعتبر حالة متطرفة يندر وجودها عملا، إذ تقتصر على بعض الأسواق الزراعية الخاصة بمحاصيل معينة من الحبوب، وأسواق المواد الأولية ومنتجات المناجم، ويرجع عدم شيوع هذا الهيكل من هياكل السوق إلى تعذر تحقق الشرط المشار إليها آنفا، ولكن على الرغم من ذلك نجد من الضروري بمكان الإلمام بكيفية تحديد السعر والإنتاج في ظل سوق المنافسة الكاملة، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها ما يلي:

١ – أن التحليل الاقتصادي لقرارات الإنتاج سهل نسبيا في حالة المنافسة الكاملة، ومن ثم فهو يصلح كمقدمة نتدرج منها إلى دراسة الحالات الأخرى الأكثر تعقيدا. فمدى تغير السعر والقرارات التي تتخذها المشروعات في حالة المنافسة الكاملة تعتبر محدودة للغاية عن تلك التي تواجه المشروعات في ظل المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار المتعدد.

٢- أن الطريقة التي يتحدد بها السعر في ظل المنافسة الكاملة والنتائج الاقتصادية التي تترتب على قيامها يمكن استخدامها كمعيار للحكم على كفاءة الأنواع الأخرى من الأسواق.

بعبارة أخرى يمكن النظر إلى نموذج المنافسة الكاملة على أنه الحالة المثالية التي تقاس كفاءة الأسواق الأخرى في ضوء اقترابها منها.

ثانيا: الاحتكار الفردي:

يقصد بالاحتكار ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يتميز بوجود مشروع واحد ينفرد بإنتاج سلعة ليس لها بدائل قريبة. وعليه يتطلب قيام الاحتكار توفر شرطين:

الأول: هو سيطرة منتج واحد على السوق بحيث يستوي عرض المشروع والعرض الكلي للصناعة.

والثاني: هو انتفاء السلع البديلة للسلعة محل الاحتكار، أي انتفاء المشروعات المنافسة من السوق، وعادة ما يعبر عن ها الشرط الثاني بدلالة مرونة الطلب التبادلية، فيعرف الاحتكار بأنه تلك الحالة من حالات السوق التي تكون فيها مرونة الطلب التبادلية (أو المتقاطعة) بين السلعة موضع الاحتكار والسلع التي تنتجها المشروعات الأخرى منخفضة للغاية.

وإذا ما تحقق هذان الشرطان يصبح بمقدور المحتكر تحديد السعر الذي يراه مناسبا لسلعته، فهو يستطيع بموجب السلطة الاحتكارية التي يتمتع بها انتهاج سياسة سعرية مستقلة به غير أنه ينبغي ملاحظة أن المحتكر لا يستطيع تحديد السعر والكمية معا، فإما أن يحدد السعر تاركا تقرير الكمية للمستهلكين، أو يحدد الكمية التي يرغب في بيعها على أن يتقرر السعر بحسب طلب السوق.

وحتى يتمتع المنتج بهذا النفوذ الاحتكاري لابد من وجود موانع تحول دون انضمام غيره من المنتجين للصناعة، وفي واقع الأمر هناك عوائق عديدة تسمح للمحتكر بإغلاق باب الدخول إلى الصناعة، فقد يسيطر المحتكر على مصادر المواد الخام اللازمة لإنتاج سلعته (شركة الألومنيوم الأمريكية على سبيل المثال كانت تتحكم في ٩٠٪ من موارد البوكست قبل الحرب العالمية الثانية)، وقد يحتفظ المحتكر ببراءات الاختراع مما يمنع المشروعات الأخرى من تكرار منتجاته ومنافسته في السوق. كما قد يكون المشروع حاصلا على ترخيص من الحكومة تحرم بموجبه المشروعات الأخرى من مزاولة نفس النشاط كما في حالة تراخيص استغلال المرافق والمنافع العامة والتنقيب

عن البترول والمعادن... إلخ.

أضف إلى هذا أن سوق المحتكر قد يكون من الصغر بالنسبة للحجم الأمثل لوحدته الإنتاجية بحيث يترتب على دخول مشروعات جديدة تعرض جميع المنتجين للخسارة .وفي هذه الحالة يكون دخول الصناعة مغلقًا من الناحية العملية ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، فقد يلجأ المحتكر عمدا إلى وضع العراقيل إمام غيره من المنتجين كأن يخفض السعر على نحو يعرض المشروعات المنافسة للإفلاس أو يستغل نفوذه للضغط على البنوك أو مصادر إمداد المواد الأولية لكي تمتنع عن إقراض غيره من المشروعات أو عن تدبير احتياجها من مستلزمات الإنتاج .

ولكن نظرا لأن هذه الموانع قلما تتحقق عملا باستثناء الأحوال التي تتدخل فيها الحكومة لقفل باب الدخول إلى الصناعة فإن تفشي ظاهرة الاحتكار البحت أو المطلق يعتبر أمرا نادر الحدوث.

سوق احتكار الأقلية:

يقصد بسوق احتكار الأقلية ذلك السوق الذي يخضع فيه إنتاج السلعة لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة، وعليه فهو يختلف اختلافا جذريا عن سوق الاحتكار حيث ينفرد بالإنتاج مشروع واحد، كما يختلف عن سوق المنافسة الكاملة التي تتكون الصناعة فيه من عدة مئات أو آلاف من صغار المنتجين، وإذا كانت الصناعة قاصرة على مشروعين فقط، يطلق على السوق في هذه الحالة سوق الاحتكار الثنائي، وقد يجري تعامل المنتجين في سلع متجانسة تماما، تعرف باسم احتكار القلة الكامل أو دون تغاير المنتجات، وقد يتم تعامل السوق في منتجات بديلة ولكن غير متجانسة، ويطلق على السوق في هذه الحالة سوق الاحتكار غير الكامل أو احتكار القلة مع تغير المنتجات.

ويتميز سوق احتكار الأقلية بخاصية أساسية مؤداها وجود ارتباط وثيق بين المشروعات المكونة للصناعة، وهذا الارتباط القوي يعني من ناحية أولى أن القرارات التي يتخذها مشروع ما تؤثر بصورة فعالة على الآخرين، كما يعني من ناحية أخرى أنها تثير ردود فعل ملموسة من قبل المشروعات الأخرى تنعكس بدورها على المشروع الأول، ولذا عادة ما تتوخى المنشأة العاملة في

سوق احتكار الأقلية الحذر الشديد عند اتخاذ قراراتها الاقتصادية والإقدام على تصرف معين، فهي تحاول جاهدة التنبؤ بما يتمخض عن تصرفاتها من ردود فعل وتأثير الاحتمالات المختلفة لردود الفعل هذه على أنشطتها.

وقد تفلح المنشأة في تقدير ردود الفعل المتوقعة من قبل المنشآت الأخرى مما يسهل عليها تحديد منحنى الطلب الخاص بها وكذلك تحديد ثمن وكمية أقصى ربح بدرجة عالية من الثقة، إلا أنه غالبا ما يتعذر على المنشأة القيام بهذه التقديرات بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة.

ففي ظل هذا الهيكل السوقي لا تستجيب المنشآت العاملة لقوى السوق الموضوعية ولكن لتصرفات المنشآت الأخرى المنافسة وردود أفعالها الشخصية المباشرة، ولذلك يتعذر على المنشأة تقدير الطلب على إنتاجها استنادا إلى معلومات السوق عن تفضيلات المستهلكين بحسب، حيث تكتسب اعتبارات المنافسة/ التواطؤ بين المنتجين واستراتيجيات التسويق دروا هاما في معرفة الطلب المنتظر على منتج المشروع. وعليه يصعب تحديد شكل معين لمنحنى الطلب في ظل علاقات الاعتماد المتبدل بين المشروعات القائمة في الصناعة وفي ظل ارتفاع درجة عدم التيقن من ردود فعل هذه المشروعات لسلوك إحداها.

ومن هنا نجد أن أشكال منحنيات الطلب عادة ما تختلف باختلاف نماذج سوق احتكار الأقلية، ففي بعض النماذج يأخذ منحنى الطلب الشكل العادي ذا الميل السالب، وفي نماذج ثابتة يأخذ شكل المنحنى المنكسر، وفي نماذج ثالثة يعامل الطلب على أنه كبير المرونة حتى بدون ذكر محدد الطلب أو البعد الزمني للتحليل. والأدهى من ذلك أن يذهب بعض الكتاب إلى حد القول بأن ارتفاع درجة عدم التيقن الخاصة بمنحنى الطلب يبطل إلى حد كبير من فاعليته كأداة من أدوات تحليل قرارات المشروع.

ونظرا لأنه يصعب في غالبية الأحوال التنبؤ بتأثير علاقات الارتباط المتبادل بين المشروعات وبالتالي التوصل إلى معرفة منحنى الطلب الخاص بكل مشروع على حدة فإن تحليل احتكار الأقلية عادة ما يفتقر إلى الدقة والوضوح فضلا عن أنه يثير مشاكل جمة قلما نجابهها في حالتي المنافسة الكاملة والاحتكار.

حالات احتكار الأقلية:

تنقسم حالات احتكار الأقلية (أو الاحتكار الثنائي) ح بحسب درجة التنظيم والتواطؤ القائمة على النحو التالي:

- احتكار الأقلية القائم على التواطؤ المنظم.
- احتكار الأقلية القائم على التواطؤ غير المنظم.
- احتكار الأقلية غير المنظم مع عدم التواطؤ.

أولا: احتكار الأقلية القائم على التواطؤ المنظم:

تتجلى حالات التواطؤ التام بصور واضحة في تنظيمات الكارتل التي تكونها المشروعات المنتمية إلى الصناعة بهدف زيادة أرباحها المشتركة، وتتمخض اتفاقيات الكارتل عن قيام لجنة مركزية توكل إليها كل أو بعض سلطات المشروعات الأعضاء، وتتفاوت السلطات الممنوحة للجنة المركزية في مداها بحسب نوع الكارتل القائم. ويتم في العادة التمييز بين نوعين من الكارتل: الأول، يسمى الكارتل التركيزي وقوامه فرض سيطرة ورقابة على جميع تصرفات المشروعات الأعضاء على نحو يفقدها كل سلطة واستقلال في اتخاذ القرارات.

أما النوع الثاني وهو الأكثر مرونة فيعرف بكارتل مشاركة السوق، وبموجبه تمارس اللجنة المركزية اختصاصات معينة على أن تحتفظ المشروعات بحريتها في تولي ما عداها من أمور. وفي الغالب تتفق المشروعات فيما بينها على طريقة اقتسام السوق مع احتفاظ كل منها بحقها في تسويق إنتاجها كيفما تشاء طالما تراعي نصوص اتفاقية الكارتل.

ثانيا: احتكار الأقلية القائم على التواطؤ المنظم:

يتضمن هذا القسم الحالات التي تقوم على اتفاقات ضمنية أو ودية بشأن الأثمان والناتج واقتسام السوق وذلك تفاديا لما قد يفرضه القانون من عقوبات وجزاءات على الكارتل الصريح، ومن أمثلة هذا النوع من احتكار الأقلية حالات القيادة أو الزعامة السعرية الموجودة في بعض الصناعات في الدول الرأسمالية الغربية كصناعة الصلب وصناعة البترول.

ثالثا: احتكار الأقلية الخالي من أي تواطؤ أو تنظيم:



يضم هذا القسم الحالات التي تستقل فيها المشروعات بتصرفاتها بمعنىٰ أن يتمتع كل مشروع بحرية تامة في اتخاذ ما يشاء من قرارات، وقد تسفر هذه الحرية في بعض الأحوال عن قيام حرب أسعار، أي تنافس المشروعات في تخفيض السعر وذلك إذا كان سلوك كل منها ذو طابع عدائي، وقد تتسق في حالات أخرىٰ سلوك المشروعات علىٰ نحو يضمن استقرار الصناعة بصفة دائمة، ويحدث ذلك في حالة إدراك المشروعات من واقع التجارب السابقة لردود فعل منافسيها لتصرفاتها ورغبتها في تفادي الاضطرابات الناشئة عن ردود الفعل هذه كما قد يكون اتساق القرارات وبالتالي استقرار الصناعة نتيجة رضاء المشروعات بمستويات الأسعار والناتج والأرباح الحالية واقتناعها بضرورة بقاء الأوضاع علىٰ ما هي عليها بدلا من إثارة سلسلة من ردود الفعل المتعاقبة من جانب المشروعات الأخرىٰ.

ثالثاً: المنافسة الاحتكارية:

يطلق تعبير المنافسة الاحتكارية علىٰ ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يتميز بوجود مشروعات كثيرة تنتج سلعا متشابهة.

ويتضح هذا التعريف أنه يلزم توفر شرطين لقيام المنافسة الاحتكارية، أولهما وجود عدد كبير نسبيا من البائعين في السوق، وثانيهما تميز سلعة كل مشروع عن بقية السلع التي تعرضها المشروعات المنافسة العاملة في الصناعة.

وفي واقع الأمر تعتبر المنافسة الاحتكارية مزيجا من المنافسة الكاملة والاحتكار، فهي تتفق والمنافسة الكاملة في شرط كثرة عدد البائعين، كما تقترب من الاحتكار من حيث تمتع كل منتج بقدر من الاستقلال والنفوذ في إتباع سياسة سعرية خاصة به نظرا لعدم تجانس السلعة المنتجة.

وننبه هنا أن اشتراط كثرة البائعين لا يعني الالتزام برقم معين كحد أدنىٰ، وإنما المقصود بذلك أن يكون عدد البائعين علىٰ نحو يعطي كل فرد منهم سلطة معينة في تحديد الثمن ويحول في الوقت نفسه دون تشكيل اتحاد أو تنظيم احتكاري، كما ننبه أيضًا أن السلع التي تنتجها المشروعات في ظل هذا الشكل من أشكال السوق ليست متماثلة، وإنما متشابهة فقط، بالإضافة إلىٰ أنها بدائل متقاربة من الناحية الفنية والاقتصادية علىٰ حد سواء.

وقد يرجع عدم تجانس السلع المنتجة إلى فروق حقيقية بين بعضها البعض كوجود اختلاف في نوع المواد الأولية المستخدمة أو في جودة المنتج النهائي، كما قد يعود إلى فروق مصطنعة ينجح البائع في خلقها عن طريق الدعاية والإعلان وتغيير شكل الغلاف والاعتماد على الماركات المسجلة والعلامات التجارية المعروفة. هذا بالإضافة إلى أسلوب معاملة العملاء، ولذا فإن المنافسة بين المشروعات لا تقوم على أساس سعري فحسب بل تتعدد صورها بحسب قدرات وإمكانيات كل بائع، بعبارة أخرى لا يفاضل المستهلكون بين السلع المعروضة في السوق في ضوء أسعارها فقط بل في ضوء صفاتها الأخرى أيضًا كالشكل والنوع والمتانة وطريقة العرض، تأثير بعض الاعتبارات الشخصية مثل طريقة مقابلة ومعاملة البائع لهم، ولنا أن نتصور أهمية العوامل الشخصية من قول بعض الكتاب إن ابتسامة البائع قادرة على تحويل السوق من منافسة كاملة إلى منافسة احتكارية. وهذه العوامل السابقة- سواء الموضوعية أو الشخصية، الحقيقية أو الوهمية تجعل المستهلك على استعداد لشراء بعض السلع بأثمان السلع الشبيهة التي تعرضها المشروعات المنافسة في السوق، ولا شك أنه كلما نجح البائع في إقناع المستهلك بأن سلعته مغايرة لسلع باقي البائعين تمتع بسلطة أكبر في تحديد السعر.

وهناك في الواقع سلع كثيرة يخضع إنتاجها في الدول الغربية خاصة لظروف المنافسة الاحتكارية منها على سبيل المثال السجائر والصابون وأدوات الزينة والتجميل، معجون الأسنان والحلاقة وبعض الأدوية كالإسبرين. ففي حالة الصابون مثلا نجد العديد من الأصناف المتشابهة، وكذلك في حالة معجون الأسنان تقوم الشركات المنتجة بإغراق السوق بأصناف عديدة... إلخ.

ولا يقتصر الأمر على النشاط الصناعي فحسب، إذ يغلب وجود هذا الشكل في مجال التجارة وخاصة تجارة التجزئة وكذلك في مجال الخدمات الشخصية، ففي مجال تجارة التجزئة تظهر المنافسة الاحتكارية في متاجر الأقمشة والصيدليات ومحلات وأدوات التجميل والأدوات الهندسية والكهربائية، أما في مجال الخدمات فتبدوا المنافسة الاحتكارية واضحة في بعض الأنشطة مثل تفصيل الملابس والحلاقة كي الثياب وتنظيفها... إلخ.

ونظرا لتنافس المنتجين في اجتذاب العملاء يتمتع المستهلكون في ظل المنافسة الاحتكارية بتشكيلة كبيرة من أصناف السلع، ويستطيع كل مستهلك أن يختار ذلك الصنف أو الشكل أو



اللون الذي يتفق وتفضيلاته، وبذلك توفر المنافسة الاحتكارية ميزة كبرى للمستهلك ألا وهي حرية المفاضلة والاختيار بين تشكيلة عريضة من المنتجات، غير أنه ينبغي ملاحظة أنه في أحيان كثيرة تكون تشكيلات السلع متعددة على نحو يسبب بلبلة للمستهلك بحيث يصعب عليه إجراء عملية المفاضلة على أسس رشيدة، ولذلك قد يدفع المستهلك ثمنا أعلى في صنف لا يختلف كثيرا في مزاياه عن أصناف أخرى متواجدة في السوق وتباع بثمن أقل، ومع ذلك ننبه هنا أن قيام المستهلك بدفع ثمن أعلى في منتجات مماثلة أو شبيهة إلى حد كبير لا يعني بأي حال من الأحوال جنوحه عن السلوك الرشيد، فالمنفعة مسألة شخصية بحتة والمستهلك هو الحكم الأول والأخير على مقدار الإشباع الذي يحصل عليه، ولذا ليس من الغريب أن يشتري المستهلك سلعة ما بثمن أعلى من ثمن السلعة المماثلة إذا ما اعتقد أن ذلك يحقق له قدرا أكبر من المنفعة.

الواقع العملي للسوق:

تقوم المنافسة الكاملة على مجموعة شروط يتعذر تحققها في الحياة العملية، فهي تشترط وجود عدد كبير من البائعين بحيث يعجز أي منهم في التأثير في السعر السائد، كما تتوخى في المتعاملين العلم الكامل بجميع الظروف المتعلقة بالبيع والشراء ناهيك عن شرط التماثل التام لمنتج المشروعات المنتمية للصناعة التنافسية. وبالإضافة إلى عدم واقعية الشروط فإن نموذج سوق المنافسة الكاملة يقف عاجزا أمام تفسير العديد من الأنشطة التي تزاولها المشروعات في السوق، مثل أنشطة الدعاية والإعلان والتسويق، كما أن هناك مشروعات تتوسع في الإنتاج في ظل تناقص التكاليف دون أن يقترن ذلك بزيادة مطردة في أحجامها، وهو ما لا يتفق وتحليل نموذج المنافسة الكاملة.

وبالمثل يستند الاحتكار المطلق إلى فروض قلما تتحقق في دنيا الواقع، وحتى لو كانت الظروف مواتية لقيام تنظيم احتكاري في السوق فإن هناك من العوامل ما يحول دون استمراره.

فالنفوذ الاحتكاري الذي يتمتع به المنتج غالبا ما يساء استخدامه مما يدفع الحكومة إلى التدخل بغية مقاومته وكسر شوكته. أضف إلى هذا أن وجود أرباح عالية في الصناعة عادة ما يشجع على إجراء بحوث فنية تتمخض في الزمن الطويل عن ظهور بدائل قريبة للسلعة موضع الاحتكار مما يفتح الباب أمام المشروعات الأخرى لممارسة نفس النشاط.

ولذا فإن الحياة العملية تشهد قيام أسواق تتمتع بمزيج من المنافسة والاحتكار يطلق عليها أسواق المنافسة غير الكاملة، وتضم سوق المنافسة الاحتكارية وسوق احتكار القلة.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه سوق المنافسة الكاملة، وسوق الاحتكار الفردي، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار الأقلية من حيث الواقع.



الخلاصة:

- يكفي لقيام السوق من وجهة نظر الاقتصادي وجود وسيلة ما للاتصال بين البائعين والمستهلكين يتم بموجبها عقد الصفقات وتحديد مستويات الأسعار والإنتاج.
- يقصد بسوق المنافسة الكاملة ذلك النوع من الأسواق التي تنعدم فيه المنافسة بين المشروعات.
- يتطلب توفر سوق المنافسة الكاملة تحقق الشروط التالية:

ـ كثرة عدد البائعين والمشترين. ـ تجانس السلعة. ـ حرية دخول وخروج المشروعات. ـ تعظيم الربح. ـ عدم تدخل الحكومة.

ـ حرية انتقال عناصر الإنتاج. ـ العلم التام.

- المنافسة الكاملة تعتبر حالة متطرفة يندر وجودها عملا.
- يقصد بسوق الاحتكار ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يتميز بوجود مشروع واحد ينفرد بإنتاج سلعة ليس لها بدائل قريبة.
- يتطلب قيام الاحتكار توفر شرطين:

الأول: هو سيطرة منتج واحد على السوق بحيث يستوي عرض المشروع والعرض الكلي للصناعة.

الثاني: هو انتفاء السلع البديلة للسلعة محل الاحتكار.

- يستطيع المحتكر بموجب السلطة الاحتكارية التي يتمتع بها انتهاج سياسة سعرية مستقلة به.
- يقصد بسوق احتكار الأقلية ذلك السوق الذي يخضع فيه إنتاج السلعة لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة.
- يختلف سوق احتكار الأقلية اختلافًا جذريًّا عن سوق الاحتكار الفردي حيث ينفرد

بالإنتاج مشروع واحد، كما يختلف عن سوق المنافسة الكاملة التي تتكون الصناعة فيه من عدة مئات أو آلاف من صغار المنتجين.

- يتميز سوق احتكار الأقلية بخاصية أساسية مؤداها وجود ارتباط وثيق بين المشروعات المكونة للصناعة.
- تنقسم حالات احتكار الأقلية (أو الاحتكار الثنائي) ح بحسب درجة التنظيم والتواطؤ القائمة على النحو التالي:

أولًا: احتكار الأقلية القائم على التواطؤ المنظم.

ثانيًا: احتكار الأقلية القائم على التواطؤ غير المنظم.

ثالثًا: احتكار الأقلية غير المنظم مع عدم التواطؤ.

- يطلق تعبير المنافسة الاحتكارية على ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يتميز بوجود مشروعات كثيرة تنتج سلعا متشابهة.
- يلزم توفر شرطين لقيام المنافسة الاحتكارية:

الأول: وجود عدد كبير نسبيا من البائعين في السوق.

الثاني: تميز سلعة كل مشروع عن بقية السلع التي تعرضها المشروعات المنافسة العاملة في الصناعة.

- في واقع الأمر تعتبر المنافسة الاحتكارية مزيجا من المنافسة الكاملة والاحتكار.



الدرس السادس: السعر في الأسواق

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السادسة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نعرض لمفهوم الإيرادات كي يسهل علينا تتبع سلوك المشروع وهو بصدد تعظيم الربح، وسوف نتناول تحديد سلوك المشروع في سوق المنافسة الكاملة لبيان كيفية تحديد الأثمان والكميات التوازنية في هذا السوق التنافسي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين السعر في سوق المنافسة الكاملة.

٢. تميز بين الإيراد الكلي والإيراد المتوسط والإيراد الحدي.

٣. تبين السعر في سوق الاحتكار الفردي.

٤. تبين السعر في سوق المنافسة الاحتكارية.

٥. تستطيع قراءة الرسم البياني لمنحنى الإيراد الكلي في سوق المنافسة الكاملة.

الثمن في سوق المنافسة الكاملة:

سبق أن أشرنا إلى أن الهدف الرئيس من وراء مزاولة النشاط الاقتصادي هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك فإن سلوك المنتجين في السوق يحكمه هدف تعظيم الربح. ولما كان الربح لا يعدو أن يكون سوى الفرق بين الإيرادات الكلية للنشاط ونفقات الإنتاج الكلية المناظرة، فإنه يلزم توفر معلومات كافية عن هذين العنصرين (الإيرادات والنفقات) لتحديد المركز المالي للمشروع.

وحيث إننا أوضحنا فيما تقدم مفهوم النفقات، نعرض فيما يلي مفهوم الإيرادات كي يسهل علينا تتبع سلوك المشروع وهو بصدد تعظيم الربح. وسوف نتناول تحديد سلوك المشروع في سوق المنافسة الكاملة لبيان كيفية تحديد الأثمان والكميات التوازنية في هذا السوق التنافسي.

الإيرادات:

كما هو الحال بالنسبة للنفقات، فإنه يجري التمييز بين الإيراد الكلي والإيراد المتوسط والإيراد الحدي، باعتبارها العناصر المقابلة لبنود النفقة الكلية والنفقة المتوسطة والنفقة الحدية على التوالي.

الإيراد الكلي:

يعرف الإيراد الكلي بأنه الحصيلة الكلية التي تعود على المشروع من بيع منتجاته في السوق، وهو يقابل الإنفاق الكلي من وجهة نظر المستهلك، إذ إنه حاصل ضرب الكمية المباعة في السعر، وهي نفسها الكمية عند السعر ذاته.

وفي ظل سوق المنافسة الكاملة، يكون السعر الذي يواجهه المنتج الفردي ثابتا ويكون باستطاعة المنتج بيع أية كمية عند السعر السائد في السوق، فإذا فرضنا على سبيل المثال أن السعر السوقي هو ٥٠ قرشا فإن إيرادات المنتج ستتطور مع زيادة الكمية المباعة على النحو التالي:

الكمية المباعة (وحدة)	السعر بالقروش	الإيراد الكلي (بالقروش) الكمية×السعر
صفر	٥٠	صفر
١	٥٠	٥٠
٢	٥٠	١٠٠
٣	٥٠	١٥٠
٤	٥٠	٢٠٠
٥	٥٠	٢٥٠
٦	٥٠	٣٠٠
٧	٥٠	٣٥٠
٨	٥٠	٤٠٠

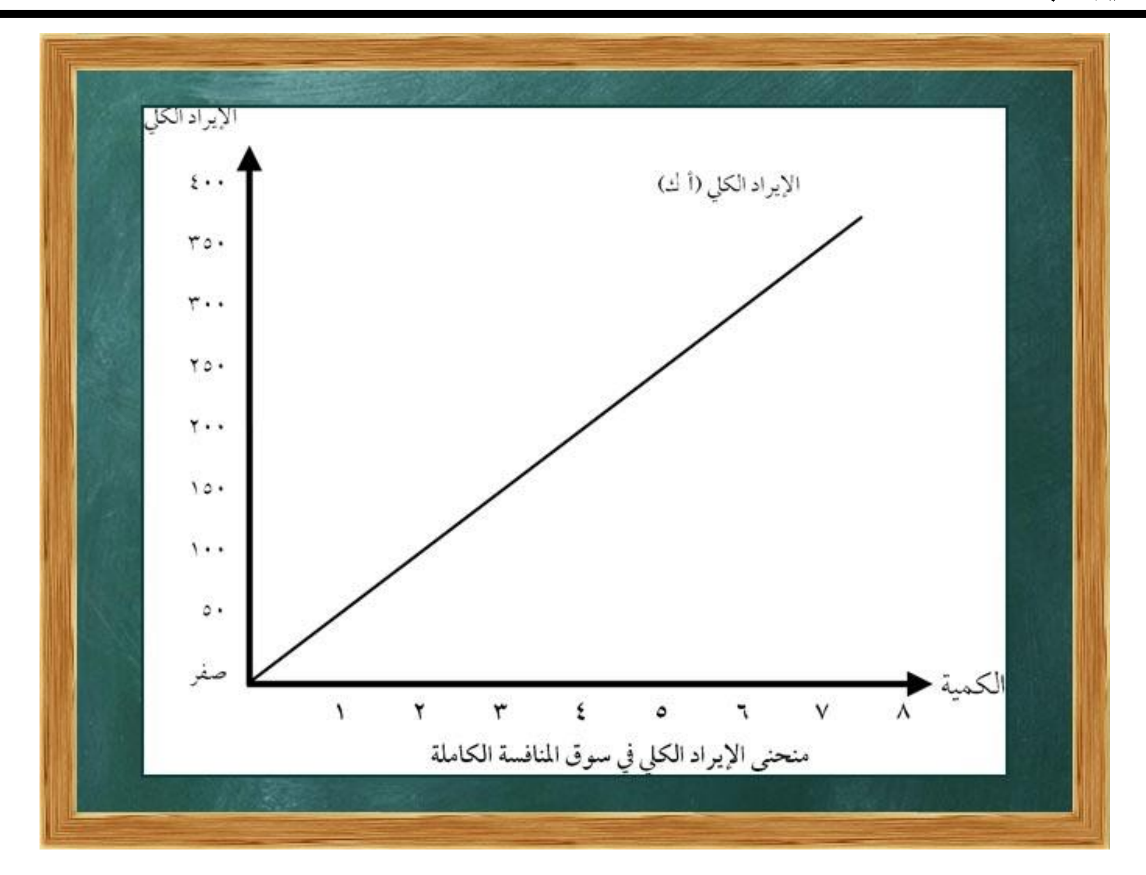
ويتضح مما تقدم أن هناك علاقة طردية بين الكمية المباعة والإيراد الكلي في ظل ثبات السعر، حيث يزداد الإيراد الكلي بصفة منتظمة وبقدر ثابت مع زيادة الكمية المباعة.

ويصور الشكل التالي منحنى الإيراد الكلي في سوق المنافسة الكاملة، ويلاحظ من الشكل ما يلي:

١ – أن منحنى الإيراد الكلي ميله موجب بمعنى أنه يتجه من أسفل إلى أعلى جهة اليمين دلالة على وجود علاقة طردية بين الكمية المباعة والإيراد الكلي.

٢– أن منحنى الإيراد الكلي يأخذ شكل خط مستقيم، وذلك لأن الإيراد الكلي يزداد بنفس القدر مع كل تغير يطرأ على الكمية المباعة، حيث يزداد بمعدل ٥٠ قرشا مع كل زيادة مقدارها وحدة واحدة في الكمية المباعة.

٣– أن منحنى الإيراد الكلي يبدأ من نقطة الأصل وهو أمر بديهي حيث ينعدم الإيراد الكلي في حالة عدم بيع أية كمية.



منحنى الإيراد الكلي في سوق المنافسة الكاملة

الإيراد المتوسط:

يقصد بالإيراد المتوسط نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي ولذلك يتم حسابه بقسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة، أي أن:

$$\text{الإيراد المتوسط (أ م)} = \frac{\text{الإيراد الكلي (أ ك)}}{\text{الوحداتعدد المباعة (ن)}}$$

والإيراد المتوسط يساوي الثمن دائما، حيث إن:

$$\text{الإيراد المتوسط} = \frac{\text{الإيراد الكلي}}{\text{عدد الوحدات المباعة}} = \frac{\text{الثمن} \times \text{الكمية}}{\text{عدد الوحدات}} = \text{الثمن}$$

ولذلك يطلق على منحنى الإيراد المتوسط منحنى الثمن، كما يطلق عليه أيضًا منحنى الطلب؛ لأنه يسجل الأثمان التي تطلب عندها كميات مختلفة من السلعة.

ويتم اشتقاق الإيراد المتوسط- بيانيا- للمناظر للنقاط الواقعة على منحنى الإيراد الكلي، وذلك بتوصيل خطوط منها إلى نقطة الأصل وحساب ميل هذه الخطوط، ولما كان منحنى الإيراد

الكلي في ظل المنافسة الكاملة هو نفسه خط مستقيم مار بنقطة الأصل، فإن ميل هذا الخط يعكس الإيراد المتوسط المناظر، أي يعكس الثمن، كما هو موضح بالجدول التالي:

الوحدات المباعة	الثمن	الإيراد الكلي	الإيراد المتوسط
١	٥٠	٥٠	٥٠ (٥٠ ÷ ١)
٢	٥٠	١٠٠	٥٠ (١٠٠ ÷ ٢)
٣	٥٠	١٥٠	٥٠ (١٥٠ ÷ ٣)
٤	٥٠	٢٠٠	٥٠ (٢٠٠ ÷ ٤)
٥	٥٠	٢٥٠	٥٠ (٢٥٠ ÷ ٥)
٦	٥٠	٣٠٠	٥٠ (٣٠٠ ÷ ٦)
٧	٥٠	٣٥٠	٥٠ (٣٥٠ ÷ ٧)
٨	٥٠	٤٠٠	٥٠ (٤٠٠ ÷ ٨)

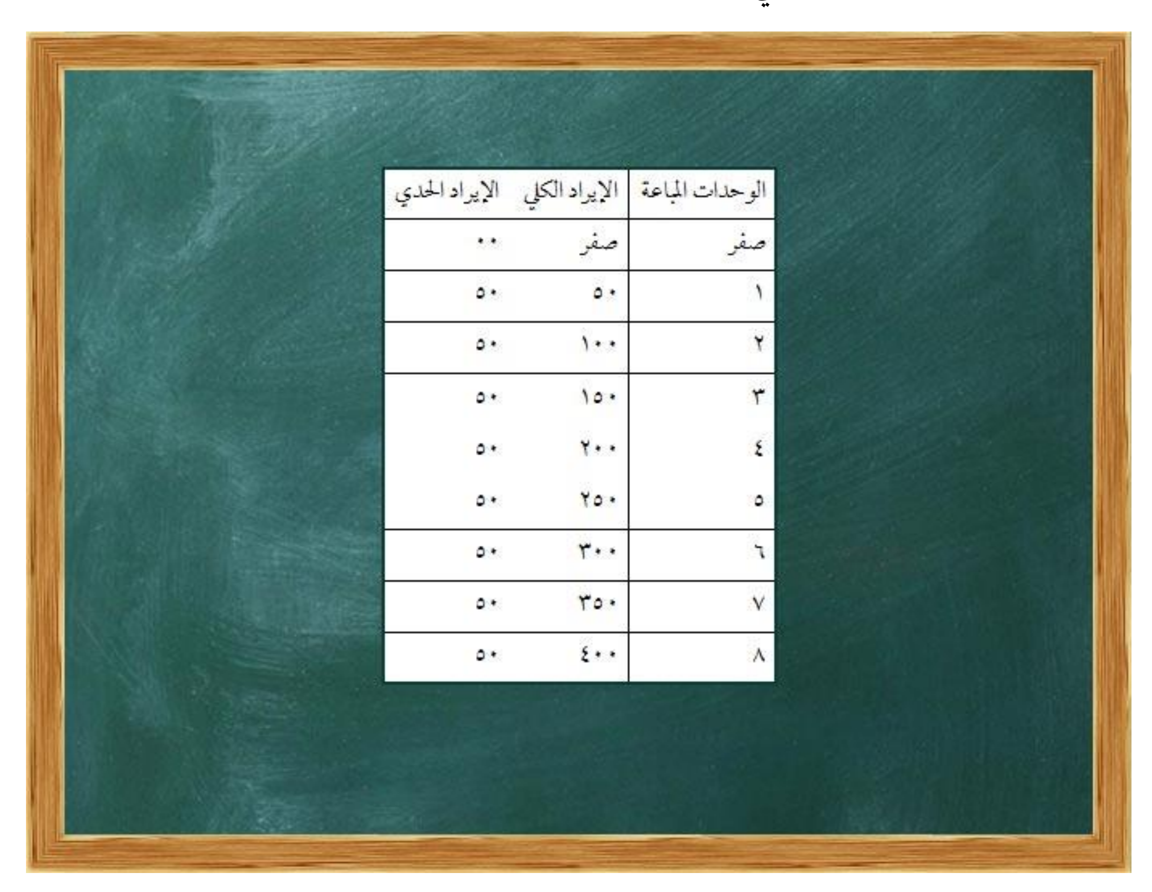
الإيراد الحدي:

ويقصد بالإيراد الحدي التغير في الإيراد الكلي نتيجة تغير الكمية المباعة- بالزيادة أو النقصان- بوحدة واحدة. في المثال السابق، نجد بيع الوحدة الأولى من السلعة أدى إلى تحقيق إيراد كلي قدره ٥٠ قرشان فيكون الإيراد الحدي لهذه الوحدة هو ٥٠ قرشا، وبالمثل أدى بيع الوحدة الثانية إلى زيادة الإيراد الكلي من ٥٠ قرشا إلى ١٠٠ قرش، وبالتالي يكون الإيراد الحدي لوحدتين من السلعة هو ٥٠ قرشا، وهكذا بالنسبة لباقي الوحدات المباعة من السلعة.

ويلاحظ أنه في حالة المنافسة الكاملة فإن الإيراد الحدي يكون مساويا للسعر،حيث إن الزيادة في الإيراد الكلي تكون- في كل مرة- بمقدارٍ يعادل الثمن، وحيث إن الثمن الذي يواجهه المنتج لا يتغير في سوق المنافسة الكاملة، فإن الإيراد الحدي يظل ثابتا هو الآخر، وبذلك نخلص إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الإيراد الحدي يكون ثابتا ومساويا للثمن، وهذه الحالة خاصة بالمنافسة الكاملة فقط- ولا تنطبق كما سنرى في الفصل القادم- على حالات المنافسة غير الكاملة.

ويتم اشتقاق منحنى الإيراد الحدي برسم مماس لمنحنى الإيراد الكلي عند كل نقطة من النقاط الواقعة عليه، وحسب ميل المماس المناظر لكل منها. ولما كان منحنى الإيراد الكلي يأخذ شكل خط مستقيم فإن مماس منحنى الإيراد الكلي يكون في هذه الحالة هو الخط نفسه، ولما كان هذا الخط يمر بنقطة الأصل فإن الإيراد الحدي يكون مساويا للإيراد المتوسط، أي للسعر كما سبق أن ذكرنا.

من بيانات الجدول السابق يمكن اشتقاق جدول الإيراد الحدي بتسجيل الفرق في الإيرادات الكلية للكميات المتتابعة كما يلي:



الوحدات المباعة	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
صفر	صفر	٠٠
١	٥٠	٥٠
٢	١٠٠	٥٠
٣	١٥٠	٥٠
٤	٢٠٠	٥٠
٥	٢٥٠	٥٠
٦	٣٠٠	٥٠
٧	٣٥٠	٥٠
٨	٤٠٠	٥٠

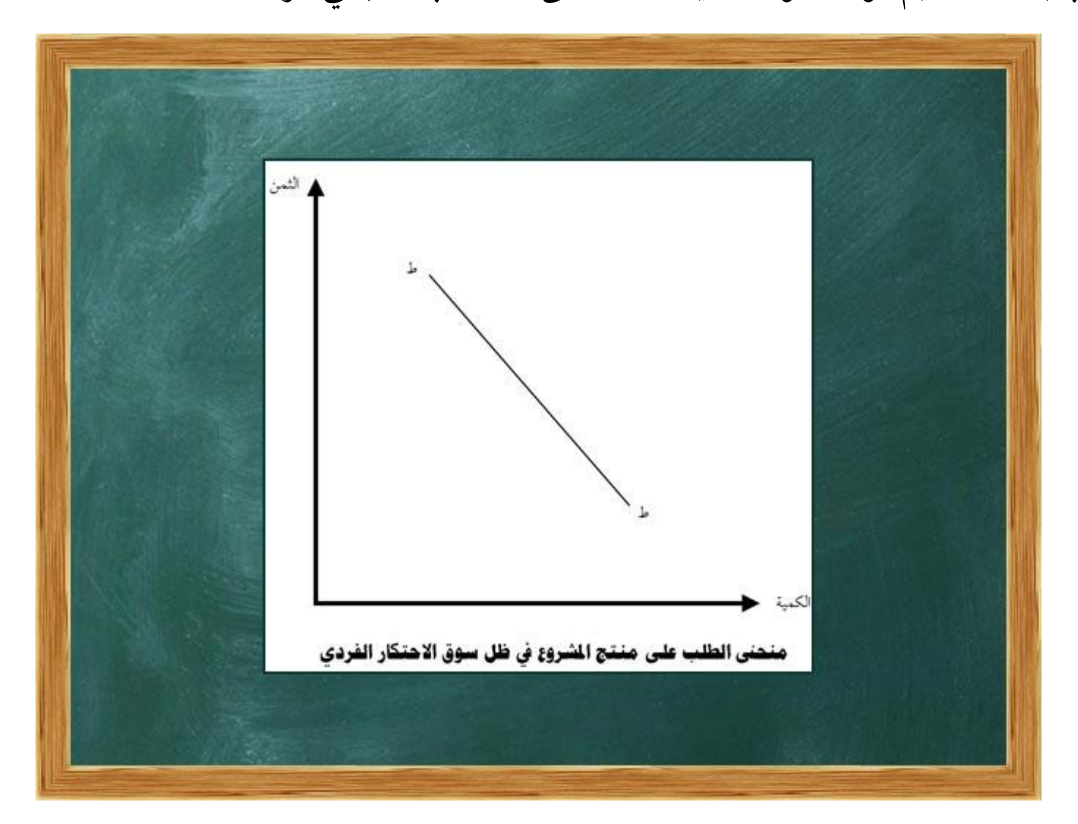
وكما هو موضح بالجدول فإن الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط (السعر) بصفة دائمة في حالة المنافسة الكاملة، ومن ثم يمكن القول إن منحنى الإيراد الحدي هو نفسه منحنى الإيراد المتوسط أو السعر أو منحنى الطلب الذي يواجهه المشروع الفردي في سوق المنافسة الكاملة.

السعر في سوق الاحتكار:

يأخذ منحنى الطلب في حالة الاحتكار الشكل المعتاد الذي يصور العلاقة العكسية بين



الثمن والكمية المطلوبة، الشكل التالي، وهو بذلك يختلف عن حالة المنافسة الكاملة (حيث يمثل الطلب بخط مستقيم موازٍ لمحور الكميات دلالة على أن الطلب لا نهائي المرونة).

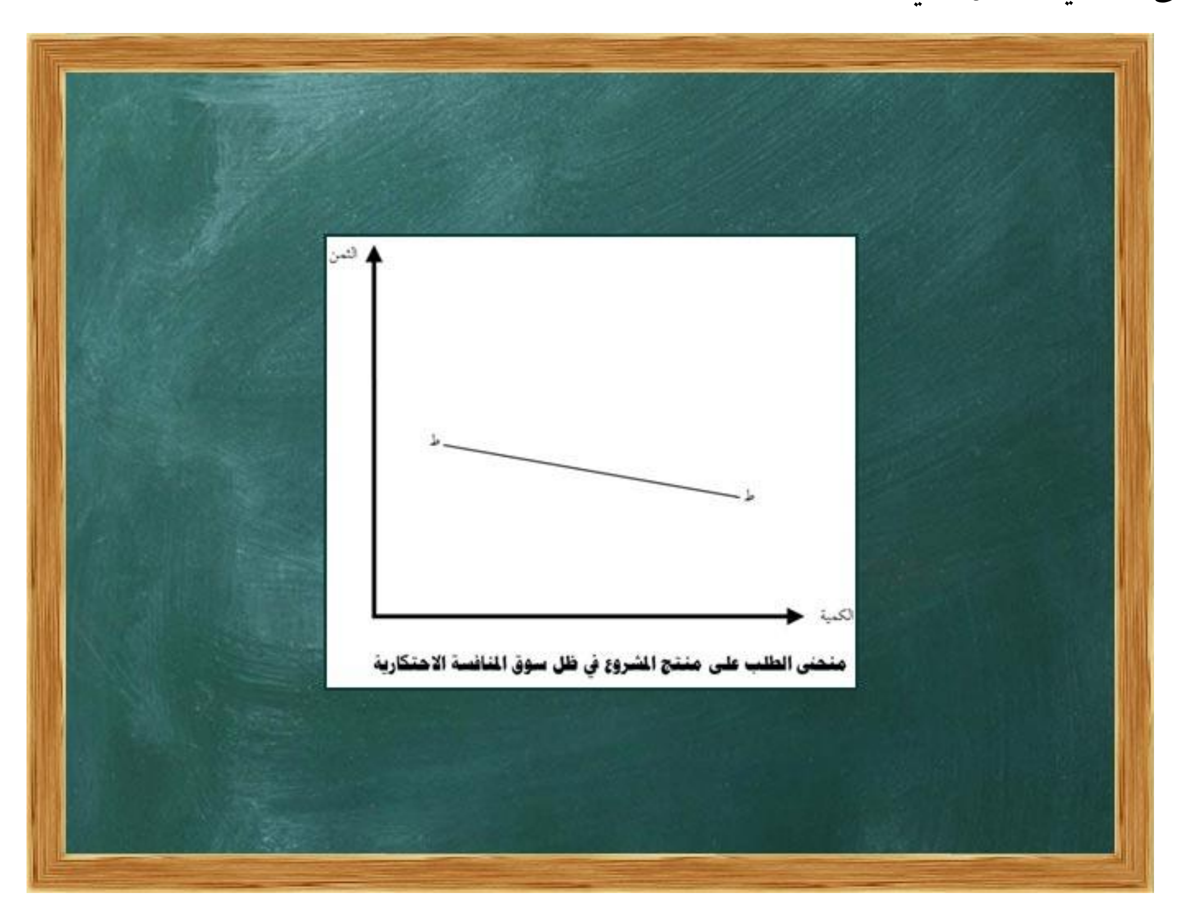


منحنى الطلب على منتج المشروع في ظل سوق الاحتكار الفردي

غير أنه يتعين ملاحظة أنه بالنسبة لسوق الاحتكار فإن منحنى طلب المشروع هو نفسه منحنى طلب الصناعة حيث لا يوجد سوى مشروع واحد يتولى إنتاج السلعة، فضلا عن أن هذا الطلب يتصف بضآلة المرونة نظرا لتمتع المنتج بوضع احتكاري يمنع غيره من المنتجين من الدخول في السوق ويعطيه بالتالي الفرصة في التحكم في السعر. ولذا نجد أن خط الطلب (ط ط) الموضح بالشكل يبدو شديد الانحدار (أي الميل) تعبيرا عن انخفاض مرونة الطلب على منتج المشروع المحتكر للسوق.

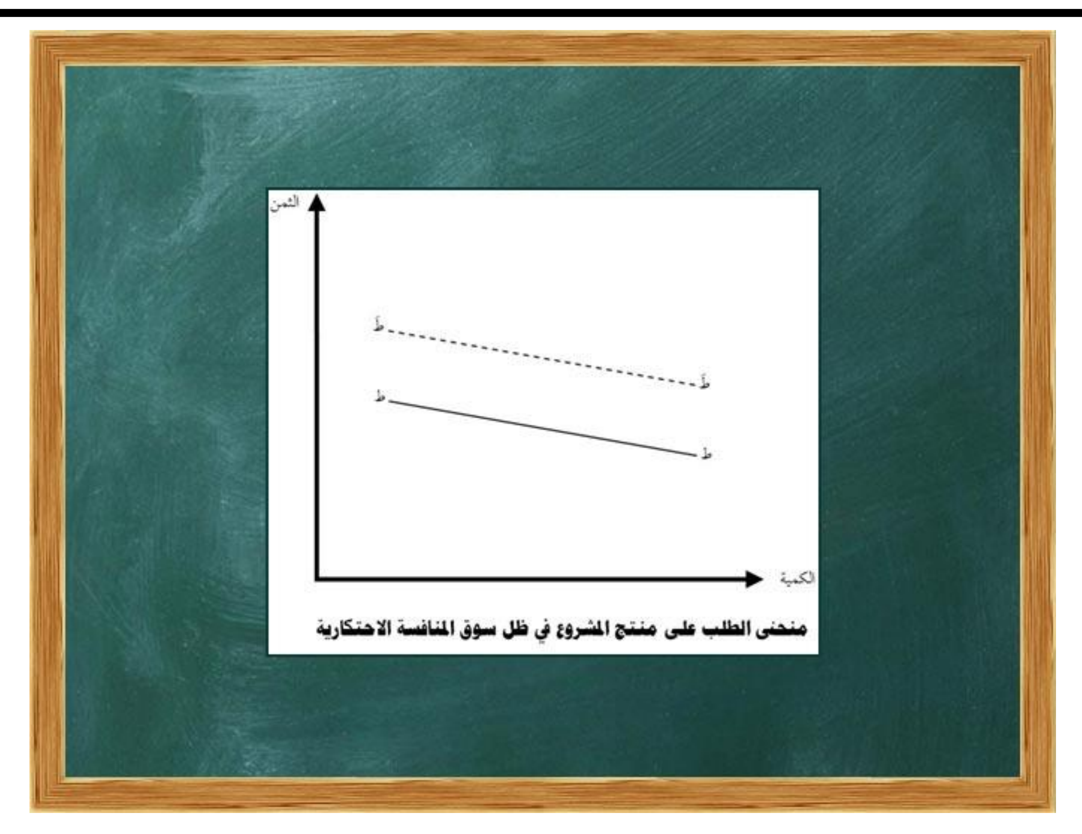
السعر في سوق المنافسة الاحتكارية:

يأخذ منحنى الطلب في حالة المنافسة الاحتكارية الشكل المعتاد ذو الميل السالب تعبيرا عن ضرورة تخفيض الثمن لزيادة المبيعات، وهو بذلك يختلف عن المنافسة الكاملة حيث يكون الطلب لا نهائي المرونة ويكون بمقدور كل منتج بيع أية كمية عند نفس السعر السائد في السوق. وكذلك يختلف منحنى الطلب في ظل المنافسة الاحتكارية عن مثيله في ظل الاحتكار بالرغم من أنه ينحدر من أسفل في الحالتين، إذ يكون أكثر مرونة في الحالة الأولى نظرا لوجود بدائل قريبة. (المنحنى ط ط في الشكل التالي).



والواقع أن تباين السلع المنتجة يتيح الفرصة للمشروع لوضع سياسة سعرية مستقلة خاصة به، ولذا نجد أن هناك دافعا باستمرار في سوق المنافسة الاحتكارية لاستخدام أساليب الدعاية والإعلان وفنون البيع والتسويق المختلفة لترغيب المستهلكين في السلعة، وهو ما يعبر عنه بانتقال منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليمين من (ط ط) إلى (طَ طَ)، انظر الشكل التالي:





ونظرا لأهمية فنون الدعاية والإعلان في التمييز بين المنتجات، وبالتالي التأثير في الطلب، يرى بعض الكتاب وعلى رأسهم تشامبرلين ضرورة اعتبارها محددات أساسية الطلب، فإذا سلمنا بذلك فيمكن التعبير عن دالة الطلب على النحو التالي:

ط أ= د (ث أ، ث ب، ، ث م، ع أ، ع ب، ص أ، ص ب، خ، ق)

حيث:

ط أ= الطلب على منتج المشروع (أ).

ث أ= سعر منتج المشروع (أ).

ث ب= سعر المشروعات المنافسة (ب).

ث م= سعر السلع الأخرى (م).

ع أ= مصروفات الدعاية والإعلان والتسويق للمشروع (أ).

ع ب= مصروفات الدعاية والتسويق للمشروعات المنافسة المنتجة للسلع البديلة (ب).

ص أ= خصائص منتج المشروع (أ) (المتانة- الجودة- الشكل- ...).

ص ب= خصائص منتج المشروعات المنافسة (ب).

خ= دخل المستهلكين.

ك= أذواق المستهلكين.

ولذلك تضطر المشروعات في ظل المنافسة الاحتكارية إلى الدخول في منافسة فيما بينها لاجتذاب المزيد من العملاء مستعينة في ذلك بشتى أساليب الدعاية وفنون الإعلان. وعادة ما تؤدي هذه العمليات إلى تبديد جانب كبير من الموارد الاقتصادية، فضلا عن تحميل المستهلك من خلال رفع الثمن بمعظم مصاريف الإعلان والدعاية إن لم يكن كلها، وهو ما لا يحدث في ظل المنافسة الكاملة نظرا لتجانس السلعة ولإلمام المتعاملين في السوق بخصائص المنتجات وبجميع ظروف البيع والشراء.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين منحنى الطلب في سوق الاحتكار الفردي وسوق المنافسة الاحتكارية.

الخلاصة:

- الهدف الرئيس من وراء مزاولة النشاط الاقتصادي هو تحقيق أقصىٰ ربح ممكن، ولذلك فإن سلوك المنتجين في السوق يحكمه هدف تعظيم الربح.
- لا يعدو الربح أن يكون سوىٰ الفرق بين الإيرادات الكلية للنشاط ونفقات الإنتاج الكلية المناظرة.
- يعرف الإيراد الكلي بأنه الحصيلة الكلية التي تعود علىٰ المشروع من بيع منتجاته في السوق، وهو يقابل الإنفاق الكلي من وجهة نظر المستهلك، إذ إنه حاصل ضرب الكمية المباعة في السعر، وهي نفسها الكمية عند السعر ذاته.
- في ظل سوق المنافسة الكاملة يكون السعر الذي يواجهه المنتج الفردي ثابتًا ويكون باستطاعة المنتج بيع أية كمية عند السعر السائد في السوق.
- هناك علاقة طردية بين الكمية المباعة والإيراد الكلي في ظل ثبات السعر، حيث يزداد الإيراد الكلي بصفة منتظمة وبقدر ثابت مع زيادة الكمية المباعة.
- يقصد بالإيراد المتوسط نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي ولذلك يتم حسابه بقسمة الإيراد الكلي علىٰ عدد الوحدات المباعة من السلعة.
- يقصد بالإيراد الحدي التغير في الإيراد الكلي نتيجة تغير الكمية المباعة بالزيادة أو النقصان بوحدة واحدة.
- بالنسبة لسوق الاحتكار فإن منحنىٰ طلب المشروع هو نفسه منحنىٰ طلب الصناعة.
- يأخذ منحنىٰ الطلب في حالة المنافسة الاحتكارية الشكل المعتاد ذو الميل السالب تعبيرا عن ضرورة تخفيض الثمن لزيادة المبيعات.
- يختلف منحنىٰ الطلب في ظل المنافسة الاحتكارية عن المنافسة الكاملة حيث يكون الطلب لا نهائي المرونة ويكون بمقدور كل منتج بيع أية كمية عند نفس السعر السائد في السوق.

- يختلف منحنى الطلب في ظل المنافسة الاحتكارية عن مثيله في ظل الاحتكار بالرغم من أنه ينحدر من أسفل في الحالتين، إذ يكون أكثر مرونة في الحالة الأولى نظرًا لوجود بدائل قريبة.

الدرس السابع: عوامل تفسير سلوك المستهلك

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السابعة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وهذه المحاضرة هي بصدد دائرة الاستهلاك، وهي إحدى الدوائر الثلاث التي يتركز عليها علم الاقتصاد، وندرس فيها: محددات اختيار المستهلك سلعة على أخرى، وبعض الافتراضات حول سلك المستهلك، والاتجاهات في حل مشكلة مفاضلة السلع.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

1. تعدد العوامل الحاكمة لتفضيل المستهلك سلعة على غيرها.
2. تذكر الافتراضات حول سلوك المستهلك.
3. توضح مفهوم نظرية الطلب.
4. تعدد الاتجاهات في حل مشكلة مفاضلة السلع.



تمهيد:

قلنا قبل ذلك بأن الاقتصاد يتكون من ثلاثِ دوائر أساسية: الدائرة الأولى وهي دائرة الإنتاج، أي توفير السلع والخدمات التي تشبع الحاجاتِ، والدائرة الثانية هي دائرة التبادل، أي كيفية انتقال الأشياء من يد إلى أخرى ووسائل هذا الانتقال ، من يد لديها فائضٌ في هذه الأشياء إلى يد لديها حاجة إلى هذه الأشياء، والدائرة الثالثة هي دائرة الاستهلاك، وهي قيام الشخص أو الفرد بالانتفاع بالخِدمات التي يُدرُّها هذا الشيء، أو التي تُشبع حاجتَه النفسية.

هذه الدوائرُ الثلاث هي الدوائر التي يتركَّز عليها علم الاقتصاد ويدرسها في وقتنا المعاصر، الدائرة الثالثة التي نحن بصددِها وهي دائرة الاستهلاك.

سؤال رئيسي وجوهري ويطرأ على ذهنِ كلِّ فرد منا، لماذا يستهلك شخص ما هذه السلع دون غيرها، لماذا نميل إلى شراء سلعة دون غيرها، لماذا نفضل نوعية من السلع دون غيرها، هذا سؤال أساسي، وهو يشرح لنا الكيفيةَ التي يتصرَّف بها المستهلكُ، هذا القرار- وهو قرار الاختيار اختيار شراءِ سلعةٍ معينة دون غيرها يرتِّب لدينا في الاقتصاد أشياءَ كثيرة، منها أنَّ هذه السلعة يكون عليها طلبٌ في السوق، وبالتالي يتوقَّع أن يكون عليها ربحٌ مرتفع، وبالتالي يُقبل عليها المنتجون والبائعون؛ ليتعاملوا فيها، وبالتالي تشتغل بها المصانعُ والمزارعُ وغيرُها من المنشآت الإنتاجية في المجتمع.

الدخل قيد على حجم الاستهلاك:

يمثل الدخل قيدا على حجم الاستهلاك للفرد، فاستهلاك الفرد يتحدد بصفة أساسية على أساس ما يحصل عليه من دخل، وذلك بصفة عامة، ويعتبر الاقتصاديون أن الدخل قيد على الاستهلاك لكن لا يزال السؤال مطروحا، بعد هذه الخطوة وهي لماذا يفضل الفرد استهلاك سلعة معينة على غيرها من السلع.

لماذا نفضل سلعةً على سلعة أخرى، هذا هو السؤال الأساسيُّ الذي ينبغي أن نبحث فيه، قدم الاقتصاديون عدةَ نظرياتٍ لتفسير هذا السلوكِ الذي هو اختيارُ شراءِ سلعة دون أخرى،

الاقتصاديون عندما قدَّموا هذه النظرياتِ، وهذه الرؤىٰ رأوا ابتداءً أن هذا الموضوع موضوعٌ معقد، وموضوع تتداخل فيه عوامل عديدة، وأنه ليس من السهل تفسيرُ هذا السؤال وهو: لماذا نستهلك سلعة دون سلعة أخرىٰ، ولماذا نفضل شراءَ سلعة دون أخرىٰ. علم الاقتصاد لا يُفيد كثيرًا في هذا المجال، لكنه يقدم محاولاتٍ، هذه المحاولاتُ قد تساعدنا في تفسيرِ قرارِ اختيارنا لسلعةٍ دون سلعة أخرىٰ، فما هي محدداتُ تفضيلاتِ المستهلكِ، يعني لماذا يفضل سلعة في السوق دون سلعة أخرىٰ، لديه دخلٌ معين، لماذا يخصص هذا الدخل لشراء سلعة دون غيرها في وقتٍ محدد، فما هي محدِّدات تفضيلاتِ المستهلك يعني لماذا يُفضل سلعةً علىٰ سلعة أخرىٰ، لماذا يقبل علىٰ شراءِ سلعة علىٰ سلعة أخرىٰ، لماذا يجد في نفسه رغبةً في شراء سلعة دون سلعة أخرىٰ.

الاقتصاديون هنا غيرُ قادرين علىٰ تقديمِ تفسيرٍ نهائيٍّ وتفسير حاكم ولازم لتفضيلات الناس، ولكن يُساعدوننا في أن نتَّبع طريقةً معينةً للتفكير الاقتصاديِّ لفَهم هذه الأشياءِ.

محددات تفضيلات المستهلكين لاختيار سلعة معينة:

١ – تعدد العوامل الحاكمة لتفضيل استهلاك سلعة علىٰ غيرها:

قالوا: إن التفضيلاتِ هذه– يعني تفضيلَ شراءِ سلعة علىٰ سلعة أخرىٰ وراء اختيار أي فرد لسلعة معينة– مسألة معقدة جدًّا، وتتداخل فيها عوامل كثيرة، وعوامل متنوعة، وعوامل تختلف من فرد إلىٰ فرد آخر، وعوامل نراها ظاهرةً وعوامل غير ظاهرة لنا.

إذًا فتفضيلات المستهلك لسلعة دون غيرها مسألة في غاية الصعوبة، وفي غاية التعقيد، لنضرب مثالًا حتىٰ لا يكون كلامُنا نظريًّا، أنت مثلًا تريد أن تشتري سكنًا جديدًا، ولديك المبالغُ الملائمة لتنفيذ قرار الشراء هذا، ففي أي منطقة تختار، وأي نوع من السكن، وأي مساحةٍ، وفي أي منطقة، إلىٰ غير ذلك من الأسئلة والخواطر التي تخطِر ببالك، فتوجد عواملُ كثيرة جدًّا: اختيار الموقع، أنت مثلًا تفضل موقعًا هادئًا، غيرُك لا يفضل هذا يفضل الموقع الذي به حركة؛ وبعضهم يفضل الموقع القريب من المدارس للأولاد ، وبعضهم يفضل الموقع القريب من الأسواق، وبعضهم يرىٰ أن مسألة قرب السكن من وسائل المواصلات هي مسألة مهمةٌ وحيويةٌ، وبعضهم يرىٰ أن مساحة السكن هي العامل الهام... وهكذا.



فنجد عواملَ عديدة في قرارٍ واحد، وهو قرار اختيار موقع وشكل ومساحة السكن الذي تريده أو ترغب فيه، إذا التفضيلات للمستهلك مسألة معقدة شديدة التعقيد.

٢- الظروف الفردية والاجتماعية وغيرها:

الشيء الثاني وهو أن قرار اختيار الشخص شراء نوع معين من السلعة أو الخدمة قرار فردي يتخذه فردٌ معين وفقًا لظروفه وتكويناته النفسيةِ وبيئته الاجتماعية وتعليمِه ومستواه الاجتماعي إلى آخره، فيختلف من فرد إلى فرد آخر، لكن لاحظ الاقتصاديون أنه يوجد تشابه عند اتخاذِ قرار شراء شيء معين للاستهلاك، بين فردٍ وفرد آخر، فبالرغم من اختلاف الأفراد فيما بينهم في تفضيل موقعٍ معين للسكنى، إلا أنهم أيضًا يتشابهون في هذا القرار من زاويةٍ أخرى أو من بعد آخر؛ فقد يتشابهون في تفضيلِ السكن بجوار المدارس للأولاد لأن هذه مسألة مجهدة أو مكلِّفة أو فيها تحمُّل مشاق، فكثير من الناس يُحبون ويفضلون أن يكون السكن بجوارِ المدارس أو المؤسساتِ التعليمية للأسرة.

دافع المحاكاة والتقليد:

إذًا الشخص عندما يفضل استهلاكَ سلعة معينة أو خدمة معينة على غيرها فإنه أيضًا يتشابه مع أفراد آخرين، وهناك ما يسمى دافع المحاكاة، وهو دافع التقليد، فقد يشتري الشخص سلعةً معينة ليس إلا لأنه يحب أن يُقلد صاحبًا له أو جارَه، أو زميله أو أستاذه ...إلى آخره.فعامل المحاكاة وعامل التقليد وعامل حبِّ التشابه هو عاملٌ مهم في قرار تفضيل استهلاك سلعةٍ معينة، نلاحظ مثلًا- وهذا شيء واضح- أن كثيرًا من الناس حتى من أصحاب الدخول المنخفضة والمنخفضة جدا يحبون أن يشتروا نوعًا معينًا من الهواتف المحمولة، ماركة معينة، فإن سألته عن السبب فيقول لك إن فلانًا في يده جهاز مثل هذا وأنا أحببت أن يكون معي مثل هذا الجهاز، أو أن صاحب العمارة أو صاحب الشقة أو أستاذه أو رجل مشهور إلى آخره لديه مثل هذا الجهاز، فتجد أن بعض الناس- حتى من أصحاب الدخول الضعيفة جدًّا- يشتري أو يحمل مثل هذا الجهاز رغم أن بعض الناس من أهل العلم أو من أهل التخصص الدقيق أو من أصحاب الدخول

المرتفعة لديهم جهاز محمول عادي جدًّا، فهذا قرار تفضيل شراء نوعٍ معين على سبيل المثال من أجهزة الاتصال المحمولة تدخل فيها عامل المحاكاة وعامل التشابه بين الأفراد بعضهم البعض.

٤ - **دور الإعلان**:

من المحددات أيضًا لتفضيلات المستهلك سلعة معينة دون أخرى الإعلان، بمعنى حملات الدعاية والإعلان بوسائلها المختلفة، الإذاعة والتليفزيون والجرائد والمجلات والصحف وعلى شبكة المعلومات والإعلانات المعلقة في الشوارع... إلى آخره، الإعلان عامل مهم في الواقع المعاصر، وبخاصةٍ في البلاد ذات الدخل الفردي المرتفع، وفي الدول الصناعية التي يغلب على أهلها التخصص في صناعات معينة، والإنسان يقضي كثيرًا من وقته في العمل الشاق، صحيح أنه يأخذ عائدًا مرتفعًا وأجرًا مرتفعًا إلا أن هذا قد يستغرق وقتًا كثيرًا من حياته، فلا يوجد عنده وقت لمعرفة خصائص الأشياء وخصائص السلع، وقد لا يسمع عنها إلا من خلال الإعلان، فنجد أن الإعلان يؤثر في قراره بالشراء، فعندما يستمع لإعلان معين فإنه يحدث له اقتناع بالسلعة الجديدة وبخصائصها وبمميزاتها، وبأنه يرى أنه في حاجة إليها، وأن الإعلان قد وصل به إلى هذا الاقتناع، فنجد أن جزءًا كبيرًا من قرارات تفضيلات المستهلكين لنوع معين من السلع والخدمات ناتج عن أثر الإعلان، وهذه مسألة واضحة تمامًا، ونجد لهذا أن نفقات الإعلان تمثل قدرًا كبيرا من نفقات الشركات المنتجة للسلع الحديثة، نجد أنه يخصص جزءًا كبيرًا من تكلفة الإنتاج من أجل الإعلان والترويج عن هذا المنتج، والدخول في الأسواق والنجاح في تحقيق معدلاتِ مبيعات عالية، ويستعين أصحاب الشركات في هذا بالمشاهير أو بأشكال معينة أو بالصيغ المعينة أو بالأساليب، وفيها دراسات لعلم النفس، وفيها دراسات للاجتماع، وفيها دراسات معينة باستخدام الألوان وباستخدام التأثيرات المختلفة وهكذا.

فالإعلان في العصر الحديث وفي الواقع الاقتصادي المعاصر وفي الأسواق التي نحياها له دورٌ مؤثِّر على قرار المستهلك بشراء سلعة معينة دون أخرى، وللتوسع في هذه النقطة أيضًا نقول: إن الإعلان تتعدد حوله وجهاتُ النظر، فيرى بعضهم أن الإعلان هادف وبعضهم يرى أن كثيرا من الإعلانات غير هادفة، وأنها مُضيعة للوقت وللأموال، وأنها أيضًا لا تقول الحقيقة وتُغالي، وهناك فَجوةٌ بين ما يقوله الإعلان وما توفِّره السلعة بالفعل من قدر من المنفعة التي تعود على المستهلكين

من استهلاكها.الإعلان إذن أصبح صناعة كبيرة جدًّا، ويستخدم فيه علومٌ متطورة ووسائل اتصال حديثة، كلها تؤثر على قرارِ المستهلك، وقد يكون الإعلان مضللًا، وقد يكون الإعلان وهميًّا، وقد يكون لا يخبر بالحقيقة، وقد يكون يمثل دغدغة لمشاعر المستهلكين، لكن في النهاية نقول إن تأثير الإعلان على تفضيلات المستهلك لسلعة دون أخرى مسألة واضحة تمامًا.هذه بصفة عامة هي محددات تفضيلات المستهلكين لاختيار سلعةٍ معينة.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين تبين فيه محددات تفضيل المستهلك سلعة في السوق على سلعة أخرى.

افتراضات حول سلوك المستهلك:

١- رشادة المستهلك:

ننتقل بعد ذلك إلى النقطة التي تليها، وهي أننا إذا سلَّمنا بهذه الأشياء وبهذه العوامل والمحددات فإن هناك افتراضات يضعها علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد صعب عليه جدًّا أن يبحث أو أن يقيس بطريقة كَمية وبطريقة محددة وبطريقة قاطعة المسائل والعوامل التي تحدثنا عنها وهي أن اختيار أي شخص لشيء ما مسألة معقدة تتحكم فيه مجموعة من العوامل، وأن هناك نسبة تشابه، وأن الإعلان له دور إلى آخره، فيلجأ الاقتصاد إلى مسألة الافتراضات يعني يقول: إنه من المنطق كذا ومن المسلم كذا وكذا فيقول لك: الافتراضات التي تبحث في تحليل اختيارات أو تفضيلات المستهلكين، فيقول إن هناك دخلا محدودا للمستهلك، وإن هذا الدخل المحدود المستهلك يحرص عليه وأنه يحب ألا يبذره أو يبدده، وأن هذا الدخل المحدود هو العامل الأساسي في اختيار نوع معين من السلع أو من الاستهلاك أو حجم معين من الاستهلاك.

٢ السعي إلى زيادة الرفاهة المادية:

الشيء الثاني هو أن المستهلك يسعى من أجل تفضيل استهلاك نوع معين من السلع لإشباع وتحقيق هدف يريد الوصول إليه، والهدف العام زيادة الرفاهية الشخصية له من منظور الاقتصاد الوضعي، والمقصود بزيادة الرفاهية الشخصية الوصول إلى مستوى من الرفاهية التي تعكسها

وتعبر عنها كميةُ السلع ونوعية السلع التي يستهلكها ويتمتع بها، لدينا قائمة طويلة جدًّا وعريضة ومتسعة من السلع في الواقع المعاصر، سنتحدث عنها ونستعرض بعضها فيما بعد.

هذا الهدف وهذه الغاية التي تتمثل في اتخاذ القرار بالشراء أو تفضيل سلعة دون أخرى كل هذا يرجع إلى وجود غاية لدى المستهلك، وهي أنه يستهدف الوصولَ إلى هدف معين من اتخاذ قرار الاستهلاك، وهو الحصول على الإشباع الذي تولده نوعيةُ وكمية من السلع وصولا إلى مستوى رفاهية يتمناه ويسعى إليه، أيضًا طالما أن دخله محدود فإن قرار الشراء إذا فضَّل سلعة على سلعة أخرى فإن معنى ذلك أنه ضحى بسلعة مقابل الانتفاع بخدمات سلعة معينة، وهذا ما نسميه تكلفةَ الفرصة البديلة، وسوف نوضحها فيما بعد، فقرار تفضيل شراء سلعة معينة دون غيرها معناه التضحية بعدم شراء سلعة أخرى؛ لأن دخل المستهلك محدود، وليس نهائيًّا، فينبغي عليه أن يقوم بعملية تفضيل، ومعنى ذلك أنه رغب في سلعة ولم يرغب في سلعة أخرى، الأمر الآخر أن المستهلك لديه قدر من المعلومات عن الأسواق وعن السلع وعن بعض خصائصها لكن من الصعب- بل من المستحيل- أن يتوفر لديه كافة المعلومات عن كافة السلع في كافة الأسواق، هذه مسألة خارج قدرة الإنسان أن يحصِّلها، وإنما لديه قدر معين من المعلومات، لكن المعلومات الكاملة لا توجد لديه، وهذا معناه أنه قد يتخذ قرارًا بشراء سلعةٍ معينة في غيبةِ معلومةٍ معينة، ثم بعد هذا القرارِ يتَّضح له أن هذا القرار لم يكن قرارًا صائبًا، وأنه كان ينبغي عليه أن يتريث وكان ينبغي عليه أن يستكمل النقص في المعلومات، لكن الواقع أن المستهلك أي مستهلك في أي مكان لديه قدر من المعلومات، لكن هذا القدر ليس هو القدر الكامل التام للمعلومات التي ينبغي أن تتوفر لديه، المنظرون الرأسماليون يقولون: إن السوق ناجحة، السوق بمعنى حرية الطلب والعرض، وحرية المستهلك في الشراء وحرية المنتج في البيع، المنظرون الرأسماليون دعاة الحرية الاقتصادية يقولون: إن السوق هذه تكفل الكفاءةَ في إشباع حاجاتِ المستهلك وتكفل مستوى إنتاجيًّا مرتفعًا، وما الذي يحدث من أزمات، ما تفسيره؟ يقولون لك: إن السوق الكاملة غير موجودة، بسبب نقص المعلومات، فيقولون: إن المستهلك أو الراغب في الشراء لديه كافة المعلومات عن السلع والمنتجين وأغراضهم وأهدافهم وفرصهم والشروط التي يوفرونها إلى آخره، والمنتجون لديهم معلوماتٌ كاملة عن المستهلكين وخصائصهم وأهدافهم وأغراضهم



ومستوى دخولهم ومواقعهم وأين يتواجدون وهكذا، قالوا هنا نكون بصدد السوق الكاملة، ولما كان ذلك غير متوفر فيقولون نحن إزاء سوق غير كاملة، هذا من وجهة نظر الاقتصاديين أو المنظرين أو المفكرين الرأسماليين الذين يؤمنون بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي وأن السوق الحرة كفيلةٌ بأن تدير الاقتصاد إدارة فعالة بكفاءة.

هنا نتقدم خطوة أخرى ونقول: إن الاقتصاديين عندما أرادوا دراسة محدداتِ سلوك المستهلك قدموا لنا مجموعةً من النظريات قالوا: هذه النظريات هي أدوات علمية تساعد في البحث العلمي وفي الدراسة العلمية لسلوك المستهلكين، وهذا العنوان اسمه نظرية سلوك المستهلك وهي في الحقيقة نظريات سلوك للمستهلك، بحيث يمكن تفسير سبب شراء المستهلك السلعة أ ولم يشتر السلعة ب، هذه النظريات تفترض مجموعة من الافتراضات أن المستهلك عاقل رشيد، فلن يبدد دخله سدى بغير فائدة، وأنه يسعى إلى تعظيم المنفعة من هذا الدخل؛ فكل وحدةِ نقود ينفقها يسعى إلى أن تكون المنفعة التي يحصل عليها من إنفاقها كبيرة جدا، بأقصى ما يمكن، ما هي المنفعة هي إشباع رغبات المستهلك هي الإشباع النفسي الذي يحصل عليه المستهلك عندما يستهلك سلعة معينة، فالمستهلك عاقل رشيد يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن من خلال دخله المتاح له، إن المستهلك له دخل محدود وليس له دخل لا نهائي ألف جنيه في الشهر أو ألف ريال أو عشرة آلاف أو خمسة آلاف لكن دخله ليس بلا نهاية وليس بلا حصر وليس بلا حجم، وإنما له مستوى معين، وله حجم معين، وبالتالي، فإن هذا يفرض عليه قيودًا، فإنه ينبغي أن يشتري أشياء، ويترك أشياء أخرى، فهو له دخل محدود يقوم بإنفاقه على السلع والخدمات في السوق، وإن هذا المستهلك له حرية اختيار سلعة دون أخرى، وكمية من السلع من غير كمية أخرى، لديه حرية في أن يشتري ما يشاء بالقدر الذي يشاء في الوقت الذي يشاء.

٣ افتراض ثبات أسعار السلع والأذواق:

الافتراض الثالث أن أسعار السلع والخدمات ثابتة في وقت التحليل في وقت الدراسة، لأنا لو افترضنا السلعة تتغير أسعارها فلابد أن سلوك المستهلك في الشراء سيتغير وفقًا لما درسناه سابقًا في قانون الطلب والعرض، أيضًا تفضيلات المستهلك وأذواقه يجب أن تكون ثابتة لا تتغير؛ فلو تغيرت لتغير قرار الشراء بالتالي، كانت الأذواق ارتداء موديلات معينة من الملابس للرجال أو

للنساء أو للأطفال تغير هذا الذوقُ تغيرت هذه الموضة تغيرت هذه الموديلات، انصرف الناس عنها، إذا الطلب على هذه الموديلات يتغير ويتحوَّل إلى الطلب على أنواع وموديلات أخرى من الملابس، هذا تغيرٌ في الطلب وتفضيلُ نوع من الملابس على نوع آخر، بسبب تغير الأذواق السائدة في المجتمع، يفترض أن المستهلك على علم كامل بظروف السوق، مع أن هذا الافتراض غير واقعي إلا أن النظرية الاقتصادية والاقتصاديين يؤمنون به ويفترضونه، فيقولون رغم أنه فرض غير واقعي: إن المستهلك على علم كامل بظروف السوق بالأسعار بالسلع بالمنتجين بالمنافسة، السلعة هذه في شركة معينة لها سعر، ولها سعر آخر في الشركة الأخرى لها سعر في محل، وآخر في محل آخر، وهو يتجه بالقطع إلى أن يشتري السلعة التي تباع بأسعار أرخص من غيرها، كما أن هذه المعرفة للأسواق وللمنتجين والعارضين والبيع ونظامه والأسعار وخاصة السلع أيضًا يضاف إليها معرفة بالسلع البديلة والمكملة؛ لأن هذه السلع على علاقة بسلعة أخرى سلع بديلة وسلع مكملة وأنه يعرف أسعار هذه السلع البديلة والمكملة قلنا السلع البديلة التي تحل محل سلعة أخرى وتعطي نفس الإشباع البديلة المكملة أنها سلعة لا تستهلك إلا مع سلعة أو مقترنة بسلعة أخرى.

هنا تبرز مشكلة فنحن نتكلم عن منفعة ما يحصل عليه المستهلك من إشباع نتيجة لقيامه باستهلاك سلعة معينة، فهل هذه المنفعة التي هي شيء معنوي شيء وجداني يجده الإنسان في داخله يمكن قياسُها كميًّا والتعبير عنها كميًّا؟

هنا الاقتصاديون اتجهوا اتجاهَين: الاتجاه الأول يرى أن المنفعة يمكن قياسُها بالقياس الكمي، نقول: إن شراء برتقالة مثلا واستهلاكها يعطيني إشباع قدره عشرة مثلًا، هذا افتراض، بأن المنفعة يمكن قياسُها قياسًا كميًّا وليس قياسًا وصفيًّا، وكيفية القياس يعبر عنها بوحدات من النقود إن استهلاك هذه البرتقالة يساوي في نظري خمسة جنيهات، أو بمقياس شخصي في شكل وحدات من السلع، أي أن استهلاك البرتقالة هذه تعادل عندي استهلاك رغيف من الخبز أو استهلاك قطعة من الحلوى وهكذا.

هناك نظرية تفترض إمكانية قياس المنفعة كميًّا، والتعبير عنها بوحدات، إما أن يكون في شكلِ وحدات من النقود أو أن يكون في شكل وحدات من سلع أخرى تعطي نفس الإشباع.

الاتجاه الثاني يقول لا يمكن قياس المنفعة، وإننا إذا أردنا تحليلَ سلوك المستهلك والوقوف على سبب شراء هذه السلعة وعدم شراء غيرها فإن علينا أن نتجه اتجاها آخر وهو أن المنفعة لا يمكن قياسها ولكن يمكن ترتيب المنافع المتولدة والمتحققة من استهلاك أنواع مختلفة من السلع، إن المنفعة المتولدة باستهلاك نوعٍ من السلع أ تعطيني إشباعًا يفوق أو يقل عن استهلاك قدر من سلعة أخرى.

افتراضات نظرية الطلب:

تبني نظرية الطلب التقليدية تحليلها لسلوك المستهلك على عدة افتراضات أساسية نلخص أهمها فيما يلي:

أولا: أن المستهلك عاقل رشيد يسعى إلى تعظيم المنفعة، أي تحقيق أقصى إشباع ممكن.

ثانيا: أن المستهلك له دخل محدود يقوم بإنفاقه على السلع والخدمات المتاحة في السوق، كما تتوافر له الحرية التامة في اختيار السلع واتخاذ قرارات الإنفاق.

ثالثا: أن أسعار السلع والخدمات ثابتة، وكذلك تفضيلات المستهلك وأذواقه تظل بلا تغيير.

رابعا: أن المستهلك على علم كامل بظروف السوق، فهو يعرف أسعار السلع موضع الشراء كما يعلم أسعار السلع البديلة والمتكاملة.

الاتجاهات في حل مشكلة مفاضلة السلع:

ولقد أثارت مشكلة مفاضلة السلع ومقارنة المنافع جدلا بين الكتاب الاقتصاديين، وبرز في هذا الصدد اتجاهان:

الاتجاه الأول: يتزعمه أنصار نظرية المنفعة، ويرى أن المنفعة قابلة للقياس الكمي، إما بمقياس موضوعي معبرا عنه بوحدات من النقود أو بمقياس شخصي في شكل وحدات من المنفعة.

أما الاتجاه الثاني: فيأخذ به أنصار نظرية منحنيات السواء ونظرية التفضيل المفصح عنه، ويرى أن المنفعة غير قابلة للقياس الكمي، وإنما يمكن إخضاعها للقياس الترتيبي، فالمستهلك لا يحتاج لتحديد قيمة عددية لدرجة الإشباع التي يحصل عليها من كل سلعة حتى يختار أفضل توليفة، بل يكفيه ترتيب السلع المختلفة وفقا لأهميتها النسبية.

الخلاصة:

- يتكون الاقتصاد من ثلاثِ دوائر أساسية:
  - الدائرة الأولى وهي دائرة الإنتاج
  - الدائرة الثانية هي دائرة التبادل
  - الدائرة الثالثة هي دائرة الاستهلاك
- يمثل الدخل قيدا على حجم الاستهلاك للفرد، فاستهلاك الفرد يتحدد بصفة أساسية على أساس ما يحصل عليه من دخل، وذلك بصفة عامة.
- العوامل الحاكمة لتفضيل استهلاك سلعة على غيرها وهي:
  - الظروف الفردية والاجتماعية وغيرها.
  - دافع المحاكاة والتقليد.
  - دور الإعلان.
- هناك افتراضات حول سلوك المستهلك منها:
  - رشادة المستهلك
  - السعي إلى زيادة الرفاهة المادية.
  - افتراض ثبات أسعار السلع والأذواق
- تبني نظرية الطلب التقليدية تحليلها لسلوك المستهلك على عدة افتراضات أساسية نلخص أهمها فيما يلي
  - أن المستهلك عاقل رشيد يسعى إلى تعظيم المنفعة، أي تحقيق أقصى إشباع ممكن.
  - أن المستهلك له دخل محدود يقوم بإنفاقه على السلع والخدمات المتاحة في السوق، كما تتوافر له الحرية التامة في اختيار السلع واتخاذ قرارات الإنفاق.
  - أن أسعار السلع والخدمات ثابتة، وكذلك تفضيلات المستهلك وأذواقه تظل بلا تغيير.
  - أن المستهلك على علم كامل بظروف السوق، فهو يعرف أسعار السلع موضع الشراء كما يعلم أسعار السلع البديلة والمتكاملة.



- هناك اتجاهات في حل مشكلة مفاضلة السلع:

– الاتجاه الأول: يتزعمه أنصار نظرية المنفعة، ويرى أن المنفعة قابلة للقياس الكمي، إما بمقياس موضوعي معبرا عنه بوحدات من النقود أو بمقياس شخصي في شكل وحدات من المنفعة.

– الاتجاه الثاني: فيأخذ به أنصار نظرية منحنيات السواء ونظرية التفضيل المفصح عنه، ويرى أن المنفعة غير قابلة للقياس الكمي، وإنما يمكن إخضاعها للقياس الترتيبي، فالمستهلك لا يحتاج لتحديد قيمة عددية لدرجة الإشباع التي يحصل عليها من كل سلعة حتى يختار أفضل توليفة، بل يكفيه ترتيب السلع المختلفة وفقا لأهميتها النسبية.

الدرس الثامن: نظريات تفسر سلوك المستهلك

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثامنة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نعرض لنظرية المنفعة، والافتراضات الخاصة بها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين مفهوم نظرية المنفعة

٢. توضح المقصود بالمنفعة الكلية

٣. تعرف المنفعة الحدية

٤. تحدد العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية

٥. تذكر قانون تناقض المنفعة

٦. تحدد السبب في تناقض المنفعة الحدية

٧. تعدد شروط تطبيق قانون تناقض المنفعة الحدية

تشرح الفروض التي تقوم عليها نظرية المنفعة



أولا: نظرية المنفعة:

تبدأ نظرية المنفعة من ملاحظة أن المستهلك يحصل على منفعة أو إشباع من استهلاك السلع، وأنه يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة من إنفاقه على شراء السلع في حدود قوته الشرائية.

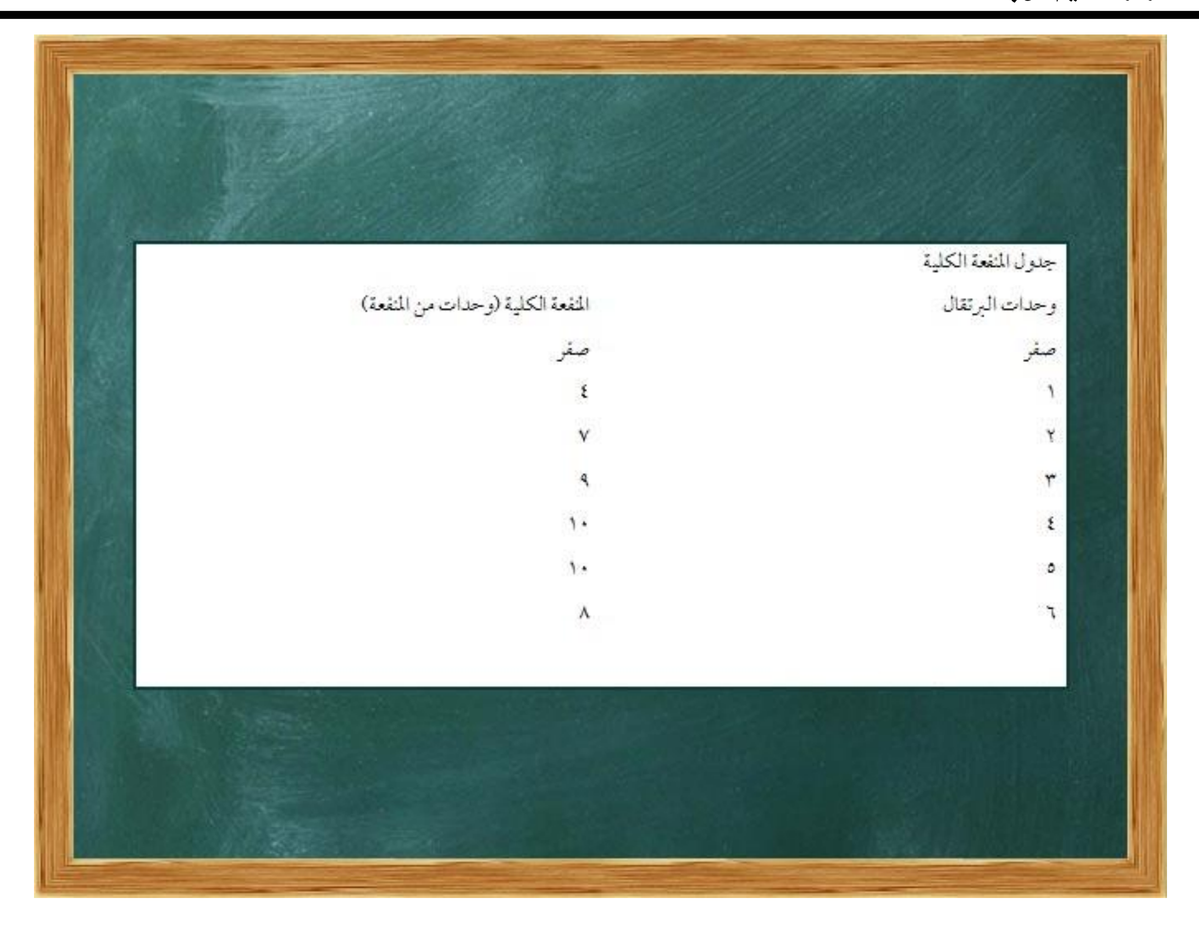
المقصود بالمنفعة الكلية:

والمقصود بالمنفعة الكلية الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلك من شراء كميات متعددة من السلعة المعينة، وهذا الإشباع الكلي يتجه إلى التزايد كلما زادت الكمية المستهلكة من السلعة في وحدة زمنية معينة.

مثال تطبيقي على المنفعة الكلية:

فعلى سبيل المثال تكون المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك أربع وحدات من البرتقال أكبر من المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك وحدتين فقط، وهكذا. غير أنه يجب ملاحظة أن هناك حدا أقصى يمكن أن تصل إليه المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك، بحيث إذا تجاوز المستهلك كمية معينة من السلعة تعرضت المنفعة الكلية إلى الانخفاض.

ويوضح المثال التالي تطور المنفعة الكلية مع الزيادة المتتابعة في الكمية المستهلكة من وحدات سلعة معينة ولتكن البرتقال.



جدول المنفعة الكلية

وحدات البرتقال	المنفعة الكلية (وحدات من المنفعة)
صفر	صفر
١	٤
٢	٧
٣	٩
٤	١٠
٥	١٠
٦	٨

ويتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والمنفعة الكلية حتى بلوغ الوحدة الخامسة من البرتقال، حيث يصل المستهلك إلى نقطة التشبع، فالوحدة الأولى تحقق له منفعة قدرها أربع وحدات إشباع، وبإضافة الوحدة الثانية تزداد المنفعة الكلية إلى سبع وحدات إشباع، وهكذا. حتى الوحدة الخامسة، ويلاحظ أنه بإضافة الوحدة السادسة انخفضت المنفعة الكلية إلى ثماني وحدات إشباع دليلا على أن المستهلك قد حصل على كفايته من استهلاك هذه السلعة ووصل إلى أقصى إشباع كلي ممكن، وأن الوحدات التالية تسبب له ألما أو ضررا يقلل من منفعته الكلية في النهاية. ويمكن تصوير الجدول السابق بيانيا في شكل منحنى على النحو التالي.

منحنى المنفعة الكلية

ويلاحظ من الشكل أن المنحنى ميله موجب في مرحلة زيادة الاستهلاك من وحدة إلى أربع وحدات من البرتقال دلالة على تزايد المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك، ثم يكون ميله مساويا للصفر عند استهلاك الوحدة الخامسة لأنها لا تضيف شيئا إلى المنفعة الكلية ويكون المستهلك قد وصل عندها إلى حد التشبع، أما بعد ذلك فيكون ميل منحنى المنفعة الكلية سالبا، بمعنى أن زيادة الاستهلاك تقترن بانخفاض المنفعة الكلية.

تعريف المنفعة الحدية:

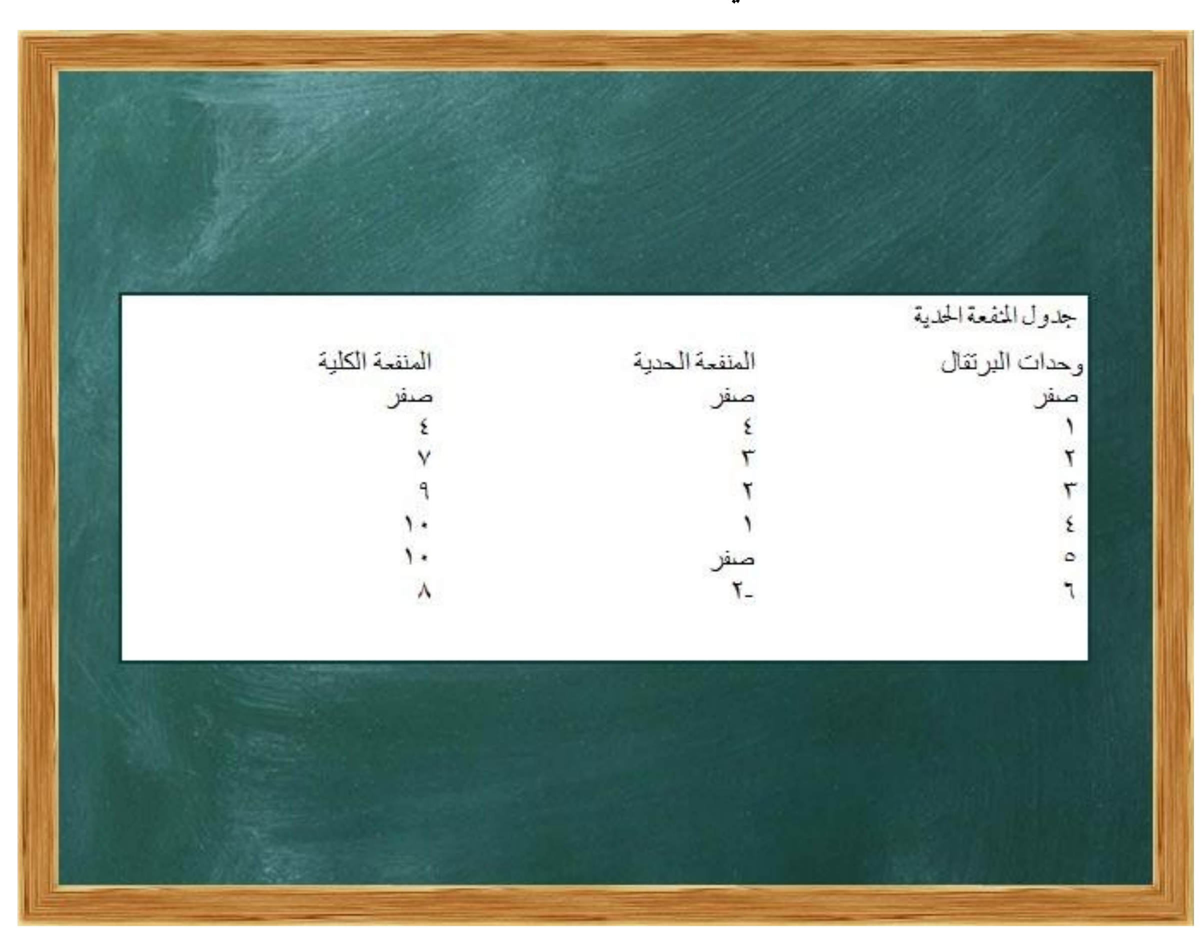
وبمتابعة الأرقام الواردة بالجدول السابق نجد أن كل وحدة متتابعة من السلعة تضيف إلى المنفعة الكلية قدرا معينا من المنفعة، هذا القدر يطلق عليه تعبير المنفعة الحدية، أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة.

ولو رجعنا لأرقام المثال السابق لوجدنا أن استهلاك الوحدة الأولى حقق منفعة قدرها أربع وحدات إشباع، بمعنى أن المنفعة الحدية للوحدة الأولى هي أربع وحدات إشباع، ولذلك نجد أن

استهلاك الوحدة الثانية أدى إلى زيادة المنفعة الكلية إلى سبع وحدات إشباع، مما يعني أن الوحدة الثانية من البرتقال أضافت ثلاث وحدات إشباع وتكون هذه هي منفعتها الحدية، وهكذا. وعلى ذلك يمكن تعريف المنفعة الحدية بأنها عبارة عن الزيادة في المنفعة الكلية الناشئة عن زيادة استهلاك السلعة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

مثال تطبيقي على المنفعة الحدية:

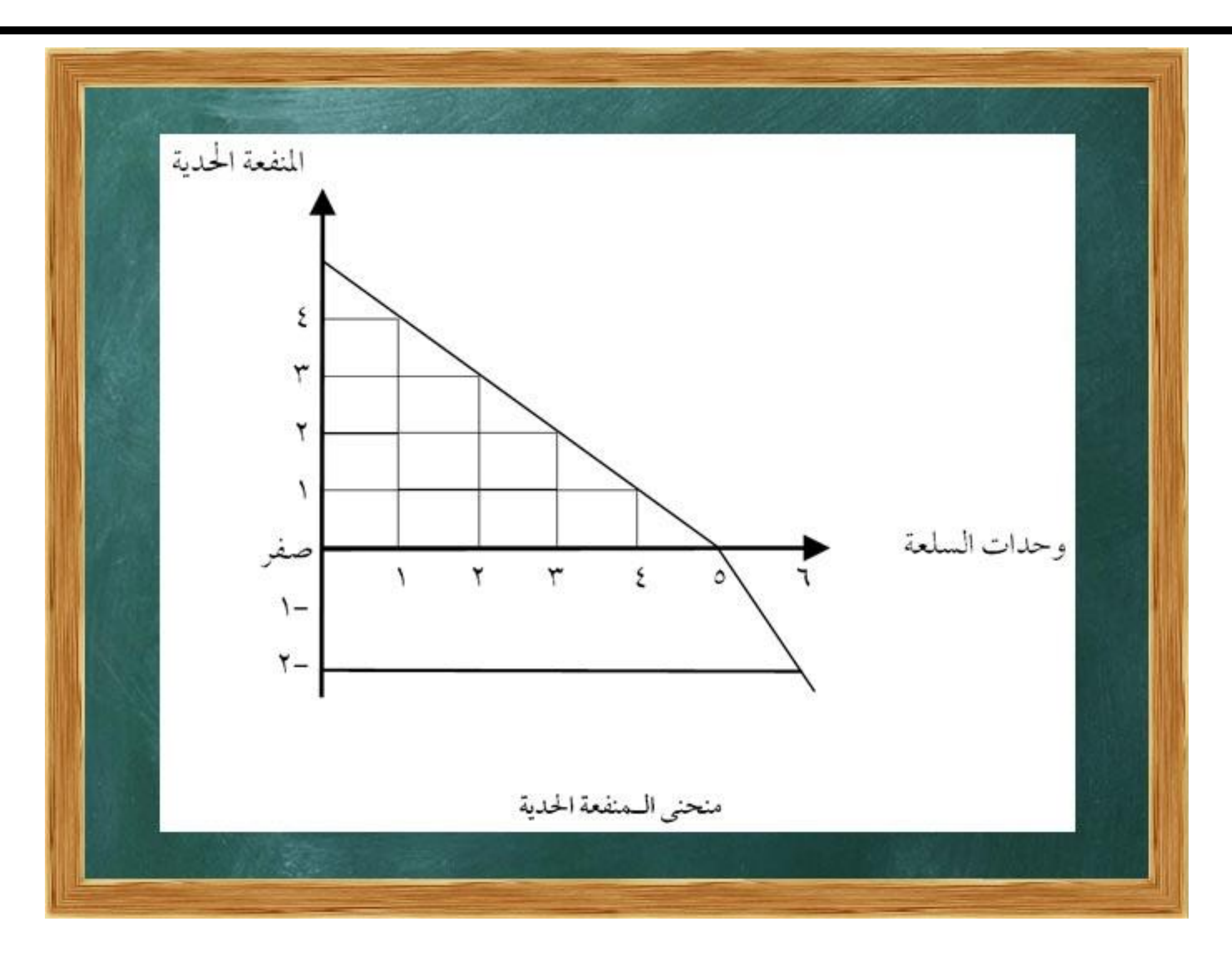
ومن واقع هذا التعريف نجد أنه يمكن اشتقاق المنفعة الحدية من بيانات المنفعة الكلية الواردة بالجدول السابق، وذلك بحساب الفرق في المنفعة الكلية المناظرة للكميات المتتالية من وحدات السلعة المستهلكة، وذلك على النحو التالي:



جدول المنفعة الحدية

وحدات البرتقال	المنفعة الحدية	المنفعة الكلية
صفر	صفر	صفر
١	٤	٤
٢	٣	٧
٣	٢	٩
٤	١	١٠
٥	صفر	١٠
٦	٢-	٨

ويمكن تمثيل جدول المنفعة الحدية بيانيا في شكل منحنى يطلق عليه منحنى المنفعة الحدية.

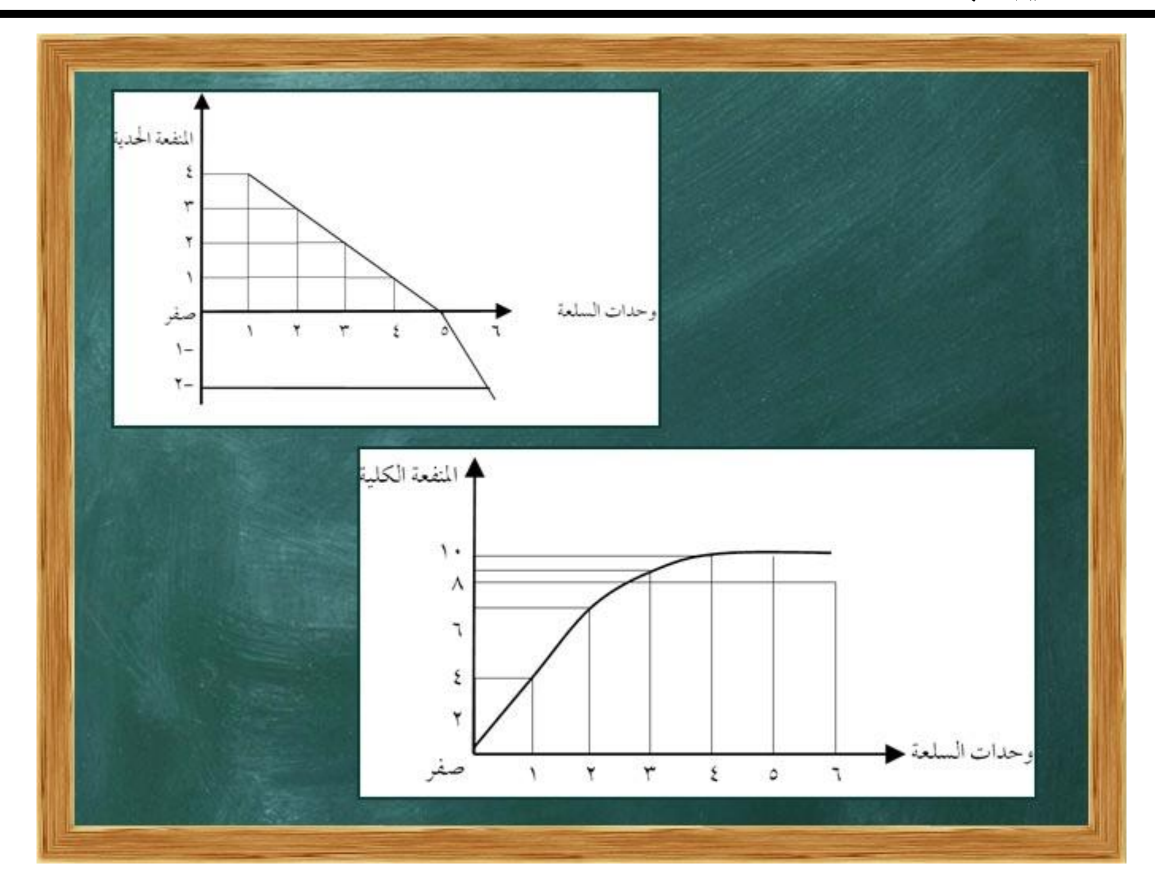


ويلاحظ من الشكل أن المنحنى ميله سالب، دلالة على تناقص المنفعة الحدية مع زيادة الاستهلاك وتعرف هذه الظاهرة والتي سنتناولها بعد قليل بقانون تناقص المنفعة الحدية، كما يلاحظ أن المنفعة الحدية يمكن أن تصل إلى الصفر في حالة التشبع الكامل، كما يمكن أن تتخذ قيما سالبة في حالة انخفاض المنفعة الكلية (أو الإشباع الكلي).

العلاقة التي تربط بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية:

ويوضح الشكل التالي العلاقة التي تربط بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، فعندما تأخذ المنفعة الحدية قيما موجبة فإن ذلك يعني زيادة المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك، وعندما تنخفض المنفعة الحدية إلى الصفر تكون المنفعة الكلية قد بلغت أقصاها، أما إذا أخذت المنفعة الحدية قيما سالبة فهذا معناه تناقص المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك.





قانون تناقص المنفعة الحدية:

يعد هذا القانون من القوانين الاقتصادية الذي يقوم على ظاهرة نفسية تساعد في إلقاء الضوء على سلوك المستهلك، وفي تفسير سبب انحدار منحنى الطلب إلى أسفل صوب اليمين.

ومؤدى هذا القانون أن منفعة الوحدات المتتالية من السلعة تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة منها، وهو ما عبر عنه مارشال بقوله إن الميزة الإضافية التي يستمدها الفرد من زيادة رصيده من أي شيء تتناقص بنمو ذلك الرصيد إليه.

ولو رجعنا للمثال السابق لوجدنا أن الوحدة الأولى من البرتقال حققت أربع وحدات إشباع، والوحدة الثانية حققت ثلاث وحدات إشباع، والوحدة الثالثة حققت وحدتين إشباع فقط... وهكذا.

السبب في تناقص المنفعة الحدية:

ويرجع السبب في ظاهرة تناقص المنفعة الحدية إلى أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع التام، وأنها

تخف حدتها كلما تلقت قدرا من الإشباع مما يقلل أهمية الوحدات التالية لها، فاستهلاك الوحدة الأولى من البرتقال حقق إشباعا جزئيا للمستهلك، ولذلك تكون الوحدة الثانية منه أقل أهمية من الوحدة الأولى، وبالمثل تكون الوحدة الثالثة أقل أهمية من الوحدة الثانية... وهكذا.

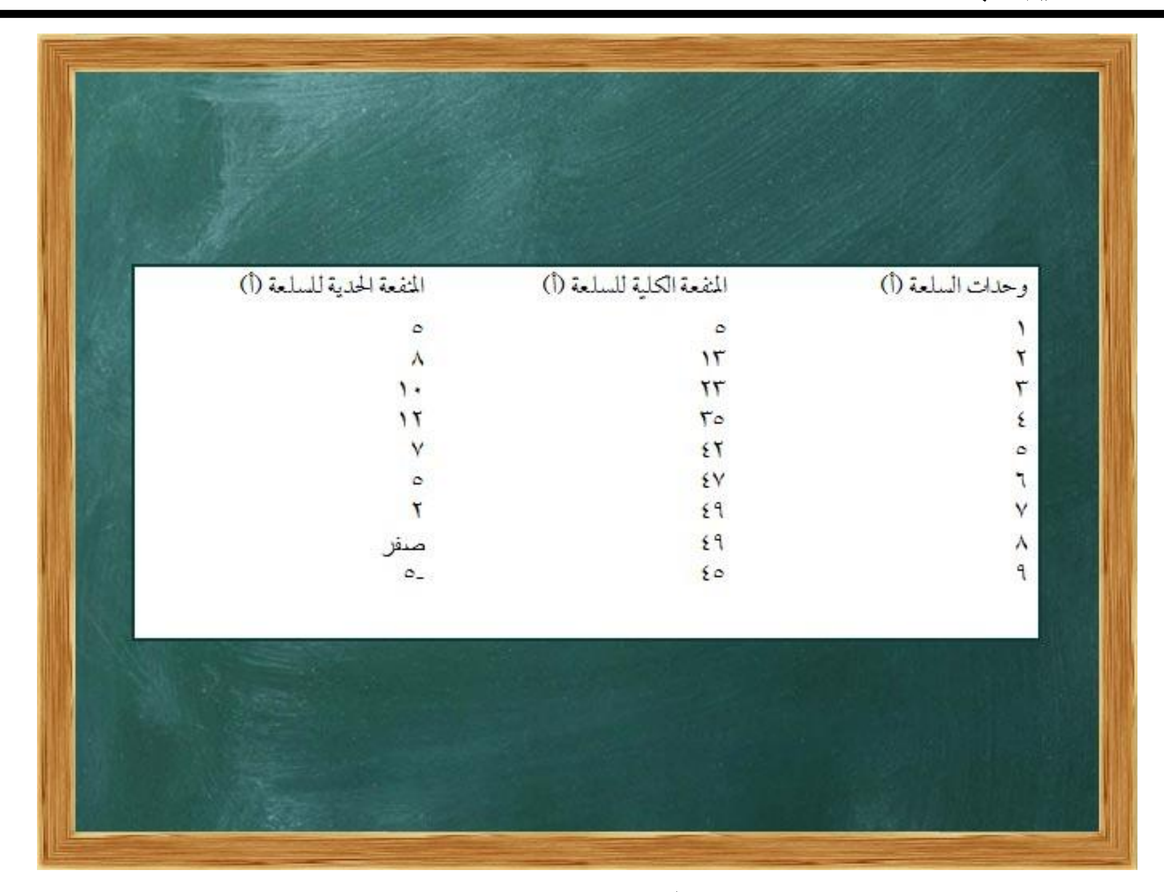
ويمكن من نفس المنطلق تفسير سبب انحدار الطلب من أعلى إلى أسفل جهة اليمين، فنظرا لأن الوحدات المتتالية من السلعة تعطي إشباعا متناقصا فإن المستهلك لن يطلبها إلا إذا كان ثمنها أقل بالمقارنة بثمن الوحدات السابقة عليها، بعبارة أخر لن يشتري المستهلك الوحدة الثانية بنفس ثمن الوحدة الأولى لأنه يعلم أن أهميتها النسبية أقل، ومن ثم لن يقبل على شرائها إلا إذا كان ثمنها أقل من ثمن الوحدة الأولى.

وقد يحدث أحيانا أن تسبق مرحلة تناقص المنفعة الحدية مرحلة تتزايد خلالها المنفعة الحدية مع زيادة الاستهلاك، وذلك عندما تكون الوحدات الأولى من السلعة تزيد من شغفه أو رغبته في الحصول على المزيد منها.

مثال تطبيقي على قانون تناقص المنفعة الحدية:

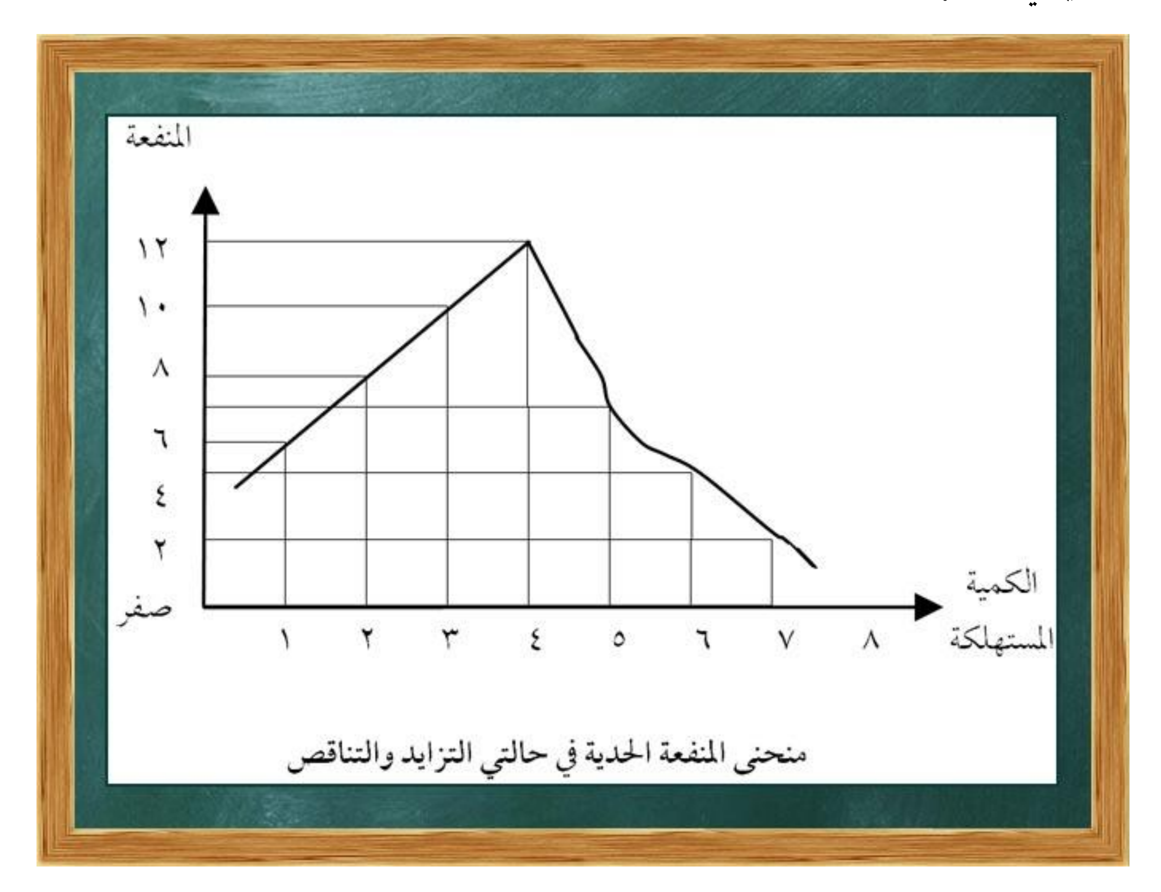
ويعبر المثال الرقمي التالي عن هذه الحالة حيث نجد أن الوحدات الأولى من السلعة قد أعطت منفعة إضافية متزايدة، حيث زادت المنفعة الحدية من ٥ إلى ٨ وإلى ١٠ ثم إلى ١٢ وحدة إشباع مع كل إضافة متتالية في الاستهلاك بدءا من الوحدة الأولى حتى الوحدة الرابعة، غير أنه بعد ذلك عادت المنفعة الحدية إلى الانخفاض التدريجي مع زيادة الاستهلاك عملا بقانون تناقص المنفعة الحدية، فكما هو موضح بالجدول ترتب على استهلاك الوحدة الخامسة من السلعة زيادة المنفعة الكلية بمقدار ٧ وحدات إشباع وهو أقل من الزيادة السابقة الناجمة عن استهلاك الوحدة الرابعة، والتي بلغت ١٢ وحدة إشباع، وهكذا للوحدات التالية المتعاقبة من السلعة.





وحدات السلعة (أ)	المنفعة الكلية للسلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (أ)
١	٥	٥
٢	١٣	٨
٣	٢٣	١٠
٤	٣٥	١٢
٥	٤٢	٧
٦	٤٧	٥
٧	٤٩	٢
٨	٤٩	صفر
٩	٤٥	٥-

ويصور الشكل التالي منحنى المنفعة الحدية في حالتي التزايد والتناقص المصاحبتين للزيادات المتتالية في الاستهلاك.



منحنى المنفعة الحدية في حالتي التزايد والتناقص

شروط تطبيق قانون تناقص المنفعة الحدية:

ويمكن تلخيص أهم الشروط الواجب توافرها لانطباق قانون تناقص المنفعة الحدية، فيما يلي:

١ -أنه تكون وحدات السلعة متجانسة ومتماثلة تماما، بحيث يمكن إحلال أية وحدة منها محل الأخرىٰ إحلالا تاما.

٢ -أن تستخدم وحدات السلعة لإشباع غرض معين محدد، لأنه لو تعددت استخدامات الوحدات المتتالية من السلعة يمكن أن تزيد منفعة الوحدات المتعاقبة بحسب أهمية الاستخدام.

٣ -أن يجري استهلاك السلعة في وحدة زمنية معينة ومناسبة بحيث يكون الاستهلاك في شكل تتابع مستمر، لأنه إذا انقضت فترة طويلة يمكن أن تتجدد الحاجة ومن ثم تزداد أهمية (منفعة) الوحدات المتتالية بدلا من أن تنقص.

٤ -أن تظل ظروف الاستهلاك وأذواق وتفضيلات المستهلك ثابتة، لأن تغير هذه الظروف أو الأذواق قد يكسب الوحدات التالية من السلعة أهمية أكبر من الوحدات السابقة التي كان يتم استهلاكها في ظروف غير مواتية أو في وقت لم تكن رغبة أو حاجة الفرد إلى السلعة قد تشكلت بعد.

٥ -أن يكون المستهلك قد بلغ في استهلاكه من السلعة الحد المناسب، (وهو استهلاك أربع وحدات من السلعة في مثالنا السابق) بحيث يبدأ بعدها سريان قانون تناقص المنفعة الحدية.

الفروض التي تقوم عليها نظرية المنفعة:

وفي ضوء العرض السابق يمكن تلخيص أهم الفروض التي تقوم عليها نظرية المنفعة فيما يلي:

١ -أن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا ويهدف إلى تعظيم المنفعة في ظل دخله المحدود وأسعار السلع السائدة في السوق.

٢ -أن منفعة كل سلعة قابلة للقياس الكمي، إما بوحدات من النقود أو بوحدات من المنفعة.

٣ -أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة، وهو فرض أساسي في حالة ما إذا استخدمت النقود كمقياس للمنفعة، فبداهة إذا تغيرت المنفعة الحدية للنقود مع تغير دخل المستهلك لفقدت في الحال صلاحيتها كأداة للقياس.

٤ -أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك من كل مجموعة سلعية معينة تتوقف على الكميات المستهلكة من كل سلعة، فإذا كانت المجموعة السلعية المشتراة تحتوي (ن) من السلع، فيمكن التعبير عن دالة المنفعة الكلية:

ف= د (أ ، ب ، جـ ، د ... ن)

حيث (أ) الكمية المشتراة من السلعة الأولى،(ب) الكمية المشتراة من السلعة الثانية وهكذا حتى السلعة (ن)، وهذه الدالة تتزايد باستمرار مع زيادة الاستهلاك، أي أن المنفعة الكلية تزداد مع زيادة استهلاك الفرد.

ووفقا لهذا الفرض تستبعد النظرية مرحلة ثبات المنفعة الكلية، وكذلك مرحلة تناقصها، أي يقتصر التحليل على ذلك الجزء من منحنى المنفعة الكلية ذو الميل الموجب، وهو أمر طبيعي حيث أنه لا يتصور أن يقوم المستهلك العاقل الرشيد باستهلاك وحدات من السلعة لا تعطيه أية منفعة أو تسبب له ألما حتى ولو كانت السلعة المباعة بلا مقابل.

ويميل بعض أنصار هذه النظرية إلى صياغة دالة المنفعة الكلية في صورة مختلفة مضمونها أن المنفعة الكلية هي مجموع منافع السلع المختلفة التي يشتريها المستهلك، فهي عبارة عن منفعة السلعة الأولى مضافا إليها منفعة السلعة الثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا.

وواضح أن هذه الصياغة الأخيرة تفترض أن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.

٥ -أن المنفعة الحدية- أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة- تتناقص مع زيادة الاستهلاك، فكلما زادت الكمية المشتراة من سلعة ما خفت حدة حاجة المستهلك لهذه السلعة وقلت بالتالي منفعة الوحدات الإضافية.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه الفروض التي تقوم عليها نظرية المنفعة مستعينًا فيه بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

الخلاصة:

- تبدأ نظرية المنفعة من ملاحظة أن المستهلك يحصل على منفعة أو إشباع من استهلاك السلع، وأنه يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة من إنفاقه على شراء السلع في حدود قوته الشرائية.
- المقصود بالمنفعة الكلية الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلك من شراء كميات متعددة من السلعة المعينة.
- كل وحدة متتابعة من السلعة تضيف إلى المنفعة الكلية قدرا معينا من المنفعة، هذا القدر يطلق عليه تعبير المنفعة الحدية.
- عندما تأخذ المنفعة الحدية قيما موجبة فإن ذلك يعني زيادة المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك، وعندما تنخفض المنفعة الحدية إلى الصفر تكون المنفعة الكلية قد بلغت أقصاها، أما إذا أخذت المنفعة الحدية قيما سالبة فهذا معناه تناقص المنفعة الكلية مع زيادة الاستهلاك.
- مؤدى قانون تناقص المنفعة الحدية منفعة الوحدات المتتالية من السلعة تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة منها.
- يرجع السبب في ظاهرة تناقص المنفعة الحدية إلى أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع التام، وأنها تخف حدتها كلما تلقت قدرا من الإشباع مما يقلل أهمية الوحدات التالية لها.
- قد يحدث أحيانا أن تسبق مرحلة تناقص المنفعة الحدية مرحلة تتزايد خلالها المنفعة الحدية مع زيادة الاستهلاك، وذلك عندما تكون الوحدات الأولى من السلعة تزيد من شغفه أو رغبته في الحصول على المزيد منها.
- يمكن تلخيص أهم الشروط الواجب توافرها لانطباق قانون تناقص المنفعة الحدية، فيما يلي:

– أنه تكون وحدات السلعة متجانسة ومتماثلة تماما، بحيث يمكن إحلال أية وحدة منها محل الأخرى إحلالا تاما

– أن تستخدم وحدات السلعة لإشباع غرض معين محدد، لأنه لو تعددت استخدامات



الوحدات المتتالية من السلعة يمكن أن تزيد منفعة الوحدات المتعاقبة بحسب أهمية الاستخدام.

– أن يجري استهلاك السلعة في وحدة زمنية معينة ومناسبة بحيث يكون الاستهلاك في شكل تتابع مستمر، لأنه إذا انقضت فترة طويلة يمكن أن تتجدد الحاجة ومن ثم تزداد أهمية (منفعة) الوحدات المتتالية بدلا من أن تنقص.

– أن تظل ظروف الاستهلاك وأذواق وتفضيلات المستهلك ثابتة، لأن تغير هذه الظروف أو الأذواق قد يكسب الوحدات التالية من السلعة أهمية أكبر من الوحدات السابقة

– أن يكون المستهلك قد بلغ في استهلاكه من السلعة الحد المناسب، (وهو استهلاك أربع وحدات من السلعة في مثالنا السابق) بحيث يبدأ بعدها سريان قانون تناقص المنفعة الحدية.

- يمكن تلخيص أهم الفروض التي تقوم عليها نظرية المنفعة فيما يلي:

– أن المستهلك يسلك سلوكا رشيدا ويهدف إلى تعظيم المنفعة في ظل دخله المحدود وأسعار السلع السائدة في السوق.

– أن منفعة كل سلعة قابلة للقياس الكمي، إما بوحدات من النقود أو بوحدات من المنفعة.

– أن المنفعة الحدية للنقود ثابتة، وهو فرض أساسي في حالة ما إذا استخدمت النقود كمقياس للمنفعة، فبداهة إذا تغيرت المنفعة الحدية للنقود مع تغير دخل المستهلك لفقدت في الحال صلاحيتها كأداة للقياس.

– أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك من كل مجموعة سلعية معينة تتوقف على الكميات المستهلكة من كل سلعة.

– أن المنفعة الحدية أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة تتناقص مع زيادة الاستهلاك، فكلما زادت الكمية المشتراة من سلعة ما خفت حدة حاجة المستهلك لهذه السلعة وقلت بالتالي منفعة الوحدات الإضافية.



الدرس التاسع: توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة التاسعة من الوحدة الثانية لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة ندرس كيفية تحقيق توازن المستهلك وفقًا لنظرية لمنفعة، ونقد نظرية المنفعة، ثم نتعرف على نظرية منحنيات السواء، والافتراضات التي تستند إليها، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن :

١. تبين كيفية تحقيق توازن المستهلك.

٢. توضح الانتقادات التي وجهت لنظرية المنفعة.

٣. تعدد الافتراضات التي تستند إليها نظرية منحنيات السواء.

٤. تعدد شروط توازن المستهلك وفقًا لنظرية منحنيات السواء.

المقصود بتوازن المستهلك:

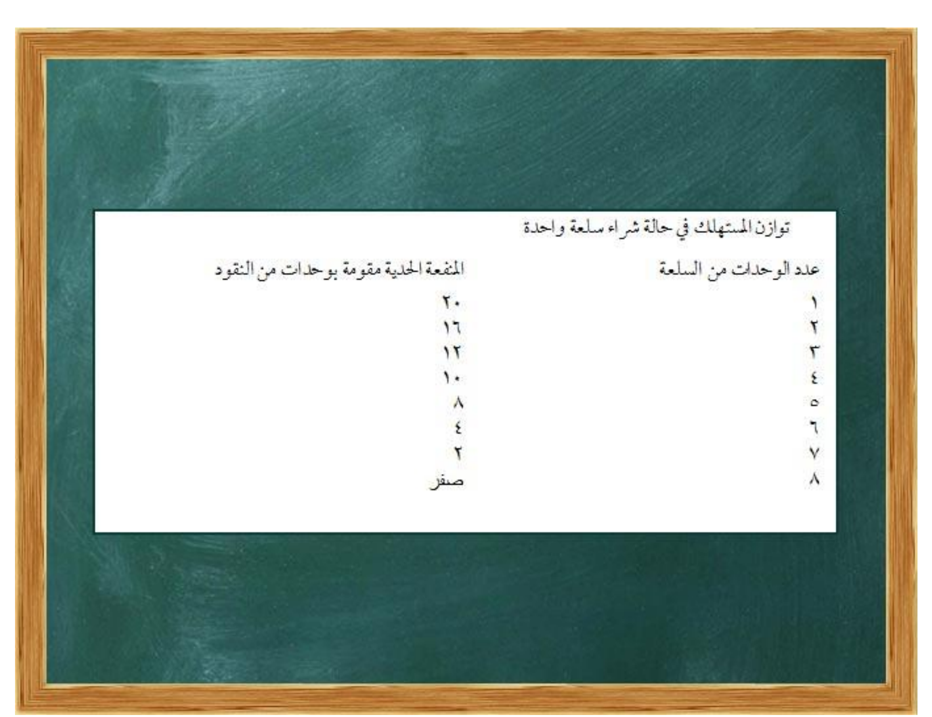
يكون المستهلك في حالة توازن عندما يشتري التوليفة السلعية التي تحقق له أقصى إشباع ممكن في حدود دخله المعين، وعلى ذلك إذا بلغ المستهلك وضع التوازن لا يكون من مصلحته بأي حال من الأحوال إعادة توزيع دخله بين السلع لأن تغير التوزيع سيترتب عليه نقص الإشباع الكلي الذي يحصل عليه.

ويتحقق توازن المستهلك في حالة الإنفاق على سلعة واحدة وليكن (أ). وبفرض أن المنفعة تقاس بوحدات من النقود عندما تتساوى المنفعة الحدية للسلعة (م ج أ) مع سعرها في السوق (س م) أي عندما م ج أ= س أ.

فإذا كانت المنفعة الحدية للسلعة أكبر من سعرها يستطيع المستهلك زيادة مستوى إشباعه بشراء المزيد من الوحدات حتى يصل إلى حالة التعادل، وبالمثل إذا كانت المنفعة الحدية للسلعة أقل من سعرها فإن زيادة المنفعة الكلية للمستهلك تقتضي منه شراء كمية أقل والاحتفاظ بالنقود حتى ترتفع المنفعة الحدية إلى مستوى يعادل الثمن في السوق.

التوازن في حالة شراء سلعة واحدة:

والمثال التالي يوضح حالة التوازن في حالة إنفاق المستهلك دخله على سلعة واحدة (البرتقال)، وبفرض استخدام النقود كوحدة لقياس المنفعة (مع ملاحظة أن هذا الفرض يعني ثبات المنفعة الحدية للنقود).



توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة

عدد الوحدات من السلعة	المنفعة الحدية مقومة بوحدات من النقود
١	٢٠
٢	١٦
٣	١٢
٤	١٠
٥	٨
٦	٤
٧	٢
٨	صفر



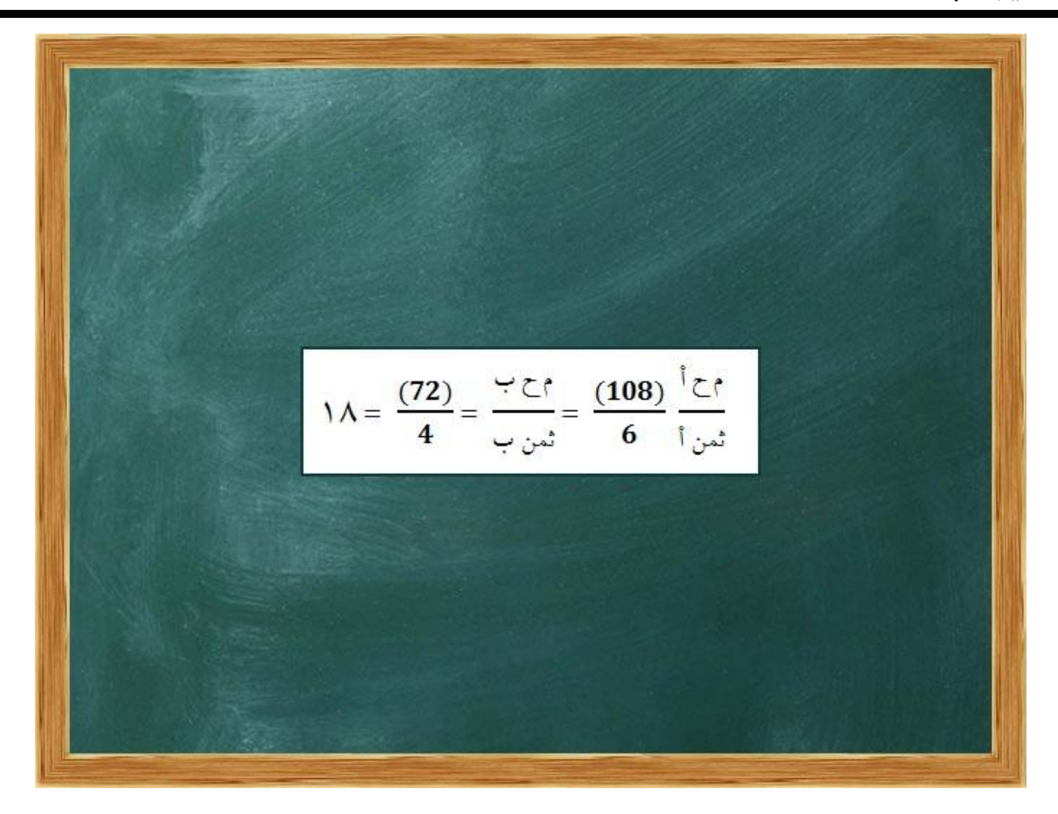
قراءة في الجدول:

ويتبين من الجدول أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الاستهلاك وتتوقف الكمية التي يستهلكها الفرد على مستوى السعر السائد، فإذا كان سعر الوحدة ٨ قروش، سيتحقق التوازن عند استهلاك خمس وحدات من السلعة، لأن الوحدة الخامسة تعطي إشباعا يعادل تماما ثمن هذه الوحدة، ولن يقدم المستهلك على شراء الوحدة السادسة لأنها تكلفه ٨ قروش بينما تعطيه إشباعا يعادل أربعة قروش فقط، أو بعبارة أخرى لن يقبل المستهلك على شراء ٦ وحدات إلا إذا انخفض السعر إلى أربعة قروش، وأصبح معادلا لمنفعة الوحدة الأخيرة (وهي الوحدة السادسة).

التوازن في حالة شراء سلعتين:

والمثال الرقمي التالي يوضح كيفية تحقيق التوازن في حالة إنفاق الدخل على سلعتين فقط.

نفرض أن دخل المستهلك ٤٠ جنيها، وأنه يقوم بإنفاقه على سلعتين (أ ، ب) وأن سعر السلعتين هو س (أ) = ٦، س (ب) = ٤. فإذا كانت المنافع الحدية لوحدات أ ، ب هي على النحو المبين في الجدول السابق فيمكن تحديد الكميات التوازنية من السلعتين بالاستعانة بمبدأ تساوي المنافع الحدية.فكل ما هو مطلوب هو قسمة المنفعة الحدية لكل سلعة على ثمنها ثم عقد مقارنة بين المنفعة الحدية للإنفاق على (أ) وعلى (ب) آخذين في الاعتبار القوى الشرائية للمستهلك والتي تتحدد في ضوء دخله النقدي وسعري السلعتين، أي بحيث: خ= ك أ . س أ + ك ب . س ب. وواضح أن توازن المستهلك يتحقق في المثال الرقمي عند شراء وحدتين من (أ) وسبع وحدات من (ب).فهذه الكميات تضمن تساوي المنفعة الحدية للإنفاق على (أ) مع المنفعة الحدية للإنفاق على (ب)، أي:



توازن المستهلك في حالة إنفاق الدخل على سلعتين:

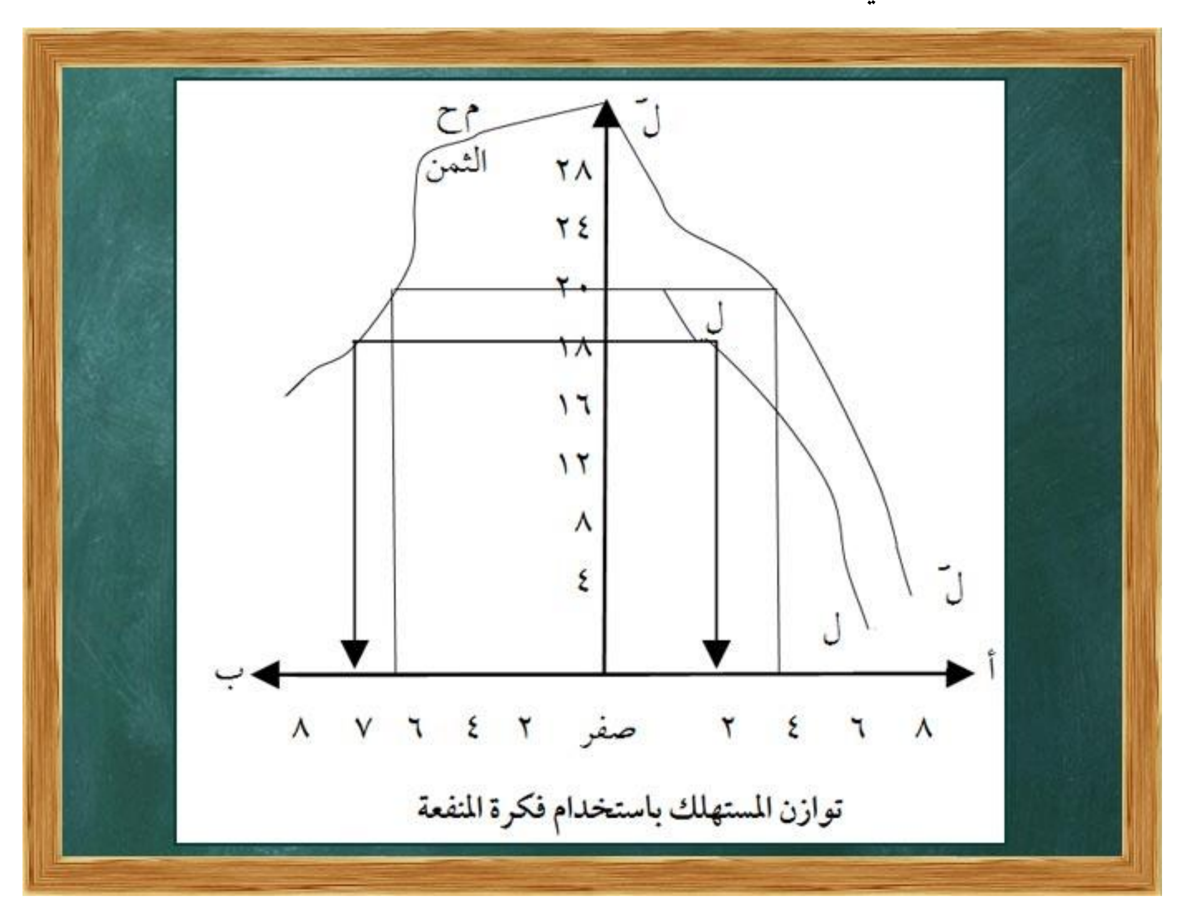
وباستخدام مبدأ تساوي المنافع الحدية

وحدات السلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (أ) / ثمن السلعة (أ)	المنفعة الحدية للسلعة (أ) / ثمن (أ) الجديد	وحدات السلعة (ب)	المنفعة الحدية للسلعة (ب)	المنفعة الحدية للسلعة (ب) / ثمن السلعة (ب)
١	١٢٠	٢٠	٣٠	١	١٦٠	٤٠
٢	١٠٨	١٨	٢٧	٢	١٢٨	٣٢
٣	٩٠	١٥	٢٢,٥	٣	١١٢	٢٨
٤	٨٠	١٣,٣/١	٢٠	٤	١٠٤	٢٦
٥	٤٨	٨	١٢	٥	٩٦	٢٤
٦	٣٦	٦	٩	٦	٨٠	٢٠
٧	٢٤	٤	٦	٧	٧٢	١٨
٨	١٢	٢	٣	٨	٤٨	١٢

كما أنها في نفس الوقت تستحوذ على كل دخل المستهلك، إذ ينفق ١٢ جنيها على السلعة (أ) و٢٨ جنيها على السلعة (ب).



ويمكن تصوير وضع التوازن بالشكل التالي حيث نقيس وحدات السلعة (أ) على الجزء الموجب من المحو الأفقي ووحدات (ب) على الجزء السالب منه، ونقيس المنفعة الحدية للإنفاق على المحور الرأسي.



توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة

ولو فرضنا مثلا أن المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة عل السلعة (ب)، فمصلحة المستهلك تقتضي التوسع في الإنفاق على (أ) والتقليل من الإنفاق على (ب) وهو ما سيترتب عليه تغير وضع منحنى المنفعة الحدية للإنفاق في الشكل السابق حتى يعود مرة أخرى إلى حالة التوازن بفعل قانون تناقص المنفعة الحدية، فانخفاض ثمن السلعة (أ) مثلا من ست جنيهات إلى أربع جنيهات مع ثبات دخل وذوق مستهلك وسعر السلعة (ب)سيؤدي إلى الانتقال إلى وضع توازني جديد يشتري عنده المستهلك أربع وحدات من السلعة (أ) بدلا من وحدتين، وستة وحدات من السلعة(ب) بدلا من سبع وحدات.

(لاحظ أن انخفاض سعر (أ) أدى إلى تغير وضع منحنى المنفعة الحدية للإنفاق على المبين في الشكل من الوضع ل ل إلى الوضع لَ لَ

انتقادات نظرية المنفعة:

من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية المنفعة ما يلي:

١- أن المنفعة مسألة شخصية تتوقف على ميول الفرد ومدى حاجته للسلعة، وهي تختلف من فرد لآخر، بل تختلف بالنسبة للشخص الواحد من فترة لأخرى، ومن ثم لا يمكن إخضاعها لقياس موضوعي، كما أن قياس المنفعة بوحدات من النقود يقتضي ثبات المنفعة الحدية لوحدة القياس، وهو أمر غير واقعي، نظرا لأن المنفعة الحدية للنقود تتناقص مع ارتفاع الدخل، وتزداد مع انخفاضه، أضف إلى هذا أن محاولة «فالراس» قياس المنفعة قياسا شخصيا بوحدات الإشباع التي يحصل عليها الفرد لا تقدم حلا بديلا مرضيا؛ إذ ما زال أمامنا مشكلة تحديد المقصود بوحدات الإشباع هذه.

٢- يتجاهل تحليل المنفعة تأثير العادة وحب التقليد ومسايرة الموضة في سلوك المستهلك برغم أهمية هذه العوامل.

٣- أن الأفراد لا يتصرفون كالآلة الحاسبة الدقيقة، فهم لا يهتمون بالتغيرات الطفيفة التي تحدث في مشترياتهم، بل يميلون في العادة إلى وضع قائمة بالطلبات ولا يغيرون طريقة استهلاكهم إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واضح، ومن ثم لا يتصور أن يعيد المشترون توزيع دخولهم بين السلع بمجرد حدوث تغيرات طفيفة في سعر سلعة معينة.

٤- أن السلع ليست قابلة للانقسام إلى أجزاء متناهية في الصغر، كما تدعي النظرية، بحيث يستطيع المستهلك أن يزيد من إنفاقه أو يقلله على كل سلعة على نحو يضمن تحقيق شرط التوازن باستمرار.

نظرية منحنيات السواء:

افتراضات النظرية:

تستند النظرية إلى الافتراضات التالية :

١- رشادة المستهلك:

تفترض نظرية منحنيات السواء- شأنها في ذلك شأن نظرية المنفعة- أن المستهلك عاقل رشيد،

فكل فرد يسعى إلى تعظيم الإشباع الكلي من خلال طلبه على السلع والخدمات، وهو يختار التوليفة التي تضمن تحقيق هذا الهدف في حدود دخله وأسعار السلع السائدة في السوق.

٢ -القياس الترتيبي للمنفعة:

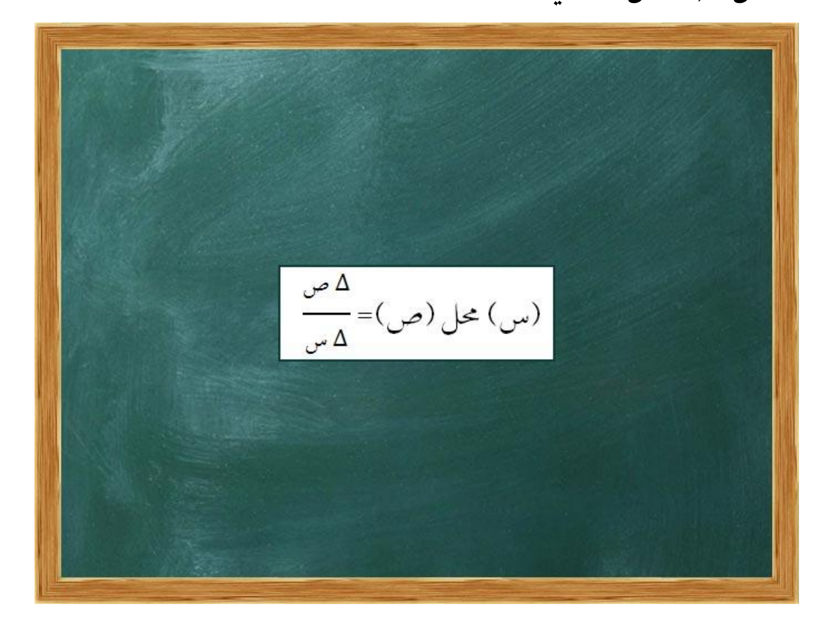
يرى أنصار هذه النظرية أن المستهلك قادر على ترتيب المجموعات السلعية ترتيبا تنازليا (أو تصاعديا) بحسب أهميتها النسبية، أي بحسب قدرتها على إشباع حاجته، وعليه لا يحتاج إلى قياس منفعة السلع كميا، كما هو الحال بالنسبة لنظرية المنفعة، بل يكفيه أن يعبر عنها في شكل ترتيبي.

٣ -وفقا لتحليل السوء تكون المنفعة الكلية دالة في الكميات المستهلكة من السلع المختلفة، أي أن:

ف= د (ك أ، ك ب ، ك حـ ... ك ن)

حيث (ك أ ، ك ب ، ... ك ن) الكميات المستهلكة من السلع المختلفة، (ن) عدد السلع المتاحة و(ف)دالة المنفعة الكلية .

٤ -تناقص معدل الإحلال الحدي:يقصد بمعدل الإحلال الحدي بين السلعتين (س ، ص) الكمية من السلعة (ص) التي يكون المستهلك مستعدا للتضحية بها من أجل الحصول على وحدة إضافية من السلعة (س)، مع بقاء مستوى إشباعه على ما هو عليه، أي أن: معدل الإحلال الحدي للسلعة.



وتفترض النظرية أن هذا المعدل يتناقص مع زيادة تفضيل المستهلك للسلعة (س).

٥ -الاتساق في سلوك المستهلك:

يقصد بالاتساق هنا عدم وجود تعارض بين قرارات المستهلك الخاصة باختيار السلع، فإذا كان المستهلك على سبيل المثال يفضل التوليفة السلعية (أ) عن التوليفة السلعية (ب) في فترة ما، فلا ينبغي أن يفضل المجموعة الثانية عن المجموعة الأولى في فترة أخرى طالما أن المجموعتين متاحتين وأذواقه لم تتغير، باختصار، إذا كان:ب < أ فإن أ < ب

وبالمثل إذا كان المستهلك يفضل المجموعة (أ) عن المجموعة (ب) ويفضل المجموعة (ب) عن المجموعة (جـ) فمن البديهي أنه يفضل (أ) على (جـ)، أي إذا كانت:

جـ<ب ، ب < أ

تصبح جـ < أ

توازن المستهلك:

حتى يمكننا أن نتفهم توازن المستهلك لابد من إيضاح بعض المفاهيم المستخدمة في تحليل منحنيات السواء، فلابد وأن نعرف المقصود بمنحنيات السواء، وأن نلم بخصائصها، وكذلك بمدلول خط الثمن (أو خط الميزانية).

تعريف منحنى السواء:

يعرف منحنى السواء بأنه المحل الهندسي لجميع النقط التي تعبر عن التوليفة من السلعتين (س، ص) التي تعطي المستهلك نفس مستوى الإشباع بحيث يستوي لديه أن يحصل على المجموعة السلعية التي تمثلها النقطة (أ) الواقعة على المنحنى أو النقطة (ب) أو أية نقطة أخرى.

ويوضح الجدول التالي ويسمى جدول السواء المجموعات السلعية من (س ، ص) في ظل الافتراض أنه يساوي لدى المستهلك أن يحصل على أي منها، والتي يمكن تصويرها بيانيا في شكل منحنى السواء، انظر الشكل التالي:



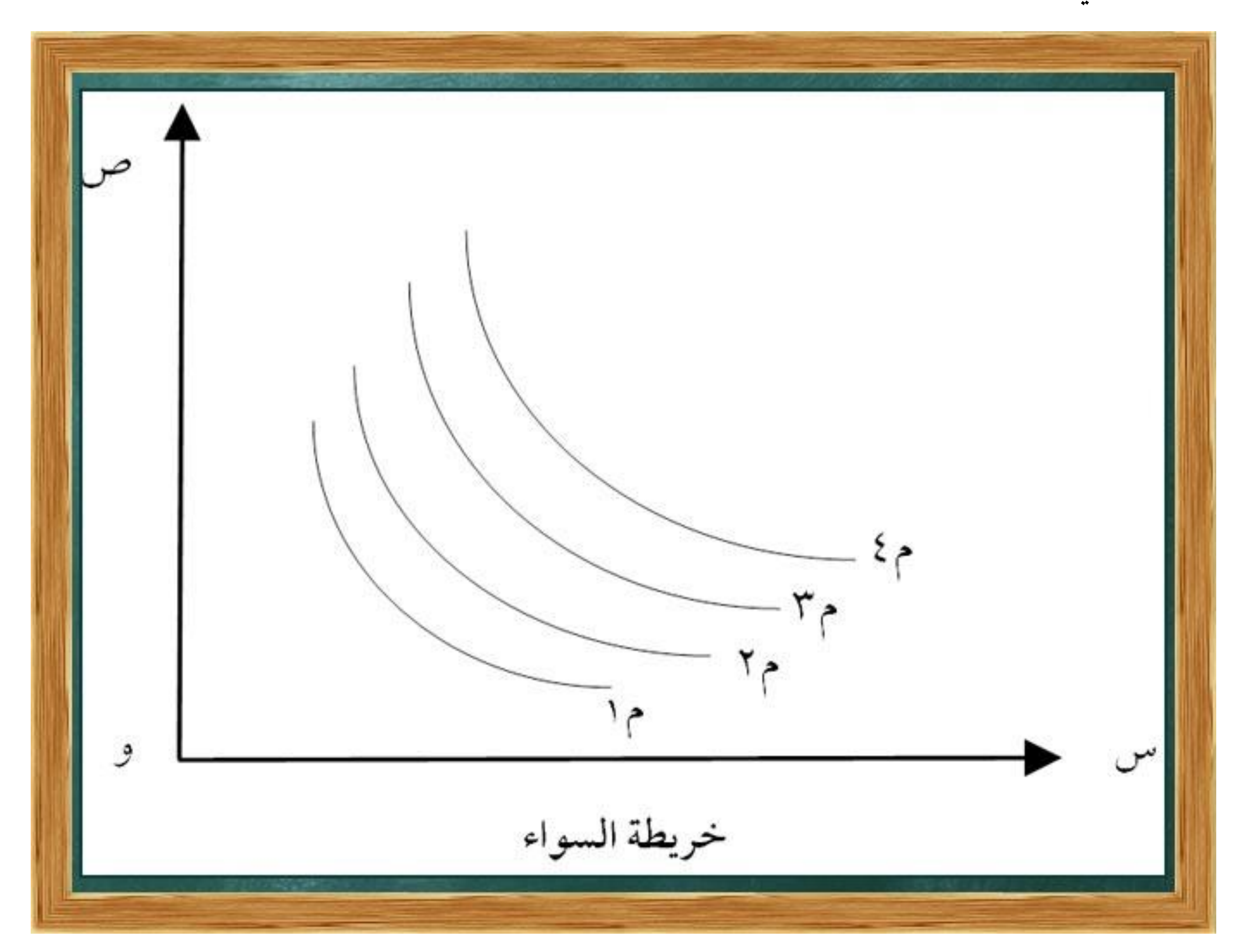
الاحتمالات القائمة	التوليفة المحتملة من		معدل الإحلال الحدي
	ص	س	
أ	١٥	١	٠٠
ب	١١	٢	٤
جـ	٨	٣	٣
د	٦	٤	٢
هـ	٥	٥	١
و	٤,٥	٦	٠,٥

منحنى السواء

وإذا تعددت منحنيات السواء الخاصة بالمستهلك فإننا نحصل على ما يسمى بخريطة السواء، انظر



الشكل التالي:



وهذه الخريطة تعكس تفضيلات وأذواق المستهلك، وكل منحنى يمثل مستوى إشباع معين ولكن لو انتقلنا من منحنى لآخر يتغير مستوى الإشباع، وكقاعدة عامة يزداد مستوى الإشباع كلما تحركنا إلى أعلى جهة اليمين بعيدا عن نقطة الأصل، فالمنحنى (م٢) أفضل من المنحنى (م١) والمنحنى (م٣) أفضل من (م٢) ... وهكذا.

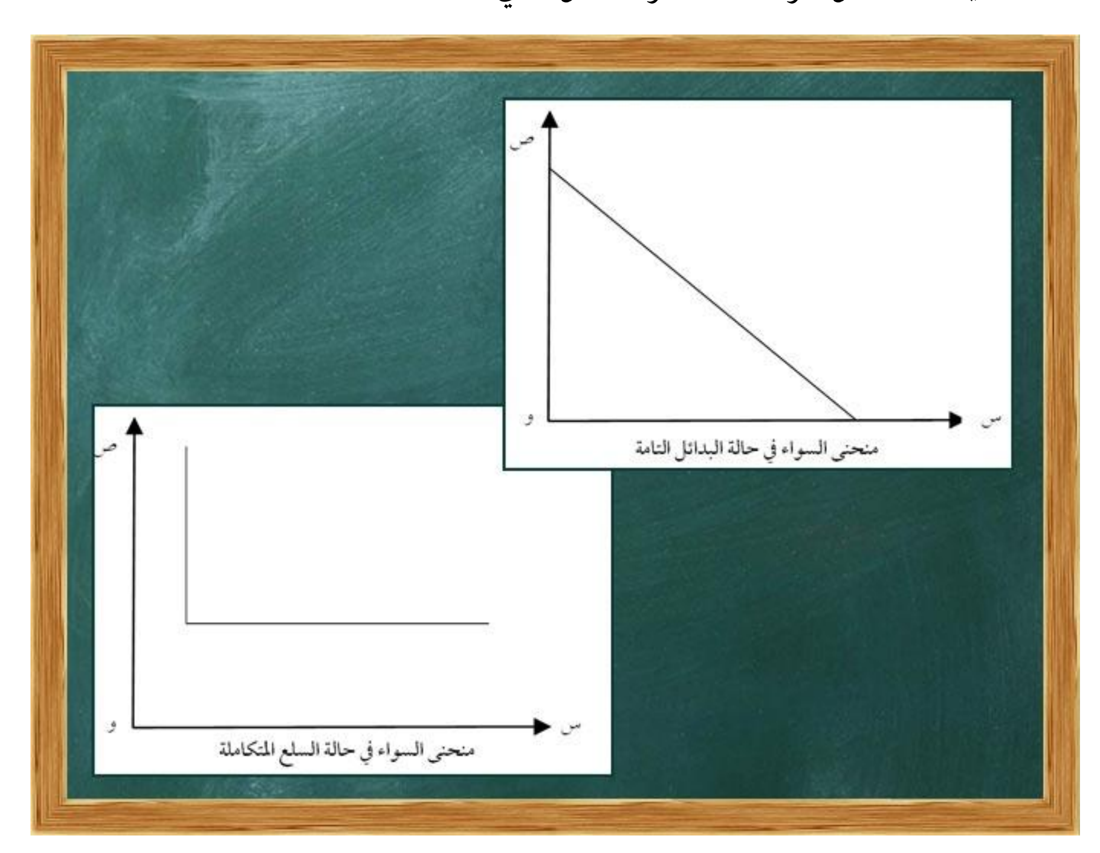
خصائص منحنيات السواء:

تتسم منحنيات السواء بعدة خصائص: أولها أنها تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، أي أن ميلها سالب، وهو ما يعني أن زيادة الكمية المستهلكة، من (س) لابد وأن يصاحبها نقص في الكمية (ص) إذا ما أراد المستهلك الاحتفاظ بنفس مستوى الإشباع، ولا ليس من المنطقي أن يكون منحنى السواء ذا ميل موجب أو خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسي أو الأفقي.

والخاصية الثانية لمنحنيات السواء هي أنها محدبة في اتجاه نقطة الأصل، وهو أمر ضروري حتى

يمكن التعبير عن تناقص معدل الإحلال الحدي، إذ يقاس هذا الأخير بميل المماس لمنحنى السواء، حيث يتناقص معدل الإحلال الحدي كلما ازداد استهلاك (س)، أي انتقلنا من (أ) إلى (ب) ثم من (ب) إلى (جـ)... وهكذا.

وفي واقع الأمر لو كانت منحنيات السواء مقعرة في اتجاه نقطة الأصل لدل ذلك على تزايد معدل الإحلال الحدي مع زيادة الاستهلاك، وهو ما لا يتفق وافتراض تحليل السواء. ولكن يلاحظ أنه في بعض الحالات الاستثنائية قد يأخذ منحنى السواء شكلا مغايرا عن الشكل المعتاد، ففي حالة البدائل التامة يكون منحنى السواء عبارة عن خط مستقيم ذو ميل ثابت ، وفي حالة السلع المتكاملة يأخذ الشكل حرف (L)، انظر الشكل التالي:

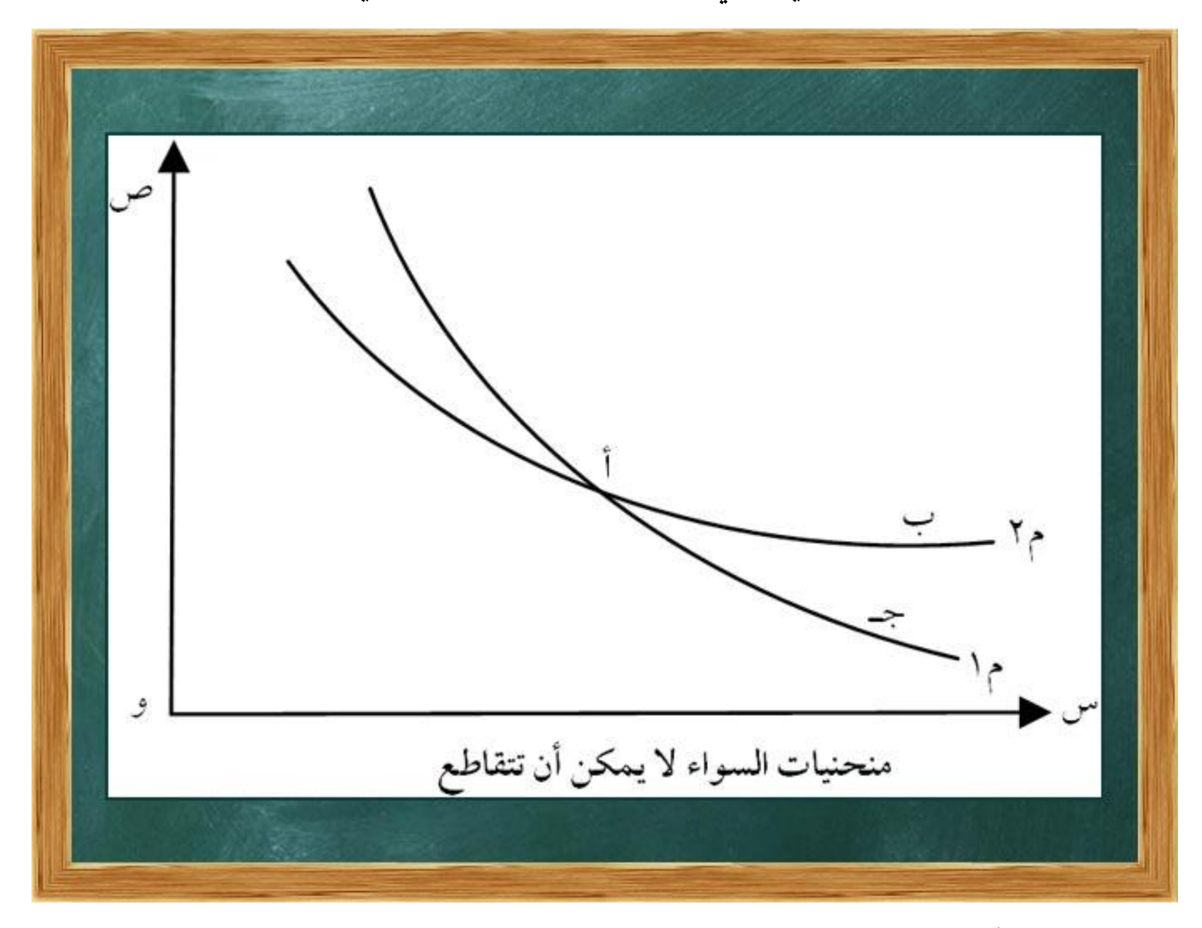


وتجدر الإشارة إلى أن معدل الإحلال الحدي لا يعدو أن يكون في الواقع سوى النسبة بين المنافع الحدية للسلعتين، أي أن:

$$\text{معدل الإحلال الحدي} = \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح ص}}$$

أما الخاصية الثالثة لمنحنيات السواء فتنصرف إلى أن هذه المنحنيات لا يمكن أن تتقاطع، فلو

فرضنا مثلا أن هناك منحنيين للسواء (م١ ، م٢) يتقاطعان في نقطة واحدة (أ)، فمعنى ذلك أن هذه النقطة تشير إلى توليفة واحدة من السلعتين تعطي مستويين مختلفين من الإشباع، وهو ما لا يمكن حدوثه، كما أنه لو تقاطع م١ مع م٢ لدل ذلك على أن المجموعة الممثلة بالنقطة (ب) تعطي نفس إشباع المجموعة الممثلة بالنقطة (جـ) طالما أن كليهما يعطي مستوى من الإشباع يماثل المستوى الذي تمثله النقطة (أ)، وهذا مستحيل لأن النقطة (ب) تقع على منحنى سواء أعلى من منحنى سواء النقطة (جـ)، وبالتالي تعطي إشباعا أكبر، انظر الشكل التالي:



خط الثمن أو خط الميزانية:

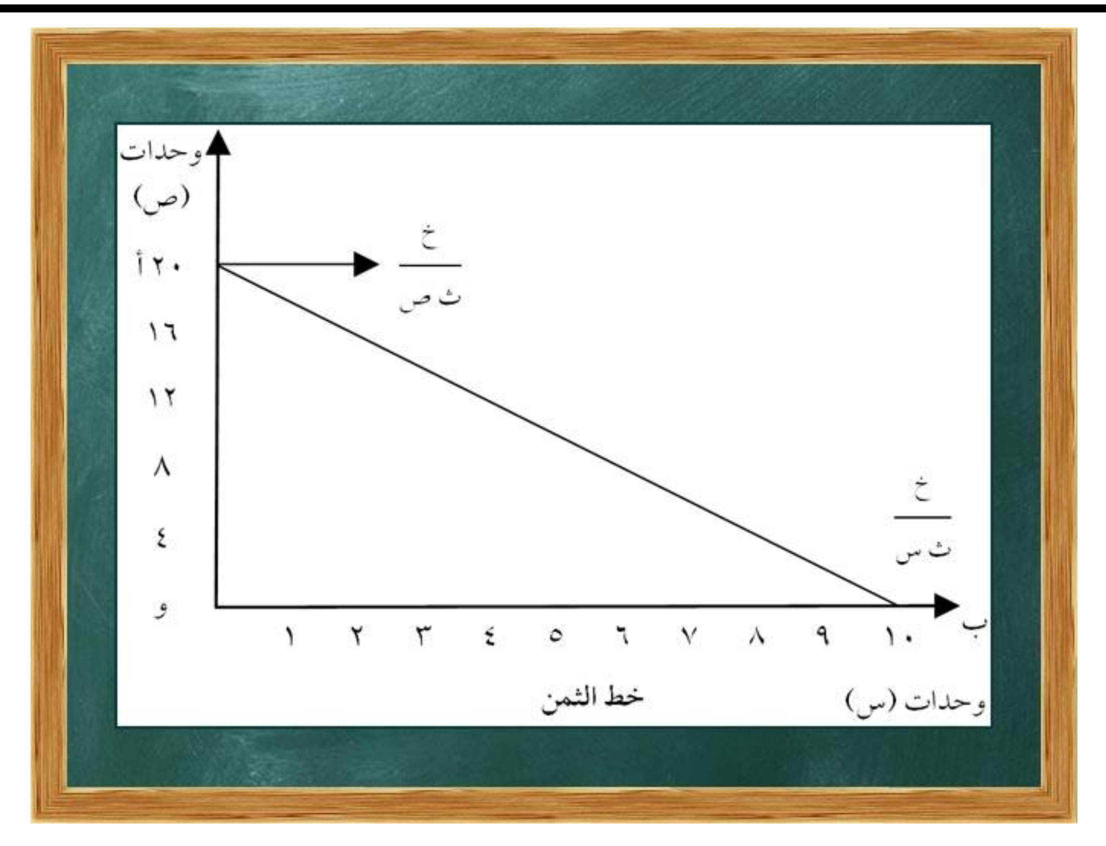
يوضح هذا الخط التوليفات المختلفة من السلعتين (س، ص) التي يمكن للمستهلك أن يحصل عليها بالفعل في ظل دخله المحدود والأسعار السائدة. فلو فرضنا أن دخل المستهلك (خ) يبلغ ١٠٠ جنيه وأن سعر السلعة س (ث س) هو ١٠ جنيهات، وسعر السلعة ص هو (ث ص) ٥ جنيهات، تصبح فرص الاختيار المتاحة أمام المستهلك كما يلي:

الاحتمالات المختلفة	وحدة السلعة س (ك س)	وحدات السلعة (ص) ك ص)
أ	١٠	صفر
ب	٩	٢
جـ	٨	٤
د	٧	٦
هـ	٦	٨
و	٥	١٠
ز	٤	١٢
ح	٣	١٤
ط	٢	١٦
ك	١	١٨
ل	صفر	٢٠

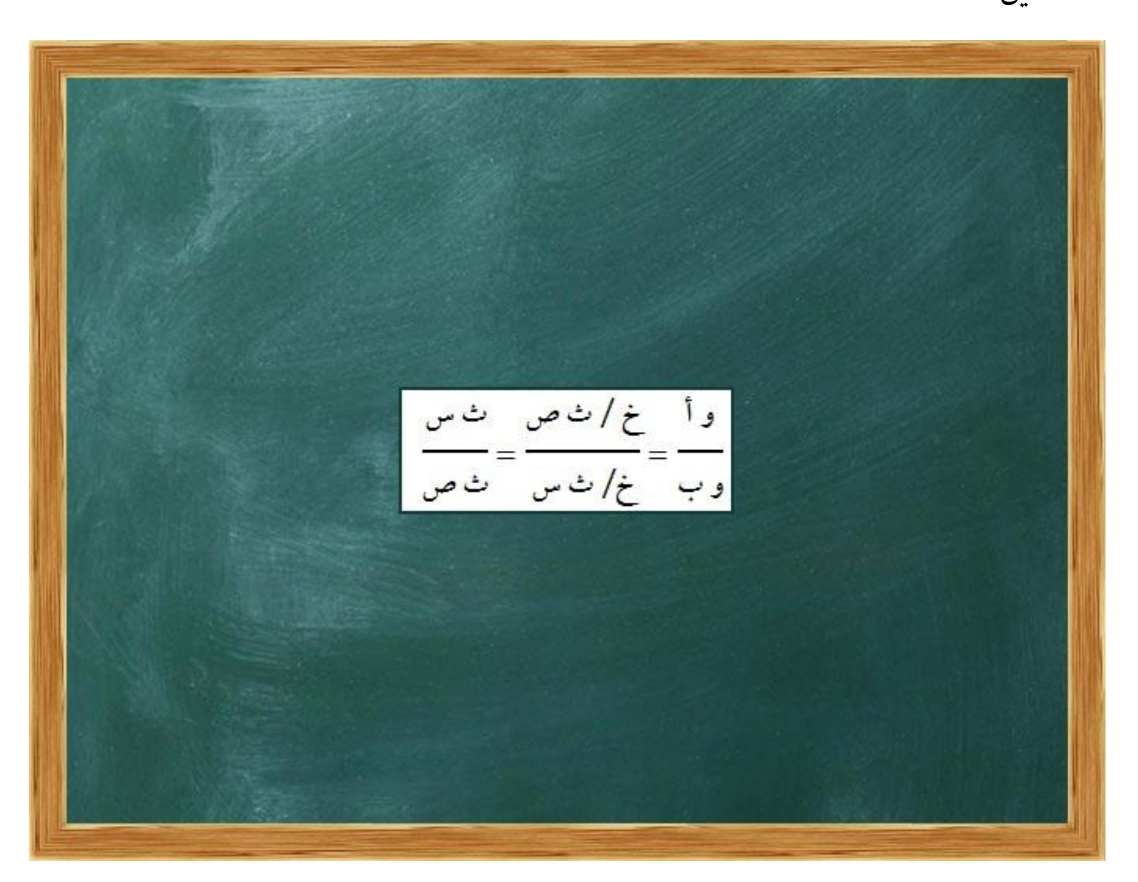
وتكتب معادلة خط الميزانية في الشكل: (في حالة سلعتين فقط).

خ= ك س. ث س+ ك ص. ث ص.





وبتوصيل النقطتين (أ ، ب) نحصل على خط الثمن، ويعبر ميل هذا الخط عن الأسعار النسبية للسلعتين:

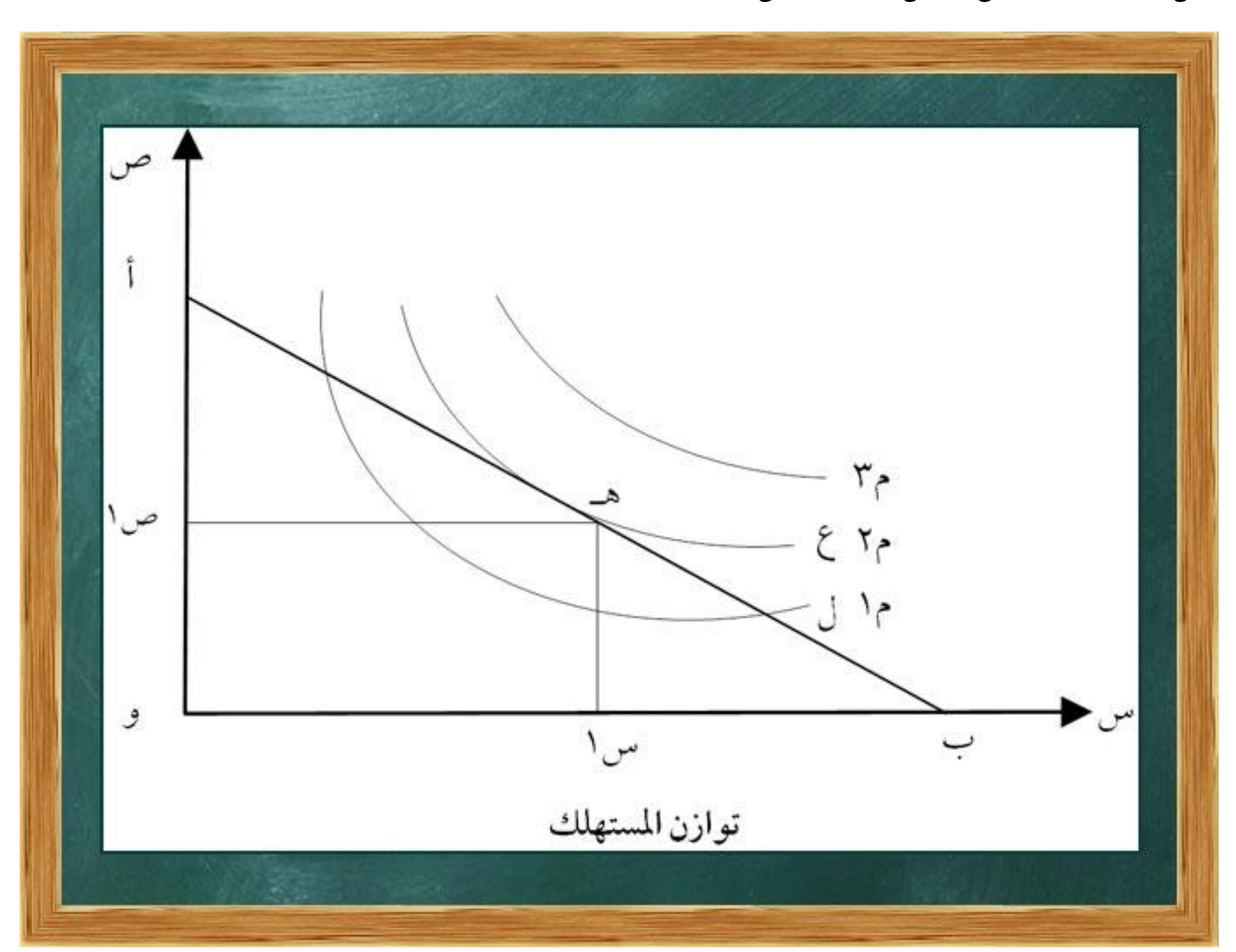


ويمكننا الآن بعد أن شرحنا المفاهيم السابقة أن ننتقل إلى دراسة شروط توازن المستهلك وفقا لنظرية منحنيات السواء.

شروط توازن المستهلك وفقا لنظرية منحنى السواء:

يتطلب تحديد التوليفة السلعية المثلى الإلمام بتفضيلات المستهلك ودخله وأسعار السلع السائدة في السوق.

وقد بينا فيما سبق أن أذواق المستهلك تعكسها خريطة السواء، كما أن أسعار السلع وميزانية الفرد يعبر عنها خط الثمن. ولذلك يتعين لتحديد توازن المستهلك تطبيق خط الثمن على خريطة السواء. وتعتبر النقطة التي يمس عندها خط الثمن أعلى منحنى سواء ممكن (النقطة هـ) في التالي، نقطة توازن المستهلك حيث يحقق عندها أقصى إشباع ممكن بشرائه الكمية (و س١) من السلعة (س) والكمية (و ص١) من السلعة (ص).

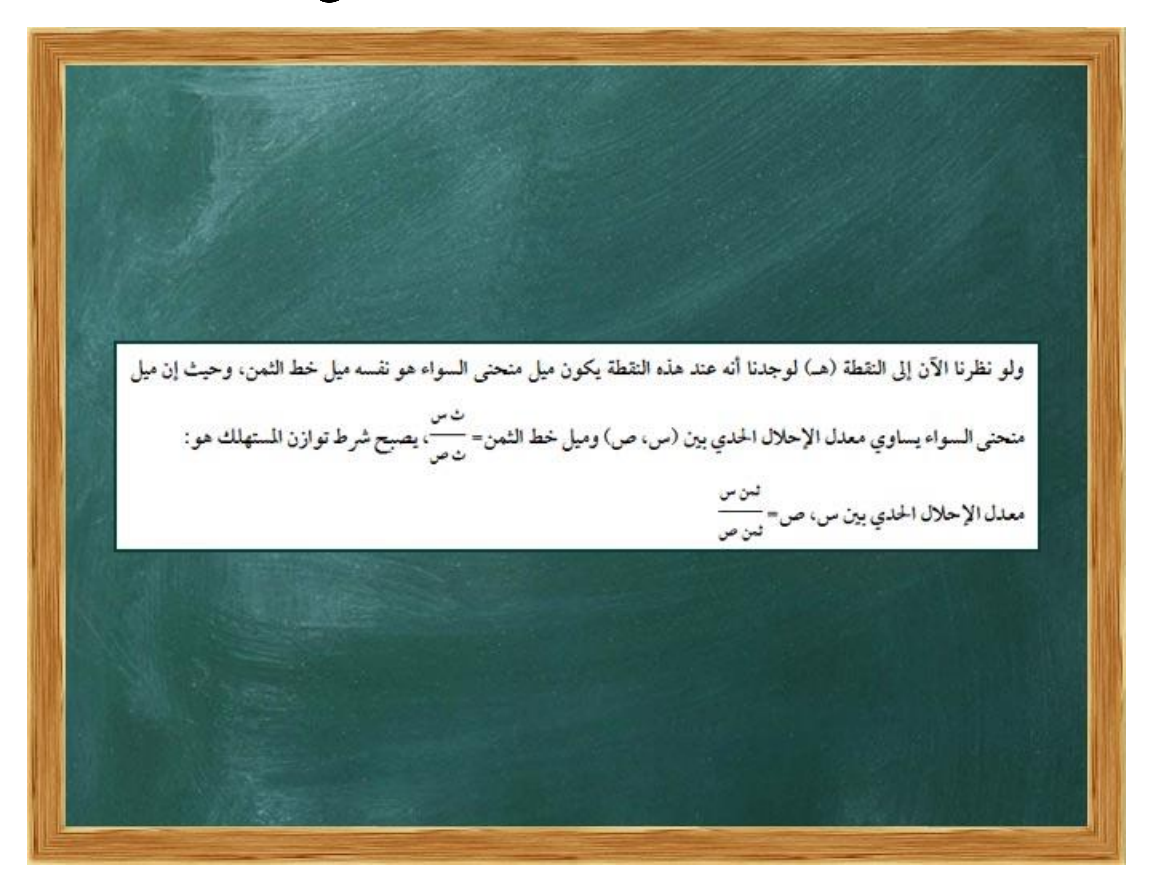


ويمكن إثبات أن النقطة (هـ) تمثل وضع التوازن بمقارنتها بنقاط أخرى في نفس الشكل مثل (ع)



، (ل) فالنقطة تقع على خط الثمن (أ ب) مثل النقطة (هـ). وهذا يعني أنها تعبر عن توليفة من (س، ص) بإمكان الفرد الحصول عليها في حدود دخله والأسعار، ولكن لا شك أن المستهلك الرشيد لن ينتقل إلى هذه النقطة لأنها تمثل مستوى إشباع أقل من المستوى الذي تمثله النقطة (هـ) لوقوعها على منحنى السواء (م١) وليس (م٢).

وكذلك لو قارنا النقطة (هـ) بالنقطة (ع) لوجدنا أنه بالرغم من أنهما يقعان على نفس منحنى السواء (أي يعطيان نفس الدرجة من الإشباع) إلا أن (هـ) تعد أفضل من (ع) لأنها تتطلب إنفاق مبلغ أقل، أو بتعبير آخر لأن ميزانية المستهلك تمكنه من اقتناء التوليفة الممثلة بالنقطة الأولى في حين يعجز دخله عن شراء التوليفة الممثلة بالنقطة الثانية لوقوعها خارج خط الثمن.



ولو نظرنا الآن إلى النقطة (هـ) لوجدنا أنه عند هذه النقطة يكون ميل منحنى السواء هو نفسه ميل خط الثمن، وحيث إن ميل منحنى السواء يساوي معدل الإحلال الحدي بين (س، ص) وميل خط الثمن= $\frac{\text{ث س}}{\text{ث ص}}$، يصبح شرط توازن المستهلك هو:

معدل الإحلال الحدي بين س، ص= $\frac{\text{ثمن س}}{\text{ثمن ص}}$

ويعني هذا الشرط أن الكمية التي يكون المستهلك مستعدا للتضحية بها من السلعة (ص) من أجل الحصول على وحدة إضافية من السلعة (س) لا تزيد ولا تقل عن الكمية التي يضطر المستهلك في حدود دخله وأسعار السوق التنازل عنها في مقابل وحدة إضافية من (س).

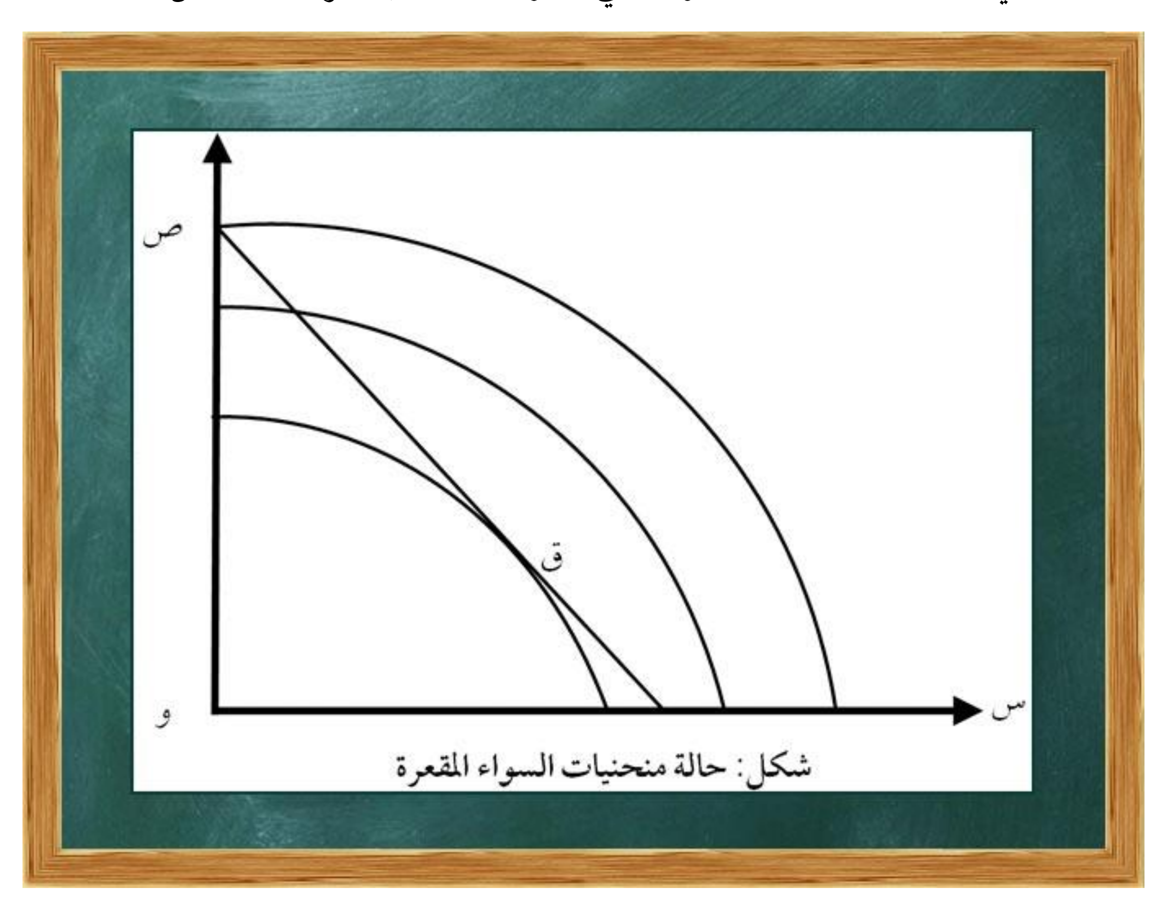
بعبارة أخرى لابد أن يكون معدل التبادل بين (س، ص) في ذهن المستهلك مساويا لمعدل التبادل

بينهما في السوق.

وننبه هنا أن تساوي معدل الإحلال الحدي مع النسبة بين سعري السلعتين لا يعد كافيا لتوازن المستهلك إذ قد يتحقق هذا الشرط في ظروف معينة دون أن يقترن ذلك بتحقيق التوازن.

فإذا فرضنا مثلا أن منحنيات السواء كانت مقعرة إلى أسفل كما هو موضح بالشكل التالي، لا يمكن اعتبار (ق) نقطة التوازن بالرغم من أن ميل منحنى السواء عند هذه النقطة يساوي ميل خط السعر، وذلك لأن المستهلك سيجد من مصلحته دائما إحلال إحدى السلع محل الأخرى حتى يصل به الأمر في النهاية إلى استهلاك سلعة واحدة دون الأخرى، أما (س) أو (ص) بحسب ميل خط الثمن.

(لاحظ أنه في الحالة المبينة بالشكل المذكور ينتهي الأمر بالمستهلك إلى شراء السلعة ص).



شكل: حالة منحنيات السواء المقعرة

نخلص مما تقدم أن توازن المستهلك يستلزم توافر شرطين:

الشرط الأول: ويعرف بالشرط اللازم، وهو أن يكون معدل الإحلال الحدي بين (س، ص)

مساويا للنسبة بين سعريهما.

والشرط الثاني: ويعرف بالشرط الكافي، وهو أن تكون منحنيات السواء محدبة نحو نقطة الأصل، أي يكون معدل الإحلال الحدي بين السلعتين متناقصا.

تقويم نظرية منحنيات السواء:

نظرية منحنى السواء:

يتفوق تحليل منحنيات السواء على تحليل المنفعة من حيث اعتماده على افتراضات أكثر واقعية وأقل جمودا، فكما سبق أن ذكرنا يستعبد تحليل منحنيات السواء فرض قياس المنفعة عدديا، وهو الفرض الأساسي في نظرية المنفعة، ويكتفي بافتراض قدرة المستهلك على ترتيب تفضيلاته على نحو متسق، فضلا عن أن نظرية منحنيات السواء لا تأخذ بفرض ثبات المنفعة الحدية للنقود، وهو الفرض الذي استند إليه «مارشال» في دراسة لسلوك المستهلك والذي أدى إغفاله لأثر الدخل في تفسير العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة.

وقد ترتب على إسقاط نظرية منحنيات السواء هذا الفرض إمكانية التفرقة بين أثر الدخل وأثر الإحلال عند دراسة قانون الطلب.

أضف إلى ما تقدم أن نظرية منحنيات السواء لا تنظر إلى دالة المنفعة على أنها دالة تجميعية حيث لا تفترض أن لكل سلعة منفعة مستقلة عن منافع السلع الأخرى، وتحرر النظرية من هذا الفرض يجعل في مقدورها تناول النماذج متعددة السلع آخذة في الاعتبار علاقات الإحلال والتكامل، وهو ما تهمله نظرية المنفعة «مارشال» حيث يقتصر التحليل على نموذج السلعة الواحدة.

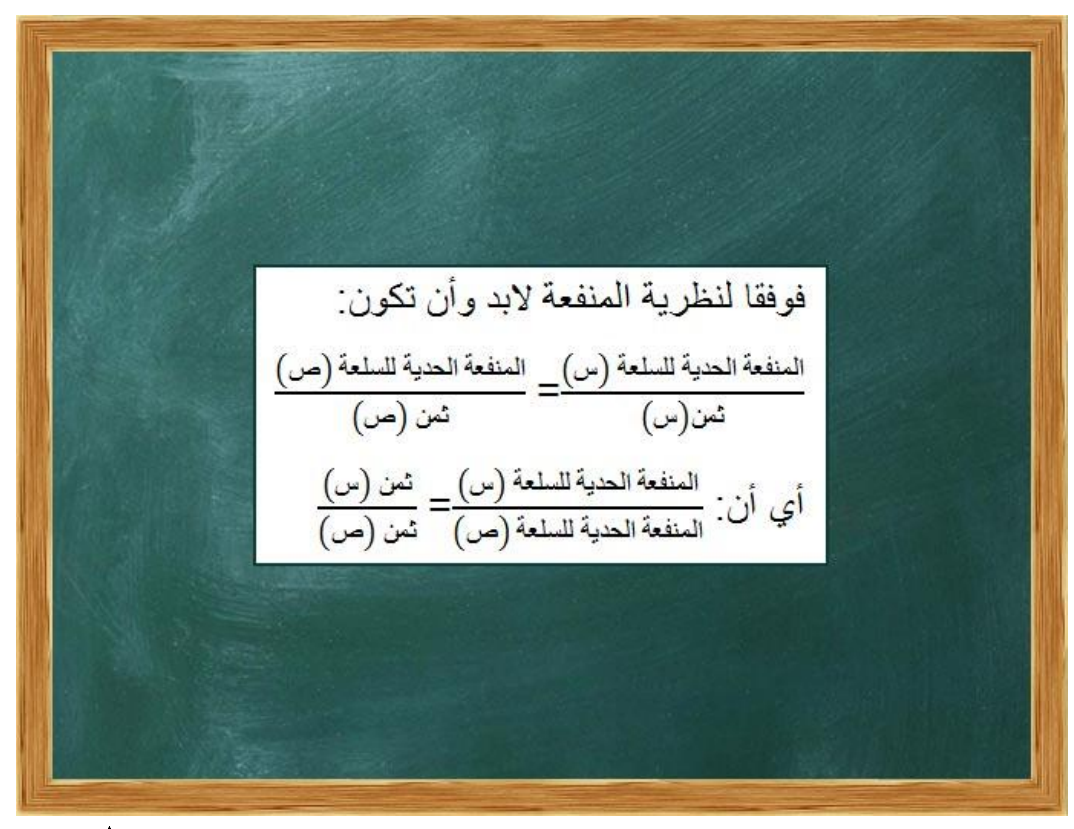
اعتراضات على نظرية منحنى السواء:

ولكن على الرغم من مزايا نظرية منحنيات السواء إلا أنها لا تسلم من مآخذ، أهمها ما يأتي:

١ - لا تختلف نظرية منحنيات السواء في جوهرها عن نظرية المنفعة، فكل ما في الأمر أنها عدلت بعض الاصطلاحات والمعادلات المستخدمة، فبدلا من كلمة «منفعة» استخدمت النظرية كلمة «تفضيلات» وبدلا من كلمة «المنفعة الحدية» اصطلاح «معدل الإحلال الحدي». كما أنها استعاضت عن نظام القياس العددي للمنفعة بنظام القياس الترتيبي لها.



وحتى شرط توازن المستهلك نجد أنه في النظريتين كما ذكرنا من قبل.



وهو نفس شرط توازن المستهلك في ظل نظرية منحنيات السواء بما أن معدل الإحلال الحدي يعبر مباشرة عن النسبة بين المنفعة الحدية للسلعتين، والأهم من ذلك أن مبدأ تناقص معدل الإحلال الحدي. وهو حجر الزاوية في نظرية منحنيات السواء. لا يمكن تفسيره دون اللجوء إلى تحليل المنفعة الحدية، فالسبب في تناقص (معدل الإحلال الحدي) هو أنه مع زيادة رصيد المستهلك من السلعة (س) تتناقص منفعتها الحدية،ومع انخفاض رصيده من السلعة (ص) تزداد منفعتها الحدية، وعليه فنظرية منحنيات السواء- حتى باستخدام اصطلاح معدل الإحلال الحدي- لم تفلح في تحرير نفسها من مبدأ تناقص المنفعة الحدية وبالتالي يؤخذ عليها نفس الاعتراضات الواردة على هذا المبدأ.

٢- تغفل نظرية منحنيات السواء تحليل بعض العوامل المؤثرة في الإنفاق مثل العادة، حب؟؟ التقليد، الإعلان والدعاية والارتباط بين تفضيلات المستهلكين، والتي غالبا ما تدفع المستهلك للتصرف على نحو لا يتفق وتنبؤات النظرية. ولا شك أن إهمال هذه العوامل بالرغم من أهميتها القصوى في تحديد الأسعار واتخاذ قرارات الإنتاج يضعف من القدرة التحليلية للنظرية.

٣- يصعب على المرء من الناحية الواقعية ترتيب تفضيلاته بالدقة التي تتصورها نظرية منحنيات السواء، فالفرد لا يستهلك عددا محددا من السلع حتى يسهل عليه القيام بعملية الترتيب المطلوبة، بل يدخل في تحديد مستوى معيشته العديد من السلع والخدمات، فضلا عن أن تفضيلاته تتغير باستمرار بفعل عوامل كثيرة، وحتى بافتراض إمكانية ترتيب تفضيلات المستهلك فإن تغيرها المستمر مع مرور الوقت يقصر تحليل النظرية على الفترة القصيرة جدا.

٤- لا تقيم نظرية منحنيات السواء أي دليل على الوجود العملي لمنحنيات السواء أو على الشكل الذي تتخذه، فهي تبنى تحليلها على افتراض أن هذه المنحنيات قائمة أصلا وأنها محدبة إلى أسفل وهو ما يحتاج إلى إثبات.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين نظرية المنفعة الكلية ونظرية منحنى السواء في كيفية تحقيق توازن المستهلك.

الخلاصة:

- يكون المستهلك في حالة توازن عندما يشتري التوليفة السلعية التي تحقق له أقصىٰ إشباع ممكن في حدود دخله المعين.
- فائض المستهلك هو الفرق بين ما يكون المستهلك مستعدًا لدفعه في سبيل الحصول علىٰ السلعة وبين الثمن الذي يدفعه بالفعل.
- من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية المنفعة ما يلي:

١ - أن المنفعة مسألة شخصية تتوقف علىٰ ميول الفرد ومدىٰ حاجته للسلعة، وهي تختلف من فرد لآخر، كما أن قياس المنفعة بوحدات من النقود يقتضي ثبات المنفعة الحدية لوحدة القياس، وهو أمر غير واقعي.

٢ - يتجاهل تحليل المنفعة تأثير العادة وحب التقليد ومسايرة الموضة في سلوك المستهلك برغم أهمية هذه العوامل.

٣ - إن الأفراد لا يتصرفون كالآلة الحاسبة الدقيقة، فهم لا يهتمون بالتغيرات الطفيفة التي تحدث في مشترياتهم.

٤ - إن السلع ليست قابلة للانقسام إلىٰ أجزاء متناهية في الصغر.

- تستند نظرية منحنيات السواء إلىٰ الافتراضات التالية:

١ - رشادة المستهلك.

٢ - القياس الترتيبي للمنفعة.

٣ - وفقًا لتحليل السواء تكون المنفعة الكلية دالة في الكميات المستهلكة من السلع المختلفة.

٤ - تناقص معدل الإحلال الحدي.

٥ - الاتساق في سلوك المستهلك.

- تتسم منحنيات السواء بعدة خصائص:

أولها: أنها تنحدر من أعلىٰ إلىٰ أسفل ومن اليسار إلىٰ اليمين؛ أي: أن ميلها سالب.

ثانيها: أنها محدبة في اتجاه نقطة الأصل.

ثالثها: أن هذه المنحنيات لا يمكن أن تتقاطع.

- توازن المستهلك وفقًا لنظرية منحنيات السواء يستلزم توافر شرطين:

الشرط الأول: ويعرف بالشرط اللازم، وهو أن يكون معدل الإحلال الحدي بين (س، ص) مساويا للنسبة بين سعريهما.

الشرط الثاني: ويعرف بالشرط الكافي، وهو أن تكون منحنيات السواء محدبة نحو نقطة الأصل، أي يكون معدل الإحلال الحدي بين السلعتين متناقصًا.

- لنظرية منحنيات السواء مزايا منها:

١ - يتفوق تحليل منحنيات السواء على تحليل المنفعة من حيث اعتماده على افتراضات أكثر واقعية وأقل جمودًا.

٢ - يستبعد تحليل منحنيات السواء فرض قياس المنفعة عدديًا، وهو الفرض الأساسي في نظرية المنفعة.

٣ - نظرية منحنيات السواء لا تأخذ بفرض ثبات المنفعة الحدية للنقود.

٤ - نظرية منحنيات السواء لا تنظر إلى دالة المنفعة على أنها دالة تجميعية حيث لا تفترض أن لكل سلعة منفعة مستقلة عن منافع السلع الأخرى.

- على الرغم من مزايا نظرية منحنيات السواء إلا أنها لا تسلم من مآخذ، أهمها ما يأتي:

١ - لا تختلف نظرية منحنيات السواء في جوهرها عن نظرية المنفعة، فكل ما في الأمر أنها عدلت بعض الاصطلاحات والمعادلات المستخدمة، فبدلًا من كلمة «منفعة» استخدمت النظرية كلمة «تفضيلات» وبدلًا من كلمة «المنفعة الحدية»اصطلاح «معدل الإحلال الحدي».

٢ - تغفل نظرية منحنيات السواء تحليل بعض العوامل المؤثرة في الإنفاق مثل العادة، حب التقليد، الإعلان والدعاية والارتباط بين تفضيلات المستهلكين.

٣ - يصعب على المرء من الناحية الواقعية ترتيب تفضيلاته بالدقة التي تتصورها نظرية منحنيات السواء.

٤ - لا تقيم نظرية منحنيات السواء أي دليل على الوجود العملي لمنحنيات السواء أو على الشكل الذي تتخذه.



الوحدة الثالثة: الإنتاج والتوزيع والاقتصاد الكلي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الثالثة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

الإنتاج وعناصره، وتكاليفه، ونظرية التوزيع، والمفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي، كما تدرس الدخل القومي وكيفية حسابه.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن :

١. تَعَرّف مدى أهمية الإنتاج في حياة الإنسان وتطوره.

٢. تفصِّل عناصر الإنتاج.

٣. توضح المقصود بالتوزيع في الاقتصاد.

٤. تعدد أنواع التوزيع.

٥. تبين نظريات الاقتصاديين في مجال الأجور.

٦. تذكر أهمية دراسة الدخل القومي.



الدرس الأول: الإنتاج وعناصر الإنتاج

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تدرس الفكر الاقتصادي للنشاط الإنتاجي، وموقف الاقتصاديين من عدد عناصر الإنتاج، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تُعَرِّف الإنتاج.

٢. تبين نظرة الفكر الاقتصادي للنشاط الإنتاجي.

٣. تبين موقف الاقتصاديين من عدد عناصر الإنتاج.

٤. تذكر خصائص عنصر العمل.

٥. تبين الفرق بين عنصر التنظيم وعنصر العمل.

أنواع المنافع:

وقد ميز الاقتصاديون بين أنواع عديدة من المنافع، فهناك المنفعة الأولية مثل منفعة المعادن في باطن الأرض، وهناك المنفعة الشكلية مثل منفعة الخشب بعد تحويره إلى منتجات مثل الأبواب، وهناك المنفعة المكانية، مثل المنفعة المترتبة على نقل السلعة من مكان تكثر فيه ولا طالب لها إلى مكان تقل فيه ويكثر طالبوها، وهناك المنفعة الزمانية مثل تخزين السلعة حتى يزيد الطلب عليها، وهناك منفعة الملكية مثل كل الجهود التي تبذل في جعل بعض الأشخاص يمتلكون سلعة ما كالسمسرة والتمويل... الخ. هناك أيضا منفعة الخدمات الشخصية، مثل المنفعة الناتجة عن خدمات الطبيب والصيدلي والمهندس... الخ.

ما يشمله مفهوم الإنتاج:

ومن هذا الرد يتضح لنا أن مفهوم الإنتاج ينصرف إلى كافة الجهود التي تسفر عن تحويل الموارد إلى سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، وهو يشمل:

أ - نشاط الإنتاج السلعي، سواء إنتاج السلع التي تشبع حاجات الإنسان بصورة مباشرة مثل المأكولات والملابس، أو غير مباشرة مثل إنتاج المعدات والآلات التي تستخدم في إنتاج هذه المأكولات والملابس.

ب - النشاط الخدمي، التي تولد منافع غير مادية، مثل نشاط الأعمال التجارية على مختلف أنواعها، كنشاط البنوك وشركات التأمين، ومثل أنشطة النقل والتخزين والمواصلات، وأنشطة الخدمات الشخصية والاجتماعية والعامة.

ولهذا نجد أن التعريف الواسع للإنتاج يأخذ في الاعتبار كافة الأنشطة التي تتولد عنها منافع لها قيمة تبادلية.ومن ذلك يظهر لنا مدى أهمية الإنتاج في حياة الإنسان وفي تطوره وارتقائه وتحسن معيشته. ومن الملاحظات المهمة ذات الطرافة أنه إذا لم يترتب على تدخل الإنسان في الموارد الطبيعية وجود أموال نافعة فإنه لا يسمى إنتاجا. وهكذا فإن الإنتاج يوفر ويؤمن الاستهلاك للإنسان من جهة، ويقدم له دخولا من جهة ثانية.

عناصر الإنتاج:

قلنا إن الإنتاج عملية تشترك فيها عدة عوامل أو أشياء يترتب عليها وجود منفعة أو زيادة هذه

المنفعة. ومعنى ذلك أنه حتى يحدث ويتم إنتاج ما لابد من وجود وتضافر عدة عوامل معا، هذه العوامل هي ما يطلق عليها اقتصاديا عناصر الإنتاج، ومن ثم فإنه يمكن تعريف عناصر الإنتاج بأنها كل ما يشارك في العملية الإنتاجية، أو كل ما تتوقف عليه العملية الإنتاجية، فإنتاج الأثاث مثلا يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية وهي الغابات، والقيام بجهد بشري لنقل هذه الأخشاب ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات في أداء هذه العمليات

وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى تضافر ثلاثة عوامل، هي:

- الموارد الطبيعة (أو الأرض) ممثلة في الغابات التي تمدنا بالأشجار الخشبية.
- الجهد البشري أو العمل، وهو المجهود الإنساني في العملية الإنتاجية.
- رأس المال، ممثلا في الآلات والمعدات التي تساعد العامل في تحويل الموارد إلى سلع وخدمات تشبع الحاجات الإنسانية.

ويضيف بعض الاقتصاديين عاملا رابعا وهو التنظيم، حيث يتولى المنظم مسئولية تجميع عناصر الإنتاج سالفة الذكر، بقصد إنتاج الأثاث وبيعه في السوق، بقصد جني الأرباح من وراء هذه العملية، ولكن قد تنتهي العملية بتكبده خسائر إذا زادت التكاليف عن المبيعات، أي أن المنظم يتحمل المخاطر الناجمة عن النشاط.

موقف الاقتصاديين من عدد عناصر الإنتاج:

وقد اختلف الاقتصاديون اختلافا موسعا في موقفهم من عدد هذه العناصر، وطبيعة كل عنصر، والمصطلح الذي يطلق عليه، ولسنا في حاجة هنا إلى الدخول في معمعة هذه المواقف. ونكتفي بالإشارة إلى الموقف الشهير لهم في ذلك وهو الذي يرى فيها أربعة عناصر: العمل والأرض ورأس المال والتنظيم. والبعض يدمج الأرض في رأس المال، والبعض يدمج التنظيم في العمل، والبعض يدخل التكنولوجيا كعنصر إنتاجي مستقل، والبعض يجعلها كلها شيئا واحدا. لكن التصنيف التقليدي الشائع والأكثر إفادة هو التصنيف الرباعي وذلك لإبرازه الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ولاتساقه مع نظرية توزيع الدخول، حيث يحصل العامل على الأجر، وصاحب الأرض على الريع، وصاحب رأس المال على الفائدة، ويحصل المنظم على الربح.

وفيما يلي تعريف موجز بكل عنصر من هذه العناصر، دون الدخول في استطرادات مطولة لها أماكنها الخاصة بها، ومن ثم فإن الجري وراءها هنا وإن حقق بعض المنافع فإنه قد يجور على بساطة العرض وتسلسل الفكر والابتعاد عن لب وجوهر الموضوع، فمثلا يمكن الاستطراد بصدد عنصر العمل إلى تناول السكان، وفي عنصر الأرض إلى تناول الموارد وأنواعها.. الخ، لكن هذا النهج غير محبب لنا.

تفصيل عناصر الإنتاج:

أولًا: العمل:

تعريف العمل:

هو جهد عضلي أو ذهني أو هما معا يبذله الإنسان للإسهام المحدد في العملية الإنتاجية ويحصل في مقابله أجرا، فمثلا في مصنع ما نجد السعي والمهندس والمحاسب والسكرتير ومدير المبيعات ومدير المشتريات والسائق والكهربائي وعامل الآلة والحارس.. الخ، كل هؤلاء يقدمون للعملية الإنتاجية خدمة العمل ويحصلون في مقابل ذلك على أجورهم. وأول من اهتم بهذا العنصر الإنتاجي واعتبره العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية هو آدم سميث في الفكر الاقتصادي الغربي، وقد سبقه في ذلك العديد من العلماء في الفكر الاقتصادي الإسلامي وأشهرهم في ذلك ابن خلدون. وعموما فإن عنصر العمل هو باتفاق الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم هو عنصر الإنتاج الفعال والإيجابي بمعنى أنه بدون العمل أو الجهد البشري لا تحقق العوامل الأخرى المالية أية منفعة تذكر.

ويلاحظ ارتباط عنصر العمل بتحقيق منفعة اقتصادية، أي أن الجهد الإنساني المبذول يسهم في إنتاج السلعة أو الخدمة، فالمقصود بعنصر العمل هو ذلك العمل الاقتصادي الذي ينتج عنه منفعة.

ثانياً: الأرض:

المقصود بالأرض:

وأحيانا يطلق عليها الموارد الطبيعية، وأحيانا يطلق عليها اسم الطبيعة، والمقصود بها كل الموارد اللازمة في عملية الإنتاج والتي لم يكن للإنسان مدخل في وجودها. وأشهر أمثلتها

سطح الأرض والتربة والمعادن والأنهار والبحار، أي أنها تشمل المواد الأولية التي لم يسهم الإنسان في إيجادها، مثل المعادن في جوف الأرض والغابات الطبيعية، وكذلك تحتوي على مصادر الطاقة والقوى المحركة مثل اندفاع المياه وقوة الرياح، وأخيرا فإن من أهم محتوياتها سطح الأرض، الذي لا غنى للإنسان عنه في زراعته ومعاشه. والملاحظ أن بعض هذه الموارد لا غنى للإنسان عنه في زراعته ومعاشه، والملاحظ أن بعض هذه الموارد متجدد وبعضها ناضب. وعلى الإنسان أن يحسن استخدام هذه الموارد بنوعيها، حيث لا غنى له عنها في إنتاجه وتقدمه، فمهما تقدم الإنسان عمليا وتكنولوجيا فلا غنى له عن الموارد الطبيعية، وعليه أن يدرك خطأ مقولته القديمة من أن الموارد الطبيعية في كثير من أنواعها غير قابلة للنفاد والزوال، فالواقع أثبت أنه ما من مورد في مأمن من التدهور والنفاد.

وبذلك يتسع مفهوم الأرض لتشمل كافة الموارد الطبيعية، سواء الموارد التي تشكل سطح القشرة الأرضية أو الموارد الواقعة في باطنها أو على سطحها.

خصائص الأرض:

وتتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص، نوجزها فيما يلي:

أولا: الأرض هبة من الخالق سبحانه، وليست من صنع الإنسان، ولا دخل له في نشأتها، ويتبع ذلك بالضرورة التسليم بعدم وجود نفقة إنتاج لها ولا يعني ذلك عدم وجود ثمن لها، ولكن معناه أن هذا الثمن يعكس ندرة عنصر الأرض وليس تكلفة إنتاجها، ويعكس في جزء منه تكلفة إعداد وتهيئة الأرض للإنتاج. ويترتب على عدم وجود نفقة إنتاج للأرض مرونة كبيرة في تحديد سعر هذا العنصر، فنجد أن الأرض الصحراوية يمكن عرضها على الأفراد والشركات للاستصلاح بالمجان أو بسعر رمزي.

ثانيا: تفاوت القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض، نتيجة لاختلاف خصائصها واختلاف ما تحتويه من ثروات معدنية وبترولية، واختلاف البحار في ثرواتها السمكية والبحرية...، وتؤدي هذه الخاصية مع خاصية الثبات النسبي للأرض إلى ظهور ما يسمى بالريع الاقتصادي، وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم استزراعها في البداية، ويحصل على هذا



الدخل أصحاب الأراضي، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية من ناحية، ومع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأراضي الجيدة من ناحية أخرى.

رأس المال:

تعريف رأس المال:

هو سلعة أو منتج لا يستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر، وإنما للإسهام في إنتاج سلع أخرى، وهو مفهوم واسع، فهو يحتوي على كل ما عدا عنصري العمل والتنظيم وعنصر الأرض. وأمثلته عديدة منها الآلات والتجهيزات والمباني والمعدات، ومنها المواد الخام طالما نقلت من مكانها إذا ما كانت طبيعية، ونصف المصنعة، ومنها المواد المساعدة من زيوت وتشحيم ووقود وغير ذلك، ومن ثم فهو يحتوي على ما يعرف برأس المال الثابت وما يعرف برأس المال المتداول.

أدوار رأس المال:

وهذا العنصر يلعب دورا رئيسيا في العملية الإنتاجية، من حيث زيادة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية وتقليل التكلفة واختصار الوقت وتحسين إنتاجية الأرض وكفاءته في تحقيق هذه المهام تتوقف على اعتبارات عديدة، منها نوعية وكيفية استخدامه، ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى.

ويعد عنصر رأس المال رئيسيا في العملية الإنتاجية وتزايدت أهميته مع دخول عنصر الآلة، أي ميكنة الإنتاج، حيث لا يكفي الاعتماد على عنصري العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادي.

خصائص رأس المال:

ويتصف رأس المال بصفتين، الأولى أنه من صنع الإنسان (بخلاف الأرض) أي أنه عنصر مشتق وليس عنصرا أوليا كالعمل والأرض، ولهذا يتصف رأس المال بأنه نتيجة ائتلاف الأرض وعنصر العمل وله ثمن مقابل الجهد المبذول لصنعه، وهو قابل للزيادة والنمو، ويتمتع بدرجة من المرونة في التنقل. الثانية: أن رأس المال يسهم في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، ويشتمل على السلع الإنتاجية من الآلات والمعدات والتجهيزات والمرافق العامة والمواد نصف المصنعة والمواد الخام،

والسلع الاستهلاكية المعمرة التي تساعد على إنتاج السلع والخدمات وعلى رأسها المباني، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة التي ما زالت في حوزة المنتجين والموزعين، واستبعاد تلك التي في حوزة المستهلكين، إن رأس المال يشمل أي سلعة تستخدم بطريق غير مباشر في إشباع الحاجات، عن طريق استخدامها في إنتاج سلع أخرى، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية.

أنواع رأس المال:

وتبدو هنا التفرقة مطلوبة بين أنواع رأس المال، فهناك رأس المال الثابت الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلوا الأخرى مثل المعدات والآلات والمباني والمرافق العامة، أما رأس المال المتداول فهو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنعة.

وهناك رأس المال العيني ورأس المال القيمي، ويقصد برأس المال العيني مجموعة السلع المادية التي صنعها الإنسان بغرض استخدامها في الإنتاج، كما ذكرنا مثل المعدات والآلات... الخ، أما رأس المال القيمي مثل النقود والأسهم والسندات، وهذه لا تشارك بذاتها في الإنتاج، وإنما بما يقابلها من أصول مادية أو رأس مال عيني،

والذي يعنينا في المجال الاقتصادي هو رأس المال العيني، وليس رأس المال النقدي أو القيمي الذي يمثل حقوقا على رأس المال الحقيقي.

ومن المهم التفرقة بين رأس المال الاجتماعي والخاص، ويقصد برأس المال الاجتماعي الأصول العينية التي تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد، مثل الطرق والكباري ومحطات المياه والكهرباء.. التي تخدم المشروعات والأفراد على حد سواء، ولا يقتصر نفعها على فئة محددة، ويطلق عليها رأس المال الاجتماعي، أما رأس المال الخاص فهو الأصول التي تقتصر خدمتها على منشأة واحدة أو عدد محدود من الأفراد في صناعة أو شركة محددة مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه... الخ. ولهذا فإنه من المعتاد أن تحتفظ الدولة بملكية رأس المال الاجتماعي.



أهمية رأس المال:

يلعب رأس المال دورا لا غنىٰ عنه في إنتاج السلع والخدمات، ولا يتصور إنتاج السلع والخدمات دون استخدام المعدات والآلات، في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل... الخ، ويرتبط التقدم الاقتصادي بتطور مناظر في استخدام رأس المال، ولو نظرنا إلىٰ الدول الصناعية لوجدنا أن تقدمها يرتبط بتوسع هذه الدول في استخدام رأس المال في العملية الإنتاجية، وبالتالي تزاد حاجة البلاد النامية إلىٰ تحقيق زيادة في رصيد المجتمع من رأس المال (أي الأصول العينية) ويعبر عن ذلك بالتكوين الرأسمالي، ويشترط لتحقيق ذلك القيام بعمليتين: الأولىٰ الادخار، أي حجب جزء من الدخل وعدم استهلاكه بقصد تكوين مدخرات وبالتالي توفير موارد لتكوين رأس مال جديد، والثانية توظيف هذه المدخرات في مجال الاستثمار، أي توجيه الموارد الادخارية نحو الاستثمار في المجالات الإنتاجية بزيادة رصيد المجتمع من رأس المال، سواء من الأصول الرأسمالية الجديدة، أو بإحلال وتجديد الأصول الرأسمالية المتقادمة، وذلك لزيادة قدرة المجتمع علىٰ إنتاج السلع والخدمات وبالتالي إحداث نمو في الناتج القومي، ورفع مستوىٰ معيشة الأفراد.

المنظم:

المقصود بالمنظم:

عناصر الإنتاج الثلاثة السابقة تحتاج إلىٰ التضامن والتآلف مع بعضها البعض بنسب محددة، وإلا فمجرد وجودها أو حتىٰ اجتماعها لا يغني في الإنتاج شيئا، إن مثلها مثل كمية من الطوب والأسمنت والحديد والأرض والعمال، فهل مجرد توفر ذلك يوجد أو ينشئ أو يبني عمارة؟ إن الأمر في حاجة إلىٰ شخص يقوم بالتوليف بين هذه العناصر بطريقة معينة، وهذا الشخص هو الذي يطلق عليه اقتصاديا المنظم، وبالتالي فإن أهمية عنصر التنظيم أو المنظم في العملية الإنتاجية لا تقل شأنا عن أهمية بقية عناصر الإنتاج.

وظيفة المنظم:

ويمكن تلخيص وظيفة المنظم في المشروع بأنه يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج، كما أنه وظيفة المنظم في المشروع بأنه يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج، كما أنه يتحمل مخاطر المشروع، وقد يكون مالكا له كليا أو جزئيا، وفي المشروعات الفردية والشركات الشخصية لا تثور مشاكل حيال التعرف على المنظم، فهو صاحب المشروع أو صاحب حصة فيه، ومن ثم فهو مدير للمشروع أو مؤلف بين عناصر الإنتاج وهو متحمل للمخاطر التي قد تنجم، لكن في ظل شركات المساهمة نجد وظيفة الإدارة عادة ما تنفصل عن وظيفة الملكية وتحمل المخاطر فهل المنظم فيها هو المساهمون أم مجلس الإدارة؟ خلاف بين الاقتصاديين.

الفرق بين عنصر التنظيم وعنصر العمل:

ويختلف عنصر التنظيم جوهريا عن عنصر العمل، رغم اشتراكهما في الصفة الإنسانية بمعنى اعتماد كل منهما على الجهد البشري، لكن العامل يقتصر نشاطه على عمل محدد يؤديه ويحصل مقابل ذلك على أجر منتظم محدد، ولا يتعرض لأية مخاطرة تتعلق بنشاط المشروع، أما المنظم فهو الذي يتخذ قرار الاستثمار، وهو الذي يؤلف وينسق بين عناصر الإنتاج، ويتحمل المخاطر المتمثلة في استئجار عناصر الإنتاج، وكذلك مخاطر إنتاج السلع ثم طرحها في السوق، وليس هناك ما يضمن في النهاية حصوله على أرباح، فالربح كعائد للتنظيم على خلاف عائد العمل (أو عائد الأرض أو عائد رأس المال) ليس عائدا تعاقديا، يتم الاتفاق عليه وتحديده والالتزام به، وإنما هو ما يتبقى من الإيرادات بعد دفع كل أشكال التكاليف الأخرى، وهذا الدخل المنظم (أي الربح) يمكن ألا يتحقق في حالة الخسارة أو يكون متقلبا ارتفاعا وانخفاضا بحسب أحوال السوق وظروف الإنتاج.

ولهذا فإن المنظم وهو يمارس نشاطه هو الذي يقرر نوعيات السلع المنتجة وكمياتها ونوعية عناصر الإنتاج المستخدمة وكمياتها، ونوعية الآلات المستخدمة وطرق الإنتاج، وهو فضلا عن ذلك يتعقب الفرص الاستثمارية فيدخل منتجات جديدة في السوق، أو يبتكر عمليات إنتاجية جديدة أو يفتح أسواقا جديدة أو الكشف عن مصادر جديدة للخامات... الخ، ويتحمل المخاطر في كل



ذلك، ولذلك فهو يلعب دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، ولهذا يرىٰ بعض الاقتصاديين أن المنظم يتمتع بمزايا وسمات شخصية مميزة تمكنه من التجديد والابتكار في مختلف مجالات الإنتاج.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه أهمية دور المنظم في الحياة الاقتصادية مستعينًا بكتب الاقتصاد في مكتبتك.

الخلاصة:

- الإنتاج هو نشاط إنساني واع في الأموال يجعلها صالحة لإشباع حاجات الإنسان، أو بعبارة أخرىٰ يكسب الأموال خاصية الدفع، ومن ثم فكثيرا ما يقابلنا هذا التعريف للإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها.
- الفكر الاقتصادي قد تدرج وتطور في نظرته للنشاط الإنتاجي.
- ميز الاقتصاديون بين أنواع عديدة من المنافع؛ فهناك المنفعة الأولية، وهناك المنفعة الشكلية، وهناك المنفعة المكانية، وهناك المنفعة الزمانية، ، وهناك منفعة الملكية، وهناك منفعة الخدمات الشخصية.
- يشمل الإنتاج نشاط الإنتاج السلعي، والنشاط الخدمي.
- عناصر الإنتاج هي كل ما يشارك في العملية الإنتاجية، أو كل ما تتوقف عليه العملية الإنتاجية.
- اختلف الاقتصاديون في موقفهم من عدد عناصر الإنتاج، والرأي المشهور عندهم أنها أربعة عناصر: العمل والأرض ورأس المال والتنظيم.
- العمل هو: جهد عضلي أو ذهني أو هما معًا يبذله الإنسان للإسهام المحدد في العملية الإنتاجية ويحصل في مقابله أجرًا.
- لعنصر العمل خصائص تميزه عن غيره من عناصر الإنتاج، وذلك لأنه يجمع بين صفتين في آن واحد، صفته كأداة من أدوات الإنتاج، وصفته الإنسانية.
- الأرض وأحيانًا يطلق عليها الموارد الطبيعية، وأحيانًا يطلق عليها اسم الطبيعة، والمقصود بها كل الموارد اللازمة في عملية الإنتاج والتي لم يكن للإنسان مدخل في وجودها.
- تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص منها:

أولا: الأرض هبة من الخالق سبحانه.

ثانيا: تتمتع الأرض بثبات نسبي بدرجة كبيرة.

ثالثا: تفاوت القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض.

- رأس المال هو سلعة أو منتج لا يستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر، وإنما للإسهام في إنتاج سلع أخرىٰ.

- يعد عنصر رأس المال رئيسا في العملية الإنتاجية وتزايدت أهميته مع دخول عنصر الآلة.
- يتصف رأس المال بصفتين: الأولى: أنه من صنع الإنسان. الثانية: أن رأس المال يسهم في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- هناك أنواع لرأس المال؛ فهناك رأس المال الثابت، ورأس المال المتداول، وهناك رأس المال العيني ورأس المال القيمي.
- وظيفة المنظم في المشروع أنه يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج.
- يختلف عنصر التنظيم جوهريا عن عنصر العمل، رغم اشتراكهما في الصفة الإنسانية بمعنى اعتماد كل منهما على الجهد البشري، لكن العامل يقتصر نشاطه على عمل محدد يؤديه ويحصل مقابل ذلك على أجر منتظم محدد، ولا يتعرض لأية مخاطرة تتعلق بنشاط المشروع، أما المنظم فهو الذي يتخذ قرار الاستثمار، وهو الذي يؤلف وينسق بين عناصر الإنتاج، ويتحمل المخاطر المتمثلة في استئجار عناصر الإنتاج، وكذلك مخاطر إنتاج السلع ثم طرحها في السوق، وليس هناك ما يضمن في النهاية حصوله على أرباح.

الدرس الثاني: نظرية الإنتاج

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تدرس دالة الإنتاج في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة، وتتعرف على قوانين غلة الحجم، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تُعَرِّف دالة الإنتاج.
٢. تبين دالة الإنتاج في الفترة القصيرة.
٣. تبين دالة الإنتاج في الفترة الطويلة.
٤. تشرح قوانين غلة الحجم.
٥. تبين وفورات النطاق.

تعريف دالة الإنتاج:

تعريف: يقصد بدالة الإنتاج العلاقة العينية أو المادية التي تربط بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وكميات عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا في الصورة التالية:

س= د (أ، ع، ر، ت).

حيث تشير (س) إلى الكمية المنتجة من السلعة، وهي المتغير التابع، وتشير إلى (أ، ع، ر، ت) إلى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم على الترتيب وهي المتغيرات المستقلة التي تحدد الكمية المنتجة من السلعة.

وللتبسيط نفترض استخدام عنصري إنتاج فقط، هما: العمل ورأس المال فتكون الصيغة كالتالي:

س= د (ع، ر).

حيث تشير (ع) إلى عنصر العمل، و(ر) إلى عنصر رأس المال، ودالة الإنتاج بالتحديد هي مفهوم فني أو هندسي.

فروض دالة الإنتاج:

وتنبني على افتراضين أساسيين:

الأول: دالة الإنتاج تتضمن مستوى الفن الإنتاجي القائم (التكنولوجيا)، فهي تبين كميات من عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج كمية من السلعة في حدود مستوى التكنولوجيا السائدة في المشروع أو الصناعة، ولكن أي ابتكار أو تطوير في مستوى التكنولوجيا (مثل استخدام الإنسان الآلي أو استخدام آلة حديثة أكفأ) يؤدي إلى تغيير العلاقة التي تتضمنها دالة الإنتاج بين كمية الإنتاج من السلعة وكمية مستلزمات الإنتاج.

الثاني: تحقيق شرط الكفاءة الفنية: وتعني افتراض أن كمية الإنتاج (حسب ما توضحه دالة الإنتاج) هو أقصى إنتاج ممكن من استخدام عناصر الإنتاج، أو بصيغة أخرى تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل كمية من عناصر الإنتاج.

ولهذا يمكن القول بأن دالة الإنتاج تعبير عن العلاقة بين كمية الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، في ظل توفر الكفاءة الفنية في فترة زمنية معينة.

ومعنىٰ ذلك أن دالة الإنتاج تستعبد الأساليب الإنتاجية الأقل كفاءة وتبقىٰ فقط أساليب الإنتاج التي تحقق الكفاءة الفنية، وهي التي لا يمكن معها خفض المستخدم من أحد عناصر الإنتاج إلا علىٰ حساب زيادة المستخدم من أحد عناصر الإنتاج الأخرىٰ للحصول علىٰ نفس القدر من الإنتاج.

وقد أوضحنا فيما سبق، أن عناصر الإنتاج تتصف بقابليتها للإحلال، بمعنىٰ أنه يمكن إنتاج نفس الكمية من السلعة باستخدام العديد من الأساليب الإنتاجية المختلفة، التي تستخدم تشكيلات مختلفة من عناصر الإنتاج، وفيما يلي جدول يوضح الأساليب الإنتاجية للحصول علىٰ (٥٠) وحدة من الإنتاج.

الأساليب الإنتاجية	المستخدم من عنصر العمل	المستخدم من عنصر رأس المال
أ	٢	٦
ب	٣	٤
جـ	٤	٣
د	٦	٢
هـ	٨	٢

ويوضح الجدول إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما عنصر العمل ورأس المال، إذ يمكن تقليل المستخدم من عنصر العمل مع زيادة المستخدم من عنصر رأس المال لإنتاج نفس القدر من الإنتاج، فاستخدام الأسلوب (أ) بدلا من الأسلوب (هـ) معناه أنها تحل رأس المال محل العمل، والأسلوب الذي تختاره المنشأة يعتمد علىٰ الأسعار النسبية لهذين العنصرين وصولا إلىٰ التشكيلة التي تضمن الوصول بالتكلفة إلىٰ أقل قدر ممكن.

قوانين تحكم دالة الإنتاج:

وهناك قوانين معينة تحكم دالة الإنتاج أي العلاقة بين الناتج من السلعة والعناصر والموارد الداخلة في إنتاجها، وعند دراستنا لهذه القوانين سنعمد إلىٰ التفرقة بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة من حيث تشغيل عناصر الإنتاج نظرا لخضوع كل فترة لقوانين إنتاج معينة، ففي الزمن

القصير يمكن زيادة الإنتاج عن طريق زيادة درجة استخدام بعض العوامل مثل العمل والمواد الأولية مع بقاء بقية العوامل الأخرى كالآلات والمباني والأرض على ما هي عليه، أي أن تغيير الإنتاج يتم عن طريق تغيير نسب المزج بين العناصر الإنتاجية الثابتة والمتغيرة، ويخضع الإنتاج في هذه الفترة الزمنية لقانون النسب المتغيرة.

أما في الزمن الطويل فتتحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق مضاعفة كافة العوامل الإنتاجية أي زيادة الكميات المستخدمة من كل عناصر الإنتاج وبنفس النسبة، إذ إن الفترة الزمنية تبلغ من الطول ما يكفي لزيادة المستخدم من جميع العناصر كالأرض والمباني والآلات بما في ذلك عناصر الإنتاج المتغيرة من عمل ومواد خام وسلع وسيطة... الخ، ويحكم الإنتاج في الفترة الطويلة قوانين الغلة مع الحجم أو غلة التوسع أو عائد الحجم.

وقبل أن ندرس هذه القوانين يلزم تعريف بعض التعبيرات التي سنعتمد عليها في الدراسة وهي الناتج الكلي والناتج الحدي والناتج المتوسط.

تعريف الناتج الكلي:

ويقصد به جميع الوحدات المنتجة نتيجة استخدام كافة وحدات عناصر الإنتاج.

تعريف الناتج المتوسط:

ويقصد به الناتج المتوسط لعامل من عوامل الإنتاج وهو خارج قسمة الناتج الكلي لجميع وحدات هذا العامل على عدد هذه الوحدات، أي أنه يساوي الناتج الكلي ÷ عدد وحدات العنصر، وهو يبين مقدار ما يخص الوحدة الواحدة من هذا العنصر (وليكن وحدة العمل مثلا) من الناتج الكلي.

تعريف الناتج الحدي:

فيقصد به الناتج الحدي لعامل من عوامل الإنتاج، فهو عبارة عن الزيادة في الناتج الكلي المترتبة على إضافة وحدة جديدة من وحدات هذا العامل، فالناتج الحدي لعنصر العمل مثلا هو مقدرا التغير في حجم الناتج الكلي نتيجة تغير الوحدات المستخدمة من عنصر العمل (بالزيادة أو النقصان) بوحدة واحدة.

ولتوضيح المفاهيم السابقة نضرب المثال الرقمي التالي:

عدد العمال	الناتج الكلي (وحدة)	الناتج المتوسط (وحدة)	الناتج الحدي (وحدة)
١	١٠	١٠	١٠
٢	٢٢	١١	١٢
٣	٣٦	١٢	١٤
٤	٥٢	١٣	١٦

وبالنظر إلى هذه الأرقام نجد أن الناتج الكلي عند تشغيل عاملين هو ٢٢ وحدة وعند تشغيل ثلاثة عمال هو ٣٦ وحدة، وهكذا، أما الناتج المتوسط لعنصر العمل فهو عبارة عن ١١ وحدة في حالة تشغيل عاملين (وهو يساوي الناتج الكلي مقسوما على عدد العمال أي ٢٢/ ٢)، وبالمثل يكون الناتج المتوسط للعمل ١٢ وحدة عند تشغيل ثلاثة عمال (أي ٢٦/ ٣) ١٣ وحدة عند تشغيل أربعة عمال (أي ٥٢/ ٤).

وبالنسبة للناتج الحدي لعنصر العمل، نجد أنه يساوي ١٠ وحدات عند تشغيل العامل الأول لأن تشغيل هذا العامل ترتب عليه زيادة الإنتاج من لا شيء (صفر) إلى ١٠ وحدات، وكذلك يكون الناتج الحدي عند تشغيل عاملين ١٢ وحدة، وهو الفرق بين الناتج الكلي لعاملين (٢٢) والناتج الكلي لعامل واحد (١٠) أي (٢٢- ١٠= ١٢)، وبالمثل يكون الناتج الحدي عند تشغيل ثلاثة عمال مساويا ١٤ وحدة، وهو الفرق بين الناتج الكلي لثلاثة عمال (٣٦) والناتج الكلي المناظر لعاملين (٢٢ وحدة)، أي (٣٦- ٢٢١٤ وحدة).

دالة الإنتاج في الفترة القصيرة:

قانون النسب المتغيرة:

أشرنا فيما تقدم أنه يمكن في الزمن القصير تغيير نسب المزج بين عناصر الإنتاج، وذلك بإضافة وحدات متتابعة من العنصر المتغير إلى العناصر الأخرى الثابتة، وفي هذه الحالة يخضل الإنتاج لما يعرف باسم قانون النسب المتغيرة، وهو أحد القوانين الهامة التي تتمتع بدرجة عالية من العمومية والثبات في الحقل الاقتصادي.



وينصرف مضمون هذا القانون إلى أنه في ظل مستوى معين من الفن الإنتاجي إذا ما أضيفت وحدات متماثلة من عنصر ما من عناصر الإنتاج إلى كمية ثابتة من عناصر الإنتاج الأخرى فإن الناتج الكلي يزداد مع هذه الإضافات المتماثلة للعنصر المتغير، إلا أن هذه الزيادة في الناتج الكلي تأخذ في التناقص المستمر بعد فترة معينة.

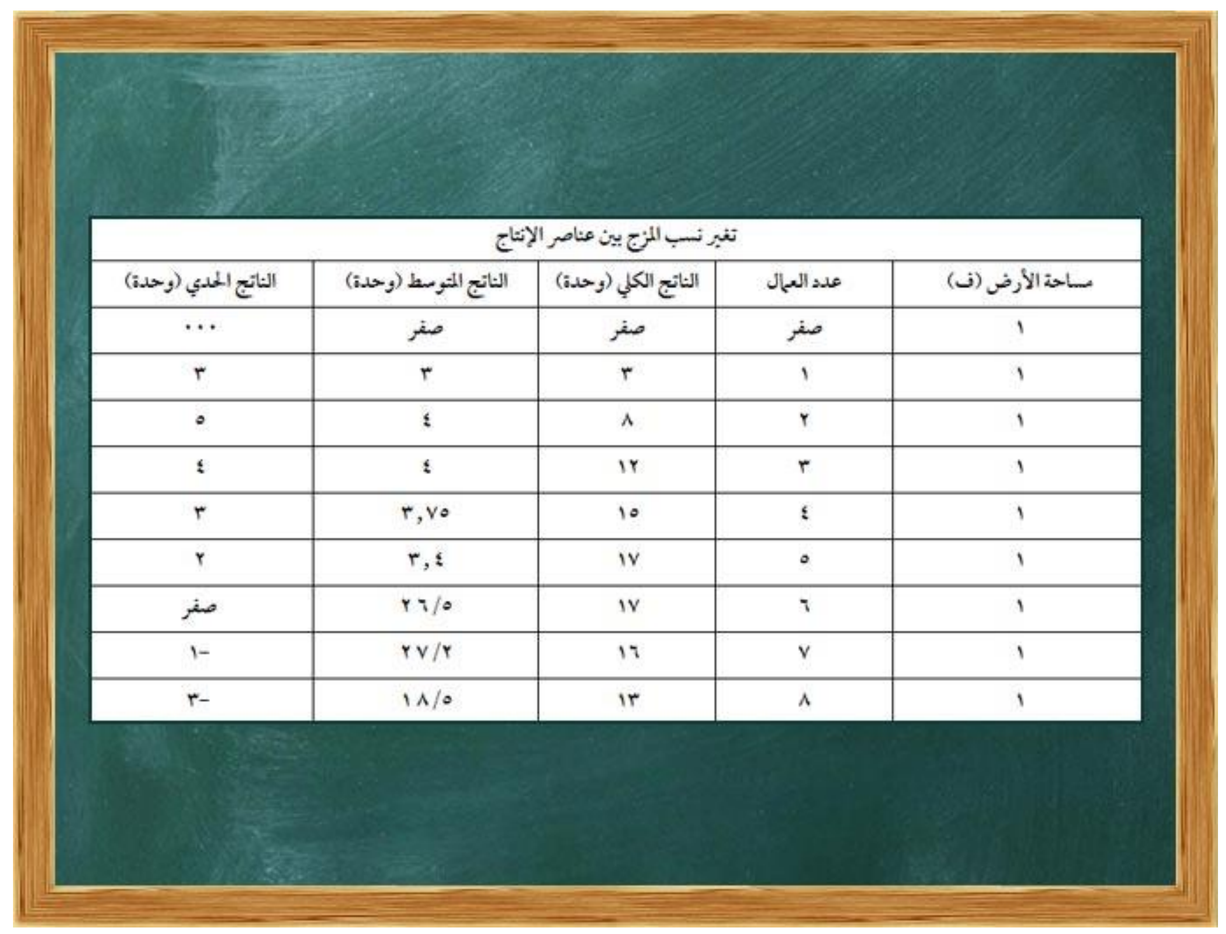
بعبارة أخرى يترتب على زيادة العنصر (وليكن العمل) بوحدات متساوية مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة (وليكن الأرض أو رأس المال) زيادة الناتج الكلي بعد حد معين بكميات متناقصة.

مثال توضيحي لقانون النسب المتغيرة:

فلو افترضنا مثلا أن هناك قطعة أرض مساحتها فدان واحد وأن هذه المساحة ستظل ثابتة بدون تغيير، وإذا تصورنا أن هناك عاملا واحدا يقوم بزراعة هذه المساحة من الأرض فإن نسبة المزج بين عنصري العمل ولأرض ستكون هي ١: ١، وسوف يقابل ذلك كمية معينة من الناتج (المحصول الزراعي) ولكنها ستكون محدودة بالطبع لعدم قدرة فرد واحد على زراعة المساحة كلها بكفاءة عالية، فإذا أضفنا عاملا آخر ستصبح نسبة المزج بين عنصري العمل والأرض ٢: ١، وسوف يزداد الناتج الكلي بدرجة ملحوظة لإمكانية تقسيم العمل بينهما واستغلال العنصر الثابت بكفاءة أعلى.

وإذا تتابعت الإضافات في وحدات العمل على نفس المساحة من الأرض فسوف نصل إلى حد معين تكون عنده نسبة المزج بين العمل والأرض غير مرغوبة اقتصاديا أي غير كفء (وليكن ٦: ١ مثلا) مما ينعكس على الزيادات المناظرة في الناتج الكلي، حيث تتجه إلى التناقص المستمر وقد تصل إلى الصفر أو تتحول إلى كمية سالبة.

ولتوضيح العلاقة بين الزيادات المتتالية في العنصر المتغير والزيادات المناظرة في الناتج الكلي والتي يبرزها مضمون قانون النسب المتغيرة نستعين بالمثال الرقمي الوارد بالجدول التالي:



تغير نسب المزج بين عناصر الإنتاج				
مساحة الأرض (ف)	عدد العمال	الناتج الكلي (وحدة)	الناتج المتوسط (وحدة)	الناتج الحدي (وحدة)
١	صفر	صفر	صفر	٠٠٠
١	١	٣	٣	٣
١	٢	٨	٤	٥
١	٣	١٢	٤	٤
١	٤	١٥	٣,٧٥	٣
١	٥	١٧	٣,٤	٢
١	٦	١٧	٢٦/٥	صفر
١	٧	١٦	٢٧/٢	١-
١	٨	١٣	١٨/٥	٣-

العمود الأول: يشير إلى عنصر الأرض وهو العنصر الثابت والذي يبلغ فدانا واحدا.

العمود الثاني: يشير إلى وحدات عنصر العمل وهو العنصر المتغير والذي يجري زيادته بوحدات متساوية أو متماثلة.

العمود الثالث: هو الناتج الكلي المناظر للإضافات المتتالية لعنصر العمل على المساحة الثابتة للأرض.

العمود الرابع: هو الناتج المتوسط لعنصر العمل أي ما يخص الوحدة الواحدة من العمل من الناتج الكلي.

العمود الخامس: هو الناتج الحدي لعنصر العمل والذي يوضح مقدار التغير الذي يطرأ على الناتج الكلي نتيجة تغير عنصر العمل بوحدة واحدة.

قراءة في الجدول:

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق ما يلي:



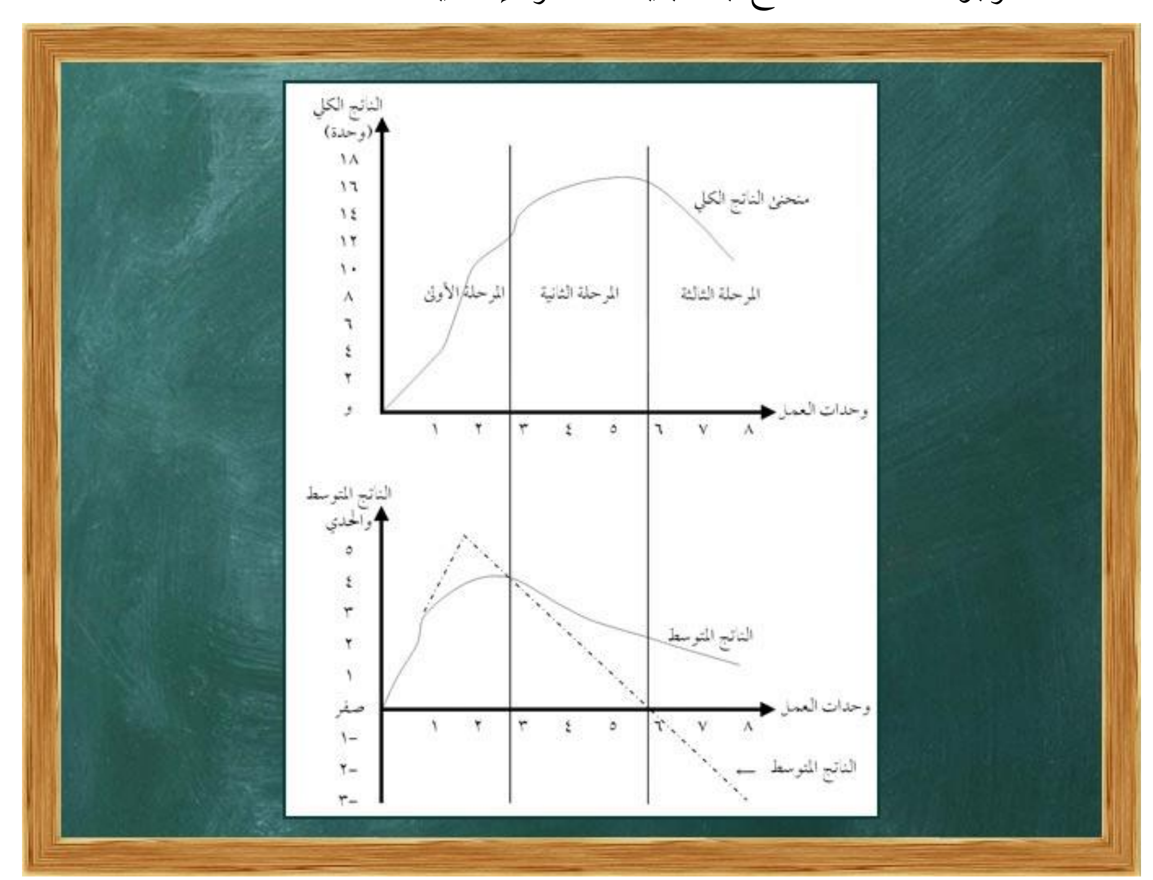
١ - أن الإضافات المتتابعة لعنصر العمل على المساحة الثابتة من الأرض تؤدي إلى تغير نسبة المزج بين العنصرين من ١ : ١ إلى ٢ : ١ ثم ١ : ٣، ١ : ٤ وهكذا.

٢ - تؤدي الزيادات المتتالية لعنصر العمل إلى زيادة الناتج الكلي بكميات متزايدة ابتداء (حتى العامل الثاني) ثم بكميات متناقصة (حتى العامل الخامس) ثم يثبت الناتج الكلي (مع إضافة العامل السادس) وأخيرا ينقص الناتج الكلي مع إضافة العامل السابع والثامن... وهكذا.

٣ - يترتب على تغيير الناتج الكلي بالكيفية السابقة زيادة الناتج المتوسط في البداية ثم ثباته ثم اتجاهه للتناقص بعد ذلك (العمود الرابع)، أما الناتج الحدي فيزداد أيضا في البداية ثم ينخفض بعد ذلك حتى يصل إلى الصف ثم يتحول إلى كمية سالبة (العمود الخامس).

رسوم بيانية توضيحية:

والأشكال التالية توضح العلاقة بين الناتج الكلي والناتج المتوسط والناتج الحدي بفرض تغير أحد العناصر بوحدات متعادلة مع ثبات بقية العناصر الإنتاجية.



قراءة في الرسوم البيانية:

ومن الأشكال السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- يزداد الناتج الكلي بمعدل متزايد في البداية ثم بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه عند تشغيل (٦) عمال، وفي هذه الحالة يكون الناتج الحدي المناظر مساويا للصفر، وذلك لأن تشغيل العامل السادس لا يضيف شيئا إلى الناتج الكلي حيث يظل الناتج الكلي ثابتا عند مستوى ١٧ وحدة وبالتالي يكون التغير في الناتج الكلي- أي الناتج الحدي- مساويا للصفر.
- عند الاستمرار في إضافة عمال آخرين (العامل السابع والعامل الثامن) يتجه الناتج الكلي إلى التناقص، وفي هذه الحالة يكون الناتج الحدي المناظر سالبا، فعند تشغيل العامل السابع ينخفض الناتج الكلي من ١٧ وحدة إلى ١٦ وحدة، وبالتالي يكون التغير في الناتج الكلي أي الناتج الحدي قدره (-١).
- في حالة زيادة الناتج الكلي بكميات متزايدة يكون الناتج المتوسط في تصاعد مستمر، وعندما يكون التغير في الناتج الكلي بكميات متناقصة أو سالبة، فإن الناتج المتوسط يتجه إلى التناقص ولكنه يظل دائما قيمة موجبة لأنه خارج قسمة الناتج الكلي على عدد العمال وكلاهما موجب.
- هناك علاقة معينة تربط بين الناتج الحدي والناتج المتوسط:

- فعندما يكون الناتج المتوسط في تزايد فإن منحنى الناتج الحدي يكون أعلى منه.
- وفي حالة ثبات الناتج المتوسط يكون الناتج الحدي مساويا له (عند تشغيل العامل الثالث)، أي أن الناتج الحدي يساوي الناتج المتوسط عندما يصل هذا الأخير إلى أقصاه.
- في حالة تناقص الناتج المتوسط يكون منحنى الناتج الحدي أسفل منه.

والسبب في ذلك أن ارتفاع قيمة الناتج الحدي عن الناتج المتوسط يجذب هذا الأخير إلى أعلى، وإذا كانت قيمة الناتج الحدي أقل من قيمة الناتج المتوسط فإنها تجذبه إلى أسفل، وإذا كانت قيمة الناتج الحدي مساوية لقيمة الناتج المتوسط يظل الناتج المتوسط ثابتا عند مستواه السابق.



مراحل الإنتاج:

وفي ضوء ما تقدم يمكن التمييز بين ثلاث مراحل من مراحل الإنتاج:

المرحلة الأولى:

تبدأ من نقطة الأصل، وهي النقطة التي يصل عندها الناتج المتوسط للعمل إلى أقصاه، وذلك عند تشغيل ثلاثة عمال وهي المرحلة التي تصل عندها الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل مقاسة بالناتج المتوسط إلى أقصاها، ويلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية لعنصر الأرض في ارتفاع أيضا خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية:

تبدأ في نهاية المرحلة الأولى وتستمر حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه، (أي الناتج الحدي إلى الصفر عند تشغيل العامل السادس)، وفي هذه المرحلة يتناقص الناتج المتوسط لعنصر العمل (أي كفاءته الإنتاجية) كما يتناقص الناتج الحدي، وأن ظل كمية موجبة، الأمر الذي يعني استمرار زيادة الناتج الكلي. ويلاحظ أيضا زيادة الناتج المتوسط لعنصر الأرض خلال هذه المرحلة، أي أن هذه المرحلة تشهد انخفاض كفاءة عنصر العمل واستمرار ارتفاع كفاءة الإنتاج لعنصر الأرض.

المرحلة الثالثة:

تبدأ من نهاية المرحلة الثانية، ويكون عندها الناتج الكلي في تناقص، وكذلك الناتج المتوسط، أما الناتج الحدي فيأخذ قيمة سالبة. وتعني هذه المرحلة أن تشغيل وحدات إضافية من العمالة على وحدة الأرض الثابتة يؤدي إلى انخفاض كفاءة كل من عنصر العمل والأرض.

ومن المؤكد أن المنتج الرشيد الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لن يدخل في المرحلة الثالثة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية لعنصر العمل سالبة حتى لو كانت العمالة بالمجان أي لا يدفع أجررا نظير تشغيل الأفراد، والسبب في ذلك أنه باستطاعته زيادة الإنتاج بتشغيل عدد أقل من العمال على نفس المساحة من الأرض.

وبالمثل لن يتوقف المنتج الرشيد عند المرحلة الأولى لأنه خلال هذه المرحلة تكون الإنتاجية المتوسطة لكل من العمل والأرض في تزايد مستمر وبذلك يكون من مصلحته عبور هذه المرحلة والدخول في المرحلة الثانية.

وعليه فإن المرحلة التي يعمل في نطاقها المنتج الرشيد هي المرحلة الثانية التي تتميز بارتفاع مطرد في كفاءة عنصر الأرض وإن كانت تشهد انخفاضا مطردا في كفاءة عنصر العمل.

والملاحظ أن هذه المرحلة تبدأ من الحد الذي تحقق فيه نسبة المزج بين عنصري الإنتاج أقصى كفاءة للعنصر المتغير (عنصر العمل)، وتنتهي عند الحد الذي تحقق فيه نسبة المزج بينهما أقصى كفاءة للعنصر الثابت (عنصر الأرض).

ولا شك أن المنتج سيسعى إلى اختيار نسبة معينة من بين نسب المزج المتاحة في نطاق المرحلة الثانية بحيث يحقق أقصى كفاءة إنتاجية في استخدام العنصرين معا، أي النسبة التي تمكن من إنتاج السلعة بأقل تكلفة متوسطة ممكنة، ولذلك فإنه يأخذ في الحسبان أثمان عناصر الإنتاج، فإذا كان ثمن الأرض هو العنصر المؤثر في التكاليف، بمعنى أن تكلفة الأرض تزيد كثيرا عن تكلفة العمالة فإنه سيسعى إلى اختيار نسبة المزج التي تقربه من نهاية المرحلة الثانية، وإذا كان العكس هو الصحيح بمعنى أن أجور العمل هي البند الرئيسي في التكاليف، فإنه سيختار توليفة العناصر التي تقربه من بداية المرحلة الثانية، ولا شك أن هذا الاختيار يتفق والسلوك الرشيد لأنه من الطبيعي أن يلجأ المنتج إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من العنصر الغالي وليس العنصر الرخيص، ولذلك نجد أنه في حالة ارتفاع تكلفة الأرض بالمقارنة بتكلفة العمالة فإن المنتج يلجأ إلى استغلال الأرض بأقصى كفاءة ممكنة لها مما يقربه من نهاية المرحلة الثانية. أما إذا كان عنصر العمل هو الأكثر تكلفة فإن استخدام هذا العنصر بأقصى كفاءة يقتضي منه عدم الابتعاد كثيرا عن بداية المرحلة الثانية.

التجميع الأمثل لعناصر الإنتاج:

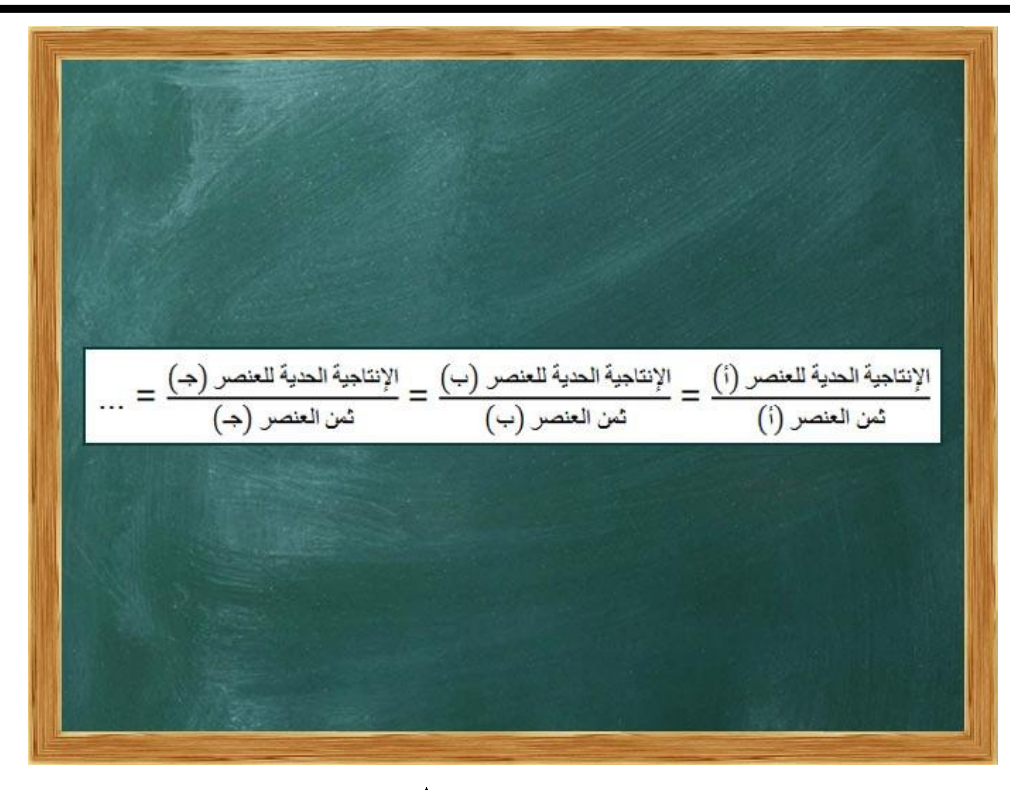
استنادا إلى ما تقدم يمكن القول إن اختيار المنتج للتوليفة المثلى من عناصر الإنتاج، أي التوليفة التي تحقق أقصى ربحية ممكنة (أو أقل تكلفة ممكنة)، إنما تتوقف على عاملين:

العامل الأول: هو مدى مساهمة العنصر في زيادة الناتج، أي الناتج الحدي للعنصر.

العامل الثاني: هو تكلفة العنصر، أي الثمن الذي يدفع مقابل الحصول على خدمات العنصر.

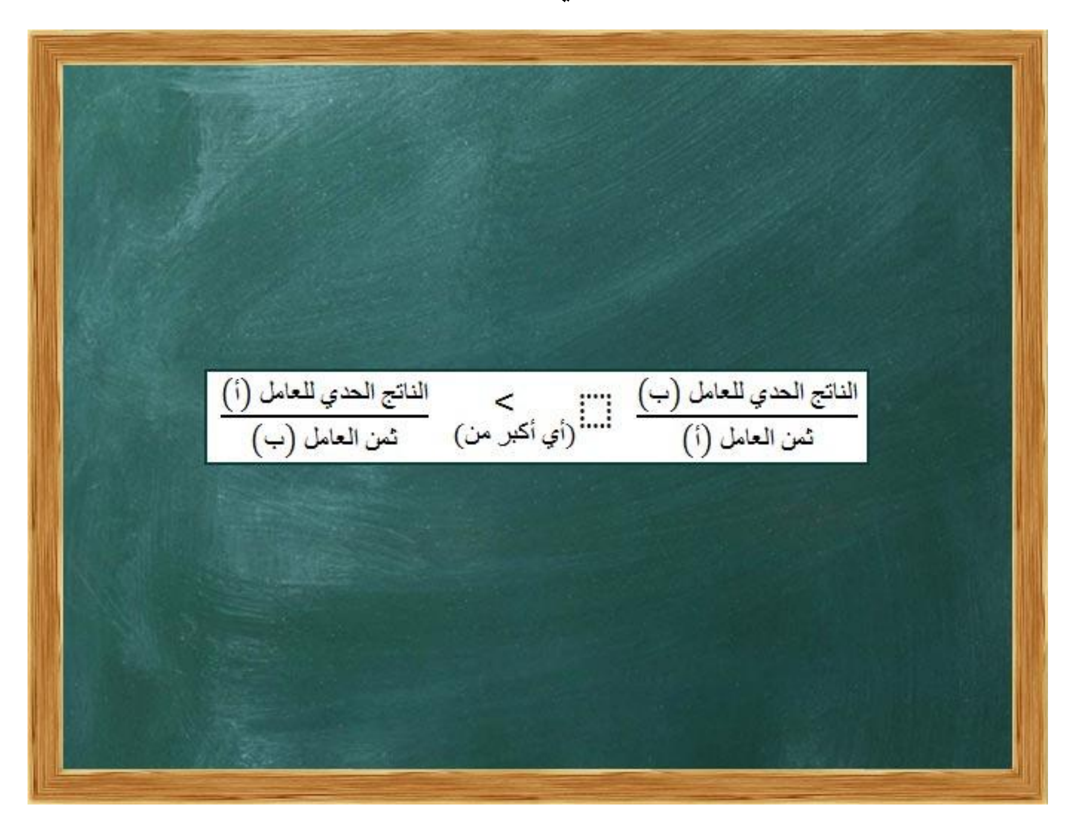
ويجري للمنظم أو المنتج المقارنة بين الإنتاجية الحدية للعناصر وأسعارها النسبية، ويصل إلى اختيار التوليفة المثلى، والتي يطلق عليها حالة التوازن عندما يتحقق الشرط التالي:





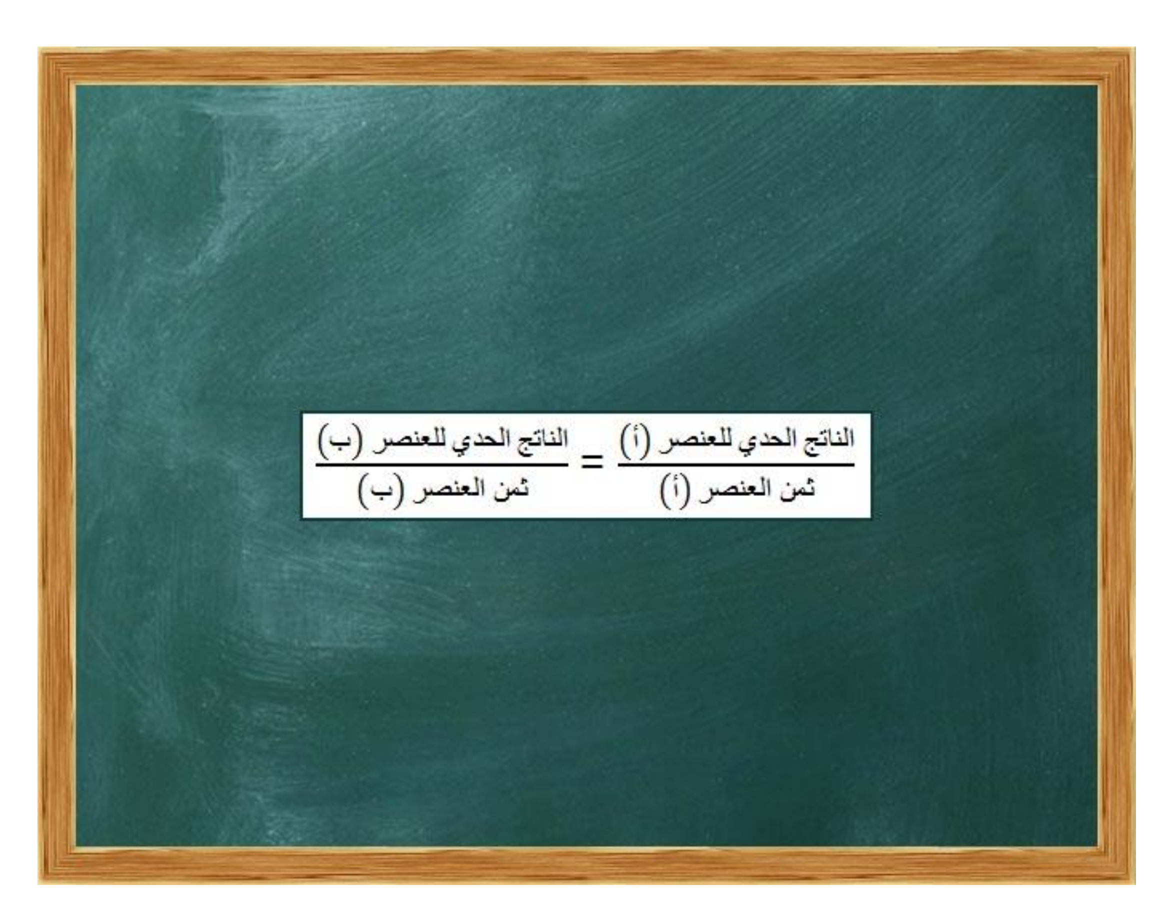
ويطلق على هذا الشرط مبدأ تساوي الإنتاجية الحدية، أو اختصارا مبدأ الإحلال، حيث يجري الإحلال بين عوامل الإنتاج لحين انطباق هذا الشرط.

فإذا كان إنفاق المنظم لوحدة من الدخل على العنصر (أ) يعطي إنتاجية أكبر من أنفاق نفس الوحدة على شراء خدمات العنصر (ب) أي إذا كان:



كان من الأفضل للمنظم أن يختار أسلوب الإنتاج الذي يضمن استخدام العنصر (أ) بكمية أكبر، أي الأسلوب الذي يمكنه من الإحلال المتزايد للعنصر (أ) محل العنصر (ب) في العملية الإنتاجية، لأن هذا الإحلال سوف يمكنه من استخدام العنصر الأكثر كفاءة، أي العنصر الأقل تكلفة مما يعين المنظم على تحقيق أقصى ربح في النهاية.

وسوف يستمر المنظم في عملية الإحلال هذه طالما أن الإنتاجية الحدية للعنصر (أ) بالنسبة إلى ثمنه ما زالت أكبر من الإنتاجية الحدية للعنصر (ب) بالنسبة إلى ثمنه. غير أنه من المعلوم وفقا لقانون النسب المتغيرة (أو قانون تناقص الغلة كما سنرى بعد قليل) أنه مع استمرار عملية الإحلال فإن الإنتاجية الحدية للعنصر (أ) ستتناقص تدريجيا مع احتمال زيادة سعر العنصر (أ) نتيجة زيادة الطلب عليه، ومن ناحية أخرى فإن التقليل من الطلب على العنصر (ب) سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجيته الحدية- مع احتمال انخفاض سعر هذا العنصر مع نقص الطلب عليه، ولذا يتوقف المنظم عن عملية الإحلال بين العنصرين (أ، ب) عندما يصل إلى الوضع الذي يتساوى عنده الناتج الحدي لكل منهما بالنسبة إلى ثمنهما، أي يتحقق الشرط:



$$\frac{\text{الناتج الحدي للعنصر (أ)}}{\text{ثمن العنصر (أ)}} = \frac{\text{الناتج الحدي للعنصر (ب)}}{\text{ثمن العنصر (ب)}}$$



قانون تناقص الغلة:

يعكس قانون النسب المتغيرة ثلاث مراحل متميزة لعلاقة العنصر المتغير بالناتج الكلي:

مرحلة تزايد الغلة:

وهي المرحلة التي يزداد فيها الناتج الكلي بنسبة أكبر من نسبة زيادة العنصر المتغير، وتكون النتيجة هي زيادة الناتج المتوسط للعنصر المتغير فبالرجوع لأرقام الجدول السابق نجد أن مضاعفة عدد العمال من عامل واحد إلى عاملين أدت إلى زيادة الناتج بأكثر من المثل (من ثلاث وحدات إلى ثماني وحدات).

ويرجع السبب في تزايد الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل أي تزايد الغلة إلى إمكانية الأخذ بمبدأ التخصص والتوسع في تقسيم العمل بالإضافة إلى حسن استخدام العنصر الثابت، وهو الأرض، وترشيد استخدام بقية مستلزمات الإنتاج من خامات وسلع وسيطة... الخ.

مرحلة ثبات الغلة:

وهي المرحلة التي يزيد خلالها الناتج الكلي بنفس نسبة زيادة عنصر الإنتاج المتغير (العمل)، وهي مرحلة قصيرة تتحقق عند تشغيل العامل الثالث، حيث يزداد الناتج من ٨ وحدات إلى ١٢ وحدة بنسبة ٥٠٪ وهي نفس نسبة زيادة عدد العمال (٥٠٪ من عاملين إلى ثلاثة عمال).

مرحلة تناقص الغلة:

وهي المرحلة التي تكون خلالها زيادة الناتج الكلي بنسبة أقل من نسبة زيادة العنصر المتغير، وتبدأ هذه المرحلة عند إضافة العامل الرابع ثم الإضافات المتتالية. وكما هو ملاحظ بالجدول، ينقص الناتج المتوسط خلال هذه المرحلة من ٤ إلى ¾ ٣ ثم ٢/ ٥ ٣، ٥/ ٦ ٢، حتى يصل إلى ٥/ ٨ ١ عند تشغيل العامل الثامن.

وتفسر هذه المرحلة باستنفاذ كافة مزايا التخصص وتقسيم العمل وتخطي المشروع لنسبة المزج المثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة وذلك عندما يزداد عدد العمال لدرجة كبيرة لا تتناسب مع مساحة الأرض المتاحة مما يؤدي إلى إعاقة العمل وانخفاض إنتاجية العاملين.

ويهتم التحليل الاقتصادي بصفة خاصة بهذه المرحلة حيث إنها تمثل الشكل العام الذي يصف

العلاقة بين الناتج وبين عوامل الإنتاج. ولذلك يكتفي أحيانا بذكر قانون تناقص الغلة دون الإشارة صراحة إلى العوامل الأخرى التي ينطوي عليها قانون النسب المتغيرة.

نص قانون النسب المتغيرة:

ومقتضى هذا القانون أنه إذا كان هناك عنصران من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة (الأرض) وكمية الآخر متغيرة (العمل)، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متعادلة تؤدي بعد حد معين إلى زيادة الناتج الكلي بكميات متناقصة، أي تؤدي إلى تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط.

شروط تطبيق القانون:

ويشترط لانطباق هذا القانون:

١ - أن تكون الوحدات المتتابعة من العنصر المتغير متعادلة من حيث الكم والكيف.

٢ - أن يظل عنصر الأرض ثابتا.

٣ - أن يبقى المستوى الفني للإنتاج ثابتا على ما هو عليه.

كما يلاحظ أن مرحلة تناقص الناتج المتوسط والناتج الحدي أي تناقص الغلة لا تبدأ إلا بعد حد معين أما قبل ذلك فإن زيادة كمية العنصر المتغير تكون مقترنة بزيادة أو ثبات في الغلة.

وعلى ذلك فإنه يمكن تأجيل أو منع انطباق قانون تناقص الغلة من خلال تعديل نسب التأليف بين عناصر الإنتاج (أي زيادة العنصر الثابت بما يتفق وإضافات العنصر المتغير) ومن خلال إحداث تقدم في الفن الإنتاجي المستخدم (تكنولوجيا الإنتاج).

ويحتل قانون تناقص الغلة مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي، حيث يلعب دورا هاما في نظريات التنمية والتوزيع، ذلك أن تناقص الغلة يعني في واقع الأمر تزايد التكاليف، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع التي يخضع إنتاجا لظاهرة الغلة المتناقصة، كما أن انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعنصر المتغير يعني من ناحية أخرى انخفاض العائد الذي يحصل عليه هذا العنصر نظير مساهمته في الإنتاج.

ولقد دعت هذه الاعتبارات الكتاب الكلاسيك إلى الاهتمام بقانون تناقص الغلة وتأثيره على

النشاط الزراعي بوجه خاص، فنجد ريكاردو على سبيل المثال يشير إلى تأثير زيادة السكان على الرقعة الزراعية وكيف أن الزيادات المتتالية في عنصر العمل على نفس الرقعة الزراعية تؤدي إلى تناقص الكفاءة الإنتاجية وارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفي الوقت نفسه تقترن ظاهرة تناقص الغلة بانخفاض أجور العمال نتيجة كثرتهم ومن ثم تناقص إنتاجيتهم.

دالة الإنتاج في الفترة الطويلة:

(**الإنتاج باستخدام عنصرين متغيرين**):

أوضحنا فيما سبق أنه لزيادة الإنتاج في الأجل القصير فإن هذا يكون متاحا بتغيير أحد عناصر الإنتاج، مع ثبات عنصر الإنتاج الآخر، (بافتراض أن لدينا عنصرين فقط من عناصر الإنتاج)، وقد ناقشنا فيما سبق دالة الإنتاج في الأجل القصير، أي العلاقة بين الإنتاج ومستلزمات الإنتاج من العناصر بافتراض أن العمل هو عنصر الإنتاج المتغير مع بقاء رأس المال ثابتا دون تغيير.

أما في الأجل الطويل فإن جميع عناصر الإنتاج تصبح متغيرة، وبالتالي فإنه يمكن زيادة الإنتاج بتغيير المستخدم من جميع عناصر الإنتاج، وبافتراض أن لدينا عنصرين هما العمل ورأس المال، فإن كلا العنصرين يصيران متغيرين، أي يمكن تغيير المستخدم من كلا منهما في نفس الوقت.

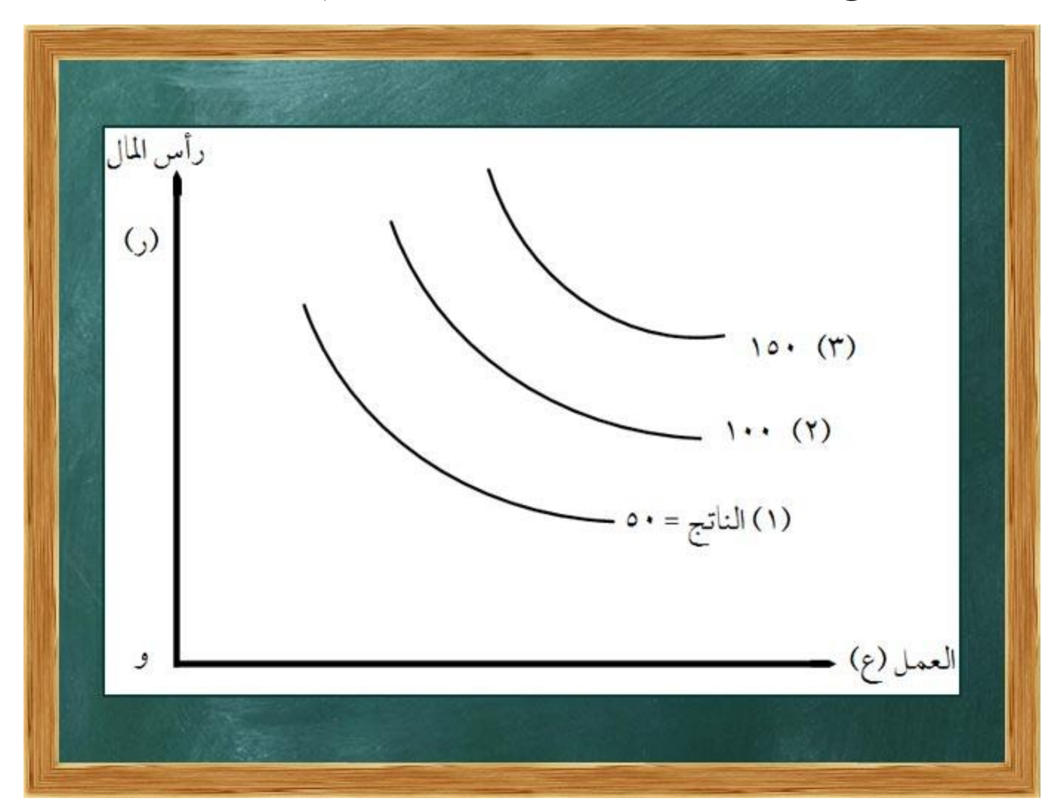
وكما أوضحنا سابقا أن عناصر الإنتاج تتمتع بخاصة الإحلال، ونعني إمكانية إحلال عامل إنتاج محل آخر في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه توجد طرق عديدة لا نهائية لإنتاج كمية معينة من السلع، كل طريقة أو أسلوب تتضمن تشكيلة أو تألف بين كميات مختلفة من عنصري الإنتاج، ويمكن تمثيل هذه الطرق أو الأساليب بيانيا في شكل منحنى يطلق عليه منحنى الناتج المتساوي.

تعريف منحنى الناتج المتساوي:

يعرف منحنى الناتج المتساوي بأنه المنحنى الذي يصل بين جميع النقاط التي تمثل الكميات المتآلفة من عوامل الإنتاج، أو هو كافة الأساليب الإنتاجية من تشكيلات عنصري العمل ورأس المال التي تعطي قدرا معينا من الإنتاج، وفيما يلي جدول بسيط يوضح الأساليب الفنية لإنتاج (٥٠ وحدة) من المنتج، بعدد من الأساليب الإنتاجية.

الأسلوب الإنتاجي	المستخدم من عنصر العمل	المستخدم من عنصر رأس المال
أ	٢	٦
ب	٣	٤
جـ	٤	٣
د	٦	٢
هـ	٨	١

وبتمثيل عنصر العمل على المحور الأفقي عنصر رأس المال على المحور الرأسي نحصل على منحنى الناتج المتساوي الذي تحقق إنتاجا قدره ٥٠ وحدة، وبالنسبة لحجم أكبر من الإنتاج وليكن ١٠٠ وحدة فإننا نحتاج إلى كميات أكبر من العمل ورأس المال، والتي يحددها المنحنى (٢) في الشكل.



ويلاحظ من أرقام الجدول أن الأسلوب الإنتاجي (د) يعتمد أكثر على عنصر العمل وعلى كمية

أقل من عنصر رأس المال، ولهذا يوصف بأنه أسلوب إنتاجي كثيف العمل، في مقابل الأسلوب الإنتاجي (أ) الذي يمثل أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال، لاستخدامه قدر أكبر من رأس المال وقدرا أقل من العمل، وكل هذه النقاط تمثل أساليب فنية بديلة لإنتاج ٥٠ وحدة من المنتج.

خريطة الناتج المتساوي:

يمكن رسم عدد من منحنيات الناتج المتساوي الممثلة لكميات مختلفة من الناتج (٥٠ وحدة، ١٠٠ وحدة، ٢٠٠ وحدة... الخ).

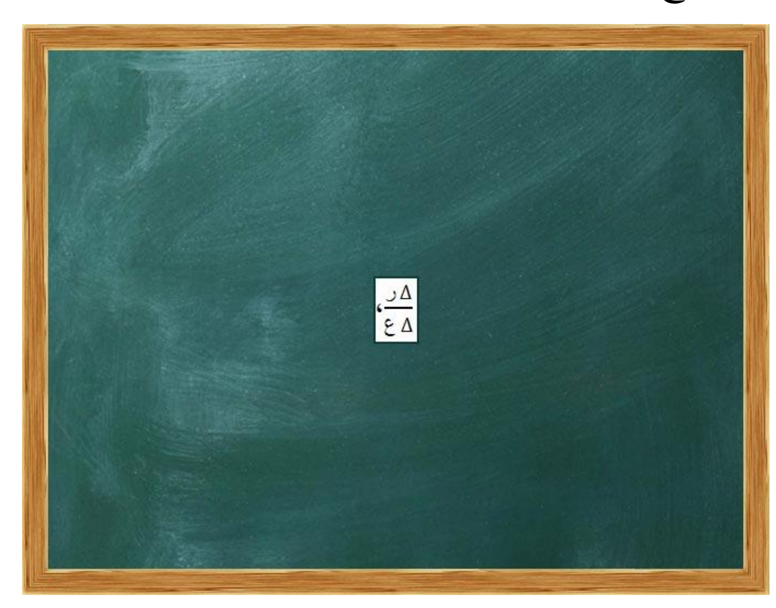
وتمثيل منحنى الناتج لكل منها نحصل على ما يسمى بخريطة الناتج المتساوي، وهي تمثل الأساليب الإنتاجية المختلفة لإنتاج كميات مختلفة من السلع. ويتضح من الشكل السابق أن تحرك منحنى الناتج المتساوي يمينا يعني زيادة الكمية المنتجة، وتحركه يسارا يعني نقص الكمية المنتجة.

خصائص منحنيات الناتج المتساوي:

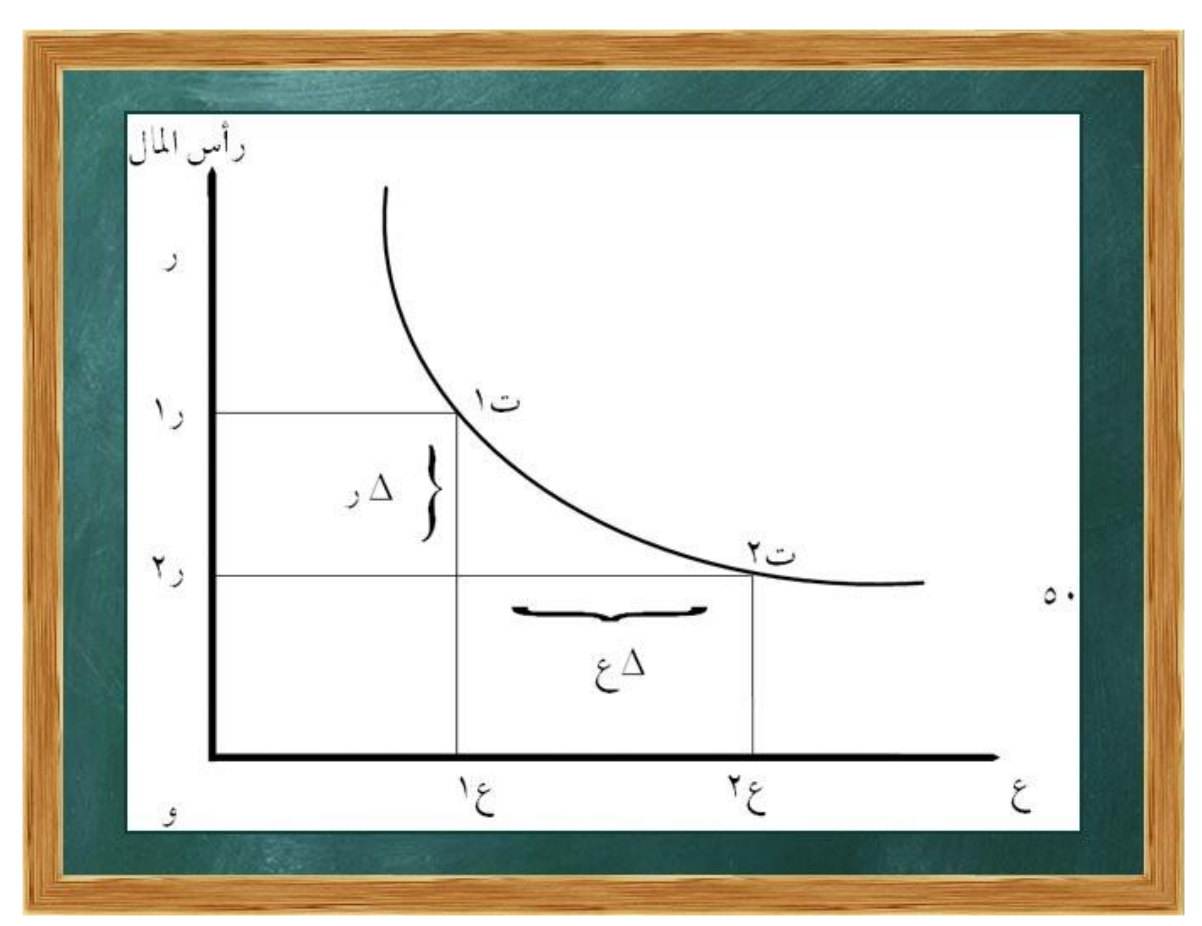
تتصف منحنيات الناتج المتساوي بعدد من الخصائص أهمها:

أولا: منحنيات الناتج المتساوي سالبة الميل معنى هذا أن خفض المستخدم من رأس المال يستلزم زيادة المستخدم من العمل للمحافظة على كمية الإنتاج، وبالرجوع إلى الجدول السابق فإن خفض المستخدم من عنصر رأس المال من ٦ إلى ٤ اقترن بزيادة المستخدم من عنصر العمل من ٢ إلى ٣.

ثانيا: منحنى الناتج المتساوي في منطقة الإحلال يكون محدبا ناحية نقطة الأصل، ويمكن التعبير عن فكرة تحدب هذه المنحنيات من ناحية نقطة الأصل بالمعدل الحدي للإحلال، أي إحلال عنصر العمل (ع) محل عنصر رأس المال (ر).



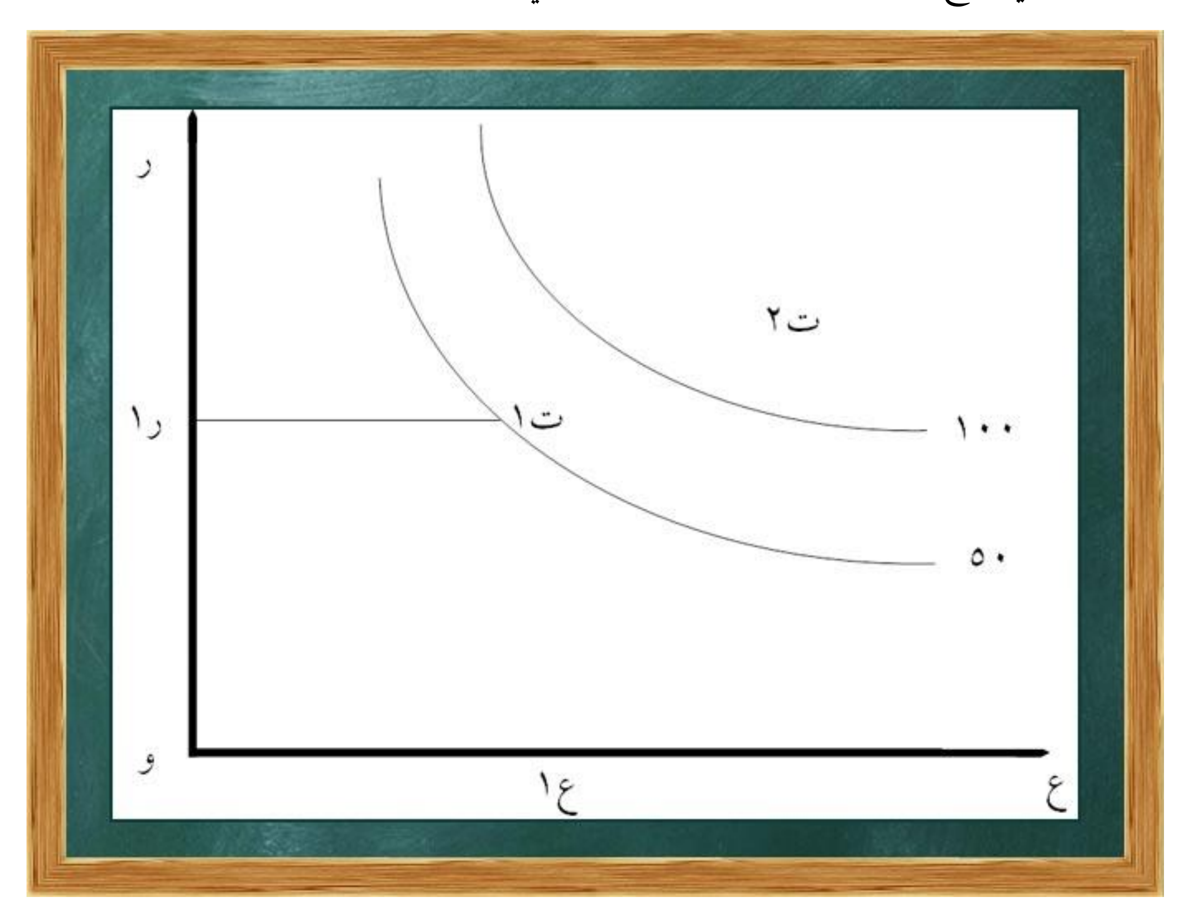
ويعرف معدل الإحلال الفني الحدي بأنه عدد وحدات العنصر (ر) (رأس المال على المحور الرأسي) التي تتخلى عنها مقابل وحدة واحدة من العنصر (ع) (العمل على المحور الأفقي) بشرط أن يظل الإنتاج ثابتا، ويقاس هذا المعدل عند أي نقطة بميل مماس المنحنى عند هذه النقطة، وهذا المعدل متناقص دائما.



ومعنى أنه متناقص أنه باستخدام المزيد من وحدات العمل كلما انخفضت كمية رأس المال اللازمة لتعويض وحدة واحدة من العمل للإبقاء على كمية الناتج، فنجد أن معدل الإحلال $\frac{\Delta ر}{\Delta ع}$ يكون مثلا ٥، ثم ٤، ثم ٣ وهكذا، أي تتناقص كمية وحدات رأس المال مقابل وحدة واحدة من العمل، وتفسير ذلك أنه كلما قلت الندرة النسبية لعنصر العمل كلما انخفض معدل الإحلال الحدي، والعكس صحيح، فإنه كلما زادت الندرة النسبية لعنصر العمل كلما ارتفع معدل الإحلال الحدي.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل الإحلال الحدي بطريقة أخرى أنه كلما تمت زيادة وحدات العمل على حساب انخفاض وحدات رأس المال كلما انخفض الناتج الحدي للعمل نتيجة لزيادة المستخدم فيه، طبقا لمبدأ تناقص المنتج الحدي، ويزداد المنتج الحدي لرأس المال نتيجة لانخفاض عدد الوحدات المستخدمة منه.

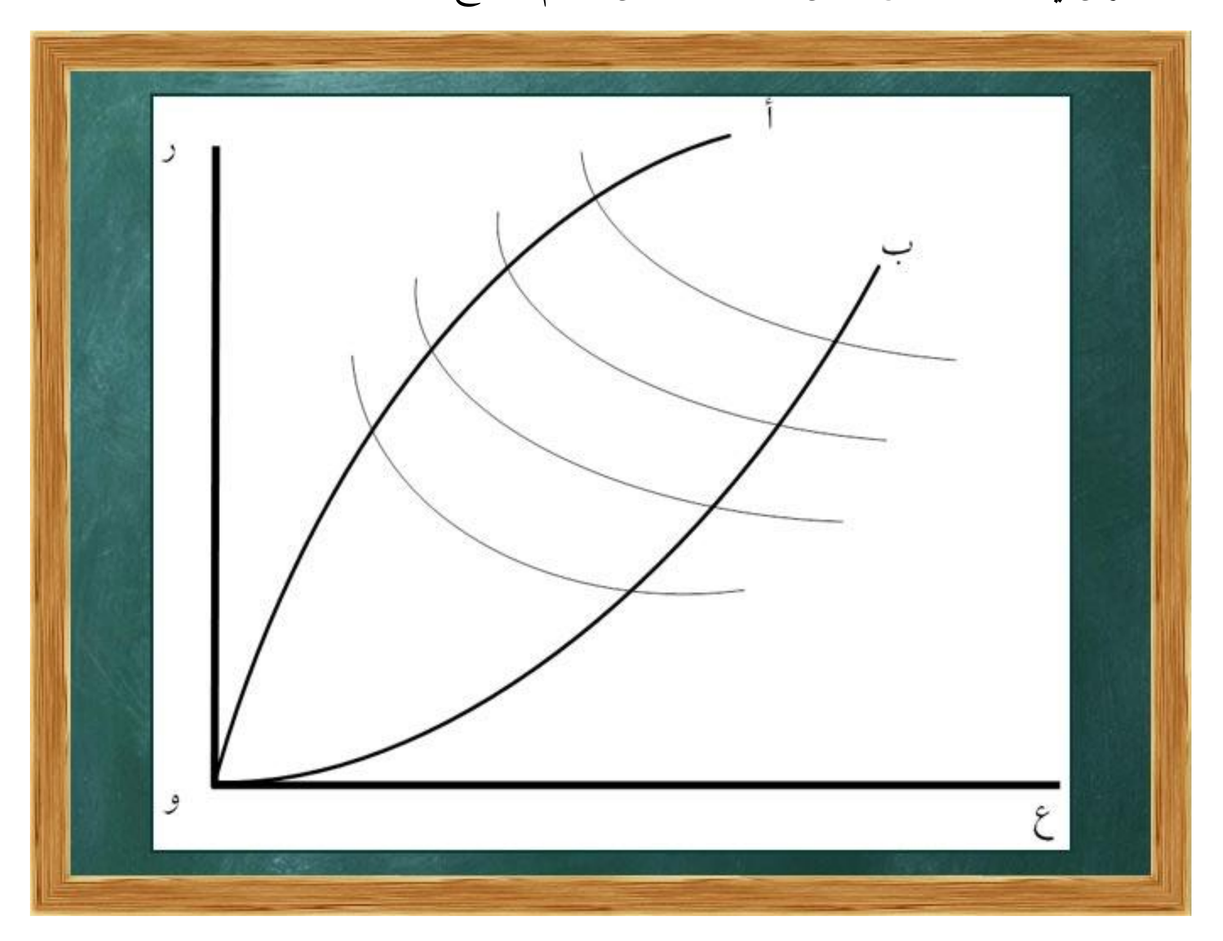
ثالثا: منحنيات الناتج المتساوي لا تتقاطع؛ لأن هذا إن حدث فمعناه أن نفس التشكيلة من عنصري الإنتاج يمكن أن تنتج كميتين مختلفتين من الناتج، وفي الشكل معناه أن و ع١، و ر١ تستخدمان في إنتاج ٥٠ وحدة، و١٠٠ وحدة على التوالي، وهذا لا يتصور حدوثه.



تعريف منحنيا حافة الإنتاج:

وهما المنحنيان اللذان يحصران بينهما المنطقة الممكنة للإحلال بين عنصري الإنتاج، أو ما يمكن أن نطلق عليه منطقة الإنتاج الرشيد، وفي الشكل يمثل المنحنيان (أ)، (ب) منحنيا حافة الإنتاجية، ويمر هذان المنحنيان بالنقاط على منحنيات الناتج المتساوي التي تصبح عندها المماسات موازية للمحورين، والمنحنيان (و أ) و(و ب) يحصران بينهما المنطقة الممكنة للإحلال، وهي أنسب منطقة للإنتاج، لأنها تحقق شرط الكفاءة الفنية، أي تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر مستخدم من عنصري الإنتاج، ويمكن تسميتها بمنطقة الإنتاج الرشيد، وتتميز هذه المنطقة بأن الإنتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الإنتاج موجبة، بينما تصبح الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج سالبة على تلك الأجزاء من منحنيات الناتج المتساوي الواقعة خارج منحنيات حافة الإنتاج، والاستمرار في

الإنتاج على هذه الأجزاء يعني استخدام غير رشيد للموارد، لأنه يتطلب استخدام المزيد من العنصرين في آن واحد حتى يمكن الاحتفاظ بنفس حجم الإنتاج.



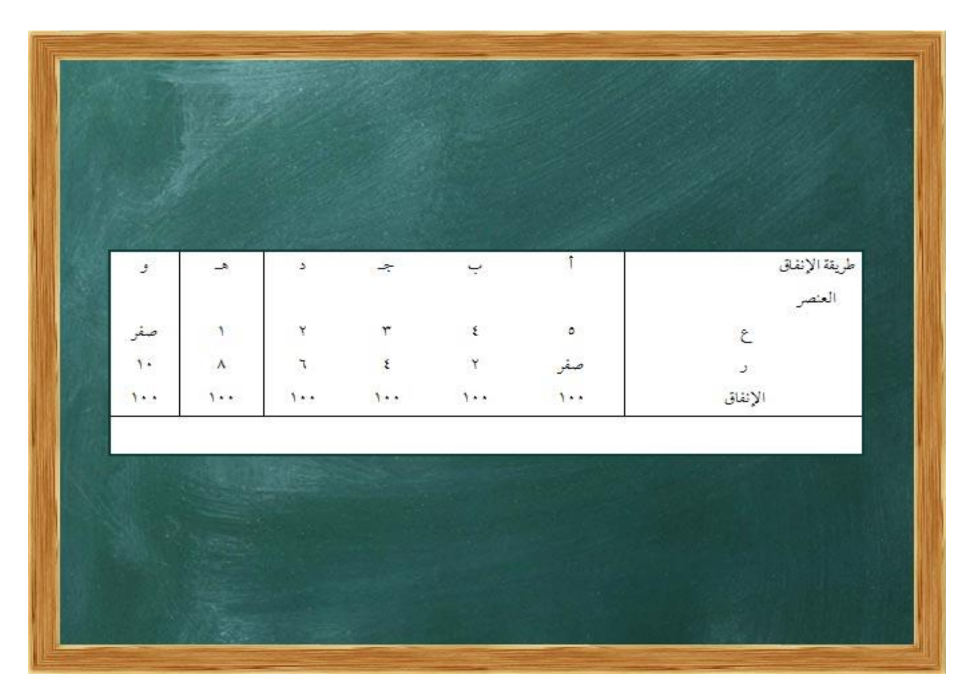
تعريف خط التكلفة المتساوية:

يوضح لنا منحنى الناتج المتساوي أنه بالإمكان إنتاج حجم معين من السلعة باستخدام أكثر من أسلوب إنتاجي، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يلزم معرفة أفضل أسلوب منها تتبعه المنشأة، إن هذا يتحدد في ضوء معرفة أسعار عناصر الإنتاج في السوق وحساب تكلفة كل أسلوب، بضرب الكمية المستخدمة من كل عنصر في سعرها لنحصل على التكلفة الكلية للإنتاج، وبمقارنة التكاليف الكلية لأساليب الإنتاج، نختار الأسلوب الذي في ظله تكون التكلفة الكلية عند أدنى قدر لها والذي يناسب الموارد المالية المتاحة للمنشأة.

فإذا كان لدى المنشأة مبلغ معين، وبمعرفة أسعار عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) فإنه يمكن إنفاق هذا المبلغ في شراء كميات مختلفة من عناصر الإنتاج، وتتمثل هذه الطرق بيانيا نحصل على خط التكلفة المتساوية.

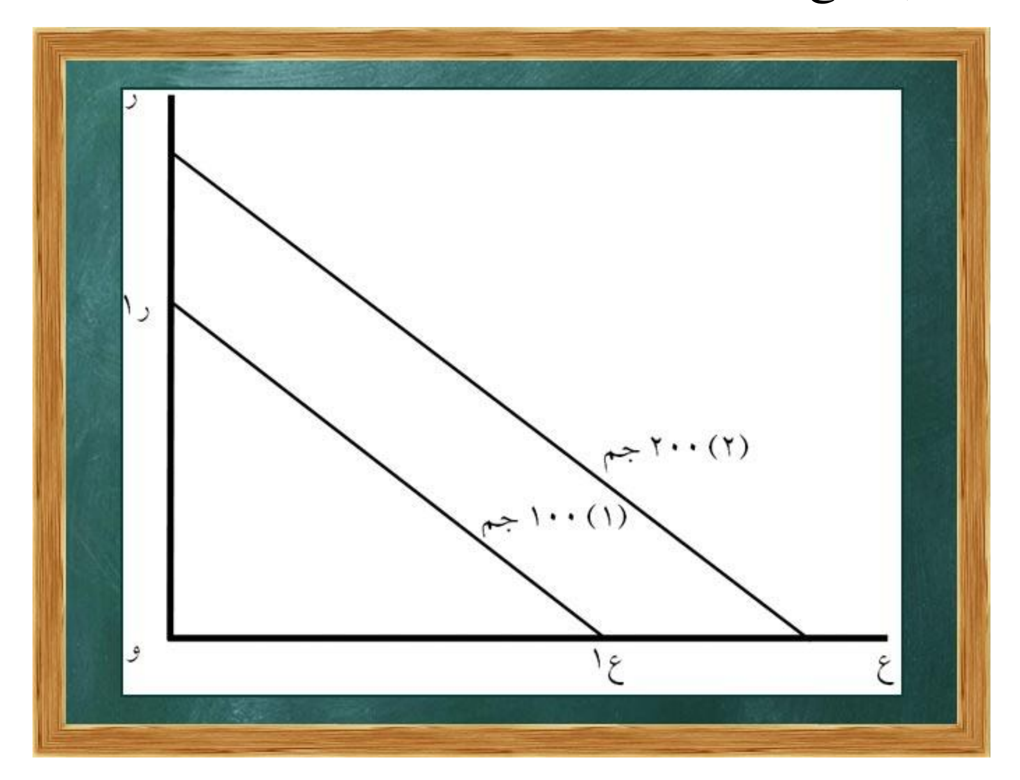


والجدول التالي يوضح طرق إنفاق مبلغ (١٠٠ جنيه) لشراء كميات مختلفة من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، بفرض أن سعر الوحدة من عنصر العمل هو ٢٠ جنيها، ومن رأس المال ١٠ جنيهات.



طريقة الإنفاق / العنصر	أ	ب	جـ	د	هـ	و
ع	٥	٤	٣	٢	١	صفر
ر	صفر	٢	٤	٦	٨	١٠
الإنفاق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويتمثل الجدول السابق بيانيا على المحور الأفقي عنصر العمل، وعلى المحور الرأسي رأس المال، نحصل على مجموعة النقاط كل واحدة منها تمثل طريقة لإنفاق المبلغ في شراء وحدات من عنصري الإنتاج فنحصل على خط التكلفة المتساوية، أو خط التكلفة المتكافئ.



ويلاحظ أن خط التكلفة المتساوية يتجه يمينا إلى أسفل، دليلا على العلاقة العكسية بين الكمية المشتراة من كل من العنصرين، فزيادة الكمية المشتراة من أحد العناصر يستلزم انخفاض الكمية المشتراة من العنصر الآخر. وميل دالة خط التكلفة المتساوية يساوي المقدار $\frac{ع}{ر}$ أي السعر النسبي للعنصرين (ر، ع).

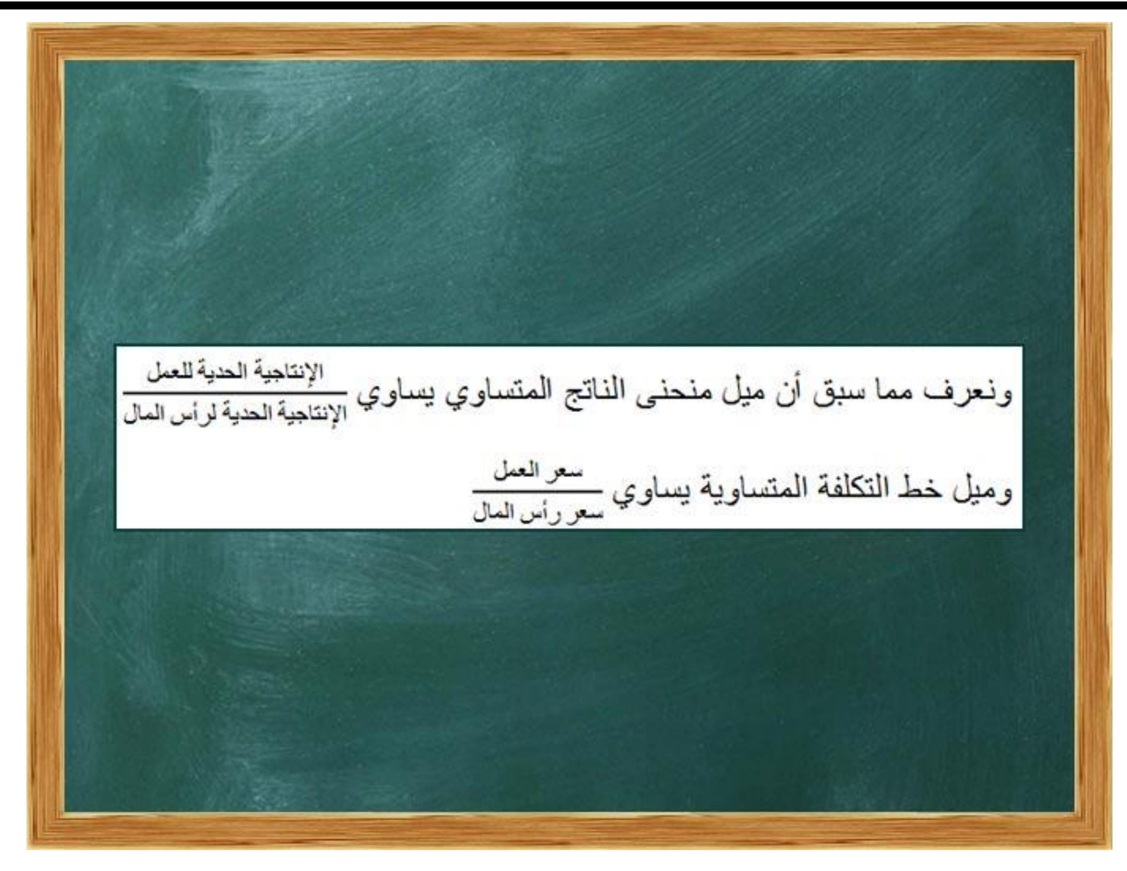
وميل ها الخط ثابت، لأن الخط مستقيم، كما يظهر من الشكل، وزيادة الكميات المستخدمة من العنصرين يستلزم ارتفاع قيمة المبلغ، ولهذا فإن الخط (٢) ويمثل إنفاق مبلغ (٢٠٠ جنيه)، يعني شراء كميات أكبر من العنصرين عما يتوفر في حالة الخط (١)، فكلما ابتعدنا عن نقطة الأصل كلما ارتفعت قيمة المبالغ المنفقة، أي زيادة التكلفة.

وتستطيع المنشأة أن تختار الأسلوب الإنتاجي الأمثل، الذي يعني تشكيلة العمل ورأس المال التي تصل بالتكاليف النقدية إلى أقل قدر، وبمعرفة الأساليب الإنتاجية الممكنة عن طريق منحنيات الناتج المتساوي وأسعار عناصر الإنتاج والذي يتضمنه خط التكلفة المتساوية يمكن الوصول إلى هذا الأسلوب الإنتاجي الأمثل الذي يحقق أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة، وذلك عند النقطة التي يمس عندها منحنى الناتج المتساوي أعلى خط تكلفة، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

فنجد عند النقطة (أ) أن الكميات المستخدمة من عنصري الإنتاج (ع، ر) تحقق أقصى إنتاج ممكن في ظل الموارد المتاحة (١٠٠ جنيه مثلا) وإذا استطاعت المنشأة زيادة الموارد المالية المتاحة لها إلى ٢٠٠ جنيه مع ثبات أسعار عناصر الإنتاج فإن خط التكلفة المتساوية ينتقل إلى اليمين وتمثل النقطة (ب) الأسلوب الإنتاجي الأمثل، أي الكميات الواجب استخدامها من العنصرين (ع) و(ر) للإنتاج، وكذلك النقطة (جـ) عند ارتفاع الموارد المالية المتاحة إلى ٣٠٠ جنيه.

ورياضيا فإن النقطة التي تمثل الأسلوب الإنتاجي الأمثل التي يتساوى عندها ميل منحنى الناتج المتساوي مع ميل خط التكلفة المتساوية.





ونعرف مما سبق أن ميل منحنى الناتج المتساوي يساوي $\frac{\text{الإنتاجية الحدية للعمل}}{\text{الإنتاجية الحدية لرأس المال}}$

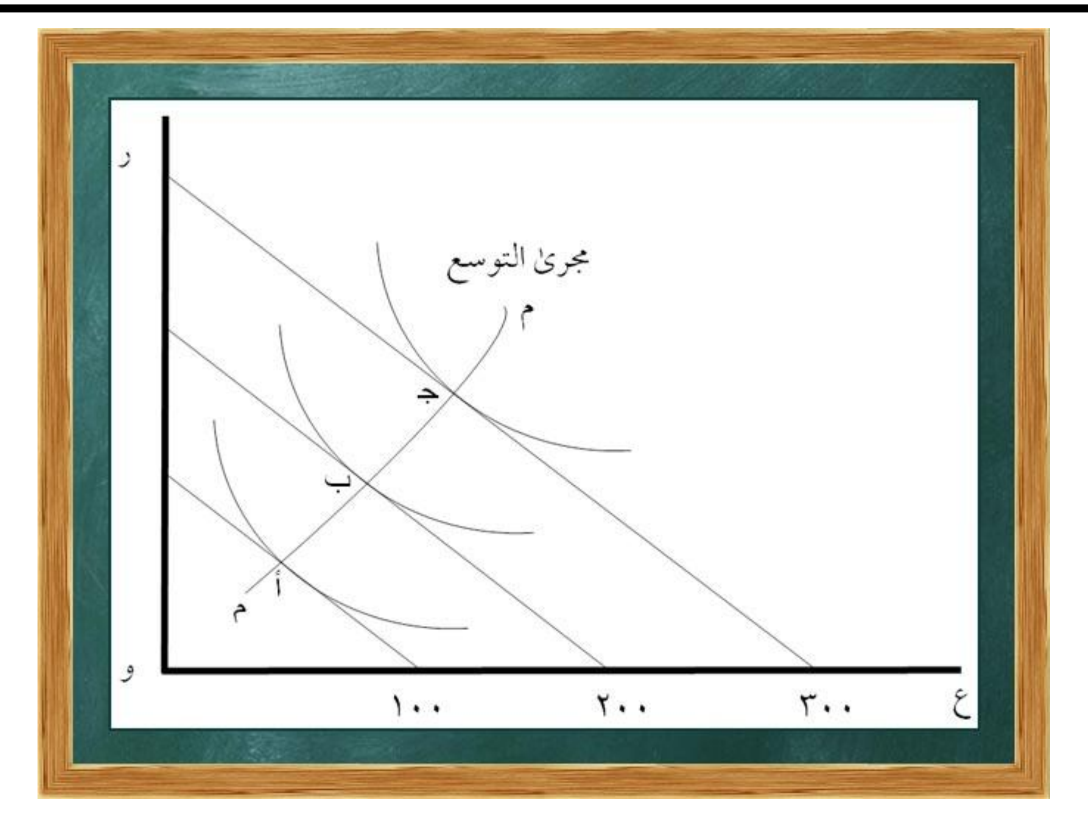
وميل خط التكلفة المتساوية يساوي $\frac{\text{سعر العمل}}{\text{سعر رأس المال}}$

أي تتساوىٰ نسب الإنتاجية الحدية للعنصرين مع أسعارهما النسبية.

تعريف مجرى التوسع:

والخط الواصل بين النقاط (أ، ب، جـ) يسمىٰ بالمسار التوسعي، وهو يبين الحجم الذي يكون عليه الإنتاج عند توفر مقادير مختلفة من الموارد المالية. فمسار أو مجرىٰ التوسع هو المنحنىٰ أو الخط الذي يبين الأساليب الإنتاجية ذات التكلفة الدنيا والتي تختارها المنشأة عندما تريد التوسع في الإنتاج وذلك بفرض ثبات أسعار عناصر الإنتاج وثبات حالة التكنولوجيا أيضا، أي أن مسار التوسع هو المسار الذي يوضح الكميات المثلىٰ من العمل ورأس المال التي تضمن أقل تكلفة لإنتاج كل مستوىٰ من مستويات الإنتاج المتزايد.





نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين دالة الإنتاج في الفترة القصيرة ودالة الإنتاج في الفترة الطويلة من حيث الحجم الأمثل للمشروع.

قوانين غلة الحجم:

أشرنا فيما تقدم أنه يمكن زيادة الإنتاج عن طريق تغيير نسب المزج بين عناصر الإنتاج، ويتم ذلك في المدى القصير من خلال إضافات متتابعة ومتعادلة من وحدات العنصر المتغير إلى وحدات العنصر الثابت، كما أوضحنا أن هذا الإنتاج يخضع في هذه الحالة لقانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة، كما يطلق عليه اختصارا.

غير أن هذا ليس هو السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج، حيث يمكن أن تتحقق هذه الزيادة في الزمن الطويل من خلال مضاعفة كافة العناصر المستخدمة، بمعنى زيادتها جميعا وبنفس النسبة، أي عن طريق تغيير نطاق الإنتاج، أو بتعبير آخر عن طريق تغيير حجم المشروع، ولتوضيح فكرة تغير نطاق الإنتاج وما يصاحبها من تغير حجم المشروع نضرب المثال التالي:



المشروع	مساحة الأرض فدان	عدد العمال	وحدات رأس المال
أ	١	٢٠	٨
ب	٥	١٠٠	٤٠
جـ	١٠	٢٠٠	٨٠

ويلاحظ من الأرقام السابقة أن جميع المشروعات (أ، ب، جـ) تستخدم نفس نسبة المزج بين العناصر الثلاثة، وحيث إن كل وحدة من الأرض يقابلها عشرين عامل وثماني وحدات من رأس المال، سواء المشروع (أ) أو (ب) أو (جـ).

ومع ذلك فإن حجم المشروع (ب) يصل إلى خمسة أمثال حجم المشروع (أ) لأن الكميات المستخدمة من كافة العناصر تبلغ خمسة أمثال الكميات المناظرة في حالة المشروع (أ)، كما أن حجم المشروع (جـ) يبلغ ضعف حجم المشروع (ب)، وذلك لأن الكميات المستخدمة من جميع العناصر (أرض، عمل، رأس المال)، هي ضعف الكميات المناظرة في حالة المشروع (ب).

ويعني ما تقدم أنه يمكن تغيير الإنتاج بالرغم من بقاء نسب استخدام عناصر الإنتاج (أرض- عمل- رأس المال) ثابتة (١: ٢٠: ٨) ويتحقق ذلك عن طريق تغيير نطاق الإنتاج- أي حجم المشروع- أي الانتقال من الحجم (أ) إلى الحجم (ب)ومن الحجم (ب) إلى الحجم (ج).وفي كل هذه الحالات يقابل تغير النطاق أو الحجم تغيرا مناظرا في الإنتاج .

وهنا يثور التساؤل بشأن نسبة الزيادة التي تحدث في الإنتاج نتيجة تغير نطاق الإنتاج بنسبة معينة.

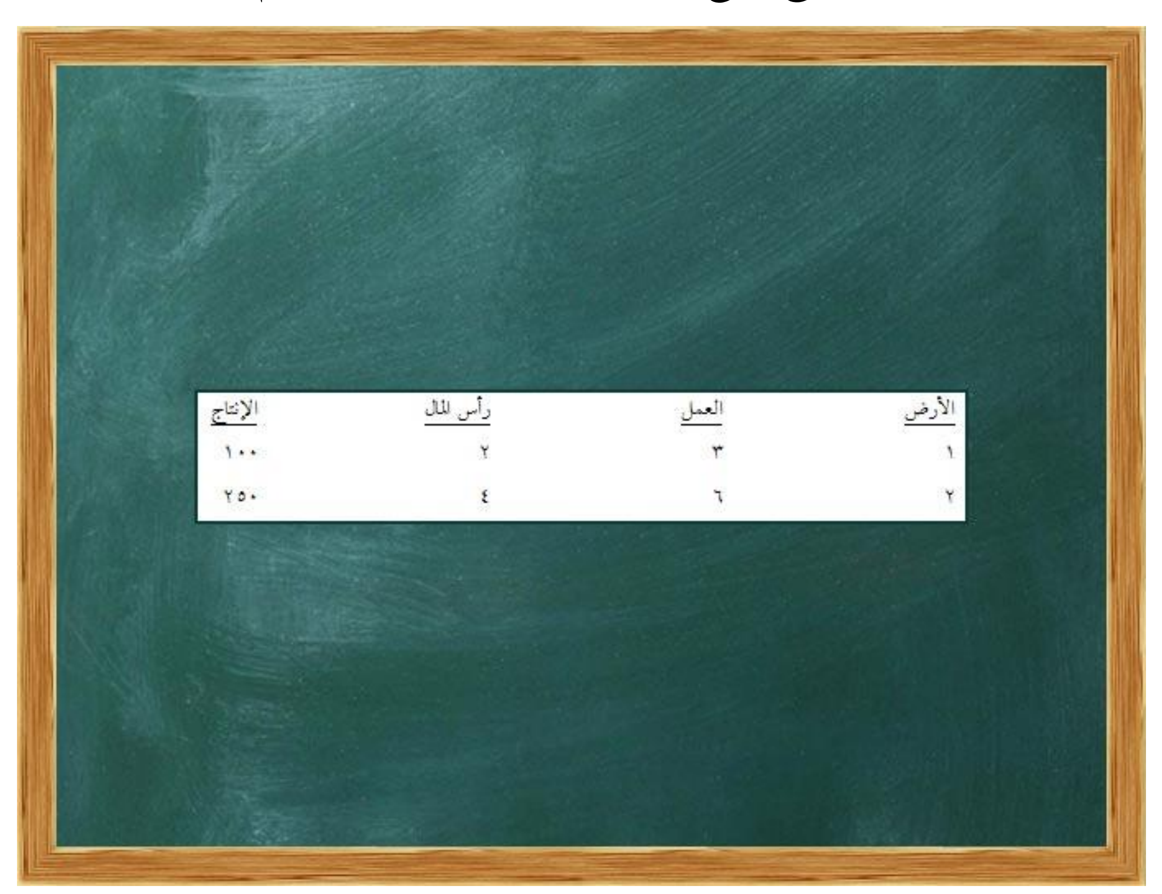
ففي المثال السابق نجد أن انتقال المشروع من الحجم (أ) إلى الحجم (ب) يعني زيادة نطاق الإنتاج إلى خمسة أمثاله، وقد يترتب على ذلك زيادة الإنتاج بنفس النسبة أو بنسبة أكبر أو بنسبة أقل. وتدخل دراسة العلاقة التي تحكم تغير نطاق الإنتاج (حجم المشروع) والتغير المناظر في مستوى الإنتاج في إطار ما يسمى بقوانين غلة الحجم أو عائد التوسع كما سبق الإشارة، والتي تنطبق في الزمن الطويل.

وكما هو الحال بالنسبة لقانون النسب المتغيرة، فإنه يجري التمييز أيضا بين ثلاث حالات بالنسبة لقوانين الغلة مع الحجم:

أحوال الغلة مع الحجم:

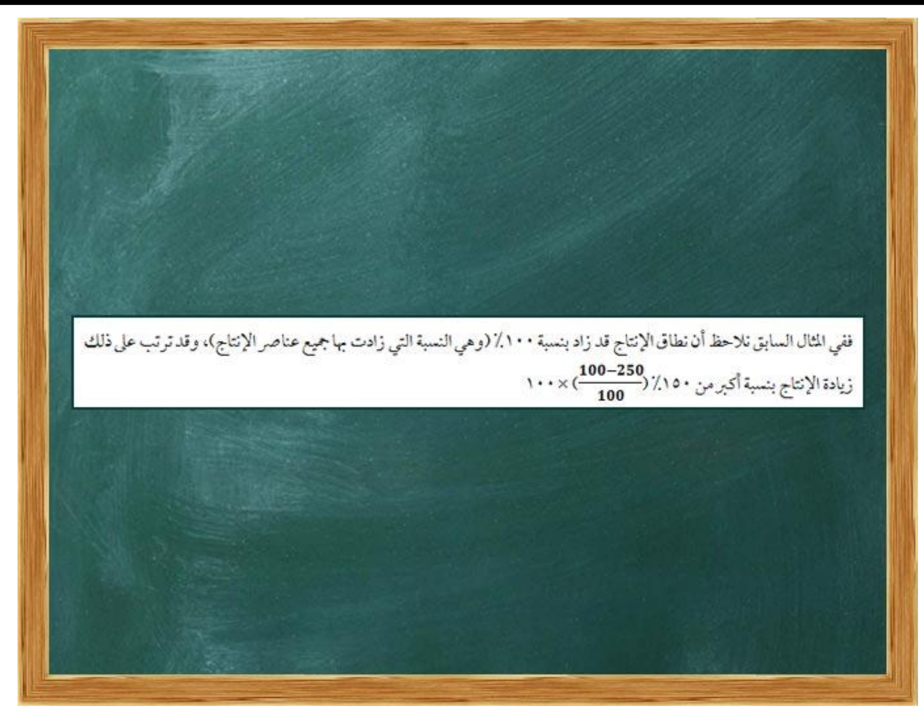
الحالة الأولى- حالة تزايد الغلة مع الحجم:

هي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة جميع العناصر الإنتاجية المستخدمة. فلو ضاعفنا جميع عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ مثلا وكانت نسبة الزيادة المناظرة في الإنتاج أكبر من ١٠٠٪، فإنه يقال إن الإنتاج يخضع في هذه الحالة لقانون تزايد الغلة الحجم.



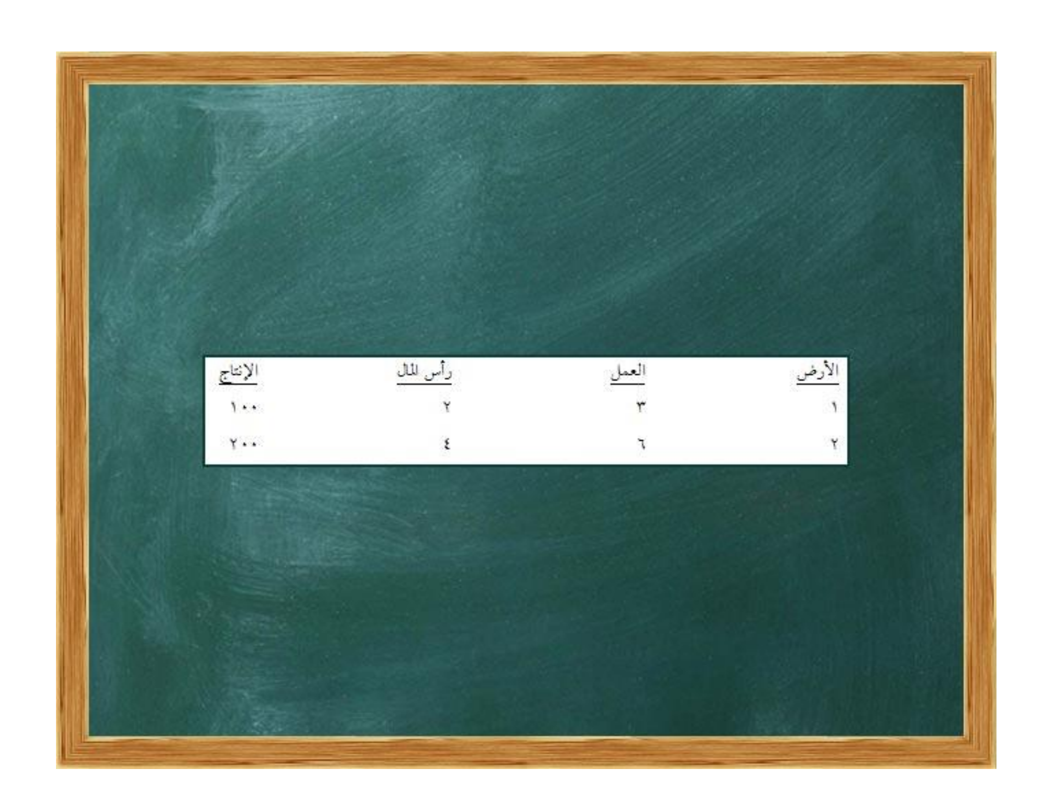
الأرض	العمل	رأس المال	الإنتاج
١	٣	٢	١٠٠
٢	٦	٤	٢٥٠





الحالة الثانية- هي حالة ثبات الغلة مع الحجم:

وهي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة. فلو ضاعفنا جميع عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ مثلا، وكانت نسبة الزيادة المناظرة في الإنتاج مساوية لها أي ١٠٠ ٪ فإنه يقال إن الإنتاج يخضع في هذه الحالة لقانون أو ظاهرة ثبات الغلة في الحجم.

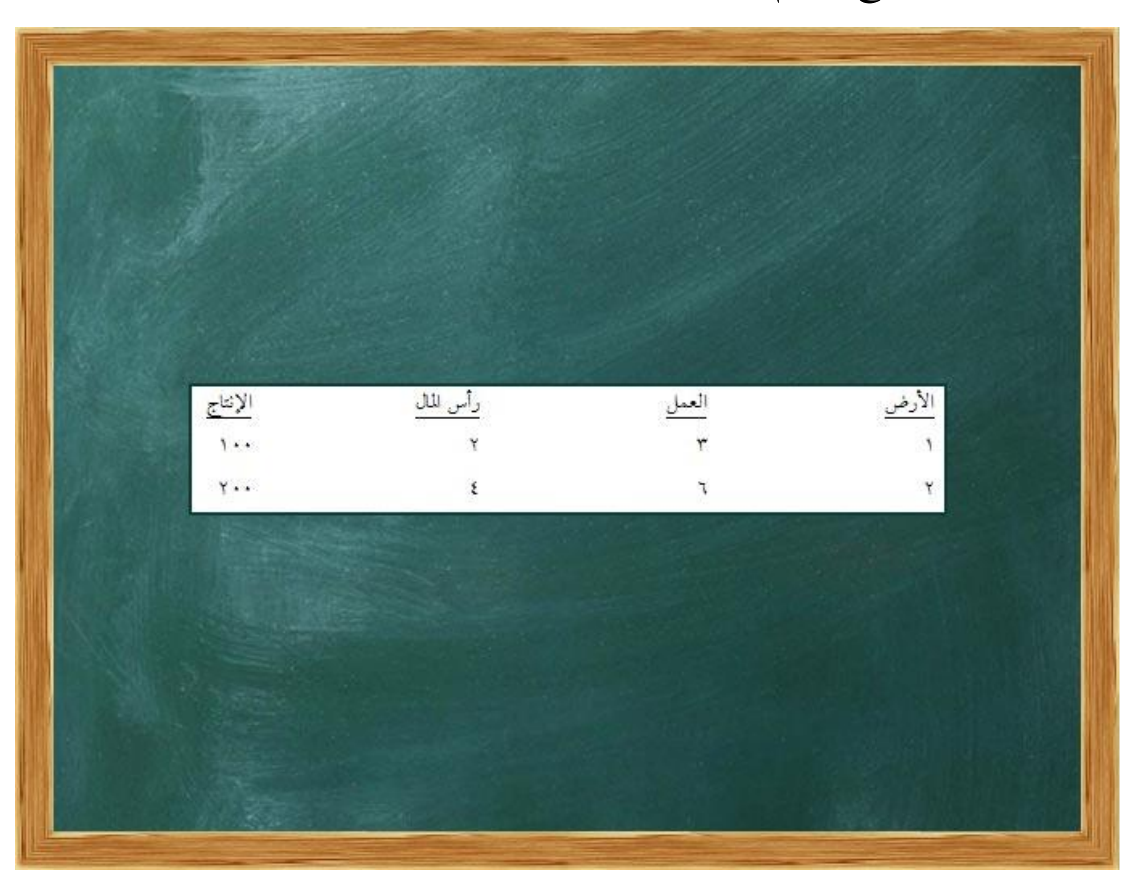


الأرض	العمل	رأس المال	الإنتاج
١	٣	٢	١٠٠
٢	٦	٤	٢٠٠

فكما هو موضح في المثال السابق ترتب على مضاعفة جميع عناصر الإنتاج أي زيادتها بنسبة ١٠٠٪، زيادة مناظرة في الإنتاج بنفس النسبة (١٠٠٪).

الحالة الثالثة- حالة تناقص الغلة مع الحجم:

وهي الحالة التي يزداد فيها الإنتاج بنسبة أقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج نسبة ١٠٠٪، وكانت نسبة الزيادة المناظرة في الإنتاج أقل من ١٠٠٪ فإنه يقال إن الإنتاج يخضع في هذه الحالة لقانون أو ظاهرة تناقص الغلة مع الحجم.



الأرض	العمل	رأس المال	الإنتاج
١	٣	٢	١٠٠
٢	٦	٤	٢٠٠

ففي المثال السابق زادت عناصر الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ بينما اقتصرت الزيادة المناظرة في الإنتاج على نسبة ٨٠٪ فقط.

والجدير بالذكر أنه لا يشترط أن يخضع الإنتاج عند جميع مستوياته لحالة واحدة من حالات غلة الحجم، بل عادة ما يمر الإنتاج- عند تغير نطاقه- بالمراحل الثلاثة، فنجده في البداية يخضع لتزايد غلة الحجم ثم ينتقل إلى مرحلة تناقص غلة الحجم، كما هو موضح بالمثال الوارد بالجدول.

فانتقال المشروع من الحجم (أ) إلى الحجم (ب) يعكس حالة تزايد الغلة مع الحجم لأن الإنتاج

يزداد بنسبة ١٥٠٪، وهي نسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج (١٠٠٪).

وانتقال المشروع من الحجم(ب) إلى الحجم (ج) يعكس حالة ثبات الغلة مع الحجم حيث يزداد الإنتاج بنفس نسبة زيادة عناصر الإنتاج (٥٠٪ في الحالتين).وكذلك في حالة انتقال حجم المشروع من (ج) إلى (د) يظل الإنتاج خاضعا لحالة ثبات الغلة مع الحجم لأن نسبة تغير الإنتاج تعادل نسبة تغير عناصر الإنتاج (٣, ٣٣٪).

أما انتقال المشروع من الحجم (د) إلى (هـ) ومن (هـ) إلى (و)، فبعكس حالة تناقص الغلة مع الحجم؛ لأن زيادة الإنتاج تكون بنسبة أقل من نسبة زيادة عناصر الإنتاج (٢٠٪ مقابل ٢٥٪ في حالة الانتقال من (د) إلى (هـ)، ١٥٪ مقابل ٢٠٪ في حالة الانتقال من (هـ) إلى (و).

قوانين الغلة مع الحجم

حجم المشروع	عناصر الإنتاج			نسبة زيادة عناصر الإنتاج	الإنتاج (وحدة)	نسبة زيادة الإنتاج	المرحلة
	الأرض	العمل	رأس المال				
أ	١	٣	٢	...	١٠٠	...	
ب	٢	٦	٤	١٠٠٪	٢٥٠	١٥٠٪	تزايد غلة الحجم
ج	٣	٩	٦	٥٠٪	٣٧٥	٥٠٪	ثبات غلة الحجم
د	٤	١٢	٨	٣٣,٣٪	٥٠٠	٣٣,٣٪	ثبات غلة الحجم
هـ	٥	١٥	١٠	٢٥٪	٦٠٠	٢٠٪	تناقص غلة الحجم
و	٦	١٨	١٢	٢٠٪	٦٩٠	١٥٪	تناقص غلة الحجم

وفورات النطاق (اقتصاديات الحجم):

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا تزداد الغلة في البداية مع كبر حجم المشروع ثم تثبت ثم تتناقص بعد ذلك، أو بتعبير أعم لماذا يزداد الإنتاج في بعض الأحيان بنسبة أكبر من نسبة زيادة

عناصر الإنتاج المستخدمة (تزايد غلة الإنتاج)، وفي أحيان أخرى بنسبة أقل (تناقص غلة الحجم).وفي أحيان ثالثة بنفس النسبة ثبات غلة الحجم .

إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما يعرف بوفورات النطاق.

ويمكن القول ابتداء أنه إذا كانت وفورات النطاق إيجابية (أو إذا كانت هذه الوفورات هي الغالبة)، خضع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة مع الحجم، وإذا كانت وفورات النطاق سلبية (أو إذا كانت هي الغالبة) خضع الإنتاج لظاهرة تناقص الغلة مع الحجم، وإذا تلاشت وفورات النطاق أو تعادلت الوفورات الإيجابية مع السلبية (يطلق عليها أحيانا نقائض الوفورات) فإن الإنتاج يخضع لظاهرة ثبات الغلة مع الحجم.

وفورات النطاق الإيجابية:

يقصد بوفورات النطاق «الإيجابية» المزايا التي تتحقق للمشروع نتيجة لكبر حجمه، أي نتيجة لتزايد نطاق الإنتاج، وهي تسمى بالوفورات الداخلية لأنها تعود إلى أسباب داخلية ترتبط بحجم المشروع ذاته.

وعادة ما يجري تقسيم هذه الوفورات إلى نوعين: وفورات النطاق الحقيقية، ووفورات النطاق المالية أو النقدية.

أولا: وفورات النطاق الحقيقية:

يطلق تعبير الوفورات الحقيقية على المزايا التي تعود على المشروع نتيجة الاقتصاد في الكميات العينية من مستلزمات الإنتاج (مواد أولية وسلع وسيطة) ومن عوامل الإنتاج المباشرة (الأنواع المختلفة من العمل ورأس المال)، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الوفورات الحقيقية.

وفورات الإنتاج:

ترجع هذه الوفورات إلى أسباب عديدة بعضها يتعلق بعنصر العمل والبعض الآخر يتعلق بعنصر رأس المال وبالمخزون السلعي للمشروع.

وفورات العمل:

تتحقق وفورات العمل مع كبر حجم المشروع نتيجة تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على



نطاق كبير والتوسع في استخدام الآلات فضلا عن تراكم رصيد القوى العاملة من المعرفة والخبرة الفنية.

فالملاحظ أن الإنتاج الكبير يساعد على انتشار ظاهر التخصص وتقسيم العمل بين القوى العاملة مما يسفر عنه تحسن مستوى المهارات وبالتالي ارتفاع إنتاجية العاملين. ففي المشروع الصغير مثلا قد يوكل إلى العامل إنجاز عدة مهام مختلفة لكن في حالة المشروع الكبير عادة ما توزع هذه المهام على أكثر من عامل، الأمر الذي يتيح الفرصة لكل فرد لاكتساب الخبرة وإتقان العمل مع ضمان– في الوقت نفسه– قيام كل شخص بالعمل الذي يتفق ومواهبه وقدراته الذهنية أو العقلية، أضف إلى هذا أن تقسيم العمل من شأنه التوفير في الوقت والذي يضيع في العادة جزء منه هباء بسبب كثرة انتقال العاملين بين مواقع العمل المختلفة، بجانب ذلك يتيح تقسيم العمل الفرصة لابتكار أدوات وآلات تعين العامل في أداء عمله، وترفع بالتالي من إنتاجيته.

وتظهر وفورات العمل بصورة واضحة في حالة الصناعات التي تحتاج إلى إقامة وحدات إنتاجية كبيرة كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات والسيارات (فصناعة السيارات مثلا تقوم على نظام خطوط التجميع الذي يتطلب استثمارات ضخمة ويعتمد على التخصص الدقيق للعمال) ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد تراكم الخبرات الفنية للعاملين وخاصة الفنيين (مهندسون، مشرفون، ملاحظون، عمال إنتاج)، فهؤلاء يكتسبون قدرا كبيرا من الخبرة والدراية بحكم ممارستهم لعمليات إنتاجية واسعة النطاق. وتراكم رصيد العمال من الخبرة من شأنه رفع الإنتاجية ومن ثم تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمستويات المرتفعة من الناتج.

الخلاصة:

- يقصد بدالة الإنتاج العلاقة العينية أو المادية التي تربط بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وكميات عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها خلال فترة زمنية معينة.
- تنبني دالة الإنتاج على افتراضين أساسيين:

الأول: دالة الإنتاج تتضمن مستوى الفن الإنتاجي القائم (التكنولوجيا).

الثاني: تحقيق شرط الكفاءة الفنية.

- الناتج الكلي يقصد به جميع الوحدات المنتجة نتيجة استخدام كافة وحدات عناصر الإنتاج.
- الناتج المتوسط لعامل من عوامل الإنتاج هو خارج قسمة الناتج الكلي لجميع وحدات هذا العامل على عدد هذه الوحدات.
- الناتج الحدي لعامل من عوامل الإنتاج هو عبارة عن الزيادة في الناتج الكلي المترتبة على إضافة وحدة جديدة من وحدات هذا العامل.
- في دالة الإنتاج في الفترة القصيرة يأتي قانون النسب المتغيرة، وينصرف مضمون هذا القانون إلى أنه في ظل مستوى معين من الفن الإنتاجي إذا ما أضيفت وحدات متماثلة من عنصر ما من عناصر الإنتاج إلى كمية ثابتة من عناصر الإنتاج الأخرى فإن الناتج الكلي يزداد مع هذه الإضافات المتماثلة للعنصر المتغير، إلا أن هذه الزيادة في الناتج الكلي تأخذ في التناقص المستمر بعد فترة معينة.
- اختيار المنتج للتوليفة المثلى من عناصر الإنتاج إنما تتوقف على عاملين:

العامل الأول: هو مدى مساهمة العنصر في زيادة الناتج، أي الناتج الحدي للعنصر.

العامل الثاني: هو تكلفة العنصر، أي الثمن الذي يدفع مقابل الحصول على خدمات العنصر.

- يعكس قانون النسب المتغيرة ثلاث مراحل متميزة لعلاقة العنصر المتغير بالناتج الكلي: مرحلة تزايد الغلة، ومرحلة ثبات الغلة، ومرحلة تناقص الغلة.
- دالة الإنتاج في الأجل الطويل تكون فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة.
- يعرف منحنى الناتج المتساوي بأنه المنحنى الذي يصل بين جميع النقاط التي تمثل الكميات المتآلفة من عوامل الإنتاج.



- تتصف منحنيات الناتج المتساوي بعدد من الخصائص أهمها:

ـ أنها سالبة الميل. ـ أنها في منطقة الإحلال تكون محدبة ناحية نقطة الأصل.

ـ أنها لا تتقاطع.

- في قوانين غلة الحجم يجري التمييز بين ثلاث حالات: حالة تزايد الغلة مع الحجم، وحالة ثبات الغلة مع الحجم، وحالة تناقص الغلة مع الحجم.
- إذا كانت وفورات النطاق إيجابية (أو إذا كانت هذه الوفورات هي الغالبة)، خضع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة مع الحجم، وإذا كانت وفورات النطاق سلبية (أو إذا كانت هي الغالبة) خضع الإنتاج لظاهرة تناقص الغلة مع الحجم، وإذا تلاشت وفورات النطاق أو تعادلت الوفورات الإيجابية مع السلبية (يطلق عليها أحيانا نقائض الوفورات) فإن الإنتاج يخضع لظاهرة ثبات الغلة مع الحجم.

الدرس الثالث: نظرية التوزيع

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتعرف على المقصود بالتوزيع في الاقتصاد، وأنواع التوزيع، كما تدرس أثمان خدمات العناصر الإنتاجية، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. توضح المقصود بالتوزيع في الاقتصاد.
٢. تعدد أنواع التوزيع.
٣. تبين التوزيع الشخصي.
٤. تبين التوزيع الوظيفي.
٥. تحدد أثمان خدمات عناصر الإنتاج.



معاني كلمة التوزيع:

لكلمة توزيع معاني متعددة، فقد يقصد بها توزيع السلع أي تصريفها ونقلها من مكان لمكان، وقد يقصد بها تخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة وذلك عندما تقول توزيع الموارد.

المقصود بالتوزيع في الاقتصاد:

لكن الذي نقصده اقتصاديا عند إطلاق هذه الكلمة مطلقة هكذا فهو توزيع الثروات والدخول بين الأفراد. وعندما تقول نظرية التوزيع فإننا نقصد كيفية توزيع الدخول والثروات والعوامل المحددة لها. وفيما يلي نشير إلى أنواع التوزيع كما نعرض بعجالة لكيفية توزيع الدخول بين عناصر الإنتاج، ثم نتناول بشكل مبسط قنوات توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج.

أنواع التوزيع:

للتوزيع في لغة الاقتصاد نوعان: التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي.

التوزيع الشخصي:

تعريف التوزيع الشخصي:

ويقصد به توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، بمعنى معرفة ما يتحصل عليه كل فرد في المجتمع من دخل شخصي بغض النظر عن مصدر هذا الدخل.

الهدف من دراسة التوزيع الشخصي:

والهدف من دراسة هذا النوع من التوزيع هو معرفة مدى عدالة أو عدم عدالة التوزيع داخل المجتمع، أو بعبارة أخرى معرفة مدى التباين والتفاوت بين أفراد المجتمع في أوضاعهم الاقتصادية. وكذلك معرفة عوامل وأسباب هذا النمط التوزيعي القائم، والهدف النهائي من ذلك مواجهة مشكلة الفقر.

أهمية التوزيع الشخصي:

ودراسة هذا النوع من التوزيع لم تحظ باهتمام علم الاقتصاد، تذرعا في ذلك بذرائع غير مقبولة في الكثير من جوانبها، والسبب الحقيقي في ذلك هو أن الاهتمام انصب أساسا على عملية الإنتاج وكيفية النهوض بها، أما موضوع التوزيع ومدى عدالته فهو أمر تالٍ لذلك في الأهمية، وعندما

برزت مشكلة التخلف الاقتصادي وما تتضمنه من مظاهر الفقر برزت مشكلة التوزيع على السطح وأخذت تحظى باهتمام الاقتصاديين، ومع ذلك فما زالت تمثل إحدى نقاط الضعف في الدراسة الاقتصادية.

أساليب وأدوات دراسة التوزيع الشخصي:

وهناك أساليب وأدوات متعددة لدراسة التوزيع الشخصي، وكذلك هناك عدة معايير لمعرفة ما هو عليه من عدالة، وموضعها الأساسي هو اقتصاديات التنمية وكذلك الاقتصادي الاجتماعي.

العوامل المسئولة عن التوزيع الشخصي:

وأهم العوامل المسئولة عن التوزيع الشخصي ونمطه توزيع الموارد ونظام الملكية وكذلك توزيع رءوس الأموال البشرية من قدرات ومهارات وخبرات، وإضافة إلى القوانين والأنماط الاجتماعية وكذلك العوامل التاريخية.

وأيا كانت أهمية هذا اللون من التوزيع وكيفية دراسته فإن مكانه ليس هو فرع المبادئ ولا فرع التحليل الجزئي.

عوامل تحديد دخل الفرد:

وفي النهاية فإن الدخل الشخصي للفرد يتحد من خلال عاملين هما: أولا مقدار ما يمتلكه من أصول بما في ذلك الأصول البشرية ومن ثم مقدار الخدمات التي لديه. وثانيا أثمان هذه الخدمات. وأي تغير في هذين العاملين أو أحدهما يترتب عليه تغير دخل الفرد.

التوزيع الوظيفي:

تعريف التوزيع الوظيفي:

والمقصود به توزيع الدخل المتولد عن الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في توليده، ولذا فقد سمي بالتوزيع الوظيفي، أي أن المعول عليه هنا هو الوظيفة التي تؤدي للعملية الإنتاجية، ومن ثم يحصل صاحبها على دخل نظير ذلك. ومعنى ذلك أن محط نظرنا هنا ليس هو الأشخاص كأشخاص وإنما محط النظر هو الوصف الذي من خلاله أسهموا في العملية الإنتاجية؛ ولذلك فإنه يقال دخل العمل ودخل رأس المال ودخل الأرض ودخل التنظيم.

ما تعتني به دراسة التوزيع الوظيفي:

وهكذا فإن دراسة التوزيع الوظيفي تعني بناحيتين:

أولا: كيفية تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج، أو بعبارة أخرى تفسير هذا التوزيع الوظيفي.
وثانيا: معرفة نمط الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة، أي أصحاب العمل وملاك الأراضي والعمل وأصحاب رأس المال. وهذا اللون من التوزيع وخاصة فيما يتعلق بشقه الأول قد نال عناية كبيرة من الاقتصاديين، ثم إن موطن دراسته هو نظرية الثمن أو هو الاقتصاد الجزئي. والسر في ذلك واضح إذ هو لا يعدو أن يكون دراسة في أثمان خدمات عناصر الإنتاج وكيف تحدد والعوامل المسئولة عن ذلك. ومعنى ذلك أننا داخل إطار السوق والأسعار. وكما أن للسلعة الاستهلاكية سعرا وسوقا وعوامل محددة لسعرها فكذلك الحال للسلع والخدمات الإنتاجية أو لعناصر الإنتاج.

أثمان خدمات العناصر الإنتاجية:

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود هو أثمان خدمات العناصر الإنتاجية، وليس ثمن نفس العناصر الإنتاجية، فنحن لا ندرس ثمن الإنسان ولا ثمن الأرض ولا ثمن رأس المال، وإنما ندرس ثمن الخدمات التي تؤديها هذه العناصر أو هذه الأصول الإنتاجية، ولذلك نجد بعض الكتب تتناول هذا الموضوع تحت عنوان أثمان خدمات عناصر الإنتاج، مشيرة بذلك إلى أن القضية تنصرف إلى دراسة ثمن وليست دراسة توزيع.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مقارنًا فيه بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي.

تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج:

طبقا لما سبق دراسته في السعر فإن الإجابة باختصار شديد هي أن أثمان هذه الخدمات تتحدد من خلال العرض والطلب، شأنها شأن أي سلعة أو خدمة فهناك عرض لكل خدمة من هذه الخدمات وهناك طلب عليها، وبالتقاء هذا بذاك يتحدد ثمن أو سعر هذه الخدمة. ونظرا لما

لعناصر الإنتاج من هوية متميزة عن السلع العادية فمن المفضل التعرض السريع لعرضها ولطلبها.

عرض عناصر الإنتاج:

أهم ما يميز عرض هذه العناصر عن عرض السلع العادية أن بعضها قد يبدو عديم المرونة، وأشهر مثل لذلك الأرض الزراعية، لكن هذا غير حاسم، كذلك أن بعض هذه العناصر عرضها مرتد، أي أنه لا يتجاوب مع قانون العرض، فقد يقلل العامل من عرض لعمله بارتفاع الأجر، وقد يقلل صاحب رأس المال من عرضه لمدخراته عند ارتفاع سعر الفائدة ومع ذلك فإن عرض عناصر الإنتاج من حيث المبدأ لا يشذ عن القاعدة أو عن قانون العرض المعروف. ومعنى ذلك أن عرض العنصر الإنتاجي يتوقف على الثمن الذي يدفعه المشروع لهذا العنصر، أو بعبارة أخرى يتوقف على النفقة الحقيقية التي يتحملها صاحب العنصر في توفيره.

الطلب على عناصر الإنتاج:

سبق أن أشرنا إلى أن هناك ما يعرف بالطلب الأصيل أو الذاتي والطلب التابع أو المشتق، والآن جاء تفصيل القول في النوع الثاني؛ حيث إن الطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق، فهي لا تطلب لذاتها وإنما لإسهامها في إنتاج سلعة مطلوبة طلبا أصيلا أو مشتقا. المهم أن الطلب عليها متوقف على طلب آخر، وبالتالي فهو يتحدد من خلاله ويتأثر بما يجري عليه، فعند زيادة الطلب على الملابس يزيد الطلب على القطن وماكينات الخياطة وآلات النسيج وهكذا. وأهمية الوعي بذلك تكمن في كون عائد عنصر الإنتاج يتحدد على الأقل جزئيا من خلال قيمة ما ينتجه من سلعة أو خدمة، ومعنى ذلك أن المشروع عند طلبه لعنصر الإنتاج فإنه يضع نصب عينيه ما يضيفه هذا العنصر إلى الناتج الكلي أو بعبارة أخرى ما يحققه هذا العنصر من ناتج حدي، وهو ناتج عيني وليس نقديا. والذي يهم المشروع هو ما يحصل عليه من إيراد نقدي، ومعنى ذلك تحويل الناتج الحدي إلى إيراد حدي، وذلك بضربه في ثمن الوحدة منه، ومنحنى الإيراد الحدي لهذا العنصر هو تجسيد لمنحنى الطلب على هذا العنصر، ويظل الطلب قائما طالما كان الإيراد الحدي للعنصر أكبر من ثمنه، ويستقر ويتوقف عندما يتعادل الإيراد الحدي مع ثمن العنصر (أجرا كان أو ريعا أو فائدة... إلخ)، وهكذا فإن النظرية الحدية تقوم على أن ثمن عنصر الإنتاج يتحدد بتلاقي قوى



الطلب على عناصر الإنتاج وقوى عرض هذه العناصر من جانب أصحابها. والوضع في هذا المستوى المبتدئ مع ضيق الوقت لا يتحمل الدخول في تفصيلات أكثر، وخاصة أنها على درجة من التعقيد تتطلب مستوى أعلى من القدرة والخبرة والإدراك.

الخلاصة:

- لكلمة التوزيع معان متعددة، فقد يقصد بها توزيع السلع أي تصريفها ونقلها من مكان لمكان، وقد يقصد بها تخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة وذلك عندما تقول توزيع الموارد.
- التوزيع في الاقتصاد هو توزيع الثروات والدخول بين الأفراد.
- نظرية التوزيع هي كيفية توزيع الدخول والثروات والعوامل المحددة لها.
- للتوزيع في لغة الاقتصاد نوعان: التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي.
- يقصد بالتوزيع الشخصي توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، بمعنى معرفة ما يتحصل عليه كل فرد في المجتمع من دخل شخصي بغض النظر عن مصدر هذا الدخل.
- الهدف من دراسة التوزيع الشخصي هو:

١. معرفة مدى عدالة أو عدم عدالة التوزيع داخل المجتمع، أو بعبارة أخرى معرفة مدى التباين والتفاوت بين أفراد المجتمع في أوضاعهم الاقتصادية.

٢. معرفة عوامل وأسباب هذا النمط التوزيعي القائم.

٣. مواجهة مشكلة الفقر.

- دراسة التوزيع الشخصي لم تحظ باهتمام علم الاقتصاد، والسبب الحقيقي في ذلك هو أن الاهتمام انصب أساسًا على عملية الإنتاج وكيفية النهوض بها، أما موضوع التوزيع ومدى عدالته فهو أمر تالٍ لذلك في الأهمية.
- موضع دراسة التوزيع الشخصي هو اقتصاديات التنمية وكذلك الاقتصاد الاجتماعي.
- أهم العوامل المسئولة عن التوزيع الشخصي ونمطه:

١. توزيع الموارد.

٢. نظام الملكية.

٣. توزيع رءوس الأموال البشرية من قدرات ومهارات وخبرات.

٤. القوانين والأنماط الاجتماعية.

٥. العوامل التاريخية.

- الدخل الشخصي للفرد يتحدد من خلال عاملين هما:



أولًا: مقدار ما يمتلكه من أصول بما في ذلك الأصول البشرية ومن ثم مقدار الخدمات التي لديه.

ثانيًا: أثمان هذه الخدمات.

وأي تغير في هذين العاملين أو أحدهما يترتب عليه تغير دخل الفرد.

- المقصود بالتوزيع الوظيفي هو توزيع الدخل المتولد عن الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في توليده، ولذا فقد سمي بالتوزيع الوظيفي، أي أن المعول عليه هنا هو الوظيفة التي تؤدي للعملية الإنتاجية، ومن ثم يحصل صاحبها على دخل نظير ذلك.
- دراسة التوزيع الوظيفي تعني بناحيتين:

أولًا: كيفية تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج، أو بعبارة أخرى تفسير هذا التوزيع الوظيفي.

ثانيًا: معرفة نمط الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة.

- التوزيع الوظيفي وخاصة فيما يتعلق بشقه الأول قد نال عناية كبيرة من الاقتصاديين، ثم إن موطن دراسته هو نظرية الثمن أو هو الاقتصاد الجزئي. والسر في ذلك واضح إذ هو لا يعدو أن يكون دراسة في أثمان خدمات عناصر الإنتاج وكيف تحدد والعوامل المسئولة عن ذلك.
- المقصود من دراسة التوزيع الوظيفي هو أثمان خدمات العناصر الإنتاجية، وليس ثمن نفس العناصر الإنتاجية.
- أثمان خدمات العناصر الإنتاجية تتحدد من خلال العرض والطلب.
- عرض العنصر الإنتاجي يتوقف على الثمن الذي يدفعه المشروع لهذا العنصر، أو بعبارة أخرى يتوقف على النفقة الحقيقية التي يتحملها صاحب العنصر في توفيره.
- الطلب نوعان:

١. الطلب الأصيل أو الذاتي.

٢. الطلب التابع أو المشتق.

- الطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق؛ فهي لا تطلب لذاتها وإنما لإسهامها في إنتاج سلعة مطلوبة طلبًا أصيلًا أو مشتقًا.

الدرس الرابع: توزيع عوائد عناصر الإنتاج

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتعرف على مفهوم الأجر، والجهود الفكرية التي بُذلت حيال تفسير الريع، ومفهوم الفائدة وحقيقتها، وما يتعلق بكل ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١ توضح عائد عنصر العمل.

٢ تبين مميزات عنصر العمل.

٣ تبين نظريات الاقتصاديين في مجال الأجور.

٤ تبين عائد رأس المال.

٥ تبين عائد عنصر المنظم.

عوائد عناصر الإنتاج:

سبق أن ذكرنا أنه من بين التصنيفات الشائعة لعناصر الإنتاج التصنيف الرباعي المتمثل في العمل والأرض ورأس المال والتنظيم. وسبق أن ذكرنا أن هذه العناصر لا تعمل لدى المشروع مجانا وإنما بمقابل. وهذا المقابل إذا نظرنا له من زاوية أصحاب العناصر فهو عوائد لها، وإذا نظرنا له من زاوية المشروع فهو أعباء عليه، أو أثمان عليه دفعها لأصحاب هذه الخدمات حتى يتحصل عليها. والاقتصاد الوضعي يقدم لكل عنصر إنتاجي عائدا خاصا به، فيقدم للعمل الأجر، ويقدم للأرض الريع، ويقدم لرأسمال المال الفائدة، ويقدم للتنظيم الربح.

الأجر:

هو ثمن العمل: بمعنى ما يدفعه صاحب العمل للعامل نظير خدماته. والأجر بالنسبة للعامل هو دخل له وبالنسبة للمشروع هو عبء أو نفقة وتكلفة عليه.

ونظرا لما يتميز به عنصر العمل من بعض الخصائص التي تميزه عن غيره من عناصر الإنتاج فقد استدعى الأمر قيام نظرية خاصة ودراسات مستقلة للأجور، وفيما يلي إشارة إلى ذلك:

مميزات عنصر العمل:

صاحب الخدمة هنا هو إنسان وليس مالا. ومعنى ذلك أن العامل الإنساني يلعب دوره في الموضوع، مما يعني أهمية وجود دراسة مستقلة للأجر، وعادة ما تكون قوة مساومة العامل ضعيفة في مواجهة قوة صاحب العمل، ولذلك عادة ما يقل الأجر عن الناتج الحدي للعمل. ثم إن العمل أو القدرة عليه إذا لم تستغل لا تخزن وإنما تفنى وتزول، وهذا ما يجعل العامل قد يقبل أجرا منخفضا عما يستحقه. كذلك فإن تغير الأجر قد يؤثر سلبيا على عرض العمل، فبدلا من جعله يزيد كما هو قانون العرض قد يجعله يقل، وأخيرا فإن عرض العمل بطيء التكيف مع أية تغييرات تحدث في الطلب، فمثلا لو زاد الطلب بقوة على عمل ما فغالبا ما لا يتواءم عرض العمل بسرعة مع هذه الزيادة في الطلب، ويترتب على ذلك ارتفاع الأجور، والحال كذلك إذا ما قل الطلب على العمل فإن عرض العمل لن يتأثر بسرعة مما يعني هبوط الأجر، ولهذا كان على الاقتصاد تقديم نظريات ودراسات مستقلة في الأجور، على أن يلاحظ أن التحديد الصحيح للأجور ليس بالأمر الهين، حيث تلعب فيه عوامل إنسانية وكذلك عوامل اقتصادية من حيث التضخيم أو تدني الإنتاجية أو نمط توزيع الدخول.

الريع:

بالرغم من شهرة هذه الكلمة في لغة الاقتصاد فإن مضمونها وأبعادها ليست على هذه الدرجة من الوضوح، وبدون الدخول في تعقيدات هذا الموضوع فإنه يمكن القول هنا إننا بصدد الحديث عن مكافأة أو عائد أحد عناصر الإنتاج المسمى بالأرض، فماذا عن دخل هذا العنصر؟ عادة ما يقال إجابة عن ذلك: إن دخل هذا العنصر هو الريع، ولكن الأمور ليست بهذه البساطة، فنحن نعرف أن هذا العنصر يحتوي على كل الموارد الطبيعية وليس فقط على الأرض كأرض، وخاصة الأرض الزراعية، فهل هذه الموارد تحصل على ريع؟ والمفهوم الشائع للريع أنه الإيجار، حتى إن البعض يعرفه بأنه الإيجار. فهل تتحصل هذه الموارد على إيجار؟ ثم إن غير الأرض يحصل على إيجار مثل الآلات والمعدات والمباني مع أن هذه ليست موارد طبيعية، ومع ذلك تحصل على إيجار، وهل كل مبلغ الإيجار يعد ريعا أم أن الريع هو فقط الجزء المقابل لاستخدام الأرض كأرض أو كهبة طبيعية؟ ومن جهة أخرى فهناك جهود فكرية بذلت حيال تفسير هذا الريع وهل هو قاصر على الأرض أم يمتد لأي عنصر إنتاجي عديم المرونة أو محدود الحجم؟

شبه الريع:

وبالتالي فقد ظهر ما يعرف بشبه الريع وهو الذي يؤول إلى عناصر الإنتاج التي لا تقبل التغير في حجمها في الأجل القصير، لكن في الأجل الطويل يمكن زيادتها ومن ثم يزول ريعها. عكس ريع الأرض الذي هو الريع الحقيقي والذي يستمر حتى في الأجل الطويل. كذلك ثار الجدل حول هل الأرض تحصل على ريع لتفاوت خصوبتها أم لشيء آخر. وبعبارة أخرى هل هو نابع من كرم الطبيعة أم من شح الطبيعة على حد قول ريكاردو؟ وهل هناك أرض لا تحصل على ريع؟ وهل الريع يعد فائضا أم تكلفة ونفقة؟ الكلام كثير في هذا الموضوع وطرحه في هذه المرحلة المبكرة من التعامل مع علم الاقتصاد قد لا يكون ملائما، والذي نود أن يدركه الدارس في هذه المرحلة أن هناك عائدا يسمى الريع يعطى لعنصر الإنتاج المسمى بالأرض. فإن تحديده يخضع لقوى العرض والطلب شأن سعر أي سلعة أو خدمة، ونظرا لأن العرض عديم المرونة أو قليل المرونة فإن الذي يؤثر بإيجابية في تحديده هو الطلب.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه المقصود بالريع وشبه الريع.

عوائد رأس المال:

أولًا: الفائدة:

أهمية الفائدة:

سبق أن قلنا إن من عناصر الإنتاج ما يعرف برأس المال، وإن لهذا العنصر ميزة خاصة به هي أنه وليد تفاعل الإنسان مع الموارد الطبيعية، وبالتالي فالإنسان يتحكم في وجوده من خلال صناعته، هذا العنصر يستحق عائدا مقابل ما يقدمه للمشروع من خدمة، هذا العائد أطلق عليه الاقتصاديون الفائدة. وقد أثار هذا الموضوع من الجدل والنقاش وما زال يثير الشيء الكبير من كل جوانبه، من حيث مفهوم الفائدة وحقيقتها، ومن حيث تبريرها، ومن حيث تحديدها. وتعتبر من أعقد القضايا الاقتصادية من جهة، ومن أضعف الدراسات الاقتصادية من ناحية أخرىٰ، وللقارئ عودة لها مرات ومرات، وخاصة عند دراسته للاقتصاد الكلي وللتمويل ولتمويل التنمية. والمهم هنا إدراك الجوانب التالية:

تعريف الفائدة:

المقصود بالفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة التي تدفع سنويا علىٰ القروض التي يقترضها المشروع، ومعنىٰ ذلك أننا أمام رأس المال النقدي ولسنا أمام رأس المال العيني والذي هو عنصر من عناصر الإنتاج والفائدة عائد له، ومقابل لخدماته. مع أن هذا المال النقدي قد يستخدم في مختلف الأغراض وليس فقط للحصول علىٰ رأس المال العيني.

أوجه تبرير الفائدة:

قيل في تبرير الفائدة إن المشروعات والحكومات والأفراد في حاجة إلىٰ أموال لسد احتياجاتها المختلفة، وعادة ما لا تكون هذه الأموال متوفرة لدىٰ المحتاجين لها، وإنما هي متوفرة أو يمكن توفيرها لدىٰ جهات أخرىٰ، لكن هذه الجهات في حاجة إلىٰ إغراء حتىٰ تقوم بتوفيرها وحرمان أنفسها من التمتع الحاضر بها أو حتىٰ تأجيل هذا التمتع. والفائدة تقدم هذا الإغراء إضافة إلىٰ أن

هذه الأموال ستفيد المشروع ومن ثم فمن حقها الحصول على جزء من الدخل المتولد عنه مثلها مثل بقية الخدمات الإنتاجية.

الفائدة في نظر الشريعة الإسلامية:

يجب الإدراك الجيد بأن الفائدة بما أنها مبلغ ثابت محدد مقدما ومعروف على القرض فهي في نظر الإسلام ربا، وكل ما قدم في تبريرها اقتصاديا مردود عليه وكل ذلك مفصل في مقرر الاقتصاد الإسلامي والذي يقدم البدائل التمويلية الجديدة اقتصاديا.

عوامل تحديد سعر الفائدة:

تحدد سعر الفائدة من خلال الطلب والعرض: فإذا كثر المدخرون أصحاب العرض هبط سعر الفائدة، وإذا كثر المستثمرون أصحاب الطلب زاد سعر الفائدة، ولم تبرأ نظرية تناولت كيفية تحديد سعر الفائدة من اعتراضات جوهرية، الأمر الذي يعني أن الفائدة لم تسلم من اعتراضات في تعريفها وفي تبريرها وفي تحديدها، وبالرغم من ذلك فإنها تلعب دورا رئيسيا في الجهاز الاقتصادي من المنظور الوضعي.

الربح (**عائد المنظم**):

هو عائد المنظم، ولهذا العائد طبيعة متميزة عن بقية العوائد، فهو احتمالي عكس بقية العوائد، حيث هي مؤكدة أو تعاقدية، وهو شديد التقلب، وهو في النهاية قد يكون سالبا.

وحيث إن وظيفة وأهمية المنظم في المشروع ونجاحه وتطوره لا غنى عنها فكذلك الربح، فلا بقاء لمشروعات لا تدر أرباحا، بل ولا قيام لها أصلا، إذا لم توضح دراسة الجدوى لها أنها ذات ربحية مناسبة.

مفهوم الربح:

محاسبيا هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف بالمفهوم المحاسبي للتكاليف، أما في المفهوم الاقتصادي فإن التكاليف تشمل الفائدة على أموال صاحب المشروع وكذلك على أجره لعمله في المشروع وعلى إيجاره عمله للمشروع، أما الربح لدى الاقتصاديين فهو ما يتبقى من الإيراد بعد استنزال كل التكاليف بما فيها التكاليف الضمنية.

تبرير الحصول على الأرباح:



سبق أن قلنا إن المشروع يتطلب عناصر إنتاج وأن كل عنصر يقدم خدمة للمشروع يستحق مقابلها عائدا، ولا يشذ المنظم عن ذلك، فهو يقدم خدمة للمشروع وتتمثل في توليفه لعناصر الإنتاج واتخاذه للقرارات الكبرى وتحمله للمخاطر وقيامه بإدخال طرق جديدة وأساليب جديدة وسمات جديدة وبهذا فإن المشروع لا يقوم بدون منظم وبالتالي فمن حقه الحصول على عائد نظير ما يقوم به من خدمات وما يتحمله من مخاطر.



الخلاصة:

- الأجر هو ثمن العمل: بمعنى ما يدفعه صاحب العمل للعامل نظير خدماته. والأجر بالنسبة للعامل هو دخل له وبالنسبة للمشروع هو عبء أو نفقة وتكلفة عليه.
- يتميز عنصر العمل بـ:

١. صاحب الخدمة هنا هو إنسان وليس مالًا.

٢. تغير الأجر قد يؤثر سلبيًّا على عرض العمل.

٣. عرض العمل بطيء التكيف مع أية تغييرات تحدث في الطلب.

- قدم الفكر الاقتصادي العديد من النظريات في مجال الأجور، والتي تفسر لنا عدة أمور هي:

١. ضرورة حصول العمل المتجانس على أجر موحد.

٢. الفروق القائمة بين أجور العمال في المهن المختلفة، وحسب الجنس والمنطقة.

٣. نسبة ما يذهب من الدخل القومي إلى الأجور.

- أول نظرية للأجر هي التي عرفت بأجر الكفاف أو حد الكفاف: بمعنى أن أجر العامل يتحدد في الأجل الطويل من خلال أدنى مستوى معيشي للعامل وأسرته ولا يزيد على ذلك ولا ينقص.
- من عيوب نظرية حد الكفاف:

١. تتعامل مع الأجل الطويل فقط.

٢. لا تتمشى وما هو سائد عمليًّا، حيث إن مرور الزمن أدى إلى ارتفاع الأجور عن مستوى الكفاف.

٣. ليس من الصحيح حتمية تأثير مستوى الأجر في معدلات المواليد بهذا الشكل.

٤. لا تفسر لنا التفاوت في الأجور في الوظائف المختلفة.

٥. تعمل وتسقط جانب الطلب.

- جاء بعد ذلك نظرية مخصص الأجور وملخصها أن الأجور تتحدد من خلال القوى

النسبية لكل من العمل ورأس المال في المجتمع، وتفترض أن رجال الأعمال يخصصون مبلغًا محددًا للأجور، ومعنى ذلك أن الأجر لا يزيد إلا بزيادة المخصص أو الرصيد أو بنقص عدد العمال.

- نظرية مخصص الأجور معيبة من جوانب عديدة، ولذلك سرعان ما أعرض عنها الفكر الاقتصادي حتى من قال بها نفسه وهو جون ستيوارت ميل.
- جاءت نظرية الإنتاجية الحدية ومفادها أن الأجر يتحدد من خلال الإنتاجية الحدية، وأنه يتساوى معها.
- من عيوب نظرية الإنتاجية الحدية: أنها افترضت العديد من الفروض التي لا وجود لها عمليًّا، ومن ذلك شيوع المنافسة الكاملة، وسهولة التنقل بين العمال، وتجانس العمل، وثبات أثمان بقية عناصر الإنتاج.
- عائد الأرض هو الريع.
- هناك جهود فكرية بذلت حيال تفسير هذا الريع وهل هو قاصر على الأرض أم يمتد لأي عنصر إنتاجي عديم المرونة أو محدود الحجم؟
- ظهر ما يعرف بشبه الريع وهو الذي يؤول إلى عناصر الإنتاج التي لا تقبل التغير في حجمها في الأجل القصير، لكن في الأجل الطويل يمكن زيادتها ومن ثم يزول ريعها. عكس ريع الأرض الذي هو الريع الحقيقي والذي يستمر حتى في الأجل الطويل.
- تحديد الريع يخضع لقوى العرض والطلب شأن سعر أي سلعة أو خدمة، ونظرًا لأن العرض عديم المرونة أو قليل المرونة فإن الذي يؤثر بإيجابية في تحديده هو الطلب.
- الفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة التي تدفع سنويا على القروض التي يقترضها المشروع، ومعنى ذلك أننا أمام رأس المال النقدي ولسنا أمام رأس المال العيني والذي هو عنصر من عناصر الإنتاج والفائدة عائد له، ومقابل لخدماته. مع أن هذا المال النقدي قد يستخدم في مختلف الأغراض وليس فقط للحصول على رأس المال العيني.
- يتحدد سعر الفائدة من خلال الطلب والعرض.
- الربح هو عائد المنظم، ولهذا العائد طبيعة متميزة عن بقية العوائد، فهو احتمالي عكس بقية العوائد، حيث هي مؤكدة أو تعاقدية، وهو شديد التقلب، وهو في النهاية قد يكون سالبًا.

- مفهوم الربح محاسبيًّا هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف بالمفهوم المحاسبي للتكاليف، أما في المفهوم الاقتصادي فإن التكاليف تشمل الفائدة على أموال صاحب المشروع، وكذلك على أجره لعمله في المشروع، وعلى إيجاره عمله للمشروع، أما الربح لدى الاقتصاديين فهو ما يتبقى من الإيراد بعد استنزال كل التكاليف بما فيها التكاليف الضمنية.
- المشروع يتطلب عناصر إنتاج وكل عنصر يقدم خدمة للمشروع يستحق مقابلها عائدًا، ولا يشذ المنظم عن ذلك، فهو يقدم خدمة للمشروع وتتمثل في توليفه لعناصر الإنتاج واتخاذه للقرارات الكبرى وتحمله للمخاطر وقيامه بإدخال طرق جديدة وأساليب جديدة وسمات جديدة.



الدرس الخامس: المفاهيم الأساسية للاقتصاد الكلي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الخامسة من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تدرس الاقتصاد الكلي والجزئي، وأهمية دراسة الدخل القومي، كما تتعرف على بعض المصطلحات الاقتصادية، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تعرف الاقتصاد الكلي.
- تعرف الاقتصاد الجزئي.
- تذكر أهمية دراسة الدخل القومي.
- تميز بين مصطلحات: دخل، ثروة، رأس مال.
- تفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي.

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

في إشارتنا لفروع علم الاقتصاد ذكرنا أن من أهم فروعه ما يعرف بالاقتصاد الجزئي وما يعرف بالاقتصاد الكلي. وهنا نقدم مفهوما مبسطا لكل منهما.

إن محل اهتمام الاقتصاد الجزئي هو الوحدة الاقتصادية. وهذه الوحدة قد تكون استهلاكية وقد تكون إنتاجية. الأولى تتمثل في المستهلك والثانية تتمثل في المشروع الاقتصادي. وقد جرت العادة الاقتصادية على إفراد دراسة لهذه الوحدات كل على حدة، فهناك دراسة المستهلك وهناك دراسة المنتج. ويمكن أن تكون كبيرة أو ذات تجميع نسبي مثل السوق والصناعة... إلخ. ومع ذلك فما زلنا حيال دراسة الاقتصاد الجزئي، لكن إذا تم تجميع هذه الوحدات على المستوى الوطني ثم درس هذا التجميع أو هذا الكل بهدف معرفة سلوكه الاقتصادي كنا أمام ما يعرف بالاقتصاد الكلي، وذلك مثل دراسة الدخل القومي، والذي هو كما سنعرف مجموع دخول الأفراد. ودراسة الاستهلاك القومي ودراسة الادخار القومي ودراسة التنمية الاقتصادية، ودراسة التقلبات الاقتصادية... إلخ، وكذلك دراسة الأدوات والسياسات المستخدمة على المستوى القومي مثل النقود والتخطيط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والمالية العامة.

ولكل دراسة أو لكل اقتصاد طابعه وأصوله ومنطلقاته المتميزة. وما قد يحسن هنا قد لا يحسن هناك، فإذا كان من المفضل للمنشأة أو المشروع تقليل الأجور فإن ذلك على المستوى القومي يعتبر تصرفا ضارًّا.

وإذا كان من المفضل تقليل الاستهلاك على المستوى الجزئي للمزيد من الادخار فإن ذلك غير مستحسن على المستوى الكلي.

وهكذا فنحن أمام ما يعرف بالاقتصاد الوحدي أو الجزئي وما يعرف بالاقتصاد التجميعي أو الكلي. وأشهر مفردات الاقتصاد الكلي هو الدخل القومي وما يدور في فلكه من مسائل وقضايا. ومعنى ذلك أننا منذ هذا الفصل ندخل في دراسة مبادئ الاقتصاد الكلي.

ب أهمية دراسة الدخل القومي:

لماذا كانت دراسة الدخل القومي على درجة كبيرة من الأهمية؟ لأنها تفيد في العديد من الجوانب،



فهي تفيد في معرفة الأداء الاقتصادي، وتطور الاقتصاد. وهي تفيد في معرفة توزيع وتخصيص الموارد على المستوى القومي، وهي تفيد في وضع الخطط الاقتصادية، وهي تفيد في المقارنات بين الدول المختلفة. وغير ذلك من الفوائد.

جـ محاور الدخل القومي:

هذا الموضوع له جوانب عديدة، وقديما كان هناك من المؤلفات ما تحمل هذا المصطلح فهناك المفاهيم والمصطلحات وما بينها من علاقات، وهناك طرق القياس أو الحساب، وهذا ما يعرف بالمحاسبة القومية، وهناك دورة الدخل القومي، وهناك عناصره ومحدداته، وهناك تقلباته وتوازنه، وهناك نموه وتطوره.

وهكذا نجد لهذا الموضوع العديد من المحاور والفروع، بعضها من السهل استيعابه على الدارس المبتدئ؟؟، وبعضها ليس كذلك. وهناك مقررات مستقلة للاقتصاد الكلي، بل ولبعض فروع الدخل القومي، مثل المحاسبة القومية، وكذلك التنمية الاقتصادية. وفي هذه المرحلة سوف نعرض بإيجاز للجوانب السهلة في الموضوع.

د التمييز بين بعض المصطلحات:

في البداية ينبغي أن يكون الدارس أو الدراسة؟؟ على بينة بالفرق بين مصطلح دخل ومصطلح ثروة ومصطلح رأس المال، فأحيانا تطرح على الشخص هذه التساؤلات: ما دخلك؟ وما ثروتك؟ يتميز الدخل عن أخويه الآخرين بميزة جوهرية هي أنه تيار أو تدفق، بمعنى أنه لا يوجد إلا مقترنا بزمن له بعد طويل أو قصير. فيقال: ما دخلك الشهري أو السنوي أو الأسبوعي، ولا يقال: ما دخلك هذه اللحظة؟ بينما الآخران يندرجان تحت ما يعرف بالرصيد أو الشيء الموجود هذه اللحظة، فيقال: ما ثروتك الآن؟ وما هو رأس مالك الآن؟ ولا يقال: ما هي ثروتك الشهرية أو السنوية... مثلا.

ويشبه بعض الاقتصاديين هذا الأمر بماء متدفق من صنبور مياه يصب في وعاء، فالماء الذي في الوعاء في لحظة معينة هو بمثابة الثروة، أما الماء المتدفق من الصنبور خلال فترة محددة فهو بمثابة الدخل. وبرغم اتفاق كل من الثروة ورأس المال في كونهما معًا أرصدة فإنهما يتميزان من حيث إن

مفهوم الثروة أوسع من مفهوم رأس المال. فكل رأس مال ثروة وليست كل ثروة رأس مال؛ حيث إن رأس المال هو النوع الذي يسهم في إنتاج سلع أخرى، بينما الثروة تشمل هذا وتشمل أيضًا سلع الاستهلاك.

وبرغم تمايز هذه المفاهيم فإنها مرتبطة ببعضها وتتبادل التأثير والتأثر، فزيادة الدخل عادة ما يولد زيادة الثروة ورأس المال، وكذلك الحال في زيادة الثروة ورأس المال.

هـ الدخل العيني وقيمة الدخل "الدخل النقدي":

لو جمعنا كل السلع والخدمات التي أنتجت خلال العام فإن المجموع هو الإنتاج القومي، منظورًا فيه إلى الجانب المادي أو العيني، أي في شكل سلع وخدمات، وحيث إن جمع ذلك غير ممكن لاختلاف الطبائع فإنه لا مفر من اللجوء إلى القيمة، بمعنى تحديد قيمة هذه السلع والخدمات نقديا وجمعها، وبذلك يتاح لنا الحصول على المجمع لأنه أصبح من طبيعة واحدة، وينبغي معرفة أن هذه المسألة تغاير مسألة أخرى تثار هنا وهي الدخل النقدي والدخل الحقيقي؛ حيث إن الأخيرة تتعامل مع الأسعار فإذا نظر إلى الأسعار الجارية فذلك الدخل النقدي وإذا نظرنا إلى تثبيت الأسعار فهو الدخل الحقيقي، وهو الأهم في الدراسة.



الخلاصة:

- محل اهتمام الاقتصاد الجزئي هو الوحدة الاقتصادية، والتي قد تكون استهلاكية، أو إنتاجية.
- يهتم الاقتصاد الكلي بالدخل القومي وما يدور في فلكه من مسائل وقضايا.
- دراسة الدخل القومي على جانب كبير من الأهمية؛ إذ أنها تفيد في معرفة الأداء الاقتصادي، وتطور الاقتصاد، وتوزيع وتخصيص الموارد على المستوى القومي، ووضع الخطط الاقتصادية، والمقارنات الاقتصادية بين الدول.
- الدخل: هو مبلغ يدخل في ذمة مالية لشخص بصورة منتظمة.
- رأس المال: رصيد من المال يسهم في إنتاج سلع أخرى عن طريق تدويره في السوق.
- الثروة: رصيد مالي محوز في ذمة مالية.
- الإنتاج القومي: هو مجموع السلع والخدمات التي أنتجت خلال العام.

الدرس السادس: الناتج والدخل القومي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السادسة من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نواصل التعرف على بعض المصطلحات الاقتصادية، وتوضيح العلاقة بينها، كما نتعرض لبعض المسائل المكملة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن :

- التفريق بين معاني مصطلحات الدخل القومي.
- إدراك كنه العلاقة بين المفاهيم الشائعة.
- تميز بين ما يدخل في الناتج القومي أو الدخل القومي وما لا يدخل فيه.
- التفريق بين الناتج القومي والمحلي.
- التفريق بين الناتج القومي الإجمالي، والناتج الصافي.

تمهيد:

من أوائل ما يجب أن يتعلمه الدارس لاقتصاديات الدخل القومي ما هنالك من مصطلحات ومفاهيم هذه المصطلحات، وما هنالك من فروق وعلاقات بينها. فهناك على سبيل المثال: الإنتاج القومي، والناتج القومي، والإنفاق القومي، وإجمال الناتج القومي، وصافي الناتج القومي، والدخل الشخصي والدخل المكتسب، والدخل الممكن التصرف فيه والناتج المحلي... إلخ.

مصطلحات:

١- الإنتاج القومي: قيمة كل ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات، سواء كانت نهائية أو وسيطة. والسلعة النهائية هي التي لا تتحور مرة أخرى حتى تتمكن من أداء الغرض منها. سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، فمثلا ماكينة الخياطة ورغيف الخبز كلاهما سلعة نهائية. لكن القطن والدقيق والمنسوجات وغيرها سلع وسيطة.

٢- إجمالي الناتج القومي: هو قيمة ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات نهائية. ومعنى ذلك أننا استبعدنا السلع الوسيطة وهي التي تعرف بمستلزمات الإنتاج.

٣- صافي الناتج القومي: هو قيمة ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات نهائية مع استبعاد ما يقابل استهلاك رأس المال.

٤- الدخل القومي: وهو صافي الناتج القومي، لكن بسعر التكلفة، أو هو بعبارة أخرى قيمة ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات نهائية مطروحا منها الضرائب غير المباشرة على المشروعات ومضافا إليها الإعانات المقدمة للمشروعات.

٥- الدخل الشخصي: يلاحظ أنه في العادة لا يحصل الفرد على كل دخله المكتسب وإنما تستقطع منه استقطاعات منها الأرباح المحتجزة وضرائب الدخل على الشركات ومدفوعات التأمين والمعاشات. ومن جهة أخرى فإن ما يتحصل عليه الفرد فعلا من دخله المكتسب ليس هو كل ما يدخل له، فقد يحصل الفرد على معونات وإعانات، وهي مع دخله المكتسب مخصوما منه الاستقطاعات تكون ما يعرف بالدخل الشخصي.

٦- الدخل الممكن التصرف فيه: هو عبارة عن الدخل الشخصي مطروحا منه ضرائب الدخل التي قد تفرض على الفرد.



١ -الناتج القومي والناتج المحلي: هذان المصطلحان يجب إدراك الفرق بينهما، فأحيانا تستخدم الدراسة مصطلح الناتج القومي وأحيانا تستخدم الناتج المحلي. فهل هما مترادفان أم متغايران؟ هما متغايران، ذلك أن الناتج القومي يلتفت إلى جنسية المسهم في الإنتاج، أما الناتج المحلي فيلتفت إلى الحدود الجغرافية للدولة، فما أنتج داخل هذه الحدود فهو الناتج المحلي بغض النظر عن جنسية المنتج، وما وقع خارج الحدود فلا يلتفت إليه، حتى ولو كان المنتج مصريا، فإذا كان لدينا الناتج المحلي ونريد الحصول على الناتج القومي فإننا نضيف إلى ما لدينا ما تحصل عليه عوامل الإنتاج الوطنية من العالم الخارجي، ثم نطرح منه ما ندفعه إلى عوامل الإنتاج الأجنبية الموجودة داخل الوطن.

العلاقات بين المفاهيم الشائعة:

في ضوء المفاهيم المذكورة فإنه يمكن توضيح العلاقة بين المصطلحات الشائعة هنا على النحو التالي:

١ - الإنتاج القومي= السلع النهائية+ السلع الوسيطة.

٢- الناتج القومي الإجمالي= الإنتاج القومي- السلع الوسيطة.

٣- الناتج القومي الصافي= الناتج القومي الإجمالي- الاستهلاك.

٤- الدخل القومي= الناتج القومي الصافي- الضرائب غير المباشرة على المشروعات+ الإعانات المقدمة لها.

٥- الدخل الشخصي= الدخل القومي- الاستقطاعات المختلفة+ الإعانات والمعونات.

٦- الدخل الممكن التصرف فيه= الدخل الشخصي- ضرائب الدخل المستحقة على الفرد.

من الملاحظ أنها بوجه عام ذات ترتيب تنازلي أو تصاعدي بمعنى أن التالي أقل من السابق، ولكن هذه ليست قاعدة مطردة كما هو الحال في العلاقة بين الدخل القومي والدخل الشخصي.

بعض المسائل المكملة:

١ - هل كل ما ينتج خلال العام يدخل في حساب الناتج القومي أو الدخل القومي؟

سبق أن ذكرنا ما يفيد أن المنتجات التي تدخل في الحساب يجب أن يكون لها قيمة سوقية، وبالتالي فلها سعر أو قيمة تبادلية، أي أنها دخلت السوق وجرى تبادلها. والمعروف أنه ليست كل المنتجات

يتم تبادلها اقتصاديا أو تباع وتشترى، فهناك على سبيل المثال الكثير من المنتجات الزراعية لا تدخل السوق وإنما تستهلك ذاتيا من قبل المزارعين، وهناك خدمات ربات البيوت المتعددة من غسيل وكي ملابس وتنظيف للفرش والأثاث وخلافه، وهي أيضًا بدورها لا تدخل السوق ولا يجري عليها التبادل. كذلك نجد العديد من الخدمات الحكومية التي تؤدى للأفراد إما مجانا أو برسم رمزي، وهي بدورها لم تسوق. ولم يتفق الفكر الاقتصادي فيما بينه على كيفية التعامل مع هذه المنتجات، وإن كان يميل إلى إدخال بعضها وعدم إدخال البعض الآخر، والمعيار في ذلك السهولة من جانب وضخامة الحجم من جانب آخر. ومن جهة أخرى فهناك منتجات يجري عليها التبادل وتباع وتشترى، لكن يتم ذلك بعيدا عن هيمنة وسيادة القانون، وبعبارة أخرى يتم ذلك من غير اعتداد القانون بها، وقد أصبح يطلق عليها الاقتصاد السري أو الخفي أو الموازي أو الرديء، مثل التجارة في المخدرات والأعراض وغيرها، وقد بلغ ذلك في الكثير من الدول أحجاما تماثل أحجام الناتج المشروع قانونا أو تزيد عنها، ووجود هذا الاقتصاد الخفي بهذا الحجم الكبير والتزايد المستمر فيه يشكل خطرا جسيما على الأداء الاقتصادي كما يعد تحديا خطيرا أما رسم سياسات وخطط اقتصادية سليمة، وأيا كان فإن وجوده وعدم حسبانه في نفس الوقت يقلل من أهمية حسابات الدخل القومي.

١) **الناتج القومي والناتج المحلي**:

عوامل الإنتاج الوطنية- العمل ورأس المال- التي تعمل في الخارج تحصل على عائد يتم تحويل كله أو جزء منه إلى أرض الوطن، كما أن عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في أرض الوطن تُرسل بتحويلاتها إلى الخارج إلى أوطانها وذويها. وإذا طرحنا صافي التحويلات من الخارج من الناتج القومي الإجمالي نحصل على الناتج المحلي الإجمالي،أي أن:

الناتج المحلي الإجمالي= الناتج القومي الإجمالي- صافي التحويلات من الخارج.

أو أن: الناتج القومي هو الناتج المحلي مضافًا إليه صافي التحويلات من الخارج.

ويلاحظ أن الجدول (١) يتحدث عن الناتج المحلي الإجمالي، لأنه لا يشمل التحويلات من وإلى الخارج، حيث استبعدت الصادرات والواردات العاملية- أي التحويلات الخارجة والداخلة- عند الحديث عن الميزان التجاري في (٥). أما إذا لم تستبعد هذه التحويلات فإن الرقم الذي نحصل عليه سيكون هو الناتج المحلي الإجمالي.

٢) **النواتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي**:

إذا خصمنا إهلاك رأس المال الثابت من الناتج القومي الإجمالي نحصل على الناتج القومي الصافي، أي أن:

الناتج القومي الصافي= الناتج القومي الإجمالي- إهلاك رأس المال الثابت.

وتنطبق المفاهيم الإجمالية والصافية على الناتج المحلي والاستثمار الإجمالي، بمعنى أن:

الناتج المحلي الصافي= الناتج المحلي الإجمالي- إهلاك رأس المال الثابت

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي - إهلاك رأس المال الثابت

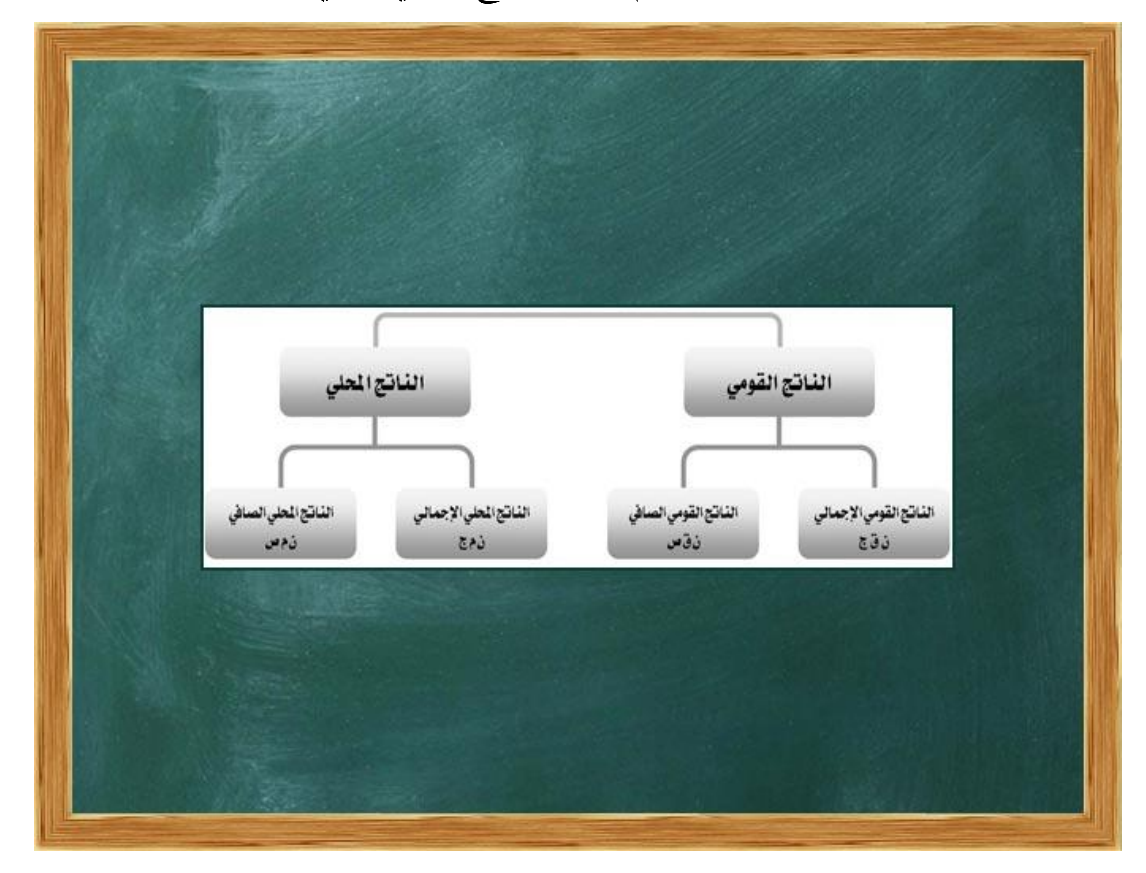
٣) **الناتج القومي بأسعار السوق وبتكلفة عناصر الإنتاج**:

والفرق بينهما تمثله الضرائب غير المباشرة على نحو ما توضحه العلاقة التالية:

الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج= الناتج القومي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة.

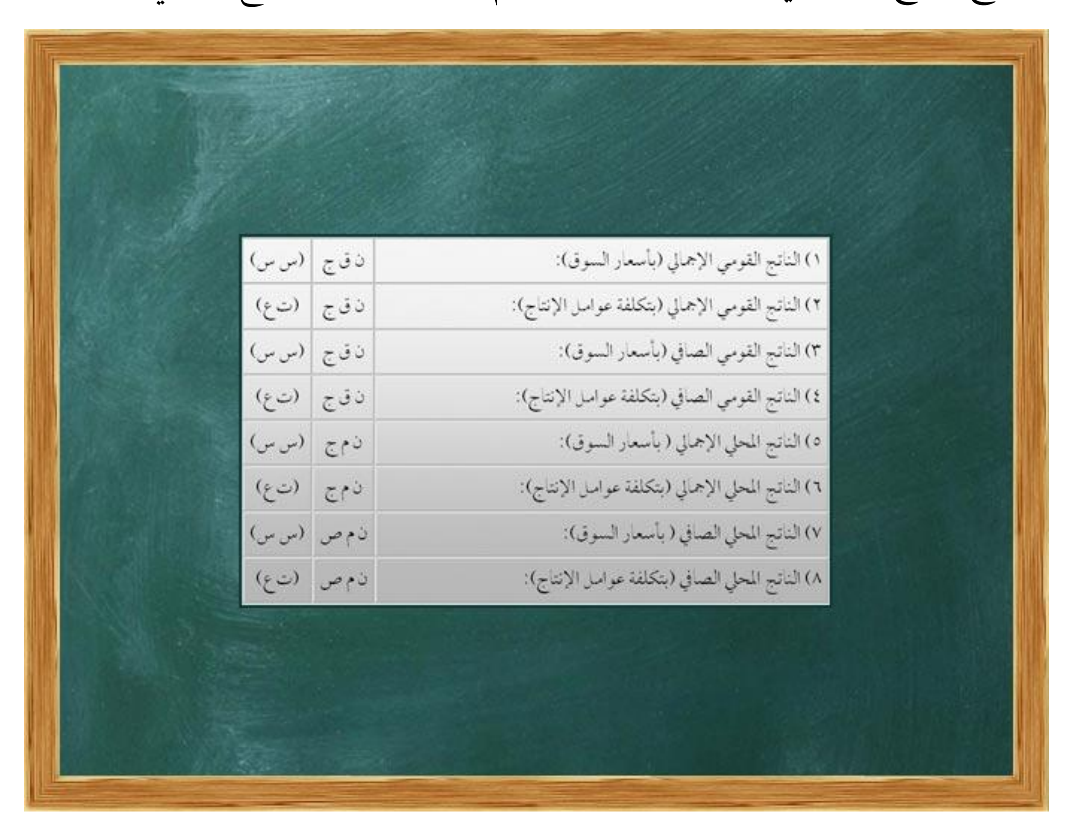
وينطبق هذا على الناتج المحلي أيضًا، والمفاهيم الإجمالية والصافية لكلٍّ من الناتج القومي والناتج المحلي.

من كل ما سبق: يتبين لنا أن هناك ثماني مفاهيم أساسية للناتج القومي، والتي يوضحها الشكل التالي:



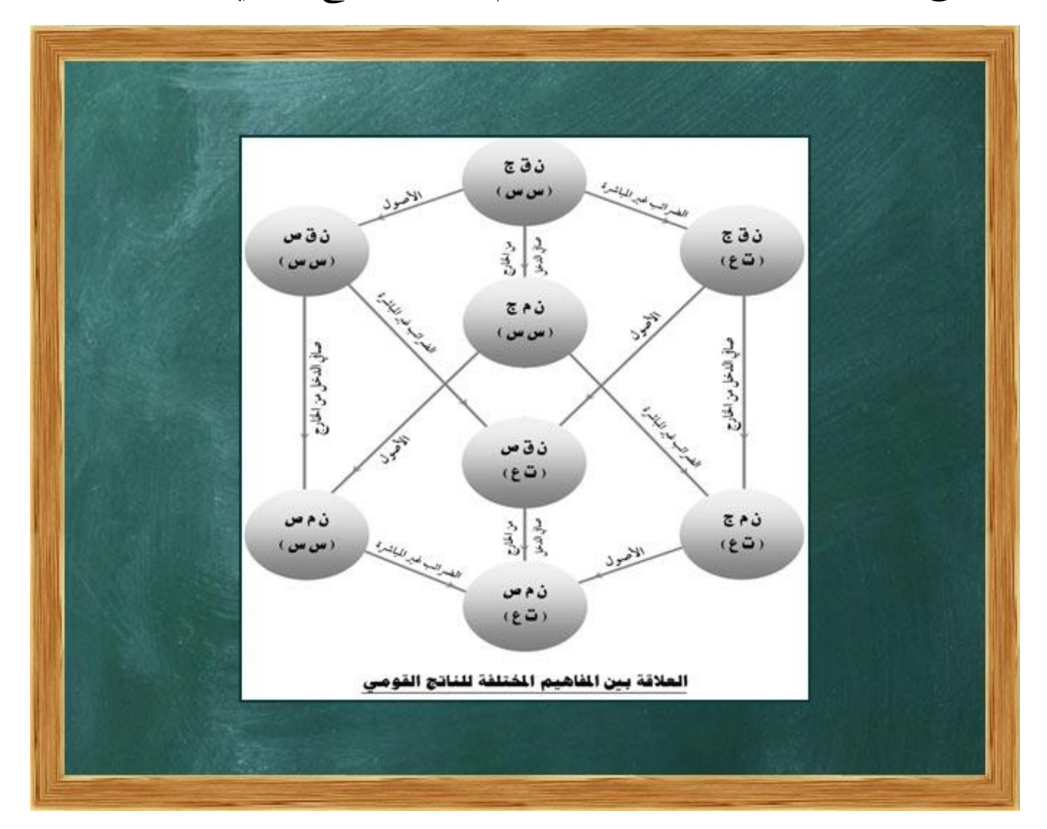


وكل من المفاهيم الأربعة السابقة يمكن أن تكون بأسعار السوق (س س)، أو بتكلفة عوامل الإنتاج (ت ع)، وبالتالي يمكن كتابة هذه المفاهيم الثمانية المختلفة للناتج القومي على النحو التالي:



١) الناتج القومي الإجمالي (بأسعار السوق):	ن ق ج	(س س)
٢) الناتج القومي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج):	ن ق ج	(ت ع)
٣) الناتج القومي الصافي (بأسعار السوق):	ن ق ج	(س س)
٤) الناتج القومي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج):	ن ق ج	(ت ع)
٥) الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق):	ن م ج	(س س)
٦) الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج):	ن م ج	(ت ع)
٧) الناتج المحلي الصافي (بأسعار السوق):	ن م ص	(س س)
٨) الناتج المحلي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج):	ن م ص	(ت ع)

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين هذه المفاهيم المختلفة للناتج القومي.



العلاقة بين المفاهيم المختلفة للناتج القومي

الخلاصة:

- الإنتاج القومي: قيمة كل ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات سواء كانت نهائية أو وسيطة.
- إجمالي الناتج القومي: قيمة ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات نهائية.
- صافي الإنتاج القومي: قيمة ما أنتج خلال العام من سلع وخدمات نهائية، مع استبعاد ما يقابل استهلاك رأس المال.
- الدخل القومي: هو صافي الناتج القومي، لكن بسعر التكلفة.
- الدخل الشخصي: هو الدخل المكتسب مخصومًا منه الاستقطاعات، لكن يضاف إليه المعونات إن وجدت.
- الدخل الممكن التصرف فيه: هو الدخل الشخصي مطروحًا منه ضرائب الدخل.
- الفرق بين الناتج القومي والناتج المحلي أن القومي يلتفت إلى جنسية المسهم، أما المحلي فيلتفت إلى الحدود الجغرافية للدولة.
- الناتج المحلي الإجمالي= الناتج القومي الإجمالي صافي التحويلات من الخارج.
- الناتج القومي= الناتج المحلي + صافي التحويلات من الخارج.
- الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي إهلاك رأس المال الثابت.
- الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي إهلاك رأس المال.
- الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج القومي بسعر السوق الضرائب غير المباشرة.

الدرس السابع: قياس الدخل القومي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السابعة من الوحدة الثالثة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتعرف على المفاهيم المختلفة للناتج القومي، ومدى صلاحية الناتج القومي لمعرفة مستوى الاقتصاد، وطرق قياس الدخل القومي، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. ذكر طرق قياس الدخل القومي.
٢. التعريف بالدخل القومي من حيث إنتاجه.
٣. ذكر حيثيات الدخل القومي.
٤. ذكر مفاهيم الناتج القومي.
٥. القدرة على حل مشكلة التقويم.
٦. معرفة الإنفاق الكلي.

طرق قياس الدخل القومي:

بعد أن ألمنا ببعض المفاهيم نحاول التعرف على كيفية قياس أو حساب هذه المصطلحات، وعادة ما يكتفى في ذلك بحساب الدخل القومي، على أساس أنه الأشهر من جهة، وعلى أنه بحسابه يمكن أو يستلزم حساب غيره من المصطلحات من جهة أخرى.

وهناك ثلاثة طرق أو أساليب لقياس وحساب الدخل القومي كلها تؤدي إلى نتيجة واحدة، حيث إنها كلها تتعامل مع حقيقة واحدة لكن منظورا لها من زوايا مختلفة.

فنحن نعلم أن للدخل القومي ثلاث زوايا: زاوية إنتاجه، وزاوية توزيعه، وزاوية إنفاق. ومن ثم فيمكن حسابه من هذه الزوايا الثلاث.

١ -الدخل القومي من حيث إنتاجه:

الدخل مرتبط بالإنتاج، فهو ما يكتسبه الفرد أو المجتمع من دخول نظير الإسهام في العملية الإنتاجية، وعلى هذا يمكن حساب الدخل القومي من خلال عملية إنتاجه، أو بعبارة أخرى يمكن قياس الدخل القومي من خلال حساب قيمة الناتج الذي تحقق، ويمكن ذلك بطريقتين مؤداهما واحد: طريقة المنتج النهائي، وطريقة القيمة المضافة.

(أ) طريقة القيمة المضافة: كي نتصور هذه الطريقة علينا أن ننظر في مشروع اقتصادي ما من ناحيتين: الأولى قيمة كل ما حصل عليه من غيره من المشروعات من مواد وخدمات أيًّا كان نوعها.

والثانية قيمة ما أنتجه هذا المشروع من سلع أو خدمات ثم نطرح الأول من الثاني فنحصل على ما أضافه المشروع فعلا إلى الاقتصاد القومي من قيم، ولذلك تسمى بالقيمة المضافة، مع ملاحظة خصم ما يعرف بالاستهلاك؛ حيث إن رأس المال الثابت يفقد جزءا منه خلال عملية الإنتاج مما يعني أن المشروع عليه أن يراعي ذلك حتى يحدد بدقة ما أضافه فعلا إلى الاقتصاد القومي. وهكذا يمكن الوصول إلى هذه القيمة المضافة لأي مشروع من خلال ما يلي:

القيمة المضافة= قيمة ناتج المشروع- مستلزمات الإنتاج+ استهلاك رأس المال الثابت.

مع ملاحظة أن قيمة ناتج المشروع هي قيمة ما أنتجه في نهاية الفترة بغض النظر عما إذا تمثل ذلك

في ناتج نهائي أو ناتج وسيط، فالعبرة بما جرىٰ من عملية إنتاج داخل المشروع خلال الفترة، بغض النظر عن نوعية وطبيعة ما تمخض عنها.

مثال: استخرجت هذه البيانات من مشروع ما، والمطلوب معرفة القيمة المضافة لهذا المشروع.

٣٠٠٠ جنيه مواد خام في أول المدة.

١٥٠٠ جنيه بضاعة مصنوعة أول المدة.

١٢٠٠ جنيه مواد خام في آخر المدة.

٢٥٠٠ جنيه بضاعة مصنوعة في آخر المدة.

٧٠٠٠ جنيه مشتريات مواد خام.

٨٠٠ جنيه مشتريات سلع مساعدة.

٨٠٠ جنيه استهلاك كهرباء.

٢٢٠٠٠ جنيه أجور ومرتبات وإيجار.

١٥٠٠ جنيه استهلاك.

٢١٠٠ جنيه مصاريف عمومية.

١٥٠٠ جنيه فائدة علىٰ رأس المال.

٧٠٠٠ جنيه أرباح.

٤٣٥٠٠ جنيه مبيعات.

خطوات الحل:

١- صافي التغير في قيمة الصناعة= ١٥٠٠+ ٣٠٠٠- ٤٥٠٠- (٢٥٠٠+ ١٢٠٠)

٢- نطرح صافي التغير في قيمة البضاعة من المبيعات= ٤٣٥٠٠- ٨٠٠= ٤٢٧٠٠

٣- نحسب قيمة المشتريات من الغير= ٧٠٠٠+ ٨٠٠+ ٨٠٠= ٨٦٠٠

٤- قيمة ما تم إنتاجه= ٤٢٧٠٠- ٨٦٠٠= ٣٤١٠٠

٥- الناتج الإجمالي= ٣٤١٠٠- ٢١٠٠= ٣٢٠٠٠

٦- نطرح الإهلاك= ٣٢٠٠٠- ١٥٠٠= ٣٠٥٠٠

ويمكن الحل من خلال تجميع عوائد عناصر الإنتاج (الأجور والإيجار والأرباح والفوائد) كما

يمكن الحل من خلال تحديد قيمة الناتج الصافي، وذلك بطرح المشتريات من الغير من صافي المبيعات ثم طرح مقدار الاستهلاك.

وهكذا فإنه بتجميع القيم المضافة على مستوى الصناعات والقطاعات المختلفة داخل الاقتصاد القومي نحصل على مقدار الدخل القومي أو الناتج القومي باستخدام أداة القيمة المضافة.

(ب) طريقة المنتج النهائي: هناك أداة ثانية يمكن بها قياس الدخل القومي من حيث إنتاجه غير أداة القيمة المضافة، وهي ما تعرف بطريقة المنتج النهائي، ومعناها أن نحسب فقط قيمة المنتجات النهائية داخل كل صناعة، ويعتبر المنتج نهائيا إذا تم إنتاجه أو شراؤه بغرض الاستخدام النهائي وليس بغرض البيع أو الاستخدام في عملية إنتاجية أخرى خلال فترة الحساب. فالسلع الاستهلاكية منتجات نهائية والسلع الإنتاجية التي لم تستخدم خلال نفس الفترة هي سلع نهائية والسلع نصف المصنعة عند نهاية السنة ولم تتحول إلى مدخلات بعد فإنها تعد سلعا نهائية حتى بالرغم من عدم تحولها إلى مخرجات، وتفصيل ذلك في حسابات الدخل القومي.

والمهم معرفة أن استخدام كلتا الأداتين: القيمة المضافة والناتج النهائي، يؤدي إلى نتيجة واحدة، والفرق بينها في التكنيك والأسلوب لا في النتيجة. ففي أسلوب المنتج النهائي ننظر إلى المرحلة النهائية في كل صناعة، وفي أسلوب القيمة المضافة نحسب المطلوب في المراحل المختلفة. ولمزيد من التوضيح نقدم هذا المثال البسيط.

مجتمع يتكون من ثلاث وحدات: مزرعة، مصنع الغزل والنسيج، مصنع الملابس. أنتجت المزرعة خلال العام قطنا باعته لمصنع الغزل بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وقام مصنع الغزل والنسيج بغزل هذا القطن ونسجه وباع ما غزله ونسجه لمصنع الملابس بمبلغ ١٥٠٠ جنيه، فقام مصنع الملابس بتصنيع هذه المنسوجات في صورة ملابس متنوعة وباعها للأفراد بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه.

يمكننا في هذا المثال المبسط حساب قيمة الدخل بطريقة الناتج على النحو التالي:

أ- أسلوب المنتج النهائي، وهو هنا يتمثل في الملابس، وقد ظهر أن قيمتها تساوي ٢٥٠٠ جنيه، لاحظ أننا لم ننظر إطلاقا في الوحدات الأخرى واقتصر نظرنا على الوحدة الأخيرة في الصناعة وهي وحدة الملابس، حيث إن الوحدتين الأخريين ما هما إلا مراحل في عملية إنتاج الملابس.

ب- أسلوب القيمة المضافة، وهو هنا يتمثل فيما أنتجته الوحدة الأولى (المزرعة) وقيمته ١٠٠٠ جنيه يضاف إليه ما أضافته الوحدة الثانية (النسيج) وهو ٥٠٠ جنيه (١٥٠٠- ١٠٠٠)، ثم يضاف إليه أخيرا ما أضافته الوحدة الثالثة (الملابس) وهو ١٠٠٠ جنيه فيكون عبارة عن مجموع القيم المضافة في كل وحدة وهو ١٠٠٠+ ٥٠٠= ٢٥٠٠ جنيه.

لاحظ أنها نفس القيمة في الطريقة السابقة، ولاحظ أيضًا اختلاف طريقة الوصول إلى هذه النتيجة الواحدة. وهكذا نجد النتيجة واحدة والوسيلة متعددة.

وربما يقال: لماذا لم نجمع إنتاج كل وحدة من هذه الوحدات الثلاث؟ أي نجمع ١٠٠٠+ ١٥٠٠+ ٢٥٠٠ فيكون قيمة الناتج ٥٠٠٠ جنيه، إننا لو فعلنا ذلك لحصلنا على نتائج غير حقيقية ومضافة حيث كررنا الحساب، بمعنى أننا حسبنا بعض القيمة أكثر من مرة، فما أنتجته الوحدة الثانية متضمن فيه ما أنتجته الوحدة الأولى، وما أنتجته الوحدة الثالثة متضمن فيه ما أنتجته الوحدة الثانية.

٢ -**الدخل القومي من حيث توزيعه**:

لو نظرنا في كل مشروع فسوف نجد عناصر إنتاج، وسوف نجد أن كل عنصر من هذه العناصر يحصل على دخل معين نظير إسهامه في عملية الإنتاج. فهناك الأجور وهناك الريع وهناك الفوائد وهناك الأرباح. فلو قمنا بتجميع هذه العوائد على مستوى كل المشروعات في الاقتصاد القومي مع بعضها البعض ثم أضفناها إلى بعضها لنتج لنا أو لحصلنا على ما يعرف بالدخل القومي. ومعنى ذلك أن الدخل القومي من حيث توزيعه يمكن حسابه على النحو التالي:

الدخل القومي= مجموع الأجور+ مجموع الفوائد+ مجموع الريع+ مجموع الأرباح.

وهناك أمور عديدة يجب مراعاتها عند حساب كل بند من هذه البنود لا داعي للتعرض لها هنا.

٣ -**الدخل القومي من حيث إنفاقه**:

الدخول التي تحصل عليها أصحابها يقومون باستخدامها والتصرف فيها، وذلك بإنفاقها على الأغراض الاستهلاكية، وكذلك على الأغراض الإنتاجية. وبتعبير مماثل فإنهم يستهلكون جزءا منها ويدخرون الباقي. ومعنى ذلك أنه يمكن حساب الدخل القومي من خلال معرفة

مقدار ما أنفق على السلع الاستهلاكية وكذلك ما أنفق على السلع الاستثمارية. وبعبارة أخرى من خلال ما استهلك من دخل وما ادُّخر منه، وتفصيل ذلك مجاله مقرر المحاسبة القومية.

بمعنى أن مجموع الدخول يتعادل مع قيمة المنتج النهائي ومع مجموع ما أنفقه المجتمع على السلع والخدمات.

مدى صلاحية الناتج القومي لمعرفة مستوى الاقتصاد:

٢- هل يصلح الناتج القومي أو الدخل القومي كمعيار للمقارنة بين المستويات الاقتصادية للدول المختلفة؟

هو معيار لكن غير حاسم في تصوير الواقع هنا وهناك، من حيث اختلاف الدول في طرق الحسابات، واختلافها في دخول منتجات في الحساب وعدم دخولها، واختلافها في ظروفها الاقتصادية، ومدى شيوع الاقتصاد المعاشي فيها، وكذلك الخدمات المنزلية وكيفية معاملتها، إضافة إلى اعتبارات أخرى، ومن هنا فإنه يؤخذ بتحفظ كمعيار للمقارنة بين الدول.

هل يصلح الناتج القومي ومعدل نموه للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية والرفاهية العامة داخل المجتمع؟

أما دلالته على مستوى الرفاهية العامة فهي دلالة متواضعة للغاية؛ لأن الرفاهية العامة عناصر متعددة من بينها العنصر الاقتصادي، وهذا العنصر الاقتصادي بدوره له جوانبه وتشعباته العديدة ولا يقف عند مجرد حجم الدخل القومي أو حول نموه، بينما دلالته على الرفاهية الاقتصادية هي أقوى نسبيا وإن لم تكن دلالة بينة قوية في ذاتها، وذلك لأنها بدورها تتوقف على عناصر عديدة بخلاف الحجم أو معدل النمو، فهناك حجم السكان ومعدل نموهم، وهناك الأصول البيئية ومدى حمايتها أو تدهورها، وهناك نمط التوزيع ومدى عدالته، وهناك هيكل الناتج من سلع وخدمات ومدى أهميتها الحقيقية للأفراد، وهناك عناصر أخرى عديدة، وكل هذه العناصر ينبغي أخذها في الحسبان حتى نتعرف حقا على مستوى الرفاهية لدى الأفراد.

المفاهيم المختلفة للناتج القومي

نوضح فيما يلي المفاهيم المختلفة للناتج القومي والعلاقة بينها:

(٤



٥) **تقسيم الناتج القومي الإجمالي**: **الإنفاق الكلي**:

الناتج القومي الإجمالي يشمل كل الإنتاج النهائي من السلع والخدمات المنتجة خلال العام، ويمكن تقسيم هذا الإنتاج من السلع والخدمات النهائية في أربع مجموعات عريضة:

١. الإنفاق الاستهلاكي الخاص: وهي السلع والخدمات التي يشتريها القطاع العائلي، وهذه السلع الاستهلاكية قد تكون لغرض الاستهلاك الفوري- مثل السلع الغذائية والمشروبات وكافة الخدمات الاستهلاكية- وقد تكون للاستهلاك على مدار الزمن، وهو ما يعرف بالسلع المعمرة، مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التليفزيون والفيديو... وهذه السلع والخدمات يشتريها أفراد القطاع العائلي لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية، وليس للمساهمة في إنتاج سلع أخرى، ويمثل الإنفاق الاستهلاكي النسبة الكبرى من الناتج القومي، نسبة تقارب في حالة الاقتصاد المصري ٧٥٪. انظر الجدول (١).

٢. الإنفاق الاستهلاكي العام: تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة إلى مهمات طبية، وكذلك الإنفاق على الصحة والأمن، وهذه الأنشطة وغيرها من العديد من أوجه الإنفاق الاستهلاكي العام يشملها الناتج القومي، وهناك بعض نوعيات من الاستهلاك الحكومي ربما كانت قريبة من الاستهلاك الوسيط، ولكن تدرج جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات في الناتج القومي الإجمالي باعتبارها سلعًا وخدمات نهائية.

٣. الإنفاق الاستثماري:

يستهدف الإنفاق الاستثماري زيادة المخزون من رأس المال القومي أو المحافظة عليه بالاستثمار الإحلالي، وبالتالي يتوجه الإنفاق الاستثماري سواء الاستثمارات الجديدة أو الإحلالية لشراء السلع الرأسمالية، وتشمل الاستثمارات: الاستثمارات في المباني أو المعدات أو التغيير في المخزون، وكلها تستخدم في المستقبل لإنتاج مزيد من السلع والخدمات.

ويلاحظ أن الاستثمارات لم تضف كلمة وسيطة؛ لأنها لا تستهلك تمامًا في المنتج النهائي، فعلى خلاف الصُّلب والذي يستخدم في بناء جسم السيارة، والذي يتجسد نهائيًّا في السيارات المتوجهة للعملاء خلال العام، فإن خطوط التجميع أو الآلات المستخدمة في صنع محركات السيارات،

تُستخدم في إنتاج السيارات لفترات ممتدة من الزمن، وبالتالي فإنها تصنَّفُ على أنها سلع رأسمالية.

وينقسم الاستثمار الإجمالي إلى قسمين: الاستثمارات الثابتة، والتغيير في المخزون، ويتكون الاستثمار في المخزون من سلع في انتظار طريقها إلى التصنيع- مخزون مواد خام أو سلع نصف مصنعة- أو طريقها إلى البيع- مخزون السلع النهائية- وحيث إن منشآت قطاع الأعمال لا تستطيع أن تتنبأ على وجه الدقة بكمية وتوقيت الطلبيات التي ستنتجها، فإن هذه المنشآت تنتج بعض السلع مقدمًا، وتقوم بتخزينها انتظارًا للمشترين، وبالتالي فإن الاستثمار في المخزون يعكس الزيادة أو النقص على مدار العام في حجم المخزون الذي تحتفظ به المنشآت. أما الاستثمار الثابت فهو يتكون من الإضافة إلى المخزون الرأسمالي القومي في شكل وحدات إنتاجية أو آلات أو مبانٍ.

جدول (١): الإنفاق الكلي (الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٩١- ١٩٩٢م

(١)	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	١٠١	٧٢.٦
(٢)	الإنفاق الاستهلاكي العام	١٤.٥	١٠.٤
(٣)	الاستثمار الإجمالي	٢٧.٥	١٩.٨
	الاستثمار الثابت	٢٨.٧	٢٠.٦
	- التغيير في المخزون	١.٢	٠.٨
(٤)	إجمالي الإنفاق المحلي (١)+ (٢)+ (٣)	١٤٣	١٠٢.٨
(٥)	الصادرات السلعية والخدمية (غير العاملية)	٤٠.٤	٢٩
	الواردات السلعية والخدمية (غير العاملية)	٤٤.٣	٣١.٨
(٦)	فائض الميزان التجاري (٤)- (٥)	٣.٩	٢.٨
(٧)	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	١٣٩.١	١٠٠

وإذا جمعنا بنود الإنفاق المحلي السابقة، فإن الإنفاق المحلي يصل في الجدول (١) إلى ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما هو تفسير ذلك؟ الواقع أن التفسير يقدمه قطاع التجارة الدولية.

٤. الصادرات والواردات: فائض الميزان التجاري. ويلاحظ أن فائض الميزان التجاري قد يكون موجبًا أو سالبًا، وهو سالب في حالة الجدول (١).



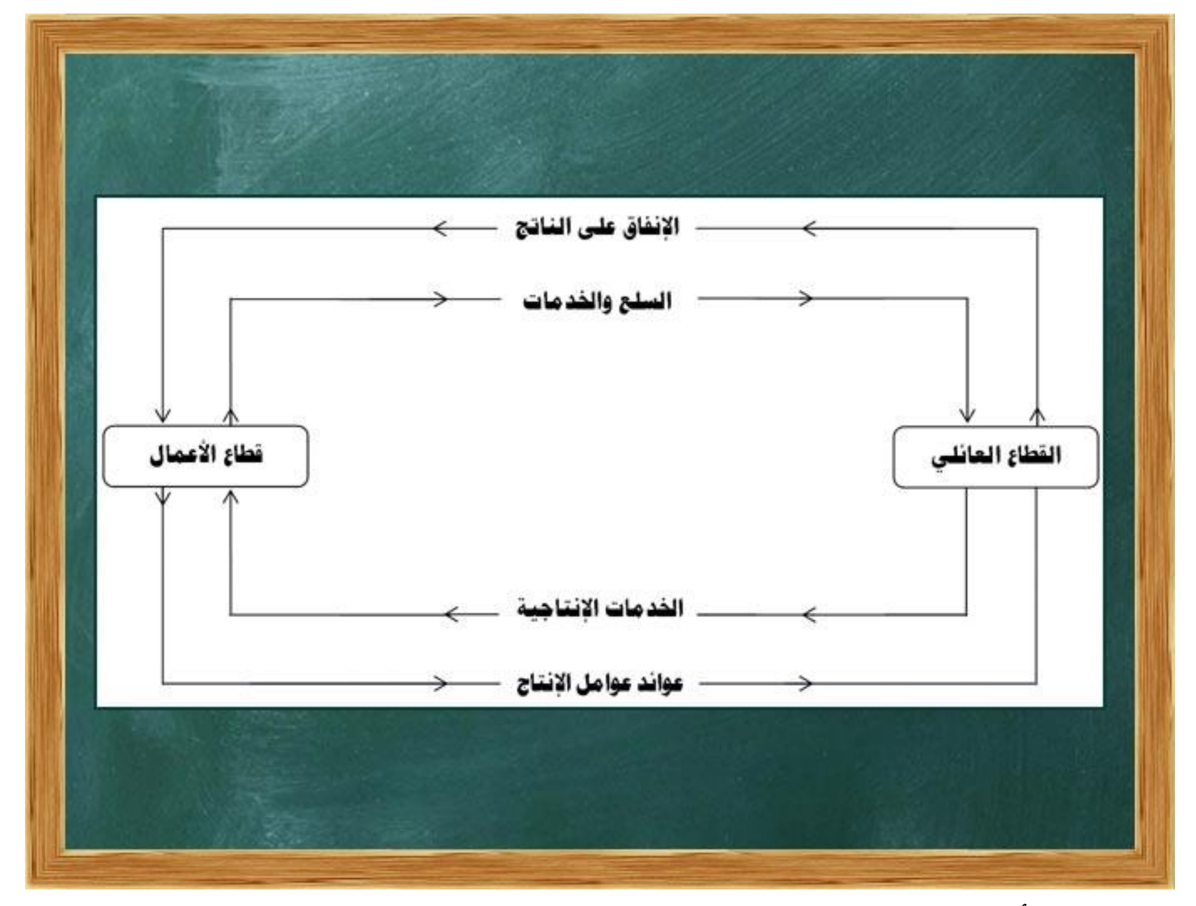
وإذا جمعنا كل البنود السابقة: الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والعام، والإنفاق الاستثماري، وفائض الميزان التجاري- نحصل على الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي، ولكن الجدول لا يتحدث مع ذلك عن الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سنوضحه فيما يلي:

دورة الدخل القومي

لعلك لاحظت أن هناك قطاعات اقتصادية متعددة لها علاقتها بالدخل القومي، فهناك القطاع العائلي (الأفراد والأسر)، وهناك قطاع الأعمال (المشروعات)، وهناك القطاع الحكومي وما يقوم به من نفقات وإيرادات، وهناك القطاع الخارجي وما يمارسه من صادرات وواردات. وتجدر الإشارة إلى أن الدخل بصفته تيارا يجري ويدور بين هذه القطاعات. ولتبسيط الدراسة نفترض أن الاقتصاد القومي مكون من قطاعين: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال. فكيف يسير ويدور الدخل بين هذين القطاعين؟

سبق أن ذكرنا أن الدخل المعول عليه هنا هو الدخل الناجم عن عملية إنتاجية. وبالتالي فنقطة البدء في التيار يمكن اعتبارها تقديم القطاع العائلي لقطاع المشروعات الخدمات الإنتاجية اللازمة. وفي مقابل ذلك يقوم قطاع الأعمال بدفع مقابل هذه الخدمات للقطاع العائلي، وبذلك تشكل حلقة في الدائرة، حيث بدأت بتيار حقيقي من قبل القطاع العائلي وانتهت بتيار نقدي من قبل قطاع الأعمال. لكن المسألة لا تقف عند هذا الحد؛ إذ عندما يتسلم القطاع العائلي هذه الدخول فإنه يدفعها ثانية لقطاع الأعمال كثمن لما يحتاجه ويرغبه من سلع وخدمات أنتجها قطاع الأعمال، فيقوم قطاع الأعمال بتقديم هذه السلع والخدمات للقطاع العائلي، ثم تعود الكرة من جديد وبهذا تكتمل دورة الدخل القومي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



من الملاحظ أن الدخل يدور في حلقة مفرغة بحيث لا نستطيع تمييز نقطة البداية ونقطة النهاية في هذه الدورة، كذلك فإنه لكي تتم وتستمر هذه الدورة فيجب أن ينفق القطاع العائلي كل ما يحصل عليه من دخول على شراء الناتج.

مستوى الدخل القومي

من الجوانب التي تعنى بها النظرية الكلية أو الاقتصاد الكلي ما يتعلق بتحديد مستوى الدخل، والمعروف أن مستوى الدخل طبقا للتحليل الكينزي يحدد الطلب الفعال وهذا الطلب يتكون من الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار، أو بعبارة مختصرة يتكون من الاستهلاك والاستثمار. وسوف يعرف الدارس في مرحلة متقدمة أن هذين العنصرين يتضمنان الإنفاق الحكومي؛ لأنه لا يخلو أن يكون إنفاقًا استهلاكيا أو إنفاقا استثماريا، وكذلك ما يتعلق بالقطاع الخارجي. على أية حال فإنه مما لا خلاف حوله أن أهم محددات الدخل القومي هما الاستهلاك والاستثمار، ولكل منهما مسائله المتعددة. وفيما يلي تعريف موجز بأهم معالم هذين المحددين:

أولًا: الاستهلاك:

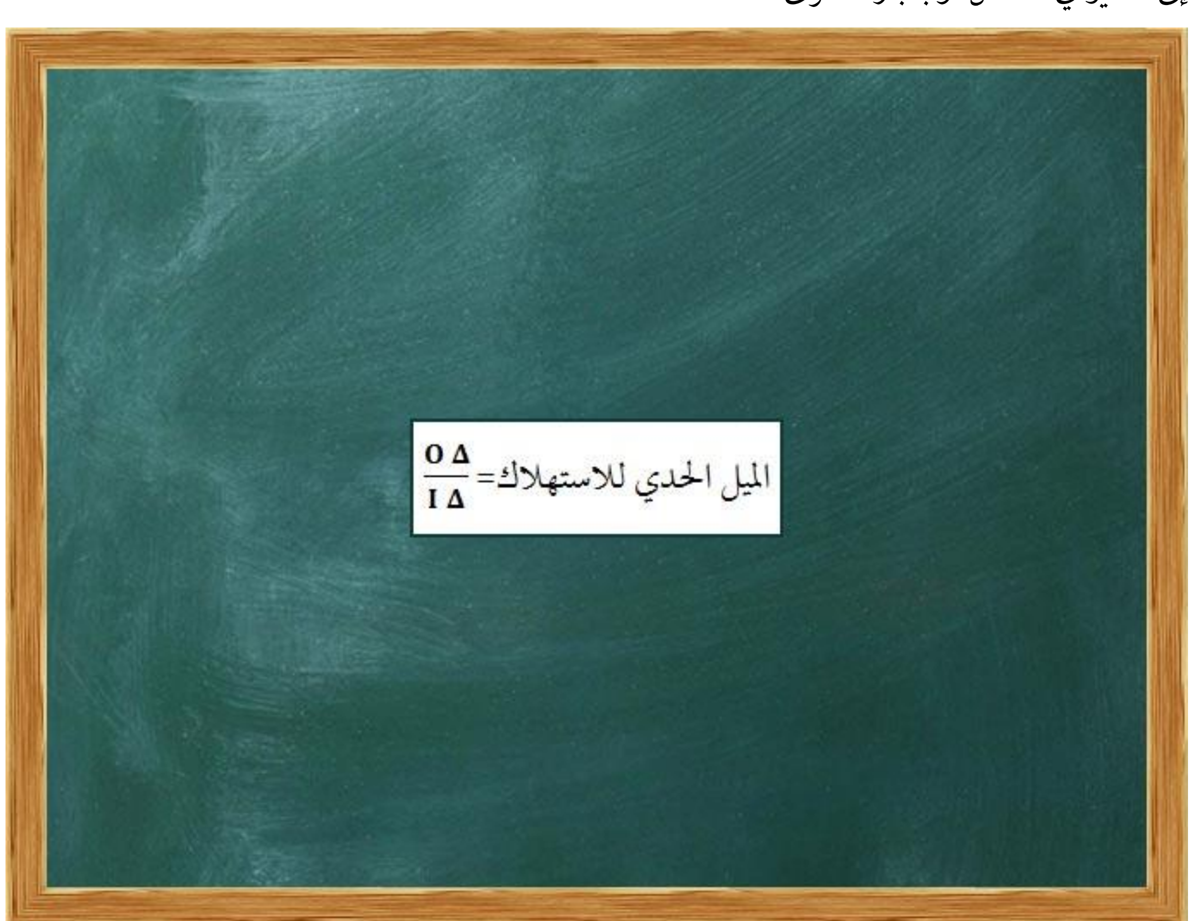
الحديث هنا عن الاستهلاك على المستوى الكلي، أي بعبارة أخرى عن الاستهلاك القومي.

والمعروف أن الاستهلاك سواء في شكله الجزئي أو في شكله الكلي يتأثر ويتحدد بالدخل، بمعنى أن الدخل يعد من أهم العوامل المحددة للاستهلاك. وقد تناول هذه العلاقة بالتحليل المفصل كينز وبعض الاقتصاديين اللاحقين له، وعموما فإن الاستهلاك يتأثر بعدة عوامل يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

(١) الدخل: أوضح كينز أن هناك علاقة بين الدخل والاستهلاك مفادها أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك، وتستمر هذه الزيادة بزيادة الدخل، لكنها بمعدلات متناقصة إلى أن تتوقف الزيادة كلية في الاستهلاك، مع زيادة الدخل.

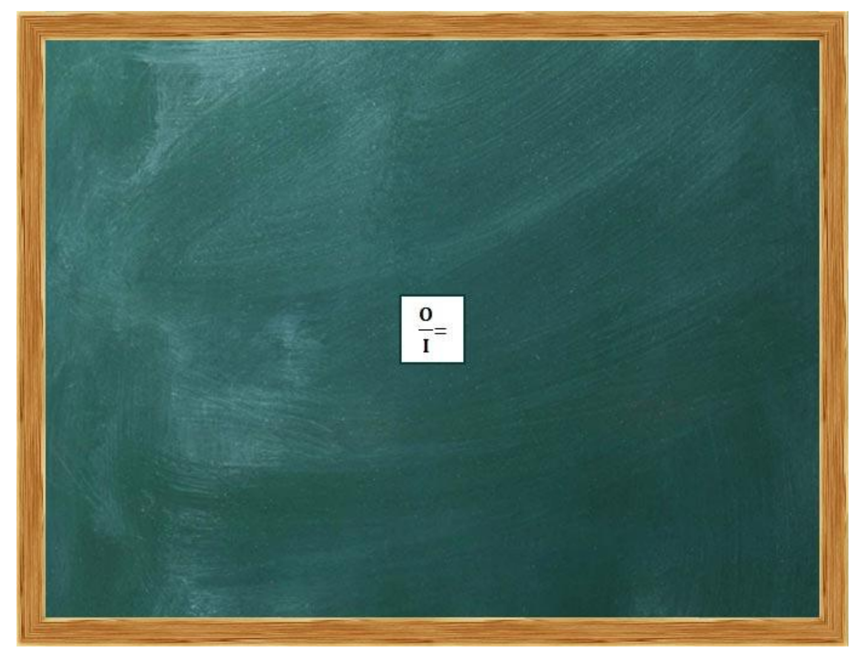
وقد أطلق على هذه العلاقة عبارة الميل الحدي للاستهلاك، والتي تعنى بنسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل أو بعبارة أخرى:



حيث س هي الاستهلاك وحيث د هي الدخل، وقد بين أن هذا الميل يتناقص مع زيادة الدخل، حيث إنه في الحدود الدنيا للدخل قد يكون الاستهلاك أكبر من الدخل ثم يتساوى معه ثم ينقص عنه.



وينبغي التمييز بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك والذي يعني نسبة الاستهلاك إلى الدخل أي أنه



وهو الآخر يتناقص بتزايد الدخل.

والعوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك بخلاف الدخل ترجع إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية.

(٢) العوامل الشخصية: وأهمها الاحتياط وبعد النظر والرغبة في الاستقلال والنظرة إلى المستقبل، والبخل والوسط الاجتماعي، والمحافظة على المراكز الاجتماعية.

وقد قلل الاقتصاد الكلي من أهمية هذه العوامل لعدم خضوعها للسيطرة من جهة، ولاعتقاده بأنها عسيرة التغير في الأجل القصير من جهة أخرى.

(٣) العوامل الموضوعية: وأهمها نمط توزيع الدخل، وقد نظر إليه على أنه كلما كان أكثر تفاوتا كلما كان الاستهلاك الكلي مرتفعا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الفئات الفقيرة، ومنها مقدار ما لدى الأفراد من أصول سائلة، وكلما كبر حجم ما لديهم منها كلما كان استهلاكهم أكبر، كذلك مدى شيوع الاقتراض الاستهلاكي والبيع بالتقسيط وسعر الفائدة.

ثانياً: الاستثمار:

الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل الآلات والمباني وكذلك الإضافة للمخزون من المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية خلال فترة زمنية معينة. وإذن فالاستثمار يشمل



نوعين: الإضافة إلى السلع الرأسمالية والتغير في المخزون (الفرق بين مخزون آخر المدة ومخزون أول المدة من كل المواد والسلع).

ويلاحظ أن شراء سلع قائمة أو أوراق مالية موجودة لا يعد استثمارًا من وجهة نظر المجتمع؛ لأنه لم يضف شيئًا جديدًا، وكل ما حدث هو نقل للملكية، كذلك يلاحظ أن هناك ما يعرف بالاستثمار الإحلالي المتمثل في الاستثمار المخصص لمواجهة هلاك رأس المال، وهو ما يفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي.

ويلعب الاستثمار دورًا مهمًّا في تحديد مستوى الدخل القومي، وهو بدوره يتأثر بالعديد من العوامل:

العوامل المؤثرة في الاستثمار:

١- الاستثمار والدخل: يلاحظ أن للدخل تأثيرا في حجم الاستثمار من خلال ما يعرف بالاستثمار التبعي في مقابلة ما يعرف بالاستثمار التلقائي والذي لا علاقة به بالدخل، وكما قلنا هناك عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك إنها تكون ما يعرف بدالة الاستهلاك فكذلك هنا نجد دالة الاستثمار.

٢- العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب الاستثماري: يمكن القول ببساطة شديدة ودون الدخول في لجة الموضوع وتعقيداته، إن المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري بالإيجاب أو الرفض يقارن بين تكلفة الاستثمار وربحيته، فإذا فاقت الأولى الثانية امتنع عن الاستثمار، وكذلك الحال إذا تعادلا في غالب الحالات. أما إذا فاقت الثانية الأولى فإنه قد يقدم على الاستثمار، وخاصة كلما كان الفرق بينهما كبيرًا؛ إذ نجد الدافع الرئيسي على الاستثمار هو الربح، وهو محصلة ثلاثة عناصر: الإيرادات أو الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالي، وهو ما يساوي تكلفة إحلاله. وبالاختصار لنفرض أننا أمام أصل ثمنه كذا، ومعدل الغلة الصافية المتوقعة عليه هي ١٥٪، وكان سعر الفائدة السائد في السوق هو ١٠٪ فإنه في تلك الحالة يكون الاستثمار مربحا، حيث الفرق ٥٪ بينما لو كانت الغلة المتوقعة ٨٪ فإنه يكون غير مربح، ولو كانت ١٠٪ فالأمر سيان، ونوعية القرار هنا تتوقف على نظرة المستثمر للمستقبل والظروف المحيطة به. وقد تناول كينز هذه المسألة موضحًا أن قرار الاستثمار يتوقف على المقارنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والنتيجة واحدة

في الأسلوبين.

وهناك جوانب عديدة للاستثمار لا نجد من المفضل هنا تناولها بل يترك ذلك لمقرر التحليل الكلي:

الدخل القومي= الاستهلاك الخاص+ الاستثمار الخاص+ صافي الإنفاق الحكومي (النفقات- الضرائب)+ صافي القطاع الخارجي (الصادرات- الواردات).

وهذه نبذة تعريفية سريعة بالدخل القومي وبعض مسائله، والمعروف أنه يمثل المحور الرئيس في دراسة الاقتصاد الكلي، ولكنه ليس المحور الوحيد، كما سلفت الإشارة، ومن ثم فقد يكون من المفيد التعريف السريع كذلك ببعض محاور الاقتصاد الكلي الأخرىٰ بقدر ما يتسع له المقام مراعين المقررات الدراسية اللاحقة، مفضلين هنا المحاور التي تقل فرصة تعرف الدراسات عليها مستقبلا عن غيرها.

حساب الناتج القومي الإجمالي:

يقيس الناتج القومي الإجمالي القيمة السوقية للإنتاج الجاري لمجموع الأنشطة الاقتصادية، والتي تشمل السلع والخدمات التي يتم تبادلها في السوق. وعلىٰ هذا، فالمبدأ الرئيس في حساب- تقويم- الناتج القومي الإجمالي هو:

٥. إدراج كل السلع والخدمات التي يتم التعامل فيها في السوق، والتي تتضمن مبادلات نقدية.
٦. أن كل سلعة أو خدمة تحسب- أي تقوم- حسب قيمتها النقدية في السوق.

وعلىٰ هذا، فإن الناتج القومي هو مفهوم سوقي ونقدي، بمعنىٰ أنه يرجع إلىٰ السوق والقيم النقدية للسلع والخدمات المتبادلة في السوق في الاعتداد بالسلعة أو الخدمة التي يشملها الناتج القومي من ناحية، وفي تقويم- أي: حساب قيمة- هذه السلعة والخدمة من ناحية أخرىٰ.

وتجدر الإشارة إلىٰ أن حساب الناتج القومي بالرجوع إلىٰ المعاملات السوقية واستخدام النقود في تقويم هذه المعاملات بقيمتها السوقية- وهو ما نعنيه بأن الناتج القومي مفهوم سوقي نقدي- هو أمر لا مفر منه إذا أردنا جمع شتات السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي، والتي تعد بالملايين في رقم واحد يدل علىٰ ما أنجزه الاقتصاد القومي في بحر فترة زمنية، أي أن تعدد السلع والخدمات يهتم؟؟ استخدام مقياس مشترك للتعبير عن قيمة كل سلعة أو خدمة أولًا، ثم لجمع كل هذه السلع في قيمة واحدة هي الناتج القومي، ولا يوجد حتىٰ الآن بديل كاف عن القيم

النقدية، والتي تحسب استنادًا إلى القيم التبادلية للسلع والخدمات في السوق لتقدير قيمة هذه السلع والخدمات ثم جمعها في رقم واحد بعد ذلك.غير أنه يَرِد على هذا المبدأ العام بعض الاستثناءات، فرغم أن السلع والخدمات التي يتم التعامل فيها داخل السوق يجب أن تدخل كقاعدة عامة في حساب الناتج القومي، إلا أن هناك:

٧. من ناحية بعض المعاملات النقدية التي تتم في إطار السوق، ومع ذلك يجب استبعادها من حساب الناتج القومي.

٨. ومن ناحية أخرى، سلعًا وخدمات يجب البحث عن قيم نقدية لها، وإضافتها للناتج القومي حتى ولو لم يتم التعامل فيها في إطار السوق.

المعاملات النقدية المستبعدة من حساب الناتج القومي:

يقيس الناتج القومي الإجمالي قيمة الإنتاج النهائي من السلع والخدمات في خلال فترة معينة، ولكن بعض السلع التي تدخل التداول الجاري خلال سنة معينة لم يتم مع ذلك إنتاجها خلال تلك السنة، بل تم إنتاجها في سنوات سابقة، فالمعاملات السوقية- أي السلع التي تم تبادلها خلال العام داخل السوق- تشمل بلا شك السيارات المستعملة والعقارات المملوكة، ولا تدخل مثل هذه السلع- بالطبع- في الإنتاج الجاري لهذا العام، وبالتالي الدخل القومي لهذا العام؛ لأنها إنتاج سنوات سابقة، ولو أنها تمثل معاملات نقدية تمت في إطار السوق؛ لأنه قد تم إدراجها سلفًا في الناتج القومي لأحد السنوات السابقة، ومع ذلك يجب التنبه إلى أن تكلفة من يقومون بالتوسط لبيع هذه السلع- مثل أتعاب السماسرة أو الوسطاء أو المحامين- تدخل في عداد الخدمات الجارية، وتُدرج بالتالي في الناتج القومي لهذا العام.

كما يُستبعد أيضًا من حساب الناتج القومي كل الأنشطة غير المشروعة كالاتجار في الممنوعات، أو الأنشطة التي تستهدف التهرب الضريبي- استشارات قانونية مثلًا للمساعدة في التهرب الضريبي- وتستبعد هذه الأنشطة غير المشروعة لأسباب عملية؛ لأنها من الأنشطة الخفية التي من الصعب معرفة مداها أو قياسها.

المعاملات غير السوقية الداخلة في حساب الناتج القومي:

إذا كان الناتج القومي- استثناء من المبدأ العام بأنه مفهوم سوقي نقدي- لا يضم كما رأينا جميع

المعاملات السوقية، فإن هناك من ناحية أخرىٰ بعض المعاملات التي يجب إدراجها في حساب الناتج القومي، حتىٰ لو لم تتم في إطار السوق.

وأول صورة من هذه المعاملات: هي المدفوعات أو المزايا العينية، فإذا حصل العاملون في أحد الأنشطة علىٰ جزء من أجورهم في شكل تغذية مجانية أو علاج مجاني، فيجب احتساب ذلك ضمن الناتج القومي. ومثال آخر للمعاملات غير السوقية التي من المفترض أن يشملها الناتج القومي باعتباره يمثل ما أنتجه الاقتصاد القومي في بحر فترة زمنية معينة: هو الاستهلاك الذاتي، وهو ذلك القدر الذي يحتجزه منتِج السلعة أو صاحب الخدمة لاستهلاكه الخاص، وذلك كما يفعل المزارعون في القطاع الزراعي عند استهلاكهم جزءًا من إنتاجهم، وكما يفعل أيضا أصحاب العمارات السكنية عند تخصيصهم لجزء منها لهم أو لأفراد أسرهم، فملاك العقارات هؤلاء يعيشون في شقق توفِّر لهم خدمة، وهناك نفقة الفرصة البديلة لهذه الخدمة، فالواقع أنهم لو لم يتملكوا هذه الشقق، فقد كان من الممكن تأجيرها نظير إيجار، ويجب أن يشمل تقدير الناتج القومي مثل هذا الإيجار المحتسب.

غير أن التقدير النقدي لهذه المعاملات غير السوقية قد يثير في بعض الأحيان عديدًا من المشاكل الإحصائية، فإذا كان من المتيسر مثلًا تقدير قيمة نقدية للتغذية المجانية للعاملين في أحد الأنشطة أو للإيجار المحتسب للساكن المالك، حيث يوفر جهاز السوق أساس هذا التقدير بتكلفة الشراء أو بأسعار الخدمات المناظرة، إلا أنه من الصعب في كثير من الأحيان الحصول علىٰ بيانات إحصائية عن القدر الذي يحتجزه المزارعون لاستهلاكهم الخاص.

ومن الأمثلة الهامة للمعاملات غير السوقية التي يجب عمل تقديرات نقدية لها وإدراجها في الناتج القومي– الخدمات الحكومية، إن كثيرًا من الحكومات تقدم العديد من الخدمات في صورة مجانية أو شبه مجانية لكافة مواطنيها، ولكن اللجوء إلىٰ جهاز السوق لتقدير قيم نقدية للخدمات الحكومية ليس دائمًا بالأمر الميسر، فهو من الصعوبة بمكان في أنشطة كالتعليم أو الصحة، وشبه متعذر في أنشطة كالقضاء أو الأمن، ولكن الأسلوب الممكن هو تقدير الخدمات الحكومية بتكلفة إنتاجها، وهذا هو الأمر المتبع من الناحية العملية.

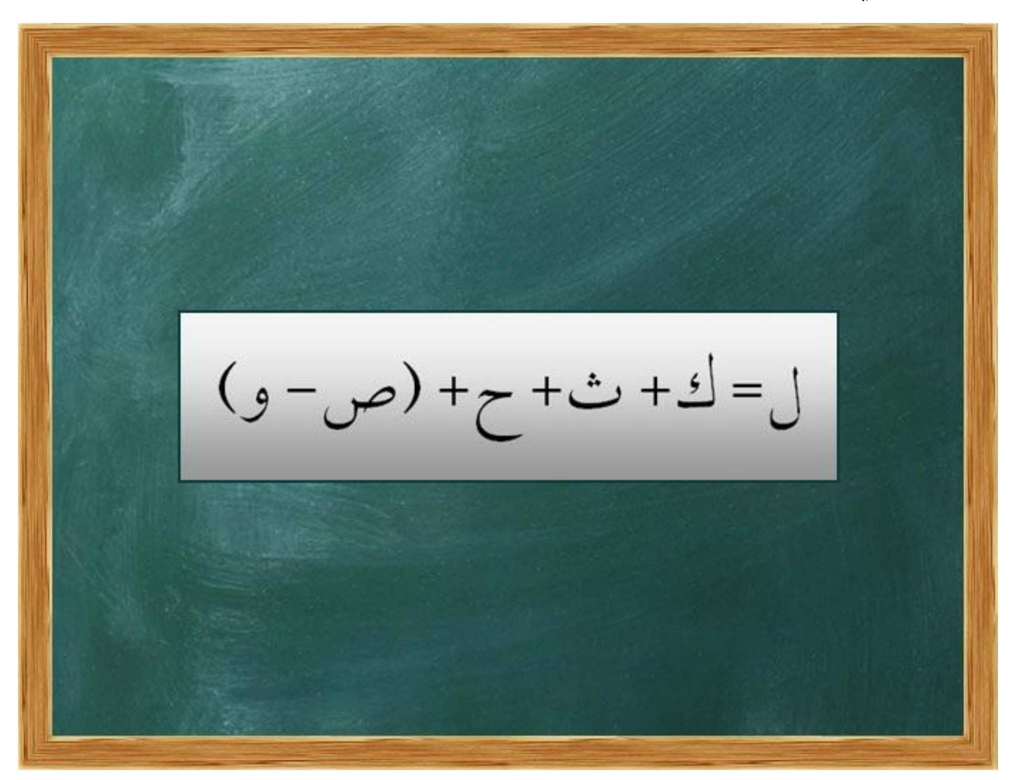


كيفية تحديد مستوى الإنتاج القومي:

التفسير الذي يقدمه كينز لكيفية تحديد مستوى الإنتاج القومي يستند برمته إلى الإنفاق الكلي، ومنهج النموذج الكينزي في ذلك، هو أولًا: توضيح مكونات الإنفاق الكلي، ثم شرح المحددات الأساسية لهذه المكونات، وانطلاقًا من ذلك يتم بعد ذلك توضيح: كيف يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي؟

ويتكون الإنفاق الكلي من مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي وفائض الميزان التجاري، أو إنفاق العالم الخارجي. وإذا رمزنا للإنفاق الكلي بالرمز (ل)، فإن مكوناته تكون هي التالي:

- الإنفاق الاستهلاكي (ك).
- الإنفاق الاستثماري (ث).
- الإنفاق الحكومي (ح).
- فائض الميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات (ص- و)، ويمكن بالتالي كتابة العلاقة الآتية:



وهذه علاقة تعريفية حسب ما سبق ذكره.

ورغم أهمية كل المكونات السابقة في النموذج الكينزي، إلا أنه من الناحية الكمية يعد الإنفاق الاستهلاكي- وإلى مدى بعيد- أهم هذه المكونات على الإطلاق، كما أن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل القومي- والتي تسمى بدالة الاستهلاك- تحتل مركزًا مرموقًا في النموذج الكينزي، هذا فضلًا عن أنها قد حظيت بقسط وافر من الدراسات، سواء التحليلية أو الميدانية.

ولذا فإن الحديث عن دالة الاستهلاك يشكل البداية المنطقية في شرح النموذج الكينزي.

١) **علاقة الاستهلاك بالدخل**:

دالة الاستهلاك:

هناك علاقة وثيقة وشبه مستقرة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل، وهذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك، وبالتالي دالة الاستهلاك تربط بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي والدخل الكلي، والدخل الكلي هنا: هو المتغير المستقل، والاستهلاك: هو المتغير التابع، بمعنى أن تغيرات الدخل في دالة الاستهلاك هي التي تفسر تغيرات الإنفاق الاستهلاكي.

ويعطي الجدول (١) مثالًا افتراضيًّا لدالة الاستهلاك، حيث يوضح العمود (١) في الجدول المستويات المختلفة للدخل الحقيقي، أما العمود الثاني فيعطي مقدار الاستهلاك المناظر لكل مستوى من مستويات الدخل، وفي العمود (٣) تظهر مستويات الادخار المناظرة للمستويات المختلفة للدخل.

وحيث إن الدخل يمكن أن يتوجه إلى الاستهلاك أو الادخار؛ لأن الدخل الذي يحصل عليه أي فرد إن لم يوجه للاستهلاك فإنه يستبقيه في شكل مدخرات، فإن الدخل يساوي الإنفاق الاستهلاكي والادخار، أي أن:

ل= ك+ د (١)

وهذه علاقة تعريفية، حيث:

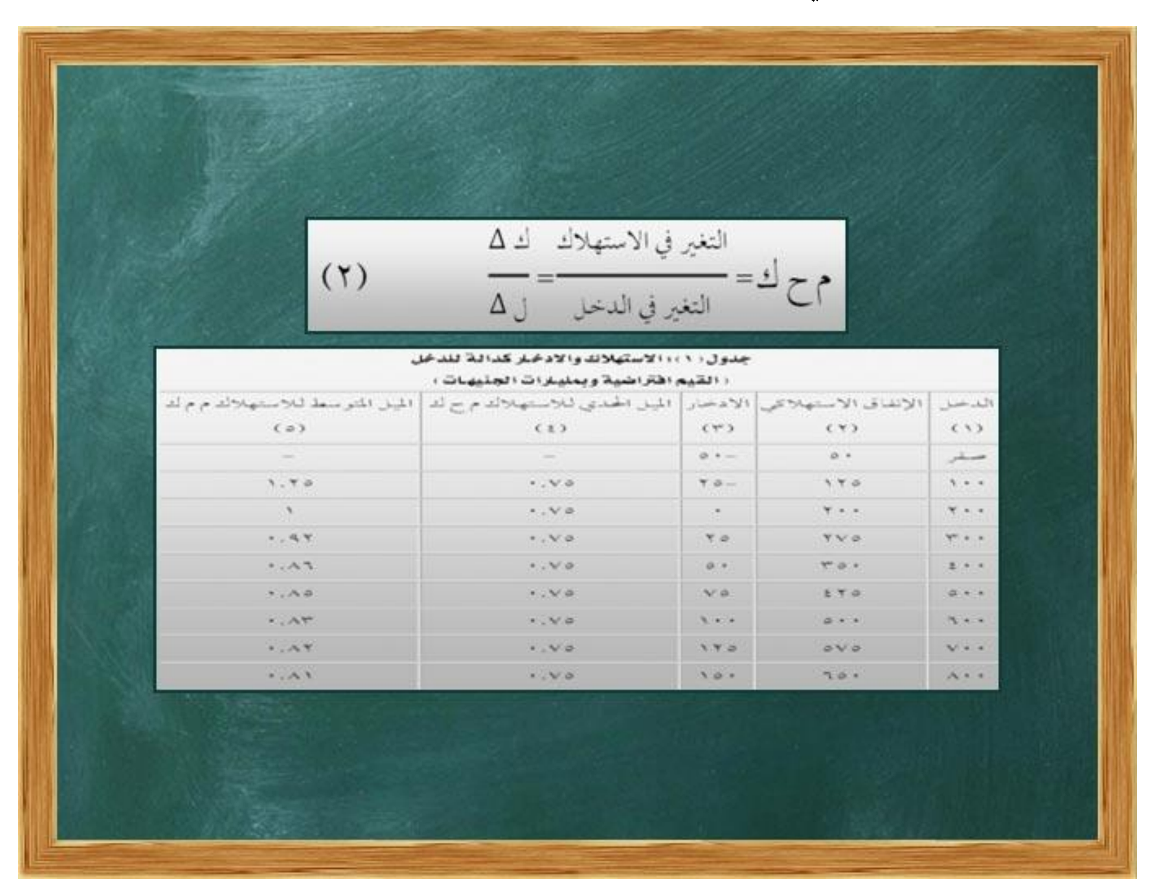
ل: الدخل.

ك: الإنفاق الاستهلاكي.

د: الادخار.

ومعنى هذه العلاقة أن مقدار الاستهلاك في العمود (٢) إذا أضفنا إليه الادخار في العمود (٣) فإننا نحصل بالضرورة على المقدار الذي يظهر في العمود (١)، ويُظهر الجدول أنه حتى لو كان الدخل يساوي صفرًا فإن استهلاك الأفراد من السلع والخدمات يساوي مع ذلك ٥٠ مليارًا، وهذا يعني أن الأفراد سيقومون بتمويل هذا الاستهلاك من مدخراتهم السابقة بدلًا من الموت جوعًا، الأمر الذي يعني أن المدخرات عند هذا المستوى من الدخل تساوي ٥٠ مليارًا.

ويوضح الجدول (١) وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل، بمعنى اتجاه الاستهلاك نحو الزيادة مع زيادة الدخل، ويعرف الميل الحدي للاستهلاك (م ح ك) بأنه نسب التغير في الإنفاق الاستهلاكي (Δ ك) إلى التغير في الدخل (Δ ل) أي أن:



$$\text{م ح ك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta\,\text{ك}}{\Delta\,\text{ل}} \qquad (٢)$$

جدول (١): الاستهلاك والادخار كدالة للدخل

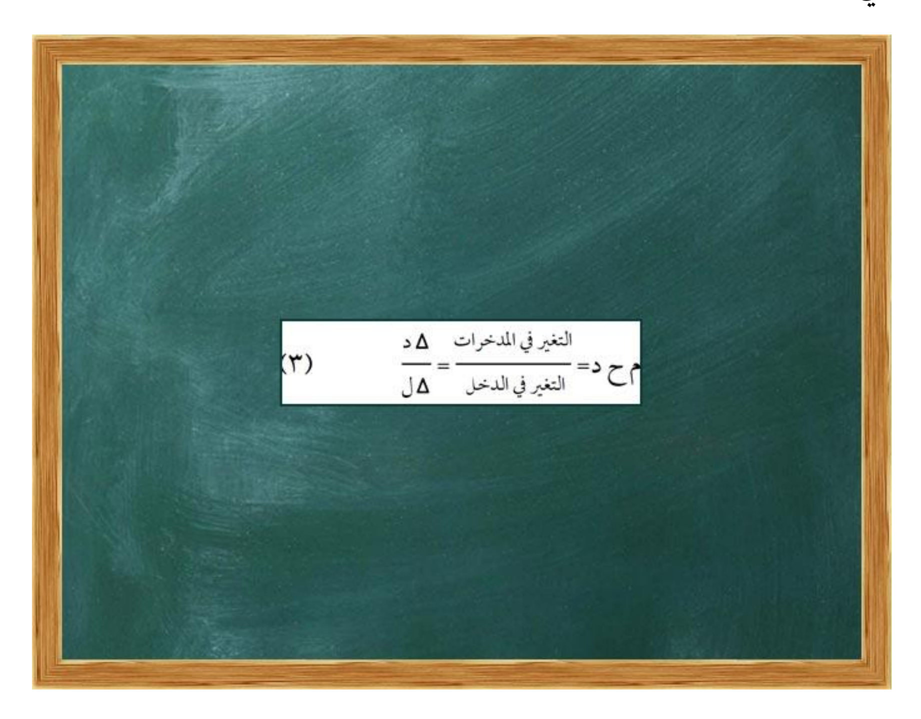
(القيم افتراضية وبمليارات الجنيهات)

الدخل (١)	الإنفاق الاستهلاكي (٢)	الادخار (٣)	الميل الحدي للاستهلاك م ح ك (٤)	الميل المتوسط للاستهلاك م م ك (٥)
صفر	٥٠	٥٠-	—	—
١٠٠	١٢٥	٢٥-	٠.٧٥	١.٢٥
٢٠٠	٢٠٠	٠	٠.٧٥	١
٣٠٠	٢٧٥	٢٥	٠.٧٥	٠.٩٢
٤٠٠	٣٥٠	٥٠	٠.٧٥	٠.٨٦
٥٠٠	٤٢٥	٧٥	٠.٧٥	٠.٨٥
٦٠٠	٥٠٠	١٠٠	٠.٧٥	٠.٨٣
٧٠٠	٥٧٥	١٢٥	٠.٧٥	٠.٨٢
٨٠٠	٦٥٠	١٥٠	٠.٧٥	٠.٨١

وتشير هذه النسبة إلى مقدار الزيادة في الدخل التي تتوجه للإنفاق الاستهلاكي، ففي الجدول (١) إذا زاد الدخل من ٤٠٠ مليار إلى ٥٠٠ مليار، :أي زيادة بمقدار ١٠٠ مليار فإن الاستهلاك يزيد من ٢٧٥ إلى ٣٥٠ : أي بمقدار ٧٥ مليار، ومعنى ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك



= ٠,٧٥ : أي أن ثلاثة أرباع الزيادة في الدخل تتوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي، ويوضح العمود (٤) أن زيادة الدخل بمقدار ١٠٠ مليار يصحبها دومًا زيادة الإنفاق الاستهلاكي بمقدار ٧٥ مليارًا، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في حالتنا هذه ثابت ويساوي ٠,٧٥؛ وحيث إن ذلك الجزء من الدخل لا يخصص للاستهلاك، سيوجه بالضرورة للادخار- بمقتضى المعادلة (١)- فإنه يمكن تعريف الميل الحدي للادخار (م ح د) بأنها نسبة التغير في المدخرات إلى التغير في الدخل، أي:

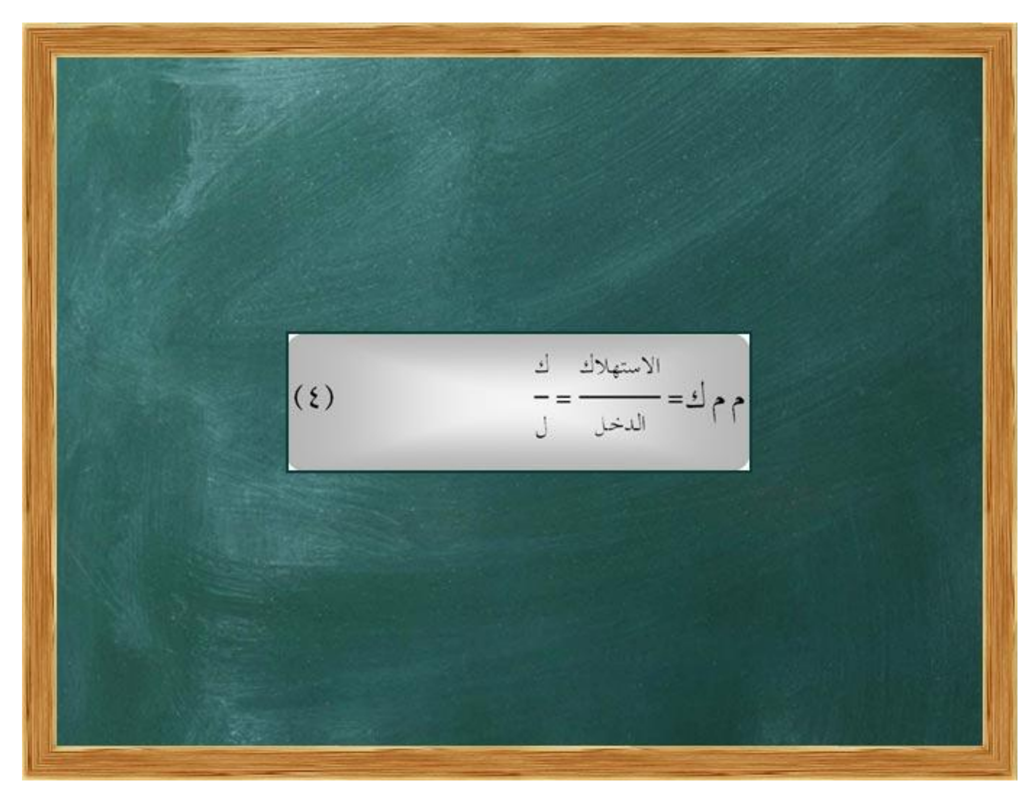


وواضح أن:

م ح ك+ م ح د= ١

ففي الجدول (١) إذا زاد الدخل بمقدار ١٠٠ يزيد الاستهلاك بمقدار ٧٥، بما يعني أن المدخرات تزيد بمقدار ٢٥ ويكون الميل الحدي للادخار يساوي ٠,٢٥ ومجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

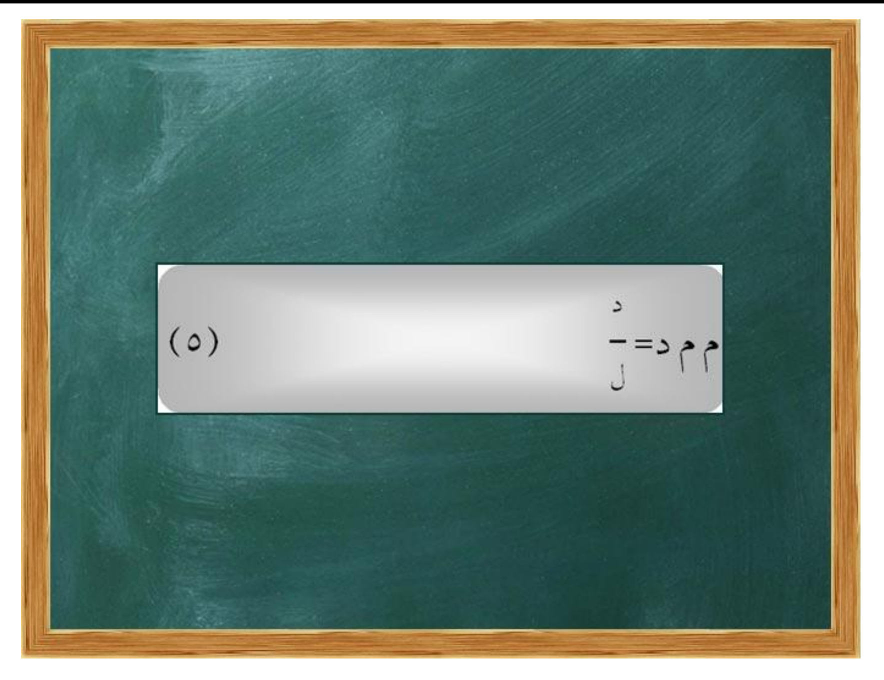
وبالمثل يمكن تعريف الميل المتوسط للاستهلاك (م م ك) بأنها نسبة الاستهلاك إلى الدخل:



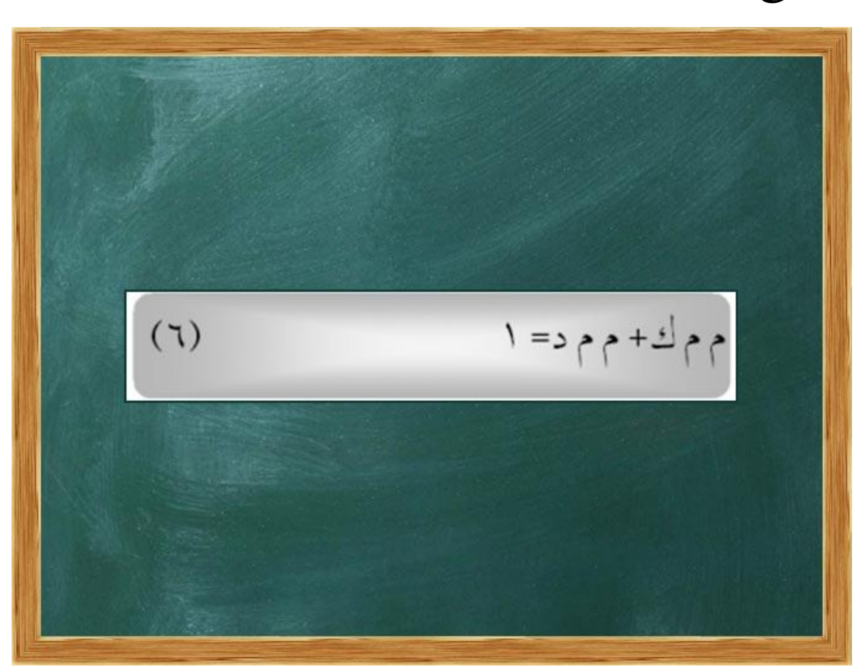
ويلاحظ الاختلاف بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك؛ فالميل الحدي للاستهلاك يقيس نسبة الزيادة في الدخل المتوجه للاستهلاك، بينما الميل المتوسط للاستهلاك يقيس نسبة الدخل المتوجه للاستهلاك. وفي الجدول نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك انخفض من ١,٢٥ إلى ٠,٨١ في حين ظل الميل الحدي للاستهلاك ثابتًا ويساوي ٠,٧٥.

ويعرف الميل المتوسط للادخار (م م د) بأنه نسبة الادخار إلى الدخل:





وواضح أن:



٢) التمثيل البياني لدالة الاستهلاك ودالة الادخار:

يوضح الشكل (١) التمثيل البياني لدالة الاستهلاك ودالة الادخار الواردة في الجدول (١).

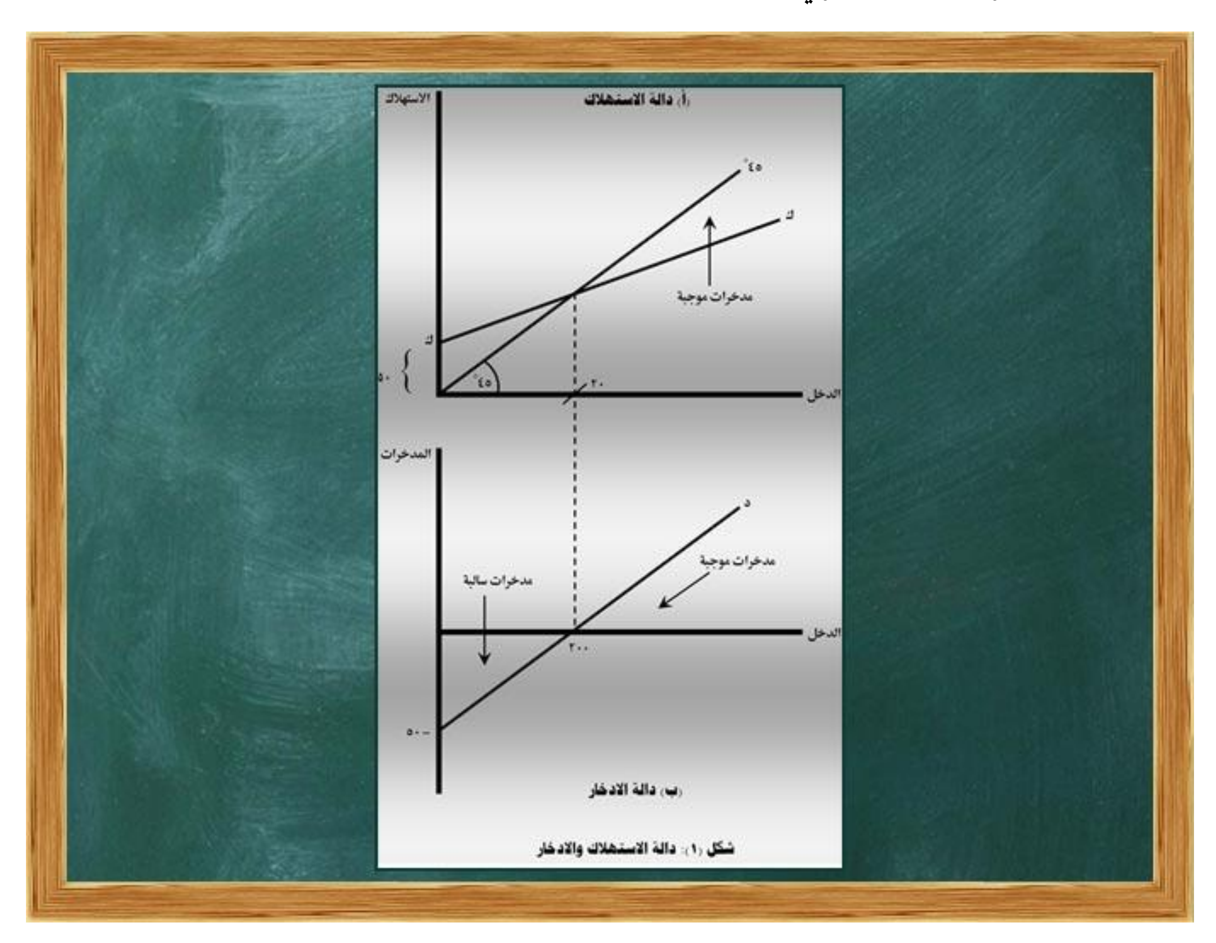
ويوضح الشكل (أ) الخاص بدالة الاستهلاك:

أولًا: أن دالة الاستهلاك تمثل علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

ثانيًا: أن هذه العلاقة تأخذ شكل خط مستقيم في حالتنا هذه، ويرجع هذا إلى ثبات الميل الحدي للاستهلاك والذي هو في الواقع ميل دالة الاستهلاك ك ك في الشكل أ.



ثالثًا: الجزء المقطوع من محور الصادرات (محور الاستهلاك) يساوي ٥٠ مليارًا، وهو ذلك الاستهلاك المناظر للدخل الصفري.



شكل (١): دالة الاستهلاك والادخار

رابعًا: يمثل الخط ٤٥ في الشكل (أ) خط تساوي الدخل بالاستهلاك، والذي يوضح لنا:

- عندما يكون الدخل عند المستوىٰ ٢٠٠ يتعادل الاستهلاك بالدخل.
- عندما يكون الدخل أقل من ٢٠٠ يزيد الاستهلاك عن الدخل (ادخار سالب).
- عندما يكون الدخل أكثر من ٢٠٠ يقل الاستهلاك عن الدخل (ادخار موجب).

أما الشكل (ب) فيوضح دالة الادخار كدالة متممة لدالة الاستهلاك- حيث إن مجموع الاستهلاك والادخار يساوي الدخل- وبالتالي فإن الشكل (ب) يصور في حقيقة الأمر المعلومات الواردة في الشكل (أ)، وإن كان بصورة أخرىٰ:

أولًا: دالة الادخار تمثل علاقة طردية بين المدخرات والدخل.

ثانيًا: أن هذه العلاقة تأخذ شكلًا مستقيمًا في الحالة التي بين أيدينا، الأمر الذي يعني ثبات الميل

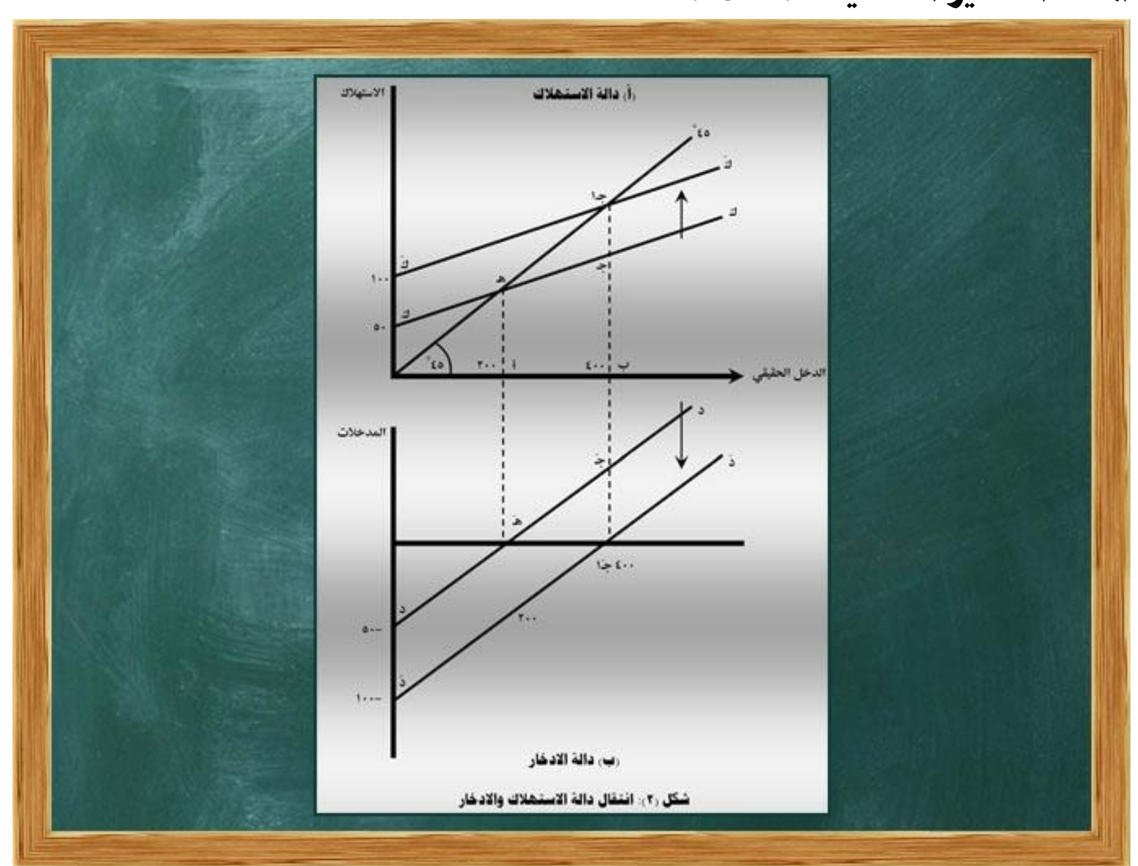
الحدي للادخار؛ إذ يساوي ٢٥ , ٠ مهما كان مستوى الدخل.

ثالثًا: عندما يكون الدخل مساويًا للصفر تكون المدخرات سالبة –٥٠ مليارًا.

رابعًا: تقطع دالة الادخار محور الدخل عند مستوى الدخل ٢٠٠ الأمر الذي يعني أنه عند هذا المستوى من الدخل فإن المدخرات تساوي صفرًا، ولذا فإنه:

- قبل مستوى الدخل ٢٠٠ فإن المدخرات سالبة.
- بعد مستوى الدخل ٢٠٠ المدخرات موجبة.

٣) المحددات غير الدخلية للاستهلاك:



شكل (٢): انتقال دالة الاستهلاك والادخار

والآن إذا افترضنا تغير أحد المحدِّدات غير الدخلية للاستهلاك بأن انخفضت الضرائب مثلًا أو المستوى العام للأسعار، إن مثل هذه التغيرات ستؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك برمتها. ففي الشكل (٢ أ) تنتقل دالة الاستهلاك إلى أعلى من (ك ك) إلى (كَ كَ)، ويعني ذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي عند كل مستوى من مستويات الدخول.

فإذا كان مستوى الدخل ٤٠٠ مثلا يزيد الاستهلاك من (ب جـ) إلى (ب جـ١) لأن انخفاض



الأسعار أو خفض الضرائب سيمكن المستهلكين من زيادة إنفاقهم الاستهلاكي حتى مع بقاء مستوى الدخل كما هو عليه، ويصاحب انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى انتقال لدالة الادخار من (د د) إلى (دَ دَ) كما يوضحه شكل(٢ ب). فالادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي، وطالما رغب المستهلكون في إنفاق المزيد من دخولهم عند كل مستوى من مستويات الدخول فإن هذا يعني أن مدخراتهم تقل أيضًا عند كل مستوى من مستويات الدخول.

المحددات الأساسية غير الدخلية للإنفاق الاستهلاكي:

ونولي الآن اهتمامنا لشرح المحدِّدات الأساسية غير الدخلية للإنفاق الاستهلاكي.

١) الثروة:

٢) التوقعات:

٣) مستوى الأسعار:

٤) توزيع الدخل:

٥) الضرائب:

٦) مستويات الدخول الماضية:

٧) عوامل أخرى:

٩. أحوال أسواق الائتمان:

١٠. العوامل السكانية:

١١. موقف المجتمعات إزاء الادخار:

أ -الإنفاق الاستثماري

بعد أن تحدثنا عن المكون الأساسي للإنفاق الكلي، وهو الإنفاق الاستهلاكي، نتناول الآن بالحديث الشق الثاني من الإنفاق الكلي وهو الإنفاق الاستثماري، ونعرض هنا بإيجاز محدِّدات القرارات الاستثمارية قبل شرح أثر الاستثمار على توازن الاقتصاد القومي في المبحث القادم.

ويقوم المستهلكون باتخاذ القرارات الخاصة بالاستهلاك والادخار، ولكن على حين يدخل الاستهلاك كستار داخل دائرة الإنفاق الخاصة بالدخل القومي، فإن الادخار يُعد على العكس من

ذلك، تسربًا خارج دائرة الإنفاق، ويقوم الإنفاق الاستثماري بإعادة هذا التسرب من جديد داخل دائرة الإنفاق، ورغم اختلاف من يقوم بالادخار عمن يقوم بالاستثمار فإن الوسطاء الماليين- البنوك وغيرها- والأسواق المالية- أسواق الأسهم والسندات- تقوم بتجميع المدخرات وتقوم بإقراضها لقطاع الأعمال الذي يرغب في القيام بالاستثمارات.

١) **دالة الاستثمار**:

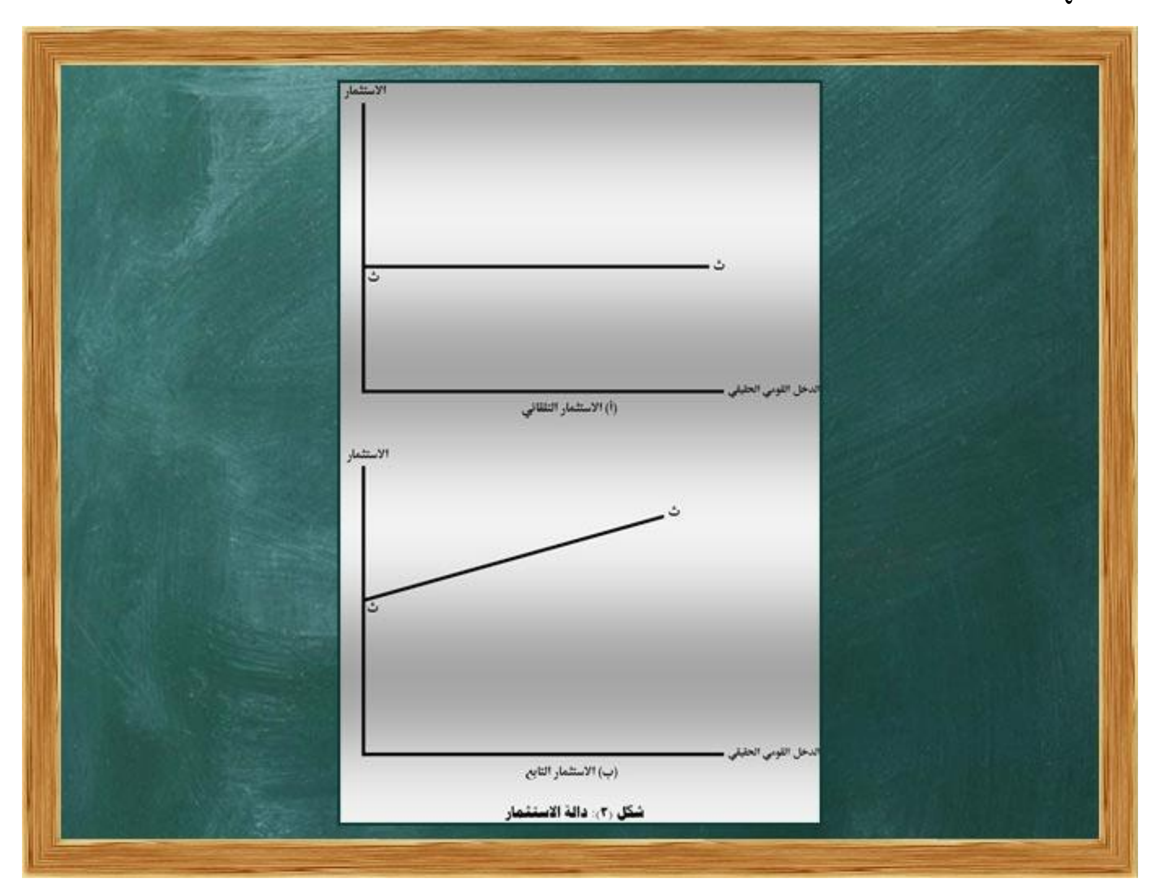
يستخدم الاقتصاديون مصطلح الاستثمار في معنى محدد يختلف في نواحٍ كثيرة عن استعماله الجاري، فالاستثمار في عرف الاقتصاديين معناه شراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات وغيرها من الاستثمارات الثابتة- أي الإضافة إلى رأس المال الثابت- بالإضافة إلى التغير في المخزون، سواءً كان مخزون السلع نهائية الصنع أو التي في دور التصنيع أوالمواد الأولية. ويلاحظ أن استخدام لفظ الاستثمار في المصطلح الشائع بمعنى شراء الأصول المالية- مثل الأسهم والسندات- أو شراء السلع الرأسمالية المستعملة- شراء وحدات إنتاجية قديمة وآلات مستعملة- لا يدخل في معنى الاستثمار بتعريفنا هذا.

وتشكل الاستثمارات بهذا المعنى المحدد نسبة أقل من الإنفاق الكلي، حوالي ٣٠٪ في مصر نظير ما يقرب من ٧٥٪ من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، كما أن نسبة الاستثمارات هذه أكثر عرضة للتغير من سنة إلى أخرى، وبالتالي فإن تغيرات الاستثمار تلعب دورًا أكثر أهمية في تفسير التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

ويتم إدراج الاستثمار في نموذج تحديد الدخل القومي عن طريق دالة الاستثمار، وتوضع دالة الاستثمار كمية الاستثمار التي يرغب قطاع الأعمال في القيام بها عند كل مستوًى من مستويات الدخل القومي. وفي تحليلنا لتوازن الدخل القومي سنفترض أولًا أن الإنفاق الاستثماري كمية ثابتة ومستقلة عن الدخل القومي الحقيقي، وهذه هي حالة الاستثمار التلقائي كما في الشكل (٣ أ)، ولكن يمكن أن تتوقف الاستثمارات على مستوى الدخل القومي، وهذه هي حالة الاستثمار التابع في الشكل (٣ ب)، فيمكن أن نتصور أن منشآت قطاع الأعمال ستزيد من استثماراتها عند ازدياد حجم مستوى الدخل القومي، وتخفض من استثماراتها عند انخفاض الدخل القومي، وفي هذه الحالة تُظهر دالة الاستثمار علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والدخل القومي على غرار دالة



الاستهلاك.



شكل (٣): دالة الاستثمار

A٢) **محددات الاستثمار**:

تستجيب كمية الاستثمارات التي يقوم بها رجال الأعمال في أي لحظة معينة بدرجة أو بأخرى لعدد من المحددات الهامة للاستثمار والتي يأتي في مقدمتها:

- التوقعات الخاصة بالمستقبل.
- الربحية المتوقعة للاستثمار.
- سعر الفائدة على القروض.
- معدل استغلال المعدات الرأسمالية القائمة.
- الضرائب.

فمنشآت قطاع الأعمال ترغب في القيام بقدر كبير من الاستثمارات إذا كانت توقعاتها متفائلة عن المستقبل، كما أنها تزيد من استثماراتها كلما كان معدل استغلال الطاقة الإنتاجية مرتفعًا، أي كلما اقتربت من الطاقة الإنتاجية القصوى. وكلما انخفضت الضرائب على رأس المال وانخفض سعر الفائدة على القروض كلما زاد الاستثمار، وبالعكس ترغب المنشآت في استثمار قدر أقل عندما لا

تكون توقعاتها متفائلةً بالنسبة للمستقبل، أو عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعةً، أو إذا كان هناك طاقة إنتاجية فائضة، وإذا كانت الضرائب على رأس المال مرتفعة.

ومحدِّدات الاستثمار هذه والتي أشرنا إليها بشكل سريع يمكن أن تفسر ما يميز الإنفاق الاستثماري من تقلب مقارنةً بالإنفاق الاستهلاكي، فالواقع أن محددات الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقرارًا، في حين أن محدِّدات الإنفاق الاستثماري أكبر عرضةً للتغير. فالاقتصاد على المستوى الكلي في حالة تغير دائب، فتارة يعمل قرب طاقته الإنتاجية، وتارة توجد طاقة إنتاجية فائضة، وأسعار الفائدة تصعد وتهبط وتوقعات رجال الأعمال عن المستقبل متقلبة، وبالتالي فإن دالة الاستثمار تنتقل بصفة متكررة لخضوع محددات الاستثمار لدرجة أكبر من التقلب.

الخلاصة:

- هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل القومي فيقاس من حيث إنتاجه، ومن حيث توزيعه، ومن حيث إنفاقه.
- يمكن قياس الدخل القومي من حيث إنتاجه بطريقتين:

طريقة القيمة المضافة: تقوم بجمع ما حصل عليه المشروع، مضافًا إليه قيمة ما أنتجه.

طريقة المنتج النهائي: تقوم بحساب قيمة المنتجات النهائية فقط.

- يمكن حساب الدخل القومي من حيث توزيعه كالتالي:

الدخل القومي = مجموع الأجور+ مجموع الفوائد + مجمع الريع + مجموع الأرباح.

- حساب الدخل القومي من حيث إنفاقه = مجموع ما أنفق على السلع الاستهلاكية + ما أنفق على السلع الاستثمارية.
- الناتج القومي أو الدخل القومي معيار للمقارنة بين المستويات الاقتصادية للدول، لكنه غير حاسم.
- الإنفاق الكلي: كل الإنتاج النهائي من السلع والخدمات المنتجة خلال العام.
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص: السلع والخدمات التي يشتريها القطاع العائلي للاستهلاك الفوري أو على مدار الزمن، ويمثل ٪ من الاقتصاد المصري.
- الإنفاق الاستهلاكي العام: جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات.
- الإنفاق الاستثماري: إنفاق يستهدف زيادة المخزون من رأس المال القومي، أو المحافظة عليه.
- الصادرات والواردات: فائض الميزان التجاري.
- الاستهلاك: إنفاق يتحدد بالدخل، والعوامل الشخصية، والعوامل الموضوعية.
- الاستثمار: إنفاق يشمل الإضافة إلى السلع الرأسمالية، والتغير في المخزون.
- التغير في المخزون: الفرق بين مخزون آخر المدة ومخزون أول المدة.
- العوامل المؤثرة في الاستثمار: الدخل، ومقدار الفارق بين التكلفة والربح.

- الناتج القومي الإجمالي: هو ما يقيس القيمة السوقية للإنتاج الجاري لمجموع الأنشطة الاقتصادية.
- يستبعد من حساب الناتج القومي المعاملات النقدية للسلع التي لم يتم إنتاجها خلال العام، وكذلك عائد جميع الأنشطة غير المشروعة.
- يدخل في حساب الناتج القومي بعض المعاملات غير السوقية، كالمدفوعات أو المزايا العينية، وكذلك الاستهلاك الذاتي.
- يتحدد مستوى الإنتاج القومي عند كينز بالإنفاق الكلي، والذي يتكون بدوره من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي.
- دالة الاستهلاك تربط بين الإنفاق الاستهلاكي الكلي، والدخل الكلي.
- العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية.
- يقوم الإنفاق الاستثماري على إدخال الادخار داخل دائرة الإنفاق عبر الوسطاء الماليين.
- الاقتصاد في عرف الاقتصاديين: الإضافة إلى رأس المال الثابت بالإضافة إلى التغير في المخزون.
- المحددات الأساسية غير الدخلية للإنفاق الاستهلاكي: الثروة، التوقعات، مستوى الأسعار، توزيع الدخل، الضرائب، مستويات الدخول الماضية.
- محددات الاستثمار: التوقعات الخاصة بالمستقبل، الربحية المتوقعة للاستثمار، سعر الفائدة على القروض، معدل استغلال المعدات الرأسمالية القائمة الضرائب.



الوحدة الرابعة: اقتصاديات الوساطة المالية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الرابعة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

النقود، والنظم النقدية، وتتعرف على المؤسسات النقدية والمصرفية، والارتباط الوثيق بين النقود وبين تلك المؤسسات.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين أنواع النقود.

٢. تستعرض وظائف النقود.

٣. تبين النشأة التاريخية للبنوك الحديثة.

٤. تعرف دراسة ميزانية البنك التجاري.

الدرس الأول: النقود

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الرابعة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتعرف على مفهوم النقود، وأنواعها، ونتعرف على قانون جريشام، مع بيان عوامل ظهور النقود الورقية، وأيضًا وظائف النقود.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

. تُعَرِّف النقود.

. تبين أنواع النقود.

. تبين وظائف النقود.

النقود:

تعريف النقود:

يمكن تعريف النقود بأنها: كل ما يتمتع بالقبول العام كوسيط لتبادل السلع والخدمات أو تسوية الديون.

وقد عرَفنا من دراستنا السابقة: أن النشاط الاقتصادي يشمل مراحل أو عمليات ثلاث: الإنتاج (أي: تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات)، التبادل، ثم الاستهلاك.

والنقود تقوم بتسهيل عملية التبادل، وتوسيع نطاقها؛ لتشمل السلع والخدمات التي يجري تبادلها في الأسواق المختلفة (سوق قوة العمل، سوق السلع والاستهلاكية، سوق السلع الإنتاجية، السوق النقدية، سوق صرف العملات).

المقايضة كأداة للتبادل:

وقد ابتكر الإنسان النقود كوسيلة للتبادل في مرحلة تطور سبقها استخدام المقايضة كوسيلة للتبادل، ففي العصور القديمة قبل اختراع النقود كانت الغاية من الإنتاج إشباع الحاجات مباشرة، ثم أخذ التخصص يظهر، ويوجد فائض في الإنتاج استدعى التبادل بالمقايضة، أي: سلعة مقابل سلعة أخرى، ثم أخذت حاجات الإنسان تتزايد مع رقي الإنسان وتطور نظام حياته، ومع اتساع نطاق التبادل ظهرت عيوب المقايضة؛ حيث عجزت عن الوفاء بالتبادل على نطاق أوسع؛ وذلك للمصاعب الكثيرة التي تصاحب عملية المقايضة.

صعوبات المقايضة:

أولا: صعوبة التوافق المزدوج بين طرفي التبادل، فمثلا من يتوفر لديه قمح ويريد أن يبادلها بالملابس فعليه أن يجد الشخص الذي لديه ملابس ويرغب في مبادلتها بالقمح، وهذا أمر يتعذر توفره في مختلف الظروف.

ثانيا: عدم قابلية بعض السلع للتجزئة،كما في مبادلة الماشية بسلع أقل عنها في القيمة، فكيف يحدث التبادل حينئذٍ بين جزء من الماشية والسلعة الأخرى.

ثالثا: عدم وجود مقياس مشترك لِقِيم السلع، وبخاصة عند التزايد الكبير لعدد السلع، حيث نجد عددًا من الأسعار يفوق الحصر؛ لأننا نحتاج إلى سعر بين كل سلعة وجميع السلع الأخرى في السوق، مثل سعر تبادل القمح مع جميع السلع الأخرى كل بمفرده، وسعر تبادل الذرة والأرز والأغنام والملابس... إلخ، مع جميع السلع الأخرى.

وأخيرًا: فإن المقايضة لا تسمح لنا بالقيام بالادخار، فالسلع إنما كانت تنتج وتتبادل بغرض الاستهلاك المباشر، ويتم تخزين السلع التي زادت عن حاجات الاستهلاك.

ومع عدم قدرة المقايضة عند مرحلة معينة من تطور مسيرة الإنسان على الأرض، على الوفاء باحتياجات التبادل المتزايدة، توصل الإنسان إلى اختراع النقودِ كوسيلة للتبادل.

أنواع النقود:

وقد أخذت النقود في بدايتها شكل النقود السلعية، ثم تطورت إلى النقود المعدنية، ثم النقود الورقية، ثم النقود المصرفية (نقود الودائع).

ومع استخدام النقود كوسيط للتبادل انقسمت عملية التبادل إلى عمليتين: بيع السلعة أو الخدمة، والحصول مقابلها على نقود، ثم شراء سلعة أو خدمة أخرى بالنقود.

أ -النقود السلعية:

من خلال المقايضات التي كانت تتم بين المتعاملين ظهرت مجموعة من السلع اكتسبت أهمية خاصةً في التبادل، بحيث كانت تتمتع بتفعيل عدد كبير من المتعاملين، هذه السلع كانت أولَ نقود عرفتها البشرية، وهي التي نسميها النقود السلعية، وهي سلع مطلوبة على نطاق واسع، بغرض إشباع الحاجات، وطلب؟؟ من أجل مبادلتها بغيرها، وذلك مثل الماشية في المجتمعات الزراعية، وسن الفيل في المناطق الاستوائية من إفريقيا... إلخ، وساعد على قيامها لفترة طويلة نسبيًّا، ومع ذلك فقد كان لها مثالب واضحة، مثل صعوبة التخزين، أو بعبارة دقيقة: ارتفاع تكلفة التخزين؛ لاحتياجها لمساحات كبيرة، وتحمل نفقات للمحافظة عليها والعناية بها، وافتقادها للتجانس بين وحداتها، وصعوبة القابلية للتجزئة، وصعوبة الحمل أو التناول.



وقد أدت كل هذه الصعوبات إلى استبعاد السلعة تلو الأخرى من الاستعمال كنقود، واختيار سلعة أو سلعتين فقط من تلك السلع الممتازة لاستعمالها كنقود.

ب - النقود المعدنية

وهكذا تطورت النقود إلى شكل النقود المعدنية، فالمعادن- وبخاصة النفيسة منها- تتوفر فيها خصائص تجعلها صالحة للقيام بوسيط للتبادل يلقى قبولًا عامًّا؛ وذلك لسهولة حملها، وثبات قيمتها بالنسبة لغيرها من السلع، وارتفاع قيمتها؛ وذلك لندرتها، وارتفاع الطلب عليها، والواقع: أن الذهب كان من أوائل المعادن المعروفة إلا أن ندرته أدت إلى قصور استخدامه محليًّا على بعض المجتمعات دون الأخرى، ولم يستخدم على مستوى العالم كنظام نقدي دولي إلا في أخريات القرن التاسع عشر، وقد شاركته الفضة صفة المعدن النقدي لفترات طويلة.

وظائف النقود:

عرفنا فيما سبق أن النقود هي أي وسيلة للتبادل تتصف بالقبول العام في المبادلات وتسوية الديون، وقد تطورت أنواعها من النقود السلعية إلى المعدنية إلى الورقية إلى الكتابية، وأنها تتصف بخصائص مميزة لها، وهي أنها تمثل قوة شرائية عامة تعطي حاملها حقًّا على جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تمارس تأثيرًا على النشاط الاقتصادي، ونستعرض فيما يلي وظائف النقود على النحو التالي:

١ - النقود وسيط للتبادل: الوظيفة الرئيسية للنقود هي تسهيل عملية التبادل بين الأفراد، عن طريق النقود يتخلى الأفراد عن السلع التي لا يحتاجون إليها مقابل وحدات من النقود، كما أنهم يقدمون خدماتهم مقابل الحصول على وحدات من النقود، يستخدمونها كقوة شرائية في الحصول على ما يحتاجونه من السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، كما أن المنتجين يحصلون على قيمة ما يعرضونه من منتجات في صورة نقود، وبعد استبعاد تكلفة الإنتاج يتبقى لهم ربح في صورة نقدية أيضًا.

واستخدام النقود كوسيط في المبادلة يعني تقسيم عملية التبادل إلى مرحلتين: الأولى:

التخلي عما لا يحتاجونه من السلع مقابل النقود، والمرحلة الثانية: استخدام هذه النقود في شراء ما يحتاجونه؛ لأن النقود لها القدرة على شراء السلع والخدمات المعروضة، وقد أدى ذلك إلى تعميق واتساع التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم ارتفاع الإنتاجية وزيادة المعروض من السلع والخدمات، واتساع نطاق التبادل، وهذا يعكس المساهمة الفعلية لاستخدام النقود كأصل يدرُّ خدماته التبادلية للمجتمع، وما يترتب عليها من إضافة حقيقية تتمثل في توفير الوقت والجهد وتلافي صعوبة المقايضة، وتتحول كل المدفوعات العينية إلى مدفوعات نقدية، مما يسهم في استخدام الموارد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات سعيًا لتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ولا شك أن كفاءة النقود في القيام بوظيفتها كوسيط عام للتبادل إنما يتوقف على توفر الثقة فيها من قبل الجمهور، وهذه الثقة إنما تقوم على توفر الاستقرار في قيمة النقود؛ ولهذا ففي أحوال التضخم تفتقد النقود الثقةَ من الأفراد، ويهجرونها إلى استخدام سلع عينية في التبادل.

٢ -النقود مقياس عام للقيمة: من الوظائف الأساسية للنقود استخدامها كمقياس عام للقيم، أو بعبارة أخرى كوحدة للحساب، وذلك بنسبة السلع والخدمات إلى النقود، والتعبير عن ذلك في شكل عدد من وحدات النقود كثمن يدفع مقابل التخلي عن هذه السلع والخدمات، وبذلك نستطيع أن نحسب قيمة الأشياء في المجتمع في رقم واحد يعبر عن قيمتها النقدية، وبذلك يمكن مقارنة قيم السلع بعضها ببعض، فيمكن بذلك أن نعرف القيمة التبادلية للمنزل أو السيارة أو قطعة الأرض فيما تمثله كل منها من وحدات من النقود.

وقد رأينا أن أحد أهم عيوب المقايضة: هي صعوبة قيامها بوظيفة مقياس للقيمة؛ إذ إنه في ظل اقتصاد المقايضة سنحتاج للتعبير عن سعر أي سلعة بدلالة جميع السلع الأخرى، وإذا كان لدينا عدد كبير من السلع نسبيًّا فإننا نحتاج إلى أرقام فلكية من عدد الأسعار،

لكن في ظل استخدام النقود كمقياس للقيم، سيكون لكل سلعة سعر واحد بالنقود، مما يسهِّل من المبادلات، ويخفض عدد الأسعار، إلى ما يساوي عدد السلع، حيث يكون لكل سلعة سعر واحد معبَّرٌ عنه بوحدات من النقود.

وقيام النقود بوظيفة مقياس للقيم يحقق فوائد مختلفة، منها: معرفة المركز المالي للشخص أو المشروع في نهاية فترة نشاط معين، وبالتالي معرفة قدر الربح في شكل أرقام نقدية، وكذلك معرفة التكاليف... مما يسهم في الوصول إلى الرشد الاقتصادي.

٣ -النقود كمخزن للقيم: تعني هذه الوظيفةُ أن يتمَّ استخدام النقود لتخزين الثروة، أو بعبارة أخرى كأداة للادخار، والواقع أن هناك العديد من الأصول المالية والعينية التي تزاحم النقود في القيام بهذه الوظيفة، فالأفراد يحصلون على دخل يقومون بإنفاق قدر منه على شراء السلع ذات الخدمات، ويحتفظون بقدر منه كمدخرات، كذلك يمكنهم الاحتفاظ بهذا القدر من المدخرات في صورة غير نقدية، أي في شكل أصول مالية مثل الديون أو الأسهم أو السندات أو وثائق صناديق التوفير... أو في شكل أصول عينية مثل المباني والأراضي والمجوهرات... والمفاضلة بين هذه الأصول والأدوات الادخارية يتوقف على المزايا النسبية لكل واحد منها، فالنقود تتميز بسيولتها الكاملة، فالنقود هي السيولة بذاتها، بينما الأصول المالية تتصف بدرجة أقل من السيولة، حيث يتم تحمل تكلفة لتحويلها إلى نقود، وهذه التكلفة تكون عادة في شكل فقدان جزء من العائد، أو تكلفة العمولات وخلافه.

أما الأصول الحقيقية كالأراضي والمباني فإن تكلفة تحويلها إلى سيولة ترتفع عن تكلفة تحويل الأصول المالية إلى سيولة، فقد يترتب على التحويل خسارة في القيمة أو انتظار وقت طويل.

كما يمكننا أن نقارن في هذا الصدد بين التغيرات في القيمة الحقيقية للنقود مقارنة بالأصول المالية والحقيقية، وهذا أمر يتوقف على الأحوال الاقتصادية السائدة، ففي



أحوال التضخم تفقد النقود جزءًا من قوتها الشرائية، وفي هذه الحالة تتميز عنها الأصول الحقيقية التي ترتفع قيمتها في التداول في أوقات التضخم.

النقود أداة للادخار:

مع وجود النقود كأداة للتبادل بين الأفراد في المجتمعات، وكمعيار للمدفوعات الآجلة، فقد استخدمت كوعاء للمدخرات، بحيث صارت المدخرات في صورة نقدية بدلًا من أن تكون في صورة سلعية، حيث احتفظ الأفراد بمدخراتهم في شكل نقود بدلًا من أن تكون في صورة أصول، وقد أدى ذلك إلى تعاظم قيمة المدخرات النقدية، واتسع الاستثمار والتمويل الذي أخذ صورة نقدية، حيث يمكن للأفراد في أي وقت تحويل مدخراتهم النقدية إلى سلع وأصول استثمارية.

وكفاءة قيام النقود بدورها كأداة للمدخرات يستلزم الاستقرار في قيمة النقود، وعدم تعرضها للتغيرات الكبيرة في قيمتها الحقيقية، وذلك شرط لتعاظم دور النقود في كونها أداة للمدخرات، حيث إذا تعرضت القوة الشرائية للنقود للتدهور فإن الأفراد سوف يتجهون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل أصول حقيقية؛ وذلك لتوفير الحماية ضد انخفاض ثرواتهم، وقد رأينا في بعض الحالات عند تدهور القيمة الشرائية للنقود أن الأفراد يتجهون إلى الأصول الحقيقية كوعاء للمدخرات بدلًا من النقود.



الخلاصة:

- النقود هي: كل ما يتمتع بالقبول العام كوسيط لتبادل السلع والخدمات أو تسوية الديون.
- ابتكر الإنسان النقود كوسيلة للتبادل في مرحلة تطور سبقها استخدام المقايضة كوسيلة للتبادل.
- من صعوبات المقايضة:

١. صعوبة التوافق المزدوج بين طرفي التبادل.

٢. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

٣. عدم وجود مقياس مشترك لِقِيم السلع.

٤. المقايضة لا تسمح لنا بالقيام بالادخار.

- من وظائف النقود:

١ - النقود وسيط للتبادل.

٢ - النقود مقياس عام للقيمة.

٣ - النقود كمخزن للقيم.

- استخدمت النقود كوعاء للمدخرات، بحيث صارت المدخرات في صورة نقدية بدلًا من أن تكون في صورة سلعية.

الدرس الثاني: المؤسسات النقدية والمصرفية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الرابعة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول العلاقة بين النقود والمؤسسات النقدية، ووسائل المدخرات إلى قطاع الأعمال، كما نوضح الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية، وندرس ميزانية البنك التجاري، وغير ذلك.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تحدد العلاقة بين النقود والمؤسسات النقدية.
- تعدد وسائل المدخرات إلى قطاع الأعمال.
- تبين الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية.
- تعدد مصادر البنوك التجارية.
- تبين مفهوم الودائع كأهم مصدر من مصادر البنوك التجارية.
- تعدد أقسام الاحتياطي النقدي.
- تعدد أنواع الودائع البنكية.



العلاقة بين النقود والمؤسسات النقدية:

يتضح لنا من الاستعراض السابق الارتباط الوثيق بين النقود والمؤسسات النقدية والمصرفية، وذلك في ظل نظام أو قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أو كما يطلق عليها البعض النقود الائتمانية، التي تستمد قوتها في الإبراء للديون وإجراء المبادلات من القانون، وليس بالاستناد إلى قيمتها الذاتية، والمؤسسات المصرفية: هي المؤسسات التي تتعامل في الائتمان، بل إن جوهر العمل المصرفي هو فن الائتمان.

ومن ناحية أخرى وكما تبين لنا عند التعرض لمفهوم العرض النقدي، أن نقود الودائع المصرفية تشكل جزءًا من هذا العرض، يتعاظم هذا الجزء في الدول المتقدمة، فيشكل النسبة الأكبر في هذا العرض، وفي عبارة أخرى فإن خصوم البنوك التجارية على وجه الخصوص تمثل إحدى وسائل الدفع في المجتمع، حيث يقبل الأفراد والمؤسسات- اختياريًّا- التعامل على الودائع المصرفية، في إجراء المبادلات واستيفاء الحقوق وسداد الديون.

وأخيرًا: فإن الجهة المختصة بإصدار النقود الورقية هي البنك المركزي، وهي مؤسسة نقدية ومصرفية.

ومن هنا نلحظ الارتباط الوثيق بين دراسة النقود ودراسة المؤسسات النقدية والمصرفية، فلا تكتمل دراسة النقود بشكل صحيح دون دراسة المؤسسات النقدية والمصرفية، فإذا كانت النقود يتمركز دورها في إجراء المبادلات، فإن هناك حاجة ماسة للائتمان في تنمية هذه المبادلات، بما تؤدي إليه من سرعة وسهولة تداول الحقوق، وزيادة المقدرة المالية اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي.

مفهوم الوساطة المالية:

ولكي نفهم بشكل جيد دورَ المؤسسات النقدية والمصرفية، فإنه ينبغي علينا أن نتعرض لمفهوم الوساطة المالية، وتعني الوساطة المالية عملية تحويل الأموال من القطاعات ذات

الفائض في الاقتصاد القومي إلى الوحدات ذات العجز، وذلك عبر مجموعة من الأدوات المالية المباشرة وغير المباشرة، وتتمثل هذه الأدوات في الأسهم والسندات والأوراق التجارية والبطاقات الائتمانية والودائع والشيكات... وهي التي تصدرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، ويتم تداول هذه الأدوات في السوق المالي، وهي تتكون من السوق النقدي (أي: سوق الأموال قصيرة الأجل) وسوق رأس المال (أي: سوق الأموال طويلة الأجل).

وسائل تحويل المدخرات إلى قطاع الأعمال:

ولتوضيح عملية الوساطة المالية ينبغي أن نشير إلى أن الاقتصاد القومي يتكون من وحدات اقتصادية نطلق عليها مفهوم القطاعات الاقتصادية، وتشمل هذه القطاعات: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، والقطاع الحكومي، ويتحدد دور القطاع المالي في جذب الفوائض المالية (المدخرات) من القطاع العائلي أساسًا، ونقلها إلى قطاع الأعمال الذي يقوم بتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة، والأدوات المالية التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات، وتوجيهها إلى الاستثمارات وسيلتان:

الأولى: مباشرة: حيث تنتقل الأموال مباشرة دون وساطة المنشآت المالية (المصرفية وغير المصرفية)، من خلال إصدار وحدات العجز لأسهم وسندات، وقيام القطاع العائلي بشراء هذه الأسهم والسندات.

الثانية: غير المباشرة: حيث تنتقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز عبر الوسطاء الماليين، التي تقوم بإصدار أدوات مالية لجذب المدخرات، من ناحية في صورة ودائع بأنواعها المختلفة، ثم توجيه هذه المدخرات إلى وحدات العجز المالي، أي مؤسسات الاستثمار من خلال القروض والمشاركات والتخصيم للأوراق التجارية...

الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية:

وتلعب مؤسسات الوساطة المالية (المصرفية وغير المصرفية) دورًا حيويًّا في هذا الخصوص، حيث تطرح الأدوات المالية وَفق تفضيلات وحدات الفائض، كما أنها تخفض



المخاطر، وتنوع في معدل العائد على المدخرات وفي آجالها وفي المبالغ... كما أنها تتميز بقدرتها على تجميع مبالغ ضخمة، ثم تعيد توجيهها للعديد من وحدات العجز المالي التي تضطلع بالنشاط الاستثماري في المجتمع، وتتيح مؤسسات الوساطة المالية هذه المبالغ في صورة أشكال عديدة من الإقراض والمشاركة، بما يتلاءم وحاجات المستثمرين حجمًا وأجلًا ومخاطرة، وبالإضافة إلى تقديمها للخدمات المصرفية والمالية الأخرى.

وهذا الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية في غاية الأهمية، وقد كان من الصعب أن تتسع المبادلات والأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بدون هذا الدور.

ويتحدد موقع المؤسسات المصرفية في هذا الإطار في التعامل مع الأدوات المالية قصيرة الأجل أساسًا فيما يطلق عليه السوق النقدي، حيث يتكون العرض في هذا السوق من المدخرات قصيرة الأجل، بينما يمثل جانب الطلب على الأموال من القروض الممنوحة للمستثمرين.

وفيما يلي نتناول دراسة المؤسسات النقدية والمصرفية:

(١) **البنوك التجارية**:

البنوك التجارية: هي مؤسسات مالية تتخصص في جذب مدخرات قصيرة الأجل وتوجيهها للأنشطة الاستثمارية والتجارية، مع تقديم الخدمات المصرفية، وهي بذلك تعمل في مجال الوساطة المالية، لكنها تتميز عن غيرها من مؤسسات الوساطة بأنها تصدر نقود الودائع، التي تستخدم كأداة دفع في إجراء المبادلات، وتعتبر أحد مكونات العرض النقدي، فضلًا عما تقوم به هذه البنوك من اشتقاق الائتمان.

لعله من المناسب في شرح طبيعة وأنشطة البنوك وتوضيح وظائفها، أن يتم ذلك من خلال دراسة وتحليل ميزانية البنك التجاري، ولكن قبل أن نبدأ في ذلك نقدم استعراضًا تاريخيًّا لنشأة البنوك.

النشأة التاريخية للبنوك الحديثة:

من المعروف أن البنوك لم تنشأ دفعة واحدة على النحو الذي نراه الآن، بل كانت وليدة تطور طويل، بدأت مع كبار التجار الذي كانوا موضع ثقة الأفراد؛ فأودعوا لديهم أموالهم، وحصلوا مقابلها على شهادات بإيداعها مقابل عمولة يحصل عليها هؤلاء التجار، كما حدث نفس الأمر مع الصاغة الذين كان يلجأ إليهم الأفراد للكشف عن جودة النقود المعدنية أو بيعها لهم، ثم تطور الأمر بأن أودعوا لديهم الأموال مقابل شهادات إيداع، وبذلك جمع هؤلاء الصاغة بين مهنتهم وأعمال الصرافة والصرف، وقد اكتشف هؤلاء التجار والصاغة والصيارفة أنه يمكن لهم إقراض جزء من الأموال المودعة لديهم، حيث لاحظوا أن أصحابها لا يقبلون على سحبها لفترات طويلة، كما أنهم قاموا بالإضافة إلى ذلك بإصدار شهادات إيداع أكثر مما لديهم من أموال، وقد انتقلت هذه الشهادات بالتظهير من شخص إلى آخر، وصارت تقبل في تسوية المبادلات، واحترف هؤلاء التجار والصيارفة إصدار هذه الشهادات مقابل عمولات ومنح القروض مقابل فوائد، وكانت هذه هي البداية لوظائف البنوك كما تؤديها البنوك الحديثة، وتطور الأمر فتحول هؤلاء التجار والصيارفة إلى شركات، وامتد عملهم خارج نطاق بلادهم وتنوعت خدماتهم، واستخدمت فيها الأوراق التجارية وخصمها؟؟ على نطاق واسع، خاصة في البنوك الإنكليزية التي افتتحت لها فروع في المستعمرات، وقد اتخذت هذه البنوك شكل الشركات المساهمة، حيث استطاعت تجميع موارد ضخمة، والتمتع بثقة المتعاملين، وازدادت قوتها في البناء الاقتصادي، كما بدأ تنوع في التخصص في أعمال البنوك.

ميزانية البنك التجاري:

تشتمل ميزانية البنك التجاري على جانبين: الموارد، والاستخدامات، أي مصادر الأموال في جانب الخصوم، واستخدامات الأموال في جانب الأصول، وتتمثل مصادر الأموال

في الودائع والاقتراض ورأس المال، وذلك في جانب الخصوم، أما استخدامات الأموال في البنوك، فيتمثل في الائتمان (بأنواعه: قصير، ومتوسط، وطويل الأجل)، والاستثمار في الأوراق المالية والأرصدة السائلة في الخزائن ولدى البنك المركزي.

وفيما يلي شيء من التفصيل لدراسة ميزانية البنك التجاري:

الأصول	الخصوم
١- نقود سائلة	١- موارد ذاتية
أ- في الخزينة	أ- رأس المال المدفوع
ب-لدى بنوك أخرى	ب- الاحتياطيات القانونية والخاصة
٢- أرصدة لدى البنك المركزي	ج- الأرباح
٣- أذونات خزانة	٢- الودائع بأنواعها
٤- أوراق تجارية	أ- تحت الطلب
٥- قروض وسلفيات	ب- لأجل
(قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل)	ج- ادخارية
٦- أوراق مالية	٣- الاقتراض من بنوك أخرى
٧- استثمارات	٤- خصوم أخرى
٨- أصول ثابتة	
٩- أصول أخرى	
الإجمالي	الإجمالي

أولًا: مصادرُ الأموال (الخصوم المصرفية):

تستمد البنوكُ التجاريةُ الأموالَ من مصدرين:

الأول: مصدرٌ داخلي، وهي الأموال المملوكة للبنكِ، وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات بأنواعها.

الثاني: مصدر خارجي: ويتمثَّل في أرصدةِ الودائع بأنواعها، بالإضافة إلى لجوءِ البنك إلى الاقتراض من البنك المركزيِّ أو البنوك الأخرى.

رأسُ المال والاحتياطيات:

يشكل رأسُ مال البنك مع الاحتياطياتِ المصدرَ الداخليَّ للأموال في البنوك، ولكن هذا المصدر لا

يمثِّل في البنك التجاري نسبةً كبيرة من إجمالي الخصوم أو الأصول، ولا تتعدىٰ هذه النسبة ١٠٪ إجمالي الخصوم.

وتجميعُ رأس المال هي الخطوةُ الأولية لإنشاء البنك ولا غنًىٰ عنها لبدء النشاط المصرفيِّ، ويعتبر رأسُ مال البنك واحتياطياتُه حمايةَ للمودعِين وغيرهم من الدائنين، كما أنه يمثل حمايةً في أوقات الخسائر العرضية، ويظهر متانةَ المركز المالي للبنك ومدىٰ قدرته علىٰ فتح فروع له في المناطق الجغرافية، كما أنه يُمكِّن المنشأةَ المصرفيةَ من تحمّل المخاطر، والتي تعتبر سمةً مميزة وصفة ملاصقة للعمل المصرفي. وقد شهِدت التطورات المصرفية الحديثة اهتمامًا متزايدًا برأس مال البنوك واحتياطياتها كأحدِ المعايير الهامة للحكم علىٰ الملاءةِ المالية للبنك، وفي التعديل الأخير في قانون البنك المركزيِّ المصريِّ اشترط توافرَ حدٍّ أدنىٰ من رأس المال في مصر لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه، ولقد شكَّلت المخاطرُ المصرفية المتزايدة والإفلاسات التي حدثت في البنوك في الخارج والتعثُّر المصرفي في العديد من البلاد النامية والمتقدمة علىٰ حدٍّ سواء إعطاءَ أهميةٍ لمصادرِ الأموال الذاتيةِ الممثلة في رأس المال والاحتياطياتِ، وذلك لتخفيفِ مستوىٰ المخاطر المصرفية.

القروض والسلفيات قصيرةُ ومتوسطةُ وطويلةُ الأجل:

تمثل أرصدةُ القروض والسلفيَّات بأنواعها أغلبَ أصولِ البنك التجاري، ويتركز أغلبُ هذه القروض في القروضِ قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العاملِ، وهو رأس المال المطلوب لتمويل دورةٍ إنتاجية (مواد خام- سلعة- سيولة)، كما توجه البنوكُ التجارية جزءًا من قروضها للقطاع العائلي لتمويل شراء السلع المعمرة أو غيرها من الأغراض، أما الإقراضُ طويل الأجل لتمويل الأصول الثابتة لقطاع الأعمال: فيمثل نسبةً صغيرة في إجمالي القروضِ، ويعتبر النشاط الإقراضي للبنوك التجارية هو المصدرَ الرئيسيَّ لإيراداتها من الفوائد، وتتمثل أرباح البنوك في الفرقِ بين الفوائد المدينة والتي تحصل عليها من المقترضين، والفوائد الدائنة التي تدفعها للمودِعين.

والعمل الأساسيُّ للبنوك التجارية هو التعامل في أوراق الدين قصيرة الأجل لا في أوراق الاستثمار، وتشمل أوراقَ الدين القروض والأذوناتَ والأوراق التجارية والسندات المخصومة، وفي مصر تبلغ

أرصدة الإقراض والخصم للعملاء في بنوك القطاع العام نحو ٥٨٪ في المتوسط من إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف في هذه البنوك، وأن العائد الصافي من الفوائد يمثل نحو ٤٠٪ من صافي الإيراد لهذه البنوك.

ضمانات البنوك لمنح القروض والسلفيات:

وتمنح البنوك القروضَ والسلفياتِ بضماناتٍ مختلفة منها:

- قروض وسلفيات بضمانات عينية: مثلَ العقاراتِ والمحاصيل الزراعية والبضائع والأوراق المالية، أو بضمان رهنِ كمبيالات أو أيةِ ضمانات عينية أخرىٰ.
- قروض بضماناتٍ غير عينية: كالضمان الشخصيِّ أو بدون ضمانات اعتمادًا علىٰ المركز المالي القوي للعميل.

وتختلف القروضُ في شروطها التي تمنح بها من حيث سقفُ الائتمان أي مبالغ القروض القصوىٰ التي يكون للعميلِ الحقُّ في سحبها، وسعر الفائدة علىٰ مبلغ القرض، والضمانات المطلوبة.

ويؤثِّر نشاط البنوك التجارية في منحِ القروض علىٰ الاستثمار القومي؛ حيث يؤدي توسعها في منح القروض وانخفاض الفوائد عليها إلىٰ رفعِ مستوىٰ الاستثمار.

الأوراق المالية والاستثمار: وتتمثل الأوراقُ المالية في صكوكِ الأسهم والسندات طويلة الأجل، والفرق بين السهمِ والسند أن السهمَ وثيقةٌ بملكية، أما السند فهو وثيقةُ دين، وتخصص البنوك جزءًا من مواردها في شراءِ أسهمٍ وسندات لتكوين محفظةِ أوراق ماليةٍ، حيث تحصل الأسهمُ علىٰ ربح، بينما تحصل السنداتُ علىٰ فائدة دورية ثابتة، كما أن هذه الأوراقَ المالية تتنوع أغراضُها، فقد يكون البنك يقصد إلىٰ التعامل في هذه الأوراق لتحقيقِ مكاسبَ رأسماليةٍ، أي ربح من عملية الشراء والبيع لهذه الأوراق المالية، وتسمىٰ في هذه الحالة أوراقًا ماليةً بغرض البيع، وهناك نوع آخر وهي الأوراق المالية بغرض الاحتفاظ، حيث يقتنيها البنكُ بغرض الحصول علىٰ العائد الدوريِّ، كما تتميز هذه الأوراق بالسيولة؛

حيث يمكن بيعُها عند اللزوم في السوق المالية، بشرط تواجد بورصة نشطةٍ للأوراق المالية.

أما الاستثمارُ فيتمثل في قيامِ البنك بإنشاء وتمويلِ تأسيسِ مشروعات استثمارية تُثبت دراساتُ الجدوىٰ لها ربحيةً متوقعةً مرتفعة في المستقبل، وعادة ما تكون مساهمة البنوك في هذه المشروعات بالاشتراك مع بنوك أو مؤسسات ماليةٍ أخرىٰ.

الخدمات المصرفية:

تقدِّم البنوكُ بالإضافة إلىٰ الأنشطة السابقة مجموعةَ الخدمات المتنوعة لعملائها، المصرفية والمالية والاستثمارية، مثل إصدارِ الشيكات، وتحويل الأموال وبيع وشراءِ العملات الأجنبية، وإصدارِ خطاباتِ الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية، وتحصيل ودفع الفوائد والإيجارات وكوبونات الأسهم والسندات، وإدارة محافظِ الأوراق المالية، وتقديمِ خدمات الاستثمارات بأنواعها، والتأسيس والترويج للمشروعات الاستثمارية... إلخ.

وقد شهِد هذا النشاط تحولًا عن الدور التقليدي للبنوكِ، وذلك بالتوسع في الأعمال المالية، والابتكار في التطور واستحداث أنواع جديدة من الخدمات... حتىٰ إن إيراداتِ البنوكِ من هذا النشاط أصبحت تمثل نسبةً مرتفعة في جملة الإيرادات، وبلغت في البنوك المتقدمة نحو ٥٠٪ من صافي الإيرادات.

الأنشطة خارج الميزانية:

قدمنا فيما سبق شرحًا لأنشطةِ البنوك التجارية، وذلك من واقع تحليل هيكل ومكونات وبنود الميزانية، أي مصادر الأموال واستخداماتها، وهي عمليات مالية فعليةٌ تتم في صور إقراض أو اقتراض أو تملُّك أصول وموجودات سائلة وغير سائلة ولذلك تظهر تلك العملياتُ في الميزانية من خلال تأثيرها بالزيادةِ أو النقص علىٰ أحد بنودِ الميزانية.

لكن هناك عملياتٌ وأنشطةٌ مصرفية ومالية تقوم بها البنوكُ التجارية، ولا تظهر في الميزانية، حيث إن هذه العملياتِ لا يترتب عليها تدفقُ أموال من وإلىٰ المصرف وتسجيلها في الدفاتر وخصمُها أو إضافتها علىٰ أحدِ الأصول أو الخصوم، إنما تمثل التزاماتٍ عرضيةً (احتمالية)،



فمثلًا قيامُ البنك بمنح قرضٍ يسجَّل في جانب الأصول ويترتَّب عليه زيادةُ رصيد القروض في الميزانية بقيمة هذا القرض، أما التعهدُ بمنح قرض فهو التزام عرضيٌّ (خصوم عرضية)، حيث إنه التزامٌ بإمداد أموال مرتبطٌ بتحقيق شرطٍ معين، ومن ثم لا يظهر في الميزانية إلا إذا تمَّ بالفعل منحُ القرض، أما إذا لم يتحقق الشرطُ فلن يتم منحُ القروض ولن يتم تغيرٌ في الأصول أو الخصوم.

الخلاصة:

- الجهة المختصة بإصدار النقود الورقية هي البنك المركزي، وهي مؤسسة نقدية ومصرفية.
- الوساطة المالية هي عملية تحويل الأموال من القطاعات ذات الفائض في الاقتصاد القومي إلى الوحدات ذات العجز، وذلك عبر مجموعة من الأدوات المالية المباشرة وغير المباشرة.
- وسائل تحويل المدخرات إلى قطاع الأعمال وسيلتان:

١. مباشرة: حيث تنتقل الأموال مباشرة دون وساطة المنشآت المالية، من خلال إصدار وحدات العجز لأسهم وسندات، وقيام القطاع العائلي بشراء هذه الأسهم والسندات.

٢. غير المباشرة: حيث تنتقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز عبر الوسطاء الماليين.

- البنوك التجارية : هي مؤسسات مالية تتخصص في جذب مدخرات قصيرة الأجل وتوجيهها للأنشطة الاستثمارية والتجارية مع تقديم الخدمات المصرفية.
- تشتمل ميزانية البنك التجاري على جانبين: الموارد والاستخدامات.
- تستمد البنوك التجارية الأموال من مصدرين:

١. مصدرٌ داخلي، وهي الأموال المملوكة للبنكِ، وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات بأنواعها.

٢. مصدر خارجي: ويتمثَّل في أرصدةِ الودائع بأنواعها، بالإضافة إلى لجوءِ البنك إلى الاقتراض من البنك المركزيِّ أو البنوك الأخرى.

- تمنح البنوك القروض والسلفيات بضمانات مختلفة.



الوحدة الخامسة: اقتصاديات المالية العامة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الخامسة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

المقصود بالمالية العامة ، والنفقات العامة، و الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن :

. تبين المقصود بالمالية العامة.

. توضح معنى النفقات العامة.

. تبين الإيرادات العامة.

. توضح الموازنة العامة.

الدرس الأول: تمهيد حول المالية العامة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الخامسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع علم المالية العامة ، و تعرِّفه، وتوضح كيفية نطاق الحاجات العامة، وتبين لنا المحاضرة دور الدولة في الاقتصاد.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن :

١. تعرِّف علم المالية العامة.
٢. تبين كيفية نطاق الحاجات العامة.
٣. تذكر دور الدولة في الاقتصاد.

تعريف علم المالية العامة:

يعرف الاقتصاديون المعاصرون علم المالية العامة بأنه العلم الذي يتناول دراسة المشاكل المتعلقة بتوجيه الموارد وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة.

وإشباعُ الحاجات العامة يتطلَّب قيامَ الدولة بالنفقات العامة، مما يقتضي توفيرَ مواردَ عامةٍ لتغطية هذه النفقات؛ ولهذا يرىٰ البعضُ تعريفَ علم الماليَّة العامة بأنه العلم الذي يَبحث نفقاتِ وإيراداتِ السلطة العامة، وذلك بغرضِ تحقيقِ أهدافِ الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتوزيعُ الموارد علىٰ الحاجات العامةِ يتمُّ بمعرفة السلطة العامة عن طريق الموازنة؛ ولذلك فإن الماليةَ العامةَ تتناول بالدراسة الحاجاتِ العامةَ، الإنفاق العام، الموارد العامة، الميزانية، لتكون الموضوعات الرئيسية في دراسة الاقتصاد العام، وتكون في نفس الوقت أدوات السياسة المالية بوجه عام.

ولا يعني ذلك اقتصارَ دراسةِ موضوعات المالية العامة علىٰ الجانب الماليِّ فقط لهذه الموضوعات، بل إنها تستهدف تحقيقَ أهدافٍ اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال التأثير في مستوىٰ وحجمِ النشاط الاقتصادي، من خلال:

١ -التخصيص الكفءُ، أي توزيعُ الموارد الاقتصادية علىٰ إنتاج السلع والخِدمات في المجتمع. (الوظيفة التخصيصية).

٢ -التوزيع العادلُ للدخل والثروة بين أفرادِ المجتمع، بحيث يكون التوزيع محققًا للعدالة. (الوظيفة التوزيعية).

٣ -الوصول إلىٰ درجة معقولة من الاستقرارِ في مستوىٰ الأسعار، وفي التشغيل. (وظيفة الاستثمار).

٤ -الوصولُ إلىٰ معدل ملائمٍ للنمو الاقتصادي، وذلك بهدف مواصلة التطور الاقتصادي في المجتمع. (وظيفة النمو).

ونرىٰ بذلك وبشكلٍ واضح أن الماليةَ العامةَ ليست مجردَ نفقاتٍ عامةٍ، وتحصيلِ إيرادات عامة من خلال الضرائب وغيرها لتمويل عبءِ هذه النفقات، وإنما تستهدف الماليةُ العامة- ومن خلال السياسة المالية- تحقيقَ أغراضٍ متعددة، وتؤثِّر في مجمل النشاط الاقتصادي، وفي سلوكِ القطاع

الخاصِّ، وفي مستوى الرفاهيةِ الكليةِ للمجتمع، بل ومن خلال تنظيم الآليات الاقتصادية، حتى تُجرى المبادلات وتُوجد التنظيمات الاقتصادية على نحو يحقِّق الكفاءةَ والعدالة.

وفي الاقتصاديات المعاصرة نجد حجمًا للقطاع الحكومي في الناتج الكليِّ، يختلف بين مجتمع وآخر، فمثلًا في الاقتصاد الأمريكيِّ تبلغ المشترياتُ الحكومية نحو ٢٠٪ من الناتج الكليِّ، وتستقطع الضرائبُ نحوَ ثلث الناتج الكلي، وفي الاقتصاديات الغربية الأخرى يرتفع هذا الحجم للاقتصاد الحكومي في إجمالي الاقتصاد القوميِّ، مما يعكس نصيبًا أكبر للحكومة في النشاط الاقتصادي؛ ففي هولندا (في عام ١٩٩٥) بلغت إيراداتٌ من الضرائب ٤٣٪، وإجمالي المصروفات الحكومية نحو ٥١٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي إيطاليا وفي نفس العام بلغت الإيرادات من الضرائب نحوَ ٣٩٪، وإجمالي المصروفات الحكومية نحوَ ٥٠٪ من الناتج القومي الإجماليِّ.

وبصفة عامة يبلغ إنفاق الدولة الآن ما يقربُ من نصفِ إجمالي الدخلِ في البلدان الصناعية المستقرَّة. (تقرير التنمية في العالم ٩٧، ص٢)، حيث عمدت تلك الاقتصاديات إلى توسيع نطاق دولة الرفاهية فضلًا عن الدور الرئيسي للدولة في البلاد الناميةِ في إستراتيجيات التنمية.

طبيعة ونطاق الحاجات العامة:

النشاطُ الاقتصادي يهدف إلى إشباعِ الحاجات الإنسانية، وهذه الحاجاتُ تنقسم إلى حاجات خاصة وأخرى عامَّة. فهناك من الحاجات ما يُمكن إشباعه على مستوى كل فرد على حدةٍ، مثلَ الحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن... إلخ، وهناك من الحاجات ما يتطلب إشباعُه بشكل جماعي، على مستوى مجموع أفراد الأمة، مثل الحاجةِ إلى الأمن الداخلي، والدفاع عن حدود الدولة، والحاجة إلى نظام قضائيٍّ يتولى الفصلَ في المنازعات بين أفراد المجتمع.

والسوق الخاصةُ الحرة هي التي تصلح لإشباع الحاجاتِ الخاصة، حيث يتقابل الطلب مع العرض في سوق السلعةِ أو الخدمة، ويحصل كلُّ فردٍ على الإشباع الذي يسعى إليه مقابل الثمن الذي يدفعه، حيث يحقق هذا الثمن ربحًا للمجتمع، يمثل الحافزَ الخاص لإنتاج وتوفير السلعة في السوق. وجهاز السوق أو الثمن لا يصلح لإشباعِ الحاجات العامة، ونجد أنه في بعض الحالات تفشَل آليةُ السوق



فشلًا كليًّا في توفير السلع والخِدمات العامة (أو الاجتماعية)، وفي البعض الآخر تكون آليةُ السوق غيرَ كفأة، والسؤال هنا الذي يطرح نفسَه: لماذا تفشل السوقُ أو تكون غيرَ كفأةٍ لإشباع الحاجات العامة؟ أو ما هي الخصائص التي تتوفر في بعضِ السلع والخدمات تجعلها تكتسب صفةَ الحاجات العامة؟

أولًا: السلع والخدمات العامة: لا تعرف مبدأ القصرِ والاستئثار، بخلاف السلع والخدمات الخاصةِ؛ حيث نجد أن الأخيرة تعرف هذا المبدأ، فنفعُها لغيره، بينما لا تخضع السلع والخدمات العامة لمبدأ القصرِ والاستئثار، ولذلك فإن انتفاعَ أحدِ الأفراد بها لا يحول دون انتفاعِ الآخرين منها، مثلَ المرورِ على الطرق أو الكباري العامةِ، أو الحاجة للأمن أو الدفاع... إلخ. ونأخذ مثالًا آخرَ: الإجراءات التي تتبعها الدولةُ لتحقيق نسبةِ التلوث الجويِّ، فهنا إذا تحقق تحسينٌ في درجة نوعية الهواء فإن الانتفاعَ بالهواء الصحيِّ يكون متاحًا لجميع أفراد المجتمع، بمعنى أن حصول أحدِ الأفراد على المنفعة أو الإشباع لا يُقلِّل من انتفاع أو إشباع الآخرين.

ثانيًا: السلع والخِدمات العامة والاجتماعية ليست تنافسيةً، فنجد أن السلع والخدمات الخاصة قائمةٌ على التنافس، فانتفاعُ الفرد بالسلعة أو الخدمة الخاصة يكون بالتنافس مع الآخرين على الكَمية المتاحةِ منها، ويمكننا أن نتصور أن نظام السوق مزادٌ كبير؛ حيث يَزيد المستهلكون على المنتجات ويبيع المنتجون وَفق السعر الأعلى، فالتنافس بين المستهلكين أنفسِهم وبين المستهلكين والمنتجين إنما يقوم ويَسترشد بالثمن، وهذه الخاصية لا تتوفَّر في السلع والخدمات التي تشبع حاجاتٍ جماعية، التي لا يمكن توفيرها من خلال المنافسة السعريةِ؛ فقد لا يرضى أحد أو مجموعة من الأفراد بالدفع الاختياري مقابلَ توفير السلع أو الخدمة العامة أو الاجتماعية، فحتى لو قَبِل بعضهم بالدفع اختياريًّا مقابل الانتفاع بالسلعة أو الخدمة العامة، فإن هذه المدفوعات لا تشكِّل إلا جزءًا ضئيلًا من التكلِفة الكلية المطلوبة لتوفير السلع أو الخِدماتِ العامة، ومن ثم يقع على الحكومة توفيرُ هذه السلع والخدمات العامة.

ثالثًا: توسيع دائرة الانتفاع بها لايستدعي نفقةً إضافيةً: فبينما أن توسيعَ دائرةِ الانتفاع بالسلع الخاصة يتطلب تحمُّل أعباء جديدة لزيادة الإنتاج منها، فإن التوسع في دائرة الانتفاع بالسلع والخدمات العامة

والاجتماعية لا يستلزم تحمُّل تكاليفَ إضافيةٍ، فمتى توفَّرت السلعة أو الخدمة العامة فإن النفع المترتبَ عليها يُشيع بين الجميعِ أو بين عدد كبير من الأفراد، ومن أمثلة ذلك خدماتُ الأمن في مدينة ما؛ فإن الانتفاع بهذه الخدمة يمتد ليشملَ جميع سكان المدينة بدون الحاجة لتحمُّل نفقات إضافية؛ حيث يتحقق الأمن للجميع دون استثناء.

رابعًا: يترتب على توفيرِ السلع والخِدمات العامة والاجتماعية مصلحةٌ عامة، هناك بعض الخدماتِ العامة مما يمكن أن نُطلقَ عليها الخدمات الاجتماعية، وهي خدمات يمكن تطبيقُ مبدأ القصر عليها، ولها جانبٌ فرديٌّ خاصٌّ واضح، حيث يمكن للفرد أن يتحمَّل تكلفة التعليم، أو خِدمات الصحة، إلا أن هذه الخدمات لها مردودٌ نافع على مستوى المجتمع ككل، يتمثَّل في رفع المستوى المعرفيِّ للأفراد، وتوفير مستوى صحيٍّ للأفراد، وهذا يساعد على رفع إنتاجية الأفراد، ومن ثم تحقيقُ النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع، ولهذا نجد أن الدولَ تتكفَّل بتوفير التعليم الأساسيِّ والرعاية الصحية الأساسية مثلَ القيام بالتطعيم العامِّ ضد بعض الأفراد، وتوفير الرعاية الصحية لمن يحتاجُها، وهذه الخدماتُ الاجتماعية تشمل كافةَ الخدمات التي يكون لها تأثيرٌ على المجتمع ومصالحِه العليا وتماسُكِه الاجتماعي، وهذه الخدمات تتسع وتتغير وفقًا لتطور المجتمعات وتغيُّرِ القيم السائدة.

خامسًا: وجودُ وفورات خارجيةٍ: أي الآثار الاقتصادية على الوحدات الاقتصادية الأخرى، والتي تترتَّب على تصرفٍ اقتصادي قامت به وَحدةٌ اقتصادية معينةٌ، وتكون الوفورات الاقتصادية إيجابيةً إذا ترتَّب عليها منفعةٌ لا تتحمل مقابلها تكلفةً، ومثالُ ذلك ما يترتب على إقامة وتعبيدِ طريق من قيامِ مشروعات في المنطقة التي يخدُمها نتيجةً لسهولة خدماتِ النقل، أو ما يترتَّب من منافعَ اقتصاديةٍ واجتماعية بسبب إنشاءِ مؤسسةٍ علمية فيها. حيث تصبح منطقةً جاذبة لاستثمارات وأنشطة اقتصادية جديدة، في هذه الأمثلة وغيرها لا تسجِّل أو لا تتحمل المشروعاتُ الجديدة في ميزانياتها نفقةً نتيجةً لإقامة الطريق أو المعهد العلميِّ، ولهذا فإن الآثارَ المختلفةَ لتوفيرِ بعض الخِدمات العامة والاجتماعية لا يمكن تقديرُها من خلال منهجِ الجدوى الاقتصاديةِ؛ حيث لا يُمكن في هذه الأحوالِ حصرُ المنافع التي لا يتمُّ تحصيل مقابلِها، أو في بعض الأحوال الأخرى التي يترتب عليها تكاليفُ اجتماعيةٌ لا يُدفع



مقابلَها أعباءٌ، وإنما من خلال استخدام منهجِ الجدوىٰ الاجتماعيةِ، حيث يجري تقديرُ نفقة المشروعِ والمنافع الاجتماعية له، ولا تستطيع آليةُ السوق توفيرَ هذه الخِدماتِ الاجتماعية ذاتِ الوفورات الاقتصادية الموجبة؛ لأنها لا تنعكس ربحيتُها في شكل ماليٍّ مباشر، كما أنها تتطلب فتراتِ تشغيل طويلة نسبيًّا لإبراز الجدوىٰ الاجتماعية لها.

سادسًا: الاحتكاراتُ الطبيعية: هناك بعضُ الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالاحتكار عند حجمِ إنتاجٍ معين، فبعض الأنشطة الاقتصادية مثلَ الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليدِ الكهرباء إذا ما تُرك للقطاع الخاص القيام بإنتاجها فإنه عادة ما يعمِد إلىٰ الاحتكار، بدافع الحصول علىٰ قدر أكبرَ من الربح، وفي حالات إنتاج هذه الخدمات علىٰ نطاق واسع تنخفض التكلِفة الحدية حتىٰ تكاد تصل إلىٰ قيمة زهيدةٍ لا تُذكر، فإذا كانت المنشآت الخاصة هي التي تتولىٰ إنتاجَ هذه الخدمة وبيعَها للمستهلكين، فإنها عادة ما تعمد إلىٰ تخفيض حجم الإنتاج، وبخاصة أن سوق إنتاج هذه الخدمات يكون سوقَ قلةٍ؛ لأن تكلِفة الإنتاج تكون مرتفعة، ولا يتحملها إلا القليلُ من الشركات، مما يمثل مانعًا من دخول السوق، ويكون هناك احتمالٌ قويٌّ لنشوء احتكار؛ ولهذا عادة ما تقوم الدولة بتوفير هذه الخدمات للمواطنين أو تفرض تنظيمًا للإنتاج والتوزيع والتسعير يمنع من نشوء هذه الاحتكارات.

دورُ الدولة في الاقتصاد:

أظهر لنا العرضُ السابق أن إشباعَ الحاجات الخاصة يكون من طريق نظام السوق الذي يتولىٰ توزيعَ الموارد علىٰ السلع والخِدمات الخاصة عن طريق آلية الثمن ودافع الربح، أما إشباعُ الحاجات العامة فيتم عن طريق القطاع الحكوميِّ، حيث تتولىٰ الماليةُ العامة وظيفةَ التخصيص أي توزيع الموارد علىٰ إنتاج السلع والحاجات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة، والذي يقرر ذلك اعتباراتٌ اقتصادية وسياسية، كما أن للمالية العامة وظائفَ أخرىٰ كما ذكرنا، هي وظيفة التوزيع، أي ضمان تحقيق مستوىٰ ملائم من عدالة توزيع الدخل وبين أفراد المجتمع، وكذلك وظيفةُ الاستقرار والنموِّ، أي السعيَ نحو ضمانِ مستوىٰ مستقرٍّ للنشاط الاقتصادي مع تحقيق معدل مطرد من النمو يضمن التطورَ والتقدمَ الاقتصادي في المستقبل.

والأدوات التي تستخدمها الحكومةُ لتحقيق هذه الوظائف هي أدواتُ الماليةِ العامة: الإنفاق والإيراداتُ العامة والموازنة، والطريقة التي تستخدم بها وصولًا إلى الأهداف الموضوعة تسمى السياسةَ المالية.

وتاريخيًّا: مرت الدولة الرأسمالية بأشكال مختلفة من دور الدولة في الاقتصاد، فقد كانت محدودة الدورِ على أيدي الاقتصاديين الكلاسيك، مثل سميث، الذي كان يرى أن الدولة صانعٌ سيئ وتاجر أسوأ، وأن عليها فقط أن توفِّر وظائفَ الأمن والدفاع والعدالة واعتماد فكرة اليد الخفية. ومع الأزمة الاقتصادية الكبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي، جاءت نظرية كنز وأدواته في الطلب الفعَّال لضمان التشغيل الكامل، حيث الدور الحيويُّ والأساسي للسياسة المالية وأدواتها مرونةُ الميزانية، حيث استخدام الإنفاق العام زيادة وتحجيما وفق ظروف أداء الاقتصاد القومي، ثم جاء هانسن داعيًا إلى مبدأ المالية المعوضة أو الوظيفية.

وعمومًا فكما رأينا سابقًا فإن أهدافَ الدولة لم تعد قاصرةً كما كان يدعو الفكرُ الكلاسيكي إلى المحافظة على الأمن والنظام، ولكن أهدافَها علاج التقلبات وتحقيق العدالة، وعدالة توزيع الدخل بما يقلل من عدمِ المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد نتج عن ازدياد نشاطِ الدولة وتعددِ أوجههِ أن اتسع نطاقُ علمِ المالية العامة، ولم يعد قاصرًا على تغطية نفقات الدولة وتوزيع العبءِ على المواطنين، ولكن أصبحت مهمتُه إلى جانب ذلك التدخلَ والمساهمةَ في تحقيق الأهداف التي أشرنا إليها.

وتشير تقاريرُ البنك الدوليِّ ذاتُ الصلة بدَور الدولة في الاقتصاد أن هذ الدورَ يتكون بفعل التطورات بعيدة المدى في الاقتصاد العالمي، مما يدفع إلى إعادة النظر في الأسئلة المتعلقة بالحكومة، ماذا ينبغي أن يكون دورُها؟ وما الذي تستطيع أو لا تستطيع عملَه؟ وما هي أفضل الوسائل لأن تعمله؟ ولكن العامل المحدد في هذا الصددِ هو فاعليةُ دور الدولة، فوجود الدولة الفعالة ضروريٌّ لتوفير السلع والخدمات، وكذلك القواعد والمؤسسات التي تسمح للسوقِ بالازدهار وللناس أن يعيشوا حياةَ أكثر سعادة ورفاهية. (تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٧م).

ويرجع الاهتمامُ المتجدد اليوم لدور الدولة من التغير الجوهري في البيئة أو يمكن أن تنتجها الحكومةُ

وتبيعها للأفراد، ومثال على ذلك خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه؛ إذ يمكن أن يقوم بالإنتاج والتوزيع القطاعُ الخاص أو القطاع الحكومي.

وفي حال قيام الحكومة باختيار القطاعِ الخاصِّ ليقوم بعملية إنتاجِ السلعة أو الخدمة العامة وتوزيعها على أفراد المجتمع، فإن عبء توفيرها أي تكلفة تمويلِ توفير هذه الخدمة أو السلعة العامة تتحملها الموازنةُ العامة للدولة. وذلك بصرفِ النظر عن كيفية إنتاجها.

كما يمكن أن تقرِّر الدولة أن يقوم القطاعُ الخاصُّ بإنتاج وتوزيع هذه السلعةِ أو الخدمة العامة للجمهور بالأسعار الاقتصادية، وذلك دون تحمُّل الموازنة تكلفةَ توفيرِها، مع قيام الحكومة بالإشراف على السوق وضمان شفافيتها ومنعًا للاحتكار حفاظًا على حقوق المستهلك.

والعامل الحاكم في قيام القطاع الخاص أو العام بإنتاج السلعة أو الخاص ينبغي أن يتأسس على اعتبارات الكفاءة، ووفقًا لتعبير (باريتو) فيما يعرف بـ(كفاءة باريتو) الاقتصادي الإيطالي في البيئة العالمية التي اكتسبت طابعًا كونيًّا يسير نحو التكامل العالميِّ للاقتصاديات.

كما أن هناك عاملًا آخر ذا أهميةٍ، وهو التغير التكنولوجيُّ الذي أتاح فرصًا جديدة لتجزئة الخدمات العامة، مثل الاتصالات والكهرباء... وغيرها، وأوجد الفرصة متاحة لإنتاجها وتوفيرها من خلال آلية السوق والمنافسة الحرة فيها.

وقد عززت تجارب التنمية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا وما يستخلص منها من الاعتماد على التنمية البشرية وتطورِ ملفات ومعارفِ قدرات الأفراد وتوظيف كلِّ ذلك في صناعات وخدمات متطورةٍ وحديثة، كان هذا هو الدرسَ المستفاد من هذه التجارب، وبخاصة تجربة ماليزيا.

وقد أدى ذلك إلى وجود أدوارٍ أساسية للدولة المعاصرة تتمثل بالإضافة إلى توفير السلع والخدمات العامة إلى الاستثمار في التنميةِ البشرية وتنظيم الأسواق وضمان فاعلية مؤسسات الدولة، وإرساء مبادئ سيادة القانون، والعمل نحو تحقيق مستوى مقبول من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة:

- علم المالية العامة: هو العلم الذي يتناول دراسة المشاكل المتعلقة بتوجيه الموارد وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة.
- لا تقتصر المالية العامة على الجانب المالي فقط، بل تستهدف تحقيق أغراض متعددة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي.
- من خصائص السلع والخدمات العامة:
  - أنها لا تعرف مبدأ القصر والاستئثار.
  - أنها ليست تنافسية.
  - توسيع دائرة الانتفاع بها لا يستدعي نفقة إضافية.
  - يترتب على توفيرها مصلحة عامة.
- أهداف الدولة لم تعد قاصرة كما كان يدعو الفكر الكلاسيكي إلى المحافظة على الأمن والنظام.
- تضطلع الحكومة بمسئولية إشباع الحاجات العامة، حيث تتولى المالية العامة وظيفة التخصيص ووظيفة التوزيع، وكذلك وظيفة الاستقرار والنمو.

الدرس الثاني: النفقات العامة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الخامسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة نتناول موضوع النفقات العامة، ونبين مفهومها، ونوضح أقسامها.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- توضح مفهوم النفقة العامة.
- تذكر أقسام النفقة العامة.

مفهوم النفقة العامة:

تُعرف النفقة العامة بأنها: مبلغ من النقود تنفقه المؤسسات العامة بقصد تحقيق نفع عام.

وهذا التعريف يحدد لنا الخصائص المميزة للنفقة العامة في الآتي:

١ -أنها مبلغ من النقود:

يجب أن تَأخذ النفقة العامة الشكل النقدي؛ فالوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات أو لمنح مساعدات -لا تعتبر من قبل النفقات العامة ومثال ذلك: المزايا العينية كالسكن المجاني لبعض العاملين في الدولة، وكذلك المزايا النقدية كالإعفاء من الضرائب وغيرها لا تعتبر من قبيل النفقات العامة، فالنفقة العامة إذًا هي: مبالغ نقدية تنفقها الدولة على المرافق العامة أو لتوفير حاجات اجتماعية.

٢ -النفقة العامة تقوم بها مؤسسة عامة:

كما يجب أن تكون النفقة العامة صادرة عن مؤسسة عامة كالدولة، أو الهيئات والمؤسسات العامة، أو الأشخاص العامة، ولذلك لا تعتبر نفقةُ عامةِ المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعيون والاعتباريون حتى ولو كانت بغرض تحقيق خدمة عامة مثل: قيام شخص بالتبرع ببناء مستشفى أو مدرسة.

٣ -النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:

وقد سبق لنا توضيح مفهوم الحاجات العامة وتحديد نطاقها، ويكفي هنا أن نؤكد على أن النفقة العامة يكون الغرض منها تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجات عامة، وأن مجال المنفعة العامة هو اختيار سياسي من قِبل السلطة العامة المنتخبة عن الشعب.



أقسام النفقة العامة:

يقتضي الأمر للتعرف على النفقات العامة -وهي مختلفة ومتنوعة- تقسيمُها إلى أقسام متجانسة، وتتعدد أسس تقسيم النفقات العامة، وسنأخذ هنا بالمعايير الاقتصادية في التقسيم على الرغم من أن الميزانيات تجمع في تقسيماتها للنفقات العامة بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والإدارية.

ولقد قام كُتاب المالية العامة بتقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات اقتصادية أهمها:

١ -التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حيث تنقسم النفقات العامة إلى: نفقات إدارية، واجتماعية، واقتصادية.

٢ -تقسيمها إلى: نفقات جارية، وإلى نفقات استثمارية.

٣ -تقسيمها إلى: نفقات حقيقية، وأخرى تحويلية.

النفقات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية:

وبالنسبة لتقسيم النفقات العامة وظيفيًّا إلى: نفقات عامة إدارية، واجتماعية، واقتصادية، فالمقصود بالنفقات الإدارية هي: النفقات المتعلقة بالإنفاق على المرافق العامة للدولة وتشمل: الدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي، أما النفقات التي تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات العامة في مجالات النقل، والمواصلات، وتوليد الطاقة، كما تشمل الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

ومن الطبيعي أن تختلف الأهمية النسبية لكل من النفقات السابقة لظروف كل بلد ودرجة نموها الاقتصادي، فنجد أنه في البلاد الصناعية المتقدمة أن النفقات العامة الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي ترتفع عنها في أحوال البلاد النامية؛ وذلك لتعاظم دور الدولة الاجتماعي كوسيلة أساسية لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع حيث ستجد دليلًا على ذلك أن النفقات العامة الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى بين النفقات، أما بالنسبة للدول النامية فتحتل النفقات العامة الخاصة بالمرافق وبالدفاع المرتبة الأولى يليها التعليم، ثم التأمينات الاجتماعية.

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

وتقسم النفقات العامة إلى: نفقات حقيقية، وتحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستلزم مقابلا لإنفاقها في صورة سلع وخدمات تحصل عليها الدولة، أما النفقات التحويلية فهي نفقات لا تستلزم مقابلًا في صورة سلع وخدمات ومثالها الإعانات الموزعة، وبذلك نفهم أن أثر النفقة التحويلية هو نقل القوة الشرائية بين الأفراد في المجتمع، أما النفقة الحقيقية فهي تؤدي إلى إضافة إنتاجية جديدة؛ وبالتالي زيادة مباشرة في الناتج القومي.

ولقد أشرنا سابقًا إلى تعاظم النفقات التحويلية في الإنفاق العام في كافة الدول المتقدمة؛ وذلك باعتبارها الأداة الرئيسية لإعادة توزيع الدخل القومي، وتشتمل النفقات التحويلية على نفقات تحويلية اجتماعية، وأخرى تحويلية اقتصادية، والتحويلية الاجتماعية مثل نفقات التأمينات الاجتماعية في أحوال المرض، والعجز، والشيخوخة، والبطالة، أما النفقات التحويلية الاقتصادية فهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات بغرض خفض أثمانها أو زيادة حجم الإنتاج.

النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية:

وبالنسبة لتقسيم النفقات العامة إلى نفقات جارية ورأسمالية، فيقصد بالنفقات الجارية النفقات التي تتحملها الدولة من أجل تسيير المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين ومستلزمات الإنتاج، أما النفقات الرأسمالية فهي النفقات التي تُخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع وتشمل التكوينات الرأسمالية كُلًّا من: الإنشاءات الجديدة، الإصلاحات والإضافات الرئيسية التي تزيد القدرة الإنتاجية، زيادة المخزون، ويمكن أيضًا تقسيم الاستثمارات العامة إلى مباشرة وغير مباشرة، والمباشرة هي التي تقوم بها الحكومة بذاتها، وأما غير المباشرة فتشمل إعانات الحكومة للقطاع الخاص للقيام بالتكوين الرأسمالي.

وتبدو لنا أهمية تقسيم النفقات العامة إلى نفقات جارية واستثمارية في أن النفقات الاستثمارية تكون حيوية في البلاد النامية حيث يترتب عليها زيادة الطاقة الإنتاجية، ويلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات العامة في الدول المتقدمة معبرًا عنها كنسبة مئوية من إجمالي النفقات العامة عنها في الدول النامية، وهذا يعكس اختلاف الأولويات حيث تحتاج الدول النامية إلى إنفاق مبالغ كبيرة بغرض تطوير وتوسيع البنية الأساسية.

وفي الموازنة المصرية تشمل النفقات العامة الجارية: الأجور والدفاع القومي، كما تشمل النفقات العامة التحويلية: الدعم، وخدمة الدين العام، والمعاشات، والتحويلات لمواجهة العجز الجاري في الهيئات العامة والاقتصادية.

الخلاصة:

- تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تنفقه المؤسسات العامة بقصد تحقيق نفع عام.
- تنقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات اقتصادية، أهمها:
  - نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية.
  - نفقات جارية ونفقات استثمارية.
  - نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.



الدرس الثالث: الإيرادات العامة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة الخامسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع الإيرادات العامة، وتبين أهميتها، وتذكر أقسامها، وتوضح إيرادات الدولة من ممتلكاتها، وتبين لنا المحاضرة أهمية الضريبة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تَعرف الأهمية النسبية للموارد العامة.
- تذكر تقسيمات الإيرادات العامة.
- توضح إيرادات الدولة من ممتلكاتها (القطاع العام).
- تشرح أهمية الضريبة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

تمهيد

اتضح لنا من دراستنا في الفصل الأول تزايد النفقات العامة في مختلف الاقتصاديات المعاصرة وذلك لنمو دور الدولة وتعدد وظائفها، وهذه النفقات بدورها تستلزم توفر إيرادات عامة لتغطية هذه النفقات التي تقوم بها الدولة، ومع تزايد وتعدد النفقات العامة لا بد أن يستلزم ذلك أيضا نمو، وتعدد مصادر الحصول على الإيرادات العامة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الغرض من الإيرادات العامة لم يعد فقط يقتصر على توفير موارد للإنفاق العام بل أصبحت الدول تستخدم الإيرادات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وقد شهدت الإيرادات العامة تطورًا مع تطور وتغير طبيعة نشاط الدولة من الاعتماد الأساسي على إيراد الدولة من أملاكها إلى زيادة اللجوء إلى الضرائب، ثم -وأخيرًا- اللجوء بل التوسع في القروض العامة وخاصة بعد بداية القرن العشرين، فما إن وصلنا إلى نهايته حتى شهدنا توسع مختلف البلاد في استخدام القروض العامة كمصدر رئيسي لتوفير الإيرادات العامة للدولة، ويصبح هذا بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو الدول الساعية في مضمار التنمية الاقتصادية.

نخلص من هذا الاستعراض إلى ما يلي:

- تطور نوعية الإيرادات العامة، أو بعبارة أخرى: تغيير الأهمية النسبية للموارد العامة.
- زيادة حجم الإيرادات العامة لمواجهة زيادة النفقات العامة.

تقسيمات الإيرادات العامة:

مع تزايد وتنوع الإيرادات العامة ذهب كُتاب المالية العامة إلى تقسيم الموارد العامة إلى مجموعات متجانسة وفقًا لمعايير اقتصادية ومالية وقانونية مختلفة نذكر منها:

أ -تقسيم الموارد العامة إلى موارد جبرية وأخرى اختيارية:

حيث يمكن التمييز بين الموارد العامة من حيث الأساس القانوني لتحصيل هذه الموارد، فهي إما جبرية بحكم القانون تفرضها الدولة جبرًا على الأفراد بحكم سيادتها ورعايتها لمصالح الدولة وذلك



مثل الضرائب والإيرادات العامة الاختيارية؛ حيث تحصلها الدولة باعتبارها شخصية قانونية معنوية تمارس نفس وسائل الشخصيات الثانوية، مثل المؤسسات الخاصة في تحصيل هذه الموارد، وذلك مثل إيرادات المنشئات الاقتصادية العامة والرسوم والقروض الاختيارية.

ويؤخذ على هذا التقسيم عدم الوضوح والتشابه بين أنواع من الإيرادات العامة حيث قد تفرض الدولة رسومًا على خدمات لا يمكن للناس الاستغناء عنها فيمكن حينئذ اعتبارها إيرادات إجبارية، وكذلك إيرادات أملاك الدولة ذات الطابع الاحتكاري والإصدار فقد تحدد الدولة أسعارًا مرتفعة لهذه المنتجات وأيضًا الإصدار النقدي الجديد.

ب - التقسيم إلى إيرادات عادية وأخرى غير عادية:

ويعرف هذا التقسيم بالتقسيم المالي؛ لأنه يهتم بالتفرقة بين الموارد العادية وغير العادية لتقابل النفقات العادية وغير العادية، والإيرادات العامة العادية هي التي تحصل عليها الدولة بشكل دوري منتظم مثل: الضرائب، والرسوم، وإيراداتها من المنشئات الاقتصادية، وأما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تحصل عليها الدولة إلا بصفة غير دورية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

جـ التقسيم إلى إيرادات سيادية وأخرى شبيهة بإيرادات القطاع العام:

تتمثل الإيرادات السيادية في الضرائب والإصدار النقدي الجديد، وتتمثل الثانية في دخل الدولة من منشئات القطاع العام الاقتصادية ومن القروض، ويؤخذ على هذا التقسيم أنه غير حاسم في تحديد بعض أنواع الإيرادات، فمثلًا البعض يرى أن القروض الإجبارية تدخل في الإيرادات السيادية؛ وهكذا انقسم النوع الواحد من الإيرادات على القسمين، وأيضًا قيام الدولة بتحديد أسعار مرتفعة لما تنتجه منشآتها الاحتكارية، فإذا كانت هذه الأسعار تزيد على نفقات الإنتاج فإن هذا يعني أن السعر يتضمن ضريبة مستترة.

د- التقسيم إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة:

الإيرادات الأصلية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخص قانوني له حق

التملك مثل دخل أملاك الدولة، أما الإيرادات المشتقة فهي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد ومن ذلك الضرائب والرسوم والقروض العامة، ويرجع هذا التقسيم إلى العصور الوسطى في أوروبا حيث كانت إيرادات الدولة من أملاكها هي المورد الرئيسي لتغطية النفقات العامة في حين أنها كانت تتنازل عن إيرادات الضرائب للإقطاع وكبار الملاك، فلما استردت هذا الحق منهم الحكومة المركزية اعتبرت إيرادات مشتقة؛ ومثلها الرسوم والقروض العامة.

وفي الحقيقة فإن هذه التقسيمات تعاني من الغموض والتداخل وواقع الأمر أن كل دولة تحدد مصادر إيراداتها في ظل ظروفها الخاصة وتعتبر عملية اختيار نوعية هذه المصادر جزءًا من السياسة المالية للدولة.

وسوف نتناول دراسة الإيرادات العامة على أساس تقسيم مبسط وهي إيرادات تحصل عليها الدولة من أملاكها ومن القطاع العام نتيجة تملك الدولة جزءًا من وسائل الإنتاج وقيامها بالنشاط الإنتاجي أو حصولها على جزء من دخل الأفراد جبرًا أي: الضريبة أو عن طريق التوجه إلى الأفراد والمؤسسات المالية لطلب الاقتراض أي: القروض العامة من الأفراد، أو من الجهاز المصرفي، أو من القروض الخارجية، وقد تكون القروض من البنك المركزي في صورة إصدار نقود جديدة (الإصدار النقدي).

إيرادات الدولة من ممتلكاتها (القطاع العام):

يحسن بنا قبل دراسة إيرادات الدولة من ممتلكاتها بأنواعها أن نقدم تمهيدًا سريعًا لنطاق القطاع العام، ثم التعرض لأنواع الممتلكات العامة والخاصة للدولة.

نطاق القطاع العام:

نقصد بالقطاع العام المفهوم الواسع له فيشمل كل ما تقوم به الدولة من نشاط في كافة المجالات سواء في شكل مرافق إدارية عامة، أو الهيئات العامة، أو المنشئات الاقتصادية، وقد ارتبطت نشأة القطاع العام وتطوره بعوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية؛ لذلك يختلف نطاقه فيما بين الدول باختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية.

ففي الدول الرأسمالية توسع نشاط القطاع العام فيها بغرض دفع معدلات التنمية؛ وذلك بإقامة منشآت البنية الأساسية لرفع الميل للاستثمار لدى القطاع الخاص، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعلاج الأزمات التي تعتري أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفي عبارة أخرى فإن اتساع نطاق القطاع العام في الدول الرأسمالية لا يعني تحولًا عن النظام الرأسمالي لديها وإنما التقويم المسار الاقتصادي وتحقيق التوازن العام في المجتمع وخلق المناخ المناسب لزيادة الميل للاستثمار لدى القطاع الخاص لذلك لا يحتل فائض القطاع العام أهمية نسبية في مصادر الإيرادات العامة وتظل الضرائب هي أقوى المصادر.

أما في الدول الاشتراكية فقد كان القطاع العام هو الأداة الرئيسية لإدارة الاقتصاد القومي، وتغيير البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ ولذلك يمثل فائض القطاع العام أهمية نسبية عالية في مصادر الإيرادات بينما تتضاءل أهمية الضرائب.

وفي الدول النامية فقد احتل القطاع العام أهمية محورية في عملية التنمية لضعف الاستثمار الخاص إلا أننا رأينا تفاوتًا في شكل وحجم هذا القطاع من دولة لأخرى، فمن الدول مَنْ هيمن القطاع العام فيها على الجزء الأعظم من رسائل الإنتاج، وفي دول أخرى تنظيم للتعاون بين القطاع العام والخاص؛ حيث يتولى القطاع العام إقامة مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الصناعية الحيوية التي لا يقبل عليها القطاع الخاص أو لا يستطيع إقامتها، وفي دول أخرى تعتمد على القطاع الخاص بصفة أساسية في تحقيق التنمية، ويكون الاعتماد على القطاع العام موقوت بالحاجة إليه.

الرسوم:

الرسوم إيرادات عامة لها صفة الدورية والانتظام وتحصل الدولة على هذه الإيرادات مقابل خدمات تؤديها للأفراد من خلال المرافق العامة، ويعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الناس جبرا إلى الدولة مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص يؤدي إلى تحقيق نفع عام.

وخصائص الرسم في ضوء هذا التعريف أنه مبلغ نقدي يدفعه الأفراد جبرًا للمرافق العامة مقابل

الانتفاع بخدماتها، وفي الأحوال قد يفرض القانون على الناس تلقي خدمة معينة مثل: التعليم الإجباري، واستخراج شهادات الميلاد والوفاة، والبطاقات الشخصية والعائلية، وذلك مقابل رسم أي: مبلغ من النقود يدفع لجهة الإدارة لهذا المرفق.

وقد يكون الأفراد مجبرين عمليًّا على طلب الحصول على هذه الخدمة مقابل الرسم، ومثال ذلك تسجيل العقارات مقابل رسم معين، فهنا لا يوجد جبر بالقانون ولكن يوجد جبر عملي سعيًّا إلى تحقيق مصلحة خاصة لملاك العقارات.

ويحصل الأفراد على منفعة مباشرة تتمثل في منفعة أو خدمة معينة من مرافق الدولة وهذا بخلاف الضريبة، وهذا النفع الخاص الذي يحصل عليه الفرد يؤدي إلى تحقيق نفع عام للمجتمع، فالتعليم مثلًا يعود بالنفع الخاص على الفرد لكنه يحقق في نفس الوقت منفعة عامة تتمثل في ارتفاع الإنتاجية ورفع مستوى الأداء في المجتمع، وهناك فرق بين الرسم والإتاوة، فالإتاوة مبلغ من النقود يدفعها فئة من الناس هم ملاك العقارات التي ارتفعت قيمتها بسبب بعض الأعمال العامة، أما الرسم فيدفعه أي شخص ينتفع بالخدمة العامة (مثل التعليم الإجباري والتطعيم الإجباري) وبذاك يكون الرسم عند طلب الفرد الخدمة وهذا غير متوفر في حالة الإتاوة التي يدفعها الشخص استنادًا إلى أنه استفاد من قيام الدولة بتحسين الخدمات العامة.

ولكن يطرح هنا تساؤل حول أساس أو كيفية تحديد قيمة الرسم فيقال: إن الرسم عادة (وليس دائمًا) يكون أقل من تكاليف الخدمة وذلك مقابل الحصول على خدمات من المرافق الإدارية للدولة؛ لأن هذه المرافق العامة لا تستهدف الربح بيد أن البعض يرى أنه يجب التفرقة بين الرسم في حالة الانتفاع بخدمات المرافق العامة حيث إن القاعدة التي تحكم عمل هذه المرافق أنها لا تستهدف ربحًا وبين الرسم في حالة الانتفاع بالخدمات العامة الأساسية التي تجمع بين النفع العام والنفع الخاص مثل التعليم والصحة، فإذا كان النفع العام أكبر تحدد الرسم بأقل من نفقة إنتاج الخدمة لتشجيع الناس على طلب هذه الخدمات، أما إذا كان النفع الخاص أكبر تحدد الرسم عند قيمة تتناسب مع تكلفة الخدمة، ويرى البعض أن الرسم يحصل بمناسبة خدمات ذات طابع إداري أو تنظيمي وتقدمه مرافق

عامة إدارية مثل رسوم التقاضي أو تسجيل العقود... إلخ.

ويفرق بين الثمن العام والرسم فالثمن العام يحصل بمناسبة سلع أو خدمات ذات طابع اقتصادي تجاري صناعي وتقدمها مشروعات لها هذا الطابع الاقتصادي، والثمن الخاص هو ما يدفع لاستهلاك السلع أو الخدمات التي تقدمها خاصة تستهدف الربح، وسنعرض لهذا التمييز فيما سيأتي وينبغي أن لا تزيد قيمة الرسم على تكاليف الخدمة المفروضة عليها في جميع الأحوال حيث يعتبر في هذه الأحوال ضريبة مستترة أي: ضريبة غير مباشرة.

الضريبة

تمهيد:

يشكل دراسة الضريبة أحد المحاور الرئيسية في المالية العامة؛ لما تمثله من أهمية كمصدر للإيرادات العامة، وباعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية، فضلا عما تثيره من قضايا فنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولقد تطور نظام الضريبة وتغيرت أهدافه بتغير نظام الدولة ودورها في المجتمع؛ لأن الضريبة هي علاقة مالية بين الحكومة كسلطة سياسية والأفراد كمنتجين وكمستهلكين، ولهذا فإن تطور النظام الضريبي إنما يعكس دائما التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

فقد اتخذت الضريبة في العصور القديمة شكل جزية يفرضها الغزاة على أصحاب البلاد ويدفعها المهزوم، ثم أخذت في العصور الوسطى في أوروبا شكل الإعانة من الإقطاع والكنيسة إلى الملوك، ثم ومع ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا أيضا حيث تركزت السلطات في حكومة مركزية، التي تزايدت نفقاتها العامة، على نحو ما رأينا تفصيلا فيما مر علينا، فتعاظمت أهمية الضريبة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة.

ومع تطور الفكر الاقتصادي والمالي لدور الدولة، تطورت أغراض الضريبة، ففي ظل سيادة فكرة حياد المالية العامة عند الفكر التقليدي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اقتصر هدف الضريبة على

توفير المال للدولة للقيام بوظائف الأمن والعدالة والدفاع، فشاعت فكرة حياد الضريبة، بمعنى أنه ينبغي ألا تؤدي الضريبة إلى تغيير المراكز النسبية للأفراد أو التأثير في قراراتهم الاقتصادية، حيث تتحدد هذه القرارات في ضوء قوى السوق فحسب.

ومع بروز الدولة المتداخلة، التي تستهدف تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية من سياستها المالية بأدواتها، برزت الضريبة كأداة هامة تستخدمها وتتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، ولم يعد يقتصر هدفها على توفير موارد مالية لتغطية النفقات العامة، بل أصبحت الضريبة أداة رئيسية للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتشجيع أنشطة اقتصادية معينة، وأداة لرفع مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ووسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أغراض اجتماعية حين تعمد الحكومة على تخفيض العبث الضريبي على محدودي الدخل... أو زيادة الضريبة على السلع الضارة مثل السجائر وعلى السلع الكمالية والاستفزازية، بل إنها أيضا تعتبر أداة سياسية تستخدمها النخبة السياسية المسيطرة لتحقيق رؤية سياسية تؤمن بها في شكل مكاسب لفئات اجتماعية معينة وعلى حساب فئات أخرى، وأخيرا، فهي أداة من أدوات السياسة الخارجية حين تستخدم لتيسير إجراءات الاستيراد من بلاد معينة والحد منه من بلاد أخرى.

تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي، جبرا، يدفعه الممول للدولة، تبعا لمقدرته التكليفية دون أن يحصل على نفع خاص مباشر، تحقيقا لأهداف السياسة المالية، أو بفرض مواجهة الأعباء العامة.

والتعريف يشتمل على العناصر التالية:

(أ) الضريبة اقتطاع نقدي:

فالضريبة اقتطاع نقدي في العصر الحديث، وقد كانت في العصور الوسطى في أوروبا في صورة التزام عيني أو عمل (سخرة)، فكان يلتزم الأفراد بتسليم جزء من المحصول الزراعي، ولكن نظرا لعدة أسباب مثل عدم العدالة وارتفاع تكلفة التحصيل والتخزين، ولأن النفقات العامة تكون في شكل

نقدي، لذلك تطورت الضريبة إلى الشكل النقدي، إلا استثناءات قليلة كتنازل الأفراد عن بعض ممتلكاتهم... إلخ، وترتبط هذه الاستثناءات بأحوال الأزمات والحروب، وفيما عدا هذه الاستثناءات فإن الضريبة في ظل الاقتصاديات المعاصرة النقدية، يجري تحصيلها ودفعها في شكل نقود.

ومعنى اقتطاع أنها تنتقل بصفة نهائية من المكلف بأدائها إلى الدولة.

ومن هذا يتبين أن ما يقدمه بعض الأفراد من خدمات خاصة لا تعتبر من قبيل الضريبة، مثل أداء الخدمة العسكرية... أو التطوع لأداء بعض الأعمال.

(ب) الضريبة جبرية

فالضريبة تفرض وتدفع جبرا؛ لأنها من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة، فالدولة هي التي تنفرد بوضع النظام القانوني، والتنظيم الفني للضريبة دون أن يكون ذلك محل اتفاق بين الدولة وكل ممول على حدة.

ولا يعني أن الضريبة جبرية جواز فرضها وتحصيلها دون ضوابط قانونية، إذ إنه لا ضريبة بدون قانون يصدر عن السلطة التشريعية يحدد أحكام هذه الضريبة، وتلتزم به الدولة عند ربط وتحصيل هذه الضريبة، واشتراط موافقة السلطة التشريعية التي تمثل الشعب لا يتعارض مع مبدأ الجبر؛ لأن هذه الموافقة ليست ناتجة عن اتفاق بين السلطة التشريعية وكل ممول على حدة.

ويترتب على جبرية الضريبة أنه في حالة امتناع الممول عن دفعها يتم اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبرية للحصول على الضريبة. وعنصر الجبر هو الذي يفرق بين الضريبة وغيرها من الإيرادات العامة، فالثمن العام لا تتمتع الدولة فيه بأية سلطة جبرية، فهذا الثمن يتحدد في السوق، ويتم البيع على أساسه لمنتجات الدولة على أساس تعاقدي. كما تختلف الضريبة عن القروض الاختيارية في أن الأخيرة ليس فيها إجبار، أما القروض الإجبارية فإنها تختلف عن الضريبة في أن القروض الإجبارية لا تجبى بصفة نهائية فالفرد له حق استردادها. بعكس الضريبة، والرسم يختلف عن الضريبة، فالرسم يدفع مقابل الانتفاع بخدمات عامة، فإذالم يرغب الشخص في الانتفاع بهذه الخدمات فلا يلزم بالدفع.

(ج) الضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص مباشر

فالممول يدفع الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به، إنما يقوم بذلك للمشاركة في تحمل الأعباء العامة للمجتمع بصفته عضوا في هذا المجتمع. ومع ذلك فإنه ينتفع بالخدمات العامة التي تقدمها المرافق العامة للدولة بصفة عضو في جماعة سياسية أو في الوطن، وليس لأنه دفع الضريبة.

ولهذا فإن مقدار الضريبة التي يدفعها الممول لا يتحد في ضوء ما يعود عليه من نفع خاص، وإنما يتحدد مقدار الضريبة على أساس قدرة الممول على الدفع، وقدرته على تحمل أعباء الإيرادات العامة، وبالتالي تفرض الضريبة بطريقة تتناسب مع المقدرة التكليفية للأفراد، بمعنى أنه في حالة تساوي قدرات الممولين على الدفع يجب أن يتحملوا أعباء ضريبية متساوية، وحينئذ تتحقق العدالة الأفقية في تحمل العبء الضريبي، وإذا اختلفت قدراتهم فإنه يجب أن تتفاوت الأعباء الضريبية بين الممولين بشكل يحقق العدالة الرأسية في تحمل الأعباء. ولهذا السبب يتخذ الدخل، في الغالب، كأساس لفرض الضريبة، وتعتبر الضريبة المفروضة على إجمالي الدخل للممول هي أحسن أنواع الضريبة التي تحقق العدالة الضريبية بين الأفراد.

(د) غرض الضريبة تحقيق أهداف السياسة المالية

غرض الضريبة ليس تقديم نفع خاص لدافعي الضريبة، وإنما تستخدمها الدولة في تغطية النفقات العامة، في إطار تحقيق أهداف السياسة المالية في النمو والاستقرار والعدالة. وهذا يستلزم التفاعل الصحيح بين القرارات المتعلقة بالإنفاق العام والقرارات المتعلقة بالإيرادات العامة، وقد ذكرنا فيما سبق كيف أن القرارات المتعلقة بالإنفاق العام تستهدف تحقيق آثار اقتصادية على مستوى الدخل والناتج والاستهلاك والاستثمار والتوزيع، أي أن للضريبة أغراضا اقتصادية واجتماعية ولا تقتصر على الغرض المالي.



الخلاصة:

- تطور نوعية الإيرادات العامة، أو بعبارة أخرى: تغيير الأهمية النسبية للموارد العامة.
- يتسع مفهوم القطاع العام ليشمل كل ما تقوم به الدولة من نشاط في كافة المجالات.
- يختلف نطاق القطاع العام فيما بين الدول باختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية.
- مع نشأة النظام الرأسمالي في الدولة القومية الحديثة أصبحت الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.



الدرس الرابع: الموازنة العامة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة الخامسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع الموازنة العامة ، وتبين أهميتها، ومفهومها، وتذكر مبادئها، ويبين لنا المحاضر كيفية الرقابة على الموازنة العامة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

- تَعرف مفهوم الموازنة العامة.
- تشرح مبادئ الموازنة العامة.
- توضح كيفية الرقابة على الموازنة العامة.

مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة عبارة عن بيان تقديري تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة من الزمن تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية فتجيز لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة بجانبيها التحصيلي والإنفاق طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه.

ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة هي:

- بيان بموارد الدولة واستخداماتها.
- بيان تقديري وليس فعلي.
- بيان عن فترة زمنية محددة تكون عادة سنة.
- بيان معتمد من السلطة المختصة وملزم بها.

ويتضح من ذلك أن الميزانية العامة تضع برنامج عمل يحدد السياسة المالية للدولة خلال سنة مقبلة وذلك وفقا للظروف الخاصة بكل مجتمع والأهداف العامة التي يعمل على تحقيقها.

ولم تظهر فكرة الميزانية العامة في العصور القديمة والعصور الوسطى حيث كانت مالية الدولة تختلط مع مالية الملك أو الأمير فلا توجد حدود فاصلة بينهما بحيث يقوم الملك أو الأمير بالإنفاق على أسرته وحاشيته كما ينفق على الدولة.

أما فكرة إعداد ميزانية لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة بالصورة المعروفة في الوقت الحاضر فهي فكرة حديثة العهد لم تصل إليها الدول مرة واحدة وإنما تم ذلك بطريقة تدريجية.

وقد تشابهت مراحل إقرار هذه الفكرة في كل من انجلترا وفرنسا مهد استنباط القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الميزانية الحديثة وقد تم ذلك على مراحل ثلاثة:

المرحلة الأولى: تقرر فيها مبدأ وجوب الإذن للملك بجباية الضرائب من ممثلي الشعب ومع استقرار هذا الحق امتد اختصاص ممثلي الشعب إلى مناقشة الإيرادات الأخرى وتبلور مبدأ اعتماد الإيرادات العامة.

المرحلة الثانية: مع توطد حق الإذن بجباية الضرائب أدرك ممثلو الشعب أن هذا الحق يتضمن حقا آخر وهو حق مناقشة كيفية إنفاق حصيلة هذه الإيرادات العامة العادية وغير العادية فحصل ممثلو الشعب على حق تحديد المصروفات التي توجه فيها حصيلة الضرائب وكافة الإيرادات الأخرى حربية كانت أم مدنية.

المرحلة الثالثة: تدرج الوضع للوصول إلى حق الاعتماد الدوري لكافة الإيرادات والنفقات العامة، وبتوطيد هذا الحق نشأت الميزانية الحديثة والتي تبلورت أسسها مع تزايد رقابة ممثل الشعب على الملك وعلى السلطة الحاكمة من بعده.

تضم مبادئ الموازنة العامة:

١ -مبدأ السنوية.

٢ -مبدأ الوحدة.

٣ -مبدأ الشيوع.

٤ -مبدأ التوازن.

١ -مبدأ السنوية:

يتم إعداد الميزانية العامة بصورة دورية لفترة اثني عشر شهرا ميلادية وقد اعتبرت هذه المدة معقولة لأنها تغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام والموارد العامة كما أنه لو طالت هذه المدة لأكثر من سنة لجعلت رقابة نواب الشعب ضعيفة ولو قصرت عن هذا القدر لأدت إلى تعطيل النشاط الحكومي ولأصبحت الرقابة مرهقة وباهظة التكاليف، ويختلف تحديد تاريخ بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى تبعا لأنظمتها الإدارية والتشريعية كما قد تعد ميزانيات عامة تقل مدتها عن سنة كاملة أو تزيد عنها عند تعديل بداية ونهاية السنة المالية لأسباب سياسية أو إدارية.

٢ -مبدأ الوحدة:

يقضي مبدأ وحدة الميزانية أن يكون للدولة ميزانية واحدة تحتوي على كافة النفقات في جانب، وكافة الإيرادات في جانب آخر ويستند هذا المبدأ إلى المبررات التالية:

- الحكومة تمثل وحدة واحدة إدارية متكاملة تضطلع بوظائفها عن طريق أقسامها المتخصصة.
- الضرائب هي المصدر الرئيسي لموارد الدولة وتتميز بعدم التخصيص مما يترتب عليه منطقيا وضع ميزانية واحدة شاملة لإنفاق هذه الحصيلة.
- وحدة الميزانية تضمن عرضها بصورة واضحة ومبسطة تيسر مهمة نواب الشعب في التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وممارسة سلطاتهم الكاملة في الرقابة على المالية العامة.

في الواقع نجد أن مبدأ الوحدة أصبح لا يلائم الاتجاهات الحديثة لوظيفة الدولة حيث تتشعب أنشطتها كما تتعرض لأوضاع استثنائية تستلزم الخروج عن هذه القاعدة.

وتعتبر الاستثناءات لمبدأ وحدة الميزانية:

أ -الميزانيات غير العادية: وهي تلك الميزانيات التي توضع لأغراض وقتية أو استثنائية كنفقات الحروب وتمول هذه النفقات من موارد غير عادية.

ب - الميزانيات الملحقة: وهي الميزانيات المنفصلة عن الميزانية العامة للدولة والتي تشمل مصروفات وإيرادات بعض المصالح العامة التي لا تكون منفصلة قانونا عن الدولة.

ت - الميزانيات المستقلة: وهي ميزانيات المصالح العمومية التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة والتي يطلق عليها اسم المؤسسات العامة.

٣ -مبدأ الشيوع:

يقضي هذا المبدأ بعدم تخصيص الإيرادات فلا يخصص إيراد معين لمصلحة معينة بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات ذلك أن تخصيص موارد معينة لمصروف معين يفقد الميزانية العامة مرونتها إذ يري مفكرو المالية الوضعية أن تخصيص إيرادات معينة لمصلحة معينة يؤدي إما إلى توفر الأموال لديها بكمية أكبر من اللازم لها فتندفع إلى الإسراف والتبذير وإما أن يؤدي إلى قصور المال لديها فتعجز عن أداء رسالتها على الوجه اللائق.

إلا أن ذلك لا يمنع حدوث استثناءات لهذا المبدأ حيث قد تصدر تشريعات بتخصيص بعض الإيرادات لأغراض محددة.

٤ -مبدأ التوازن:

يفترض مبدأ التوازن المساواة بين النفقات العامة والإيرادات العامة فإذا ما زادت النفقات على الإيرادات كانت الميزانية في حالة عجز يفرض على الدولة تدبير المال اللازم لتغطية هذا العجز.

وقد يرجع العجز في الميزانية العامة إلى:

- الأزمات الاقتصادية: التي تؤدي إلى نقص حصيلة الضرائب من ناحية وضرورة زيادة الإنفاق لمواجهة المشاكل الاقتصادية وتصحيح الأوضاع المتردية.



- ازدياد الأعباء المالية للدولة: خاصة لمواجهة نفقات التسليح والدفاع الوطني، واتساع نطاق الخدمات الحكومية وارتفاع تكاليفها باطراد.

الرقابة على الميزانية العامة:

إن الميزانية العامة وهي تحدد كيفية التصرف في الأموال العامة من أجل إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع وتحقيق مصالحهم تضع القواعد التي تحكم عملية الإنفاق ويصبح من الأهمية بمكان وجود رقابة تضمن الالتزام بهذه القواعد حتى يحقق المال العام الأهداف المرجوة منه لصالح الجماعة.

إن الرقابة المالية لا تهدف فقط إلى المحافظة على المال العام وكشف أي اعتداء عليه وحمايته من السرقة والضياع والاختلاس وإنما تهدف أيضا إلى التحقق من إنجاز الأهداف المحددة في المدة المقررة وأن يتم ذلك بغير إسراف أو تبذير بحيث يتم أداء هذه الأهداف وفق المستوى المنشود.

توجيه أعضاء المجالس النيابية للأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة إلى السلطة التنفيذية.

- مناقشة الحساب الختامي عند عرضه على نواب الشعب لاعتماده يتم تقسيم الرقابة من حيث الزمن إلى نوعين:

١- رقابة سابقة.

٢- رقابة لاحقة.

١- الرقابة السابقة: على الإنفاق وتسمى أيضا الرقابة المانعة أو الرقابة الوقائية لأنها تتم قبل الصرف ويمكن في ظلها تدارك الأخطاء قبل وقوعها.

٢- الرقابة اللاحقة: على الإنفاق والتحصيل وتسمى أيضا الرقابة العلاجية لأنها تكشف عن الأخطاء بعد وقوعها مما يؤدي إلى منع تكرارها في المستقبل وذلك بتلافي الأسباب التي أدت وقوع هذه الأخطاء.

الخلاصة:

- الموازنة العامة: عبارة عن بيان تقديري تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة من الزمن تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية.
- لم تظهر فكرة الميزانية العامة في العصور القديمة والعصور الوسطى حيث كانت مالية الدولة تختلط مع مالية الملك أو الأمير.
- مبادئ الموازنة العامة:

مبدأ السنوية.

مبدأ الوحدة.

مبدأ الشيوع.

مبدأ التوازن.

- لا تهدف الرقابة المالية إلى المحافظة على المال العام وفقط، وإنما تهدف أيضًا إلى التحقق من إنجاز الأهداف المحددة في المدة المقررة وفق المستوى المنشود.



الوحدة السادسة: اقتصاديات التبادل الدولي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة السادسة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

أهمية التبادل الدولي وتطوراته الحديثة، ومعنى نظم الصرف، وميزان المدفوعات، والاتفاقيات الدولية وصندوق النقد الدولي، وتوضح منظمة التجارة العالمية.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

. تبين أهمية التبادل الدولي وتطوراته الحديثة.

. توضح معنى نظم الصرف.

. تبين ميزان المدفوعات.

. توضح نظام النقد الدولي.

. تبين الاتفاقيات الدولية وصندوق النقد الدولي.

. توضح منظمة التجارة العالمية.



الدرس الأول: التبادل الدولي وتطوراته الحديثة

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة السادسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع التبادل الدولي وتطوراته الحديثة، وتعرِّفه، وتوضح كيفية تطوره، وتعدد مزايا التجارة الدولية، وخصائص التبادل الدولي، ويبين لنا المحاضر نظريات التجارة الدولية.

الأهداف:

توضح أهمية التبادل الدولي وتطوراته الحديثة.

تعدد مزايا التجارة الدولية.

تعدد خصائص التبادل الدولي.

تعدد نظريات التجارة الدولية.

أهمية التبادل الدولي:

تتناول دراسة الاقتصاد الدولي دراسة كافة المعاملات التي تتضمن عبور السلع والخدمات والاستثمارات الحدود الوطنية، أي تلك التي تتم بين دول مختلفة لها حدود وسلطات سيادية مختلفة.

ويشهد التاريخ على أن التبادل التجاري بين الدول قديم، فمنذ نشأة الدول والإمبراطوريات في القديم حدث انتقال السلع بين هذه البلاد، فعبرت القوافل الحدود بين البلاد وتم التبادل التجاري بيعًا وشراء بين السلع التي تحملها هذه القوافل البرية والبحرية، وبين السلع التي تواجدت في هذه البلاد.

لكن هذا التبادل شهد اتساعًا وتطورًا كبيرًا في الكم والكيف في الحجم والنوع، مع التطورات في العصر الحديث خاصة في مجال المواصلات؛ حيث تيسر نقل السلع والبضائع بكميات كبيرة وفي زمن قصير، وتقدمت الاتصالات فيما يسمى بثورة الاتصالات، فازداد الترابط وتعمق الاتصال وزالت الحواجز والموانع بين الدول حتى قيل: إن العالم أصبح قرية واحدة.

وأصبح اقتصاد أي بلد يرتبط مع الاقتصاديات الأخرى شرقًا وغربًا بحجم من المبادلات، لا تقتصر فقط على انتقال السلع بل أيضًا المهارات والخبرات الفنية ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الفنية ... إلخ.

آثار الارتباط الاقتصادي بين الدول:

وقد أدى ذلك الارتباط إلى أننا نجد أن كثيرًا من التطورات الاقتصادية التي تحدث في ناحية من العالم؛ تؤثر بدرجة أو بأخرى على الأجزاء الأخرى من العالم وتنتقل آثارها إليها. فمثلًا الركود الاقتصادي في البلاد الصناعية المتقدمة في الغرب تؤثر مباشرة على دخول البلاد النامية التي تتولد من حصيلة مبادلة المواد الخام مع هذه الدول الصناعية، وكذلك على تدفق العمالة والهجرة من الدول المختلفة إلى الدول الصناعية، وكذلك على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات من البلاد الصناعية إلى الدول النامية، وهكذا تنتقل آثار الأوضاع الاقتصادية عبر بلاد العالم فأصبحت الظواهر الاقتصادية عالمية،

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن السياسات الاقتصادية التي تتخذها دولة ما في مجال التجارة الخارجية لا يقتصر أثرها على حدودها الداخلية، بل تتعداها بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول الأخرى، وتزايد الارتباط والاعتماد المتبادل بين أقطار العالم وتنوعت أشكال هذا الارتباط فلم تقتصر على الزيادة في حجم المبادلات بل اتسعت القائمة لتشمل الخدمات بأنواعها المختلفة بجانب السلع الصناعية التي تزداد كل يوم مع الابتكارات التكنولوجية.

أهمية التجارة الدولية:

تأتي أهمية التجارة الدولية من المزايا والمكاسب التي يحققها التبادل الدولي، التي تنبع من نفس المنطق التي تقوم عليه التجارة الداخلية، أي: التخصص الذي يؤدي إلى التبادل بين الأفراد في التجارة المحلية وبين الدول في التجارة الخارجية، فالتخصص الدولي يقوم على الكفاءة الاقتصادية استنادًا إلى توفر فتتخصص في إنتاجها وتتبادل الفائض مع غيرها من الدول، التي تتخصص بدورها في إنتاج سلعة أخرى ويتوفر لديها الكفاءة في إنتاجها.

مكاسب التجارة الدولية:

وباختصار يمكن القول بأن التجارة الدولية (في ظل سيادة شروط المنافسة والحرية) تؤدي إلى مكاسب منها:

١. توزيع أمثل للموارد الإنتاجية الدولية على استخداماتها.
٢. تنظيم الرفاهية الاقتصادية العالميةفالتجارة الدولية تُحقق مكاسب لدول التبادل؛ حيث تستطيع كل دولة أن تشتري السلعة بسعر يقل عن سعر تكلفة إنتاجها، كما تضمن حرية التجارة مستوى رفاهية اقتصادية أفضل عما يمكن تحقيقه في ظل نموذج الاكتفاء الذاتي، إذ يترتب على اختلاف أسعار التبادل الدولية عن أسعار التبادل المحلية مزايا على الاستهلاك وعلى الإنتاج على حد سواء؛ وذلك نتيجة لزيادة مستوى الإشباع من ناحية وتحسن مستوى الإنتاج من ناحية أخرى.

وقد كان لهذه المكاسب الأثر الملحوظ في التزايد الكبير في حجم التجارة الدولية و،أيضًا في تنوع

السلع والخدمات التي يجري تبادلها خارجيًا، وخاصة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية فزادت صادرات السلع والخدمات بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٨٦ بمعدل يتجاوز ١٠ ٪ سنويًا، وتطور الأهمية النسبية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي فبلغت نحو ٢٠ ٪ في الدول المتقدمة، ونحو ٢٧ ٪ في الدول النامية.

وقد ترتب على ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات إلى أن بعض الدول النامية وخاصة دول جنوب وشرق آسيا، (هونج كونج ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان) اعتمدت في سعيها للتنمية على إستراتيجية التصدير، وقد نجحت بالفعل في قطع أشواط واسعة في مسار التنمية بفضل نجاحها في التصدير كما أدى النمو في حصيلة الصادرات إلى التنوع في الصادرات مما ساعد على الحد من التباين في حصيلة الصادرات.

خصائص التبادل الدولي:

يتصف التبادل الدولي بمجموعة من الخصائص المميزة لها عن التبادل المحلي، أي: انتقال السلع والخدمات ورأس المال في داخل القطر الواحد تختلف عن انتقالها عبر الأقطار المختلفة ذات الكيانات السياسية والقانونية المختلفة وذلك في:-

١ – اختلاف العملات الدولية:

٢ – صعوبة انتقال عوامل الإنتاج:

٣– اختلاف النظم والسياسات ودرجة النمو الاقتصادي:

أهم التطورات الحديثة في التبادل الدولي:

شهد التبادل الدولي تطورات هامة في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي نوجز أهمها فيما يلي: -

١ – سيطرة الاحتكارات على التجارة العالمية:

٢- تركز التجارة الدولية بين الدول الصناعية:

٣- اتساع نطاق التجارة في الخدمات:

٤- تراجع الطلب على الخامات الطبيعية:

نظريات التجارة الدولية

نتناول في هذا الفصل استعراضًا مركزًا للنظريات والأفكار الاقتصادية في تفسير نشأة التجارة الدولية، ودوافعه والمكاسب التي تترتب على ذلك، ويسجل الفكر الاقتصادي تطورًا متراكمًا في النظريات والأفكار والمساهمات في تفسير قيام التجارة الدولية، الأمر الذي سنتعرض له على النحو التالي:

أولًا: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية:

وفيها نتناول كلًّا من: النفقات المطلقة، والنفقات النسبية، ثم الطلب المتبادل.

ثانيًا: النظرية النيو كلاسيكية:

كما تعبر عنها نظرية تكلفة الفرصة البديلة، والنظرية السويدية، ثم لغز ليونتيف.

ثالثًا: النظريات التكميلية:

ونتناول فيها: تحليل منحنى التعلم، نموذج ليندر في الأسواق والمخترعات ونظرية دورة حياة المنتج.

رابعًا: بعض العوامل الأخرى المفسرة للتبادل الدولي:

مثل توزيع الموارد الطبيعية، تغير الميزة النسبية، التكنولوجيا .... إلخ.

الخلاصة

شهد التبادل التجاري اتساعًا وتطورًا كبيرًا في الكم والكيف في الحجم والنوع، مع التطورات في العصر الحديث.

وأصبح اقتصاد أي بلد يرتبط مع الاقتصاديات الأخرى شرقًا وغربًا بحجم من المبادلات، بحيث لا تقتصر فقط على انتقال السلع بل أيضًا المهارات والخبرات الفنية ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الفنية.

من مزايا التجارة الدولية: توزيع أمثل للموارد الإنتاجية الدولية على استخداماتها.

أ تنظيم الرفاهية الاقتصادية العالمية فالتجارة الدولية تُحقق مكاسب لدول التبادل؛ حيث تستطيع كل دولة أن تشتري السلعة بسعر يقل عن سعر تكلفة إنتاجها، كما تضمن حرية التجارة مستوى رفاهية اقتصادية أفضل عما يمكن تحقيقه في ظل نموذج الاكتفاء الذاتي

ب توزيع أمثل للموارد الإنتاجية الدولية على استخداماتها

من أهم التطورات الحديثة في التبادل الدولي:

أ سيطرة الاحتكارات على التجارة العالمية:

ب تركز التجارة الدولية بين الدول الصناعية:

ج اتساع نطاق التجارة في الخدمات:

د تراجع الطلب على الخامات الطبيعية.

تنقسم النظريات المتعلقة بالتجارة الدولية إلى: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية:

وهي نظريات: النفقات المطلقة، والنفقات النسبية، ثم الطلب المتبادل.

ثانيًا: النظرية النيو كلاسيكية:

حيث تعبر عنها نظرية تكلفة الفرصة البديلة، والنظرية السويدية، ثم لغز ليونتيف.

ثالثًا: النظريات التكميلية:

كتحليل منحنى التعلم، نموذج ليندر في الأسواق والمخترعات ونظرية دورة حياة المنتج.

رابعًا: بعض العوامل الأخرى المفسرة للتبادل الدولي: مثل توزيع الموارد الطبيعية، تغير الميزة النسبية، التكنولوجيا .... إلخ.

في نظرية النفقات المطلقة يرى سميث أن الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية هو نفسه الأساس الذي تقوم عليه التجارة الداخلية؛ ولهذا فإن التجارة الدولية في عرف "سميث" تقوم على المزايا المطلقة، وتعني نظرية المزايا المطلقة أن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، أي: تنتجها بتكلفة متوسطة أقل من غيرها، وتتبادل فائض إنتاجها من هذه السلعة مع دولة أخرى لا تتمتع بهذه الميزة. وفي المقابل تقوم باستيراد سلعة أخرى لا تتمتع فيها بميزة مطلقة.

طرح ريكاردو نظرية النفقات النسبية تفسيرًا لقيام التجارة الدولية في ظل عدم توفر ميزة مطلقة بلد ما، فحتى إذا لم تتمتع دولة ما بميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، فيمكنها التخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها بنفقات أرخص نسبيًا، أي: السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتصدر الفائض منها إلى دولة أخرى تستورد منها السلع التي تتمتع فيها تلك الدولة بميزة نسبية.

ملخص نظرية هابرلر أن نفقة الاختيار أو تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة، بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلعة أخرى، وأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من التبادل الدولي.

نظرية نسب عوامل الإنتاج تُرجع اختلاف سعر السلع إلى عاملين:

الأول: اختلاف درجة ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج في الدول.

والثاني:اختلاف درجة احتياج السلع إلى عوامل الإنتاج، فهناك سلعة كثيفة العمل، وأخرى كثيفة رأس المال.



من النظريات الجديدة لتدعيم تفسير التبادل الدولي نظرية تحليل منحنى التعلم و نموذج ليندر ونظرية دورة حياة المُنتَج.

من العوامل التي لها دور في تفسير التجارة الدولية أ طبيعة توزيع الموارد الطبيعية:

حيث تتمتع بعض البلاد بتركز بعض مصادر الثروة الطبيعية في بعض البلاد؛ كالبترول في بلاد الشرق الأوسط وأمريكا وروسيا وفنزويلا، والفحم والمطاط في بلاد معينة، وكذلك القطن والسكر. ب حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها، والذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير ج النظام السياسي السائد واختياراته الاقتصادية، فقد يضع ذلك النظام قيودًا على التجارة الخارجية والعكس صحيح. د تغير الميزة النسبية: العوامل التي تؤثر في التخصص الدولي ليست ثابتة على مدار الزمن، بل تتغير هذه العوامل وتُغير بالتالي من التخصص الدولي واتجاهات التجارة الخارجية.



الدرس الثاني: نظم الصرف

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة السادسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع نظم الصرف ، ونظم أسعار الصرف.

الأهداف:

١. تعدد أنظمة أسعار الصرف.
٢. تفرق بين نظم أسعار الصرف الثابتة والمختلطة.

نظم أسعار الصرف

هناك نظم متعددة لأسعار الصرف

فهناك في طرف نظام يترك فيه لأسعار الصرف حرية التحرك بلا قيود استجابة لقوى العرض والطلب؛ عرض النقد الأجنبي والطلب عليه وهذا هو ما يسمى بنظام أسعار الصرف المعومة (أو الحرة).

وهناك في طرف آخر نظام تثبت فيه أسعار الصرف ولا يسمح بتغيير سعر العملة إلا في ظل ظروف خاصة، وهذا يسمى بنظام أسعار الصرف الثابتة.

وبين هذين الطرفين هناك نظم مختلطة لأسعار الصرف تجمع في نفس الوقت بين بعض خصائص أسعار الصرف المعومة والثابتة، ولكنها قد تكون أقرب إلى طرف دون آخر أقرب إلى التعويم مثلًا أو إلى الثبات.

ونقوم فيما يلي بشرح معالم نظام أسعار الصرف المعومة ونظام أسعار الصرف الثابتة ونظم الصرف المختلفة، وأخيرًا نتحدث عن نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي.

- نظام أسعار الصرف المعومة

نظام أسعار الصرف المعومة هو نظام تترك فيه أسعار الصرف للتحرك حسب قوى عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف، وفي ظل التعويم التام الذي سنقصر هنا الحديث عنه لا تتدخل الدولة للتأثير على مسار أسعار الصرف التي تحدده قوى السوق، ولكن سيرد الحديث في إطار النظم المختلطة عن التعويم المدار حيث تحاول السلطات التنفيذية إدخال بعض الاستقرار على تقلبات أسعار الصرف التي تحددها قوى السوق بشراء أو بيع العملة، وبالتالي فإنه في ظل نظام التعويم التام لا تحتفظ السلطات النقدية بصندوق لتثبيت أسعار الصرف أي بحيازات للنقد الأجنبي هدفها هو التدخل في سوق الصرف.

- نظام أسعار الصرف الثابتة:

يتميز نظام أسعار الصرف الثابتة في معرض المقارنة بنظام أسعار الصرف المعومة بعدد من الأمور.

١ – خفض عوامل عدم التيقن في التجارة الدولية والاستثمار الدولي.

٢ – درجة من الانضباط في تحركات الأسعار الداخلية، وذلك على خلاف ما يتميز به نظام أسعار الصرف المعومة من تحيز تضخمي.

٣ – الطلب على الاحتياطات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

نظم أسعار الصرف المختلطة:

النظم التي سنتناولها الآن بطرف من الحديث هي نظم شهدت حظًا من التطبيق في الواقع العملي، في حقبة زمنية بعينها أو في بلدان بذاتها، وكما هو الشأن دومًا مع ما يقتضيه الواقع العملي، كانت هذه النظم محاولة للتوفيق بين اعتبارات متعددة وأهداف شتى. فالذي يغلب على هذه النظم أنها نظم مختلطة تجمع بين بعض خواص نموذجي الصرف السابق الإشارة إليهما، وهو نموذج أسعار الصرف المعومة ونموذج أسعار الصرف الثابتة. أي أن نظم الصرف كما شهدها الواقع العملي تجمع بين قدر من التعويم وقدر من التثبيت، وإن كان البعض منها أميل إلى هذا الجانب أو ذاك.

وهذه النظم المختلطة تعكس في رأينا اعتقادًا لدى البلدان التي تسير على هذه النظم المختلطة، إن هذه النظم بضمها بعض خصائص نظام أسعار الصرف المعومة والثابتة يمكن أن تجمع بين الحُسنيين: أي تجمع بين مزايا كلًا منهما في الوقت الذي تتفادى فيه مساوئ كل منهما. وإن كان هذا لا يعني أن هذا الاعتقاد كان سليمًا على طول الخط، وذلك حسب التجارب التي أسفرت عنها هذه النظم المختلطة.

وسنتحدث هنا عن هذه النظم المختلطة:

١ -نظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل (نظام بريتون وودز)

٢ -نظام التعويم المدار.

٣ -نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي.

وليس من المستهدف هنا إيراد تقييم شامل لهذه النظم، أو إعطاء شرح تفصيلي للمشاكل الواقعية التي صادفتها هذه النظم في التطبيق العملي. وإنما يقتصر اهتمامنا على إيراد إشارات مجملة للمعالم البارزة لها كنظم للصرف.

نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي:

يتسم نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي بقدر من المرونة، حيث إنه يسمح لكل بلد باختيار نظام أسعار الصرف الذي يتمشى مع ظروفها وتفضيلاتها. كما أن صندوق النقد الدولي لا يشترط على أعضائه إتباع نظام معين لأسعار الصرف، وإن كان يضع بعض المبادئ التي تمثل قواعد سلوكية هادية، مثل تجنب محاولة الاستفادة على حساب الغير عند تدخل أحد البلدان في أسواق الصرف (لخفض سعر العملة الوطنية لتشجيع الصادرات على حساب البلدان الأخرى)، وكذلك تجنب توجيه الأسعار في اتجاهات تضر بعملية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، وكذلك العمل على سير أسواق الصرف بصورة لا يشوبها الاختلالات... إلخ.

ونظرة على نظم الصرف التي تنتهجها البلدان المختلفة في العالم (أعضاء صندوق النقد الدولي) حسبما يوضحه الجدول تظهر عددًا من الحقائق.

أولًا: يظهر الجدول حقيقة بارزة وهو أن قرابة ٦٠٪ من عدد الدول الأعضاء يسيرون على نظام لأسعار الصرف المثبتة، سواء إلى عملات وطنية، أو حقوق السحب الخاصة، أو سلة من العملات الوطنية. وأغلب البلدان التي تثبت عملتها إلى عملات وطنية أو غيرها هي عادة بلدان نامية صغيرة الحجم. وهي تثبت عملتها عادة لأكبر شركائها في التجارة الدولية. وذلك حتى تخفف من تقلبات أسعار صادراتها ووارداتها وبالتالي حتى تضمن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الإنتاج القومي والعمالة في قطاع التصدير والاستيراد، وهي قطاعات أساسية الأمر الذي سيكون له آثار طيبة على التنمية الاقتصادية.

أما البلدان الصغيرة التي لها أكثر من شريك تجاري كبير فهي تثبت عملتها لسلة تتكون من عملتين أو أكثر (بقدر عدد هؤلاء الشركاء التجاريين الكبار)، وهذه السلة من العملات هي عبارة عن مجموع أسعار صرف كبريات الشركاء التجاريين للبلد (مقومة بسعر العملة الوطنية) مع ترجيح سعر صرف كل بلد حسب أهميتها التجارية للبلد النامية الصغيرة. ويمكن هذا الأسلوب من تخفيف التقلبات في أسعار الصادرات والواردات التي تحدثها تحركات أسعار الصرف (حيث إن ارتفاع سعر أحد العملات يمكن أن يناظره انخفاض في أسعار العملات الأخرى)، وبالتالي أثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد القومي. وتعميمًا لربط العملة الوطنية بسلة من العملات تلجأ العديد من البلدان إلى

ربط عملتها بوحدات حقوق السحب الخاصة، وهي سلة العملات التي وضعها صندوق النقد الدولي. وهذه السلة تشمل عددًا من كبريات البلدان التجارية من أعضاء صندوق النقد الدولي (أكبر نسبة في التجارة الدولية للعالم) مثل الولايات المتحدة واليابان وإنجلترا وفرنسا وألمانيا. وبالطبع فإن البلدان التي تربط عملتها بوحدات حقوق السحب الخاصة تقوم بأغلب تجارتها مع هذه البلدان. وبالطبع فإن وحدات السحب الخاصة SDRS تقوم بأغلب تجارتها مع هذه البلدان. وبالطبع فإن وحدات حقوق السحب الخاصة بصفتها وسطًا مرجحًا لأسعار عدد من العملات الأساسية، فإنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار مقارنة بالعملات الأخرى.

ثانيًا: هناك في الطرف الآخر عدد من البلدان التي لجأت إلى تعويم عملاتها، بصورة أو بأخرى من أشكال التعويم. ورغم أن هذه البلدان لا تشكل من حيث العدد إلا حوالي ثلث عدد الأعضاء كما هو وارد في الجدول ، فإن هذه المجموعة تشمل كبريات البلدان الصناعية سواء في إطار التعويم المدار (الولايات المتحدة واليابان وكندا مثلًا)... أو التعويم المشترك (إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبقية دول السوق الأوروبية) أو التعويم المستقل (بعض كبريات البلدان النامية والبلدان حديثة التصنيع).

جدول نظم الصرف للبلدان المختلفة الأعضاء في صندوق النقد الدولي ١٩٩٠م

نظام الصرف	عدد البلدان
أسعار صرف مثبتة إلى:	
- الدولار الأمريكي	٣٠
- الفرنك الفرنسي	١٤
- عملات وطنية أخرى	٥
- حقوق السحب الخاصة	٧
- سلة من العملات	٣٤
إجمالي أسعار الصرف المثبتة	٩٠
أسعار صرف معومة:	
- تعويم مدار	٢٣
- تعويم مشترك	٩
- تعويم مستقل	٢١
- إجمالي أسعار الصرف المعومة	٥٣
- أسعار صرف تصحيح بناء على عدد من المؤشرات	٤
- آخرون	٥
- الإجمالي	١٥٢

الخلاصة

- نظام أسعار الصرف المعومة هو نظام يترك فيه لأسعار الصرف حرية التحرك بلا قيود استجابة لقوى العرض والطلب؛ عرض النقد الأجنبي والطلب عليه و لا تتدخل الدولة للتأثير على مسار أسعار الصرف التي تحدده قوى السوق.
- نظام أسعار الصرف الثابتة هو نظام تثبت فيه أسعار الصرف ولا يسمح بتغيير سعر العملة إلا في ظل ظروف خاصة
- من نظم أسعار الصرف المختلطة النظم المختلطة:

أ -نظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل (نظام بريتون وودز).

ب - نظام التعويم المدار.

ج نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي.

- يتسم نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي بقدر من المرونة، حيث إنه يسمح لكل بلد باختيار نظام أسعار الصرف الذي يتمشى مع ظروفها وتفضيلاتها. كما أن صندوق النقد الدولي لا يشترط على أعضائه إتباع نظام معين لأسعار الصرف، وإن كان يضع بعض المبادئ التي تمثل قواعد سلوكية هادية، مثل تجنب محاولة الاستفادة على حساب الغير عند تدخل أحد البلدان في أسواق الصرف (لخفض سعر العملة الوطنية لتشجيع الصادرات على حساب البلدان الأخرى)، وكذلك تجنب توجيه الأسعار في اتجاهات تضر بعملية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، وكذلك العمل على سير أسواق الصرف بصورة لا يشوبها الاختلالات... إلخ.



الدرس الثالث: ميزان المدفوعات

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة السادسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع ميزان المدفوعات، وتعرِّفه، وتوضح الأسس التي يقوم عليها ميزان المدفوعات، و تحدد الهدف الرئيس لميزان المدفوعات، ويبين لنا المحاضر وظيفة ميزان المدفوعات، وكيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الدارس بعد دراستك لهذا الدرس أن:

١. تعرف ميزان المدفوعات
٢. تبين الأسس التي يقوم عليها ميزان المدفوعات
٣. تحدد الهدف الرئيس لميزان المدفوعات
٤. توضح وظيفة ميزان المدفوعات
٥. تبين كيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات
٦. تحدد هيكل ميزان المدفوعات
٧. تبين معنى توازن ميزان المدفوعات



تعريف ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلاد الأخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة.

الأسس التي يقوم عليها ميزان المدفوعات:

١ - ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنًا دائمًا، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الاقتصادية أو الواقعية. كما سنوضح.

وهكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين: جانب دائن، وجانب مدين، والجانب الدائن تندرج تحته جميع العمليات التي تحصل الدولة بمناسبتها على إيرادات من الخارج، والجانب المدين تندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبتها مدفوعات إلى الخارج.

الهدف الرئيس لميزان المدفوعات:

والهدف الرئيسي لميزان المدفوعات هو توفير معلومات عن الوضع المالي الخارجي للبلد، وهذا يساعد الحكومة في رسم السياسة النقدية والمالية والتجارية وغيرها من السياسات. كما أن المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات تهم كذلك البنوك والشركات والأفراد في الداخل وربما في الخارج؛ كالذين يرغبون في القيام باستثمارات دولية داخل البلد الذي لهم صلة بطريق مباشر أو غير مباشرة بالتجارة الدولية أو التمويل الدولي.

وظيفة ميزان المدفوعات:

٢- فميزان المدفوعات يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق الجغرافية والنقدية، والتعرف على الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج المحلية في هيكل الاقتصاد القومي، وكذلك تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الخارجي على صادرات الدولة... إلخ.

والمعاملات الدولية التي يشملها ميزان المدفوعات تضم تشكيلة واسعة من التعامل في السلع والخدمات والقروض والاستثمارات أو الهبات. ومن الواضح أن ميزان المدفوعات لا يمكنه أن يسجل هذه المعاملات كل واحدة على حدة، حيث تعد هذه المعاملات بالملايين بل إن ميزان المدفوعات هو سجل مجمل يصنف هذه المعاملات في مجموعات عريضة على نحو ما سنرى.

واصطلاح (المقيمين) الوارد في تعريف ميزان المدفوعات يشمل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية التي تتخذ من البلد محل الدراسة موطنها القانوني. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن فكرة المقيم وغير المقيم لا تنطبق دائمًا في كل الأحوال مع التفرقة بين الوطني والأجنبي. ففروع الشركات أو البنوك الأجنبية العاملة في بلد ما تدخل في عداد المقيمين، بينما لا تدخل البعثات الدبلوماسية لدى بلد ما في عداد المقيمين. ولكن من المفيد أن نشير هنا إلى أن الخطوط الفاصلة بين المقيم وغير المقيم قد لا تخضع لقواعد حاسمة وقد تختلف من بلد إلى آخر.

فالكثير من البلدان لا تعتبر عمالها الوطنيين المهاجرين إلى الخارج مقيمين في الخارج إلا في حالة الهجرة الدائمة، أما في حالة الهجرة المؤقتة فلا يعدوا مقيمين في الخارج. وهناك في المقابل بلدان أخرى مثل (إيطاليا ومصر) لا تفرق في هذا الخصوص بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة وتعتبر الأيدي العاملة في الخارج من المقيمين في الخارج مهما كانت إقامتهم هناك، بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة. ولذا تندرج تحويلات المصريين في الخارج في ميزان المدفوعات، فإذا أرسل العمال المصريين في الخارج مبالغ إلى أهلهم وذويهم فهي تعتبر تعاملات بين غير المقيمين (المصريين العاملين في الخارج) والمقيمين (أهلهم وذويهم) تسجل في ميزان المدفوعات.

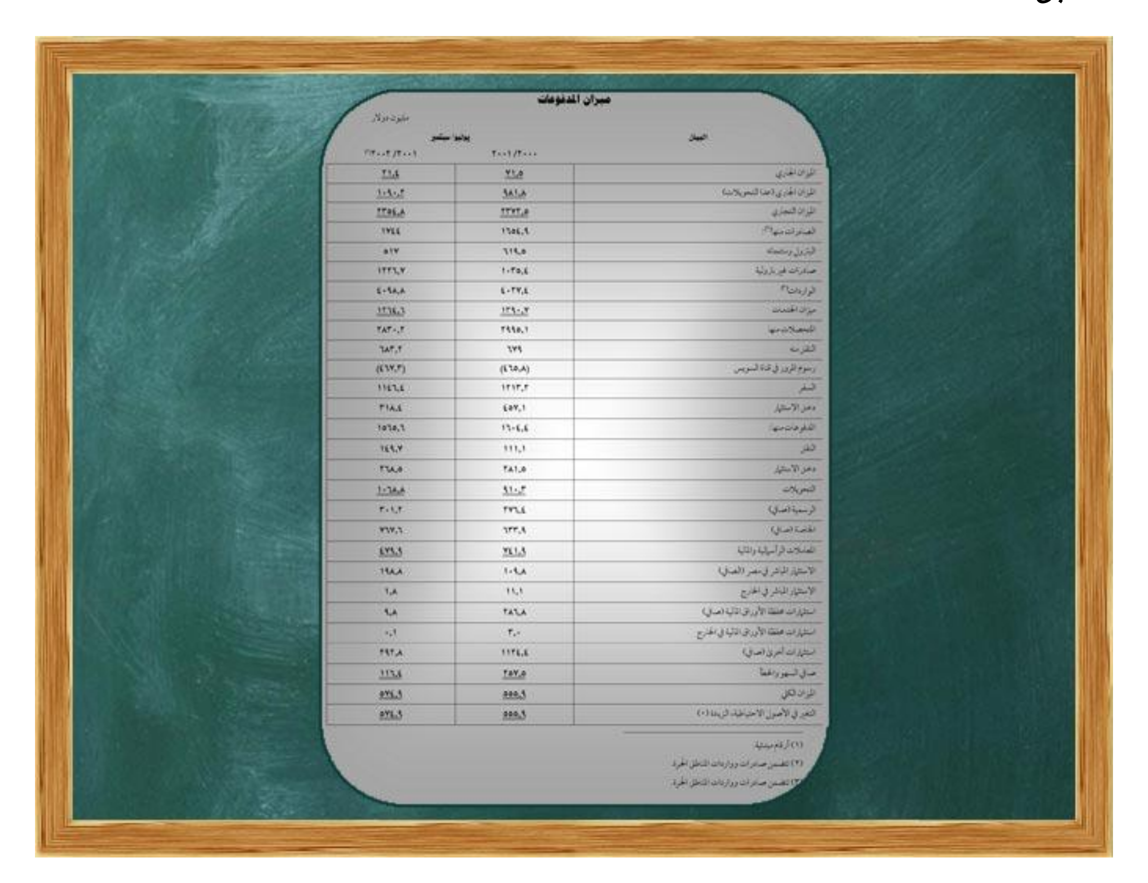
تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات:

تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات على أساس طريقة القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية مالية تجري لها طرفان: الدائن والمدين، ومعنى ذلك أن تتساوى مجموع الطرف الدائن مع مجموع الطرف المدين، وبهذا ندرك معنى التوازن الحسابي لميزان المدفوعات، فطالما أن نظام التسجيل في الميزان يجري وفقًا للقيد المزدوج، فإن جانبي ميزان المدفوعات لابد أن يتساويا، وفي البيانات المنشورة الخاصة



بميزان المدفوعات نجد أن الجانب المدين يميز بإشارة سالبة، والجانب الدائن بإشارة موجبة.

وفيما يلي تصوير لميزان المدفوعات لمصر عن الفترة يوليو/ سبتمبر ٢٠٠١- ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق.



ميزان المدفوعات

مليون دولار

البيان	يوليو/ سبتمبر ٢٠٠٠/٢٠٠١	يوليو/ سبتمبر ٢٠٠١/٢٠٠٢(١)
الميزان الجاري	٣١,٥	٢٦,٤
الميزان الجاري (عدا التحويلات)	٩٨١,٨	١٠٩٠,٣
الميزان التجاري	٢٣٣٢,٥	٢٣٥٤,٨
الصادرات منها(٢)	١٦٥٤,٩	١٧٤٤
البترول ومنتجاته	٦١٩,٥	٥١٧
صادرات غير بترولية	١٠٣٥,٤	١٢٢٦,٧
الواردات(٣)	٤٠٣٢,٤	٤٠٩٨,٨
ميزان الخدمات	١٣٩٠,٢	١٢٦٤,٦
المتحصلات منها	٢٩٩٥,١	٢٨٣٠,٢
السياحة	٦٧٩	٦٨٣,٢
رسوم المرور في قناة السويس	(٤٦٥,٨)	(٤٦٧,٣)
السفر	١٢١٣,٣	١١٤٦,٤
دخل الاستثمار	٤٥٧,١	٣١٨,٤
المدفوعات منها	١٦٠٤,٤	١٥٦٥,٦
السفر	١١١,١	١٤٩,٧
دخل الاستثمار	٢٨١,٥	٣٦٨,٥
التحويلات	٩١٠,٣	١٠٦٨,٨
الرسمية (صافي)	٢٧٦,٤	٣٠١,٢
الخاصة (صافي)	٦٣٣,٩	٧٦٧,٦
المعاملات الرأسمالية والمالية	٧٤١,٩	٤٢٩,٩
الاستثمار المباشر في مصر (الصافي)	١٠٩,٨	١٩٨,٨
الاستثمار المباشر في الخارج	١١,١	١,٨
استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافي)	٢٨٦,٨	٩,٨
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	٣,٠	٠,١
استثمارات أخرى (صافي)	١١٢٤,٤	٢٩٢,٨
صافي السهو والخطأ	٢٥٧,٥	١١٦,٤
الميزان الكلي	٥٥٥,٩	٥٧٤,٩
التغير في الأصول الاحتياطية (الزيادة (-))	٥٥٥,٩	٥٧٤,٩

(١) أرقام مبدئية.

(٢) تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة.

(٣) تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة.

هيكل ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين:

- حساب المعاملات الجارية.

حساب المعاملات الرأسمالية.

وتستند التفرقة بين حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية إلى التفرقة بين المعاملات الدولية التي تحدث في أسواق السلع والخدمات، وبين المعاملات التي تحدث في الأسواق المالية التي تشكل معاملات (شراء أو بيع) في الأصول المالية. وتشمل المجموعة الأولى من المعاملات (المعاملات الجارية) الصادرات والواردات السلعية والخدمية، أما القسم الثاني (المعاملات الرأسمالية) فهو تعامل

في رأس المال المالي، أو الحقوق أو الالتزامات المالية، ويفرد له حساب مستقل في ميزان المدفوعات.

حساب المعاملات الجارية:

يشمل حساب المعاملات الجارية على حسابين فرعين هما:

الحساب التجاري، وحساب التحويلات:

والحساب أو الميزان التجاري ينقسم إلى:

أ- الصادرات والواردات السلعية، والذي يسمى بالميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة.

ب- الصادرات والواردات الخدمية، والذي يسمى بميزان المدفوعات أو ميزان التجارة غير المنظورة. وأهم بنود ميزان المدفوعات هي: النقل والسياحة والفوائد وأرباح الأسهم (عائد خدمات رأس المال)، وتحويلات (عائد خدمات العمل) والخدمات الحكومية، وخدمات متنوعة أخرى، مثل الخدمات المصرفية والتأمين. وتنقسم الخدمات إلى مجموعتين:

خدمات عناصر الإنتاج:

وهي التي تمثل عائدًا لعوامل الإنتاج (عائد العمل وعائد رأس المال في شكل فوائد وأرباح).

وخدمات لغير عناصر الإنتاج:

مثل السياحة والنقل والتأمين وبقية الخدمات الأخرى.

حساب التحويلات:

يتعلق بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل، أي من جانب واحد، لا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد، هو الهبات والتعويضات، وتنقسم بدورها إلى: الهبات الخاصة، أي تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية والعينية، والهبات العامة أو الرسمية.

حساب المعاملات الرأسمالية:

يشمل هذا الحساب كافة المعاملات في الأصول المالية مثل: الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويشمل حساب رأس

المال تحركات رأس المال الخاص (بغرض الربح أو الأمان أو المضاربة)، والتحركات الرسمية لرأس المال (رأس مال حكومي أو من الهيئات الدولية).

الفائض أو العجز في ميزان المعاملات التجارية:

هناك علاقة بين ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، وهي علاقة ترجع إلى أن تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات يسير على نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن إجمالي القيود الدائنة تساوي إجمالي القيود المدينة، أو أن المتحصلات الإجمالية في ميزان المدفوعات تساوي المدفوعات الإجمالية.

وبالتالي فإذا كان هناك عجز في ميزان المعاملات الجارية بحيث إن المدفوعات تزيد عن المتحصلات (أو أن الواردات السلعية والخدمية تزيد عن الصادرات السلعية والخدمية)فإن ميزان المعاملات الرأسمالية سيحظى بفائض أي: أن تدفقات رأس المال الداخلة أكثر من تدفقات رأس المال الخارجة (دخول صافي لرأس المال) وبالعكس إذا حظي ميزان المعاملات الجارية بفائض فإن ذلك سينعكس في شكل عجز في ميزان المعاملات الرأسمالية (أي خروج صاف لرأس المال).

والأمر هنا شبيه لما يحدث للفرد لو زادت نفقاته خلال العام عن دخله في هذه الحالة يلجأ الفرد لتمويل هذا «العجز» إما:

- بالاقتراض.

- بيع الأصول المالية (أسهم أو سندات) أو الأصول العينية.

وبالمثل فإنه إذا عانت إحدى البلدان من عجز في ميزان المدفوعات، بحيث زاد إنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية (الواردات) عن دخلها الذي تحصل عليه من بيعها للسلع والخدمات الخاصة بها إلى الخارج، فإن عليها تمويل هذا العجز. ويتم ذلك بصورة مشابهة لما أوردناه بالنسبة للفرد، إما بالاقتراض أو ببيع الأصول (المالية أساسًا) وبتعبير آخر، فإن العجز في الميزان التجاري سيمول عن طريق دخول رأس المال، أي: حصيلة القروض وحصيلة بيع الأصول المالية.

بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات:

نظرًا لاستناد تسجيل القيد في ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، فإن الجانب المدين أو الجانب الدائن في الميزان، أو بتعبير آخر جانب المدفوعات وجانب المتحصلات يجب أن يتعادلا حاسبيًا. ويفسر هذا الأمر بالقول بأن ميزان المدفوعات يتعادل دائمًا (بالمعنى المحاسبي).

ولكن من الناحية العملية، ونظرا لجوانب القصور المتعددة التي تشوب جميع البيانات عن المعاملات الدولية، أو صعوبة الحصر وضرورة اللجوء إلى التقدير، أو نظرًا لتعدد المصادر الإحصائية فإنه من المعتاد عمليًا أن يختلف جانب المتحصلات عن جانب المدفوعات. وفي هذه الحالة يضاف بندًا لميزان المدفوعات هو بند «السهو والخطأ» لتحقيق التساوي الحسابي بين جانبيه، جانب المدفوعات وجانب المتحصلات، وذلك للإيفاء بمقتضى مبدأ القيد المزدوج، وهو ضرورة تعادل الجانب المدين والجانب الدائن.

إن عملية جمع البيانات اللازمة للحصول على الأرقام الواردة في ميزان المدفوعات تتسم بخاصيتين، فهي عملية مكلفة من ناحية، وهي عملية يشوبها نواحي قصور متعددة من ناحية أخرى. فتكلفة الإحصاءات الخاصة بميزان المدفوعات مرتفعة، وهي تزداد ارتفاعًا كلما حاولنا الحصول على بيانات أكثر دقة. وبالتالي تنبني بيانات ميزان المدفوعات على مجرد التقديرات إذ لم تتوفر البيانات الكافية، ولعل أكثر البيانات التي يمكن التعويل عليها هي البيانات الخاصة بالتجارة السلعية، والتي يمكن الحصول عليها من سجلات الجمارك. أما المعلومات الخاصة بالمعاملات الرأسمالية فتستقى من التقارير والبيانات التي تعدها المؤسسات المالية التي توضح التغير في التزاماتها وحقوقها قبل الأجانب. ولا يتم مضاهاة هذه البيانات بالبيانات الخاصة بميزان المعاملات الجارية. وحيث إن الشأن في تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات ليس هو الشأن مع المحاسبة المالية، حيث يتم تسجيل الجانب المدين والجانب الدائن للمعاملة الواحدة في نفس الوقت، فإن هذه المعلومات عن المعاملة الواحدة يمكن أن تأتي من مصادر مختلفة. أضف إلى ذلك أن هناك كثيرًا من المعاملات لا تسجل في ميزان المدفوعات إما لصعوبة الحصول على البيانات أو لغير ذلك من الأسباب.

لكل ذلك فإننا إذا جمعنا مفردات الجانب المدين من ناحية الجانب الدائن من ناحية أخرى فلن يتساوى الجانبان. وهذا هو السبب الذي يجعل الإحصائيين يضيفون بندًا للموازنة تحت اسم «الفروق الإحصائية» أو «السهو والخطأ»، وهذا البند يوضع في ميزان المعاملات الرأسمالية على أساس أن المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل، هي أكثر بنود ميزان المدفوعات عرضة للأخطاء.

توازن واختلال ميزان المدفوعات:

معنى توازن ميزان المدفوعات:

طبقا لنظرية القيد المزدوج التي يسير عليها تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات يتم التعادل الدائم من الناحية الحسابية بين جانب المتحصلات وجانب المدفوعات، وذلك إذا تغاضينا عن جوانب القصور الإحصائية والتي يترتب عليها ظهور بند «السهو والخطأ» في الميزان.

هلي يعني هذا التعادل الحسابي (أو المحاسبي) أن ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي؟ وبتعبير آخر، هل مجرد تعادل الجانب المدين والجانب الدائن لميزان المدفوعات تعني أن البلد لا تعاني أي مشاكل في موازين مدفوعاتها؟ يمكن أن نسوق مثالين لتوضيح هذا الأمر:

- ميزانية أي شركة كما تظهر في الحساب الختامي متوازنة بالضرورة من الناحية المحاسبية. هل يعني هذا التعادل الحسابي بين الأصول والخصوم في الميزانية حسن أداء الشركة طول العام، أو إنها أنهت عامها المالي على نحو مرضي محققة أرباح؟ بالطبع أن مجرد التوازن المحاسبي لجانبي الميزانية لا تعني ارتفاع معدلات الأداء أو تحقيق الشركة لأرباح.

- إذا حصل شخص في أحد الأعوام على ١٠ آلاف جنيه كالدخل، وأن هذا الدخل لم يكف لإنفاقه حيث قام بإنفاق مبلغ ١٥ ألف جنيه. ولنفترض أنه حصل لذلك على ٥ آلاف جنيه كقروض. إن ميزانيته ستبدو هي الأخرى متوازنة حسابيًا في نهاية العام، حيث إن الرقم الذي يظهر في جانب متحصلاته هو ١٥ ألف جنيه (١٠ آلاف كدخل و٥ آلاف قروض). وفي جانب الإنفاق أيضا ١٥ ألف جنيه. ولكن من الناحية الاقتصادية لا يمكن القول إلا بوجود خلل في خطة الدخل والإنفاق لهذا الشخص. وإلا هل يمكن أن يستمر الأمر طويلًا مع أسلوب الاقتراض؟



ولذا فيجب أن نعرف ما هو المقصود بتوازن ميزان المدفوعات، ونعني به التوازن بالمعنى الاقتصادي وليس التعادل المحاسبي. الواقع أنه يمكن أن نستخدم لتعريف التوازن في ميزان المدفوعات (بالمعنى الاقتصادي) مفهومين:

الأول: هو مفهوم المعاملات التلقائية والتابعة، والمفهوم الثاني هو فكرة الميزان الأساسي.



الخلاصة:

- ميزان المدفوعات سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلاد الأخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة.
- يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزوج مما يجعله بالضرورة متوازنًا دائمًا.
- يتألف ميزان المدفوعات من جانبين: جانب دائن، وجانب مدين
- الهدف الرئيسي لميزان المدفوعات هو توفير معلومات عن الوضع المالي الخارجي للبلد.
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية.
- تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات على أساس طريقة القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية مالية تجري لها طرفان: الدائن والمدين.
- ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين:

١. حساب المعاملات الجارية.

٢. حساب المعاملات الرأسمالية.

- تستند التفرقة بين حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية إلى التفرقة بين المعاملات الدولية التي تحدث في أسواق السلع والخدمات، وبين المعاملات التي تحدث في الأسواق المالية.
- تشمل المعاملات الجارية الصادرات والواردات السلعية والخدمية.
- المعاملات الرأسمالية فهو تعامل في رأس المال المالي، أو الحقوق أو الالتزامات المالية، ويفرد له حساب مستقل في ميزان المدفوعات.
- يشمل حساب المعاملات الجارية على حسابين فرعين هما:

١. الحساب التجاري.

٢. حساب التحويلات.

- والحساب أو الميزان التجاري ينقسم إلى:

١. الصادرات والواردات السلعية، والذي يسمى بالميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة.

٢. الصادرات والواردات الخدمية، والذي يسمى بميزان المدفوعات أو ميزان التجارة غير المنظورة.

- تنقسم الخدمات إلى مجموعتين:

١. خدمات عناصر الإنتاج: وهي التي تمثل عائدًا لعوامل الإنتاج (عائد العمل وعائد رأس المال في شكل فوائد وأرباح).

٢. وخدمات لغير عناصر الإنتاج: مثل السياحة والنقل والتأمين وبقية الخدمات الأخرى.

- حساب التحويلات: يتعلق بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل، أي من جانب واحد، لا يترتب عليها دين أو حق معين.
- يشمل حساب التحويلات كافة المعاملات في الأصول المالية.
- معنى توازن ميزان المدفوعات: طبقا لنظرية القيد المزدوج التي يسير عليها تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات يتم التعادل الدائم من الناحية الحسابية بين جانب المتحصلات وجانب المدفوعات.
- التوازن في ميزان المدفوعات (بالمعنى الاقتصادي) مفهومان:

١. الأول: هو مفهوم المعاملات التلقائية والتابعة.

٢. المفهوم الثاني هو فكرة الميزان الأساسي.



الدرس الرابع: منظمة التجارة العالمية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة السادسة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع منظمة التجارة العالمية، وتعرِّفها، وتوضح أهدافها، وتبين الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية، وتعدد الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقات جولة أورجواي.

الأهداف:

تلقي الضوء على اتفاق منظمة التجارة الدولية.

توضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية.

تعدد الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقات جولة أورجواي.

اتفاق منظمة التجارة العالمية:

يعد اتفاق منظمة التجارة العالمية هو من أهم إنجازات جولة أورجواي، والذي بمقتضاه تم تحويل الجات إلى منظمة دولية، حيث كانت قبل ذلك لا تتعدى أن تكون اتفاقية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من خلال هيكل تنظيمي محدود يتمثل بصفة رئيسية في سكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية، وهي بذلك كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تمثل المنظمات الدولية.

ويعد إنشاء منظمة التجارة العالمية هو الإطار المؤسسي الملائم لمعالجة كافة الموضوعات التي تم إدراجها ضمن اتفاقات جولة أورجواي لتصبح منظمة دولية ذات إطار مؤسسي واضح وأجهزة دائمة تستطيع بذلك أن تمثل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، وهو الضلع التجاري الذي مثل نقطة ضعف في هذا النظام لفترات طويلة، ومن ثم فإن منظمة التجارة العالمية تكون المسئولة عن تنظيم التجارة الدولية وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة.

ومن خلال ممارسة المنظمة لمسئوليتها فلها أن تقوم بتيسير تنفيذ ومتابعة الاتفاقات المبرمة في نطاق تلك الاتفاقية، مع مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، والعمل على تهيئة الأطراف القانونية اللازمة للتفاوض، وبما يتضمن إدارة القوانين والإجراءات لتسوية المنازعات والعمل على وضع الأطر المناسبة للتفاوض بين المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من مجموعة من الأجهزة الرئيسية على نحو يجعل تيسير النظام التجاري العالمي بصورة تحقق الأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها. وتتمثل هذه الأجهزة الرئيسية فيما يلي:

أولا: **المؤتمر الوزاري** (Ministerial Conference):

والذي يمثل أعلى سلطة في المنظمة، ويشكل من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويختص بتنفيذ الوظائف الموكولة إلى المنظمة واتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات التي تدخل في نطاق



الاتفاقات متعددة الأطراف، بناء على طلب الدول الأعضاء، وينعقد المؤتمر الوزاري مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

ثانياً: **المجلس العام** (General council):

ويتشكل من جميع الدول الأعضاء، ويتولى تيسير شئون المنظمة من خلال متابعة مهام المؤتمر في الفترات الفاصلة لاجتماعاته، ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، ويشرف كذلك على اللجان والمجالس الفرعية التابعة له.

ثالثاً: **المجالس الفرعية**:

وتتمثل في ثلاث مجالس فرعية تختص بالمجالات الأساسية الخاصة باتفاقات منظمة التجارة العالمية، ويمثل المجلس الأول مجلس شئون التجارة في السلع، ويختص بالإشراف على تسيير الأمور المتعلقة بالتجارة في السلع وفقًا للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. أما الثاني فهو مجلس شئون التجارة في الخدمات، ويختص بالإشراف على تسيير الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات. أما المجلس الثالث فهو مجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، ويختص بالإشراف على كافة الأمور ذات الصلة باتفاق حقوق الملكية الفكرية.

وهناك مجموعة من اللجان الفرعية التي تتبع المجالس الثلاثة السابقة، والتي تساعد هذه المجالس على القيام بالأعمال المنوطة بها كل في مجال اختصاصه.

رابعًا: اللجان الفرعية: حيث يقوم المجلس الوزاري بتشكيل لجان متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على إدارة الوظائف الموكولة إلى المنظمة، ومن المنصوص عليها في الاتفاقيات لجنة التجارة والتنمية، ولجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الموازنة، ولجنة الشئون المالية والإدارية.

خامسًا: السكرتارية أو الأمانة العامة: وهو الجهاز الوزاري الإداري للمنظمة الموجودة في مدينة



جنيف، وهو نفس مقر الجات، وقد أصبح موظفو الجات موظفين تابعين للمنظمة منذ عام ١٩٩٥م، ويرأس الجهاز الإداري- الأمانة العامة- سكرتير عام يُعيِّنه المجلس الوزاري ويحدد اختصاصه، ويتم اختيار مساعديه وبقية الموظفين طبقًا لشروط الكفاءة والتوزيع الجغرافي وفقًا لما هو معمول به في المنظمات الدولية.

الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقات جولة أورجواي:

سبق أن أوضحنا أن هناك العديد من الاتفاقات قد تمخضت عن جولة أورجواي، والتي تشرف المنظمة على تنفيذها، وهذه الاتفاقيات كلها تهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية. وسوف نتناول ذلك من خلال أهم هذه الاتفاقات متضمنة الأهداف الخاصة بها، وتشمل هذه الاتفاقات المجموعات الرئيسية التالية:

أولًا: الاتفاقات الخاصة بالسلع:

١ -اتفاق الزراعة.

٢ -اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.

٣ -اتفاق العوائق الفنية على التجارة.

٤ -اتفاق مكافحة الإغراق.

٥ -اتفاق الفحص قبل الشحن.

٦ -اتفاق قواعد المنشأ.

٧ -اتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد.

٨ -اتفاق الدعم.

٩ -اتفاق الإجراءات الوقائية أو الحمائية.

ثانيًا: الاتفاقية الخاصة بالخدمات.

ثالثًا: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

رابعًا: اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

الخلاصة:

١- يعد اتفاق منظمة التجارة العالمية من أهم اتفاقات جولة أورجواي، وهو الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ جميع الاتفاقات التجارية ليأخذ النظام التجاري العالمي شكلًا ومضمونًا يختلف عن أية مرحلة سابقة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، ولتكون بذلك بداية لتوجهات تجارية عالمية جديدة.

٢- يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمي من المؤتمر الوزاري و المجلس العام و المجالس الفرعية و اللجان الفرعية و السكرتارية أو الأمانة العامة.

٣- من الاتفاقيات التي تشرف المنظمة على تنفيذها:

أولًا: الاتفاقات الخاصة بالسلع:

١ -اتفاق الزراعة.

٢ -اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.

٣ -اتفاق العوائق الفنية على التجارة.

٤ -اتفاق مكافحة الإغراق.

٥ -اتفاق الفحص قبل الشحن.

٦ -اتفاق قواعد المنشأ.

٧ -اتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد.

٨ -اتفاق الدعم.

٩ -اتفاق الإجراءات الوقائية أو الحمائية.

ثانيًا: الاتفاقية الخاصة بالخدمات.

ثالثًا: الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

رابعًا: اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

الوحدة السابعة: اقتصاديات التنمية الاقتصادية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة السابعة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

المقصود بالدول النامية، وخصائصها، وتصنيفاتها، ومفهوم التنمية وتطوره، ومفهوم التنمية البشرية.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

1. تبين الخصائص العامة للدول النامية.
2. تبين مفهوم التنمية وتطوره.
3. توضح مفهوم التنمية البشرية.



الدرس الأول:

الخصائص العامة للدول النامية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة السابعة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع الدول النامية، وتعرِّفها، وتوضح خصائصها، وتبين الفروق الإجمالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، و أساس تقسيم البنك الدولي لدول العالم، وتعدد السمات المشتركة بين الدول النامية، ويبين لنا المحاضر السمات المشتركة بين الدول النامية.

الأهداف:

يرجى منك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه المحاضرة أن:

تحدد الفروق الإجمالية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

توضح أساس تقسيم البنك الدولي لدول العالم.

تعدد السمات المشتركة بين الدول النامية.

الفروق الإجمالية بين الدول المتقدمة والنامية:

يمكن بسهولة التعرف على الفرق بين الدول المتقدمة عن غيرها، بأنه الفرق بين التنمية والتخلف. وهذا هو الأساس في تقسيم العالم إلى مجموعة من البلدان المتشابهة، وتستعمل مجموعة من المصطلحات للدلالة على هذا المعنى المقصود.

فتستخدم مصطلحات مثل الدول الغنية والدول الفقيرة، والاقتصاديات المتقدمة، والاقتصاديات المتخلفة أو الدول المتقدمة، والدول النامية، وهذا هو التعبير الأكثر شيوعًا؛ حيث يعكس مصطلح الدول النامية- بطريقة ضمنية- عنصر التفاؤل بما يوحيه من تحقيق درجة من مستوى النمو الاقتصادي، كما يستخدم مصطلح (العالم الثالث)، وبصفة خاصة في الأوساط الدولية؛ حيث تستبعد الدول الصناعية، وهي التي تكون العالم الأول، ودول الكتلة الشرقية سابقًا؛ حيث تكوِّن العالم الثاني، فيتبقى لدينا دولُ العالم الثالث.

تقسيم البنك الدولي لدول العالم:

ويعتمد تقسيمُ البنك الدولي على أساس مستويات الدخل، فيقسم الدولَ إلى خمس مجموعات، الدول النامية، وتشمل ثلاثة أنواع، دول ذات دخل منخفض وذات دخل متوسط وذات الدخل المرتفع، وهي مجموعةُ الدول المصدرة للبترول، كما يُقسِّم الدول الصناعية إلى مجموعتين دول اقتصاد السوق، ودول السوق الاشتراكية السابقة، أو في طورِ التحوِّل من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوقي.

السمة العامة المشتركة بين الدول النامية:

ولهذا، فإن السمة المشتركة للدول النامية هي انخفاض دخل الفرد، وغياب النمو الاقتصادي الحديث، ونقصد به استخدام وتطبيق البحث العلمي في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع الحديث، أي أن الافتراق بين الأوضاع الاقتصادية في كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية إنما يتحدد في ضوء الاختلافات فيما يتعلق بمستويات الدخولِ، ومعدلاتِ النمو، وهيكلِ الإنتاج، والاختلافاتِ النوعية في مجال عوامل الإنتاج.

ومع هذه السمة المشتركة للدول النامية، يوجد تباينٌ واضح بين البلاد التي تندرج تحت المصطلح، وهي اختلافات كثيرة، لكنَّه مع ذلك توجد مجموعة من السمات العامة المشتركة بين دول العالم الثالث. ونعرض سريعًا لأهم هذه السماتِ العامة.

أولًا: انخفاض مستوى المعيشة:

إن السمةَ الأساسية، كما أشرنا سابقًا، في مجموعة الدول النامية أو دول العالم الثالث، هي انخفاض متوسط دخل الفرد بما يؤدي إلى العجز عن توفير الحاجات الضرورية للحياة، أي انخفاض وتدني مستوى معيشة الأفراد، وتبلغ درجة الفقر أقصاها مع دول يَقِلُّ متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار سنويًّا، أي أقل من دولار واحد في اليوم، وذلك مثل بلدان بنجلاديش وأفغانستان والهند، أي أن نصيب الفرد الأمريكي من الدخل في عام ١٩٩٧م كان يساوي ٧٣ مثلًا لنظيره في الهند، مما يعكس الفجوةَ الهائلة في مستويات الدخول، ومن ثم مستوياتِ المعيشة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، ومما يزيد الأمرَ سوءًا أن الوضع النسبيَّ لهذه الدول لم يختلفْ كثيرًا عن الوضع الذي كان سائدًا، بل إنها متزايدة مع الزمن؛ فقد تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المتقدمة ليصبح عام ١٩٩٧م حوالَي تسعةَ عشرَ مثل ما كان عليه في عام ١٩٦٠، بينما تزايد نصيب الفرد في الدول النامية ليصبح فقط في عام ١٩٩٧م حوالَي عشرة أمثالِ ما كان عليه في عام ١٩٦٠م، وفي اليابان وإيطاليا وفرنسا ارتفع نصيبُ الفرد من الدخل القوميِّ خلال هذه الفترة حوالَي ٦٥، ٣٠، ٢٢ مثلًا بينما لم يرتفعْ في الهند والمغرب إلا بحوالَي ٩، ٦ مثلًا خلال نفس الفترةِ.

مظاهر شيوع الفقر في البلاد النامية:

ويمكن التعرفُ على شيوع الفقرِ في البلادِ النامية، ذلك من خلال مظاهرَ معينةٍ، مثل نقص الغذاء الحادِّ أو المجاعاتِ، أو المسكن والملبس غير الملائمَين، أي أن الفقراء هم الذين يعيشون عند مستوى أقل من ذلك المستوى الأدنى المقبول في مكان وزمن معينَين.

ويُقاس مستوى الفقر في دولة ما برسم خط الفقر، ويتحدد طبقًا لنصيب الأسرة من الدخل، فالأسرة

التي يقع نصيبُها من الدخل تحت خط الفقر، تعرف بأنها فقيرة، ونتعرف على مدى الفقر في المجتمع بالنسبة المئوية للأسر الفقيرة من إجمالي الأسر.

وتتصف البلدانُ الناميةُ بارتفاع مدى الفقرِ، بل وشيوعِه على نطاقٍ واسع، بمعنى أن أغلبية الأسر في هذه المجتمعات تعيش تحت مستوى الفقر.

النتائج المترتبة على انخفاض الدخل في الدول النامية:

ويؤدي انخفاضُ الدخل في الدول النامية إلى تركُّز مجالِ الإنفاق على الغذاء، فيعتبر هو البندَ الأساسيَّ في الإنفاق الاستهلاكيِّ، فيصل إلى ٧٥٪ من الدخل نظير ٢٠٪ فقط في الدول المتقدمة، كما يتصف نمطُ الإنفاق الغذائيِّ في الدول النامية بتركزه على الحبوب والنشويات على حساب العناصر الغذائية الأخرى.

كما يؤدي انخفاضُ مستوى الدخل إلى عدمِ القدرةِ على توفير الغذاء الضروري بالكَمِّيَّة والنوعية المناسبةِ، وإلى عدم توفر الرعاية الصحية المناسبة، وتفشِّي الأمراض وانخفاض متوسط الأعمار، وارتفاع نسبة الوَفَيات بين الأطفال، فتصل إلى نحو ١٥٥ في الألف مقابل ٢٧ في الألف فقط في الدول المتقدمة.

كما أن انخفاضَ مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم وارتفاعِ نسبة الأمية بين المواطنين، فتصل في بعض البلدان النامية إلى نحو ٧٠٪ من عددِ السكان، بينما تنعدم- أو تكاد- الأميةُ في المجتمعات المتقدمة. ويترتَّب على انخفاض مستوى التعليم من حيث الكمِّ والكيف إلى عجز هذه البلاد عن توفير العِمالة الملائمة لسدِّ حاجات الاقتصاد القوميِّ من العمالة الماهرة والكُفْأَة.

وتوجد مجموعةٌ من المؤشرات غيرِ النقديةِ التي تعكس مستوى المعيشة للسكَّان، يعبِّر عنها الجدولُ التالي:

مؤشرات مستوى المعيشة للدول الصناعية والنامية

المؤشرات	العام	الدول النامية		الدول المتقدمة
عدد السكان لكل طبيب	١٩٦٥	٩٧٦٠	٤٠٦٠	٩٤٠
	١٩٨٤	٥٥٨٠	٢٥٢٠	٤٧٠
عدد السكان لكل ممرض أو ممرضة	١٩٦٥	٦٠١٠	٢١٩٠	٤٧٠
	١٩٨٤	٢٢٠٠	٩٨٠	١٤٠
السعرات الحرارية في اليوم	١٩٦٥	١٩٩٣	٢٤٥٨	٣٠٨٣
	١٩٨٦	٢٣٨٤	٢٨٤٦	٣٣٧٦
أمية الكبار	١٩٨٥	٪٤٤	٪٢٦	أقل من ٥٪
	١٩٩٥	٪٤٢	٪١٩	٪١
توقعات الحياة عند المولد (سنوات)	١٩٨٨	٦٠	٦٦	٧٦
	١٩٩٦	٥٩	٦٨	٧٨

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ٩٨/ ١٩٩٩م.

ويشير الجدولُ إلى انخفاض متوسطِ نصيب الفرد من الخدمات في العالم الناميِّ، وإلى تفشِّي ظاهرة الأمية بين الكبار؛ حيث وصلت إلى نحو ٤٢٪ من عددِ السكان، وإلى انخفاضِ عددِ الأطباء إلى السكان، وكذلك خِدمات التمريض، فضلًا عن أنَّ نوعيةَ هذه الخِدمات، تقل عن جودة مثيلتها في الدولِ الصناعية المتقدمة، فالتجهيزات الطبية في المستشفيات ووحداتِ العلاج في الدول المتقدمة أكثر تقدمًا وتجهيزًا وأكثر انتشارًا عنها في الدول النامية، وكذلك توفُّر العلاج بأسعار تتناسب مع متوسط الدخول.

ثانياً: **ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي**:

تتصف البلاد النامية بتركز النسبة الكبرى للقوى العاملة في القطاع الزراعي، نظرًا لتركز الغالبية العظمى للسكان في الريف، فتصل نسبة العمالة في الزراعة في بعض بلاد أفريقيا إلى نحو ٧٠٪ من السكان وفي الهند والصين مثلًا، ولا تتعدى هذه النسبة ٢٪ فقط في أمريكا.

ويشير ذلك بوضوح إلى أن الإنتاج الزراعي هو المساهم الأكبر في الناتج القومي، فيمثل إنتاج القطاع الزراعي في الدول النامية نحو ثلثِ الناتج القومي، فيما لا تتعدى مساهمته في الدول الصناعية ٨٪ فقط.



وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي يعتبر سمةً بارزة في الدول النامية؛ حيث تتضاءل أهميته مع اضطراد التقدم الاقتصادي، وتبرز هنا الأهميةُ النسبيةُ للقطاع الصناعي، وتقل الأهمية النسبية للقطاع الزراعي.

وهناك دراساتٌ تطبيقيةٌ قد أُجريت على العديد من البلدان تغطِّي مدًى زمنيًّا طويلًا، خلصت نتائجها إلى أن هناك ارتباطًا بين التقدم الاقتصاديِّ والأهمية النسبية للقطاع الصناعيِّ، سواءٌ تمَّ هذا الارتباطُ بقياس درجة مساهمةِ القطاع الصناعي في الناتج القومي، أو بحجم العِمالة في القطاع الصناعيِّ.

وتؤكِّد تجاربُ التنمية على نمطٍ واحدٍ في عملية التنمية وعلاقتها بالصناعة، وهو أنه كلما ارتفع الدخلُ الفردي ارتفع نصيب الصناعة في الناتج القومي، فلم يقدمْ لنا التاريخُ حالةَ دولةٍ تحولَّت من دولة فقيرة إلى دولة غنية، بالرغم من تركيزها على الزراعة. فكل دولةٍ حققت دخلًا مرتفعًا للفرد انتقل فيها أغلبُ السكان من الريف إلى المدن، مع ارتفاع القيمةِ المضافة التي تُسهم بها الصناعةُ في الناتج القومي.

وتتصف الزراعةُ في الدولة النامية بمجموعة من الخصائص المشتركة؛ فوسائل الإنتاج بدائيةٌ ومتخلفةٌ، ولا تستخدم التكنولوجيا الحديثةَ في الإنتاج، ومتوسطُ الحيازة صغيرةٌ، ومعظمُ الإنتاج يُستهلك داخلَ الأسرة أو محليًّا، وبالتالي تدنى حجمُ التجارة داخل هذا القطاع، وفيما بينه وبين غيره من القطاعات في الاقتصاد القوميِّ، مما يقلل درجةَ التشابكِ بين هذه القطاعات، وتؤدِّي هذه العواملُ إلى انخفاض متوسطِ إنتاجية العامل والفدَّان، مقارنةً بإنتاجيةٍ عاليةٍ في الدولِ الصناعيةِ مثل أمريكا؛ حيث تبلغ إنتاجية العامل نحو ٣٥ ضعف إنتاجية العامل في آسيا وأفريقيا.

وتعتمد الدولُ النامية على تصدير الموادِّ الخامِ والسلع الزراعية أكبرَ بكثيرٍ من اعتمادها على تصدير المنتجات الصناعية؛ وذلك أن الميزة النسبيةَ للدول النامية إما في المعادن أو في الناتج الزراعي، ولم يشكل القطاعُ الصناعي أو الخِدمات- إلا في حالاتٍ قليلةٍ- مصدرًا أساسيًّا من مصادرِ العُملات الأجنبية، وبذلك يكون المصدرَ الأساسي للمدخرات وبالتالي الاستثمار في الدول النامية هو من القطاع الزراعي، وعدم تنوع الصادراتِ.

ونظرًا لانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي- كما أشرنا وتأثر الزراعة بالطقس وتقلبه- تعاني الدولُ النامية من ضعف الادخار، وبالتالي الاستثمار.

فتتجه هذه الدول إلى مصادرَ أخرى، وهي المعوناتُ أو الاستثمار الخارجيُّ، حيث يقدم حصةً كبيرة من التكوين الرأسمالي.

واعتمادُ الدول النامية على تصدير عددٍ قليل من المنتجات الأولية يُعرِّضها لضغوط السوق العالمي، ففضلًا عن تغير الإنتاج الزراعي طبقًا لظروف المناخ، هناك تغير الطلب الناتج عن التلقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة، ينتج عنه تقلباتٌ قصيرةُ الأجل في عائداتِ التصدير. وهناك عاملٌ هامٌّ برز مؤخرًا، هو قيامُ الدول الصناعية المتقدمة باكتشاف وتطوير بدائلَ صناعيةٍ للمنتجات الأولية، مما يُشكل قيدًا أساسيًّا للنمو طويلِ الأجلِ في الدول الناميةِ مما يؤدي في النهاية إلى تدهورِ شروطِ التجارة بالنسبة للدول النامية كما يظهر ذلك جليًّا في إحصاءات التجارة الدولية.

ثالثًا: **البطالةُ والاستخدام غير الكفء للعمالة**.

إن أهمَّ أسبابِ شيوعِ الفقر وانخفاضِ مستوى المعيشة في الدول النامية هو انخفاضُ كفاءة استخدام عنصرِ العمل في الإنتاج، ويظهر سوءُ استخدام عنصر العمل في الدول النامية في ناحيتَين:

أولًا: البطالةُ السافرة: للأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه.

ثانيًا: البطالة المقنَّعة، وتعني وجودَ عمالٍ ينتسبون إلى العمل، ولكن إنتاجيتهم ضعيفةٌ، بحيث إنَّ تخفيض عددِ ساعات عملهم أو عددِ هؤلاء العمال، لا يترتَّب عليه أي أثر سلبيٍّ على الإنتاج.

وتصل معدلاتُ البطالة السافرةِ والمقنعة في بعض البلاد النامية إلى أكثرَ من ثلثِ القوى العاملة الإجمالية، أي ما فوق ١٥ سنة، وتشمل العمالةُ الصغارَ، وهي من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة، وما فوق هذا العمر، والأولى أي العمالة بين الصغار وتتصف بارتفاع معدلاتِ البطالة عن العمالة فوق الصغار.

ولأن معظمَ العمالة في العالم الثالث تشتغل في الزراعة والصناعة الأولية الأخرى، ومع ندرةِ توفر المعداتِ الرأسمالية، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب تنخفض إنتاجيةُ العمل في كثير من دول العالم الثالث.

ومع زيادة معدل السكان في الدول النامية وثباتِ مساحة الأرض القابلة للزراعة، فتنمو القوىٰ العاملةُ أو السكان في مرحلة البلوغ، دون أن يقابلَها توفرُ فرصِ عمالةٍ توازي هذه الزيادة في نمو السكانِ والعمالة.

ومعظم هذه العمالة لا تستخدم بكفاءة في العملية الإنتاجية، وهذه هي إحدىٰ خصائصِ العملِ في العالمِ الثالث.

كما تتصف دولُ العالمِ الثالث أن هيكل العمالةِ فيها يتكون من ثلاثِ قطاعات، القطاع الحضري الرسمي والحضري غير الرسمي والقطاع الريفي، ويمثل القطاع الحضري الرسميُّ هدفًا يصبو إليه الجميع، ممثلًا في الالتحاق بالعمل في المؤسسات الحكومية بسبب ارتفاع الأجور فيها ووظائف أضمن، فتواجه هذه المؤسسات وبسبب الضغوط علىٰ الحكومة، أن عليها أن توظِّف عددًا أكبر من العمالِ لا تستلزمهم العمليةُ الإنتاجية، فتنخفض الإنتاجيةُ، أما القطاعُ غير الرسميِّ فيوفر أعمالًا لهؤلاء الذين لم يلتحقوا بالقطاع الرسمي، في أعمال خِدمية في الأساس، وهذا عاملٌ آخرُ يُسهم في انخفاض إنتاجيةِ عنصرِ العمل في الدول النامية.

أما العاملون في القطاع الريفي، وبسبب طبيعةِ نمطِ ملكيةِ الأراضي وطريقة حصولِهم علىٰ مقابل العمل، ويتمثل غالبًا في المشاركة في ناتجِ الأرض المملوكة للعائلة، أو الحصولِ علىٰ أجر للعمل لدىٰ المزارعين، نجد أن هذه الفئةَ أقلَّ مستوىٰ من الدخل في الدول النامية.

كما تعاني الدولُ الناميةُ من انخفاض كفاءة العاملِ ونقصِ العمالةِ الماهرة بسبب انخفاض نوعيةِ التعليم ونقص التدريب والمهاراتِ اللازمة لأداء العمل بكفاءة، وانخفاض نصيب العامل من رأس المال العينيِّ، ومن المواردِ الطبيعية غير البشرية المتاحةِ، وتخلف الأساليب الفنيةِ المستخدمة في الإنتاج، وعدمِ اكتمال المؤسسات والبنيةِ التحتيةِ، وأيضًا عدم حصول العامل علىٰ غذاءٍ متكامل لإعطاء السُّعرات الحرارية والحفاظِ علىٰ المستوىٰ الصحي، وانتشار الأمراض الناتجة عن سوءِ التغذية والأمراض المتوطِّنة، مما يقلل من المجهود البشري في العمل، ومن ثم انخفاض الإنتاجية.

وبسبب كل هذه العوامل نجدُ أن الدول النامية تعاني بصفةٍ أساسية من انخفاض مستوىٰ الاستخدام



أو الاستخدام غيرِ الكامل لقوة العمل، ومن تدني الإنتاجية وانخفاض دخلِ العمال، والمشاهَدُ أيضًا أن قطاعَ الصناعة في الدول النامية قد عجَز عن استيعاب القوىٰ العاملة بالمعدل الذي كان مأمولًا، خاصة إذا ما تذَّكرنا أنه ينبغي علىٰ هذا القطاع استيعابُ جزء كبير من نموِّ قوة العمل، من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ الجذبُ التدريجيُّ للعمال في القطاعات الأقلِّ إنتاجية، وخاصةً في قطاع الخِدمات الذي تتضخمُ فيه العمالةُ، علىٰ ما نشاهده من شيوعِ ظاهرةِ الخِدمات الثانوية، مثَل أنشطة بيع السلعِ بأنواعها في شوارعِ المدن الرئيسيةِ.

وقد حاول المتخصصون في التنمية اقتراحَ العلاجِ لهذه المشكلة، وتلخصت اقتراحاتُهم في جانبين، الأول: عن طريق تغييرِ الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج، بحيث تخلق حوافزَ لأصحاب الأعمال تدفعُهم إلىٰ إحلال العمل بدلًا من رأس المال، وثانيًا: تطوير تكنولوجيا أكثرَ ملاءمة لنسب عناصرِ الإنتاج السائدة في الدولِ النامية، بحيث تتيح هذه التكنولوجيا الاعتمادَ علىٰ عنصرِ العمل الكثيف.

وهذا ما يشير بوضوح إلىٰ عدم ملاءمةِ التكنولوجيا المستعملةِ في الدول المتقدمة لاحتياجات الدول الناميةِ؛ حيث تستهدف هذه التكنولوجيا التقليل من استخدام عنصر العملِ في الدول المتقدمة.

رابعاً: التبعيةُ للعالم الخارجي:

تتضح مظاهرُ هذه التبعية في اعتماد الدولِ النامية علىٰ إنتاج سلعةٍ أولية زراعية أو معدنية، وتصدير هذه السلعة إلىٰ الدول الصناعية، فانقسم العالمُ إلىٰ دول نامية متخصصة في إنتاجِ السلع الأولية، ودولٍ صناعية متقدمة متخصصة في إنتاج السلع الصناعية التي تعتمد علىٰ استخدام وتطبيقِ التكنولوجيا المتقدمة.

ونتناول صورَ هذه التبعيةِ من النواحي الاقتصادية والتكنولوجيةِ والثقافية.

- تبعية الدول النامية اقتصاديا للعالم الخارجي:

تجد الدولُ النامية نفسها مضطرةً للاتجاه للعالم الخارجي لتوفيرِ منتجات لا تقوم بإنتاجها، وتصريفِ فائض إنتاجها من الموارد الطبيعية للحصول علىٰ النقد الأجنبي اللازم للعملية التنموية أو للحصول علىٰ المعونات والمساعدات الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية.

وتتوقف قدرةُ الدول النامية علىٰ تحسين مستوىٰ معيشةِ أفرادها علىٰ إمكانية تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، والحصول علىٰ السلع الرأسماليةِ والتكنولوجيا من العالم الخارجي، اللازمةِ للقيام بالتصنيع كقاعدة للتنمية وزيادة الناتج القومي.

وهكذا تعتمد الدولُ النامية علىٰ الأسواق الخارجية للدول الصناعية في الحصول علىٰ ما يلزمها من موادَّ خامٍ وسلعٍ وسيطة واستثمارية، بل وسلعٍ استهلاكية وغذائية لإشباع الحاجات الاستهلاكية المتزايدة. وإلىٰ تصريف صادراتها من الموادِّ الأولية المعدنية والزراعية للدول الصناعية.

والمشاهَدُ في السنوات الثلاثين الأخيرة انخفاضُ نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية لا بسبب نقصَ الكَمَّية المنتَجة من الموادِّ الأولية، وإنما يرجع ذلك لتدهور أسعار هذه الموادِّ بالمقارنة بأسعار السلع الصناعية التي تستوردها هذه الدول.

وذلك بسببِ عواملَ اقتصاديةٍ وسياسية تتحكم في طبيعة الأسواق العالمية، بما يمكِّن الدولَ الصناعيةَ من فرضِ الأسعار علىٰ كلٍّ من السلعِ الصناعية التي تنتجها أو السلع الأولية التي تستوردها، كما يُمكِن للدول الصناعية أن تُعيق الصادرات الصناعية من الدول النامية إليها، باستخدام الحواجزِ الجمركيةِ وغيرِ الجمركية، وفرض العديد من العوائق التي تشمل قائمةً طويلة مثل الاشتراطاتِ الصحية، وغيرها.

وتشير المناقشة السابقة إلىٰ أن سياسةَ الاعتماد علىٰ تصدير الموادِّ الأولية لقيادة عملية التنمية، غيرُ قادرة علىٰ تحقيقِ التقدم الاقتصادي المنشودِ؛ ذلك لأن أسواق الموادِّ الأولية تنمو ببطء لا يسمح لها بالقيام بدور الوقودِ لعملية التنمية، بالإضافة إلىٰ تقلُّب أسعار الصادرات من الموادِّ الأولية، والتقلب في الحصيلة من هذه الصادرات.

وهناك عنصرٌ آخرُ هام تتحدد في ضَوئه مدىٰ فعاليةِ تصدير الموادِّ الخام في عملية التنمية، ونعني به الروابط الفعالةَ التي تربط قطاعَ التصدير بمراكز الإنتاج الأخرىٰ، فمثلًا تساعد السكك الحديدية والمواني التي تُبنىٰ من أجل المناجمِ في تخفيض التكاليف وتحفيزِ الاستثمار، لكنها لا تؤدي إلىٰ نشرِ النمو في قطاعاتٍ أخرىٰ إذا كانت هذه المناجم في أماكنَ معزولةٍ، أو لا تستعمل هذه المرافقَ إلا في نفس

قطاع التصدير للمواد الأوليةِ، فيظل استخراجُ المادةِ الخام تمثل جيوبًا منعزلةً في الاقتصاد القوميِّ.

فالحاجة ماسةٌ لدى الدول النامية لتنويع اقتصادياتها، وزيادةِ إنتاجها، بالاتجاه نحو تصنيع صادراتِها كوسيلة للتنمية، فبذلك تخلق هذه الصناعات روابطَ أماميةً لصناعات تعتمد أساسًا على مُدْخَلَاتها من إنتاج قطاعِ الصادرات، مثال ذلك استخدام «فنزويلا» لخام الحديد والغاز الطبيعي والقوة الكهربائية لإنتاج الصلب وتصديره، ويمكن تحفيزُ روابطَ أماميةٍ أخرى لصناعات تستعمل الصلبَ مثل البناء ومُعدات النقل وتكرير البترول، وبذلك يمكن توسيعُ القاعدة الصناعية بالاعتماد على مصادرَ محليةٍ وزيادة الفوائد الاقتصادية المشتقةِ من المواردِ الطبيعية، وتحويل عائداتِ قطاع التصدير للموادِّ الصناعية إلى استثمارات عاليةِ الإنتاجية في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

خامساً: **ندرة رأس المال**:

تعاني الدولُ النامية من ندرة في رأس المال، سواءٌ من حيث مدى توفُّره، أو معدل تراكمه، الذي يعتبر من المحدِّدات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمع ولمعدلات تغيرها، ومن ثم مستوى التقدمِ الذي تُحرزه، ومعدلِ النمو الذي يتحقق فيها؛ لأن توفر رأسِ المال شرط ضروريٌّ للاستخدام الكامل والكفء للموارد الطبيعية والبشرية، والملاحَظُ أن كَمِّية رأس المال ونوعيتَه في الدول النامية لا يمثل إلا نسبةً ضئيلةً من مَثِيلتها في الدول الصناعية المتقدمة.

ويظهر ذلك جليًّا من مقارنة نصيبِ الفرد من رأس المال في المجتمع، مثل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية أو عددِ الجرارات الزراعية لكل شخص في القطاع الريفيِّ، وغير ذلك من أنواع رأس المال الأخرى.

كما يعكس معدل الاستثمار، أي حجم الاستثمار الموجه لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى الناتج القومي ارتفاعًا في الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، فضلًا عن الارتفاع الكبير في الناتج المحلي للدول المتقدمة، كما أن معدلاتِ التكوين الرأسمالي في الدول النامية اليوم أقلُّ من المعدلات التي كانت تحقُّقه الدول الصناعية في مرحلة بناء التنمية فيها.

وتنطوي عمليةُ التكوين الرأسمالي على حجزِ جزءٍ من الدخل القومي وتحويله من الإنفاق الاستهلاكي

أي إنتاج السلع الإنتاجية، وهي عمليةٌ صعبة في الدول النامية، لانخفاضِ مستوى الدخول بها وتخصيصِها بالكامل للوفاء بالحاجات الاستهلاكية للسكان.

وهناك عاملٌ هامٌّ يُحِدُّ من فعالية الاستثمار في الدول النامية، ويرجع إلى عدم تكامل الهيكل الإنتاجيِّ السائد، ونقصٍ في بعض الموارد الإنتاجية، مثل العمالة الماهرة والمستوى التنظيميِّ والفن الإنتاجي المناسب، أي غياب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وكذلك الاستثمار في المعرفة، فلا يقتصر الاستثمار على الجوانب العينية فقط مثل الإنشاءات والمعدات، بل لابدَّ أن تشتمل على استيعابِ المعرفة الحديثةِ والمساهمة في إنتاجها، وبالإنفاقِ على التعليم والتدريب والبحوث.

ويحتاج تكوينُ رأس المال إلى وجودِ مدخراتٍ كافية تسمح بالتكوين الرأسمالي، والدولُ النامية تعاني من ضآلةِ حجم الادخار المحليِّ، وعليها أن تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية.

ويشير الاقتصاديون إلى أن الدول النامية تعاني مما يُسمى بالحَلقة المفرغة للفقر وأن التنمية تتطلب كسرَ هذه الحلقة والتخلص من أسبابها، فالدول النامية تعاني من النقص في رءوس الأموال اللازمة للاستثمار مما يترتب عليها ضعفُ الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخول، وذلك بسبب ضعفِ الادخار الذي يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل.

وقد طوَّر ميردال مفهومَ الحلقة المفرغة إلى مبدأ الآثار التراكمية، أي أنه تُوجد عملية تراكمية تسير في اتجاه انخفاضٍ أو ضعفٍ معينٍ مستمرٍّ لمستويات معينة، وبحيث إن كلَّ عامل سالب يعتبر دفعةً واحدة سببًا ونتيجة لباقي العوامل السالبة.



الخلاصة

- يعتمد تقسيمُ البنك الدولي علىٰ أساس مستويات الدخل، فيقسم الدولَ إلىٰ خمس مجموعات، الدولِ النامية، وتشمل ثلاثة أنواع، دول ذات دخل منخفض وذات دخل متوسط وذات الدخل المرتفع.
- السمة المشتركة للدول النامية هي انخفاض دخل الفرد، وغياب النمو الاقتصادي الحديث، كاستخدام وتطبيق البحث العلمي في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلىٰ التصنيع الحديث.
- أهم السمات العامة للدول النامية :
- أولًا: انخفاض مستوىٰ المعيشة:
- ثانيًا: ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي.
- ثالثًا: البطالةُ والاستخدام غير الكفء للعمالة.
- رابعًا: التبعيةُ للعالم الخارجي، وهذه التبعية قد تكون اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو ثقافية.

الدرس الثالث: مفهوم التنمية وتطوره

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة السابعة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع مفهوم التنمية وتطوره، وتُحدد معايير التنمية الاقتصادية، وتوضح كيفية استمرارية التنمية، وتفرق بين ارتفاع الدخل وتحسين أحوال أفراد المجتمع كمعيار للتنمية، ويبين لنا المحاضر أسباب عدم تحسن معيشة السكان رغم النمو والتنمية ومفهوم التنمية من المنظور الإسلامي.

الأهداف:

تعدد معايير التنمية الاقتصادية.

توضح كيفية استمرارية التنمية.

تفرق بين ارتفاع الدخل وتحسين أحوال أفراد المجتمع كمعيار للتنمية.

توضح أسباب عدم تحسن معيشة السكان رغم النمو والتنمية.

توضح مفهوم التنمية من منظور إسلامي.



أبعاد التنمية الاقتصادية:

بشكل عام ، كان ينظر إلي التنمية الاقتصادية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، علي أنها نمو سريع وملموسٌ في الدخل القومي، وفي الدخل الفردي ، لكن تجربة هذين العقدين قد أظهرت بشكل عامٍّ أن عديدًا من الدول النامية قد حقَّقت فعلًا معدلَ نموٍّ مرتفع في الدخل القومي، إلا أن مستوىٰ المعيشة لمعظم أفراد الشعب ظل في أغلبها كما هو عليه ، مما أظهر أن هناك اختلافًا جوهريًّا بين النمو الاقتصادي والتنمية ، فاصطلاح النمو يشير إلي ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي، أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاجُ من السلع والخِدمات في دولة ما ، بأي شكل من الأشكال ، فإن ذلك يسمىٰ بالنمو الاقتصاديِّ ، أما التنميةُ الاقتصادية فتشمل أكثرَ من ذلك . إن عملية التنمية مفهومٌ متعدِّد الأبعاد، فما حدث في الاقتصاد الإنجليزي في القرنين الثامنَ عشر والتاسع عشر، علي سبيل المثال، يختلف جوهريًّا عن الذي حدث في ليبيا في العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة لاكتشاف البترول، ففي كلتا الدولتين ارتفع نصيبُ الفرد من الدخل القومي ارتفاعًا كبيرًا، إلا أن ما حدث في ليبيا لا يُوصف عادة بأنة تنمية اقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييراتٍ أساسيةً في الهيكل الاقتصادي، بالاضافة إلي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، أي معالجة أو الحد من الفقر وتخفيف التفاوت في التوزيع.

ملامح التنمية الاقتصادية:

وهكذا نستطيع أن نستخلصَ أن التنمية تعني إحداثَ تغييراتٍ أساسيةٍ في الهيكل الاقتصادي، من أهمها: ارتفاع إسهام الصناعة في الناتج القومي، وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف، وتغير النمط الاستهلاكي من إنفاق كلِّ الدخل علىٰ الضروريات الأساسية إلي التحوِّل إلي استهلاك السلع المعمرة والخدمات الكمالية والترفيهيةِ، أي ارتفاع مستوىٰ المعيشة للأفراد وعلاج الفقر، والاستمتاع بالمنافع التي تحقِّقها التنميةُ.

إما إذا كان النمو المحقق تتمتع بثماره أقليةٌ صغيرة من السكان فلا يعتبر ذلك تنمية، ويضيف البعض إلي ذلك أن يكون لسكان الدولة ، وليس الأجانبَ، النصيبُ الأكبر في الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية.



علي أن الاقتصادي الشهير «سيمون زنتر» الحائزَ علي جائزة نوبل في الاقتصاد قد استخدم مصطلح النمو الاقتصادي الحديث، ليماثل مصطلحَ التنميةِ الاقتصاديةِ من حيث المعنىٰ، ويقصد به النمو الاقتصادي الحديث في هذه الفترةِ الزمنية من تاريخ العالمِ، التي تتميز عن غيرها من الفترات بخصائصَ وصفاتٍ خاصة، وأهم هذه الخصائص هي استخدامُ وتطبيقُ البحث العلمي في تناول مشاكلِ الإنتاج الاقتصادي، وما يؤدي إليه ذلك من التصنيع والتحضر.

استمراريةُ التنمية:

إن أحد أهم أبعادِ مفهوم التنمية هو استمرارية تحقيق معدلات نموٍّ عالية في الدخل القومي، وفي الدخل الفردي، مما يترتب عليه تحقيقُ تغييرٍ هيكليٍّ في الاقتصاد القومي، وإلقاء نظرةٍ فاحصة علىٰ الجدول التالي توضِّح:

بعض الخصائص التنموية لمجموعات من البلدان المتقدمة والنامية

	(١) متوسط الدخل الفردي دولار	(٢) متوسط الاستهلاك من الطاقة، (معادل كجم فحم)	(٣) نسبة قوة العمل في الزراعة من السكان ٪	(٤) العمر المتوقع للمواليد (بالعام)	(٥) معدل التعليم في البالغين ٪
١- دول منخفضة الدخل، من بينها:	٢٦٠	٤٢١	٧١	٥٧	٥٠
مالي	١٩٠	٢٨	٧٣	٤٣	٩
الهند	٢٤٠	١٩٤	٦٩	٥٢	٣٦
٢- متوسط الدخل:	١٤١٠	١٩٧٦	٤٤	٦٠	٦٦
إندونيسيا	٤٣٠	٢٢٥	٥٨	٥٣	٦٢
مصر	٥٨٠	٥٣٩	٥٠	٥٧	٤٤
٣- دول منتجة للبترول:	١٢٦٣٠	٤٦٠٩	٤٦	٥٧	٢٥
السعودية	١١٢٦٠	١٩٨٤	٦١	٥٤	١٦
٤- دول صناعية:	١٠٣٢٠	٧٢٩٣	٦	٧٤	٩٩
أمريكا	١١٣٦٠	١١٦٨١	٢	٧٤	٩٩
ألمانيا	١٣٥٩٠	٦٢٦٤	٤	٧٣	٩٩
٥- دول الكتلة الشرقية:	٤٦٤٠	٥٨٢٢	١٦	٧١	١٠٠
سابقا الاتحاد السوفيتي	٤٥٥٠	٥٧٩٣	١٠	٧١	١٠٠

إلىٰ أي مدىٰ أسهمت عملية استمراريةِ التنمية في ارتفاع متوسطِ الدخل الفردي في الدول المتقدمة، ووصولِه إلىٰ مستويات عالية، وفي المقابل، فإن متوسِّط الدخل في الدول النامية لا يزال منخفضًا، باستثناء الدول البترولية.

فيبلغ متوسطُ نصيب الفرد من الناتج القوميِّ الإجمالي في مجموعة الدول الصناعية أكثرَ من سبعةِ أمثال نصيب الفرد من مجموعة الدول متوسطة الدخل مثلَ المكسيك والفلبين، وأربعين مثل نصيب الفرد في مجموعةِ الدول الثلاث والثلاثين الأكثر فقرًا، التي تُعتبر الهندُ وتنزانيا مثالًا لها.

نلاحظ أن الخاصيةَ الأكثرَ شيوعًا، والتي تميز الدرجةَ التي بلغتها الدولُ في مِضمار التنمية هي معدل النمو في الدخل وقوة العمل في الصناعة، ففي الدول ذاتِ الدخل المنخفض تبلغ قوةُ العمل في قطاع الزراعة ٧١٪ في المتوسِّط من قوة العمل، في حين تبلغ تلك النسبة ٤٤٪ في مجموعة الدول متوسطة الدخل، و٦٪ فقط في مجموعة دول السوق الصناعية.

وقد أوضح الجدولُ أن استخدامَ مقياسٍ مادِّيٍّ يقيس الرفاهية الاقتصادية، وهو نصيب الفردِ من استهلاك الطاقة، ويُلاحظ من أرقام الجدول تطابق ذلك المقياسِ مع نصيب الفرد من الدخل إلىٰ حدٍّ كبير.

معايير التنمية الاقتصادية:

علىٰ أن ارتفاع الدخلِ ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما الغاية هي تحسين أحوالِ أفراد المجتمع الصحية والتعليمية، والتي تنعكس إلىٰ حد بعيد في العمُر المتوقَّع، فيصل في الدول المتقدمة إلىٰ ٧٤ عاما مقابل ٤٨ عامًا في الدول الفقيرة، أما نسبة الأمية فتبلغ ٥٠٪ من السكان في الدول ذاتِ الدخل المنخفض، أما في الدول الصناعية، فإن جميع السكان البالغين يعرفون القراءة والكتابة.

وهناك مؤشِّرات أخرىٰ تعكس التحسن الفعليَّ في الخِدمات التعليمية والصحية، منها نشرُ التعليم بين السكان واستكمالُ مراحله وتحسين نوعيته، وعدد الأطباء والتمريض بالنسبة للسكان، وعددُ الأسرة في المستشفيات بالنسبة للسكان، ولكن يظلُّ التغير الحقيقي في مستوىٰ المعيشةِ لأفراد المجتمع، يمكن التعرفُ عليه من كيفيةِ توزيع منافع التنمية علىٰ الأفراد، ومدىٰ العدالة في توزيعها بدرجة تُسهم بطريقة ملموسة في تخفيف الفقر بين الأفراد والمناطق التي تعاني منه.

أي أن هناك سؤالًا جوهريًّا، هو هل يؤدي النموُّ والتنمية في تحسين ظروفِ معيشة السكان أم لا؟ إذ يبدو منطقيًّا أن النمو الاقتصادي ضروريٌّ لعملية التنمية، ولكنه ليس كافيًا لتحقيق تحسن في الرفاهية المادِّية لأكبر عدد من الناس، وبمعنًى آخرَ حدوثُ عملية إعادة لتوزيع الدخل، وينبغي أن تكون هذه الإعادة لصالحِ رفع مستوى معيشة لهؤلاء الذين يعانون من الفقر، وهناك أسباب ثلاثة تحول دون افتراض أن ارتفاع متوسِّط نصيبِ الفرد من الدخلِ القوميِّ، يعني بالضرورة دخولًا أعلى لجميع المواطنين أو حتى لغالبيتهم.

السبب الأول: هو أن تشجيع الحكومات للتنمية الاقتصادية قد يتم ليس من أجل تحسين رفاهيةِ الأفراد، ولكن بالدرجة الأولى في بعض الأحيان من أجل قوةِ ومجدِ الدولة وحكامها.

والسبب الثاني: أن استثمار الموارد على نحو مكثَّف لمزيد من النمو، يحدث معه تأجيلٌ للمكاسب الاستهلاكية للأفراد إلى فترة لاحقةٍ، مثال ذلك عملية التصنيع السوفيتيِّ في الثلاثينات، قد تمت على حساب تقليصِ مستويات الاستهلاك، من أجل تحقيقِ نمو سريع.

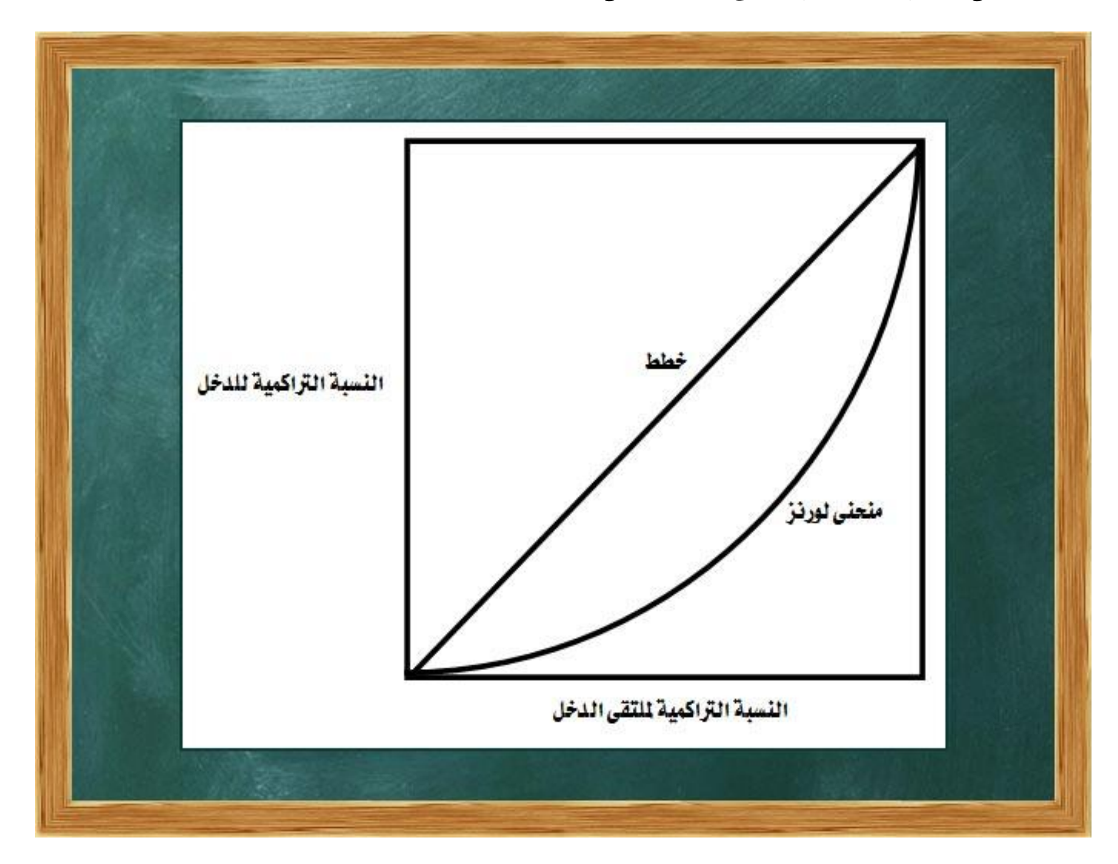
السبب الثالث: هو أن الدخل والاستهلاك قد يرتفعان فعلًا، ولكن معظمَ ثمرات التنمية يجنيها الأغنياء، فيزداد الأغنياء غنًى، والفقراء فقرًا.

ففي الهند مثلًا، كشفت البياناتُ من فترة آخر الستينات أن التفاوت في توزيع الدخل كان يتزايد بوضوح.

ويتم التعرفُ على نمط التوزيع كمؤشر على تقويمِ تأثير التنمية على الرفاهية، من خلال دراسة توزيعِ الدخل على أساس التوزيع الشخصيِّ، أي طريقة توزيع الدخل بجميع أنواعه بين الأفراد، وهو المقياس المستخدَم على نطاق شائع، كمقياس مباشرٍ للرفاهية.

وتتمثل خطواتُ إجراءِ هذا القياس، بتجميع بياناتٍ عن دخلِ الأسر، ثم يُجرى ترتيب الدخل وفقًا لحجم الدخل، وذلك في فئات تبدأ من الدخل المنخفض إلى الدخل الأعلى، ويُستخدم في هذا الشأن منحنى «لورنز»؛ حيث تُرتب فئاتُ الدخل على المحور الأفقي، ويبين منحنى «لورنز» نفسه النسبة

المئوية من إجمالي الدخلِ محسوبةً كنسبة مئوية تراكميةٍ للحاصلين على الدخل، ويبين شكلُ المنحنى درجةَ التفاوت في توزيع الدخل، حيث تتحقق المساواة التامة عندما يتماسُّ منحنى لورنز مع خط ٤٥ درجة، في أسفلِه وأعلاه، وإذا كنا في حالة المساواة التامة فإن منحنى لورنز ينطبق على خط ٤٥ درجة (في أسفله حيث يكون صفر ٪ من الأفراد يحصلون على صفر٪ من الدخل، وفي أعلاه، حيث يكون ١٠٠٪ من الأفراد يحصلون على ١٠٠٪ من الدخل).



مفهوم التنمية من منظورٍ إسلامي:

إن المفهوم السابق للتنمية هو مفهوم غربيٌّ ينطلق من التجربة الغربية، أي التي بدأت منذ قرنَين من الزمان، من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، وما صاحب ذلك من تغييرٍ وتطوير في النظم والعلاقات والقيم الاجتماعية، وهذا المفهومُ ينطلق من النموذج الغربيِّ الذي لا يصلح للتعميمِ على كلِّ مشروعات النهضة وأطروحات التنمية الاقتصادية، ولأنه غير قابلٍ للتكرار، ذلك أن نجاحه في أوروبا كان مشروطًا بظروف تاريخيةٍ واجتماعية داخليةٍ، وبظروف خارجيةٍ تمثلت في الاستعمار،

ونهبِ ثروات البلاد المستعمرة، وتبعيتِها للغرب المتقدم صناعيًّا وتكنولوجيًّا، وهذه شروط غير قابلة للتكرار. وما فشِل تجارب التنمية في البلاد النامية إلا تأكيدًا على هذه الحقيقة.

فلا يمكن إذن أن نتغافل عن الخصوصيةِ المجتمعية تاريخيًّا وقيميًّا، عند صياغة مفهوم إسلامي للتنمية، ينطلق من رؤية الإسلام كعقيدة للكون والحياة والإنسان، وهي الرؤية التي لا تفصل بين الحياةِ الدنيا والآخرة، ولا ترى الحاجاتِ الماديةَ منفصلةً عن الحاجات الرُّوحية، بل هما جانبان يكمل أحدهما الآخر، وتركز على ضبطِ النفس والاعتدال أمام ملذات الحياة الدنيا.

فالمسلم كما هو مأمور بالعبادة مأمور أيضًا بالعُمران، أي تعمير الأرض وَفق قاعدة الإصلاح دونما إفسادٍ، والمسلم أيضًا يتعامل مع العناصر المحيطةِ به، من جماد وحيوان، بمنظور أنها مخلوقة لله، سخَّرها الله له، فيتعامل معها بمعيار الإحسان، فينظر إلى الطبيعة بمفهوم التسخير، وليس بمفهوم الصراع معها، فلا تبديدَ للموارد، ولا تبذيرَ فيها، ولا وجود لإفساد للبيئة.

والإنسان في منظور التنمية الاقتصادية في الإسلام، هو غايةُ النشاط الاقتصادي، والهدفُ النهائي هو توفيرُ حدِّ الكفاية له.. من مطعم ومسكن ودواء، حتى لو قصر جهده عن بلوغ ذلك، يكلفه المجتمع في نظرة تكرم الإنسان وترتقي به أي أن الأركان الأساسية لمفهوم التنمية في الإسلام هي العبادةُ والعمران والعدل.

ويوضِّح ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالفلسفةِ الفكرية التي يتبناها المجتمع، والتي تحدِّد نظرتَه إلى الحياة الإنسانية، ومن هنا يكون من الخطأ الاهتمامُ بالتنمية الاقتصادية البحتة، أي التركيز على التقدم المادِّيِّ فحسب، بل يجب أن يعطى كلُّ جانب من جوانب الحياة حقَّه من الاهتمام والرعاية، وأن تجرى عمليةُ تهيئةٍ للإنسان لبذل الجهد لتحمل أعباء التنمية الاقتصادية وتوظيفها لخدمَتِه، في جميع جوانب حياته، للأمة والفرد على حد سواء.

فالمفهوم الإسلامي للتنمية يقوم على التعامل مع الإنسان بمنهج متكامل، يشبع حاجات الجسد والعقل والقلب، فيفتح أمام الإنسان المجال للإبداع والاجتهاد في إعمار الأرض وتحقيق التقدم والنهضة الاقتصادية والثقافية والعلمية والإيمانية، في التزام تامٍّ بالعقيدة التي تؤمن بالإله القادر



الحكيم، خلَق الإنسان وسخَّر له الكون، لاستبقاء الحياة، وشرع الشريعة للإصلاح والعمران، والغايةُ من الحياة العبادةُ لله سبحانه، وأن المسلم يشعر بالانسجام مع المخلوقات، ومع الطبيعة؛ لأن الله خلقها، كما أنه سبحانه هو الذي أنزل الشرائع، فلا تعارضَ بين القوانين التي تحكم الطبيعة، وبين الشريعة؛ لأن مصدرَهما واحد، هو الله سبحانه وتعالىٰ.

ويترتب على ذلك عددٌ من النتائج الهامة على المستوى الاقتصادي:

الأول: أن تسخير الموارد يكون لإشباع الحاجات الإنسانية؛ لأن غاية الوجود، عبادة الإنسان لله سبحانه، وأن سعي الإنسان في تسخير الموارد، إنما هو طاعة لله سبحانه.

ثانيًا: أن استخدام الموارد وتسخيرها يجري في التصور الإسلامي في إطار قاعدة الإحسان، فهي الحاكمة في تعامل الإنسان مع الموارد، فلا إسرافَ، ولا تبذير، ولا إهدار، ولا إساءةَ، بل يكون الإحسانُ والقصد والإصلاح، ومن هنا نفهم الترتيبَ بين المشروعات، وبين اختيار الفنِّ الإنتاجي الأمثل.

ثالثًا: عدالة التوزيع هدف نهائيٌّ، فالله خلق الأفراد في تفاوت في القدرات؛ ليعمل الجميع حسب طاقاتِ كلٍّ منهم، فإذا أسفر النشاط الإنتاجيُّ بعد ذلك عن عدم كفاية البعض، وجب علىٰ الآخرين كفالتُه، بالزكاة المفروضة أولًا ، فإذا لم تكفِ أخذ من أموال الأغنياء ما يسعُ الفقراءَ، والقاعدة الشرعية (ما جاع فقير إلا بظلم غنيٍّ). فعدالة التوزيع هدف نهائي في التصور الإسلامي.

رابعًا: الالتزام بالشريعة في المعاملات المالية هو الأصلُ الأول، وعليه مدارُ الفلاح والنجاح في الدنيا {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا} [الجاثية: ١٨]. وهذا الالتزام الشرعيُّ والأخلاقي يحفظ الحقوق ويصون الأموالَ، ويطلق القدراتِ، ويحقق المصلحةَ العامة، ويحقق أيضًا استقرارَ المجتمع وتقدمه.

وهكذا، يظهر لنا أن التنمية في الإسلام ليست مجردَ العمل علىٰ زيادةِ الإنتاج وتحقيق الرفاهية المادية، وإنما هي إعادةُ بناء قاعدةٍ اجتماعية اقتصاديةٍ شاملة، علىٰ هدي نموذج مختلفٍ كلَّ الاختلاف له فروضُه الخاصة، ومُثُلُه، ومعطياتُه المتميزة ونموه التنموي، نموذج فريد ذو قيم خاصة به.

ولننظرْ إلى فَهم الصحابة لهذا المنظور الفريد، في قول رِبْعِيِّ بن عامر لقائد الفرس: (جئنا لنخرج الناس من عبادة العبادِ إلى عبادة الله وحدَه، ومن جَور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سَعة الدنيا والآخرة). فهنا ربطَ الصحابيُّ بين التوحيد وبين العدالة في التوزيع، وبين الإيمان والرخاء والسَّعة في الدنيا، حيث ينقل الإسلامُ الشعوبَ إلى سَعة الدنيا بكثرة الموارد وزيادةِ الإنتاج وعدالة التوزيع، فيسعى الناس إلى ربط دنياهم بالآخرة، بإعمار الأرض بالإنتاج الاقتصادي بشتى أشكالِه وصوره، وبالأعمال الصالحةِ بالعدل والإصلاح، ويترتب على ذلك أن يحفظ اللهُ الخيراتِ على أهل المجتمع الإيماني، ويفتح لهم البركاتِ، {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} [الأعراف: ٩٦].

ويمكننا بذلك أن نقرِّرَ أن مفهوم التنمية في الإسلام يشمل تحسينَ ظروفِ الإنسان من مختلف النواحي الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية والسياسية، فتدخل كافة الأبعاد في مفهومِ التنمية في الإسلام، وقد عبَّر عن هذا المفهوم أحدُ الاقتصاديين المسلمين بقوله: إن هدفَ التنمية في الإسلام هو إقامةُ مجتمع المتَّقين، يؤيد هذا ما جاء في الحديث القدسي: (إنا أنزلنا المالَ لإقامِ الصلاة وإيتاء الزكاة) رواه أحمد، كنز العمال (٣/ ٢٠٠)، أي استخدام الأموال وتنميتها كوسائلَ لتحقيقِ عملية الارتقاء الإنساني، بحيث تُستخدم الموارد الاقتصادية وتنمى لترتقي بالإنسان إلى الوصول لمجتمع المتقين. {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ، وهو مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً} [النحل: ٩٧].

الخلاصة:

كان مفهوم التنمية الاقتصادية في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، علي أنها نمو سريع وملموسٌ في الدخل القومي.

هناك اختلاف جوهريّ بين النمو الاقتصادي والتنمية، ذلك لأن عديدًا من الدول النامية قد حقَّقت فعلًا معدلَ نموٍّ مرتفع في الدخل القومي، إلا أن مستوىٰ المعيشة لمعظم أفراد الشعب ظل في أغلبها كما هو عليه.

التنمية تعني إحداثَ تغييراتٍ أساسيةٍ في الهيكل الاقتصادي، من أهمها: ارتفاع إسهام الصناعة في الناتج القومي، وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف، وتغير النمط الاستهلاكي من إنفاق كلِّ الدخل علىٰ الضروريات الأساسية إلي التحوِّل إلي استهلاك السلع المعمرة والخدمات الكمالية والترفيهيةِ، أي ارتفاع مستوىٰ المعيشة للأفراد وعلاج الفقر، والاستمتاع بالمنافع التي تحقِّقها.

الخاصيةَ الأكثرَ شيوعًا، والتي تميز الدرجةَ التي بلغتها الدولُ في مِضمار التنمية هي معدل النمو في الدخل وقوة العمل في الصناعة، ففي الدول ذاتِ الدخل المنخفض تبلغ قوةُ العمل في قطاع الزراعة ٪ في المتوسِّط من قوة العمل، في حين تبلغ تلك النسبة ٪ في مجموعة الدول متوسطة الدخل، و٪ فقط في مجموعة دول السوق الصناعية.

من المؤشرات التي تعكس معدلات التنمية نشرُ التعليم بين السكان واستكمالُ مراحله وتحسين نوعيته، وعدد الأطباء والتمريض بالنسبة للسكان، وعددُ الأسرة في المستشفيات بالنسبة للسكان و كيفيةِ توزيع منافع التنمية علىٰ الأفراد، ومدىٰ العدالة في توزيعها بدرجة تُسهم بطريقة ملموسة في تخفيف الفقر بين الأفراد والمناطق التي تعاني منه.

من الأسباب التي تحول دون افتراض أن ارتفاع متوسِّط نصيبِ الفرد من الدخلِ القوميِّ، يعني بالضرورة دخولًا أعلىٰ لجميع المواطنين أو حتىٰ لغالبيتهم.

أ تشجيع الحكومات للتنمية الاقتصادية قد يتم ليس من أجل تحسين رفاهيةِ الأفراد، ولكن بالدرجة

الأولى في بعض الأحيان من أجل قوةِ ومجدِ الدولة وحكامها.

ب استثمار الموارد على نحو مكثَّف لمزيد من النمو، يحدث معه تأجيلٌ للمكاسب الاستهلاكية للأفراد إلى فترة لاحقةٍ، مثال ذلك عملية التصنيع السوفيتيِّ في الثلاثينات، قد تمت على حساب تقليصِ مستويات الاستهلاك، من أجل تحقيقِ نمو سريع.

ج الدخل والاستهلاك قد يرتفعان فعلًا، ولكن معظمَ ثمرات التنمية يجنيها الأغنياء، فيزداد الأغنياء غنًى، والفقراء فقرًا.

الإنسان في منظور التنمية الاقتصادية في الإسلام، هو غايةُ النشاط الاقتصادي، والهدفُ النهائي هو توفيرُ حدِّ الكفاية له.. من مطعم ومسكن ودواء، حتى لو قصر جهده عن بلوغ ذلك، يكلفه المجتمع في نظرة تكرم الإنسان وترتقي به أي أن الأركان الأساسية لمفهوم التنمية في الإسلام هي العبادةُ والعمران والعدل.

الدرس الرابع: مفهوم التنمية البشرية

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة السابعة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد،

وفي هذه المحاضرة تتناول موضوع مفهوم التنمية البشرية، وتطوره، والهدف من التنمية البشرية، والمغزى من ترتيب الدول في دليل التنمية البشرية.

الأهداف:

توضح مفهوم التنمية البشرية.

تذكر تطور مفهوم التنمية البشرية في العصر الأخير.

تحدد هدف التنمية البشرية.

٤ -توضح مغزى ترتيب الدول في دليل التنمية البشرية.

٥ -تعدد مؤشرات قياس التنمية البشرية.

مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية:

مقدمة:

تتناول دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤثر وعناصر وأبعاد هذا المفهوم ودلالتها، وتحليل هذه الأبعاد وآثارها الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد، ثم التعرض لحالة التنمية البشرية في مصر ومؤشرات وتشخيص التحديات التي تواجهها، والرؤية المتكاملة لعلاجها، ومقترحات لتحسين حالة التنمية البشرية في مصر، وبخاصة بالتركيز على حالة التعليم في مصر.

لقد أصبح مفهوم ومؤشر التنمية البشرية هو السائد الآن لدى المنظمات الدولية (التابعة للأمم المتحدة)، وتصدر سنويا تقريرا يصور حالة التنمية البشرية على مستوى البلدان المختلفة، وترتيب الدول وفقا لدليل التنمية البشرية.

التنمية البشرية (المفهوم – الأبعاد – الأهمية)

بعد حصول غالبية الدول النامية على الاستقلال، سعت إلى تحقيق هدف تحسين مستوى معيشة أفرادها، وبعد مسيرة أكثر من نصف قرن على تطبيق استراتيجية التنمية، لم تكن النتائج المحققة في مضمار التنمية قد بلغت المستوى المأمول.

ومن ثم خضع الفكر التنموي إلى مراجعات؛ نتيجة للحاجة إلى رؤية مختلفة للتنمية. فبعد اعتناق فكرة رفع معدل النمو الاقتصادي، ثم التخلي عنه إلى تبني أهداف أخرى للتنمية، تركز على تحسين توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ثم تَبَنِّي هدف إشباع الحاجات الأساسية.

لقد تعرض هدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى انتقادات قوية، ومنطقية، فرغم ضرورة الوصول إلى معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، إلا أنه ليس كافيا لتحسين الرفاهية المادية لأكبر عدد من الناس فقد يزيد النمو الاستهلاك أيضا، ولكن معظم هذه الفوائد يحصل عليها الأغنياء وليس الفقراء، مما يزيد من التفاوت بين الأفراد في الدخل والثروة.

وقد أظهرت تجارب ربع قرن مع النمو الاقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية، ظلت هناك أعداد



متزايدة تعاني من الفقر ولهذا تحول اهتمام الاقتصاديين إلى مؤشرات تحسين توزيع الدخل، باستخدام مقاييس إحصائية لقياس درجة التفاوت في توزيعات الدخل، مثل معامل (جيني) للتركيز، وهو مشتق من منحنى لورنز، ومعامل كوزنتز، والاتجاه نحو مقاييس الفقر، أي: تحديد ما يسمى بخط الفقر.

وتطور بعد ذلك الفكر التنموي إلى التركيز على ما يسمى بإشباع الحاجات الأساسية، والذي يركز ليس فقط على تقليل الفقر بزيادة الدخل النقدي، ولكن باستهداف توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية؛ كالغذاء والرعاية الصحية والمسكن، والتعليم الأساسي... إلخ. ولكن صياغة دليل يصلح كمقياس تجميعي أو ملخص لإشباع الحاجات الأساسية لم يحظ بالقبول، ووجهت إليه الانتقادات.

مفهوم التنمية البشرية:

وضح لنا من الاستعراض السابق قصور المؤشرات المستخدمة من قبل في قياس ما تحقق من تنمية، وذلك بسبب أن كلا من المفاهيم السابقة كان يقيس جانبا دون سواه.

ومنذ أوائل التسعينيات أعلن برنامج الأمم المتحدة للإنماء إدخال مؤشر جديد لقياس التنمية، سمي بمؤشر التنمية البشرية، تقيم به أداء الدول بدلا من مجرد الاعتماد على مؤشر نمو الدخل الإجمالي أو المتوسط، ويقوم هذا المؤشر الجديد على ثلاثة عناصر:

١ - العمر المتوقع عند الميلاد.

٢ - معدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين.

٣ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (أي:متوسط الدخل، معبرا عنه بالقوة الشرائية المعدلة).

وترتيب الدول في مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق التنمية البشرية، أي: في إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية وتحقيق الحياة اللائقة بهم وتوفير الطمأنينة لهم... أي: التركيز على (الإنسان) وليس (السلع) كهدف نهائي للتنمية. وفي عبارة أخرى، وتوسيع خيارات الناس، وتطوير قدراتهم وتحسين

نوعية الحياة. في منهج شامل للتنمية؛ لكفالة توزيع ثمار التنمية على نحو أكثر كفاءة وتطوير قدرات البشر على نحو مستمر وتوسيع مشاركتهم على نطاق واسع.

الإنسان هو هدف التنمية البشرية:

ويلاحظ أن مفهوم التنمية البشري قد نظر إلى التنمية على أنها الوسيلة، والتنمية البشرية هي: الهدف، وأن المهم ما يحققه الفرد من دخل أو ما يحوزه من سلع، والتي لا تحقق التنمية بالمعنى الشائع والمعروف، فلا قيمة لهذه السلع لزيادة الدخل القومي، دون أن يتمكنوا من توسيع اختياراتهم والمشاركة في تقرير أمورهم، وتحسين جودة ونوعية الحياة التي يعيشونها، إن معنى اعتبار الإنسان هو محور عملية التنمية يعني أن دخله والمنافع (السلع والخدمات) التي يحصل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوى واحد من الاختيارات التي يستحقها من التعليم والمعرفة الأفضل، والصحة البدنية والنفسية، والقدرة الأوسع على التفاعل الاجتماعي والانخراط في المشاركة الديموقراطية في شئون مجتمعه ووطنه.

ووفقا لهذا المنظور الخاص بالتنمية البشرية؛ فإن الفقر ينظر إليه على أنه ليس فقط عدم توافر الضرورات اللازمة للرخاء المادي؛ بل إنه الحرمان من الفرص والقدرة على الاختيار وتمتع الإنسان بحياة طويلة وصحية وإبداعية ... إن الحرمان البشري يزيد على مجرد الافتقار إلى الدخل. فكما أن الدخل ليس حاصل جمع حياة الإنسان، فإن الافتقار إليه يمكن أن يكون حاصل جمع الحرمان البشري، ولقد أدخل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ دليل الفقر البشري في محاولة منه لجمع دليل مركب بين مختلف أبعاد الحرمان في حياة الإنسان، والفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري أن دليل التنمية البشرية يقيس التقدم المحقق في المجتمع ككل، بينما يقيس دليل الفقر البشري مدى الحرمان، أي: نسبة (الناس في المجتمع الذين لم يشملهم التقدم).

وهناك أيضا فقر معرفي، وهو تدني مستوى المعرفة في المجتمع، فقد بات من المعلوم أن المعرفة الآن هي التي تلعب دورا محوريا في خلق الثروة وتحسين جودة الحياة، بما تحدث من ثورة في طريقة الحياة، في العمل، فتنظيم المجتمعات وإنتاج وتطبيق المعرفة يحولها إلى سلع وخدمات لإشباع حاجات الإنسان.



مغزى ترتيب الدول في دليل التنمية البشرية:

يقوم دليل التنمية البشرية الذي ينشره سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على حساب متوسط لنسب ومستويات الإنجاز لمختلف البلدان في مجالات الصحة والتعليم والدخل (وهي العناصر الثلاثة للتنمية البشرية) وإعطاء قيمة لكل دولة في ضوء ما تحقق من إنجازات على مستوى العناصر الثلاثة (مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل عنصر)، وحينما تبتعد قيمة الدليل للدولة عن الواحد الصحيح يشير إلى الوضع المتأخر للدولة في مضمار تحقيق التنمية البشرية، والعكس صحيح. فمثلا إذا كانت قيمة الدليل لبلد ما (٠,٦٠)، فإن معنى ذلك أن على هذه الدولة أن تضع السياسات والبرامج لسد الفجوة أو (الحرمان البشري) وقدره (٠,٤٠)، أما إذا كان قيمة دليل دولة أخرى مثلا (٠,٩٤)، فإن هذا الرقم يشير إلى نجاح هذه الدولة في تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتمتع أفرادها بمستوى عال للعناصر الثلاثة المكونة لمؤشر التنمية البشرية.

أما دلالة ترتيب الدول تنازليا، كما يعرضه التقرير السنوي – فيفيد في توضيح المقارنة بين أداء دولة وأخرى، ولماذا تنخفض حالة دولة معينة عن دولة أخرى تسبقها في ترتيب الدليل؛ هل السبب في ذلك يرجع للتفوق في المجال الصحي، أم التعليمي، أم مستوى الدخل، أم في كل هذه العناصر، كما يوضح لنا هذا الترتيب ما حققته هذه الدولة عبر السنوات من تقدم مقارنة بدولة أخرى، وأيضا بيان المكانة النسبية للدولة بين مختلف دول العالم.

ولهذا فقد أصبح صدور التقرير السنوي للتنمية البشرية معيارا لتقويم الأداء التنموي لمختلف بلاد العالم، وإشارة واضحة إلى مدى الحاجة إلى تصحيح المسار وتعبئة الجهود لتحقيق نتائج أفضل، في ظل بيئة دولية تتسم بالمنافسة الشديدة.

مؤشرات قياس التنمية البشرية:

منذ عام ١٩٩٠ ينشر تقرير التنمية البشرية تحت عنوان (دليل التنمية البشرية) باعتباره مقياسا للتنمية البشرية، ولكن يجب إدراك أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقا بكثير من دليل التنمية البشرية، ومن

المستحيل التوصل إلى مقياس شامل، وذلك لأن أبعادا حيوية كثيرة من أبعاد التنمية البشرية لا يمكن قياسها كميا، ولكن مقياسا مركبا وبسيطا للتنمية البشرية يمكن أن يوجه الاهتمام إلى القضايا توجيها فعالا إلى حد كبير ويقيس دليل التنمية البشرية الإنجازات العامة في الدولة من حيث ثلاثة أبعاد أساسية من أبعاد التنمية البشرية، طول العمر، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والمعرفة ، وتقاس بالتحصيل التعليمي (معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة المراحل الابتدائية والثانوية والعالية معا)، والدخل المعدل (نصيب الفرد من الدخل المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).



الخلاصة:

- منذ أوائل التسعينيات أعلن برنامج الأمم المتحدة للإنماء إدخال مؤشر جديد لقياس التنمية، سمي بمؤشر التنمية البشرية، تقيم به أداء الدول بدلا من مجرد الاعتماد على مؤشر نمو الدخل الإجمالي أو المتوسط، ويقوم هذا المؤشر الجديد على ثلاثة عناصر:
  - العمر المتوقع عند الميلاد.
  - معدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين.
  - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (أي:متوسط الدخل، معبرا عنه بالقوة الشرائية المعدلة).
- يعتبر الإنسان هو هدف التنمية البشرية بمعنى أن دخله والمنافع (السلع والخدمات) التي يحصل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوى واحد من الاختيارات التي يستحقها من التعليم والمعرفة الأفضل، والصحة البدنية والنفسية، والقدرة الأوسع على التفاعل الاجتماعي والانخراط في المشاركة الديمقراطية في شئون مجتمعه ووطنه.
- ينظر إلي الفقر في مفهوم التنمية البشرية على أنه ليس فقط عدم توافر الضرورات اللازمة للرخاء المادي؛ بل إنه الحرمان من الفرص والقدرة على الاختيار وتمتع الإنسان بحياة طويلة وصحية وإبداعية ... إلخ
- يقوم ترتيب الدول في مجال التنمية البشرية، على حساب متوسط لنسب ومستويات الإنجاز لمختلف البلدان في مجالات الصحة والتعليم والدخل.
- مؤشرات قياس التنمية البشرية تقاس من خلال ثلاثة أبعاد أساسية طول العمر، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والمعرفة ، وتقاس بالتحصيل التعليمي (معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة المراحل الابتدائية والثانوية والعالية معا)، والدخل المعدل (نصيب الفرد من الدخل المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

الوحدة الثامنة: الاقتصاد الإسلامي

مقدمة الوحدة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

فنبدأ بعون الله تعالى في الوحدة الثامنة من مقرر مبادئ علم الاقتصاد للفرقة الثانية، وتدرس عزيزي الطالب في هذه الوحدة:

تمهيد عن علم الاقتصاد الإسلامي، والمشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، والسلوك الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، والملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي، و السوق في الاقتصاد الإسلامي ، و التوزيع والتكافل في الاقتصاد الإسلامي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تُعَرِّف علم الاقتصاد الإسلامي.
٢. توضح بعض التطبيقات الاقتصادية في السنة النبوية.
٣. تبين تصور العقل الاقتصادي المسلم للمشكلة الاقتصادية.
٤. تبين الموقف من نظرية ندرة الموارد.
٥. تبين نظرة الإسلام في التعامل مع الحاجات البشرية.
٦. تبين حوافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي.
٧. تقارن بين الاستثمار في النظامين الغربي والإسلامي.
٨. تبين خصائص الملكية في الشريعة الإسلامية.
٩. تبين أنواع الملكية في الشريعة الإسلامية.
١٠. توضح المقصود بسعر العدل في الاقتصاد الإسلامي.
١١. تبين موقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد الأجور.
١٢. تقارن بين التكافل في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي



الدرس الأول: علم الاقتصاد الإسلامي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الأولى من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول أهمية تأسيس علم الاقتصاد الإسلامي، وتعريفه، وتوضيح اختلاف النموذج المعرفي الإسلامي عن غيره، وتبيين علاقة الاقتصاد الإسلامي بالرؤية الإسلامية الكلية للوجود، وتوضيح بعض التطبيقات الاقتصادية في السنة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك لهذه المحاضرة أن:

١. تبين أهمية تأسيس علم الاقتصاد الإسلامي.
٢. توضح اختلاف النموذج المعرفي الإسلامي عن غيره.
٣. تبين علاقة الاقتصاد الإسلامي بالرؤية الإسلامية الكلية للوجود.
٤. تُعَرِّف علم الاقتصاد الإسلامي.

أهمية تأسيس علم الاقتصاد الإسلامي:

هناك مجموعة من الأسئلة يطرحها الدارسون يسألون هل هناك علم يسمى علم الاقتصاد الإسلامي؟ ما موقف علم الاقتصاد الإسلامي من القضايا الاقتصادية؟ ما هي أهدافه؟ ما هي غاياته؟ ما هو منهج البحث الذي يبحث به القضايا الاقتصادية؟ إلى غير ذلك من الأسئلة.

في الحقيقة هذا السؤال غاية في الأهمية، ويكتسب أهمية متزايدة باعتبار أن المشكلة الاقتصادية مشكلة تنعكس على كل دول العالم، بل على كل فرد موجود في أية دولةٍ من دول العالم إلا وله شأن اقتصادي يتحدث عنه أو يسأل عنه ويريد أن يفهمه إلى آخره.

القطاع الاقتصادي أو الواقع الاقتصادي، يحتاج إلى أن ننظر إليه نظرة إسلامية مختلفة عن المنظور الوضعي الذي تنظر إليه الدول الأخرى، حيث يختلف رأي المسلم ورؤية المسلم ونظرة المسلم إلى القضايا الاقتصادية باختلاف الرؤية الكلية؛ فالرؤية الكلية تعني العقيدة الإسلامية، وموقف الدين الإسلامي في رؤيته للكون، وللحياة، ولدور الإنسان، ووضعه، وغاياته، إلى آخر تلك القضايا الكلية التي تجيب كما يقول الفلاسفة على الأسئلة النهائية، وعلى الأسئلة الكبرى في الحياة.

الاقتصاد علم اجتماعي ينبثق عن النموذج المعرفي:

علم الاقتصاد علم اجتماعي، والعلوم الاجتماعية عامة تنبثق عن الرؤية الكلية التي يرتضيها المجتمع، إذًا القضايا الاقتصادية لها ظلال تأتي عليها ظلال من الرؤية الكلية التي يعتنقها هذا المجتمع، والسياسة جزء من العقيدة التي يعتنقها المجتمع، وعلم النفس وقضاياه واهتماماه وغاياته، والفلسفة والتاريخ؛ كل هذه العلوم إنما تنبثق وتقوم وتتأسس على الرؤية الكلية، التي يعتنقها المجتمع ويؤمن بها ويفسر بها الأحداث.

نحن لسنا بصدد العلوم الكونية، لسنا بصدد العلوم الطبيعية، لسنا بصدد قضايا نبحثها في مختبر الكيمياء، الذي لا توجد فيه أية ظلال أو آثار لعقيدة الباحث، لكن في العلوم الاجتماعية الأمر يختلف تماما، لا شك أن المسلم ينظر إلى القضايا الاقتصادية نظرة مختلفة تمامًا عن تلك الطريقة، التي ينظر إليها ذلك الرجل الذي يؤمن بأن السوق لها عقلٌ رشيدٌ تدبر أوضاع الحياة الاقتصادية والمادية جميعًا.



إن هذه نظرة مادية مختلفة تمامًا عن نظرة الإنسان المسلم، فهيا بنا ننظر في هذه المسائل؛ في ضوء المسلمات الأساسية والقواعد الأساسية والمنطلقات أو ما يسميها بعض مشايخنا المبادئ التي منها ننطلق، وإليها نرجو أن نصل، ومنها ينبثق المعيار الضابط الحاكم لتصرفاتنا ولسلوكنا ولقيامنا.

النموذج المعرفي الإسلامي وأثره على علم الاقتصاد:

الإنسان مخلوق لخالق، وهو يؤدي وظيفة على هذه الأرض، ومن أجلها خلقت له تلك الموارد الطبيعية، كما نسميها في علم الاقتصاد، وكما ورد ت بالتعبير القرآني، و هذه الموارد سخرت له من أجل القيام بوظيفة العبودية لله رب العالمين في إطار من الإيمان؛ بأنَّ يد الله لا تزال تعمل في هذه الموارد، وأن هذه الموارد الاقتصادية إنما يطالب الإنسان المسلم؛ بأن يسخرها وأن يستخدمها في العمران في إطارٍ من تزكية النفس، وهذه التزكية إنما تؤثر في سلوكه الاقتصادي، في كسبه المالي، وفي إنفاقه، وفي تنميته، وفي استثماراته.

من أجل ذلك، كانت العقيدة الإسلامية لها ظلالها وآثارها وتأثيراتها على السلوك الاقتصادي، سلوكًا استهلاكيًا، وسلوكًا إنتاجيًا، وسلوكًا استثماريًا وسلوكًا توزيعيًا، يعني القضايا الأساسية التي تبحثها المشكلة الاقتصادية، أو التي يدور حولها النشاط الاقتصادي.

ينظر المسلم إلى المال نظرة مختلفة عن الطريقة التي ينظر بها إلى المال غيره من أهل العقائد الدينية الأخرى، أو من أهل العقائد المادية، مؤكدًا أن هناك اختلافًا كبيرًا بينهما، فهذه المعالجة السريعة وهذه المحاضرة السريعة؛ إنما تهدف إلى إلقاء بعض الضوء الخاطف على تلك المسائل التي يختلف فيها نظرة الاقتصادي المسلم عن نظرة الاقتصادي غير المسلم.

في هذه المحاضرة، رأينا أن نتناول القضايا الأساسية، أول شيء نريد أن نتناوله هو، هل هناك ما يسمى بعلم الاقتصاد الإسلامي؟

مصادر المعرفة عند المسلمين وفي الحضارة الغربية:

أما مصادر المعرفة في الفلسفة الغربية القائم على أساسها علم الاقتصاد، فتقصر المعرفة على الوجود

فقط. وأدوات الحصول على المعرفة من الوجود: هي العقل والتجربة أو العقل والحس، والظاهرة الاقتصادية عند الغرب ظاهرة تقوم على معرفة منبثقة عن التعامل مع الوجود فقط، بالعقل وبالحس أو بالتجربة.

وهذا علم اجتماعي؛ يعني لا نستطيع أن ندخله داخل المعمل لنعزل العوامل الخارجية أو لنصل إلى درجة كبيرة من الدقة تصل إلى نسبة مائة بالمائة؛ فهذا علم اجتماعي تتدخل فيه ثقافة الإنسان وتاريخه وعاداته وتحيزاته ...إلخ، كما أننا لا نستطيع أن نقيس سلوك هذا الإنسان، ولا نستطيع أن ندرك التأثيرات الجانبية، ولا التأثيرات الأخرى ...إلخ.

وهذا هو شأن العلوم الاجتماعية، لذلك لا توجد عندهم قضايا قطعية في العلوم الاجتماعية، هذا بالنسبة للتجربة، وكذلك بالنسبة للعقل؛ فالعقل أيضا يتأثر بالثقافة والعادات والأعراف وطرق التعليم واكتساب المعرفة ...إلخ.

وعند المسلمين مصادر المعرفة: هي الوحي قرآنًا وسنةً وكذالك الوجود، إذًا هناك فرق بين مصادر المعرفة عند المسلم وعند غير المسلم، يتمثل هذا الفرق في الوحي،، والوحي ماذا يعطي؟ يعطي قضايا عقدية، ويعطي مبادئ تشريعية، ويعطي أحكاما تفصيلية ويعطي دلالات للتحرك أو للإعانة أو للهَدي في القضايا التطبيقية.

ولهذا فإن المسلمين ينتفعون بهذا الوحي في العلوم التطبيقية، وفي العلوم الاجتماعية على حد سواء، إذًا تحتاج العلوم الاجتماعية، أن نعيد صياغتها مرةً أخرى بالالتصاق بالقضايا العقدية الإسلامية، وبالتصور الكلي للحياة فيما يسميه البعض ويُطلِق عليه النموذج المعرفي الإسلامي، فالوحي يؤثر في وجود علوم اجتماعية مختلفة، منطلقاتها وقضاياها ومناهجها عن العلوم الغربية، العلوم الاجتماعية الغربية- هذا هو أول مصادر المعرفة.

المصدر الثاني: الوجود: إن النظرة إلى الوجود أيضًا شيء فيه إشكال، الوجود هذا كيف ندركه؟ هل ندركه بوسائل الإدراك البشرية؟ أم ندركه بوسائل الإدراك المسلح بالأدوات التي قدمها العلم؟ مثلًا النظر إلى الماء بالعين المجردة؛ أنه سائل شفاف وليس له لون، وليس له طعم وليس له رائحة؛ لكن



النظر إلى الماء بالميكروسكوب يختلف، يعطي نتيجة مختلفة، نجد كثيرًا جدًا من الميكروبات الموجودة أو الموجودات الدقيقة جدًّا في هذا الماء، أيضًا لو تدرجنا درجة أعلى نجد أن الماء كما يحدثنا علماء الكيمياء؛ يتكون من ذرتين من الأكسجين وذرة من الهيدروجين، هذا هو نفس الأمر، فهل نفس الأمر أو الحقيقة تختلف عن رؤية الشيء أو رؤية الوجود بوسائل الحس البشرية البسيطة؟ فإنكار الإدراك – إدراك الوجود– على مستوياته وقع فيه بعض علماء المسلمين، إذًا هناك وجود، وهذا الوجود نريد أن ندركه، كيف ندركه؟ بأدوات معينة،أو بأدوات مختلفة أو بأدوات متطورة، ولذلك لابد لنا أن نتطور مع تطور وسائل العلم، حتى لا نقع في الأخطاء التي وقع فيها بعض المسلمين. بعضهم أنكر مثلًا كروية الأرض، لماذا؟ لأنه اعتمد فقط على الإدراك بوسائل الحس المباشر بالبصر بالعين البشرية، ولم ينتقل إلى الإدراك لهذا الوجود بالوسائل الأخرى المتقدمة، لو انتقلنا هذه النقلة إلى الاقتصاد نقول: إن هناك سلوكًا اقتصاديًا فرديًا وجماعيًا، هذا السلوك الاقتصادي الفردي والجماعي؛ نستطيع أن نتنبأ به، ونستطيع أن ندرسه، ونستطيع أن نصفه، ونستطيع– إذا درسناه، وإذا وصفناه وإذا تنبأنا بنتائجه– أن نبني حياتنا في ضوء هذه الدراسات، وبذلك نستطيع أن نتقدم في مدارك تحصيل القوة الاقتصادية في العالم.

غاية علم الاقتصاد الإسلامي:

علم الاقتصاد الإسلامي تتوفر فيه القضايا العشر، والمسائل العشر في العلوم التي كما درسناها وكما هي موجودة في مقدمات أي علم شرعي. وغاية هذا العلم: هو تكوين أو طرح أو صياغة رؤية المسلم للقضايا الاقتصادية في مجال الاستهلاك والإنتاج والتبادل والتوزيع، وفي مجال القضاء على الفقر وفي مجال توفير حد الكفاية وفي مجال دراسة الآثار الاقتصادية للزكاة، وفي مجال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على تحريم الربا، وهكذا في هذه الأمور، في النظر إلى توصيف لسلوك الإنسان المسلم المنتمي إلى عقيدةٍ إسلاميةٍ محددةٍ، والذي يقضي جزءًا أو فترةً من يومه في عبادات معينةٍ تؤثر على سلوكه والذي له رؤية مختلفة في المال، كل هذا يؤكد لنا أن هناك سلوكًا مختلفًا للإنسان المسلم، عن غير المسلم.

أيضًا يعطينا الوحي أضواء تعيننًا على تفسير سلوك الإنسان حتى غير المسلم، في الآيات التي تصف

سلوك الإنسان وتصرفاته؛ أنه خلق من عَجَل، وأنه يحب المال حبًا جمًا وأنه ينبغي أن يحفز من أجل أن ينفق هذا المال، وأنه إذا كانت له حاجة، فإنه شديد الطلب لها، فإذا مرت وأشبع هذه الحاجة فإنه ينسى ما قد قام به أو ما قد ألزم به نفسه وهكذا.

كل هذه الآيات وكثير مما ورد في السنة النبوية المشرفة، وكثير مما سطره علماء المسلمون نستطيع أن نستفيد به، لنحلل ونصف وندرس سلوك الإنسان الاقتصادي؛ يعني في الدائرة الاقتصادية في كسب المال وفي إنفاقه وفي التعامل معه تنميةً وتوزيعًا وتخصيصًا، سيؤدي بنا هذا إلى أننا بصدد علم اقتصاد مختلف عن علم الاقتصاد الوضعي.

مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي:

يمكن أن نقول بأن هناك علم اقتصاد إسلامي؛ أنه لدينا هنا ما يسمى بالنظام الاقتصادي، ولدينا ما يسمى بالمذهب الاقتصادي، فمفهوم علم الاقتصاد الإسلامي إذا قائم على الانطلاق من مسلمات الرؤية الكلية الإسلامية للوجود، وللإنسان ووظيفته في الكون وعلاقته بهذا الوجود، وعلاقته بالإله الخالق المستحق للعبادة لذاته سبحانه وتعالى، هذا المفهوم؛ ينطلق منه علم اقتصاد إسلامي له مبادئ وله مسلمات وله بدهيات وله يقينيات، وله أيضًا مقولات قائمة على الظن وقائمة على غلبة الظن، وأن علم الاقتصاد الإسلامي إنما يسعى إلى دراسة الحقائق في عالم الاقتصاد، وتقييدها وتجميعها والتعامل معها بناءً للحياة وتعميرًا لها وتحصيلًا للقوة، هذا هو مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي.

إذا علم الاقتصاد الإسلامي: هو العلم الذي يستفيد من العقيدة من أسسٍ ومبادئ العقيدة الإسلامية في القضايا الكلية، وينطلق منها إلى فروض تفسر سلوك الإنسان الاقتصادي، وينطلق منها إلى نتائج تترتب على هذه الفروض وتتأسس، ويكون مبدؤها الأساسيات في العقيدة.

هذا العلم الاقتصادي الإسلامي يبحث لنا أيضًا النتائج التي تترتب على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ في مجال المال جمعًا وإنفاقًا وتحصيلًا وتصرفًا. فما الذي يترتب عليه؟ ما هي صورة المجتمع اقتصاديًا؟ ما هي صورة الفقر الموجود؟ ما هي نسبته في المجتمع إذا طبقت الزكاة؟ ما هي صورة الاستثمار في المجتمع، إذا طبقت المشاركة واستبعد الربا؟ ما هي صورة المجتمع من حيث الفقر



وتوزيع الدخل، إذا طبقت قواعد التكافل الإسلامي؟ ما هي؟... وهكذا.

مفهوما النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي:

هناك نقطةٌ جديرةٌ بالاعتبار: النظام، والمذهب. المذهب الاقتصادي هو الرؤية الكلية التي يعتنقها، أو التي يقوم عليها النظام. فمؤسسات النظام هي تطبيق للمذهب، نقول مثلًا المذهب الليبرالي وتطبيقه نظام الاقتصاد الرأسمالي، ونقول المذهب الجماعي وتطبيقه النظام الاقتصادي الاشتراكي، والمذهب الليبرالي الحرية، فهذا مذهب، والفلسفة الأساسية قائمة على الحرية، فما هي تطبيقاته إذًا؟ النظام الاقتصادي الرأسمالي قائم على حرية السوق، وقائم على حرية التملك، وقائم على أن السوق هو المنسق الأساسي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وهكذا، فآلية التنسيق الاقتصادي؛ هي السوق. والملكية الفردية حافز والربح حافز والحرية الاقتصادية كما ينبئ عنها وتنعكس في الطلب والعرض.

هذه هي الفلسفة الرأسمالية، أو المذهب الليبرالي، والنظام الاقتصادي الليبرالي، قواعد متناسقة، ومنطلقة ومتأسسة ومتفرعة عن أيديولوجية معينة.

النظام الجماعي وتطبيقاته: النظام الاقتصادي الاشتراكي: وهو نظام له قواعد متناسقة تتعامل مع القضية الاقتصادية، ومع المشكلة الاقتصادية في مبادئ تنبثق عن مبادئ المذهب، أو الأيديولوجية الماركسية الجماعية، والتي ترى أن التخطيط العام المركزي لكل الطلب والعرض والاستهلاك والاستثمار والادخار في المجتمع؛ بديل عن السوق، والملكية العامة بديلة عن الملكية الخاصة تلغي مطلقًا الملكية الخاصة، ليس هناك حافزٌ خاص، لكن الحافز العام هو الموجود.

مفهوما النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي في علم الاقتصاد الإسلامي:

أما في الاقتصاد الإسلامي؛ فعندنا المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي هو العقيدة الإسلامية، وما يتعلق بها في الجوانب الاقتصادية، فما هي مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي؟ لدينا الملك، أنواع معينة من الملكية، ملكية خاصة- لكن بطريقةٍ معينة- تختلف عن الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي، ولدينا ملكية عامة ولكنها ملكية عامة متميزة تختلف عن الملكية العامة في الاقتصاد الاشتراكي، ولدينا ملكية دولة، وهذه ثلاثة أنواع من الملكيات ولدينا الفردية والجماعية معًا، ولدينا الحافز الخاص ولدينا

الحافز العام، ولدينا السوق ولكنها بطريقة مختلفة عن السوق الحرة في الرأسمالية، ولدينا حرية الأسعار- نعم- وأنه لا تسعير إلا في حالة الضرورة،- نعم- ولكن السوق الإسلامي مختلف إنه سوق يتجاور فيه معًا- إن صح التعبير- البحث عن الربح الحلال، مع الإحسان ومع الوازع الاجتماعي في الخير، وهكذا.

الخلاصة:

- الاقتصاد علم اجتماعي، والعلوم الاجتماعية عامة تنبثق عن الرؤية الكلية التي يرتضيها المجتمع.
- المسلم ينظر إلى القضايا الاقتصادية نظرة مختلفة تمامًا عن تلك الطريقة التي ينظر بها الإنسان الغربي.
- هناك علم اقتصاد إسلامي، وهناك نظام اقتصادي إسلامي، ولدينا مذهب اقتصادي إسلامي؛ فمفهوم علم الاقتصاد الإسلامي إذًا قائم على الانطلاق من مسلمات الرؤية الكلية الإسلامية للوجود.
- المذهب الاقتصادي هو الرؤية الكلية التي يعتنقها، أو التي يقوم عليها النظام. إذًا الفلسفة والنظام هي مؤسسات تطبيقية للمذهب.



الدرس الثاني: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثانية من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول تصور العقل الاقتصادي المسلم للمشكلة الاقتصادية، وتبيين الموقف من نظرية ندرة الموارد، ونعرف تقسيم الإسلام لحاجات الإنسان، ونقف على نظرة الإسلام في التعامل مع الحاجات، كما نتناول تبين نظرة الإسلام في التعامل مع الموارد.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين الموقف من نظرية ندرة الموارد.

٢. تبين تقسيم الإسلام لحاجات الإنسان.

٣. تبين نظرة الإسلام في التعامل مع الحاجات.

٤. تبين نظرة الإسلام في التعامل مع الموارد.



ضوابط التعامل مع ندرة الوجدان للموارد:

الموارد الطبيعية أو الموارد الاقتصادية الموجودة في الأرض لا تكفي لاحتياجات الإنسان، إذا اتبع الإنسان الضوابط والقواعد الإسلامية فإنه لن يعاني من مشكلة ندرة، ما هي هذه الضوابط؟ الأخذ بالأسباب، والعدل في توزيع الموارد، والإتقان، والتقوى، إذًا الأخذ بالأسباب في إطار التقوى سوف يؤدي إلى إقامة مجتمع الوفرة، كما يقول سيدنا علي بن أبي طالب لوليه على مصر الأشتر.

لو استطعنا أو لو استطاع أي مجتمع؛ أن يقيم مجتمع المتقين بما تحمله كلمة المتقين من معان ومن أداءات- مفرد أداء- في الجانب الاقتصادي، الأخذ بالأسباب، استثمار الموارد على وجه صحيح، واستثمارها، وإقامة العلاقة على أساس أحكام الشريعة الإسلامية، والالتزام بالزكاة، والالتزام بالإحسان؛كل هذا سوف يؤدي إلى إقامة مجتمع الوفرة، حدث هذا! نعم حدث هذا تاريخيًا في فترة حكم الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

تقسيم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي:

اهتم العلماء بفكرة تقسيم الحاجات، والحاجات البشرية- عندهم هي الضروريات: وهي ما لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونها، لو لم يأخذها هلك، والحاجات: التي بدونها يعيش الإنسان حياةً صعبةً قليلًا، أو هي الأشياء التي لا يدركها الإنسان إلا مع بذل جهدٍ معين، والكماليات: التي بها يترفه الإنسان ويحسن مستواه.

بعض العلماء أضاف فوق التحسينات؛ مثل الإمام السيوطي في« الأشباه والنظائر» قال: توجد هناك مرتبتان أخريتان،« الفضل، وبعضها الترف» ولكن التقسيم العام؛ هو هذه المراتب الثلاث، الضروريات، والحاجات، والتحسينات.

وهذا يعني أن العلماء المسلمين قسموا الحاجات- انطلاقًا من تقسيم كتب المقاصد- إلى ضروريات التي إذا لم يتناولها الإنسان هلك، وإلى حاجيات التي إذا تناولها الإنسان ارتفع مستوى معيشته وعاش بمستوى فوق مستوى الضروريات؛ يعني لو لم توجد الحاجيات لم يهلك الإنسان يعني يكون له ثوبان

أو ثلاثة أثواب بدلًا من ثوب واحد، تكون عنده مركبة ودابة ويكون عنده بيت له خصائص المسكن المريح، أما التحسينات فهي أكثر من هذا فيرتفع الإنسان بمستوىٰ أكثر من هذا، وأما ما فوق التحسينات فإنما يكون السرف.

والعلماء المسلمون اهتموا بهذا التقسيم لماذا؟لأنهم انشغلوا بالاستفادة بالوحي في حياتهم، وقالوا الوحي ينبه علىٰ تحريم السرف، فأين يقع السرف؟ فنظروا إلىٰ الأشياء وإلىٰ المتطلبات الإنسانية في الحياة ورتبوها هذا الترتيب، حتىٰ يعرفوا متىٰ يكون السرف؟ وأين؟ حتىٰ ينتهوا عنه.

هذا هو عقل المسلم؛ العقل المسلم إنما يعمل في ظلال الوحي للاستفادة من هذا الوحي في العلوم وفي كافة مناحي الحياة.

وقد قسموا هذه الحاجات- وهذه التقسيمات منتشرة وموجودة في كتب المقاصد- نجدها عند ابن عاشور مثلًا الذي ألف في المقاصد، وله أيضا كتب أخرىٰ في هذا المجال، في الجوانب الاجتماعية أو النظام الاجتماعي في الإسلام، له كلام بديع في تقسيم الحاجات وأنواعها، وله أيضًا كلامٌ جميلٌ ومبدعٌ في الحاجات في كتاب المقاصد، له كلام عن المقاصد في فصول ومباحث يتحدث عن مقاصد المال، والمقاصد في مجال المال؛ تحدث فيها بشكل رائع ومبدع عن هذه التقسيمات.

ترشيد الحاجات في الاقتصاد الإسلامي:

هذه التقسيمات عندما قسمها العلماء إنما أرادوا ترشيد الحاجات، إذًا النقطة الثانية: هي ترشيد الحاجات، قسموها حتىٰ لا تنطلق الحاجات انطلاقة تتعدىٰ إلىٰ السرف وإلىٰ الترف، العقل الغربي لا توجد عنده ضوابط لتقييد الحاجات، كل رغبةٍ في الغرب حاجة، أي رغبة مشروعة أو غير مشروعة أو خبيثة أو طاهرة أو غير طاهرة أو نقية أو غير نقية؛ طالما أن الإنسان قَدَر ورغب وقد وافق علىٰ دفع مقابلها في السوق فإنها توجد في السوق؛ فطالما أن هناك طلبًا فعالًا عليها أو طلبًا فعليًا عليها يعني طلب مدعوم بالنقود فإن وجدت قوة شرائية علىٰ الملاهي مثلًا توجد الملاهي وإن وجدت قوة شرائية علىٰ الخمور تنتج الخمور -والعياذ بالله- فكل رغبة عند الغرب هي حاجة، إذًا تتوسع الحاجات



عندهم بشكل لانهائي، ولذلك كان من الطبيعي أنهم ينظرون إلى الموارد بشيء من الخوف، وبشيء من الانزعاج، وإلى أنه، وماذا بعد، وماذا بعد؛ هذا الانطلاق غير المقيد غير المرشد للحاجات من عقالها، مؤكد أنه ينتج عنه أن الشعور بأن هذه الموارد سوف تكون حتمًا غير كافية، أنتج هذا صياغة المشكلة من منظور غربي بهذا الشكل، أنَّ كل رغبة عنده حاجة، وأنه أي رغبة تلح على الإنسان ويستطيع أن يشبعها بدخله ويحقق طلبا عليها توجد في السوق، لأنه سيكسب البائع، ومسألة الربح مسألة تكوين ثروة من المعايير للنجاح، لأن الدنيا عندهم هي الغاية النهائية، وأن معايير النجاح هي معايير مادية ودنيوية.

إذًا انطلقت الحاجات عندهم وصارت لانهائية،أما عندنا فلا، فعلماء المسلمين قيدوا وصنفوا ورتبوا، من أجل عدم الوصول إلى مرحلة الإسراف وإلى مرحلة الترف، فالترف منهي عنه والإسراف محرم.

أدى ذلك إلى أن هناك ترشيدًا إسلاميًا للحاجات، وقد وقفت الحاجات المشروعة في نظام الاقتصاد الإسلامي، والتي تشبع في السوق الإسلامية عند الحاجات التي تحافظ على حياة الإنسان من الأساس الضروريات والحاجات والتحسينات بقدر- هذا من ناحية- ومن ناحية أخرى؛ أن الضروريات ينبغي أن تشبع أولًا على مستوى كل إنسانٍ في المجتمع المسلم، ولهذا فإن الحاجات في النظام الإسلامي، وفي الرؤية الإسلامية مختلفةٌ، ليست كل رغبة، وإنما هناك رغبات محرمة كالخبائث والمحرمات مثل: إنتاج الخمور، والترف، والسفه، وإنفاق المال في غير محله، كل هذه المحرمات وغيرها ليست مشروعة، وليست حاجات في الاقتصاد الإسلامي، والحاجات هي حاجات حقيقية تشبع إما ضروريات أو حاجات أو تحسينات بقدر، وأنه لا تشبع التحسينات إلا إذا أشبعت الحاجات وأنه لا تشبع الحاجات إلا إذا أشبعت الضروريات لكل فرد في المجتمع.

إذًا الحاجات في المجتمع الإسلامي حاجات مختلفة، فالحاجات التي يسعى إلى حلها وإلى إشباعها وإلى طرح الوسائل التي تشبعها في الاقتصاد الإسلامي حاجات مختلفة، حاجات متميزة.

عندنا ترشيد إسلامي للحاجات، عندنا تحريم للخبائث؛ وهي ما لا يلائم النفس وما لا يحله الله- سبحانه وتعالى- وما لا منفعة فيه، وما لا منفعة به، قالوا: حتى إن الحاجات هذه إنما يسلكها الإنسان

المسلم للحفاظ على طاقته من أجل القيام بوظيفته المحددة في الأرض، التي هي العبودية والعمران، قالوا إنها مقيدة بهذا الشكل وأن إشباع الحاجات هذا إنما هو لغرض ولنية ولقصد، وهذا أدى إلى أن المسلمين اقتصدوا في النفقات إلا أنهم اقتصدوا في النفقات الخاصة وتوسعوا في الإنفاق في سبيل الله، { وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٩٥)} [البقرة: ١٩٥] قالوا إن عدم الإنفاق في سبيل الله يؤدي إلى التهلكة في الدنيا؛ وذلك بأن المجتمع كله لا ينعم بخيرات وبنعم الله عليه، وأن المجتمع المسلم كله كعنصرٍ واحد كعضوٍ واحد، وأن الإنفاق في سبيل الله إنما يؤدي إلى تنمية المجتمع وتقدمه، وأن كل نفقةٍ في طاعةٍ هي نفقةٌ في سبيل الله، هذا هو الجزء الأول الخاص بالترشيد الإسلامي للحاجات.

ترشيد الموارد في الاقتصاد الإسلامي:

المحور الثاني: هو الموارد،فلقد تعامل المسلمون مع الموارد تعاملًا عجيبًا، لم ينظروا إلى الموارد الاقتصادية بشيءٍ من الصراع- كما تنطلق النظرة الغربية- تعاملوا معها بالإحسان ،فمفهوم الإحسان في التعامل مع الموارد، ومفهوم الصلاح في الإحسان في التعامل مع الموارد؛ مفهوم الإصلاح في التعامل مع الموارد، {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} [الأعراف: ٥٦] ، فهم منها علماء المسلمين أن التعامل مع الموارد يكون على وجه صالح، وأنه لا ينبغي إفساد البيئة، ولا ينبغي استنزاف الموارد إلى أقصاها، ولا ينبغي استنزافها من أجل التمتع بمتعٍ لا يبيحها الدين ولا الشرع ولا العقل السليم، وأن هذا التعامل مع الطبيعة يكون برفق؛ لأن هذه الطبيعة أصلًا مسخرةٌ للإنسان، والإنسان سيد في الكون ووظيفته عبودية الله سبحانه وتعالى.

وقد تعامل الإنسان المسلم مع الموارد الطبيعية بشيء من الإيمان العالي، ومن الإحسان العالي، تقص علينا السنة النبوية في البخاري وغيره قصة جميلة في الانسجام؛ بين الإنسان وبين الموارد الطبيعية وبين الإنسان وبين الموارد الاقتصادية يقول« بينما رجل يمشي في فناء إذ سمع صوتًا يصدر من سحابةٍ فنظر إلى السحابة فسمع قائلا يقول لها اسق أرض فلان، فتتبع هذا الرجل- كما تحكي السنة- السحابة، فوجدها تتجمع في مكان معين وتمطر ماءها في هذا المكان، وتتجمع في قناةٍ صغيرةٍ، ثم يأتي رجلٌ



يصرف هذا الماء المتجمع في هذه القناة إلىٰ أرضه إلىٰ حديقته من الزراعة، فتوجه إليه هذا الرجل، وقال يا هذا: ما اسمك؟ لأنه سمع الصوت الذي يتوجه إلىٰ السحابة اسق أرض فلان، فقال يا عبد الله ولماذا تسألني؟ قال له: أريد أن أعرفك قال ولماذا تسألني؟ قال له سمعت كذا وكذا، قال أنا فلان، قال ماذا تصنع؟ قال له هذه الأرض- هذه الحديقة- إنتاجها يوزعه يقسمه ثلاثا، ثلثٌ يأكله هو وأهله وأسرته وأبناؤه، ويتصدق بالثلث ويجعل الثلث في هذه الأرض».

هذا الحديث يبين لنا إلىٰ أي مستوىٰ نظر المسلمون إلىٰ التعامل مع الطبيعة في انسجامٍ عجيبٍ، لدرجة أن هذه الطبيعة تعرف أسماءهم، ولدرجة أن هذا الماء يعرف اسم صاحب هذه الحديقة، ولدرجة أن هذا الماء يتصرف تصرف العاقل ويذهب بقصد، والتصرف بقصد فرع عن العقل فيتصرف بقصد يتجمع في مكان معين لينزل في مكان وليسقي هذه الحديقة وليس الصراع وليس فكرة استنزاف ولقد وجهنا النبي- صلىٰ الله عليه وسلم- إلىٰ ذلك حتىٰ أن نغلق الباب برفق، التعامل مع الجماد التعامل مع الموارد الطبيعية، بشيء من الإحسان ومن الرفق، لتعطي أفضل ما عندها، إما أن نقيم هذه الموارد، وإما أن نتركها، وإما أن نستخدمها علىٰ وجه صالح، أما إفسادها فلا، هذا شيء عجيب هذه حضارة لا تعرفها البشرية.

نحن لا نشعل حروبًا من أجل استعمار واستنزاف أقوات أهلها ولا موارد تلك المستعمرات واستنزافها بشكل؛ كأنه في عجلة من أمره يريد أن يستنزف أكبر قدر ممكن ويفسد أكبر قدرٍ ممكن من هذه الموارد، من أجل أن ينتفع بشيء قليلٍ جدًا فيها، فَعل هذا الاستعمار الغربي لكن المسلمين لم يفعلوا هذا، التلوث البيئي والذي حدث بسبب بإقامة مصانعٍ بشكلٍ مكثفٍ جدًا من أجل إنتاج وطرح سلع لا يحتاجها الإنسان، كذلك التعامل بالربا وتجميع المال بكثرة وبسرعة، من أجل استنفاد الموارد الطبيعية كل هذا لا يعرفه الإسلام، إنما الإسلام يعرف الاستخدام الحكيم لهذه الطبيعة، ويعرف التعامل بالشكر مع النعمة بصرفها في أوجه الخير لها، وفيما خصصت له، وأن الإنسان إنما يؤمن في الاقتصاد الإسلامي؛ بأن الله قدر الأقوات كافيةً لعباده وأنه شرط لتوافرها- أي الموارد- العمل علىٰ استغلالها، وكشف القوانين والسنن فيها، والأخذ بهذه القوانين، وهذه السنن، والوصول بها إلىٰ أقصىٰ



درجة، كان عمر بن عبد العزيز في المحراب يضع كتابًا مؤلفًا في الطب من أجل أن يُعرف أن المسلمين ليسوا ضد العلم، والنبي صلىٰ الله عليه وسلم استعان باليهود من أجل رعاية النخل- نخل خيبر- علىٰ شطر من الناتج، وهكذا.

الأخذ بالسنن في حادثة تأبير أنتم أعلم بأمور دنياكم، والأخذ بالسنن في قوانين الإنتاج- كما سنبين فيما بعد- إذًا تحدث الوفرة في الموارد في ظل التصور الاقتصادي الإسلامي؛ إذا عملنا علىٰ استغلال النعم ووفقا للقوانين والسنن، و القوانين والسنن والأسباب والمسببات هي أيضًا مخلوقة لله، والإصلاح في الأرض بإطاعة الله فيما أمر، والالتزام بالأحكام الشرعية، والتحرك علىٰ محور المقاصد، {ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٥٣) } [الأنفال: ٥٣، ٥٤]

فالعقل الاقتصادي المسلم ينطلق؛ بأن الله حي قيوم مدبر يده لا تزال تعمل في الكون بالبركة وبزيادة الموارد وبزيادة النعم عند من يصلح وعند أهل الصلاح وعند أهل التقوىٰ- كما قلت- مجتمع المتقين الذين يقيمون الحضارة في الدنيا ويتمتعون بأسباب القوة في الدنيا، ويستعملونها في مواضعها، وهم أيضًا أهل النعيم في الآخرة.



الخلاصة:

- يرىٰ العقل الاقتصادي المسلم أن الموارد الاقتصادية؛ إنما هي مخلوقة لله في الأرض علىٰ أساس قانون التقدير.
- ليس هناك ندرة للموارد في تصور العقل المسلم الاقتصادي؛ ولكن هناك وفرةٌ نسبية.
- قسم علماء الإسلام حاجات الإنسان إلىٰ ضروريات وحاجيات وكماليات، وزاد بعض العلماء التحسينات.
- هذه التقسيمات عندما قسمها العلماء إنما أرادوا ترشيد الحاجات.
- وفي الموارد أرسىٰ الإسلام مفهوم الإحسان في التعامل مع الموارد، ومفهوم الصلاح في الإحسان في التعامل مع الموارد.
- الأخذ بسنن الله يحدث الوفرة في الموارد في ظل التصور الاقتصادي الإسلامي.

الدرس الثالث: السلوك الاقتصادي في الإسلام

(الإنتاج الاستهلاك الاستثمارالادخار)

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الثالثة من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول البعد الاقتصادي لتزكية النفس، ورؤية الإمام الغزالي للعمل والإنتاج، ونتعرف على حوافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي، ونقف على نظرة الإسلام في التعامل مع الحاجات، كما نفهم الاستثمار في المنظور الإسلامي، ونقارن بين الاستثمار في النظامين الغربي والإسلامي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. توضح البعد الاقتصادي لتزكية النفس.

٢. توضح رؤية الإمام الغزالي للعمل والإنتاج.

٣. تبين حوافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي.

٤. تبين الاستثمار في المنظور الإسلامي.

٥. تقارن بين الاستثمار في النظامين الغربي والإسلامي.



السلوك الاقتصادي في مجال الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

ننتقل بعد ذلك إلى السلوك الإسلامي في مجال الإنتاج، الاقتصاد الإسلامي زاخر بالحض على الإنتاج وأهميته وكيفية تنمية الإنتاج، فالاقتصاد الإسلامي: هو اقتصاد أمة منتجة بالدرجة الأولى وأمة ذات استهلاك محدود، وهذا شيء عجيب فلو وجدنا اقتصادا قائم على إنتاجية عالية وإلى استهلاك مرشد إذًا نحن نقترب من النموذج الاقتصادي الإسلامي، قال تعالى في أهمية الإنتاج { أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا } [هود: ٦١] ، أي أمركم بعمارتها وفيه دليل على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والأبنية والفراش هذا كلام« الجصاص في التفسير»، وقال «القرطبي» أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها،وقال« ابن العربي »قال بعض علماء الشافعية الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب، وقال «السيوطي» في تفسير قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (١٥)} [الملك: ١٥] في هذه الآية: الأمر بالتسبب والتكسب، والمذهب عند جمهور الفقهاء- رحمهم الله تعالى- من أهل السنة والجماعة؛ أن الكسب بقدر ما لابد منه، فريضة، فإن في الكسب نظام العالم، والله تعالى حكم ببقاء العالم إلى حين فنائه، انظر إلى الرؤية المعرفية الكلية بمعني رؤية أن الله حكم ببقاء العالم إلى فنائه، وبقاؤه يكون بإشباع الحاجات الضرورية حتى يحفظ للإنسان حياته وحياة من يعول، فانبثق منها أن الكسب؛ الذي هو السعي لتوفير احتياجات الإنسان الضرورية، فالكسب فيه بقاء لنظام العالم، ونظام العالم مراد لله سبحانه وتعالى، إذًا هذا واجب، انظر كيف التصقت الرؤية الاقتصادية بالرؤية المعرفية الكلية، وبالرؤية العقدية، وجعل سبب البقاء والنظام كسب العباد، وفي تركه تخريب نظامه وذلك ممنوع منه، هذا هو الكلام الذي نقله السيوطي، ويشجع رسول صلى الله عليه وسلم على الإعمار في الحديث «من أحيا أرضا ميتة فهي له» إذًا الإحياء للأرض الميتة الأرض التي لم تعمر،هنا حض على الإنتاج، وحض على استثمار الموارد واستغلالها، من أحيا أرضا ميتة؛ هي الأرض غير المزروعة الصحراوية مثلا يحييها بالزراعة ويقيم فيها الزراعة، وضابط الإحياء: مدته ثلاث سنوات، فإذا بقيت في يده من غير إحياءٍ من غير أن تنبت من غير الزراعة تؤخذ منه.

هنا من أحيا أرضا؛ شبه النبي صلى الله عليه وسلم زراعة الأرض بإحيائها كأنها بالحياة وتعطيلها بالموت.

رؤية الإمام الغزالي للعمل والإنتاج:

لو استطردنا في الحديث عن إيراد مقولات أو ما هو مسطر في كتب التراث سيطول بنا الحديث، فمثلا« الغزالي أبو حامد» يقول: الأشغال الدنيوية؛ وهي الحرف والصناعات والأعمال التي نرى الخلق منكبين عليها نجد أن الإنسان مضطر إلى ثلاث: القوت، والسكن، والملبس، فالقوت للغذاء والبقاء، والملبس لدفع الحر والبرد، والسكن لدفع الحر والبرد ولدفع أسباب الهلاك عن الإنسان، وهكذا.

إذًا هذه الصناعات تفتقر إلى الأدوات، والآليات؛ كالحياكة والبناء والفلاحة والاقتناص، والآلات التي تؤخذ من النبات ومن المعادن إلى آخره، وهؤلاء هم عمال الآلات، يتكلم على أنه كيف تصنع الآلات وأن واجب القيام به يكون على عمال الآلات، والزراعة على عمال الزراعة، والصناعة على عمال الصناعة، فهو يصنف ويفصل ويحلل في الصناعة، وأن في الصناعة سلع ومنتجات- بتعبير أيامنا- وفي صناعة الآلات وأن هذا يوجب قيام عمال الآلات أي أنه يتحدث عن تفصيل أكثر، قال تعالى أيضًا {وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ} [القصص: ٧٧] ،قال: نصيبك من الدنيا؛ لأنها مزرعة الآخرة، ومراعاة عدة أمور، حسن النية والعقيدة في أثناء التجارة، فلينو بها الاستعفاف عن السؤال وكف الطمع عن الناس والاستغناء بالحلال عنهم، وأن يقصد القيام في صناعته وتجارته بفرض من فروض الكفايات، فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش وهلك أكثر الخلق، فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمله، وألا يمنعهم سوق الدنيا عن سوق الآخرة {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ} [النور: ٣٧].

حوافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي:

نحن علينا واجب التنمية، وواجب التنمية؛ فرض كفاية على الأمة المسلمة شرعًا، حتى تستطيع أن تستوفي ما يكفيها، وأن تكون في تحصيل القوة الواجبة بأنواع الصناعات واكتساب العلوم وغيرها، إذًا

التنمية واجب كفائي، فهذا حافز تأثم الأمة إذا لم تقم به، وأنه يجب على الأمة توفير أداة الحرفة، وأن هذا التوفير يعطى من الزكاة فإن كان من عادته الاحتراف يعطى من الزكاة ؛فمثلا أداة الحرفة توفر له أداة الحرفة، الآلة التي يعمل بها، اعتبر الإسلام من مصارف الزكاة ومن الأشياء التي يخصص لها قدر من الزكاة.

حض الناس على اكتساب العلوم والخبرة:

وكذلك اكتساب العلوم والخبرة من فروض الكفاية، وأن القرآن قد دعا إلى هذا، إلى تحصيل هذه العلوم، «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلى من ثلاث، صدقة جارية علم ينتفع أو ولد صالح يدعو له»، وسيدنا يوسف لما قدم نفسه قال: { اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (٥٥)} [يوسف: ٥٥].وهكذا

إذًا طلب العلم فريضة، وأن التخصص في العمل من فروض الكفاية، إلا إذا تعين، أي إلا إذا احتاجت الأمة إلى أهل اختصاص معين وهؤلاء هم الموجودون المتوفرون فهنا تحول فرض الكفاية في حقهم إلى فرض عين.

فتعليم العلوم فرض كفاية إلا فيما تعين فإذا تعين صار فرض عين، فالإسلام إذًا يحض على الإنتاج ويحفز الإنتاج، ويعتبر أن الإنتاج والتعمير واجب، وأن هذا الواجب ينبغي القيام به.

حض الناس على العمل:

وأن العمل أيضًا من الأشياء أو من الأوامر التي حض الإسلام عليها، وأن هذا العمل يُراعِي فيه الإسلام؛ أن يكون متقنًا وأن فيه الإحسان، فقد قال الله تعالى {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ } [التوبة: ١٠٥] ،وقال الرسول صلى الله عليه وسلم «إن الله كتب الإحسان في كل شيء» وكذلك قوله «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه» والعمل الصالح هو أساس الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، قال تعالى { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٩٧)} [النحل: ٩٧] ، وكل عمل يوافق الشرع فهو عملٌ صالحٌ.



وأن من واجبات ولي الأمر أن يولي على كل عمل من عمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، وأن واجبات العامل الإتقان والمسئولة وأن يكتسب الخبرة وأن يوالي التدريب وأن يكون أمينًا وهكذا.

وفي المقابل يعطى الأجر العادل الأجر الذي يكفيه وأجره كاملا ،وأن يرعى رب العمل أسرته إلى آخره.

حض الناس على الزراعة:

ولقد حض الإسلام على أنواع الأعمال، فحض على الزراعة، « ما من مسلم يغرس غرسًا ما أكل منه مسلم كان له صدقة، وما سرق منه إلا كان له به صدقة وما أكل السبع منه فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يرزق أحد منه إلا كان له صدقة، ولا يُرزقه أحد إلا كان له صدقة».

أيضًا «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم فليغرسها»، فالحاصل أن هناك مبالغة على شدة الحرص على غرس الأشجار وعلى أن تبقى هذه الدنيا عامرة، هذا بالنسبة للزراعة.

حض الناس على الصناعة:

أما بالنسبة للصناعة كان زكريا نجارا،« ما أكل أحد طعامًا قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده».

يقول «الغزالي»: فقد كان غالب أعمال الأخيار من السلف عشر صنائع الخَرز والتجارة والحمل والخياطة والحَذو والقِصارة وعمل الخفاف وعمل الحديد وعمل المغازل ومعالجة الصيد في البر والبحر إلى آخره.

إذًا؛ فالصناعة والحرف كانت حرفة خيار التابعين والسلف، وهذه الصناعات كما قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما: أن هذه الصناعات فرض على الكفاية فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا به.

إذًا حض الإسلام على الصناعة، قال تعالى {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا



لَهُ الْحَدِيدَ (١٠) أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (١١)} [سبأ: ١٠، ١١] هذا بالنسبة للصناعة.

حض الناس على التجارة:

وكذلك حض الإسلام على التجارة قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩] وقال أيضًا {وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} [المزمل: ٢٠] قالوا التجارة، والنبي صلى الله عليه وسلم عمل بالتجارة وأبو بكر عمل بالتجارة، وعن عمر بن الخطاب قال: ما من حال يأتينا عليه الموت بعد الجهاد في سبيل الله أحب إلي من أن يأتيني وأنا بين شعبتي رَحِل ألتمس من فضل ثم تلا الآية، {وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} [المزمل: ٢٠].

هذه كلها أعمال حض الإسلام عليها، وحض على التخصص والتكسب والأخذ بأعلى ما في تخصصها؛ لأن هذا يؤدي إلى قوة الإسلام وإلى قوة المسلمين وإلى قوة المجتمع المسلم، وأن الإسلام أباح وأقام وقَعَّد للقوانين والقواعد والعقود الشرعية، التي تكفل شيوع وانتشار مثل هذه المهن، ومثل هذه الأعمال فقد أباح عقد الإجارة يُستأجر به الأجير وكذلك الاستصناع، والتصنيع، والجعالة، وعقد السلم، والتجارة وغيرها وعقود الشركات بأنواعها للاستفادة بإعطاء العامل، وفي المضاربة، وهكذا.

كل هذا فتح الإسلام به الباب من أجل أن يتكسب الناس به ، هذا من أجل أن يهتم الناس بالإنتاج اهتمامًا كبيرًا، وأولى الإسلام الإنتاج اهتمامًا كبيرًا جدًا بل إنه من معاني {وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤)} [المؤمنون: ٤] أي أنهم ينتجون ما يفيض وما يشبع حاجاتهم أولًا ثم يفيض عن ذلك الاستهلاك قدرًا تجب فيه الزكاة، هذا بالنسبة للإنتاج.

مفهوم الاستثمار في المنظور الإسلامي:

أما بالنسبة للاستثمار؛ فإن الله سبحانه وتعالى قد أباح الربح الذي هو ناتج الاستثمار، والاستثمار؛ طلب الثمرة- وهذا في اللغة- والاستثمار معناه توسعة القواعد الإنتاجية في المجتمع، الاستثمار في

الاصطلاح الاقتصادي معناه؛ توسعة قدرة الإنتاج أو الإنتاج في المستقبل، هذا معنى كلمة الاستثمار في الاقتصاد، والإسلام حض على الاستثمار؛ بأن جعل الربح مباحًا ولم يضع قدرًا لهذا الربح لأن الربح هو عائد الاستثمار، وهناك نظام الاستثمار في الإسلام نظام مختلف تمامًا عن نظام الاستثمار في الاقتصاد الغربي، فالاستثمار في الإسلام يكون بإنتاج السلع الطيبة كإنتاج الطيبات واستبعاد الخبائث تمامًا هذا بالنسبة لنوعية الإنتاج.

وسائل التمويل في الاقتصاد الإسلامي:

أما بالنسبة لوسيلة التمويل؛ فإنه يقوم على المشاركة في الربح، آلية الربح والخسارة، الغُنم بالغُرم والخراج بالضمان، الغنم بالغرم؛ يعني كما أنك من حقك أن تستمتع بالربح وأن تحصل عليه فأيضًا عليك أن تشارك في الخسارة إن حدثت، الغنم بالغرم، الغنم: يعني الربح، والغرم: يعني الخسارة، قاعدة تحمل الخسارة والمشاركة في الربح هذه قاعدة آلية المشاركة أو قاعدة توزيع نتائج النشاط بين المتشاركين في النظام الإسلامي، والخَراج بالضمان: يعني ما يخرج من ناتج تأخذه ويكون لك حقٌّ فيه؛ بشرط أن تضمن إذا تحققت الخسارة أي إذا وقعت الخسارة، من هذا التوجيه أخذ الفقهاء؛ أن الاشتراك في الربح مشتَرَك بين المتشاركين أي بين من اشتركا معًا في نشاطٍ بأعمالهم أو بأموالهم، وأنه لا يحرم منه طرف، وأنه لا يستأثر به طرف دون آخر، وأنه لا يضمن طرف الربح، والآخر لا يضمنه، ولذلك منعوا كل شرطٍ يمنع المشاركة في الربح أو في ناتج النشاط.

إذًا الاستثمار في الإسلام يكون في المواد أو في إنتاج السلع والخدمات المشروعة والطيبة، وثانيا يكون وفق أدوات التمويل الإسلامي بالمشاركة أو بالمضاربة أو بالبيوع أو بالإيجار المنتهي بالتمليك، وهناك صيغٌ إسلاميةٌ كثيرةٌ جدًا، فالمضاربة معناها؛ أنه عامل من طرف والمال من طرف آخر، ويشتركان معا ويقتسمان الربح، والمشاركة معناها الشركة بأنواعها، وهناك شركة العنان وشركة المفاوضة وشركة الوجوه وشركة الذمم وشركة الصنائع، ولكن كلها تدور حول من يشتركون معًا في عملٍ أو في تمويلٍ أو في نشاط اقتصادي فيقتسمون ثمرة هذا النشاط بالتوزيع بينهم بالعدل، وفق ما يتفقان عليه بشرط ألا يتم استبعاد طرف، وألا يتحمل طرف الخسارة فقط، بل يشتركان في الربح والخسارة.

كذلك من الممكن أن يكون بالتمويل التأجيري أو بالتأجير المنتهي بالتمليك، أو بالاستصناع- طلب الصنعة- ،أو بالتمويل بالسلم، وهكذا فإنه إما أن يكون بعقود المشاركة وإما أن يكون بعقود البيوع، أو المعاوضة التي هي عقود البيوع وعقود الإيجارات، وهناك تطبيقات حديثة كثيرةٌ جدًا يتم بها تمويل الاستثمار.

إذًا الاستثمار في الطيبات، والتمويل يكون بالطريقة الإسلامية وتنمية هذه الصناعات إلى أعلى مستوى، وإنتاج السلع الضرورية؛ أي المسلمون يحتاجون إلى تحصيل القوة قال تعالى{وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ} [الأنفال: ٦٠] ، القوة تتأتى الآن بالإنتاج المعرفي، إذًا لابد أن يكون لدينا استثماراتٍ في الإنتاج المعرفي، أي إنتاج السلع التي تحتوي على معرفة أكثر؛ كالأقمار والصواريخ والدوائر الكهربائية والدوائر الإلكترونية، واختراع المواد الجديدة أو المواد البديلة والنانو تكنولوجي؛ أي التكنولوجيا الصغيرة أو المتناهية الصغر، هذه كلها تطورات حديثة ينبغي أن نأخذ بها إلى أقصى مستوى ولأعلى درجة ويكون لنا السبق فيها، {وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ} [سبأ: ١١] ، يعني الإتقان والإحكام والتطوير والتنمية المستمرة.

مقارنة بين الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وفي الاقتصاد الغربي:

الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يتميز عن الاستثمار الموجود في الاقتصاد الوضعي بميزةٍ معينةٍ:

أ ـ مشروعات المخاطرة:

وهي أن في النظام الاقتصادي الذي يأخذ بالتمويل الإسلامي يتاح فيه أن المشروعات تُقبِل على مجالات فيها مخاطرة أعلى، والمخاطرة تعني، أن الرجل صاحب المشروع في الاقتصاد الربوي ملتزم بدفع فوائد، سواء حقق أرباحًا أم لم يحقق سواء نجح المشروع أم لم ينجح، سواء حقق أرباح تسدد الفائدة أو أقل منها، بل عليه فوائد يدفعها لكن في النظام الإسلامي لا يكون ذلك ، فالمشاركة لا تفرض شيئًا مسبقًا على النشاط الاستثماري، وإنما تقول لك نتائج هذا النشاط- الناتج الذي يولده هذا النشاط- يقسم بيننا، إذا هنا يعطي قوة وقدرة أكبر للمشروع الاستثماري الممول بالطريقة الإسلامية عن المشروع الاستثماري الممول بالطريقة الربوية المحرمة، ولذلك في البلاد الصناعية المتقدمة نجد

المشروعات المخاطرة التي فيها مخاطرة أعلى يتم تمويلها بالبارتيسيبيشن participation بالمشاركة، والمشروعات التي مخاطرتها أقل؛ كالتوزيع والبيع والتسويق والتجارات وهكذا تمول بالطريق التقليدي من المصارف، بفائدة محددة مسبقًا.

ب ـ الأسهم الاقتصادية:

لكن هناك الأسهم من المشاركات ومن أدوات المشاركة لأنها تشارك في الربح، إذًا أخذ الغرب من الفقه الإسلامي في المعاملات فكرة المشاركة، وحولها إلى أدوات صغيرة في متناول كل إنسان مدخر – لديه ادخارات بسيطة– اسمها الأسهم، أي حصة تشارك في ناتج النشاط، وإذا خسر يخسر، ولم يقل أحد عندهم أن الأسهم ضارة بالاقتصاد وبالتمويل أبدًا لم يحدث هذا، بل عندهم شركات تسمى بشركات المخَاطِرة أي شركات أصحاب الاختراعات الحبيسة، التي تعمل على تطبيق الاختراعات وتحويلها إلى منتج،هذه الشركات قد تفشل وقد تنجح وقد يجد لها صدى في السوق من القبول وقد لا يجد.إذا هذه لا تعتمد على التمويل المصرفي بفائدة، إنما تعتمد هذه المخترعات تعتمد على الشركات المخاطرة، وهي التي تمول مثل هذه الأشياء.

ج ـ البنوك الاستثمارية:

كذلك بنوك الاستثمار في الغرب بنوك لا تقتصر لا تركز أعمالها، لا تهتم بالتمويل بالقرض بفائدة قصير الأجل، وإنما تشتري الشركات وتصلحها وتبيعها وتتعامل في إصدار الأسهم والاكتتابات وتتعامل في ترويج الفرص الاستثمارية، وتبحث عن المشروعات الكبيرة ذات المخاطر العالية، وتكتتب فيها وتنشئها وتقدمها للسوق وبعد أن ينجح المشروع ويقف على قدميه تبيعها وتكسب.

وهكذا بنوك الاستثمار لها دور أساسي في البلاد المتقدمة؛ فمثلًا البنوك الشاملة في ألمانيا لا يقتصر عملها على التمويل التقليدي بفائدة والتمويل قصير الأجل سنة أو أقل، وإنما هي بنوك نهضت بها الصناعة الألمانية، هذا كله أخذوه من الحضارة الإسلامية ومن الفقه الإسلامي ومن نظم المعاملات في الإسلام، أن المشاركة لا يستغنى عنها في نظام الاستثمار الإسلامي.



د ـ دالة الاستثمار:

لو تصورنا نموذجًا للاستثمار يكون؛ دالة الاستثمار، ودالة الاستثمار في الفكر الوضعي يقول لك إن الاستثمار يتوقف على عاملين العامل الأول هو الكفاية الحدية لرأس المال ما يسمى بالتعبير الحديث غلة المشروع أو ناتج المشروع، وسعر الفائدة في السوق، والدراسات التطبيقية أظهرت أن هذا غير صحيح، لأن الفائدة ليست عاملا في جعل المستثمر يقبل على المشروع، فقد تكون الفائدة متدنية ومع هذا لا يقبل المستثمر على المشروع، كينزي أورد تفسيرًا لطيفًا وقال: إن حالة التشاؤم يعني أن رجال الأعمال يجدون دراسات الجدوى تقول إن المشروع سيحقق معدل كفاية أعلى يعني ربح متوقع أعلى، وسعر الفائدة قليل ومع هذا رجال الأعمال لا يقبلون عليه، لأنه لديهم تشكك تشاؤم، والمسلم ليس لديه تشكك ولا تشاؤم إنما هو متوكلٌ على الله.

إذًا فعندنا الكفاية الحدية ستكون مرتفعة، وعندنا ليس هناك فائدةٌ مسبقةٌ وعندنا ستغيب وتزول حالة التشكك بفعل الإيمان، إذًا عندنا مستوى الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي لابد وأن ينبغي وفقًا لهذه بعد أن يكون مستواها أعلى ودرجة مخاطرته أعلى، أي معنى ذلك أن التقدم التكنولوجي سيكون أسرع ونشر الصناعات المتقدمة سيكون أوسع في ظل نظام اقتصاد إسلامي يعمل وفقًا للمبادئ الإسلامية، فلماذا لا يتم تطبيق مثل هذه المبادئ لكي ينتفع المسلمون بثمرة وفاعلية المبادئ التشريعية والقواعد التشريعية والأحكام التشريعية، في تحريك الاقتصاد القومي؟.

الادخار في الاقتصاد الإسلامي:

تحدثنا عن السوق الاقتصادي في الإسلام على دوائره الثلاث: الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، وبقيت دائرة بسيطة وهي دائرة الادخار، والإسلام يحض على الادخار ويمنع من الإسراف، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخر قوت عامه، وأن في التوجيه الإسلامي للصحابي الذي أراد أن يتصدق بماله كله ويخرج من ماله كله في سبيل الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم «عليك بالثلث والثلث كثير فإنك إن تَذَر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس».

إذًا فالادخار مشروع وتحض عليه الشريعة الإسلامية، وهذا الادخار لمواجهة أحداث المستقبل، أو

للإنفاق على الذرية في المستقبل، أو لعدم جعلهم يحتاجون إلى الغير، أو لكف ألسنتهم، أو لكف أيديهم عن الطلب وعن السؤال، وهكذا، إذًا الادخار تحض عليه الشريعة، والادخار معناه: حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك ويُوجَه إلى أنواع الاستثمار، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« ثمروا أموالكم أو أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة»، فحضنا على الادخار.

الفرق بين الادخار والاكتناز:

وهناك الاكتناز،وله ثلاث معان، الاكتناز: معناه أنه يجعل الأموال في بيته ولا توجه إلى أوجه الاستثمار فهذا اكتناز، وهذا تحاربه الشريعة، بأن تفرض عليه الزكاة التي تجعله يتناقص، والادخار حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك ولكن توجيهه إلى الصيغة الادخارية، أي إلى وعاء ادخاري يوضع في بنوك إسلامية أو يشتري به شيئًا إلى آخره.

تصحيح مفهوم الاستثمار:

والاستثمار يعني القيام بمشروع وتحمل مخاطر هذا المشروع، إذًا هذه المعاني ينبغي أن يتم الالتفات إليها جيدا، البعض يستعمل معنى الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك هذا ليس دقيقًا فإيداع الأموال في البنوك ليس استثمارًا بالمعنى الصحيح، نحن قلنا أن الاستثمار: هو زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة المعدات والآلات في المجتمع، هذا هو معنى الاستثمار، فالاستثمار معناه شراء السلع الاستثمارية، والسلع الاستثمارية؛ معناها السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، أما إيداع الأموال؛ فيسمى توظيفًا للأموال، وادخارات، هذا ادخار لكنه ليس استثمارا بالمعنى الصحيح.

الخلاصة:

- الاقتصاد الإسلامي زاخر بالحض على الإنتاج وأهميته وكيفية تنمية الإنتاج.
- أباح الله سبحانه وتعالى الربح الذي هو ناتج الاستثمار.
- الاستثمار؛ طلب الثمرة وهذا في اللغة والاستثمار معناه توسعة القواعد الإنتاجية في المجتمع، الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي معناه: توسعة قدرة الإنتاج أو الإنتاج في المستقبل.
- الإسلام حض على الاستثمار؛ بأن جعل الربح مباحًا ولم يضع قدرًا لهذا الربح؛ لأن الربح هو عائد الاستثمار.
- الاستثمار في الإسلام يكون بإنتاج السلع الطيبة كإنتاج الطيبات واستبعاد الخبائث تمامًا.
- بالنسبة لوسيلة التمويل؛ فإنه يقوم على المشاركة في الربح والخسارة.
- يكون الاستثمار وفق أدوات التمويل الإسلامي بالمشاركة أو بالمضاربة أو بالبيوع أو بالإيجار المنتهي بالتمليك.
- الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تكون المشروعات فيه تُقبِل على مجالات فيها مخاطرة أعلى.
- الإسلام يحض على الادخار ويمنع من الإسراف.
- الادخار معناه: حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك ويُوجَه إلى أنواع الاستثمار.
- الاكتناز معناه أنه يجعل الأموال في بيته ولا توجه إلى أوجه الاستثمار فهذا اكتناز، وهذا تحاربه الشريعة، بأن تفرض عليه الزكاة التي تجعله يتناقص.

•

الدرس الرابع: الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الرابعة من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول العلاقة بين الملكية والعقيدة، وخصائص الملكية في الشريعة الإسلامية، وأنواع الملكية في الشريعة الإسلامية، وتبيين موقف الشريعة الإسلامية من حماية الملكية الخاصة، وبيان موارد بيت المال، وصور الملكية العامة في الشريعة الإسلامية.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تذكر العلاقة بين الملكية والعقيدة.
٢. تبين خصائص الملكية في الشريعة الإسلامية.
٣. تبين أنواع الملكية في الشريعة الإسلامية.
٤. تبين موقف الشريعة الإسلامية من حماية الملكية الخاصة.
٥. تبين موارد بيت المال.
٦. تبين صور الملكية العامة في الشريعة الإسلامية.

تمهيد عن الملكية في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي له قسماته المتميزة التي يتميز بها غيره من الاقتصاديات الأخرىٰ التي هي من صنع البشر.

فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي، وهو في نفس الوقت مرن ففيه جزء ثابت وفيه جزء مرن، وهذه من خصائصه، ومن خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه له مميزات تميزه علىٰ مستوىٰ الملكية، وعلىٰ مستوىٰ السوق، وعلىٰ مستوىٰ التوزيع.

بالنسبة للملكية؛ نحن نعلم أن هناك الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد علىٰ الملكية الخاصة- هي الأساس-، ويضيق من الملكية العامة، فالملكية الخاصة في الاقتصاد الرأسمالي: هي الملكية التي تنتج وتتملك وتطرح السلع وتبيع وتشتري، أما الملكية العامة فإنها تكون في نطاق ضيق في الوظائف الأساسية للدولة.

والنظام الاشتراكي يعتمد علىٰ الملكية العامة، فليس هناك ملكية خاصة، ويرىٰ أن الملكية الخاصة سبب البلاء، وسبب الاستغلال، وسبب الاحتكار، ولذلك فهو يمنعها،أما في الاقتصاد الإسلامي تقسم الملكية في النظام الإسلامي تقسيمات متنوعة، لكن يمكن تقسيمها بأكثر من طريقة لكن التقسيم الذي سوف نتناوله هو التقسيم من حيث صاحبها أو من له الاختصاص بها، ومن هذه الوجهة تنقسم الملكية في الاقتصاد الإسلامي إلىٰ ثلاثة أنواع: النوع الأول ملكية خاصة، والنوع الثاني ملكية الدولة، والنوع الثالث ملكية عامة، الملكية الخاصة

تعريف الملكية:

يمكن بدون الدخول في تفاصيل غير مثمرة للطالب؛ أن نشرح في بساطة معنىٰ الملكية، بأنها التمكن من الانتفاع بالمال، أي التصرف فيه بانفراد، أو علاقة بين الإنسان والمال تعطيه القدرة علىٰ الانتفاع والتصرف فيه وجه.

العلاقة بين الملكية والعقيدة:

تناولنا سابقا بيان أن العقيدة في الشريعة الإسلامية؛ هي القاعدة الأساسية التي ينبني عليها كافة العلاقات في المجتمع، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، وقد بينت هذه العقيدة أن المال في التصور الإسلامي وديعة الله لدى الإنسان، استخلفه عليها لينتفع بها ويتصرف فيها في إطار هذه الخلافة، بأن يلتزم بأوامر الله ونواهيه في تصرفاته المالية، قال تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديد: ٧].

وتقرر العقيدة الإسلامية أن الإنسان لم يخلق شيئا في الوجود قال تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: ٢٩]، وبالتالي فالمال مال الخالق الحقيقي لهذا المال، والبشر مستخلفون في هذا المال وهو عارية لديهم، ومن جهة أخرى فقد راعت الشريعة فطرة الإنسان في حب المال وأن هذه الفطرة لها أثر فعال في دفعهم إلى العمل وإعمار الأرض، فتجاوبت الشريعة مع هذه الفطرة ولم تتصادم معها فأباحت له الملكية، وتفهم من هذا أن الملكية صفة شرعية مصدرها من الشرع تعطي الاختصاص في المال، ولهذا حيثما أثبت الشرع هذه الملكية فهي موجودة، وحيثما نفاها الشرع صارت معدمة وانتفى وجودها، ويتضح من ذلك أن الشريعة لا تصادم الفطرة بل ترشدها وتوجهها التوجيه الصحيح لإقامة المجتمع على أساس الصلاح لا الفساد.

خصائص الملكية في الشريعة الإسلامية:

تتميز الملكية في الشريعة الإسلامية بخصائص متفردة تظهر اختلافها عن حقيقتها في النظم الوضعية، ونعني بذلك أنها ملكية استخلاف، ملكية عقيدة، ملكية نظيفة، وسنتناول هذه الخصائص بالتفصيل.

١. ملكية استخلاف:

وتبين هذه الحقيقة آيات القرآن العظيم يقول تعالى: {لله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ} [المائدة: ١٢٠].

وغير ذلك من الآيات القرآنية التي تبين أن المالك الحقيقي والخالق الأول لهذا المال إنما هو الله سبحانه

وتعالى، وهو بالتالي الحاكم بأمره بما يشاء والمتصرف فيه بما يريد، قال تعالى: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} [الأعراف: ٥٤].

ولكن الإرادة والحكمة الإلهية اقتضت أن يستخلف الإنسان على هذه الأرض، وأن يمكن لهم من الأسباب التي تضم لهم تعمير هذا الكون، وهي أسباب منها ما هو فطري ومنها ما هو غير ذلك فما هو فطري؛ مثل حب المال والحرص عليه فأباح الشرع الملكية الخاصة وفق أسبابها المشروعة، ليتحقق هدف العمران، قال تعالى: { {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديد: ٧] ، ومقتضى الاستخلاف أن يلتزم بأوامر المالك الحقيقي وهو الله، فليس له إلا التصرف فيما يرضى الله، فالمال في يد الإنسان عارية.

والفرق بين ملكية الله الأصلية للأشياء وملكية العباد؛ أن العباد وإن كانوا يملكون المنافع والأعيان لكن باستخلاف إلهي ومنحة ربانية، تقوم حيث شرعها الله وتنتهي حيث منعها الله سبحانه، وإذا قامت فهي مقيدة بما حدده الشارع لها كسبا واستقلالا واستعمالا ومآلا.

أما ملكية الله سبحانه؛ فهي ملكية الخالق المعطي وهو الذي يرث ويسترد فهو صاحب السيطرة المطلقة الدائمة، فملكيته حقيقية دائمة ثابتة مطلقة.

٢. **ملكية مقيدة**:

الملكية التي أجازها الإسلام ملكية مقيدة بضوابط الشريعة في الحلال والحرام، في الكسب والإنفاق والاستغلال.

فقد حدد الإسلام أسباب التملك، وحدد العقود التي يجري بها تبادل الملكية ، وجعل لها قواعد شرعية وأحكاما شرعية، بحيث تشمل ما يمكن أن يستجد من معاملات وعلاقات، بحيث يجب أن يتقيد الناس بها في جميع تصرفاتهم في هذا المال.

وتبدو لنا مظاهر هذه الملكية المقيدة في جوانب ثلاثة، اكتساب الملكية، والانتفاع بها، وتنميتها، أما اكتسابها فقد حدد الشارع بكل التفصيل مصادر وأسباب التملك، وما عدا ذلك لا يصح تملكه ولا

يعد تملكًا مشروعًا، فلا يجوز تملك الخمر والخنزير لأنهما ليسا بمال في الشريعة، فالمال الحلال: هو الذي تنطبق عليه شروط الملكية، والمال الحرام: ليس ملكا، ولا تنطبق عليه معنىٰ الملكية.

وفي التصرف في الملكية نجده أيضًا مقيدًا في أحكام الشرع، لأن الملكية: هي إذن الشارع بحرية التصرف في المال، فلهذا فتصرف المالك ليس مطلقا يفعل كما يشاء في المال في الانتفاع به، وهو مقيد كذلك في التصرف في المال، بدليل أنه لا يجوز له أن يتصرف في هذا المال تصرفًا غير شرعي كالسفه والتبذير، وكان علىٰ الدولة أن تَحجُر عليه، وأن تسلبه هذه الصلاحية...

ومن هذا نعلم أن حق التصرف في الملكية، بالانتفاع بالمال، أو إنفاقه يتقيد فيه المالك بأحكام الشرع، فحرمت الشرعية الإسراف كما حرمت في ذات الوقت ضده وهو التقتير علىٰ النفس.

كما تتقيد الملكية في الإسلام بضوابط محددة لوسائل تنميتها، فقد جعل الشرع تنمية الملك ممنوعة أولا تجوز بطرقٍ منها: القمار، والربا، والاحتكار، والتدليس، والغش... إلخ. فالإسلام يعتبر المال الذي يؤخذ بسبب غير مشروع يعتبره غير مملوك، وحدد الشرع العقود التي بها يكون تنمية المال واستثماره، كما حدد التصرفات التي لا يجوز بها تنمية المال.

٣. **ملكة نظيفة**:

قيد الإسلام الملكية بأن تكون نظيفة، قال تعالىٰ: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} [البقرة: ١٨٨]، فبينت الآية أن الانتفاع بأموال الغير إنما يكون عن طريق الحق والعدل، أي بمقابلٍ عادلٍ، ولهذا يحرم الربا والغش والتدليس، ولم ينس الإسلام مستوىٰ الفضل بين الناس، فأباح ما كان عن طيب خاطر بلا مقابل كالهبة والهدية، وما كان انتظارا للثواب كالصدقة غير الواجبة، والوقف، والتوصية.

فهذه دوائر ثلاث لنظافة الملكية، أن يكون الانتفاع بها بمقابلٍ عادلٍ، أو أن تكون بعفوٍ ورضًا، أو أن تكون ابتغاء الثواب والأجر في الآخرة.

أنواع الملكية:

يمكن تقسيم الملكية في الشريعة الإسلامية إلىٰ عدة أنواع حسب النظرة التي ننظر منها إلىٰ الملكية،



والذي يهمنا الآن هو تقسيم الملكية من حيث صاحبها، أو من له الاختصاص بها، ومن هذه الوجهة تنقسم الملكية في الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاث أنواع:

أولا: ملكية خاصة.

ثانيا: ملكية الدولة.

ثالثا: ملكية عامة.

ونتناول دراسة الأنواع أو الأقسام الثلاثة بشيء من التفصيل:

أولا: **الملكية الخاصة**.

تعريف الملكية الخاصة:

تعني الملكية الخاصة أو الفردية تمكين فرد ما من التصرف في المال والانتفاع به وفق إراداته الخاصة، ويعني ذلك، أن له وفقا للشريعة الانتفاع بماله الخاص استهلاكًا ومبادلةً، فله أن يستهلك ماله بنفسه أو أن يأخذ مقابله من الغير، وذلك وفق الأسباب المشروعة في كسب المال والتصرف فيه.

ونشير هنا إلى ملحظ دقيق؛ هو أن الإسلام نظم قواعد اكتساب الملكية الخاصة على أساس الكيف وليس على أساس الكم، ومعنى هذا أن الإسلام يبيح إشباع الحاجات غير الأساسية طبعًا بعد كفالة وضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد في المجتمع، ولكن دلالة أن الإسلام نظم اكتساب الملكية الفردية على أساس الكيف وليس الكم (على نقيض الفكر الاشتراكي والشيوعي) فيه دلالة إلى إباحة التمتع بالطيبات فوق الاحتياجات الأساسية للإنسان وفي ذلك تحفيز اقتصادي هام لدفع الأفراد إلى العمل واكتساب المال دون حد كمي، سوى قواعد الحلال والحرام في الاكتساب ولهذا وجدنا في الإسلام غنى سيدنا عثمان بن عفان، وثراء عبد الرحمن بن عوف وغيرهم.

إن تنظيم الإسلام لحدود الملكية الخاصة على أساس الكيف، ومحاربة تحديدها بالكم؛ لأن هذا يتسق مع الفطرة تمامًا، ويبيح حرية التملك الخاصة، وينظم العلاقات بين الناس على أساس هذه القواعد التي نراها في نصوص القرآن، والسنة، وإجماع الأمة، والقواعد الفقهية المتفق عليها.



مصادر (أسباب) اكتساب الملكية الخاصة:

حدد الإسلام قواعد الملكية الخاصة في ناحية اكتسابها أو تكوينها أو الحصول عليها أو تنميتها وفق كيفية معينة، ونتناول في هذا الموضع أسباب أو مصادر تملك المال الخاص، وللعلماء تصنيفات عديدة لهذه الأسباب وفق اعتبارات مختلفة؛ منها اعتبارات الاختيارية أو الجبرية، أو اعتبار الإنشاء أو النقل للملكية، أو اعتبار الصيغة...إلخ.

ونوجزها فيما يلي: العمل أو الكسب، الإرث، الإحياء، الإقطاع، الهبة، الوصية، الوقف، المعاوضات، الغنيمة....

١. العمل (الكسب):

كلمة العمل كلمة واسعة الدلالة وتشمل أنواعا متعددة من الأعمال في المجالات الاقتصادية المختلفة؛ كالزراعة والصناعة والتجارة والصيد والأعمال الخدمية...إلخ، وقد حث الإسلام على العمل ورغب فيه وأوجبه في بعض الأحوال.

ومن أهم مصادر الدخل في وقتنا المعاصر، العمل أي الأجرة على العمل المشروع، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده)، وقد أوجب الإسلام القيام بالعمل، قال تعالى: {فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ} [الملك: ١٥]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الكثيرة في هذا الصدد.

وقد حمى الإسلام العامل بكفالة الأجر العادل، وإقامة على الشفافية والإفصاح، ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا استأجر أحدكم أجيرا فليعلمه أجره) وهناك معيار لتطبيق العدالة في تحديد الأجر؛ وهو أجر المثل أي أجر مثل العمل، ويقدره أهل الخبرة والاختصاص.

وهناك في أبواب الفقه أنواع كثيرة مما يندرج تحت عنوان العامل، كما في المضاربة، والمساقاة، والإجازة، والوكالة بأجر، والسمسرة، والدلالة، وبصفة عامة كل نشاط مباح يجوز العمل واكتساب الرزق منه.



٢. **الإرث**:

من أسباب التملك للمال الإرث، وهو ثابت بنص القرآن القطعي وله أحكامه الثابتة التي لا تتغير ولا تتعلل، يقول تعالى: { يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١)} [النساء: ١١].

وفي ضوء أحكام هذه الآية وغيرها يستحق الوارث نصيبه من التركة ويتملك المالك، وهناك الأحكام المفصلة للمواريث في كتب الفقه.

والإرث وسيلة من وسائل تفتيت الثروة، وفي نفس الوقت تنتظم مع إباحة الملكية الخاصة، فمن الطبيعي إذا تملك الإنسان شيئًا أن ينتقل هذا المال بعد وفاته إلى أقرب الناس صلة به.

ونظام الميراث في الإسلام له دوره الاقتصادي، فهو يدفع إلى العمل والإنتاج، حيث يعلم الإنسان أن ثورته التي كدح من أجلها ستئول بعد موته إلى أقرب الناس إليه وألصقهم به، ولنقارن هذا بما يحدث في التشريعات الوضعية التي لم تعرف أبدًا هذه العدالة في توزيع الثروة.

٣. **الإحياء**:

ويعني الإحياء: هو تملك الإنسان للأرض الموات التي لا مالك لها فيستصلحها، ويزرعها أو ينتفع بها، أي استعمالها في أي نوع من أنواع الاستعمال الذي يفيد الإحياء، وكلمة الإحياء تشير إلى أنها كانت عاطلةً ميتةً فتحولت إلى منتجةٍ مستغلة اقتصادية، وقد جعل الإسلام التملك الخاص قيام الشخص بإحياء الأرض، قال عليه الصلاة والسلام (من أحيا أرضا ميتة فهي له)، ولضمان جدية عملية الإحياء واستمرارها؛ فقد اشترط الإسلام أن يستثمر هذا الإنسان الأرض خلال مدة ثلاث

سنوات من وضع يده عليها، وأن يستمر هذا الإحياء باستغلال الأرض اقتصاديا، فإذا لم يستثمرها خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ وضع يده عليها، أو أهملها بعد ذلك مدة ثلاث سنوات متتالية سقط حقه في ملكيته لها، قال عمر بن الخطاب (ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوات) وكان هذا إجماعا من الصحابة عليه.

ولننظر إلى الدلالة الاقتصادية لعملية الإحياء للأرض الموات، ولها جوانب كثيرة فهي أولا: ترفع معدل الاستغلال للموارد الاقتصادية، فتسهم في علاج المشكلة الاقتصادية، وثانيًا: الحافز الاقتصادي الفعال الذي يصل إلى درجة تمليك ثروة اقتصادية، وهي الأرض للفرد الذي حولها من مصدر اقتصادي غير مستغل إلى مصدر اقتصادي مستغل، وهذا الحافز في رأينا كافٍ تمامًا لبعث النشاط في الأفراد وتوجيههم لإحياء الأرض الموات وإعدادها للقيام بمهمتها الإنتاجية، وثالثًا: الضوابط التي وضعها الإسلام لضمان ضبط هذه الآلية وعدم تعطيل حركتها، ونعني بذلك الشروط الخاصة بالإحياء وهي:

١) كونها خارج عن العمران وليست من مرافق البلد أو المدينة.
٢) ألا تكون مملوكة لأحد أو تعلقت بها مصلحة الأمة كاتخاذها مراعي أو ظهور المعادن بها.
٣) القيام بالفعل بعملية تغيير لوضع الأرض وحالتها الاقتصادية في غضون مدة محددة.

٤. الإقطاع:

ومن أسباب التملك في الاقتصاد الإسلامي إعطاء الدولة من أموال بيت المال شيئًا لفرد من الأفراد فيصبح مالكًا له، وذلك لسد حاجته بالانتفاع بملكية هذا الشيء، وذلك كإعطائهم أموالًا لزراعة أراضيهم أو لسداد ديونهم، كما يقع الإقطاع في صورة أخرى؛ وهي ما نركز عليه بصدد بحثنا لمصادر اكتساب الملكية الخاصة، ونعني بذلك إعطاء ولي الأمر كوكيل عن الدولة لأحد أفراد الأمة بعض الأرض التي لا مالك لها بهذا الإقطاع، فتنتفع الأمة بذلك بقيام هذا الفرد بالاستغلال الاقتصادي لهذه الأرض الموات، واستخدام نشاطه الذهني أو الجسمي في هذا الاستغلال، وقد يكون قبل ذلك متعطلًا فنوجد له فرصة عمل مناسبة لا تكلف الدولة شيئًا.

وهناك فرق واضح تمامًا بين مفهوم الإقطاع في الإسلام، ومفهوم الإقطاع في النظم الوضعية المتأخرة، فكلمة الإقطاع في الاقتصاد الإسلامي اصطلاح فقهي محدد ولا علاقة له بالنظام الإقطاعي الظالم في النظم الوضعية.

وهناك أنواع متعددة للإقطاع نذكر منها: إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، وإقطاع إرفاق.

فإقطاع التمليك كما هو واضح من دلالته: يعني تمليك الأرض الموات لأحد الأفراد، وإقطاع الاستغلال: ليس فيه تمليك حيث يستغل أحد الأفراد الأرض ويدفع عنها خراجا لبيت المال، وإقطاع الإرفاق: وهو أن يمنح ولي الأمر بعض الأفراد استغلال بعض المرافق وذلك دون تمليكه له.

٥. **الهبة والوصية والصدقة**:

ومن أسباب الملكية، أخذ بعض الأفراد بعض المال من غيرهم دون مقابل من مال أو جهد، ومنها صلة الأفراد بعضهم ببعض في حال حياتهم؛ كالهبة، والهدية، والصدقة على الفقراء، ويمكن أن ندخل فيها الزكاة، حيث يتملك الفقراء الزكاة المستحقة لهم، لقوله تعالى: ({وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ} [الذاريات: ١٩])، وقال الفقهاء والمفسرون إن اللام في قوله تعالى للفقراء تفيد الملكية، والفرق بين الصدقة والزكاة يكون في وجوبها، فالزكاة واجبة القدر أما الصدقة فهي تطوع.

وكذلك إذا كان التصرف في المال بعد الموت فهو وصية؛ كأن يوصي أحد الناس قبل وفاته بشيء من ماله لواحد معين، وذلك في حدود الثلث فيتملك الموصي له هذا المال.

ونلحظ هنا تعدد مصادر اكتساب الملكية الخاصة، بحيث تشمل القادرين وغير القادرين وأهل الكفاءات في الاستثمار الاقتصادي لأصول الأمة، وفي أنها قد تكون بجهد الإنسان أو بغير جهد الإنسان، فنرى من ذلك تشوف الإسلام إلى تحقيق الملكية الخاصة لجميع الناس في جميع الظروف والأحوال.

٦. **الوقف**:

ويعني الوقف: حبس أصل المال وإنفاق ثمرته (أو عائده) على وجه من وجوه البر والخير، وهو

مصدر هام من مصادر توزيع الثروة في الإسلام، ويعتبر من أبواب الصدقة؛ لأنه تبرع، والوقف كما قلنا يكون بحبس العين الموقوفة والتصدق بريعها، وقد لعب الوقف دورًا هامًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا في تاريخ الأمة الإسلامية، وشمل أغراضًا متنوعة كثيرة، وليس هذا موضع تناوله، والعين الموقوفة لا تباع ولا توهب ولا تورث في رأى بعض العلماء، والمراد هنا أن نبين أنه من أبواب الكسب المشروع للملكية الخاصة.

٧. **المعاوضات**:

ونقصد بالمعاوضات هنا العقود التي تنتقل بها الملكية من شخص إلى شخص آخر بمقابل، وقد أباح الإسلام ذلك حتى تقوم مصالح العباد في الدنيا؛ لأن كل واحد لا يتوفر له كل ما يحتاجه، فيحتاج إلى ما عند الغير، فلا بد أن يكون هناك نظام للعلاقات يمكّن كل واحد بالانتفاع مما عند الغير بطريق مشروع، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [النساء: ٢٩].

وتتنوع أنواع المعاوضات في الفقه الإسلامي تنوعًا واسعًا؛ منها البيع بأنواعه والإيجارات وغيرها، ومنها ما يرد على العين، ومنها ما يكون على المنفعة، أو عليهما معا.

٨. **الغنيمة**:

الغنيمة نوع من أنواع اكتساب المال في الإسلام بسبب الجهاد، ويعرفها الفقهاء: بأنها أخذ مال الحربي قهرا بقتال، تقسم أموال الغنيمة على أساس الخمس الذي نصت عليه آية الأنفال؛ لمصلحة الأمة، وأربعة أخماس للمقاتلين وفق إمكانياتهم القتالية، وقد انقضى هذا المصدر بتخلف الأمة الإسلامية وضعفها.

حماية الملكية الفردية:

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها، يقول الله تعالى عن تملك اليتامى لأموالهم: {وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ



وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا} [النساء: ٦]، ويقول الله تعالى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى (٤٨)} [النجم: ٤٨].

ويضع الإسلام الحدود لاحترام هذه الملكية، وعدم العدوان عليها، يقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩)} [النساء: ٢٩]، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه جادًا ولا لاعبًا، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه».

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»، و«من قتل دون ماله فهو شهيد»، و«من ظَلَم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه من سبعين أرضين» و«من اقتطع أرضًا ظلمًا لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان»، وعن جابر في حديث حجة الوداع قال: حتى إذا زالت الشمس- يعني يوم عرفة- أمر القصواء، فرحلت له، فأتي بطن الوادي، فخطب الناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم؛ كحرمة يومكم، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث، كان مستعرضا من بني سعد، فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع، وأول ربًا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله».

ويصل الإسلام باحترام هذا الحق مداه؛ حيث يأمر بقطع يد السارق الطماع الذي يسرق دون حاجة، يقول الله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٣٨)} [المائدة: ٣٨].

ولن يكون هناك تشريع أكثر صرامة ولا أشد حسمًا من هذا التشريع في حماية الملكية؛ فضلًا عن ذلك فإن الإسلام يحرك بغريزة الملكية عمارة الأرض والتنمية الاقتصادية، فيملك الأرض الميتة لمن يعمرها، يقول صلى الله عليه وسلم :« ومن أحيا أرضا ميتة فهي له».

ولقد أقر الإسلام حرية الملكية وكفلها بأحكام عدة؛ منها كل ما شرعه الله من التصرفات التي تفيد ملكية العين أو منفعتها من ميراث، وبيع، وإجارة، وقرض، وغيره؛ بل إن تقرير حق الشفعة يؤكد ذلك؛ إذا نظر إليه من ناحية دفع الضرر عن الجار والشريك، وإحاطة المالك بها يدفع عنه الضرر،

ويحول بينه وبين الانتفاع بملكه، وفي النهي عن بيع الغرر، وتجويز ضمان لتحقيق شرط الاختيار ضمان لتحقيق رضا المالك عن ملكه.

وفي الروضة الندية: (وأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحلها إلا التراضي وطيبة النفس أو ورود الشرع كالزكاة والدين والإرث والشفعة ونحو ذلك فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله سيما من كان حكم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل).

قال أبو عبيد (حدثني هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال : كان المسلمون بالجابية وأتاهم عمر بن الخطاب، فأتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد أسرعوا في عنبه؛ فخرج عمر حتى لقي رجل من أصحابه يحمل ترسًا عليه عنب فقال له عمر : وأنت أيضًا؟ فقال يا أمير المؤمنين أصابتنا مجاعة فانصرف عمر فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه)

إلا أن المصادرة تباح في حالة المعصية؛ كحالة الممتنع عن أداء الزكاة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كل إبلٍ سائمة في كل أربعين ابنة لبون، لا تفرق إبل عن حسابها من أعطاها مؤتجرًا فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد شيء.

منع التسعير:

أعطى الإسلام لكل فرد الحق في بيع ماله (أو سلعته) بالسعر الذي يرضيه؛ لقوله: صلى الله عليه وسلم« إنما البيع عن تراضي» ومنع الدولة أن تضع أسعارا إدارية محددة على أسعار السلع والخدمات تجبر الناس على البيع والشراء بها ولذلك جاء النهي عن التسعير.

فقد روى الإمام أحمد عن أنس قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله لو سعرت فقال: «إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال» وغير ذلك من أحاديث أخرى، فقال صلى الله عليه وسلم «بل الله يخفض ويرفع» وهذه تدل على تحريم التسعير وأنه مظلمة من المظالم التي ترفع

الشكوىٰ لولي الأمر لمنعها وأنها ظلم.

وتحريم التسعير يشمل جميع السلع الأساسية وغير الأساسية؛ لأن المنع من التسعير عام غير مخصص، وأن توفير وإشباع الطلب من غير القادرين علىٰ السلع الأساسية يكون من الزكاة، فإذا لم تكفي موارده وظف ولي الأمر في الأموال الأغنياء ما يسع حاجة الفقراء، فالتسعير ممنوع، أما كفالة حاجة غير القادرين والوفاء بها؛ فيجب أن يتم ذلك من موارده الأصلية وهي الزكاة، أو من موارد استثنائية.

منع التأميم والمصادرة:

التأميم لا يعرفه الإسلام؛ بل هو من ترقيعات النظام الاقتصادي الوضعي الاشتراكي أو الرأسمالي، وهو تحويل الملكية الخاصة إلىٰ ملكية الدولة، ففي الإسلام لا تستطيع الدولة وليس لها أن تفعل بأن تقوم بتملك الأموال الخاصة جبرًا عن صاحبه؛ إلا أن تشتريه منه كما يشتريه سائر الأفراد بالسعر العادل إذا تعينت المصلحة العامة في تخصيص هذا المال بعينه لمصلحة عامة؛ كإقامة طريق يمر بأراضٍ خاصةٍ

فملكية الأفراد في الإسلام محترمة ومصونة لا يجوز أن يتعدىٰ أحد عليها ولو كان ولي الأمر، وفي نفس الوقت لا يجوز أيضا للدولة أن تبقي أموالًا عامةً أو أموال الدولة في يد فرد بعينه فينتفع بها دون غيره من الناس.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه موقف الشريعة الإسلامية من حماية الملكية الفردية.

ثانيا: **ملكية الدولة**:

ملكية الدولة أو ملكية بيت المال هي:الملكية التابعة للدولة ويكون صاحب الاختصاص فيها هو بيت المال، أو ولي الأمر بصفته شخصًا معنويًا

أو اعتباريًا يتصرف فيها تصرف الملاك الخاصين في أموالهم، من أجل تحقيق المصلحة العامة، وعلىٰ

ذلك فأي مال أو ملك، التصرف فيه موقوف لولي الأمر واجتهاده يعتبر ملكا للدولة.

يقول الماوردي: (وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال)، ويقول ابن عابدين (كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه فهو من حقوق بيت المال؛ لأن بيت المال عبارة عن الجهد لا المكان).

موارد بيت المال:

يقسم العلماء الموارد المالية المستحقة لبيت مال المسلمين إلى أنواع هي:

١. الخراج.
٢. خمس الغنائم.
٣. الجزية.
٤. تركة من لا وارث له.
٥. الفيء.
٦. العشور.
٧. أموال الزكاة: ولها بيت مال خاص بها هو بيت مال الزكاة ولا تصرف إلا للأصناف الثمانية المذكورة في الآية {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ } [التوبة: ٦٠].

١. الخراج:

هو ما يفرض على الأرض الزراعية التي استولى عليها المسلمون في البلاد المفتوحة، وتقدر إما باعتبار المساحة، أو باعتبار الناتج منها، وأول من فرض الخراج عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أرض السواد بالعراق، ومنع توزيعها على المقاتلين، ووافقه على ذلك كبار الصحابة آنذاك، فاعتبر إجماعا منهم.

ويمكن أن نقول: أن الضرائب على الأرض الزراعية من نوع الخراج إذا كانت حصيلتها تورد لبيت المال وتوزع بعدالة على مصالح المسلمين.

٢. خمس الغنائم:

وهو المال الذي يغنمه المسلمون في الحرب وقد بين الله ذلك في سورة الأنفال {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٤١)} [الأنفال: ٤١]
وقد توقف هذا المورد الآن.

٣. الجزية:

وهي نوع من الضريبة، أو الخراج يفرض على الأشخاص لا على الأرض، وتؤخذ من عجم أهل الكتاب، ومن المجوس بالإجماع، ومقدارها يتغير ويختلف في تفصيل كتب الفقه.

٤. تركة من لا وارث له:

من مات من المسلمين وترك مالًا ولا وارث له فهو من موارد بيت المال.

٥. الفيء:

هو كل مال استولى عليه المسلمون من المشركين من غير قتال، والأصل فيه وفي توزيعه، قول الله تعالى {مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٧)} [الحشر: ٧].

٦. العشور:

وهي الضريبة التي تفرض على التجارة التي تدخل إلى الدولة الإسلامية من الدول الأخرى، وقدرها العشر، وأول من فرضها عمر بن الخطاب، وهي من نوع المعاملة بالمثل؛ حيث كانت الدول الأخرى تأخذ من تجار المسلمين العشر، وهناك موارد أخرى للدولة، مثل إيراداتها من أملاكها، ومن الملكية العامة، ومن خمس الركاز (المال المركوز أو المدفون داخل الأرض) والمعادن على الرأي الذي يرى وجوب الزكاة فيه بنسبة ٢٠٪.

أوضحنا سابقًا أن نفقات بيت المال يصرف على مصالح المسلمين العامة؛ كالإنفاق على الفقراء والمساكين، وعلى الجهاد، وبناء القدرة العسكرية، وعلى التعليم، والعدالة، وعلى المرافق العامة؛ كالطرق والمياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات، التي يتحصل بها أسباب القوة للأمة ورقيها وبصفة عامة. فتصرف ولي الأمر في موارد بيت المال يخضع لاجتهاده في تحصيل المصلحة العامة وترتيب أولوياتها.

ثالثا: **الملكية العامة**:

هي ما كان لمجموع الأمة تشترك في الانتفاع بها دون النظر إلى فرد معين، أي لا يختص بالانتفاع بها فرد أو جماعة بعينها، بل يعم الانتفاع كل فرد في الأمة، ويمنع من أن يحوزها الفرد وحده.

والأساس في قيام الملكية العامة؛ أن حاجة الأمة تتعلق بالانتفاع بأشياء معينه، فلا يجوز أن تكون ملكية فردية؛ كما في الأنهار والطرق والجسور والميادين العامة، وإذا تحقق ذلك فإن ولي الأمر يتصرف في هذه الأشياء وفق مصلحة الجماعة.

الأصل في مشروعية الملكية العامة:

والأصل في مشروعية الملكية العامة، الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المسلمون شركاء في ثلاث، في الماء والكلأ والنار» وفي رواية «وفي الملح».

فهذا الحديث من القواد؟؟ الأساسية في هذا المجال، الذي يدل على؛ أن هذه الأموال الواردة في نص الحديث تكون شركة بين جميع أفراد الأمة، أي بالمفهوم الحديث: الملكية العامة ، ينتفع بها كل فرد في الأمة دون أن يسبب ضررًا أو يمنع الآخرين من الانتفاع بها.

كما أقرت الشريعة الملكية العامة، كما في المساجد وفي الأعيان الموقوفة على جهات الخير العام، وفي قسمته صلى الله علية وسلم لغنائم خيبر نصفين جعل أحدهما للغوائب والوفود التي تفد على المسلمين، وفيما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأرض لخيل المسلمين التي يحملون عليها في سبيل الله، فقد حمى البقيع لهذا الغرض، فكان للمسلمين عامة.

وفيما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أرض السواد في العراق وفي أرض مصر، إذ فرض عليها الخراج وفقا لمصالح المسلمين على امتداد العصور، ولم يقسمه على الفاتحين.

ولئن اختلفت الملكية العامة عن الملكية الخاصة في بعض الجوانب، إلا أنها تماثلها في وجوب الحرص عليها، والمراقبة للحاكم في تصرفه فيها، وفي صيانته لها، وفي النصح له في ذلك، فقد قال عمر بن الخطاب: ما من أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه، ومن أراد أن يسأل عنه فليأتني، فإن الله تبارك وتعالى جعلني له خازنًا وقاسمًا.

حدود الانتفاع بالملكية العامة:

ولا يجوز إقطاع الملكية العامة؛ لأن هذا يمنع الغير من الانتفاع به، لكن لو استولى فرد على شيء من الأموال العامة فانتفع به، فيملكه بهذا الانتفاع وهذا الاستيلاء.

أما لو وكله بعمل عليه لم يكن المال ليظهر أو ينتفع به إلا بذلك العمل كان هذا المال ماله الخاص، مثلًا حفر الأرض التي هي ملكية عامة فظهر فيها الماء، يملك هذا الماء، أما لو كان الانتفاع بالمال العام يتم بدون جهد أو عمل؛ فإنه لا يجوز للشخص أن يتملكه ويمنع منه الغير أو يبيعه. كالماء الذي يتفجر من باطن الأرض بدون مجهود من أحد، أو الكلأ الذي ينبت في الصحراء، أو الملح الذي يبرز على سطح الأرض بذاته، فكل هذه الأشياء لا يجوز أن يمنع منها أحد، من الانتفاع بها في إشباع حاجاته، أما تخزينها واحتجازها بفرض منعها عن الخلق وبيعها لهم بعد ذلك فلا يجوز.

ودليل ذلك، ما روى أن الأبيض بن حمال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح مآرب فأقطعه إياه، فقال له الأقرع بن حابس يا رسول الله إنه كالماء العد(أي الذي يجري ولا ينقطع كماء) بأرض، وهو بأرض ليس بها ملح ومن ورده أخذه، فقال «لا إذن»، فيمنع إقطاع مثل هذا جملة. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا حمى إلا لله ورسوله».

ونستخلص من ذلك أن الملكية العامة تتحقق في ثلاثة أنواع، هي:

١ - مرافق الجماعة.

٢ -المعادن التي لا تنقطع.

٣ -أموال تمنع طبيعتها اختصاص الأفراد بها.

وهذه الأنواع ‘ما أنها لا تستغني عنها الجماعة، أو أن منفعتها لا تقارن بمقدار الجهد المبذول فيها(كالمعادن في باطن الأرض أو على سطحها).

صور الملكية العامة:

١ -المرافق العامة:

كالأنهار، والطرقات والسدود ... وهي بلك الأموال التي تمنع طبيعتها اختصاص الأفراد بها، قال أبو يوسف «الفرات ودجله لجميع المسلمين، هم فيها شركاء»، ولذلك لا يجوز إحياء الأنهار والطرقات أو ما قرب منها، لأنه لا يكون مواتا، ولا ما قرب من العامر.

٢ -الحمى:

وهو تخصيص جزء من أرض الموات للمنفعة العامة للمسلمين، كأن تكون مرعى لإبل الصدقة، أو لخيل الجهاد.

وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم البقيع في المدينة، وحمى عمر الربذة، واستعمل عمر عاملا يقال له هُنَيّ فقال له: يا هُنَيّ اضمم جناحك على المسلمين واتق دعوة المظلوم،....، وأدخل رب الغنيمة والصريمة، وإياك ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة و الغنيمة إن تهلك ماشيته يأتيني ببينه.....».

والحمى ينقل المال من الإباحة إلى الملكية العامة لتبقى محجورة لمصلحة المسلمين.

٣ -الأراضي الموقوفة على المسلمين:

وصورتها: ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بأراضي مذل وبني النضير ونصف خيبر لمصلحة جماعة المسلمين وما فعله عمر بأرض السواد بالعراق.

٤ -الأشياء التي توجد بلا مجهود:

وذلك كالماء والكلأ والنار والملح، فلا يستأثر بها فرد ليضيق على الآخرين، أو توجد بكثرة لا تتناسب مع الجهد المبذول فيها.



٥ -المعادن:

وهي المواد المستقرة في الأرض بخلق الله لها، كالذهب والحديد والبترول وهي قسمان: ظاهرة وباطنة.

أما الظاهرة؛ فهي ما تظهر على سطح الأرض، كالملح والنار والكحل وغيره، والباطنة ما كانت مادته مدفونة تحت سطح الأرض لا يوصل إليها إلا بالحفر والعمل كمعادن الذهب والبترول والفحم، ويقسمونها إلى جامدة وجارية.

ويتفق العلماء على أن المعادن التي تكن في أرض يملكها بيت المال فملكيتها لبيت المال، أما التي توجد في غير الأرض التابعة لبيت المال، فيرى المالكية أنها لجميع المسلمين، وهذا هو الرأي الأصوب الموافق للواقع.

ولهذا نرى أن جميع المعادن التي لا تنقطع (كالبترول والفحم والحديد....) أي تكون بمقادير كبيرة من المعدن فملكيتها تكون عامة، سواء كانت ظاهرة أو باطنة، وسواء بذل فيه مجهود في استخراجه أو كان استخراجه بغير مجهود، فالواقع أن القيمة الاقتصادية للمعادن تمثل الآن أهم وأكبر مصادر ميزانية الدولة الحديثة.

الفرق بين الحِمَى والتأميم:

وفي موضوع الملكية بالذات لابد من مناقشة مسألة الحمى، وهو يظنه البعض خطًأ مدخلًا للتأميم، كرد فعل لاضطراب السياسة الاقتصادية المبنية على الرأس مالية والتي حللناها سابقًا ونتيجة أيضًا لأوضاع التخلف الاقتصادي في مجتمعنا، وفي ظهور الاحتكارات والأزمات وأكل المال بالباطل، الذي نتج عن البعد عن الإسلام.

إن الفقهاء المسلمين سلموا بحق نزع الملكية للمصلحة العامة، كاستثناء على حق الملكية، ووضعوا له الشروط والضمانات وبخاصة توافر الضرورات، والحق في التعويض العادل، واعتبار القضاء المرجع عند الخلاف على قيمة التعويض.

كان لسمرة بن جندب نخل في حائط (بستان) رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه، فشكا ذلك الأنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلقاه من سمرة، فقال الرسول لسمرة:

«بعه »فأبى قال: «فأقلعه» فأبى قال: «هبه ولك مثلها في الجنة»فأبى، وكان يظن أن الرسول يقول ذلك على سبيل النصح لا على سبيل القضاء والإلزام، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنت مضار»وقال للأنصاري: «اذهب فاقلع نخله».

وعن سفيان بن سعيد عن يحيى بن سعيد: أن رجلا كان بينه وبين الماء أرض لرجل فأبى صاحبها أن يدعه يرسل الماء في أرضه. قال: فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو لم أجد للماء مسيلا إلا على بطنك لأجريته.

وهذا ليس التأميم بمصطلحه العصري، وفرق كبير بينه وبين الحمى المعروف في الإسلام، فالحمى في الجاهلية يطلق على العزيز في قومه، تعجبه الروضة أو الغدير أو جانب من الأرض، فيعلن أنه قد حماه، فلا يجرؤ أحد أن ينال منه، ويبقى خالصا له، ولما جاء الإسلام قصر هذا الحق على الدولة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا حمى إلا لله ولرسوله».

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام عن سعد عن يزيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر وهو يقول لهُنَيّ حين استعمله على حمى الربذة: «يا هُنَيّ أضمم جناحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم، فإنها مجابة، وأدخل رب الصريمة والغنيمة، ودعني من نعم ابن عفان وابن عوف، فإنها إن هلكت ماشيتها رجعا إلى نخل وزرع، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ: يا أمير المؤمنين أفالكلأ أهون على أم غرم الذهب والورق؟ وإنها لأرضهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام وإنهم ليرون أنا نظلمهم، ولولا النعم التي يحمل عليها في سبيل الله ما حميت على الناس شيئا من بلادهم أبدا».

ويلاحظ هنا أن الحمى كان على أرض المنافع العامة، وليست أرض ملكية خاصة صادرها الإمام.

ثم إن مفهوم الحمى هنا هو مفهوم الاستثناء في الشريعة الإسلامية للضرورة والمصلحة، وليس مفهوم الأصل والقاعدة.

خطأ من صَوَّب التأمين من جهة الشرع:

ولقد تصور بعض الكتاب خطأً أن حديث: «المسلمون شركاء في ثلاثة الكلأ والماء والنار» معناه: أن



من أصول الإسلام أن يؤمم كل مشروع له منفعة عامة محققة لمصلحة عامة، وقال: إن الكلأ والماء والنار مطالب عصر، نقيس عليها اليوم شركات المياه والكهرباء ...الخ، وبهذه الصورة فإن الحديث يجعل التأميم أصل، ويخرجه عن مفهوم الإسلام الخاص به وهو مفهوم الاستثناء.

ولكن مقصد الحديث شيء آخر غير ما فهموه؛ فالعلة ليست كون السلعة ضرورية اجتماعًيا، لأن كل السلع لها هذه الصفة، وإذا أخذنا بهذه العلة فلا يمكن لأي إنسان أن يتاجر أو يتملك، لأن أي سلعة لها صفة العموم في الاستعمال غالبا، والناس تشترك في استعمالها، والعلة الأصلية؛ هي كون المادة من الموارد الطبيعية المبذولة للجميع دون جهد يبذل فيها، ومقصود الحديث؛ ألا يحتكر إنسان هذه الموارد لبيعها على الناس، ولا أن تؤممها الدولة، وإنما تتركها ملكًا مشاعًا للجميع.

قال أبو عبيد: (حدثنا إسماعيل بن عباس عن عمر بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عمن حدثه عن أبيض بن جمال المازني «أنه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذي بمأرب فقطعه له فلما ولَّى قيل: يا رسول الله أتدري ما قطعت له. إنما أقطعته الماء العد، يعني الدائم الذي لا ينقطع – شبه الملح بالماء لعدم انقطاعه- وحصوله بغير كد ولا عناء- قال: فرجعه منه»

قال أبو عبيد: (وأما إقطاع أبيض بن حمال المازني الملح الذي بمأرب ثم إرجاعه منه، فإنما أقطعه وهو عنده أرض موات، يحييها أبيض ويعمرها، فلما تبين لنبي صلى الله عليه وسلم أنه ماء وعدٌّ- وهو الذي له مادة لا تنقطع مثل ماء العيون والآبار- ارتجعه منه؛ لأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكلأ والنار أن الناس جميعا فيه شركاء، فكره أن يجعل رجلا يحوزه دون الناس)، قال رسول الله صلى الله ليه وسلم: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلأ».

فإذا بذل في أي شيء عمل أصبح سلعة اقتصادية، يمكن لصاحب العمل أن يمتلكها، حتى الأشياء التي وردت فيها صفة الشركة، وقد خصص حديث «الناس شركاء»........ بما وقع من الإجماع على أن الماء المحرر ملك.

قال أبو عبيد: (فإذا استقى الماء من موضعه حتى يصير في الآنية والأوعية فحكمه عندي غير هذا).

وهذه القاعدة: تطبق أيضا على المعادن، فما كان منها ظاهرًا مثل الملح والبترول الناضج فوق الأرض

والكبريت، وكل ما يوجد منها ويؤخذ بلا مشقة، فهو حق للأمة، ولا يجوز لفرد أن يمتلكه، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في كتابه الأم: (ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد، فليس لأحد أن يمتلكها دون غيره، ولا لسلطان أن يمنها لنفسه، ولا لخاص من الناس، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ ... ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه من له سلطان كان ظالما).

وأما المعادن التي تنال بجهد ومؤنه فإنها ملك لصاحبها.

وعلى هذا، فمفهوم حديث « الناس شركاء في ثلاثة .» ليس هو التأميم، وإنما هو لمنع الأفراد من احتكار الأصناف الواردة بالنص، وكذلك الموارد الطبيعية والوفيرة، وكذلك لا يعتبر الحمى أصل من أصول الإسلام وإنما يباع للضرورة، والمصلحة في أملاك الدولة لا أملاك الأفراد.



الخلاصة:

- الملكية هي علاقة بين الإنسان والمال تعطيه القدرة على الانتفاع والتصرف فيه وجه.
- الملكية صفة شرعية مصدرها من الشرع تعطي الاختصاص في المال.
- تتميز الملكية في الشريعة الإسلامية بخصائص منها: ملكية استخلاف، ملكية عقيدة، ملكية نظيفة.
- تنقسم الملكية في الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاث أنواع: ملكية خاصة، وملكية الدولة، وملكية عامة.
- تعني الملكية الخاصة أو الفردية تمكين فرد ما من التصرف في المال والانتفاع به وفق إراداته الخاصة.
- مصادر اكتساب الملكية الخاصة هي: العمل أو الكسب، الإرث، الإحياء، الإقطاع، الهبة، الوصية، الوقف، المعاوضات، الغنيمة.
- وضع الإسلام حدودًا لاحترام الملكية الخاصة، وعدم العدوان عليها.
- أعطى الإسلام لكل فرد الحق في البيع بالسعر الذي يرضيه، ومنع الدولة أن تضع أسعارًا إدارية محددة على أسعار السلع والخدمات تجبر الناس على البيع والشراء بها ولذلك جاء النهي عن التسعير.
- التأميم لا يعرفه الإسلام؛ بل هو من ترقيعات النظام الاقتصادي الوضعي الاشتراكي أو الرأسمالي.
- ملكية الدولة أو ملكية بيت المال هي الملكية التابعة للدولة ويكون صاحب الاختصاص فيها هو بيت المال.
- يقسم العلماء الموارد المالية المستحقة لبيت مال المسلمين إلى أنواع هي: الخراج، وخمس الغنائم، والجزية، وتركة من لا وارث له، والفيء، والعشور، وأموال الزكاة.

- الملكية العامة هي: ما كان لمجموع الأمة تشترك في الانتفاع بها دون النظر إلى فرد معين.
- حتى وإن اختلفت الملكية العامة عن الملكية الخاصة في بعض الجوانب، إلا أنها تماثلها في وجوب الحرص عليها، والمراقبة للحاكم في تصرفه فيها، وفي صيانته لها، وفي النصح له في ذلك.
- لا يجوز إقطاع الملكية العامة؛ لأن هذا يمنع الغير من الانتفاع به.
- الملكية العامة تتحقق في ثلاثة أنواع، هي: مرافق الجماعة، والمعادن التي لا تنقطع، وأموال تمنع طبيعتها اختصاص الأفراد بها.
- صور الملكية العامة هي: المرافق العامة، والحمى، والأراضي الموقوفة على المسلمين، والأشياء التي توجد بلا مجهود، والمعادن.



الدرس الخامس: السوق في الاقتصاد الإسلامي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة الخامسة من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول أهمية السوق في الاقتصاد، والمقصود بسعر العدل، وضوابط تحقيق سعر العدل في السوق، وتبيين كيفية تحديد سعر المثل، وتوضيح العلاقة بين السعر والقيمة.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين أهمية السوق في الاقتصاد.
٢. توضح المقصود بسعر العدل.
٣. تبين ضوابط تحقيق سعر العدل في السوق.
٤. تبين كيفية تحديد سعر المثل.
٥. توضح العلاقة بين السعر والقيمة.

أهمية السوق في الاقتصاد:

السوق أداةٌ مهمةٌ جدًا في الاقتصاد؛ لأنه هو الذي يحدد الأسعار، وتحديد الأسعار معناه: تخصيص الموارد أي يؤدي إلى أن السلع والخدمات تدفع تكلفة إنتاجها إلى عناصر الإنتاج المختلفة، فالسوق يحدد سعر المنتجات، وسعر المنتجات؛ يحدد دخول عناصر الإنتاج التي دخلت في هذه المنتجات، ودخول عناصر الإنتاج؛ إنما يحدد الطلب في الاقتصاد، إذًا السوق كما يقول الرأسماليون: هو أداة التوزيع أو هو أداة التخصيص، أو هو الوسيلة التي يتم بها تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع،أما السعر فإنه يحدد مقابل أو مكافأة عناصر الإنتاج، أو القيمة التي يحصل عليها البائع أو المنتج، أما المحور الذي ينظم النشاط الاقتصادي إنتاجًا واستهلاكًا وتوزيعًا هو السوق، بمعنى: بيع السلعة بسعر مائة جنيه مثلًا، المائة جنيه هذه دخل للمنتج- للبائع- لكنها في نفس الوقت تقسم على من شارك في إنتاج هذه السلعة من عمالٍ وأرضٍ ومعداتٍ وآلات.

إذًا الثمن تقييم للمنتج ودخل للمنتج وفي نفس توزيع على عناصر الإنتاج المختلفة.

فالمنتج يبحث عن أقصى ربحٍ ممكن، وبالتالي فهو يسعى إلى البيع بأعلى سعر ممكن، والمستهلك يبحث عن أقصى إشباعٍ ممكن بأقل تكلفة، ولهذا هو يبحث عن أقل سعر ممكن، وهنا المنافسة التي تحدد السعر الذي يلتقي فيه سعر البيع، أو سعر التوازن الذي يلتقي عنده رغبة المشتري مع رغبة البائع، ويتحدد سعر التوازن.

المقصود بسعر العدل في الاقتصاد الإسلامي:

السوق في الاقتصاد الإسلامي سوقٌ قائمةٌ على سعر العدل، فضوابط الإسلام في التعامل في الأسواق تؤدي إلى تحقيق سعر العدل، وسعر العدل هذا هو الذي ليس فيه ظلمٌ ولا شططٌ ولا بخسٌ للأشياء انطلاقًا من قوله تعالى: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} [المطففين: ١ – ٣] ومن قوله تعالى {إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ} [النحل: ٩٠].

فالسوق ليست فقط لتقييم المقابل النقدي للسلع والخدمات، وإنما أيضًا هناك عندنا ما يسمى بعناصر



الإنتاج أو سوق عوامل الإنتاج، فتقدير أجر العامل هذا سوق في عوامل الإنتاج، فسوق عوامل الإنتاج يقدر أجر العامل، أما تقدير عائد رأس المال فهذا سوق عناصر الإنتاج.

ضوابط تحقيق سعر العدل في السوق:

والإسلام كي يصل إلى تحقيق العدل، فقد أقام ضوابط وصمم واقعًا وأحاطه بشريعةٍ تضمن تحقيق هذه السوق الكاملة، فأغلق الطرق على أكل المال بالباطل، من طرفي التعامل، وأثرى فقه المعاملات بالأوامر والنواهي التي تغلق الطريق على كل منافذ الربا والاحتكار والغش والخداع والقمار والاستغلال، فقد حرم الإسلام الربا، وحرم الإسلام الغش، وحرم الإسلام الخداع، وحرم الإسلام الاحتكار تحريمًا شديدًا، قال صلى الله عليه وسلم:« لا يبع حاضرٌ لبادٍ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»، هذا توجيه على اختصاره إنما هو يشع بدلالات اقتصادية متنوعة، فلا يبع حاضر لباد؛ الحاضر الذي هو مقيم والبادي الذي هو آت من سفر، فالنبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يقول إن الرجل الحاضر هذا عنده معلومات عن الأسواق وعن أسعار السلع، أما الرجل القادم من البادية لا يعرف فنَنْتَظِر عليه حتى يكون حاضرًا، أي يبقى مدةً تتوفر له فيها المعلومات عن حركة البيع والشراء، وأسعار الأشياء في الأسواق، فلا يُغْبَن، ولا يُغش، ولا يَنخَدع، بالضبط تمامًا كما اتجهت إليه السلطات النقدية في العالم الآن بجعل هيئةٍ للرقابة المالية في التعامل في البورصة،مثل إدارة البورصات والإشراف على بورصة الأوراق المالية، فيقال من انتفع بمعلومةٍ عن سهمٍ أو شركةٍ معينةٍ وحقق مكسبًا بهذه المعلومة التي حازها دون غيره، فيكون هذا باطلٌ، ونوع من الغش والتلاعب، فالنبي صلى الله عليه وسلم نبه إليها من قبل ألف وأربعمائة سنة أربعة عشر قرنًا من الزمان؛ فإنه كي يحدث تبادل كفء في السوق، ومن أجل أن يحدث سعرٌ حقيقي يعكس حاجة الأفراد في الطلب، وفي البيع؛ ينبغي أن تتوفر المعلومات كاملةٌ لكل أطراف السوق، وهذا من القواعد التي وضعها الرأسماليون في نموذج المنافسة الكاملة، وقالوا: إن نموذج المنافسة الكاملة يحقق الكفاءة في الأسعار، وفي تخصيص الموارد، قالوا توافر كافة المعلومات، إتاحة كافة المعلومات ،النبي صلى الله عليه وسلم يقول «لا يَبع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» إذًا التبادل يحدث فيه انتقال للمنافع، ومبادلاتٍ

للأشياء، ويحدث فيه ارتزاقٌ أو رزق، ويحدث تصريف للمنتجات أو تصريف لمنتجات أخرىٰ إلىٰ آخره.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه البعد الاقتصادي لمنع بيع الحاضر للبادي.

النهي عن الاحتكار وعن التسعير:

نهىٰ الإسلام عن الاحتكار، قال النبي صلىٰ الله عليه وسلم« كل محتكر ملعون» وهو يؤدي إلىٰ إضرار المستهلكين، وقال النبي صلىٰ الله عليه وسلم أيضًا «المحتكر خاطئ، خاطئ» أي مذنبٌ وآثمٌ؛ لأن حق العامة قد تعلق بالسلعة المحتكرة فكان هذا لامتناعه عن البيع، قد منع الحق عن مستحقه فهو خاطئ وهذا ظلم.

الإسلام يحمي المنتجين الكادحين من التسعير الجبري، إذًا الإسلام يوفر المعلومات لكل أطراف السوق، و هناك الشفافية والإفصاح- كما يقولون- ويمنع الاحتكار، وثالثًا الإسلام يمنع التسعير، لأن هذا يُضر بالمنتجين الكادحين والتسعير حجرٌ عليهم، والإمام مأمور برعاية مصالح المسلمين، والناس مسلطون علىٰ أموالهم، وليس حماية المشتري بأولىٰ من حماية البائع، هذه فلسفةٌ جميلةٌ جدًا في الإسلام، فليس حماية المشتري بأولىٰ من حماية البائع، الاثنان حمايتهما علىٰ درجةٍ واحدة، فأنت تريد أن ترخص الثمن فتضر بالمنتج وتخسره فهنا لم تحقق مصلحةً، أو حققت مصلحةً بمضرةٍ، فينبغي أن يجتهد الاثنان لأنفسهما، والحقيقة أننا من خلال قول الله تعالىٰ { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ } [النساء: ٢٩] ، نرىٰ أن الإسلام وضع تشريعاتٍ جميلةٍ جدًا منها أن يجتهد الناس وكل واحد يحقق مصلحته، ولهذا من لا يعرف المساومات، ومن لا يعرف حماية نفسه من الخديعة، ومن لا يعرف النصح في الشراء، نبهه النبي صلىٰ الله عليه وسلم إلىٰ ذلك فقال لمن جاءه، وقال له يا رسول الله إني أغبن في الشراء والبيع فقال إذا اشتريت فقل لا خَلابة، أي أخبرني ولا تغشني ولا تبيعني شيئا بأعلىٰ من سعره.



أنواع البيوع في الفقه الإسلامي:

شرَّع الإسلام بيوع الأمانة، فعندنا البيوع نوعان بيوع أمانة وبيوع مساومة؛ بيوع مساومة لا ينظر فيها إلى السعر الأول، فالبائع والمشتري بينهما مفاوضة، وبيع أمانة ينظر فيها إلى الثمن الأول، يحدد فيها سعر السلعة الذي ستعقد به الصفقة على أساس السعر الأول ومنسوبا إلى السعر، وهو ثلاثة أنواع؛ بيع مرابحة مثل الثمن الأول بعد زيادة الربح، وبيع بنفس السعر الأول اسمه التولية وبيع حَطِيطَة أو خسران أو خسارة أو وضيعة، وهو الثمن أقل من الثمن الأول، وهنا يرتاح من لا يستطيع المساومة، فإن كنت تريد أن تشتري وتشعر بأنك لن تُغَش ولن تغبن فعليك أن تعقد البيع وفقًا لعقود الأمانة، تشتري مبيعًا بالمرابحة وتمنح فيه البائع ربحًا منسوبًا إلى الثمن الأول، مثلا ١٠ ٪ من الثمن الأول أو ما قامت به السلعة، ولقد اشترط الإسلام لكي يكون الكسب طيبًا؛ أن يكون محرىً من الربا ومن القمار ومن الخداع وبهذا يغلق الإسلام باب الغنى الطفيلي ويكون الغِنَى قائمًا على جهد حقيقي، فيفتح الطريق أمام المجتهدين دون ضغوط أو مظالم أو عوائق من حرام، وهنا تتحقق القيمة العدل، قال النبي صلى الله عليه وسلم:« قيمة عدل لا وكس ولا شطط».

المقصود بعوض المثل:

عوض المثل تعبيٌر كثير الدوران على ألسنة العلماء، وهو أمر لابد منه في العدل الذي تتم به مصلحة الدنيا والآخرة، هذا العدل هو الحد الأدنى، لكن من تعامل بالإحسان فهذه مرتبة أعلى، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:« رحم الله عبدًا سمحًا إذا اشترى سمحًا إذا قضى سمحًا إذا اقتضى»، وهذه أشياء متروكةٌ لأريحية كل فرد وحسب ما تسمح نفسه.

فالسعر قد يغلو وقد يرتفع، إما لقلة الشيء أو لكثرة رغبة الناس فيه، هذا كلام الفقهاء، وهذا معناه أن الشيء قد يرتفع سعره إما لنقص العرض، أو لزيادة الطلب، فحينما تسعر يقع الضرر.

ولقد ورد في كلام «ابن تيمية»، إذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله، وهذا يتردد في كلام الفقهاء كثيرا، فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراهٌ بغير الحق.

المقصود بالثمن والسعر والقيمة:

الثمن: هو العوض اسم لما يؤخذ في مقابلة المبيع، عينًا كان أو سلعةً، فكل ما يُحصَّل عوضًا عن الشيء هو ثمن، والثمن لا يكون إلا في عقد فهو ما تراضى عليه المتبايعان سواء كان أقل من القيمة أو أكثر من القيمة، والفقهاء ميزوا بين الثمن وبين المبيع؛ بأن هذا تتعلق به أحكام الفقه، وهنا إبداع الفقه الإسلامي، وفرقوا بين نوع المبيع هل هو من نوع متقوم أم مِثلي؟ لأجل التعويض والبدلية، ، إلى آخره.

وفرقوا بين القيمي والمثلي ونوع المبيع إلى آخره، هذا كله كلام له دلالة وله تعلق بالأحكام الفقهية.

فالثمن كما قلنا: ما يدفع مقابل مبيع في عقد بيع، والسعر لغة: اسم لما يقوم عليه الثمن، لكن في الاصطلاح: ما تقف عليه السلع من الأثمان ولا يزاد عليه، إذًا السعر ما تقف عليه السلع من الأثمان لا يزاد عليه، أما الثمن فقد يكون أعلى من السعر أو أقل من السعر.

سعر السلع يتحدد نتيجة لقوى الطلب وقوى العرض،ولقد غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله، لو سعرت؟ فقال: إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال، إذا الثمن عوض معين مقابل مبيع، والذي تراضى عليه المتبايعان في عملية بيعية وعقد، وقد يكون أعلى أو أقل من سعر السوق، فسعر السوق: هو ما استقر عنده سعر السلعة في السوق، أما القيمة: فهي الثمن الذي يُقَّوم به المتاع فالفرق بين الثمن والقيمة كما يقول «ابن عابدين» أن الثمن: ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أم نقص، والقيمة: ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار بغير زيادةٍ ولا نقصانٍ.

سعر التوازن: هو السعر الذي يتحدد بتلاقي كمية الطلب المطلوبة من السلعة، وكمية العرض المعروضة عند السعر، أي الكمية المطلوب بيعها مثلًا مائة وحدة بسعر أربعة جنيهات للوحدات، والكمية المعروضة مائة وحدة بسعر أربعة جنيهات، هنا يحدث التقابل والتوازن وهذا بتقابل العرض مع الطلب.

موقف الفقه الإسلامي من التسعير:

التسعير فرض سعر معلوم ينتهي إليه الثمن، أي ثمن محدد لا يتجاوزه، وهو أن يأمر السلطان -ولي الأمر أو نائبه أو كل من ولي من أمر المسلمين -أمرًا لأهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فهذا الكلام لا يجوز وهو ظلم ومحرم إذا كانت الأسعار ترتفع طبقًا للطلب والعرض الحقيقي في السوق من غير احتكارٍ ومن غير غشٍ.

«فابن القيم» يقول: أما التسعير فمنه ما هو ظلمٌ محرمٌ ومنه ما هو عدلٌ جائزٌ، فإذا تضمن ظلمًا بإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم من الكسب؛ فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل؛ فهو جائز بل واجب، فالتسعير هذا يكون في حالات الاحتكار وفي حالات الغش.

الاحتكار عندنا في الفقه: هو حجب السلعة أو حجب الأقوات عن الناس حتى يرتفع سعرها، وهو إمساك ما اشتراه وقت الغلاء ليبيعه بأكثر مما اشتراه مع اشتداد الحاجة، هذا تعريف الاحتكار في الفقه، إمساك ما اشتراه إلى وقت الغلاء ليبيعه بأكثر مما اشتراه مع اشتداد الحاجة، بخلاف ما لو اشتراه وقت الرخص، لا يحرم مطلقًا، فمثلًا لو اشترى سلعة في وقت الرخص وخَزنها عنده فهذا ليس احتكارا، وقد قال الشافعية والأحناف ما عدا أبا يوسف أن الاحتكار موضعه ومحله الطعام والقوت، وقال أبو يوسف والمالكية والحنابلة الاحتكار عام، فقال أبو يوسف كل ما أضر العامة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهبًا أو فضةً أو ثوبًا.

إذًا الاحتكار يكون في القوت على رأي، أو في كل شيء آخر، وأن يشتريه في وقت الغلاء ليبيعه في وقت اشتداد الحاجة إليه بسعرٍ أعلى، أما لو اشتراه في وقت الرخص وخزنه واحتفظ به ثم باعه مع ارتفاع السعر، فليس هذا من الاحتكار.

المقصود بسعر المثل:

لو تحققت شروط الاحتكار وكان بالفعل التاجر محتكرًا فلولي الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بسعر المثل.

تكلمنا عن بيع الحاضر للبادي، وضرورة توفر التمتع بالمعلومات الكاملة، والشفافية، وعدم حجب معلومةٍ للاستفادة بها في رفع الأسعار.

قلنا سعر المثل: هو السعر الذي يسعى الإسلام إلى تطبيقه عند أحوال النزاع، وعند بيع بضاعة المحتكر، وعند الاختلاف، وعند المنازعات، فالإسلام يحرر قيمة الأشياء من الاحتكار، ومن الربا، ومن التدليس، ومن الغش، فهي قيمة عدل، وهذا هو جوهر السعر في الإسلام، جوهر السوق الإسلامية؛ الأسعار فيها قائمة على قيمة العدل، والقيمة العدل قيمة لا يعرفها العصر الآن- لأن كل معاملات العصر دخل فيها الربا، وكل معاملات العصر دخل فيها الغش، وكل معاملات العصر داخل فيها التزييف، يغريك بأشياء ويقول لك كذا وكذا وكذا في السلعة وهي في الحقيقة ليست كذلك.

يقول صلى الله عليه وسلم« من أعتق عبدًا بينه وبين آخر قُوم عليه في ماله قيمة عدل لا وَكْس ولا شَطَطٍ ثم عتق عليه في ماله إن كان موسرا».

معنى الحديث؛ لو اشتركا اثنان في ملكية عبدٍ؛ هذا عبد ماذا نفعل فيه؟ يُقوم قيمة عدل، من غير وكسٍ ولا شططٍ ومن غير حطيطةٍ أو خسرانٍ أو مغالاةٍ، ثم يعتق عليه في ماله فنقول له هذا يساوي مائة ألف إذًا عليك خمسون ألفًا، تدفعها للآخر.

قيمة المثل وأجرة المثل ومهر المثل ونحو ذلك يُحتاج إليه فيما فيه إتلاف النفوس، والأموال والأبضاع والمنافع، وما يضمن بالمثل، من الأموال والمنافع وبعض النفوس إلى آخره، ومداره على القياس، والاعتبار للشيء بمثله، وهو نفس العدل ونفس العرف، يأمر بالمعروف وينهاه عن المنكر، وهذا عوض المثل؛ والذي يحدد قيمته هم الخبراء وأهل الاختصاص في الصناعة أو في المجال أو في التجارة



يقول لك: هذه قيمته كذا، أي أهل اختصاص معروفون بالأمانة فهم الذين يحددون ثمن المثل، حتى نصل فيه إلى قيمة العدل التي هي لازمة، وهي غاية لأن تسود في أسواق المسلمين.

يقول «ابن حبيب» ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيره استظهارًا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون ، وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم، وللعامة سدًاد حتى يرضوا به إذا هنا هذا هو سعر المثل أو قيمة العدل.

كيفية تحديد السعر:

السوق في الاقتصاد الإسلامي ليس هذا فقط، ولكنه سوق أقرب ما يكون إلى السوق التعاوني؛ بمعنى أن الربح فيه يكون ربحًا ناتجًا عن فعل حقيقي أو عن إضافة حقيقية، فنحن كيف نقدر قيمة السلعة؟ وكيف نصل إلى سعر المثل هذا أو قيمة العدل؟ هذا المنتج أو هذه السلعة اشترك في إنتاجها عناصر الإنتاج فهناك عامل، إذًا يأخذ الأجر العادل- أجر المثل- الأجر هذا يمثل قيمة ما بذله هذا العامل بالفعل، وأجرة الأرض لو دخلت الأرض في إنتاج هذه السلعة، ومقابل مشاركة رأس المال في عملية الإنتاجية، بربحٍ عادل، والمنظم صاحب المشروع يأخذ ربحا عادلا، يأخذ ربحًا مقابل تنظيمه للعمل، أي أن هنا نقطة فارقة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره، فالمنظم في الاقتصاديات الرأسمالية الأخرى يأخذ دخلا آتيًا من أنه يعطي للعامل أجرًا أقل مما ساهم به في الإنتاج وفي قيمة السلعة ويأخذ ربحًا آخر، إذا نحن لدينا عوائد عناصر الإنتاج؛ التي هي تمثل تكلفة المنتج، وتمثل سعر المنتج في السوق الإسلامية، كلها عوائد حقيقيةٌ وعادلةٌ، فللعامل أجر عادلٌ، لا بخس ولا شطط، والأجرة عادلةٌ مقابل الانتفاع بالأرض، وربحٌ مقابل توظيف رأس المال في المشروع، وربح عادل للمنظم صاحب الإدارة، هذه الأربعة هي التي تحدد السعر، تجمع فتضاف معًا فتكوِّن السعر فيكون السعر هنا سعرا عادلًا فلما يكون السعر عادلًا ويمثل فعلًا قيمة ما أضافته عناصر الإنتاج الأربعة إلى الناتج وإلى المنتج فهنا نكون نحن بصدد سعرٍ يمثل القيمة العدل، وهنا يقترب السعر ويكون الربح معقولًا وحقيقيًا، ومقابل إضافة ومقابل جهد، أي يأخذه صاحب المشروع مقابل نقله للسلعة من مكان لمكان أو مقابل إضافته لجودتها أو مقابل رقابته للعمال أ،ومقابل تطويره إلى آخره.

العلاقة بين السعر والقيمة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الغربي:

فيكون السعر في السوق كأنه سعر تعاوني؛ لأن الربح فيه يكون زهيدًا يكون معقولًا يكون مبررًا، ولهذا قال البعض: إن السوق في الاقتصاد الإسلامي القائمة على تسعير المنتجات بسعر قيمة عدل سوف تتطابق القيمة مع السعر، القيمة يعني قيمة المنفعة الحقيقية للسلع فالسعر الذي تباع به هذه السلعة يساوي القيمة وهو مطابق القيمة، وهذا غير الرأسمالية التي ينحرف فيها السعر عن القيمة نجد أن السعر ينحرف فيها عن القيمة يرتفع فيها السعر عن القيمة والثمن يرتفع عن السعر.

فإذًا الاقتصاد الإسلامي أو السوق الإسلامية سوق تتحقق فيها المطابقة بين السعر وبين القيمة، ويأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج قيمة ما ساهم به فعلًا، وما أضافه في العملية الإنتاجية، ولهذا نحن إزاء أو في شكل سوق قريب جدًا من السوق التعاوني، والسوق التعاوني: هو السوق التي يقوم بين أطراف متعاونين لا يهدفون أساسا إلى الربح، وإنما يهدفون إلى الوفاء، وإلى تلبية وإلى توفير احتياجات بعضهم بعضًا، ويكون الربح فيها محددًا بهامش قليل.

ولهذا رغم قيام السوق الإسلامية على حافز الربح، وعلى الملكية الخاصة وعلى أن الربح مشروع، فإن السعر يتطابق فيه مع قيمة العدل، وبذلك نكون بصدد نظام جديد وحديث ومتميز للسوق الإسلامية، يعني هناك في التراث قصص وأحداث ووقائع تبين لنا، كيف أن التجار المسلمين كانوا يراعون أحكام الشريعة ويعاملون أنفسهم وقلوبهم معاملة خاصة، فبعضهم لما كان يشك في أن لديه مثلًا أربعين قدرا من السمن وفيه قدر واحد فاسد، فلا يبيع شيئًا من هذه كلها، لماذا؟ لأنه يقول لك أنا شككت في أنه قد يكون هناك قدر به فساد، من الحرص الشديد، لأن النهم على الربح ليس هو القصد، إنما هو يريد أن يكسب كسبًا حلالًا، ولهذا قلنا- من أول بدايتنا- أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد كيفي لا كمي، وقلنا أن الملكية الخاصة في الإسلام ملكيةٌ كيفية لا كمية، وملكية نظيفة وملكية محترمة، فكسب المال وكسب الربح في الأسواق، وفي الاقتصاد الإسلامي إنما هو كسب طيب ليس فيه احتكار وليس فيه غش وليس فيه الاستفادة من نقص المعلومات في الصفقات، كما يحدث في البورصة فقد يكسب أناس ملايين ويخسر أمامهم ملايين نتيجة لتمتع بعضهم ببعض المعلومات التي لا يعرفها

البعض، وليس فيه ربا ، تكلفة الربا تضاف على السلعة فتجد السلعة محملة بخمسين في المائة وستين في المائة فوائد، فائدة ثم فائدة على الفائدة نتيجة التأخير ثم فائدة على الفائدة على الفائدة نتيجة التأخير، بحيث إنك لو صفيت التمويل الحقيقي في هذه السلعة لوجدتها شيئًا زهيدًا، فبعض الدول تدفع نصف ميزانيتها فوائد، هذا شيءٌ عجيب أنه ثلاثين في المائة من ثمن السلعة فوائد ربوية، يعني أن هذه السلعة أغلى من سعرها بمائة وثلاثين بالمائة هذا لو أخذنا في الاعتبار أن الرجل المنتج أو البائع لن يكسب مكسبًا مغالى فيه.

إذا غاية الاقتصاد الإسلامي، هو سيادة قيمة عدلٍ في أسعار السلع والمنتجات في السوق الإسلامية النظيفة.

الخلاصة:

- السوق أداةٌ مهمةٌ جدًا في الاقتصاد؛ لأنه هو الذي يحدد الأسعار.
- السوق كما يقول الرأسماليون: هو أداة التوزيع أو هو أداة التخصيص.
- السوق في الاقتصاد الإسلامي سوقٌ قائمةٌ على سعر العدل.
- الإسلام كي يصل إلى تحقيق العدل؛ فقد أقام ضوابط وصمم واقعًا وأحاطه بشريعةٍ تضمن تحقيق هذه السوق الكاملة.
- نهى الإسلام عن الاحتكار وعن بيوع الغبن والغرر، وحمي المنتجين الكادحين من التسعير الجبري.
- البيوع نوعان بيوع أمانة وبيوع مساومة.
- عوض المثل تعبيرٌ كثير الدوران على ألسنة العلماء، وهو أمر لابد منه في العدل الذي تتم به مصلحة الدنيا والآخرة، هذا العدل هو الحد الأدنى.
- الثمن هو ما يدفع مقابل مبيع في عقد بيع، والسعر لغة: اسم لما يقوم عليه الثمن، لكن في الاصطلاح: ما تقف عليه السلع من الأثمان ولا يزاد عليه.
- سعر السلع يتحدد نتيجة لقوى الطلب وقوى العرض.
- سعر التوازن: هو السعر الذي يتحدد بتلاقي كمية الطلب المطلوبة من السلعة، وكمية العرض المعروضة عند السعر.
- سعر المثل: هو السعر الذي يسعى الإسلام إلى تطبيقه عند أحوال النزاع.
- السوق في الاقتصاد الإسلامي سوق أقرب ما يكون إلى السوق التعاوني.
- في السوق الإسلامية سوق تتحقق المطابقة بين السعر وبين القيمة.
- السعر في السوق الإسلامية يتطابق مع قيمة العدل.
- غاية الاقتصاد الإسلامي هو سيادة قيمة عدلٍ في أسعار السلع والمنتجات في السوق الإسلامية النظيفة.



الدرس السادس: التوزيع والتكافل في الاقتصاد الإسلامي

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما بعد:

عزيزي الطالب، نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه في المحاضرة السادسة من الوحدة الثامنة لمقرر مبادئ علم الاقتصاد.

وفي هذه المحاضرة نتناول أنواع التوزيع، وموقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد الأجور، والفرق بين الربح والغلة، وتبيين موقف الاقتصاد الإسلامي من إعادة التوزيع، والمقارنة بين التكافل في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

الأهداف:

يرجى لك عزيزي الطالب بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١. تبين أنواع التوزيع.
٢. تبين موقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد الأجور.
٣. تُفَرِّق بين الربح والغلة والفائدة.
٤. توضح موقف الاقتصاد الإسلامي من إعادة التوزيع.
٥. تقارن بين التكافل في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

المقصود بالتوزيع:

يقصد بالتوزيع كمصطلح في علم الاقتصاد المعاصر هو حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج على عائد مشاركته في العملية الإنتاجية، هذا يسمى التوزيع، للإنتاج أربعة عناصر: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.

العمل: يشارك في العملية الإنتاجية في إنتاج السلعة التي تباع بعد ذلك يأخذ أجرًا، والأرض: تأخذ إيجارًا، ورأس المال يأخذ فائدة في الرأسمالية، وربحًا في الإسلام، والمنظم: يأخذ ربحًا.

هذا يسمى التوزيع.

أنواع التوزيع:

إذن عملية حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج على مقابل نظير مشاركته في العملية الإنتاجية، هذا الدخل الذي يحصل عليه كل عنصر يسمى التوزيع في النظرية الاقتصادية، هذا يسمى توزيع وظيفي، يعني حساب نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل يسمى توزيعًا وظيفيًا، هناك توزيع آخر يسمى توزيع شخصي، التوزيع الوظيفي نحن لا ننظر إلى الشخص لا نعرف كم حصل من الدخل؛ مثلا عندنا « س » لا نعرف ما حصل عليه من دخل، قد يكون يعمل في مؤسسة تعليمية مثلا، لكن لا نعرف كيف؟ ما دخله؟

إنما هذا توزيع، أما التوزيع الشخصي نعرف كم دخل « س »، هنا يسمى توزيعًا شخصيًا لو عرفنا الدخل الذي يحصل عليه شخص معين، سمي هذا توزيعًا شخصيًّا.

مقاييس العدالة تقتضي أن التوزيع الشخصي هو مقياس العدالة نحن نريد أن نعرف كم يحصل من الدخل فلان، وهذا الدخل هو كاف له أم لا، يبقى التوزيع الشخصي الذي هو الدخل الذي يحصل عليه « س » هذا اسمه التوزيع الشخصي، نرى هذا الدخل هل هذا الدخل يحقق له مستوى معيشة مقبول أم لا؟

إذا حقق له مستوى معيشة مقبول يسمى هذا بالتوزيع الشخصي العادل.



إذن التوزيع الوظيفي كل عنصر من عناصر الإنتاج يأخذ دخلا، التوزيع الشخصي كل فرد في المجتمع يحصل على دخل.

موقف الاقتصاد الإسلامي من تحديد الأجور:

الإسلام حمى وكفل حقوق العامل، من حصوله على الأجر فورًا، ومن أن هذا الأجر إنما يكون أجرًا عادلا من غير ظلم للجهد الذي بذله، وأن هذا الأجر يراعى فيه مقدار تعبه ومشقته، وأن رب العمل إنما يرعى ويكفل أسرة هذا العامل؛ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تولى لنا عملا فلم يكن متزوجا زوجناه، لم يكن له بيت أتينا له ببيت، ليس له مسكن جئنا له بمسكن، ليس له دابة اشترينا له دابة» يريد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول: إن العامل الذي يعمل عندك في مشروع يجب أن يحصل على دخلٍ يشعر معه بالرضا ويشعر معه بالرعاية، الإسلام يسعى إلى تحقيق الرعاية الكاملة للعمال في إطار من العدل، {وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ} [الأعراف: ٨٥] ، قوله صلى الله عليه وسلم: «أعطوا الأجير حقَّه قبل أن يجف عرقه»، وحدد الإسلام التزام صاحب العمل بإعطاء العامل حقه كاملا فإنه أيضًا ألزم العامل بإعطاء حق العمل كاملا في أن يعمل بجد وإتقان.

وهكذا تتحقق العلاقة المتوازنة بين إعطاء العامل حق العمل عليه، وبين إعطاء رب العمل الحق للعامل، هذا هو ما يتعلق بالأجر، طبعًا هل هناك ما يسمى في الاقتصاد الإسلامي، بتحديد الأجور، يعني نسمع كثيرًا بأن ما يسمى السياسات الرأسمالية، ونقابات العمال في البلاد الرأسمالية تتفق مع أصحاب الأعمال على تحديد حد أدنى للأجور، أما في الإسلام، نحن قلنا: إنه لابد من سعر عادل، من قيمة عادلة من أجر عادل، إنما باسم تحرير العمال نضع حدًّا أدنى لكل الناس؟!

عامل لا يعمل إلا بضع دقائق في اليوم نضع له حدا أدنى من الأجر هكذا، هذا يضر بالعلاقة وهذا يصدم العلاقة، إنما الإسلام يضع شيئًا آخر وهو أن العامل يعمل ويأخذ أجرًا عادلا، يكافئ ما يساهم به فعلا في العملية الإنتاجية وفي السلع وفي الخدمة التي تقدم، ولكن إذا كان أجره لا يكفيه فإن له حقًّا في الزكاة، فأجاز له رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أو أجاز له الإسلام أن يأخذ من مال الزكاة حتى كفايته، لكن هناك بعض من قال: -من نصوص الفقهاء- «بأن من يعمل عند الدولة يجوز أن

يشترط له مستوىٰ معين للأجر وما تعطيه له من حد أدنىٰ من الكفاية الذي يستحق لكل إنسان من الأمة».

هذا بالنسبة للأجر ،أما بالنسبة للإيجار فإن الإسلام أباح الانتفاع بالأرض علىٰ وجوه كثيرة بأجر مقطوعٍ محدد بأجرةٍ محددةٍ، وأيضًا بنسبة من الربح وبنسبة من الناتج بالمشاركة في الربح، بالمزارعة وغيرها، والمساقاة وغيرها، وقد أباح الإسلام أن تكون الأرض عنصرًا إنتاجيا تشارك في الربح.

الفرق بين الربح والغلة والفائدة:

الربح هو زائد ثمن مبيع تجرٍ علىٰ ثمنه الأول ذهبًا أو فضة، يعني ما الفرق بين قيمة الناتج النهائي أو المنتج أو المخرجات أو الإنتاج، القيمة السوقية له، الفرق بينه وبين التكاليف.

الفقهاء يقولون :زائد ثمن مبيع تجرٍ يعني في التجارة علىٰ ثمنه الأول ذهبًا أو فضة، فرق الفقهاء بين الربح وبين الغلة التي هي ارتفاع ثمن عروض التجارة، أو الأصول المتداولة بلغة المحاسبة، فرقوا بين الربح وبين الفائدة وبين الغلة، قلنا: الربح هو الفرق في ثمن المبيع المتجر فيه، علىٰ ثمنه الأول، هذا يسمىٰ ربحًا، يعني ربح التجارة، والفائدة هي ارتفاع ثمن عروض التجارة، أو ثمن الأصول المتداولة، والغلة هي ارتفاع قيمة عروض القنية أو الأصول الثابتة.

إذن عندنا ربح وعندنا فائدة؛ الربح يتعلق بالسلعة التي يتاجر بها، والفائدة زيادة في سعر عروض التجارة والأصول المتداولة، والفائدة ارتفاع قيمة العروض الثابتة والأصول الثابتة.

يقول الدسوقي: «وأما الفائدة ما تجدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها، كغلة العبد، ونجوم الكتابة، وثمر النخل المشترىٰ للتجارة»، وأما الفائدة ما تجدد: هي الغلة، وأما الفائدة ما تجدد لا عن مال أو عن مال غير مزكىٰ كميراث وثمن عرض قنية إلىٰ آخره.

إذن الفقهاء عندهم هذه التفرقة بين الأشياء الثلاثة وهذا ليس معروفًا في الاقتصاد الوضعي.

أيضًا يشترط فيما يشترط في نظرية التوزيع الإسلامية وهذا شرط مشهور ومعروف يعني، أن يكون الكسب طيبًا ليس فيه غش ولا خداع ولا غبن ولا احتكار ولا استغلال للظروف، ولا كل ما هو في أكل أموال الناس بالباطل.

إذن الكسب يشترط في الإسلام أن يكون كسبًا حلالا طيبًا، التوزيع الذي هو حصول عناصر الإنتاج على مقابل لمساهمتها في العملية الإنتاجية في شكل دخول نقدية، وينقسم إلى: توزيع وظيفي وتوزيع شخصي، والتوزيع الشخصي هو الذي يعكس فعلا مستوى دخل كل فرد في المجتمع؛ لنرى إذا كان هذا الدخل يكفيه كل واحد حسب أوضاعه وظروفه يعول لا يعول لديه أسرة كبيرة ينفق على والدين كبيرين إلى آخره فهنا الدخل إذا لم يكفِ للوصول إلى مستوى الكفاية هنا ننتقل نقلة أخرى، إذن التوزيع في النظرية الاقتصادية ما يحصل عليه الفرد من مشاركته في العملية الإنتاجية.

موقف الاقتصاد الإسلامي من إعادة التوزيع:

افترض مثلا أن فردا ما ليس مشاركًا في العملية الإنتاجية غير قادر على المشاركة في النشاط الإنتاجي هنا ننتقل إلى المستوى الثاني وهو ما يسمى بإعادة التوزيع يعني النشاط الإنتاجي في المجتمع أسفر عن أن الأجور كذا والإيجار كذا والربح كذا، طيب، هذه الأجور هناك عمال أو أفراد لم يحصلوا على أجر لأنهم لم يعملوا، غير قادرين على العمل، أو حصلوا على أجر أقل مما يكفيهم هنا يأتي إعادة التوزيع في الاقتصاد الوضعي بأن يأخذ ضرائب، هذه آلية إعادة التوزيع في الاقتصاد الوضعي يأخذ ضرائب من أصحاب الدخول العالية ويمنح إعانات لأصحاب الدخول المنخفضة جدًّا أو يقدم خدمات عينية لأصحاب الدخول المنخفضة.

آلية إعادة التوزيع في الفكر التقليدي أو الفكر الوضعي هي عن طريق الضرائب التي تفرض على الأغنياء ودعم بعض السلع أو تقديم بعض المنافع والخدمات مجانا لغير القادرين أو الإعانات، لكن الإسلام عنده حاجة أوسع من ذلك، ماذا عمل؟

الإسلام أقر سياسات متنوعة لإعادة التوزيع، أولها: النفقة الواجبة؛ قالوا: هناك أفراد يجب على الإنسان أن ينفق عليهم وهم الوالدان إذا لم يكن لهما دخل أو إذا لم يستطيعا العمل والإنفاق على نفسيهما، والنفقة عليهما واجبة على الابن الذي يعمل، هذا الابن أيضًا متزوج إذن يجب عليه النفقة على زوجته، وعليه النفقة على أبنائه،وأيضا الغني يكفل قريبه الفقير المحتاج الذي ليس عنده ما يكفيه.

هذه دوائر نسميها دوائر التكافل، إذن النفقة واجبة عليه للوالدين، في حال لا يستطيعان الكسب

وعلى الزوجة وعلى الأبناء، هذه نفقة واجبة، أيضًا هناك الزكاة، تجب في المال بشروط مخصوصة، فهي تفرض على الغني، وهذه الوسيلة الأولى أو الأهم ليست الأهم لإعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي، فإنه يأخذ ربع نسبة من رأس مال الأغنياء ربع في اثنين ونصف بالمائة من رأس مال الأغنياء كل عام لإعطائهم للفقراء لسد حاجتهم.

أيضًا الوسيلة الثالثة إذا احتاجت طائفة فئة من المسلمين ولم تكفِ الزكاة نأخذ من أموال الأغنياء جبرًا عنهم ويعطى لهؤلاء الفقراء؛ لأنه كما يقول سيدنا عمر: «لن يهلك قوم أكلوا على نصف بطونهم»، وجدنا فقراء لا يجدون، نأخذ من الأغنياء، نشرك هؤلاء الفقراء مع الأغنياء في الطعام وهكذا.

التوظيف إذن هو توظيف أموال الأغنياء في الأمة إذا لم تكف الزكاة؛ فيلجأ إليه عند الضرورة،

والزكاة هي الأساس الأول أو الأهم لتحقيق حد الكفاية وأداة التوزيع الأولى في الاقتصاد الإسلامي، كما أنه توجد النفقة الواجبة.

مبدأ التكافل في الاقتصاد الإسلامي:

الإسلام دين يقوم على مبدأ التكافل؛ فهو يكفل الفرد، سيدنا علي بن أبي طالب يقول: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم؛ فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه».

يقول سيدنا عمر بن الخطاب: «أيها الناس، إنه لم يبلغ ذو حق من حقه أن يطاع في معصية الله، وإني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل، وإنما أنا ومالكم كولي اليتيم إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، ولست أدع أحدًا يظلم أحدًا أو يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى أذعنه للحق ولكم عليَّ أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوها عني أو فخذوني بها، لكم علي ألا أجتبي شيئًا من خراجكم، ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه، ولكم عليَّ إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه، ولكم عليَّ أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله وأسد ثغوركم».



هذا كثير مما جاء في هذا التراث العظيم في واجب الكفاية وواجب الكفالة وواجب التكافل وواجب رعاية الأمة جميعها وجميع أفرادها.

التكافل في الإسلام عندنا دوائر متكاملة يبدأ بالفرد، ثم الأسرة، ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها.

يبدأ بالفرد فعلى الإنسان أن يعمل ليعول نفسه، والأسرة على ولي الأسرة؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلم مسئول عن رعيته»، والمجتمع يكفل فيه الغني الفقير بالزكاة، فإذا لم تكفِ نرى الموارد الأخرى، فإذا لم تكفِ فمن بيت المال، فإذا لم تكفِ نأخذ من أموال الأغنياء ما يسع الفقراء، ثم التكافل على مستوى الإنسانية فالإسلام يتسع لكي يكفل الفقراء في الإنسانية جميعًا، سيدنا عمر بن الخطاب وجد ذميًّا يسأل فقال له: ما دفعك على هذا؟

قال: الجزية، وكبر السن، فأخذه وقال للخازن في بيت المال: انظر هذا وأضرابه فاجعل لهم نصيبًا في بيت مال المسلمين.

هذه الدوائر من التكافل إنما تعطي لنا مثالا على أن الإسلام إنما قام نظامًا اقتصاديًا لكي يسود العالم كله؛ لأنه جعل فيه تكافلا للمجتمع وتكافلا للأسرة.

هذا التكافل الذي قلناه وإعادة التوزيع نتكلم فيه على فرائض، نتكلم على أدوات تشريعية، التي هي الزكاة ثم موارد بيت مال المسلمين من الجزية والخراج ومن خمس الغنائم ومن غيرها، ومن ممتلكات الأمة، ومن إيرادات الدولة وممتلكاتها، ثم الدائرة الثالثة هي التوظيف، والوسيلة الأخرى هي حق الانتفاع لكل فرد من الأمة بالمنافع العامة، هذه أربعة وسائل.

الإنفاق الطوعي مظهر للتكافل:

ترك الإسلام المجال واسعًا وحض عليه، ووسعه ووسع الوسائل إليه، وهي مسألة الإنفاق الطوعي، والإنفاق الطوعي منه الوقف وهو أنواع: الوقف الأهلي حيث يوقف على الذرية، ينتفعون بهذا المال ولا يُباع ولا يُشترى ولكن ينتفعون بعائده، والوقف الخيري وهو تخصيص الأموال أو العقارات، حيث يكون عائدها للأغراض التي تنفع الأمة؛ العلم وطلبة العلم، والإنفاق على الفقراء وعلى



المساكين وعلى المصالح العامة وعلى الطرق وعلى الكباري، وعلى إنشاء المستشفيات وغيرها.

الكفارات المالية مظهر للتكافل:

أيضًا هناك وسيلةٌ أخرى كفلها الإسلام؛ وهي في تحقيق التكافل وهي أيضًا العقوبات المالية، والعقوبات المالية؛ تعني الكفارات المفروضة بالمال ككفارة اليمين، ومخالفات الصيام وغيرها من المخالفات التي كان من كفاراتها دفع المال إلى الفقير.

فإذن هذه الكفارات توجه إلى الفقير وإلى المسكين بقدر معين، فرضها الإسلام، مما أوجد مجالا أيضًا للتكافل في الإسلام.

نشاط:

اكتب بحثًا لا يقل عن صفحة ولا يزيد عن صفحتين مبينًا فيه وسائل الاقتصاد الإسلامي التي يحقق بها التكافل.

الفرق بين التكافل في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي:

التكافل الاقتصادي في الإسلام متنوع، أما التكافل في الاقتصاد الوضعي لا يعرف إلا وسيلة واحدة وهي مسألة التأمين التجاري والتأمين الاجتماعي فقط، أما الإسلام فيعرف التكافل والنفقة الواجبة، يعرف التكافل بالزكاة، طبعًا بالموارد الأخرى لبيت مال المسلمين، بالتوظيف، بالكفارات الواجبة، هذه مسائل يعرفها الإسلام، ولذلك نجد التكافل الإسلامي يتسع.

الفرق بين إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الغربي:

إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي قائمة على الزكاة، وقائمة على النفقة الواجبة، أما في الاقتصاد الوضعي فإعادة التوزيع قائمة فقط على الضرائب التي تفرض على الأغنياء وينتفع بعائدها الفقراء والأغنياء، الدعم مثلا ينتفع به الفقراء والأغنياء، مما يهدر أموالا كثيرة، ويكون انتفاع الأغنياء بالدعم للسلع والخدمات أكثر من الفقراء مما يشكو منه الآن، خبراء الاقتصاد يقولون: الدعم لا يصل إلى مستحقيه، لكن الإسلام يقول: لا، الدعم هذا نستبعده؛ هناك مورد خاص هو الزكاة؛ توزع على غير

القادر حتى يصل مستواه إلى الغني، حتى يصل مستواه إلى حد الكفاية، إذا لم يكفِ الزكاة نتجه إلى الموارد الأخرى لبيت مال المسلمين إذا لم تكفِ نتجه إلى التوظيف وهو فرض نسبة في مال الأغنياء حتى يكتفي كل فقير في الأمة ويصل إلى مستوى حد الكفاءة أو حد الكفاية، وبهذا يتفوق الاقتصاد الإسلامي على غيره من الاقتصاديات الأخرى في التكافل الاجتماعي وفي عدالة التوزيع وفي التوزيع.

الخلاصة:

- يقصد بالتوزيع كمصطلح في علم الاقتصاد المعاصر هو حصول كل عنصر من عناصر الإنتاج على عائد مشاركته في العملية الإنتاجية.
- التوزيع نوعان: توزيع شخصي، وتوزيع وظيفي.
- الإسلام حمى وكفل حقوق العامل، من حصوله على الأجر فورًا، ومن أن هذا الأجر إنما يكون أجرًا عادلًا من غير ظلم للجهد الذي بذله.
- عالج الإسلام قضية الحد الأدنى للأجور بالدعوة إلى الأجر العادل.
- الربح هو الفرق في ثمن المبيع المتجر فيه، على ثمنه الأول، والفائدة هي ارتفاع ثمن عروض التجارة، أو ثمن الأصول المتداولة، والغلة هي ارتفاع قيمة عروض القنية أو الأصول الثابتة.
- يشترط في نظرية التوزيع الإسلامية أن يكون الكسب طيبًا ليس فيه غش ولا خداع ولا غبن ولا احتكار ولا استغلال للظروف، ولا كل ما هو في أكل أموال الناس بالباطل.
- إعادة التوزيع يعني منح إعانات لأصحاب الدخول المنخفضة جدًّا أو تقديم خدمات عينية لأصحاب الدخول المنخفضة.
- آلية إعادة التوزيع في الفكر التقليدي أو الفكر الوضعي هي عن طريق الضرائب التي تفرض على الأغنياء ودعم بعض السلع أو تقديم بعض المنافع والخدمات مجانًا لغير القادرين أو الإعانات.
- أقر الإسلام سياسات متنوعة لإعادة التوزيع؛ أولها: النفقة الواجبة، وثانيها: الزكاة، وثالثها: الصدقة الجبرية على الأغنياء، وغير ذلك.
- الإسلام دين يقوم على مبدأ التكافل، بدايته ومنتهاه.
- التكافل في الإسلام دوائر متكاملة يبدأ بالفرد، ثم الأسرة، ثم المجتمع ثم الإنسانية كلها.